

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سعد دحلب – بالبليدة-

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

بناء الجملة الخبرية البسيطة في العربية والأمازيغية

مقاربة لسانية مقارنة في ضوء الألسن السامية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية و آدابها

إشراف الأستاذة الدكتورة:

خولة طالب الابراهيمى

إعداد الطالبة:

أنيسة بن تريدي

السنة الجامعية: 2011 - 2012

جامعة سعد دحلب – بالبليدة-

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

## أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

التخصص: اللغة العربية وآدابها

بناء الجملة الخبرية البسيطة في العربية والأمازيغية

مقاربة لسانية مقارنة في ضوء الألسن السامية

من طرف

أنيسة بن تريدي

أمام اللجنة المشكلة من

رئيسا	جامعة سعد دحلب- العفرون-	أستاذ التعليم العالي	بن لعلام مخلوف
مشرفة ومقررة	جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر-	أستاذ التعليم العالي	-طالب الابراهيمي خولة
مناقشا	جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان -	أستاذ التعليم العالي	- سلامي عبد القادر
مناقشا	جامعة مولود معمري - تيزي وزو-	أستاذ محاضر- أ-	-إمارازن موسى
مناقشا	جامعة سعد دحلب- العفرون-	أستاذ محاضر- أ-	- بوحساين نصر الدين
مناقشا	جامعة سعد دحلب- العفرون-	أستاذ محاضر- أ-	- بو عبد الله لعبيدي

البليدة، 2012

## شكر وامتنان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات

ما كان لهذا الجهد أن يثمر لولا المتابعة القريية والتوجيهات السديية الأستاذتي  
الفاضلة خولة طالب الإبراهيمي التي تكرّمت بقبول الإشراف على هذا البحث، بل مواصلة  
هذا الجهد المشترك الذي بدأناه سوياً في الماجستير، يحدونا طموح علمي هامّ تكسير الحاجز  
المفتعل بين الشقيقتين العربيّة والأمازيغيّة، واحتكار جهات لهذا النوع الدراسات في غياب شبه  
مطلق للأبحاث العربيّة؛ فلها أوفى الشكر. وأسأل الله أن يجزيها عني خير الجزاء  
ولا يمكن أن أنسى الأستاذ الدكتور: صلاح الدين صالح حسنين المتخصّص في الدراسات  
الساميّة المقارنة، من جامعة عين شمس بالقاهرة، والذي لم تسمح له الظروف أن يتابع  
الإشراف المشترك، إلا أنه أبدى اهتماماً بالغا بالموضوع وقدم لنا توجيهات منهجيّة هامّة  
ساهمت في تصويب مسار هذه الدراسة، فله جزيل الشكر والامتنان وعظيم التقدير والاحترام  
شكراً لكلّ من قدّم لي يد العون وساعدني وشجّعني من أهلي وزملائي وزميلاتي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾

﴿وَالْوَاوِيكُمْ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ﴾

(الرّوم، 22)

## المقدمة

يندرج هذا البحث ضمن الدراسات اللسانية المقارنة، التي تسعى إلى الكشف عن صلات القرابة بين الألسن ورصد الظواهر المشتركة التي تجعل منها فروعاً لأصل مشترك، ثم تصنيفها في أسر لسانية، تعود كل أسرة منها إلى أصل واحد مفترض؛ في ميدان تعدد فيه الأبحاث والدراسات العربية قليلة: دراسة مقارنة بين لسانيين: الأمازيغية والعربية؛ لسانان يربو تعايشهما عن خمسة عشر قرناً؛ مع العلم أنّ الأبحاث اللسانية حول اللسان الأمازيغي قد قطعت أشواطاً كبيرة منذ إعادة بعث مختلف لهجاته في منتصف القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا. إنّ اللافت للانتباه هو مدى اهتمام المستشرقين بهذه الدراسات، التي تكاد تكون حكرًا عليهم نظراً للأبعاد الاجتماعية والحضارية التي تفرزها وتحدها هذه الدراسات اللغوية، فضلاً عن النتائج العلمية. وفي المقابل مدى ابتعادنا عن هذه الدراسات وتكثُرنا لهذا الواقع، واقعنا اللغوي الذي تتقاسمه هاتان اللغتان القريبتان في أصلهما مهماً بعد في أغوار التاريخ، واللذان أصبحنا بحكم الإسلام جارتين مرتبطتين في مصيرهما.

1 - اللسان الأمازيغي: لسان سكان شمال إفريقيا الأصليين، وهو لغة مفترضة، لأنّ الواقع لا يسجّل إلاّ لهجاتٍ متنوّعةً ومتعدّدة تكوّن مجموعةً جزر متباعدة، تتوزّع عبر الشمال الإفريقي كلّها من مصر شرقاً إلى جزر الكناري غرباً؛ ومن نهر النيجر جنوباً إلى البحر الأبيض المتوسط شمالاً. ورغم تعدّد هذه اللهجات وتنوّعها الذي فرضه هذا التمرّق بحيث نمت كلّ لهجة منعزلة - نوعاً ما - عن أختها، ويكبر هذا التنوّع كلّما بعدت المسافة بين الناطقين بها، ولكن لا يصل إلى درجة الاختلاف: فالأصل واحد، والنظام اللسانيّ واحد صوتاً وصرفاً ونحواً، والمعجم واحد أيضاً. وقد أكّدت كلّ الأبحاث اللسانية والدراسات المهمّة بهذه اللهجات أنّها انبثقت من لسان واحد عريق، هو اللسان الليبيّ أو اللوبيّ: اللغة الأمازيغية الأمّ، أقدم لسان تكلم به السكان الأصليون واحتفظ لنا التاريخ بنقوش تشهد على قدم وجوده في هذه المنطقة.

فمنذ الألفية الثانية لما قبل التاريخ والأمازيغية تقاوم في عناد وشموخ لغات مختلف المحتلّين واستطاعت بصمودها هذا أن تبقى حيّة منطوقة؛ لم تهان أو تعايش عبر هذا التاريخ الطويل إلاّ

اللغتين الساميتين: اللغة الفينيقية ثم اللغة العربية. وما عمق طابعها اللهجي هذا، كونها لغة شفوية لم ترق أبدا في أي عصر من العصور إلى مستوى اللغة المكتوبة، فتستعمل في المجالات الثقافية والفكرية وحتى الإدارية، أو تسجل مآثر الناطقين بها رغم أنها كانت تملك رسوما خاصة تشهد على وجودها بعض النقوش الجنائزية المعثور عليها في عدة مناطق، أقدمها لوحة ضريح توجة (بتونس)، بالإضافة إلى تلك الكتابات الصحراوية الحديثة نسبياً لكنها محدودة الاستعمال أيضا، وهي منتشرة عند الطوارق أو الإموشاغ، ومعروفة بثيفيتاغ.

ويؤكد علماء الآثار ودارسو النقوش الليبية أن كلاً من كتابة النقوش الليبية وابنتها كتابة ثيفيتاغ من جنس الكتابات السامية - إذ لا تسجل إلا الصوامت، من اليمين إلى اليسار - بالإضافة إلى التشابه الكبير الموجود بين حروف هاتين الكتابتين وحروف الكتابة الفينيقية من جهة، إلا أن الشبه الأكبر هو ذلك الذي يربطها بكتابات السامية الجنوبية، منها نقوش العربية الشمالية البائدة: كالثمودية، واللحيانية والصفاوية ... وحروف خط المسند أي الكتابة الحميرية والخط الحبشي من جهة أخرى.

2 - اللسان العربي: هذه اللسان السامي الذي دخل شمال إفريقيا خلال الفتوحات الإسلامية، حاملا لرسالة الدين، و لسان القرآن الكريم ولغة العبادة في الدين الإسلامي، مما يجعل معرفته أمرا ضروريا لأي مسلم. وتعتبر العربية أهم الألسن السامية على الإطلاق - في رأي كل العلماء المقارنين بدون استثناء - فعليها يُعتمد لدراسة خصائص هذه الفصيلة اللغوية لأنها في نظرهم أقرب من أخواتها الساميات إلى اللغة الأم.

والملاحظ أنها كما انتشرت غربا فقد انتشرت شرقا إذ عمّت بلاد الفرس والهند ومختلف أقطار آسيا ولكن لم يكن لها نفس التأثير الذي عرفته في المشرق: الهلال الخصيب، أو المغرب: شمال إفريقيا؛ حيث أصبحت اللغة الأولى في هذه الديار، وحلت محلّ الألسن الأصلية برضا أهلها واختيارهم، بينما بقيت على سبيل المثال: الفارسية والأردية والتركية .... وغيرها محافظة على وجودها اللساني، تأثرت بالعربية وأثرت فيها، ولكن دون أن يصل هذا التفاعل إلى درجة الاستبدال اللغوي، حتى وإن اختير الخط العربي رسما لمعظم هذه الألسن. فما سر ذلك؟

ألكون العربية والأمازيغية من فصيلة واحدة؟ ما هي هذه الفصيلة؟ أهي الفصيلة السامية؟ أم أتها الفصيلة الحامية - السامية كما روج لذلك م. كوهين في سنة 1947؛ عندما أرغمت نتائج الدراسات المتواصلة العلماء المقارنين على التراجع عن تصنيف الأمازيغية ضمن فصيلة الحامية؟ إذ تخلوا عنه في مطلع القرن العشرين بعد ملاحظة تشابه لغوي كبير بين الأمازيغية وبعض اللغات السامية؛ وأن خصائص بنيتها كثيرا ما تشبه خصائص بنية الأكادية أو الحبشية أو العربية بصورة لافتة. مما جعلنا نستنتج بناءً على ظواهر تنفرد بها هذه الألسن عن بقية أخواتها الساميات أن الأمازيغية انفصلت معها عن السامية الأم في وقت واحد؛ ثم تطوّر كلّ لسان في بيئته الجديدة. ولقد أثبتت نتائج الأبحاث اللسانية الميدانية التي برزت مع الاحتلال الفرنسي، في إطار الدراسات الاستعمارية، والتي اهتمت بجمع ودراسة واستنباط قواعد اللهجات الأمازيغية رغبة في معرفة خصائص هذه اللغة المختلفة عن العربية وتحديد أصلها، أن نظامها يشبه إلى حدّ كبير نظام الألسن السامية في الصوت والصرف والتركيب؛ واتّضح لهم عندها أن ما كان يبدو مختلفا في ظاهره إنّما هو واحد في عمقه وتكوينه البنويّ يوحي بوحدّة الأصل ويفسّر تفاعل هذه اللهجات مع الألسن السامية عبر التاريخ: مع الكنعانية في فجر التاريخ، ثمّ مع العربية بعد الفتح الإسلامي.

ولكن يبدو أن تصنيفها في الفصيلة السامية واقع ترفضه المدرسة الفرنسية لأنّ إدراجها ضمن هذه الألسن يعني قرابتها من العربية الذي هو سرّ تعايشهما ومصدر وحدتهما. وما دامت النتائج تؤكد هذه القرابة فقد أقرّها مرسيل كوهين ولكن في إطار غير مباشر يوحي بالبعد التاريخي لهذه الصلة، وأطلق عليه مصطلح " الحامية - السامية " وهو مصطلح متداول قبله؛ فقد استخدمه المستشرق الألمانيّ ماكس مولر. وقد لقيت نظرية كوهين رواجاً بعد 1947، وهي المعتمدة عند معظم دارسي الأمازيغية خاصّة المنتمين منهم إلى المدرسة الفرنسية، مع ما تحمله من تناقضات صريحة، أهمّها تأكيد واضعيتها أنفسهم على أنّه لا توجد مجموعة حامية في مقابل المجموعة السامية بل هناك خمسة فروع: هي الأمازيغية، المصرية القديمة، الكوشية، والتشادية ومجموعة الألسن السامية؛ وكلّ فرع من هذه الفروع الأربعة الأولى هو أقرب في خصائصه اللسانية إلى المجموعة السامية منه إلى الفروع الأخرى بل يؤكد م. كوهين قائلاً: " يبدو أن الألسن السامية تمثّل خصائص الألسن الحامية - السامية في ألقى حالاتها " !! وهنا نتساءل كيف يمكن أن تكون إذن

مجرد فرع مستقلٍ عما تمثّل أصله الصافي؟! وما جدوى الإصرار على بناء نظرية على جزأين أحدهما اتفق على عدم وجوده؟ ولماذا لا تستبدل بالمصطلح المستعمل سابقا: الألسن الأفرو-آسيوية على غرار الهندو-أوروبية؟ أو الأفرازية وهو مصطلح يعكس - في نظرنا - الخريطة الجغرافية اللسانية للألسن المتفق حول "ساميتها" منها العربية والحبشية، فضلا عن الألسن المختلف حول اعتبارها "سامية" رغم تأكيد نتائج الدراسات المقارنة على ذلك ومنها الأمازيغية.

ومع ذلك، ورغم رواج هذه النظرية - نظرية كوهين - بهذا الطرح، يصرّ أحد أقطاب المدرسة الفرنسية اللسانية المتخصّص في اللهجات الأمازيغية أندري باسي على رفض هذه النظرية ملحاّ على اعتبار الأمازيغية " لغة معزولة" يجب أن تدرس منفصلة، رافضا كلّ مقارنة بالألسن السامية، ومعتبرا مقارنتها باللّغة العربية « مغامرة هواة يستحسن الابتعاد عنها »! بل لم يخف تخوّفه من نتائج الدّراسات المقارنة إذ صرّح في مقال له - النّص المذكور في ثنايا البحث-: « .... من الطّبيعيّ التساؤل فيما إذا كانت هذه اللّغة البربرية هي الأخرى لها قرابة مع ألسن حيّة أو ميتة .... ومن غير المستبعد أبدا أن يبرهن في يوم من الأيام عن قرابة تجمع بين البربرية والمصرية والألسن السّامية .... »!!

### دواعي اختيار هذا الموضوع

يعتبر الموقف السابق الذكر السبب الأوّل من بين أهمّ الأسباب التي دفعتنا إلى الاهتمام بدراسة اللغة الأمازيغية ضمن الدراسات السامية المقارنة، ومحاولة الفصل في تحديد فصيلتها انطلاقا من توصيف بنيتها اللسانية وتحليل نظامها في المستوى التركيبي، مادامت مختلف الدراسات التي اطلعنا عليها تثبت أنّها شبيهة إلى حدّ كبير ببنية الألسن السامية.

أمّا السبب الثاني فنجمه عموما في العزوف عن الدراسات المقارنة بحجّة الاهتمام بالدراسة الوصفية الآتية، هذه الدراسة التي تولّتها - في البداية - هيئات ذات طابع استعماريّ: عسكريّ وتبشيريّ. وقد فتحت هذه الأبحاث الميدانية الرائدة والدراسات اللهجية المختلفة، بغضّ النظر عن الأهداف الحضارية والإستراتيجية المخطّط لها والتي قامت من أجلها، آفاق الدراسات الأكاديمية ضمن الدراسات الاستشراقية قبل منتصف القرن الماضي، إلّا أنّ هذه الأبحاث التي بدأت تتأثّر

بالمناهج اللسانية البنوية وتتخلص شيئا فشيئا من قالب النحويّ الفرنسيّ الذي فرضته الدراسات الكلاسيكيّة؛ لم تتمكّن من الإفلات من مخالب المدرسة الوظيفية الفرنسية التي تجاوزتها المناهج اللسانية الحديثة البنوية منها والتحويليّة من جهة، كما أنّ مناهجها التحليليّة المرتبطة بخصائص الألسن الأوروبية الغربيّة على وجه الخصوص، كثيرا ما تصطدم بخصائص الألسن المختلفة عنها ومنها الألسن الأفرزيّة.

أمّا السبب الثالث فيتمثّل في قلّة الدراسات العربيّة حول هذه اللهجات والنادر من هذا

القليل يهتمّ بالبحث في قواعد بنية هذه اللهجات؛ ودراسة خصائص نظامها. ولا نكاد نعثر - إلا نادرا - على دراسة مقارنة - في العربية - بين اللغتين العربية والأمازيغيّة رغم قرابتهما في نظامهما اللسانيّ وتاريخهما الحضاريّ. وعليه فمن أهداف هذا البحث الأكاديميّ إضافة إلى النتائج العلميّة المرجوة، تكسير هذا الحاجز، وتخطّي هذا التهميش لدراسة موضوعيّة تتشدّد الحقيقة، وتتجاوز كلّ الاعتبارات الضيقة. فمن المؤسف أن تبقى الأبحاث حول الأمازيغيّة من اهتمامات اللسانيين الغربيين الذين أسسوا لها مدارس أتقنت توجيه الأبحاث فيها وتوظيف نتائجها، فما أحوجنا إلى دراسات علميّة يتولّاها علماءنا حول واقعنا اللغويّ الغنيّ والمتنوع؛ هذا الواقع وإن تعدّدت فروعه فإنّ جذعه الثابت مشترك تغذّيه جذور واحدة غائرة العمق .

### تحديد إشكاليّة البحث

إنّ تحديدنا لمجال الدراسة في هذا البحث بوصف وتحليل بناء الجملة في الأمازيغيّة ومقارنته ببناء الجملة في العربيّة كنموذج للألسن الساميّة، هو رصد الظواهر المشتركة والخصائص المميّزة التي تسمح بتصنيف الأمازيغيّة تصنيفا واضحا ضمن المجموعة التي يجسّد نظامها في هذا المستوى - المستوى التركيبيّ - . ولعلّ الزمرة التي يحمل اللسان الأمازيغيّ خصائصها في المستويين الصوتيّ والصرفيّ كما تأكّد لنا في دراسة سابقة، استنادا إلى أبحاث مختلفة، هي المجموعة " السامية " . فلماذا لا تدرج مباشرة ضمن هذه المجموعة ؟ ولماذا الإصرار على إدراجها في مجموعة ثبت أنّ الفروع المصنّفة فيها أقرب إلى الساميّة منها إلى بعضها البعض؟ ولعلّ من أهمّ الأهداف التي نصبو إلى تحقيقها هي محاولة تحديد المرحلة التاريخية التي انفصلت فيها الأمازيغيّة مع أخوات لها عن الساميّة الأمّ؛ وذلك من خلال تتبّع الظواهر المشتركة التي تنفرد

بحملها هذه الألسن التي انفصلت معها في حقبة غائرة من تاريخ هذه اللغات، دون غيرها من اللغات السامية أيضا، كظاهرة الإعراب، جمع التكسير، انعدام التمييز النحوي بين المعرفة والنكرة، نظام الفعل، استعمال بعض الضمائر بصيغ معينة... ظواهر نجدها في أقدم الألسن السامية كالأكادية والعربية الجنوبية على وجه التحديد، والحبشية والأمازيغية. فهل انفصلت هذه الفروع في مرحلة واحدة ليتابع كل لسان تطوره مستقلاً في بيئته الجديدة؟ إذا كان الأمر كذلك لم لا يطلق على الفرع الجامع للغات تمتد من الفرات إلى المحيط الأطلسي، أي على مساحة آسيا الصغرى (المشرق جزأيه شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب) وشمال إفريقيا (المغرب، مع أجزاء من شرقها) بالألسن الأفراسية؟ وهو مصطلح معروف عند المستشرقين الروس، ومن بينهم دياكونوف. ولعل من ميزة هذا المصطلح المركب تركيباً مزجياً هو بناؤه الصرفي العربي على خلاف المصطلح "الأفرو-آسيوية"؛ فنأى بأنفسنا عن المصطلحات التي تضرر مفاهيم عقديّة أو قومية معينة، كالمصطلحات التوراتية التي فرضت وجودها بحكم الاستعمال بعيداً عن الاعتبارات العلمية الموضوعية وهي مصطلحات استشراقية المنشأ والأهداف: كالسامية، الحامية، السامية-الحامية؛ كما نتخفظ من بعض الاقتراحات المبنية على القومية كتلك التي تريد تعويضها بالعروبية، أو الجزرية نسبة للعربية أو للجزيرة العربية على اعتبار أنّ العربية تحتفظ بالخصائص السامية جُلّها.

ولعل أهمّ التساؤلات المحورية التي تساعدنا نتائجها على بلوغ بعض من هذه الأهداف هي: ما هي خصائص نظام الجملة في الأمازيغية؟ وما خصائص هذا النظام في الألسن "السامية" - عموماً - والعربية على وجه التحديد؟ هل يخضع بناء الجملة الخبرية في اللسان الأمازيغي لنفس قواعد بناء الجملة الخبرية في العربية؟ هل الأمازيغية لغة معربة؟ أم يمكن مثلاً أن تخضع الجملة في الأمازيغية إلى مفهوم العامل؟ تنقسم الجملة في الأمازيغية إلى قسمين: جملة اسمية وجملة فعلية؛ هل يخضع هذا التقسيم إلى نفس النظام الذي يقوم عليه التقسيم في العربية كما بيّنه سيبويه أم يخالفه؟ ما هو المنوال أو بالأحرى "المثال التجريدي" الذي تقوم عليه الجملة في الأمازيغية؟

ومن المعلوم، عند اللسانيين، أنّ تركيب الألفاظ وتأليف الجمل البسيطة أو المعقدة لا يجري على نظام واحد في كلّ الألسن؛ بل لكلّ لسان طرقه الخاصة في نظم الكلام وقوانينه المتميزة في التركيب والتأليف وهو ما يعرف بالنظام النحوي؛ وإنّ ملاحظة التشابه - في هذا المستوى - بين

لسانين هو دليل عند المقارنين على أنهما من أصل واحد. وقد لاحظ المستشرق الفرنسي المتخصص في دراسة اللهجات الأمازيغية - وبخاصة اللهجتين: الطارقية والقبائلية - الجنرال هانوتو تشابها كبيرا في المستوى التركيبي بين الأمازيغية والعربية فصرح قائلاً: « هناك ظاهرة أجبرتنى الممارسة التطبيقية على ملاحظتها، وبصورة متكررة، وأرى أنه من الواجب الإشارة إليها مع الامتناع عن تقديم أي حكم استنتاجي، أعني تلك السهولة التي يمكن أن نترجم بها من العربية إلى البربرية والعكس. إن تركيب الجملة واحد، واستعمال الفعل والضمائر واحد يكشف عن علاقات كبيرة، بل حتى تلك العبارة المعادلة التي عبثا ما نبحت عنها في لغاتنا الأوروبية، تعرض نفسها بدون جهد كأنها هي نفسها. بل حتى اللهجة الطارقية، مع أنها تختلف عن العربية في معجمها، إلا أنها في هذا المجال تشبهها بصورة لافتة.»

(Essai de grammaire kabyle, p. X VI- X VII)

انطلاقاً من هذه الشهادة الصادرة عن مستشرق متخصص في الأمازيغية، ومطلع على خصائص العربية والعبرية - و بالتالي " السامية " -، ومحاولةً لاختراق هذا الامتناع عن الإقرار بالقرابة الناجمة عن هذا التشابه الكبير - الذي شدّ انتباهه - بين الأمازيغية والعربية، نحاول أن نرصد هذه الظواهر التركيبية، فنقف على مختلف الظواهر المشتركة، ونتتبع بالوصف والتحليل القوانين اللغوية التي تتحكم فيها ومدى قرابتها في اللغتين.

وقد عنوناً هذه الدراسة كالاتي: " بناء الجملة الخبرية البسيطة في العربية والأمازيغية، مقارنة لسانية مقارنة في إطار الألسن "السامية" . وتمثل السامية في نظرنا ما تعنيه التسمية الحديثة: " الأفرزية" وهي الصيغة المزجية للمصطلح التركيبي الأفرو - أسويي.

ولقد اهتمدنا، من خلال دراستنا هذه، إلى رصد مجموعة من الظواهر التركيبية في اللسان الأمازيغي (اللهجة القبائلية) التي تشبه إلى حدّ كبير نظائرها في اللغة العربية سواء في مستوى تركيب الجملة النواة، أو تركيب التوسعة سواء توسعة الفعل أو توسعة الاسم.

منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج المقارن؛ وهو المنهج الذي يتتبع الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في اللغات المنتمية إلى أسرة لسانية واحدة أو فرع من أفرع الأسرة اللسانية الواحدة؛ بحيث إن لوحظ تشابه بين لغتين في هذه المستويات البنوية المذكورة - على خلاف المستوى المعجمي الذي لا يمثل نظاماً مغلقاً يحدّد بنية اللسان أو اللهجة - فهما من أصل واحد وإن حالت بينهما المسافات الزمنية والمكانية؛ كما أكد ذلك اللساني المتخصّص في الدراسات المقارنة، أنطوان ميبى: "أنّه حيثما أبرز النظام الصوتي والنظام التركيبي مطابقات دقيقة، وحيثما سمحت الموافقات المنتظمة والمطرّدة بمعرفة وحدة أصل الكلمات، ووحدة النظام الصوتي، وحيثما أمكن تفسير الصيغ النحوية انطلاقاً من أصل مشترك كانت القرابة أكيدة . هكذا يحدّد العالم اللغويّ الفرنسي أ. ميبى أسس الدراسة المقارنة، ويعيّن المنهاج الذي في ضوئه يمكن تصنيف اللغات وتحديد قرابة لغة من لغة أخرى، فيضبط قواعد هذه الدراسة بناءً على مكونات البنية اللسانية حتى يعزل الدخيل ويفرق بينه وبين ما هو أصليّ في اللسان، لأنّه هو الذي يمثل قاعدة المقارنة.

نقتصر في بحثنا على دراسة المستوى التركيبي، ذلك لأنّ قوّة اللغة في الأداء والبلاغة لا تأتيها من مفرداتها أسماء كانت أم أفعالا، إنّما تأتيها من تركيب جملها، وطريقة هذا التركيب. وهو ميدان علم النحو أو علم التراكيب الذي يهتم بدراسة بنية الجملة، ويستتبط القوانين التي تضبط كلّ جزءٍ منها، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض. و بهذا يمثل لبّ الدراسات اللغوية، لأنّه قلب الأنظمة اللغوية ومحصلتها النهائية لأنّه الرابط بين الأصوات والصيغ وبين المعاني والدلالات؛ وإن تجاوزته الدراسات الحديثة مع "لسانيات النصّ". فمع تطوّر مسار الدراسات اللسانية لم يعد مستوى الجملة يمثل أقصى درجات التركيب ومنتهاه كما اعتمدته اللسانيات الوصفية ابتداءً من ابلمفلد إلى تشمسكي لا يمكن تجاوزه، بل أصبحت تمثّل مجرد مكّون أساس من مكونات مستوى أكبر هو مستوى النصّ.

ولقد اعتمدنا في دراستنا هذه على دراسة وتحليل الجملة الخبرية البسيطة في الأمازيغية تحليلاً وصفياً، ثمّ مقارنتها بمثلتها في العربية، متوسلين بمبادئ وآليات النحو العربيّ كما وضعه سيبويه والنحويّون الأولون، وذلك لأمرين:

- أولهما أننا نعتبره نظرية لسانية قامت على أسس موضوعية علمية، إذ استندت على التحريات الميدانية الصارمة في جمع المدونة، ثم استقرائها وتحليلها تحليلًا وصفيًا موضوعيًا، تجاوز مجرد التصنيف إلى التفسير اللغوي، وهذا ما جعل مفاهيمه الفكرية ومناهجه التوصيفية وآلياته التحليلية - على خلاف الأنحاء الغربية- تتقاطع مع أحدث النظريات اللسانية، مما حدا بالمستشرق الإنجليزي ميخائيل كارتر وهو يدرس عمل سيبيويه في أواخر الستينات من القرن الماضي أن يضعه بين الأعلام الرواد للسانيات القرن الماضي؛ متخيلاً أنه لو كتب لسيبيويه أن يولد في القرن العشرين لاحتلّ مرتبة بين دوسوسور وبلمفلد. وقد أثبت الواقع المعاصر أنّ النظرية النحوية العربية التي أسسها الأوائل، تتقاطع مع أحدث المفاهيم والوسائل الإجرائية اللسانية التي توصلت إليه اللسانيات التحويلية، متجاوزة تحليل بلمفلد وهاريس.

- ثانيهما لقد اتخذها العلماء العبرانيون نموذجاً تحليلياً أسسوا على منواله - وبالعربية- قواعد لغتهم نظراً للقرابة التي لاحظوها بين العربية والعبرية وحتى الآرامية (السريانية)؛ فعدّ ذلك نموذجاً لدراسة الألسن السامية لأنّه مستنبط من لسان يحمل مجمل الخصائص السامية باتفاق العلماء المقارنين.

### خطة البحث:

لقد اقتضى تنظيم هذه الدراسة أن نقسمها إلى ثلاثة أبواب تسبقها مقدّمة و تليها خاتمة حاولنا أن نجتمع فيها أهمّ النتائج.

أمّا الباب الأول الموسوم بـ: "الأمازيغية وإشكالية التصنيف" فهو الجزء الذي من خلاله نضع البحث في سياقه المقارناتي التاريخي واللساني. ويتألف هذا الباب من مدخل حاولنا أن نؤصل من خلال فقراته، المنهج المقارن الذي يؤرّخ له عادة بنهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، والواقع أنّ الدراسة المقارنة ظهرت منذ قرون في أحضان الدراسات العربية ولسانها، قام بها علماء عبرانيون بهدف تأسيس نحو لغة كتبهم الدينية التي خرجت من الاستعمال منذ قرون أيضاً، وكان ذلك في الأندلس.

يلي هذا المدخل فصلان؛ خصّصنا أولهما لتتبع تاريخ الأمازيغية وتحديد أصول هذه اللغة وعلاقتها باللغات السامية وذلك من خلال الرجوع إلى تلك الآثار والنقوش الحفرية للكتابات السامية لمقارنتها بالكتابة الليبية القديمة وابنتها الكتابة الحديثة المعروفة بثيفيناغ. كما أشرنا إلى واقعها

اللهجي في العصور الحديثة وأسباب تعايشها مع اللسان العربي دون سواه من ألسن الأمم التي احتلت الشمال الأفريقي منذ فجر التاريخ.

بينما خصّصنا الفصل الثاني المعنون بـ: "الأمازيغية وصلتها الأسرة السامية" لمعالجة إشكالية تصنيف الأمازيغية مع الألسن السامية؛ فكان لابدّ من تحديد المفاهيم وضبط المجاميع اللسانية الفرعية لما يعرف بـ "السامية- الحامية" الذي فضّل عنه مصطلح الأفراسي، ليس كبديل لفظي فحسب، بل مع مراجعة الفروع المنضوية تحته من خلال الخصائص اللسانية من جهة، والصلات التاريخية والجغرافية من جهة أخرى؛ ثم التوقّف عند مختلف الآراء التي تؤكّد على عدم وجود فرع حاميّ مستقل في مقابل الفرع الساميّ مع إبراز أهمّ الخصائص التي تميّز لغات الفرع الأخير؛ وإبراز مكانة العربية بين الألسن السامية والاتفاق على اعتبارها نموذج الألسن السامية، مع التحرّج غير المبرّر من اعتبارها اللغة السامية الأمّ. ونختم هذا الفصل بمبحث نعرض فيه صلة الأمازيغية بالألسن السامية استناداً إلى آراء أهمّ مدارس تصنيفها والوقوف على الخصائص اللسانية التي تجعلها عضواً من الفرع "السامي" بل الأفراسي، مع محاولة تقدير فترة انفصالها عن اللغة الأمّ مع الأكادية والعربية الجنوبية والحبشية. ثم إبراز مكانة العربية بين الألسن السامية هذه اللغة التي تجسد باتفاق اللسانيين المقارنين خصائص السامية الأمّ أكثر من أية لغة سامية أخرى حية كانت أم ميتة؛ ومن هنا ضرورة اعتمادها في أية مقارنة.

أمّا الباب الثاني الذي يحمل عنوان الجملة في الدراسات اللغوية: العربية والسامية والغربية، فيمثل الخلفية المرجعية العلمية والنظرية للباب الأخير الخاصّ بدراسة الجملة الأمازيغية. ويتألّف هو الآخر من فصلين يتصدّرهما مدخل وجدنا أنّه من سداد الرأي أن نبرز من خلال فقراته مقومات النحو العربيّ الذي اخترناه كمنهج نحلّ من خلال مبادئه وآلياته الإجرائية الجملة في الأمازيغية. فكان لابدّ أن نبرهن على سلامة هذا الاختيار بإبراز المقومات العلمية التي يتميّز بها النظر النحويّ العربيّ، تلك المقومات التي ما فتئت تتقاطع مع أحدث النظريات التي رغم تراكم المعارف الإنسانية وتنوّعها وتطوّر المناهج التحليلية، إلّا أنّها لم تتجاوز تلك المفاهيم اللسانية التي توصل إليها الفكر النحويّ العربيّ وهي عبقرية " تنثير الإعجاب والتعجب" على حدّ تعبير المستشرق الألمانيّ أغروتسفلد. ولقد كان تفضيلنا للنهج البصريّ واضحاً في ما يخصّ معالجة الجملة تحديداً، وهو

جزء من هذا الفكر اللسانيّ الرائد الذي رسم معالمه الخليل وأرسى قواعده سيبويه وأكمل بناءه ابن جنّي والجرجاني والاسترابادي وابن هشام.

وعليه فقد خصّصنا الفصل الأوّل من خلال مباحثه الأربعة لمعالجة المفاهيم التي تحدّد الجملة: مفهوماً وبناءً ومكوّناتٍ وطبيعة العلاقات التي تربط هذه المكوّنات؛ حريصين على أن تكون قراءتنا التحليليّة لمختلف المفاهيم في ضوء ما توصلت إليه الدراسات الحديثة. ذلك لنؤكد على ملاءمة هذه النظريّة اللسانية العربيّة لدراسة هذا المستوى من النظام اللغويّ للألسن الأفراسية عموماً والأمازيغيّة على وجه الخصوص؛ ولذلك بقدر ما فصلنا - نسبياً - في عرضها بقدر ما اختصرنا وتجاوزنا هذه المفاهيم ومصطلحاتها في مختلف النظريّات اللسانية الحديثة ليس لأنّ ذلك يشعّب البحث فقط، بل لأنّ ذكر هذه الأخيرة إنّما اعتبرناه ضرورة لتأكيد أنّ المفاهيم وطرق التحليل الإجرائيّة المتوصّل إليها حديثاً قد وجدنا لها المقابل والنضير أصيلاً متّصلاً في النظريّة العربيّة وذلك بشهادة بعض المستشرقين.

أما الفصل الثاني من هذا الباب - وهو طويل نسبياً وقد يبدو غير متجانس إلاّ أنّ تحقيق الهدف المقصود فرض علينا ذلك - ؛ إذ خصّصنا مباحثه لتتبع مناهج دراسة وتحليل الجملة في الدراسات السامية ما دامت تمثّل الإطار العام للمقارنة، ثمّ في أهمّ النظريّات اللسانية الغربيّة الحديثة، التي تمثّل ذروة البحث اللسانيّ الذي توصل إليه الفكر البشريّ في هذا المجال. بحيث تناولنا في المبحث الأوّل توصيف الجملة البسيطة من حيث مفهومها وطبيعة تحديد مكوّناتها، ومبادئ تصنيف فئاتها النحوية، ومبدأ الاتفاق على تقسيمها إلى نوعيها المعروفين في العربية وحتىّ في الأمازيغيّة؛ وذلك من خلال تتبّع آراء المستشرقين والنحاة والدارسين الساميين أقصد السريان والعبريين الذين وضعوا مناهجهم على مبادئ النحو العربي. ثمّ أتبعنا هذا المبحث بأربعة مباحث خصّصناها إلى عرض نماذج من دراسة الجملة في أهمّ الألسن السامية؛ بدأناه بمبحث خاص بالأكاديّة كنموذج لأقدم لسان ساميّ وصلتنا نصوصه، ثمّ الأوغاريتيّة، والكنعانيّة (الفينيقيّة) وهي ألسن قد اندثرت، والعبريّة كلسان ساميّ حيّ. وتمكّنا من حصر الظواهر المشتركة في هذا المستوى من النظام اللساني. لنختم هذا الفصل بمبحث سادس: الجملة في الدراسات اللسانية الغربيّة، تعمّداً إدراج مبحثاً ملخصاً وليس فصلاً مستقلاً حتى لا نتشعّب في تفاصيل نظريّاتها، فهي وإن بدت على أنّها ليست من صلب البحث، إلاّ أنّ مناهج توصيف النظام التركيبي قد عرف تطوّراً ملحوظاً؛ إذ حضيت دراسة الجملة باهتمام كبير لدى الدارسين المحدثين بل صارت من أهمّ القضايا اللسانية

التي شغلت بال اللسانيين البنويين والتحويليين على وجه الخصوص حيث أصبحت هي منطلق كل دراسة ونهايتها بوصفها الوحدة الأساسية للكلام.

ويبقى الهدف من هذا العرض لمسار تطوّر أهمّ المناهج اللسانية الحديثة مقارنة مع مناهج نحائنا الأولين؛ وقد لاحظنا من خلال إدراج النموذج العربي في أهمّ المنعرجات التي عرفتها الدراسات اللسانية الغربية في القرن العشرين ابتداء من: دوسوسور الذي أقصى الجملة من وحدات النظام اللساني وتبعه بنفيسيت لاعتقاده أنّ الجملة تقتفر إلى بنية، وقد أثبت سيوييه أن الجملة تقوم على بنية عاملية، ومثال تجريدي؛ وهو ما حاول تبيير إبرازه من خلال ما يعرف بنحو التبعية، فاستطاع - كوظيفي- أن يفلت من قيود الخطية، وصولاً إلى غاية تشمسكي الذي جعل الجملة منطلقاً وهدفاً في آن واحد. وأعاد الاعتبار، بعد جملة من الإضافات والتعديلات مكنته من أن يخرج بنظرية جديدة حول العمل والربط- فأعاد بذلك الاعتبار إلى نظرية العمل، هذه النظرية التي حاولت الدراسات البنوية تهديمها، معتبرة إياها من نتائج التحليل الفلسفي، وسار في هذا الركب نحاة ولسانيون عرب، إلا أنّ الكثير تراجع بعد النتائج التي قدّمها هذه النظرية، وإن كانت تختلف في بعض آلياتها عن نظرية العمل في النحو العربي. وهذا دليل على أنّ المبدأ الأساس صحيح في نظرية العمل التي تمثّل هيكل الدرس النحوي العربي. ولعلّ من بين النتائج التي حققتها هذه النظريات التي بلغت الذروة هي أن تستدرك ضعف ذلك النظر التجريبي المحض واضطرابه، وذلك بإعادة الاعتبار وإرجاع ما تمّ إقصاؤه من ميدان الدراسة، « فجاءت نهاية هذه التحوّلات التي شهدتها النظريات اللسانية الحديثة ... هي بالضبط البداية التي انطلقت منها النظرية النحوية العربية. » كما صرّح بذلك اللساني محمّد الشاوش.

أمّا الباب الثالث فخصّصناه لدراسة بناء الجملة الخبرية البسيطة في الأمازيغية ومقارنتها بالجملة العربية كنموذج للجملة السامية. وينقسم هذا الباب إلى مدخل وثلاثة فصول.

إذ رأينا أنّه قبل دراسة الجملة في المقاربة التي حدّدناها، لا بدّ من تخصيص مدخل عام نسأل فيه الضوء على بعض القضايا الموضوعية والمنهجية الخاصة بحيثيات البحث في اللهجات الأمازيغية في غياب شبه كليّ للدراسات العربية في هذا الميدان. فتناولنا عبر فقرات هذه التوطئة المنهجية، طبيعة الدراسات اللغوية التي تناولت البحث في الأمازيغية وأهمّ روادها العسكريين والرهبان ثمّ أعلامها الأكاديميين من النحاة الكلاسيكيين واللسانيين؛ لتتناول بعدها الأسباب والدواعي اللسانية: التاريخية والمنهجية التي جعلتنا نقدّم على دراسة الأمازيغية في إطار نظرية النحو العربي.

وقدّرنا أنّه من سداد الرأى في خضمّ الاضطراب الذي لا زال قائما ولم يفصل فيه بعد، أقصد طبيعة الخطّ الذي ينبغي تبنيه لكتابة الأمازيغية، فكان علينا أن نبرّر اختيارنا للرسم العربيّ نظرا للعلاقة التاريخية والحضاريّة التي تجمعها باللسان الأمازيغيّ فضلا عن الخصائص اللسانية المشتركة بين اللغتين العربيّة والأمازيغية في مستوى النظام الصوتي. كما قدّمنا عرضا وجيزا لطبيعة النظام الصوتي الأمازيغيّ مركّزين على الأصوات التي تختص بها الأمازيغية دون العربية الفصحى، والرموز التي استعملناها لرسم تلك الأصوات.

أمّا الفصل الأوّل فخصّصناه لدراسة العناصر المكوّنة للجملة؛ ذلك أنّه لا يمكن دراسة الجملة أيّ النموذج التامّ للمستوى التركيبيّ دون التعرّض ولو بإيجاز إلى أهمّ خصائص العناصر المكوّنة لها. وعليه فقد تناولنا في البحث الأوّل أقسام الكلم، بهدف تأصيل تصنيف هذه الفئات النحوية من خلال خصائصها السامية، بعد دراسة نقدية للأبحاث السابقة التي اكتفت بتطبيق تصنيف الكلم الفرنسيّ على الأمازيغية؛ بينما كان موضوع المبحث الثاني هو دراسة خصائص بنية الكلمة في الأمازيغية. وتعرّضنا في المبحثين الأخيرين إلى الصنفين الرئيسين: الاسم والفعل فهما محورا الجملة، بل من خلالهما تتحدّد طبيعة الجملة ذاتها.

أمّا الفصل الثاني: بناء الجملة الفعلية في اللسانين العربيّ والأمازيغيّ، فبعد التمهيد الذي ذكرنا فيه بالمفاهيم التي حدّدت من خلالها الجملة في النظرية النحوية العربية، ما دامت هي المقاربة التي نعتمدها في توصيف وتحليل الجملة الأمازيغية، ثمّ مقارنتها بالجملة العربية لاستخلاص الخصائص السامية التي قد تميّز الجملة الأمازيغية؛ ذلك أنّ هذه النظرية تقوم على جهاز مفهوميّ وإجرائيّ يتقاطع مع أحدث النظريّات اللسانية الحديثة؛ تعرّضنا في المبحث الأوّل إلى أهمّ الدراسات النحوية واللسانية التي تناولت الجملة في الأمازيغية وهي قليلة بالنسبة إلى الدراسات الصوتية والصرفية، وحاولنا أن نتتبّع مختلف الآراء منها آراء النحاة الكلاسيكيين ثمّ اللسانيين الوظيفيين، وآراء بعض التحويليّين وهم قلّة أساسا؛ إلّا أنّ مبادئ تحليلهم تقارب خصائص البناء التركيبيّ للجملة في الأمازيغية. وأفردنا المبحث الثالث لدراسة بناء الجملة الفعلية، فبعد أن حدّدنا أركانها الأساسية وطبيعة العلاقات التركيبيّة التي تتحكّم فيها، تناولنا ظاهرة هامّة تمثّل محور الجملة الأمازيغية، ومجال بنيتها العامليّة، إنّها ظاهرة الإلحاق والاستقلال أو الإرسال في اصطلاح بعض

المغاربة، وهي ظاهرة سامية في المفهوم والمصطلح. وهذا الاصطلاح متداول عند كلّ المستشرقين الساميين. وقد أطلقنا على هذه الظاهرة في بحثنا هذا مصطلح **الثنائية الإعرابية**، فهي آلية إعرابية علاقتها بمبدأ العمل والتحكّم العلائقي واضحة؛ إذ تمثّل الأثر الإعرابي في الجملة الأمازيغية تماما كما تمثّل الحركات الإعرابية أثر العامل في الجملة العربية، المبدأ واحد ولكلّ لسان آلياته الإجرائية لتحقيقه. وتبيّن لنا ذلك من خلال تتبع مواضع الإلحاق وتحديد وظائف الأسماء الملحقة، وكذلك أهمّ مواضع الحالة المطلقة أو حالة الاستقلال، ووظائف الأسماء في هذه الحالة ولعلّ أهمّها في الجملة الفعلية المفعول به والنعت. كما تعرّضنا للعلاقات التركيبية من خلال الرتبة وطبيعتها، وظاهرة المطابقة التي وسّعنا المقارنة فيها لتشمل ألسنا سامية أخرى، فتأكّد لنا من خلال الدراسة أنّ ما خالفت فيه الأمازيغية العربية في هذا المستوى وافقت فيه ألسنا سامية أخرى. لنستنتج في خلاصة هذا الفصل أنّ خصائصها التركيبية الأساسية سامية. بل من الألسن السامية ما فقد بعضا منها واحتفظت به الأمازيغية كظاهرة الإعراب التي فقدتها كلّ من العبرية والحشيّة على سبيل الذكر.

ثمّ ختمنا هذا الباب التطبيقيّ القائم على المقارنة بين النماذج التمثيلية للسانين بفصل ثالث عنوانه: **بناء الجملة الاسمية في اللسانين الأمازيغيّ والعربيّ**، فضّلنا أن نبدأه بمبحث خصّصناه لمعرفة ماهية الجملة الاسمية في الدراسات الغربية، على اعتبار أنّها كانت منطلق الدراسات الاستشراقية والأمازيغية. والملاحظ أنّها لم تتل حظّ الجملة الفعلية في هذه الدراسات، التي لم تتمكّن من تحديد توصيف خاصّ لهذا النموذج، إذ يتشكّل النموذج التركيبيّ الموحد من النمط: مركب اسمي + مركّب فعليّ؛ بل وصل إهمال اللسانين المحدثين للتركيب الإسناديّ الاسميّ أنّه لم يدرج في النظم المقترحة التي تصنّف الألسن على أساسها، القائمة على الخصائص النظامية للجملة، الجملة الاسمية، أقصد تصنيف أغرينبرغ. أمّا المبحث الثاني فعرضنا من خلاله أسس الجملة الاسمية في النحو العربيّ والذي يبرز مدى إدراك هؤلاء النحاة للطبيعة التركيبية للجملة الاسمية فقدّموا مفهوماً غريباً تماماً عن الفكر النحويّ الإغريقيّ، والغربيّ عموماً، ممّا يؤكّد أصالة التفكير النحويّ العربيّ واستقلاليته بمفاهيم خاصّة؛ وهي مفاهيم لسانية إجرائية متعلّقة بالحدث اللسانيّ. فقد كان منطلق سيوبيه هو التركيب الإسناديّ الاسميّ، أو الجملة الاسمية البسيطة، ثم التركيب الإسناديّ الفعليّ المناظر له. فكانت الجملة الاسمية البسيطة المجرّدة من العامل

اللفظي بعناصرها التامة: البناء الذي يقتضي العمل + المبنى + المبنى عليه، هي أصل للجملة الفعلية التي تبدأ بعامل لفظي هو الفعل. في ضوء هذا النظر المتوازن جاءت المباحث الثلاثة التي خصصناها لدراسة الجملة الاسمية في الأمازيغية، حيث ينتشر استعمال هذا النموذج تماما كما ينتشر في الألسن السامية، مع مقارنتها بالجملة العربية، بتتبع بنائها الإسنادي وبنيتها العاملية، وعناصرها الأساسية، وتناول ظاهرة التقديم والتأخير فيها، وأنواع الخبر، وأخيرا تعرضنا للجملة المنسوخة؛ فكانت النتائج التي حوتها الخلاصة: يشبه نظام البناء الإسنادي الاسمي في الأمازيغية نظام البناء الإسنادي الاسمي في العربية، إذ يتكون هذا البناء من اسم مبتدأ به وآخر مبني عليه، ويخضع لنفس البنية العاملية. بل تظال درجة التشابه التفاصيل الجزئية كأن ينقسم المبتدأ في الأمازيغية على غرار العربية إلى نوعين: مبتدأ له خبر وفي هذه الحالة كلاهما في حالة استقلال؛ و"مبتدأ وصف" له فاعل، وفي هذه الحالة يكون المسند إليه في حالة إلحاق. كما يتنوع الخبر بين خبر مفرد، أو شبه جملة من جارّ ومجرور أو ظرف ومضاف إليه أو جملة فعلية أو اسمية.

إذن فنحن أمام نظام بنويّ واحد سواء في تركيبه الأصليّ أو في التنوّعات الفرعية لهذا التركيب، وإن تميّز كلّ لسان بآليات إجرائية خاصة. وعليه لا يمكن إلّا أن يصنّف في مجموعة واحدة.

ولقد أجملنا مجموعة من النتائج التي أسفرت عليها هذه الدراسة المقارنة آمليين أن تمثّل إجابات مقنعة لتلك التساؤلات التي طرحناها. ولعلنا - من خلال هذه النتائج التي نأمل أن نتوصل إليها متوخين في سبيل تحقيق ذلك الدقة والموضوعية - نساهم في حلّ إشكال تصنيف الأمازيغية تصنيفا علمياً يخضع للأسس إلي يجب أن ترتكز عليها الدراسة المقارنة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ طبيعة البحث لم تفرض علينا الالتزام بمدونة معينة، ومع ذلك حرصنا على أن تكون كلّ الأمثلة التي اعتمدها بالنسبة للأمازيغية أن تكون مأخوذة من مصادر ومراجع لسانية درست فيها كشواهد، واعتمدها النحاة الأوائل لاستخراج قواعد هذا اللسان.

## مصادر البحث ومراجعته:

ما كان لهذا البحث أن يستوي على عوده لولا دراسات سابقة استثمرنا فيها جهودا معتبرة لباحثين قدماء ومحدثين ومعاصرين كانت بمثابة الأساس الذي انطلقنا منه. وعليه فهذا البحث يدين لمصادر هامة تمكنا من الوصول إليها خاصة في الدراسات السامية والسامية المقارنة، ومراجع عديدة ومتنوعة. إذ فرضت طبيعة هذا البحث المقارن أن نستعين بما أنجز في حقل الدراسات السامية، كما توصلنا بالمراجع التاريخية والحفرية للتعرف على تاريخ اللسان الأمازيغي وماضيه لتحديد علاقته وصلة القرابة بغيره بناء على معطيات علمية من مجالات قريبة ومؤثرة - تاريخية وحفرية- في مسار الألسن؛ بل الكثير من هذه المراجع التاريخية قد اعتمد على اللغة في دراسة تاريخ هذه المنطقة، بالإضافة إلى الدراسات حول الأمازيغية: النحوية الكلاسيكية واللسانية، وهي في معظمها فرنسية كما تبينه قائمة المراجع في غياب شبه كلي للدراسات اللغوية العربية. وطبعا اعتمدنا على مصادر ومراجع حول الدراسات النحوية العربية.

- أ- المصادر والمراجع الخاصة بالدراسات السامية، والسامية المقارنة: وهي في مجملها دراسات استشرافية أساسا، وقد تمكنا من التوصل إلى أهم المصادر اللغوية حول الدراسات السامية، والسامية المقارنة على وجه الخصوص وكانت في معظمها بالإنجليزية منها كتب فيها أصلا، ومنها ما كان أول الترجمات للدراسات الألمانية - مهد الدراسات الاستشرافية-. ومن هذه المؤلفات التي تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين نذكر المصادر الأساسية الأولى لوليام ورايت: في مؤلفه الشهير: "حول النحو المقارن للغات السامية؛ والمستشرق الألماني ثيودور نولدكه في بحثه الذي لا يمكن تجاوزه في الساميات المقارنة: "الألسن السامية"، وقد اطلعنا على الترجمة العربية لرمضان عبد التواب ولاحظنا أنها تحتاج إلى مراجعة ففضلنا الاعتماد على الأصل ما دمنا قد توصلنا إليه، وكذلك أولاري دولاسي في "النحو المقارن للألسن السامية" وأيضا ماكس مولر، وأوغست دلمان المتخصص في اللسان الحبشي: "نحو الإثيوبية"، وأيضا المستشرق إسرائيل ولفنس المكتى بأبي ذؤيب في مؤلفه الهام أيضا، إذ كان مصدر معظم الدراسات العربية في هذا المجال: تاريخ اللغات السامية".

وتلت هذه النخبة الرائدة جماعة من الذين اهتموا بالدراسات السامية، ولا تقلّ أبحاثهم قيمة عن سابقتها من بين هؤلاء العالم إدوار أولاندورف؛ وقد شارك أيضا في إنجاز عمل جماعي مع اللساني الإيطالي موسكاتي سباتينو وغيره المعروف بـ"مدخل إلى النحو المقارن للألسن السامية" واللساني البولوني أندريج زابورسكي وغيرهم المذكورون في ثنايا هذا البحث. والملاحظ أنّ هذه المصادر الخاصة بالألسن السامية تُجمع على أنّ هناك علاقة وطيدة تجمع الأمازيغية - الواردة بمصطلح " البربرية " - باللغات السامية المدروسة. نضيف إلى هؤلاء العالم الروسي دياكونوف في مؤلفه " الألسن السامية - الحامية".

ولقد أحسنا بعجز كبير لما لم نتمكن من الاطلاع على أعمال الألماني روسلر الذي يصرّ على تصنيف الأمازيغية مع الألسن السامية في زمرة واحدة مباشرة، نظرا للقرابة الكبيرة التي رصد ظواهرها في مستوى النظام اللساني الصوتي والصرفي على وجه الخصوص، وإن قرأناه بأعين مسكاتي والفرنسي افليش، وأولاندورف وحتى المؤرخ التونسي العربيّ من خلال استشهادهم به. أما ابروكلمان فقد اطلعنا على العمل الذي ترجمه مارسيل كوهين إلى الفرنسية.

وفي الفرنسية أيضا أعمال رائدة في هذا المجال، إلا أنّها أقلّ موضوعية من أعمال المدرسة الاستشراقية الألمانية بشهادة علماء غربيين؛ وعلى رأس هؤلاء المستشرق إرنيست رنان في دراسته الهامة التي لا يمكن تجاوزها- رغم التحفظات المشار إليها منها ما كان من قبل بيير روسي وأغروتسفولد على سبيل الذكر - : " التاريخ العام والنظام المقارن للألسن السامية"، وأيضا أعمال هنري افليش من أهمّها: "مدخل إلى دراسة الألسن السامية"، و"دراسة في فقه اللغة العربية" في جزأين وأعمال دافيد كوهين ومارسيل كوهين مروج نظرية السامية - الحامية وغيرهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدراسات وغيرها ركّزت أساسا على النظام الصوتي والصرفي، أمّا الدراسات حول الجملة في مستوى النظام التركيبيّ فقليلة، وكثيرا ما كان ذكرها تلخيصا؛ ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي نتمنى أن يقدم إضافة لهذا الميدان الذي يكاد يكون غريبا في جامعاتنا.

أمّا الدراسات العربية التي تولّى مستشرقون ألمان الإشراف عليها وتوجيهها خاصة أبراشستراسر، و قولفديترش فيشر ابتداء من ثلاثينات القرن الماضي، فمع أهميتها لم تأت بالجديد

وإنّما كانت ترجمة وامتدادا لتلك الأعمال، وفي ذلك فضل كبير وجهد عظيم أثرى هذا الحقل المستحدث في الدراسات اللغويّة العربيّة، رغم أنّه يقوم حول هذه اللغة أساسا. ومن أولى هذه الدراسات: "الآداب السامية..." لمحمد عطية الأبراشي، أعمال رمضان عبد التّوّاب منها ترجمته عن الألمانية لبحثين هامّين: أحدهما لثيودور نولدكه "اللغات السامية" والآخر لبروكلمان: "فقه اللغات الساميّة"، كما ألّف بعض الكتب في الساميات منها " في قواعد الساميات العبرية والسريانية والحبشية"؛ إلا أنّ عدم وجود ذكر لمراجع معتمدة وأيضا ورود النصوص بالكتابات الأصليّة فقط جعلنا نستغني عنه لناخذ ممّا وجدناه أوضح في هذا المجال سواء بالفرنسيّة أو بالإنجليزية. وأيضا ربحي كمال في "دروس اللغة العبرية"، ومجموعة من المقالات والدراسات الأكاديمية - رسائل دكتوراه- مذكورة في ثنايا البحث.

- ب - المصادر والمراجع الخاصّة بالدراسات الأمازيغيّة: وهي أيضا دراسات استشرقيّة، فكلّ الدراسات الأمازيغيّة التي يؤرّخ لها عادة بحوالي منتصف القرن التاسع عشر - قبله بقليل - تندرج تحت الدراسات الاستعماريّة، عسكريّة في بدايتها ثم تبشيريّة، ولم تكتس طابعها الأكاديمي، والعلمي البحث إلا بعد منتصف القرن الماضي. ولابدّ من التأكيد على أنّ الطابع " الفرنسي" طاغ على كلّ الدراسات وفي مختلف التخصصات، إلى درجة أن الدراسات اللسانية الأمازيغيّة بقيت في معظمها مرتبطة إلى حدّ كبير بالتقاليد النحويّة الفرنسيّة، فكانت هذه الدراسات كما وصفها سالم شاکر "مجرّد نماذج للنحو التقليديّ للسان الفرنسي...".

لعلّ أوّل دراسة وصلتنا في هذا المجال، هي تلك التي قام بها المستشرق الفرنسي، المتخصّص في التركيّة جان ميشال فننور دوپارادي في الفترة التي كلّف فيها بمهمّة لدى داي الجزائر من 1788 إلى 1790. وبعدّ هذا المؤلّف الذي وُضع مخطوطه بالمكتبة الملكيّة ثم تقرّر طبعه في 1824 وبعدها في 1848، أوّل محاولة لاستنباط القواعد الصرفيّة والنحويّة الأمازيغيّة من خلال مدوّنة محدودة خاصة باللهجة القبائليّة.

ثم تلتها - خلال القرن التاسع عشر - أبحاث ودراسات في مختلف اللهجات الأمازيغيّة عبر كلّ الشمال الإفريقيّ، أشرف عليها علماء عسكريّون في البداية، مفسحين المجال بعد تعزيز الاحتلال إلى جماعة من الرهبان والقساوسة الذين مهّدوا بل أسسوا للدراسات الأكاديميّة. ولعلّ أهمّها

دراسات الجنرال هانوتو في اللهجتين القبائلية والطارقية. كما تعدّ أعمال روني باسي من الأهمية بما كان، خاصة تلك التي يصف فيها نظام بعض اللهجات الأمازيغية: "دراسات في اللهجات البربرية"، وتبقى أعمال ابنه أندري باسي - الذي يعتبر أبا "علم اللهجات البربرية" - مصدرا أساسيا لكل من أراد التخصص في الدراسات الأمازيغية، وأهمّ هذه الأعمال دراسته "اللسان البربري"، (1952). ومن النحاة الجزائريين الأوائل الذين نهلوا من أبحاث كلّ من باسي، وپكار، وكروزي، والأب دالي والأخت دوفنس، والأب كرتاد الأديب الجزائري محمّد ديب، سعيد حنّوز، حميد حمّومة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأبحاث وغيرها ممّا هو مذكور في ثنايا هذه الدراسة قد اهتمت أساسا بالمستويين الصوتي والصرفي، وقلّما تناولت المستوى التركيبي؛ كما أنّها حاولت جاهدة أن تخضع اللهجات الأمازيغية إلى قوانين نحو الفرنسية التي كثيرا ما تصطدم بخصائص الأمازيغية التي تختلف في نظامها عن الفرنسية اختلافا جوهريا، فهما من زمرتين مختلفتين تماما؛ وقد تعرّضنا للكثير من هذه الظواهر بالتحليل والنقد. أمّا الدراسات اللسانية فيتزعمها المستشرق المخضرم ليونيل فلان ونعتبر أعماله مصادر أساسية لهذا البحث كونه اهتم بدراسة المستوى التركيبي. إلا أنّ نظريته الوظيفية جعلت آراءه ومنهاجه امتدادا للنحو الفرنسي، إذ لم يبتعد عن نهج النحاة الذين سبقوه.

وقد لا نغالي إذا قلنا أنّه حتى بعد تطوّر الدراسات اللسانية، وظهور مختلف النظريات اللسانية البنوية والتحويلية، إلا أنّ الاستنثار الفرنسي واحتكار الدراسات الأمازيغية واضح لا يمكن تجاهله، فالتيّار البنوي الوظيفي الذي تنزّعه المدرسة الفرنسية: مدرسة مارتيني، هو التيّار الذي كاد ينفرد بالاهتمام بالأبحاث الأكاديمية في الحقل الأمازيغيّ الجزائريّ على وجه التحديد، فقليلة هي الدراسات التي خرجت عن هذا التيّار. فكانت لأعمال ليونيل فلان - وحتى أندري باسي - أثر واضح في من جاؤوا بعدهما وأخصّ بالذكر أعمال اللسانيّ الجزائريّ سالم شاكر وكمال نايت زراد. بل ما لاحظناه أنّ معظم الرسائل الأكاديمية التي أنجزت في قسم الأمازيغية بتيّزي ورو - والذي تأسّس في 1990 - لا تكاد تخرج عن هذا التيّار - الوظيفي - منها ولغة؛ فلم نعثر على رسالة أكاديمية في الأمازيغية بالأمازيغية، فكّلها أبحاث فرنسية اللسان حول الأمازيغية في المقاربة الوظيفية عموما؛ على خلاف بعض الدراسات المغربية التي تجاوزت الوظيفية لتقارب الأمازيغية بمناهج لسانية أحدث منها بعض أعمال توفيق إرنيس عبد المسيح، فاطمة صديقي - في عدد من المقالات -، والحسين

المجاهد في النظرية التوليدية التحويلية. مع الإشارة الهامة التي لفتت انتباهنا وهي ظهور ترجمات بالعربية لبعض الدراسات الأمازيغية تولاها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، كسرا لهذا الحاجز المفتعل بين اللغتين الشقيقتين.

أما الدراسات اللغوية العربية حول الأمازيغية فقليلة جدًا منها أعمال محمد شفيق وقبله محمد الفاسي، وبعض الترجمات لأبحاث مغربية معاصرة منها ل: رشيد لعبدلوي، الرباط 2010، وأيضا فؤاد ساعة، الرباط 2010.

**معضلة كتابة الأمازيغية:** بالرغم من أنّ للأمازيغية كتابتها الخاصة، إلا أنّها عاشت آلاف السنين لغة شفوية تصارع في صمت وعناد لغات الوافدين؛ وما عمق طابعها اللهجيّ هذا، كونها لغة شفوية لم ترق أبدا في أيّ عصر من العصور إلى مستوى اللغة المكتوبة، فتستعمل في المجالات الثقافية والفكرية وحتى الإدارية، أو تسجّل مآثر الناطقين بها رغم أنّها كانت تملك رسوما خاصة. وفي خضمّ طموح الأمازيغ وسعيهم الدؤوب إلى تنميط ومعبرة اللسان الأمازيغيّ من أجل الحفاظ عليه - بعد بعثته - لإدماجه في المنظومات الاجتماعية والثقافية المختلفة: التعليمية، والإعلامية، والإدارية ...، يشكّل الفصل في اختيار الخط لتدوين الأمازيغية معضلة، كونه اتّخذ منحى إديولوجيا بعيدا عن المعايير العلمية والموضوعية، في مواجهة سوق الأبجديات التي تعرض ثلاث أنواع في تنافس شديد، هي: الأبجدية الأصلية: تيفيناغ، يدعمها شعار مولود معمري - وإن لم يجسّده هو نفسه للاعتبارات المشار إليها أعلاه - "الأمازيغية يجب أن تكتب بالأمازيغية". كرمز للهوية، ليس إلا.

- الأبجدية العربية، رسم القرآن الكريم، والكتابة التي خطّت بها مؤلفات عديدة لأول مرة في تاريخ هذا اللسان؛ كما تجمعهما خصائص وأصول مشتركة.

- والأبجدية الإغريقية - اللاتينية بحكم أنّ الأعمال اللسانية التي تولّت جمع المدونة وتوصيف نظامها قد تمّ في هذا الخطّ - مع التنبيه إلى أنّ الأعمال الأولى كلّها كانت تنسخ أمازيغية الشمال بمختلف لهجاتها بالخط العربيّ اقتداء بتلك المؤلفات المنسوخة بالعربية، تمهيدا للمرحلة الثانية وهي الإقلاع عن كتابتها بهذا الخطّ - كما أنّها كتابة العلوم والحضارة المعاصرة. وإذا كان لكلّ خطّ مؤهلات ترشّحه كوسيط تقنيّ ووسيلة خطية لرسم الأمازيغية، فلا شكّ أنّ الاختيار الاستراتيجي

الأمثل هو الذي يخضع لاعتبارات علمية لسانية من جهة، واعتبارات تاريخية وحضارية من جهة أخرى.

ولقد فصلنا في اختيار الأبجدية التي نستعين بها لكتابة الأمثلة القبائلية في هذه الدراسة، إذ اخترنا الخطّ العربيّ، مع العلم أنّ الخطّ المتداول عند النخبة الفرنكوفونية والمستعمل حالياً لتدريس الأمازيغية في بعض مدارسنا هو الكتابة: الإغريقية - اللاتينية.

ويرتكز اختيارنا هذا، على أسس لسانية علمية، وأخرى تاريخية وحضارية، أهمّها:

- التشابه الكبير الموجود بين الأمازيغية والعربية في مستوى النظام الصوتي يبسر كتابة الأمازيغية بالأبجدية العربية. لأن الخصائص التي تميّز النظام الصوتي للّهجات الأمازيغية هي خصائص النظام السامي الذي تعدّ العربية النموذج المثاليّ له؛ منها وجود الحروف الحلقية؛ وحروف الإطباق المعروفة في العربية، مع إضافة الرّاي المطبقة؛ ويؤكد الباحث الألمانيّ ليمان، وجوده في اللّهجات العربية القديمة والحبشية، ويعتبره سيوبيه من الحروف العربية المستحسنة.

- اقتصار النظام اللّهجي الأمازيغيّ على الصّوائت الثلاثة: ـ، ـ، ـ؛ بالإضافة إلى السكون المميزة أيضاً للنظام الساميّ.

- تفخيم حرف الرّاء وفق القواعد الصوتية المعروفة في اللغة العربية.

- أنّ الأبجدية الأمازيغية القديمة وابنتها ثيفيناغ هما من الأبجديات السامية، ذات طابع صامت، وتسجّل هذه الصوامت - عموماً - من اليمين إلى اليسار، وقد حافظ على هذه الخاصية المستشرقون الرّواد أمثال فوكو وهانوتو. إضافة إلى تشابه معظم حروفهما بالرّسوم السامية: الثمودية و الصفاوية والحميرية والحبشية والفينيقية.

- أنّ الخطّ العربيّ هو الخطّ الذي استعمله الأمازيغ أنفسهم في كتابة مؤلّفاتهم.

- استعمال كلّ المستشرقين الأوائل، الذين جمعوا آثار هذه اللّهجات، الرّمز العربيّ في كتابتها؛ بل اعتبر بعضهم هذا الخطّ هو الخط المناسب لخصائص الأمازيغية الصوتية، كونها خصائص سامية. نرجو أن تُتبع هذه المحاولة بأبحاث أخرى في هذا المجال، مجال الدّراسات اللسانية المقارنة.

كما نرجو أن نكون قد ساهمنا بجديد في سلسلة الأبحاث اللغوية في ميدان الدّراسات السامية

المقارنة، وهي دراسة مدينة لجهود الباحثين السابقين، أملنا أن تكون إضافة نوعية لتلك الجهود؛ وأن تُردف بدراسات أخرى حتى لا يبقى هذا المجال حكرًا على هيئات خاصة. فمن المؤسف أن تبقى الأبحاث حول الأمازيغية من اهتمامات اللسانيين الغربيين الذين أسسوا لها مدارس أتقنت توجيه الأبحاث فيها وتوظيف نتائجها؛ فما أحوجنا إلى دراسات علمية يتولاها علماءنا بموضوعية، حول واقعنا اللغوي الغني والمتنوع، هذا الواقع وإن تعددت فروعه فإن جذعه الثابت واحد، لا يمكن زرعته، تغذيته جذور غائرة العمق يستحيل اقتلاعها.

وفي الأخير؛ ما كان لهذا الجهد أن يثمر لولا المتابعة القريبة والتوجيهات السديدة لأستاذتي الفاضلة خولة طالب الإبراهيمي التي تكزمت بقبول الإشراف على هذا البحث، بل مواصلة هذا الجهد المشترك الذي بدأناه سوياً في الماجستير، يحدونا طموح علمي هامّ تكسير الحاجز المفتعل بين الشقيقتين العربية والأمازيغية، واحتكار جهات لهذا النوع الدراسات في غياب شبه مطلق للأبحاث العربية؛ فلها أوفى الشكر. وأسأل الله أن يجزيها عني خير الجزاء. ولا يمكن أن أنسى الأستاذ الدكتور: صلاح الدين صالح حسنين المتخصص في الدراسات السامية المقارنة، من جامعة عين شمس بالقاهرة، والذي لم تسمح له الظروف أن يتابع الإشراف المشترك، إلا أنه أبدى اهتماماً بالغاً بالموضوع وقدم لنا توجيهات منهجية هامة ساهمت في تصويب مسار هذه الدراسة، فله جزيل الشكر والامتنان وعظيم التقدير والاحترام.

كما لا يفوتني أن أعرب عن شكري الخالص وامتناني الكبير وتقديري للأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تجشّموا عناء قراءة وإثراء هذا العمل وتصويبه بملاحظاتهم القيمة.

والله من وراء القصد، وهو وليّ التوفيق، فله الحمد من قبل و من بعد.

## الباب الأوّل

### الأمازيغيّة وإشكاليّة التصنيف

# الباب الأول

## الأمازيغية وإشكالية التصنيف

### مدخل:

ممّا لا شكّ فيه أنّ ظهور الدراسة الوصفية مع مطلع القرن العشرين، وتكريس المنهج "السنكروني" أو الآني في الدراسات اللسانية، قد وّلد عزوفا واضحا عن علم له مكانة معتبرة في مسار تطوّر الدراسات اللسانية، لما قدّمه من نتائج مذهلة في هذا الحقل من المعرفة الإنسانية. فمن خلاله تنبّه الباحثون إلى العلاقات التي تجمع بعض الألسن، وتمكّنوا من تصنيف أهمّ الألسن البشرية في مجاميع وأسر لسانية؛ وذلك من خلال تتبّع الظواهر المشتركة، والخصائص المميزة في مستويات النظام اللساني؛ أعني: النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام التركيبي. كما ساهم في إبراز العلاقات التاريخية بين الألسن المنتمية إلى أسرة واحدة. إنّه اللسانيّات المقارنة.

ولا شكّ أنّه من الضروريّ أن تسبق الدراسة الوصفية الآنية أيّ بحث مقارن، حتى يتوصّل هذا المنهج إلى نتائج سليمة، تدعّم أهداف هذا العلم الذي يصفه الباحث الألمانيّ إدوارد أولندورف قائلا: "إنّ البحث من خلال اللسانيّات المقارنة عملٌ عظيم، يستجيب لرغبة إنسانية جامحة في المعرفة؛ فملاحظة الشبه والقربية بين لغات مختلفة أمر يستدعي حقّا الدراسة والنظر، ولا يمكن إنكار هذا الحقّ في البحث."<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: ULLENDORFF, Edward, 1970 : « Comparative Semitics » in curent trends in linguistics, V . 6, the Hague, Paris.( 261- 273 ). P. 262.

وعادة ما يُورّخ لبدايات النحو المقارن - كبحث منهجي بعيد عن مجرد الملاحظات العابرة، إلى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر مع السير وليام جونز، الذي اكتشف القرابة بين السنسكريتية والفارسية القديمة وبعض اللغات الأوروبية الكلاسيكية؛ فوضع اللبنة الأولى في صرح الدراسات المقارنة، مقدّمًا بذلك بوادر منهج جديد في خطاب ألقاه أمام الجمعية الآسيوية بكّوكوتا بالهند في 1786. وتلاه أفريدريك اشليفل الذي نشر في 1808 مؤلفًا صغير الحجم بعنوان " اللغة وحكمة الهنود" هذا البحث الذي اعتبره ماكس مولر بمثابة " العصا السحرية" التي فتحت آفاق الدراسات المقارنة في الهندو- أوروبية<sup>1</sup>.

ثم أرسى دعائم هذا المنهج اللساني ثلثة من العلماء على رأسهم أفرانز بوب، وأوڤوست اشلشر، ودان راسك، وجاكوب افريم ووليام فون همبولت...<sup>2</sup> فأوضحوا معالمه، وسطّروا مناهجه التي مكّنتهم من تحديد خصائص وسمات اللغات، ثم تصنيفها في زمر لسانية تجمعًا خصائص مشتركة مكّنتهم أحيانًا من افتراض اللغة الأمّ. ولعلّ أهم هذه الأسر التي قلّ الاختلاف حول نتائج تصنيفها نظرًا للمجهود المبذول في دراستها، والبحث الدؤوب والمتواصل لتحقيق أهداف هذه المناهج هي الأسرة الهندو- أوروبية، ومن بعدها وبدرجة أقلّ، الأسرة المتّفق على تسميتها بالسامية، ولكن كفرع أساس من مجموعة أوسع، لا زال الاختلاف قائمًا حول تحديد صلة القرابة بين فروعها رغم رصد الظواهر اللسانية المشتركة بين لغات كلّ فرع من هذه الفروع من جهة وبين لغات الفرع الساميّ من جهة أخرى؛ والتي تعرف عند معظم الباحثين المستشرقين بالمجموعة السامية- الحامية، أو الحامية- السامية. بينما يفضل آخرون - ولاعتبارات علمية وموضوعية: لسانية وجغرافية وحتى تاريخية- مصطلح الأسرة الأفرو- آسيوية في مقابل الأسرة الهندو-أوروبية، أو الأفرازية هو المصطلح الذي نفضل استعماله بعد تحديد فروعها، كما سنبينه لاحقًا.

إذن، على نهج هؤلاء العلماء الذين فتحوا عهدًا جديدًا بدراسة أوجه الشبه و تحديد صلة

القرابة بينّ ألسن المجموعة الهندو- أوروبية، على قواعد علمية وأسس موضوعية، سارت جماعة

<sup>1</sup> - ينظر: MÜLLER, Max, 1994 : Lectures on the science of language with a new Introduction by Roy Hani, Routledge/ThommesPress. P . 158.

<sup>2</sup> - ينظر كلاً من: FLEISCH, Henri, 1947 : Introduction à l'étude des Langues sémitiques, éléments de bibliographie, Librairie d'Amérique et d'orient, Adrian-Maisonneuve, Paris. Pp.12-13.

MÜLLER, Max, op. cit .,pp. 158-159.

وأيضًا: زعيمة محمد عبد الصمد، 1981: دراسات فيعلم اللغة المقارن، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة. ص 90 وص 95.

من المستشرقين مستفيدة من تلك المناهج لتطبيقها على اللغات السامية. ومن بين هؤلاء يذكر إدوارد أولندورف ثلثة من علماء القرن التاسع عشر الذي يعتبره "العصر الذهبي" للسانيات السامية المقارنة، من بينهم: دوساسي، جيزينيوس، دلمان، وليام ورايت، فويدي، بروكلمان والعلامة ثيودور نولدكه الذي يعتبره ذروة الفكر السامي المقارناتي، حيث تعتبر مؤلفاته مصادر أساسية لكل الأبحاث السامية<sup>1</sup>.

### - اللسانيات السامية المقارنة

إنه من غير الإنصاف الاعتقاد أنّ الدراسات السامية المقارنة بدأت مع هؤلاء العلماء، فلم يكونوا أول من لاحظ العلاقة الوثيقة والشبه الكبير بين لغات المشرق، أو رصد أهم الظواهر المشتركة بين هذه الألسن التي صنفت في ما أصبح يعرف بالأسرة السامية. ففي هذا الصدد ذكر نولدكه: "أنه في القرن السابع عشر كانت جماعة معروفة من المستشرقين أمثال: هوتنقار، بوخار، كاستل، لودلف، تملك رؤية واضحة ومقبولة عن صلة القرابة التي تجمع مختلف اللغات السامية التي يلمون بها؛ والواقع أنّ هذا الأمر قد حصل منذ قرون، إذ تنبّه لذلك أيضا جماعة من العلماء اليهود أمثال يهودا بن قريش."<sup>2</sup>

### - تأصيل الدراسات اللغوية المقارنة في الحقل "السامي":

إنّ شهادة العالم نولدكه- التي سندعمها ببعض النصوص تمكّننا من الاطلاع عليها- تؤكد على أنّ تاريخ الدراسات المقارنة للألسن السامية طويل، وإن سادته اضطراب وفترات انقطاع. بدأه علماء - "ساميون" ينتمون إلى البيئة التي نشأت وتطوّرت فيها هذه الألسن- عربّ وسريان وعبريون، بمناهجهم التي فرضتها بيئتهم الحضارية بكلّ أبعادها العقديّة - وهي الدافع الأساس- والفكرية واللغوية؛ وتمكّنوا من رصد الظواهر اللسانية المتشابهة في مستويات النظام اللغوي: الصوتي والصرفي على وجه الخصوص، ثمّ المعجمي، مستعينين في كلّ ذلك بمناهج النحاة العرب

ULLENDORFF, Edward, op . cit., pp. 262- 263.

<sup>1</sup>- ينظر :

<sup>2</sup>- ينظر : NÖLDKE, Théodor, 1926 : « Semitic Languages » in the Encyclopedia Britanica, V. 23, 30<sup>eme</sup>ed. LTD London & INC New York.( Pp : 617-630). P.618.

في دراستهم للعربية؛ دون أن يصنّفوا هذه الألسن في مجموعة. ويمكن تقسيم هذا المسار إلى ثلاثة مراحل:

أ- **مرحلة النشأة:** ونعني بها تلك الفترة التي سجّلت فيها آراء وانطباعات صدرت عن بعض علماء العربية الذين لاحظوا قرابة لافتة بين العربية والعبرية والسريانية والحبشية؛ وهي بنات بيئة واحدة تتعايش متجاورة. والواقع أنّ الباحثين العرب لم يكونوا مولعين بهذا المجال: مجال المقارنة رغم أنّهم من خلال اهتمامهم الكبير بدراسة العربية الفصحى: عربية القرآن الكريم، قد لجأوا إلى مقارنتها باللغات العربية المختلفة لإيضاح وتفسير بعض الصيغ الشاذة والاستعمالات النادرة. ومع ذلك فقد ورد في الكثير من مؤلفات علمائنا الأوائل إشارات توحى إلى قرابة لغوية بين العربية وأخواتها " الساميات". فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه "العين" يشير خلال عرضه لمادّة: كنع، إلى القرابة اللغوية بين الكنعانية والعربية. ولا بدّ من التأكيد على أنّها إشارة عابرة، تبرز الاطلاع العام، والمعرفة العادية ولا تتم عن دراسة وبحث، حيث قال: " .... كنعان بن سام بن نوح وينسب إليه الكنعانيون وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية"<sup>1</sup>.

ومع تطوّر العلوم، بانفتاح الفكر وامتزاج الثقافات بدأ الاهتمام وتتبع هذه القرابة وشرحها وتفسير ظواهرها. ولعلّ البيئة التي نشأت فيها هذه الدراسات المقارنة وتطوّرت في أحضانها هي الأندلس. فهذا ابن حزم الأندلسي الذي لاحظ قرابة لغوية بين العربية والعبرية والسريانية، بل اعتبر هذه القرابة بمثابة قرابة لهجات اللغة الواحدة حيث يقول: " إنّ الذي وقعنا عليه وعلمناه يقينا أنّ السريانية والعبرانية هي لغة مضر وربيعة، لا لغة حمير؛ لغة واحدة تبدّلت مساكن أهلها فحدث فيها جرش كالذي يحدث من الأندلسي إذا رام نغمة أهل القيروان، ومن القيرواني إذا رام نغمة الأندلسي، ومن الخراساني إذا رام نغمتها"<sup>2</sup>.

إنّ هذا الرأي المعروف - والذي نجده بعبارات مقاربة عند بعض معاصريه من العلماء العبرانيين - مع قيمته، هي إشارات عامّة لا تستند إلى دراسات صوتية وصرفية مقارنة، جعلت البعض يخيّن أنّه كانت لابن حزم: " مؤلفات في نحو اللغات السامية المقارن للغات الثلاثة التي

<sup>1</sup> - ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، 1967: كتاب العين، تحقيق عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد. (مادة كنع)

<sup>2</sup> - ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، 1948: جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة. ج1/ ص 232

ذكرها .... لم تصل إلينا وفُقدت مثلما فُقد غيرها من مؤلفات بعض النحاة العرب في نحو لغات العجم وصرفها، ومن هؤلاء أثير الدين محمّد بن يوسف الغرناطي المعروف بأبي حيّان صاحب المؤلفات الكثيرة في اللغة .... [ومنها الحبشية]... ومؤلفه المفقود في اللغة الأخيرة هو المسمّى "... جلاء الغبش في لسان الحبش".<sup>1</sup>

ب - مرحلة التأسيس: ابتداءً من القرن التاسع الميلاديّ، أي ما يزيد عن ألف سنة، نشأت في بيئة الحضارة العربيّة الإسلاميّة بالأندلس، دراسات مقارنة وإن لم تحمل بعد هذه التسمية كمصطلح، بين العربيّة والعبريّة والسريانيّة، ذلك أنّ الهدف هو وضع قواعد للغة العبريّة التي لم يكن لها نحو قبل هذا العصر - كما سنتعرّض له خلال البحث -؛ فكان نحو اللسان العربيّ هو النموذج المحتذى، نظراً لصلة القرابة التي زادت هذه الدراسات وضوحاً وتأكيّداً. ليس هذا فحسب، بل اللافت هو أنّ نحاة اللغة العبرية ومفسّري المقرأ والتلمود، المتأثرين بعلوم العربية ومناهجها، ألفوا كتبهم بالعربية، والكثير منها مازال لم يترجم للعبرية؛ فهو من المفروض أنّ يُعدّ من التراث النحويّ العربيّ، لأنّه جزء منه منهجاً وأسلوباً ولغةً بحث. ويؤكّد ما نذهب إليه من رأي ما قاله المستشرق الألماني أولنْدُرف: "لقد أسست جماعة من علماء ذلك العصر [يعني الأندلسيّ]، منهم سعديا بن يوسف الفيومي، يهودا بن قريش، مناحيم بن سروق وغيرهم، صرّح الدراسات السامية المقارنة؛ وقد مرّت عشرة قرون على نشأة هذا الفرع"<sup>2</sup>.

ويعدّ يهودا بن قريش مؤسس الدراسات " السامية" المقارنة، وأبا النحو الساميّ المقارن؛ إذ ركّز في مؤلفه المكتوب بالعربية - باستثناء الأمثلة والشواهد العبرانيّة فلا تنسخ بالعربيّة - والموسوم بـ" الرسالة"، على إبراز صلة القرابة بين العربية والعبرية من جهة وبين العبرية والآرامية من جهة

<sup>1</sup>- ينظر: زعيمة، عبد الصمد، 1981: دراسات في علم اللغة المقارن، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة. صص: 103-104. وأيضاً:

حجازي محمود فهمي، (1992): علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة.

<sup>2</sup>- ينظر: .ULLENDORFF, Edward, op. cit., p. 264

أخرى، معتبرا هذه الألسن " فروعاً لشجرة واحدة " ومضيفاً أنّ العربية والعبرية لغتان من أصل واحد تفرّعتا نتيجة الاختلاط بلغات أخرى وفي أماكن مختلفة<sup>1</sup>. وهو بهذا يدعم رأي ابن حزم.

والأمر نفسه قام به مروان بن جناح القرطبي صاحب كتاب " اللّمع "، وأيضا أبو إبراهيم إسحاق بن بارون صاحب كتاب " الموازنة بين اللغة العبرية والعربية "، وقد خصّص القسم الأول للمقارنة اللغوية بين اللسانين؛ أمّا القسم الثاني فهو معجم. وقد صرّح فيه قائلاً: " فقد تقدّمت وقلت أنّ مذهبي إنّما هو جمع ما توافقت فيه اللغتان لا غير"، مضيفاً: " ترى اليوم اللغة العبرانية والعربية والسريانية مقاربات في الاشتقاق والتصريف واللفظ، وذلك لتعاقب الديار وتداني الأمصار."<sup>2</sup>

إذن فهذه النماذج من الدراسات وغيرها دليل على أنّ بذور اللسانيات السامية المقارنة زُرعت منذ ألف عام في الأندلس، وفي أحضان الدراسات اللغوية العربية اللسان؛ وقد نوّه إبراهيم السامرائي بهذه الجهود قائلاً: " وقد سبق العلماء الباحثون في العهد القديم من اليهود والنصارى هؤلاء المستشرقين في دراسة هذه الألسن والتفنّن إلى ما يجمع بينها من عناصر الشبه."<sup>3</sup>

وعليه فالدراسات السامية المقارنة ليست مجرد امتداد لمقارنات ما بعد النهضة الأوروبية، ولا صدى للدراسات المقارنة للهندو-أوروبية في القرن التاسع عشر؛ بل كان ميلادها قبيل القرن العاشر الميلادي بأعمال مقارنة جادة ومنهجية. ولعلّ هذه الحقائق هي التي جعلت نولدكه يؤكّد على أنّه تمّت البرهنة على القرابة وبصورة علمية قبل أعمال بوپ إذ يجزم قائلاً: "... إنّنا لاحظنا أنّ أهمّ مميزات القرابة قد تمّ تحديدها منذ أمد بعيد- سنوات عديدة قبل أن يبرهن بوپ علمياً على وجود قرابة بين الألسن الهندو-أوروبية"<sup>4</sup>، ولكن بعيداً عن مفهوم التصنيف في مجموعة لسانية متكاملة، تحمل تسمية معينة. ولا يخفي اللساني المتخصّص في الدراسات السامية المقارنة البولوني زانورسكي استيائه من موقف اللسانيين الغربيين- عموماً - الإقصائي للدراسات العربية الرائدة في العصر

<sup>1</sup>-ينظر: (ينظر المقدّمة). Ibn Quraish, I, 1857 : Rissala, edited by Burge and Gold berg, Paris. ومن أهمّ

الظواهر التي تناولها بالمقارنة: ظواهر صوتية كالإبدال النظامي بين الحروف في اللغتين، ظاهرة العلة، حروف المضارعة: أنبت، الضمائر التي تتصل بصيغة الماضي، في العربية والعبرية، وظيفة اللام في اللسانين وهذا نصّ كلامه: " واللام لها في العربي ثلاثة وجوه لام الملك، ولام لكي يكون كذا وكذا، ولام التأكيد؛ فالنوعان يشبهان قالب العبراني، والثالث لا يشبههما" الرسالة.

<sup>2</sup>- ينظر: WECHER, Pinchas, 1964 : Ibn Barun's Arabic Works on Hebrew grammar and lexicography, Philadelphia. P 15

<sup>3</sup>-السامرائي، إبراهيم، 2002: التوزيع اللغوي الجغرافي في العراق، ط1، مكتبة ناشرون، لبنان. ص45.

<sup>4</sup>- ينظر: NÖLDEKE, Théodor, op. cit., p.618.

الأندلسي في هذا المجال المقارناتي، العربية والعبرانية على حدّ سواء قائلاً: « عندما ننظر ملياً في تاريخ الأبحاث المخصّصة لهذا الموضوع [ يقصد الدراسات السامية و حتى السامية - الحامية المقارنة]، إنّه لمن المدهش والمغيب في آن واحد، أن نرى كم من أعمال كُرت بدون فائدة، وكم من نتائج إيجابية أهملت، وكم من فرضيات صوتية حوّلت إلى عبث لا معقول .... بل وكثيراً ما أهملت دراسات كلاسيكية لنحاة القرون الوسطى، عرباً ويهوداً على حدّ سواء، أو بكلّ بساطة، حذفت (دائماً كالعادة الدراسات العربية واليهودية) ولم تُدرس أبداً - معا - بصورة منتظمة»<sup>1</sup>.

ج- المرحلة الثالثة: وهي تلك المرحلة التي سمّاها أولنذرف بالعصر الذهبي للدراسات السامية المقارنة، حيث تمّت الاستفادة من المناهج اللسانية الأوروبية التاريخية والمقارنة وضبط قواعدها وتطويرها؛ إلا أنّ التاريخ يسجّل لنا عالماً قلّ من يذكره وقد يعدّ من أولئك الذين ينتمون إلى الحلقات المفقودة أو المغمورة والمرحلة الرابطة بين الحضارتين الإسلامية والنهضة الغربية عموماً. إنّه اللساني الإسباني الأصل\* هرفاز الذي يؤكّد ماكس مولر أنّه: " كان أول من أشار إلى أنّ القرابة الحقيقية بين الألسن إنّما تحدّد أساساً بالتشابه في الظواهر النحوية وليس مطلقاً في المفردات"<sup>2</sup> مضيفاً هذه الملاحظة الهامة، التي تثبت أنّ الدراسات السامية المقارنة لم تكن مجرد صدى لتطور الدراسات الهندو-أوروبية وإن استفادت فيما بعد وهو أمر لا يمكن إنكاره من مناهج هذه الأخيرة وطبيعيّ في تاريخ تطوّر العلوم، حيث يستطرد: " لقد برهن من خلال عرضه لقائمة من الظواهر التصريفية، والصرفية أنّ العبرية والكلدانية والسريانية والعربية والإثيوبية والأمهرية كلّها لهجات من لسان أصليّ واحد، وكون أسرة لسانية واحدة، هي السامية."<sup>3</sup> وتمثّل هذه الشهادة ردّاً واضحاً على اللساني الفرنسي أنطوان مبي الذي ادعى: " أنّه لا يوجد نحو مقارن للألسن السامية مشابه للنحو المقارن للألسن الهندو-أوروبية."<sup>4</sup>

ولعلّ ما ساهم في تدعيم ودفع عجلة تقدّم ما أصبح يعرف باللسانيات السامية المقارنة، اكتشاف آثار أقدم لغة سامية، وهي الأكادية مع نهاية القرن التاسع عشر، ثمّ فكّ رموز الخطّ

<sup>1</sup> - ينظر: ZABORSKY, Andrzej, 1991c: Biconsonantal Roots and Triconsonantal Root Variation in Semitic: Solutions and Prospects . in Semitic studies in Honor of Wolf Leslau, ed. Alan S. Kaye, V. II, p.1675.

المسماري - السومريّ- الذي دوّنت فيه نصوص من هذا اللسان. وتواصلت الجهود مع مطلع القرن العشرين باكتشاف اللغة الأوغاريتية في 1929 وقد دوّنت هي الأخرى بالكتابة المسمارية ولكن بالنظام الأبجديّ، ومن بعدها اللغة الإبلاتية في 1974<sup>1</sup>. كما رسّخت- أيضا- اكتشافات النقوش العربية للهجات القديمة: الثموديّة والصفاوويّة واللحيانّيّة في شمال الجزيرة والتي اصطلح على تسميتها بـ" العربية الأولى"<sup>2</sup> أي العربية البائدة، نتائج الأبحاث المقارنة في هذا الميدان وهي أنّ هذه الألسن شديدة القرابة في ما بينها، فهي فروع لأصل واحد، ولا يمكن مقارنة هذه المجموعة المتّفق على تسميتها بالفرع السامي بالمجموعة الهندو- أوروبية؛ فالصلة بين فروع السامية أشدّ قرابة من العلاقة التي تجمع لغات فرع واحد من فروع الهندو- أوروبية، كالفرع اللاتيني أو الفرع الجرمانى. بل توسّعت هذه العلاقة لتشمل لغات من شرق أفريقيا وشمالها وهي امتداد جغرافي طبيعيّ لآسيا الصغرى. إذ أثبتت الدراسات المقارنة عن قرابة كبيرة بين الألسن الساميّة ولغات هذه المنطقة التي صنّفت في فرع سمّي بالفرع الحاميّ؛ رغم أن الدراسات - كما سنوضّحه في الفصل الثاني من هذا الباب- قد برهنت على أنّ الألسن التي أدرجت في هذه الزمرة المفترضة، تجمعها قرابة خاصة بالألسن السامية، وتتفاوت درجات هذه القرابة من لسان إلى آخر؛ وبين هذه الألسن الأمازيغيّة، التي يعتبرها ماكس مولر، وروسلر وزرابوسكي، كما سنبيّه، فرعا من الألسن السامية نظرا للشبه الكبير الذي يجمعها بالأكادية والحبشية وعربية الجنوب على وجه الخصوص، في مستوى الأنظمة الداخلية لبنية هذا اللسان.

ولعل من أهمّ الأهداف التي يطمح بحثنا تحقيقها هي تأكيد هذه القرابة في المستوى التركيبي: في بناء الجملة النواة على وجه التحديد.

\* - ويقدمه فريديريك ماكس مولر قائلا: "عاش هرفاز HERVAS من 1735 إلى 1809. كان إسباني المولد ياسوعي العقيدة ... اهتمّ بالدراسات اللسانية المنهجية وهو مبشّر في أمريكا... بعد عودته من أمريكا استقرّ بروما... معظم أعماله كتبت في الإيطالية ثمّ ترجمت فيما بعد الإسبانية..." ينظر :

MÜLLER, Max, , op. cit ., p. 130.

Ibid, p. 131.

Ibid, p. 132.

<sup>1</sup>- ينظر:

<sup>2</sup>- ينظر:

<sup>3</sup>- والنص أدرجه دافيد كوهين ليؤكّد على " أنّ فكرة مبي هذه ... تتطبق أيضا على الدراسات المقارنة في الحامية السامية" ينظر :

COHEN, David, 1973 : "Les Langues Chamito-sémitiques" in le Langage, 25<sup>ème</sup> volume de

l'encyclopédie de la Pléiade, éd. Gallimard, Paris. P. 1299 .

<sup>4</sup>- ينظر: VERSTEEGH, Kees, 1997 : The Arabic Language, Edinburg University-Press. P. 13

ULLENDORFF, Edward, op. cit., p.277.

<sup>5</sup> ينظر:

وقبل الوقوف عند إشكالية تصنيف الأمازيغية، ومحاولة الفصل فيها في ضوء مختلف الدراسات المقارنة نرى أنه من الضروري أولاً التعرّف على تاريخ هذا اللسان وخصائصه، وعلاقته بالألسن الأخرى المجاورة، وهو ما نتناوله في الفصل الموالي.

## الفصل الأول دراسة تاريخية وحفريّة للأمازيغيّة

### I - 0- التمهيد

إنّ اللسان، إضافة إلى كونه " أصواتا يعبر بها كلُّ قوم عن أغراضهم"<sup>1</sup>؛ فهو في واقع أيّة أمة من الأمم أعمق من هذا التعريف العلمي الدقيق؛ فهو جامع قوميّ يمتنّ علاقات الأفراد بعضهم ببعض و يشدُّ أواصرها عبر الزمن، فيربط ماضيهم بحاضرهم؛ ووعاء يحفظ فكرهم وإنتاجهم الأدبيّ، وذاكرة تحفظ بأمانة مآثرهم عن طريق التبليغ والتواصل، إنّه بحقّ رمز من الرموز الثقافية الهامة في حياة الأمة.

واللسان الأمازيغيّ كان - فعلا- قد أدّى هذا الدور الحضاري، بل ولا يزال العنصر الأساسيّ والمميّز لمقومات هذا الشعب، والحبل المتين الذي يربط بين ماضيه وحاضره ومستقبله الواعد. ورغم أن هذه اللّغة المتفرّقة إلى لهجات محليةّة، إذ لم تكتب- إلاّ نادرا- حتى تسلم من الضياع أو الموت، كما ماتت رفيقاتها: البونيقية، والإغريقية، واللاتينية... وغيرها من اللّغات التي حلّت محلّها في عقر دارها- في الميادين الرّسمية والتّعاملات الحضارية المختلفة-؛ ومع ذلك بقيت حيّة يتكلم بها مختلف الأجيال؛ حتى وإن كانت تستعمل لضروريات الحياة فقط؛ كما عاب عليها ذلك لغويّون كثيرون. إذ يقول أحدهم "... فهي لهجة قوم متوحّش ليس له من الألفاظ إلاّ ما يعبر به عمّا يرى ويلمس...."<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1952: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، ج1، ص 33.

<sup>2</sup> - ينظر: Grammaire et dictionnaire abrégés de la langue berbère, Jean Michel, 1944 : VENTURE DE PARADIS, imp: royale, Paris. P. 18

ويضيف آخر: "هي دائما لغة محلية مستعملة شفويا حياة محلية..."<sup>1</sup>.

ولئن كانت الملاحظات صحيحة، كونها تصف واقعا لغويا، إلا أنّ هذا لا ينفي قوة بقائها، وسرّ صمودها أمام اللغات التي حملت الحضارات ثم زالت بزوالها. ولم تندثر المعالم والمكونات الأساسية لهذا الشعب الصّامد، ولم يذب أو ينصهر في تلك الحضارات المتعاقبة على أرضه، مسالمة حيناً ومحاربة أحيانا، ولعلّ أهمّ هذه المعالم التي بقيت صامدة رافضة للدّوبان رغم التّأثيرات التي لا تخفى، والتي لم تزدها إلا قوّة، وتجدّدا هي: اللّسان.

ولعلّ هذا من بين الأسباب التي جعلت اللّغويّ المتخصص في دراسة اللهجات الأمازيغيّة، الفرنسي "هنري باسي" يتساءل عن سرّ صمود هذه اللّغة وعدم اندثارها أو ذوبانها فيما سواها من لغات الشعوب - المتقدّمة آنذاك - المتعاقبة على هذه المنطقة فيقول: "ما هذه اللّغة البربريّة التي - وبعد عدة عصور منصرمة وتعاقب سيطرة شعوب أجنبيّة، لا تزال حتى الآن! ولا يزال يتكلّم بها عدّة ملايين من الناس عبر مساحة تمتدّ من تخوم مصر إلى المحيط الأطلسي، ومن السنغال، والنّيجر إلى البحر الأبيض المتوسط؟ من أين جاءت؟... سؤال غامض... ولكنّ شيئا واحدا يبدو أكيدا هو أنّها اللّسان الذي نطق به اللّيبون القدماء..."<sup>2</sup>

فمن هم هؤلاء اللّيبون؟ أم بربر أم أمازيغ؟ ما هي أصولهم؟ وما هي خصائص لهجاتهم؟

## I - 1 - لمحة تاريخية عن الأمازيغ:

اهتمّ المؤرخون، باختلاف جنسياتهم، وعلماء اللّغة والآثار - قديما وحديثا - بدراسة تاريخ هذه المنطقة؛ كما أنّهم بحثوا في أصول سكّانها و اتفقوا - على اختلاف مشاربهم - أنّهم الأمازيغ. وقبل الوقوف على خلاصة ما ذكره هؤلاء حول "البربر"، يجب أن نستوضح بعض المصطلحات أو الألقاب التي أطلقت على هؤلاء السكان الأصليين.

<sup>1</sup>- ينظر: BASSET, André, 1929: La langue berbère, morphologie, le verbe: étude de thèmes, librairie Ernest le roux, Paris, p 8.

<sup>2</sup>- ينظر: BASSET, Henri, 1920: Essai sur la littérature des berbères, Ancienne maison bastide, Jourdan, Alger, p 2

ولعلّ المصطلح المتداول بين المهتمّين بتاريخ هذه المنطقة وحضاراتها ولغتها، هو لقب البربر، نسبة لسكان شمال إفريقيا الأصليين والبربرية، نسبةً لسانهم.

### I-1-1- الأمازيغ ومعضلة الألقاب:

**1-1- البربر:** اعتاد العلماء المهتمّون بدراسة سكان شمال إفريقيا- مؤرّخين ولسانيّين وانثروبولوجيين -، عربا وغربيين،- على تسمية هؤلاء السكان بالبربر؛ بل وتكرّس هذا اللقب مع الدراسات الأكاديميّة الحديثة اللسانية على الوجه الخصوص؛ حتى أصبح هذا المصطلح المخلّوق لصيقا بسكان شمال إفريقيا، ولسانهم.

وينسب المستشرق الفرنسيّ المتخصّص في اللهجات الأمازيغيّة "روني باسي"، في أوّل صفحات كتابه "دراسات حول اللهجات البربرية"، هذا المصطلح- بدهاء - (\*) إلى ابن خلدون الذي يروي: "أنّ البطل الأسطوري لليمن افريقش بن قيس عندما تغلغل في عمق المغرب، سأل السكان الذين أحاطوا به، والذين كانوا يصدرن أصواتا غير مفهومة: ما بربرتكم؟ مارطانتكم؟ من هنا جاء لسكان هذه المنطقة اسم البربر."<sup>1</sup>

وفعلا فابن خلدون في دراسته التاريخيّة الوافية لهذه المنطقة، ذكر - من بين ما ذكره- عن أصل تسمية البربر، هذه الحادثة التي يرويها أيضا إمام النّسابين ابن حزم في "جمهرة أنساب العرب"، والطّبري في تاريخه. إلّا أنّ الذي تجاهله روني باسي، هو أنّ ابن خلدون يعطي أيضا لهذه العبارة - في رواية أخرى- بُعدا عرقيّا، استنادا إلى بعض النسابة البربر الذين يقسمون أنفسهم إلى فرقتين: هما "البرانس" و"البتّر"،! "قالبتّر من ولد برّ بن قيس ابن عيلان..."<sup>2</sup>

وإذا راجعنا مادة بربر في الموسوعة العالميّة نلاحظ في تعريفها التّدرج الذي عرفته هذه اللفظة: "ضيّعت كلمة بربر، التي استعرتها الفرنسية من العربية وهذه الأخيرة من اليونانية،- مبكّرا -

\*- فالتّاريخ يذكر لنا أنّ هذا المصطلح أطلق على سكان شمال إفريقيا قبل "ابن خلدون" بكثير، فليس "من هنا جاء اسم البربر" بل الإغريق والرومان أطلقوه على أهالي هذه المنطقة من قبل؛ وباسي لا يجهل ذلك- وإنّما هي حيل التشويه - لأنّه يضيف: "نرى أنّ اللغة البربرية كانت غير متناسقة ولا متألّفة حسب هذه الرّواية وهذا الرّأي يشاطره فيه بلاين القديم... وهو كاتب لاتيني عاش في القرن الأوّل الميلادي.

<sup>1</sup>ينظر: BASSET, René, 1894: Etudes sur les dialectes berbères : ed: Ernest le roux, Paris, p5.

<sup>2</sup> - ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمان، 1958: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب و العجم و البربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر، طبعة بيروت، ج7، ص: 18.

مفهومها الأصلي الذي يعني الغريب عن الحضارة الإغريقية - الرومانية، لينحصر معناها حالياً في صنف لغويّ لشمال إفريقيا...<sup>1</sup>

ويعلّل محمد شفيق التّغيير الصّوتي الذي طرأ على لفظة باربار "Barbare" فأصبحت بربر Berbere، بإرجاعه إلى " أوائل القرن التاسع عشر حين احتكّ الأوروبيون (و نظنّه يقصد الفرنسيين) بأهالي المغرب والجزائر الناطقين بالعربية العامّة، فسمعوا منهم اسم البربر منطوقاً براءين مرقنتين فنقلوه إلى لغاتهم على شكل Berbères أو Berbèrs...<sup>2</sup> في حين يرى عثمان سعدي أنّه " استبدال مفتعل " فيقول: " فاستبدلوا حرف "a" في كلمة Barbare، بحرف "e" في كلمة Berbere وهو استبدال مفتعل...<sup>3</sup>؛ وفي كلّ الأحوال لا تخلو هذه العبارة من معان محرّرة، يستحيل لأيّ كان أن يقبل أن تكون علماً على كيانه.

إذن فكلّمة "بربر" لا تدلّ على أصل عرقيّ كلفظة: عربيّ، فارسيّ، يونانيّ... حتى وإن حاول المؤرّخون تفسيرها تفسيراً عرقياً، فإضافةً إلى ما نقلناه عن ابن خلدون أنّها، فإنّ ابن حزم يذكر: " إن البربر اتّخذوا اسم أحد أجدادهم وهو برّ بن قيس بن عيلان لقبائلهم"<sup>(4)</sup>. إلا أنّه رأيّ معزول قلماً أخذ به. وإنّ كُنّا لا نقول بضعفه؛ إلا أنّ الدّلالة اللّغوية التي تحملها هذه اللفظة، سواء العربية منها أو الأجنبيّة، تجعل منها - رغم ما أريد لها من الشّيوخ - كلمةً منبوذة، لا يمكن أن يطلقها جنس على نفسه أبداً.

وسواء أكان أصل التسمية يونانيّاً أم رومانيّاً أم عربيّاً، فهو في كلّ الأحوال غريب عن هذه الأمة التي لم يذكر المؤرّخون، باختلاف عصورهم وملهم، أنّها - في عصر من العصور - لقبّت نفسها بهذه التّسميّة؛ إذ يؤكّد شارل أندري جوليان: " لم يطلق البربر على أنفسهم هذا الاسم، بل أخذوه من دون أن يروموا استعماله عن الرومان الذين كانوا يعتبرونهم أجنب عن حضارتهم

<sup>1</sup> ينظر: AGERON(Ch.R): 'Berbères ' in *Encyclopedia Universalis*, T.3, p 1032.

<sup>2</sup> - شفيق، محمد، 1989: لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرناً من تاريخ الأمازيغيين، دار الكلام، المغرب، ص 16.

<sup>3</sup> - سعدي، عثمان، 1981: عروبة الجزائر عبر التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية، ص 36.

<sup>4</sup> . ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، 1948: جمهرة أنساب العرب، القاهرة، ص 495.

وينعتونهم بالهمج barbari<sup>1</sup> ونرى أنه من الإنصاف والموضوعية أن تدخل هذه العبارة أدراج التاريخ؛ وتستعمل محلها- وفي كلّ المجالات- اللفظة التي يطلقها هؤلاء القوم على أنفسهم - عموماً- " الأمازيغ" أو " ئمازيغان"، وعلى كلّ فكما قال عبد الوهاب بن منصور: " أمّا البربر الذين يعينهم الأمر قبل غيرهم فإنهم لم يعرفوا هذا الاسم في القديم ولا يعرفونه في الحديث، فقد كان آباؤهم الأقدمون، يُدعون باللّوبيين والأفارقة والجيتول المشتقة من أسماء الجهات التي كانوا يقيمون بها، ثم صار لكلّ قبيلة منهم اسمها الخاص الذي تميّز به. وفي الصدر الأول للإسلام لما حضر رُسُلهم أمام الخليفة عمر بن الخطاب بعد فتح مصر، واستنسبوا؛ قالوا إنهم من أولاد مازيغ الذين كانوا أصحاب البلاد الواقعة بين خليج العرب (البحر الأحمر) والمحيط، وهذا الاسم الذي معناه الحرّ الأبّي هو الذي يفضّلون أن يُدعوا به."<sup>2</sup>

### 1-1-2- الأمازيغ<sup>(3)</sup>: جمعها "ئمازيغان": أقدم تسمية أطلقت على شعوب هذه المنطقة؛ بل

أطلقها هؤلاء "البربر" على أنفسهم؛ فهي: " تسمية ... قديمة، بها عرفهم جيرانهم المصريون القدماء مع تحريف في نطقهم للتسمية ثم في كتابتها، فقد سَمّاهم المصريون زمن (رعسيس الثالث) باسم (ماشوش) لأنّ اللغة المصرية ذلك الوقت كانت تقلب الزاي - شينا والغين شينا أيضاً.<sup>4</sup> وقد استعملها المؤرخون الأوائل كمصطلح عرقيّ يطلق على السّكان الأصليين لشمال أفريقيا.

ولعلّ أقدم تاريخ سجّل استعمال هذه اللفظة هو القرن السادس- تقريباً- قبل الميلاد. فقد أطلق المؤرّخ اليوناني، الملقّب بأبي التاريخ: "هيرودوت" لفظة "ماكسييس" على قبائل مختلفة من شمال إفريقيا. ونجد اللفظة نفسها، بتحريف بسيط عند المؤرّخ اليوناني: "هكاتي" الذي يسمّيهم "مازيس". ويذكر المؤرّخ الفرنسي "استيفان فزِيل" في أحد نصوص "هيرودوت" التي ترجمها وجمعها

<sup>1</sup>- جليان، شارل أندري، 1969: تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي و البشير بن سلامة، الطبعة الخامسة، الدار التونسية للنشر، ص 12.

<sup>2</sup>. بن منصور، عبد الوهاب ، 1968: قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط. ص 264.

<sup>3</sup> - في الواقع أصل الكلمة أو جذرها هو مازيغ؛ أمّا الهمزة في بدايتها فهي في الأمازيغية "علامة اسمية للاسم المذكّر، قد تأتي مفتوحة أو مكسورة، أو مضمومة فنقول: "أخام ← دار؛ وُشَان ← ذنّب؛ نَزَام ← أسد. واللفظة - بجذرها- تقارب ما ذكر في كتب المؤرخين الأوائل.

<sup>4</sup>- مادون، محمّد عليّ، 1992: عروبة البربر، الحقيقة المغمورة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1 ، دمشق.ص

في كتاب، أنّ هذه الكلمة يمكن أن تكون لها علاقة بكلمة ليبية، "التي أصبحت لفظة عرقية، وتعرضها التّصوص القديمة على شكل "مازيس". فعِدّة قبائل من شمال إفريقيا تُسمى هكذا؛ وهذا الاسم نفسه يحمله السّكان الأصليون.... قد يكون في الأصل صفة تحمل معنى النُّبل".<sup>1</sup> بينما وردت هذه التسمية محرّفة عند المؤرّخين اللاتينيين: مازاس أو مازكس أو مازيكس.<sup>2</sup>

أما إذا رجعنا إلى التّصوص التّاريخية العربية، فإنّنا لا نجد هذا المصطلح - حسب اطلاعنا المحدود - مستعملا، فابن خلدون مثلا، لا يذكر أن أهالي شمال إفريقيا أطلقوا على أنفسهم "أمازيغ" أو حتّى عرفوا به، وإن كان يردُّ نسب بعضهم إلى أصول عربية إلى مازيغ بن كنعان: "... والبرنس، بنو برنس... بن دام بن مازيغ بن كنعان بن حام".<sup>3</sup>

إلّا أنّه لا يستعمل هذه اللفظة ولا يذكرها أبدا قاصدا سكّان المنطقة، وإنّما يستعمل لهذا الغرض لفظة "بربر". ويبدو أن أقدم استعمال عربيّ لهذه اللفظة، نجده عند المؤرّخ المغربي "الحسن بن محمد الوزّان الزيّاتي" المعروف بـ: "جان ليون الأفرقيّ"<sup>4</sup> وذلك في القرن الخامس عشر الميلادي؛ ولكن بصورة محدودة عندما تعرّض للغة، حيث جاء عنه كما تذكره أيضا النسخة المترجمة إلى العربيّة، قوله: "تستعمل هذه القبائل.... لغة واحدة يسمّونها عادة أوّال أمازيغ"<sup>5</sup> في ما عدا ذلك، فعبارة "بربر" هي المتداولة في مؤلّفه هذا الموسوم "وصف إفريقيا".

#### - أ - مجالات استعمال هذا اللّقب:

إذا بحثنا في تاريخ استعمال هذه اللفظة عبر شمال أفريقيا، نجد أنّ هذه التسمية مستعملة منذ فجر التاريخ:

<sup>1</sup> - ينظر: HERODOTE, 1915 : Textes relatifs à l'histoire de l'Afrique du nord, traduit par : Gsell (St), typographie : éd, Jourdan, Alger, p 134.

<sup>2</sup> - مادون، محمّد عليّ، عروبة البربر، ص 178.

<sup>3</sup> . تاريخ ابن خلدون: ج6، ص 186.

<sup>4</sup> - ينظر: LEON J. l'Africain, ( 1956) : Description de l'Afrique, traduit par Epaulard (Alexis), Maisonneuve, Paris. Pp.15,16.

<sup>5</sup> - ينظر: الزيّاتي، الحسن بن محمّد الوزّان، (2005): وصف إفريقيا، تر. عبد الرحمن حميدة، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة. ص 48.

\* - في المغرب الأقصى: عادة ما يطلق أهالي هذه المنطقة بمختلف قبائلهم الشلحيين والريفيين خاصة، على أنفسهم اسم "إمازيغن" قاصدين بذلك "البربري الأبيض" <sup>1</sup> أو البربري الأصيل في مقابل البربري الأسود.

\* - في الجزائر - عند الطوارق أو المثلثين -: ينتشر هذا الاسم في أقاصي جنوب الجزائر الكبير، ونظرا لتساعده وصعوبة التواصل بين أهالي هذه المنطقة التي يطلق على سكانها عموما الطوارق (وينتشر جغرافيا أيضا في الدول المجاورة لجنوب الجزائر ليبيا، التشاد، مالي، النيجر) وهذه التسمية يراها الجنرال هانوتو <sup>2</sup> تسمية عربية مبتكرة وغير مؤسّسة، وتُطلق خطأ على من يُعرفون بـ: "إموشاغ" جمع "أماشوغ"، أو "إموهاغ" جمع "أماهيغ" و "إمازيغان"؛ جمع "أمازيغ" <sup>3</sup>.

ولسنا هنا بصدد مناقشة مصطلح "الطوارق" الذي مفرد "طارق" أو بالأحرى طارقي، ولا في أصل واشتقاق هذه اللفظة. ولكن ما أثار انتباهنا هو أصل التسمية التي يطلقها هؤلاء الأمازيغ على أنفسهم. وإذا ما لاحظنا بنية الكلمات التي ذكرها هانوتو، وغيره أيضا، نجدها قريبة معنى ومبنى من لفظة أمازيغ.

بل يلاحظ الزّاهب المتخصّص في اللهجات الطّارقية، الأب فوكو أن حرف الزّايّ المعروف عند أمازيغ الشّمال، يستبدل عند أمازيغ الجنوب - الطّوارق - بالحروف الآتية <sup>4</sup>:

- ز: تستبدل "ه" في الأهقار وأجر (قرب جنات)، فيقال: أماهيغ عوض أمازيغ.
- ز: تستبدل "ج" في جنوب الأهقار (مالي؛ النيجر)، فيقال "أماجيج عوض أمازيغ.
- ز: تستبدل ش في أدرار إفوقاس بمالي، فيقال: أماشيغ عوض أمازيغ.

<sup>1</sup> - المرجع السابق: ص 562.

<sup>2</sup> - وهو أيضا لغوي فرنسي محنك اهتم بدراسة اللهجات الأمازيغية المختلفة، ومن أهم مؤلفاته التي تعتبر مصادر أساسية لكل باحث في هذا الميدان:

1) Essai de grammaire Kabyle.

2) Essai de grammaire Tamachek.

HANOTEAU (A): Essai de grammaire de la langue Tamachek : 2<sup>e</sup> éd, lib. : ينظر <sup>3</sup>

Jourdan

, Alger, 1896, pp 4, 5 de la préface et p 11.

FOUCAULD (Charles de): Dictionnaire : Touareg - Français, dialecte de l'Ahaggar,  
imprimerie nationale de France, 1951, préface.

<sup>4</sup> - ينظر:

وفي ضوء هذه الملاحظات يمكن أن نعتبر لفظة أمازيغ، مع ما طرأ عليها من تغيير صوتي محدود، هي اللقب الأصلي للأهالي الأصليين، فهم يطلقون على أنفسهم " كل تمازيق" أي " أهل اللغة الأمازيغية"<sup>1</sup>. ونلاحظ في عبارة " تمازيق" أيضا استبدال الغين بالقاف وقد أشار إليها كل من " فوكو" في قاموسه وأيضا "هانوتو"، فنجدها عنده في عنوان دراسته كما ذكرنا قبل حين. وهذه الآراء يدعمها ما ذكره محمد سعيد القشّاط قائلا: " ففي غدامس، مرزق، غات، تمنغست، يسمي الطوارق أنفسهم باسم (ايموهاغ)، وأصلها (اموزاغ) جمع أمازيغ. فسكان هذه المناطق ينطقون (ه) بدل (ز). ففي كيدان وأوزاغ الغربي منحى نهر النيجر يقولون (ايموشاغ) وأصلها أيضا (اموزاغ)، فهم ينطقون الـ(ز) (ش). ففي آيبر (أقذز) وأزواغ الأوسط، و(أضر) وأزواغ الشرقي يقولون (ايماجن) أو (ايموجاغ) فهم ينطقون الـ(ز) (ج)"<sup>2</sup>

هذا، ونعثر على هذه اللفظة "أمازيغ،" تامازيغت" مستعملة في جنوب وهران بين عين صفراء وبشار، وأيضا في واحات "توات" و"قراره"<sup>3</sup>.

\* - في تونس وليبيا: المصطلح منتشر عند أمازيغ البلدين في منطقة "أسند" بتونس "وجبل نفوسة" بليليا.<sup>4</sup>

ويرى "سالم شاكر" أن هذه العبارة لا يكاد يُعثر عليها عند أهم القبائل الأمازيغية: في الشمال في منطقة "القبائل"، وعند "الشّاوية" بل حتى في واحات وسط الصحراء في "ميزاب"؛ إلا أن هذا الرأي الذي ذهب إليه وأكدّه بهذه الملاحظة: "بالنسبة لـ(شخص) قبائلي من ثقافة تقليدية، المصطلح "أمازيغ" مجهول تماما<sup>5</sup>، يخالفه فيه "روني باسي" الذي لاحظ استعمالها في اللهجة الشّاوية، ومما جاء في تعريفه لعبارة "أمازيغ" في موسوعة الإسلام ما يأتي: "أمازيغ: اسم من أصل بربري يعني الرجل الحرّ (جمعه نمازيغان) وهو مستعمل بهذا المعنى في "الريف"، "وشلحة" وفي الشّاوية، وفي

<sup>1</sup> ينظر: CAMPS, Gabriel, 1984 : Encyclopédie berbère, EDISUD, Aix- en- Provence, France. p. 563

<sup>2</sup> - القشّاط، محمد السعيد، 1989: التوارق عرب الصحراء، ط2، مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، طرابلس، ليبيا. ص28.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه: ص 564.

<sup>4</sup> - نفسه: ص 564.

<sup>5</sup> ينظر: CHAKER (S) ,1991: Manuel de Linguistique berbère, T1, Librairie Bouchène, Alger , p 284.

القصور في الجنوب الوهراني، في اغدامس، وجبل نفوسة؛ مؤنثه "تامازيغت" تدلّ على اللسان البربري في هذه اللهجات...<sup>1</sup>

إذن فأمازيغ الأوراس "الشّاوية" يعرفون هذه التسمية كما يعرفها أيضا إخوانهم القبائل، خلافا لما ذكره "شاكر"؛ فالكلمة مستعملة عند بعض الشعراء مردّدة في أناشيد وطنية باللهجة القبائلية، وبالذّلاله التي توحى إليها هذه اللفظة عند كلّ الأمازيغ<sup>2</sup>، وهو دليل على معرفتهم السابقة لهذه اللفظة، وتداولها عندهم.

ب- أصل الكلمة ودلالاتها: فبعدما اتّفق معظم الباحثين في مجال "اللهجات الأمازيغية"، على أنّ لفظة أمازيغ هي كلمة عرقية، يطلقها أهالي هذه المنطقة على أنفسهم بصيغة ئمازيغان، كما يسمّون لسانهم بمختلف لهجاته: تامازيغت، راحوا يبحثون عن الأصل الذي اشتقّت منه الكلمة لأنّ من خصائص الأمازيغية الاشتقاق. وقد لخصّ شاكر آراءهم<sup>3</sup> ليس هذا مجال ذكرها.

وهذه الآراء وإن تحفظ من بعضها سالم شاكر، إلّا أنها تدعم الدّلالة التي ذكرها ليون الإفريقي للّفظة التي يُطلقها الأمازيغ على أنفسهم، وعلى لسانهم: ئمازيغان، تامازيغت؛ عندما قال أنّ هؤلاء الأهالي يستعملون لغة واحدة يسمونها "أكال أمازيغ" وهذا يعني "اللغة النبيلة...". وهي اللّغة الحقيقيّة والطّبيعية لسكّان إفريقية<sup>(4)</sup>. ولا ندري لماذا لم تلتق هذه التسمية أمازيغ أو ئمازيغان أو

<sup>1</sup> - ينظر: BASSET (René), 1913: Amazigh, in *Encyclopedie de l' Islam*, librairie - imprimerie Leyde, T1, p 329.

<sup>2</sup> - مثلا يقول شاعر أمازيغي في مطلع نشيد ثوريّ يشدّد فيه هم كلّ الجزائريين:

أكَارْ أَمَيْسْ وَمَازِيغْ \* نَطْبِيْجْ أَتَاغْ يُولِيْدْ

أي: انهض يا ابن مازيغ \* شمسنا قد بزغ

<sup>3</sup> - ينظر: CHAKER (S): Manuel de linguistique berbère, p 284.

<sup>4</sup> - ينظر: Léon (J. l'Africain): Description de l'Afrique, p 15.

\* ملاحظة: في هذه النسخة الفرنسية وردت عبارة *aquei amazigh* مصحوبة في الهامش بالملاحظة الآتية:

*Awal amazigh = traduction exact* - على اعتبار أن الأصحّ هو "أوال" وليس "أكال". ولكن نقرأ في الترجمة الإنكليزية في

الصفحة 133 من: *aquei amerig* « The history of description of Africain »، مع إعادة كتابة نفس العبارة في الهامش الأيمن للصفحة بنفس الطريقة مما يؤكد أن العبارة المستعملة في الترجمتين هي أكال، وليس أوال.

« Called by them *aquei amerig*, that is the noble toony ... » وما شدّ انتباهنا ورود هذه العبارة ذاتها كما جاءت في

الترجمة الإنكليزية، في الموسوعة البربرية بصفحة 563: *Keltamajegu* :: *L'ensemble des touareg : étant dénommé* ....

تامازيغت، والتي تُعتبر اللفظة الأصلية التي أطلقها أصحابها على أنفسهم - وتمثّل شكلا ومضمونا طموحهم - الرواج الذي لقيته لفظة "بربر" أو "بربرية" والتي تتناقضها شكلا ومضمونا ! فهي لفظة دخيلة ومعناها يثير الازدراء، ولا يمكن أن يطلقه شعب على نفسه!!

ولعلّ ملاحظة اللغويّ الفرنسيّ المتخصّص في اللهجات الأمازيغية " فلان " تؤكّد بأن اختيار لفظة بربر والإصرار على استعمالها - رغم علمهم بحقيقتها - أمر مقصود. إذ يقول في المحاولات التي ترمي إلى استبدال لفظة "بربر"، بأمازيغ في كلّ المجالات، ما يأتي: " فمن غير المؤكّد أن يُفرض مثل هذا الاستعمال (يقصد لفظة أمازيغ) في الفرنسيّة أو في اللغات الغربيّة الأخرى؛ لأنّ التسمية: بربر، باتت مثبتة جدّا فيها.<sup>1</sup> وما زادها تثبيتا تكريسها الأكاديمي في الدراسات المعاصرة خاصة المنجزة بالفرنسية وفي الجزائر على وجه الخصوص. والمفارقة هي أنّه عند ترجمة الدراسة إلى الأمازيغية وهو أمر نادرا ما يقع، ولم يفعله - حسب اطلعنا المحدود- إلا ملود معمريّ حينما ترجم مؤلّفه: " précis de grammaire berbère " إلى " tajerrumt n tmaziyt "؛ يستعمل مصطلح أمازيغ مكان "بربر". والأمر نفسه فعله كمال نايت زراد، ولكن ترجم عنوان الدراسة فقط؛ ولا ندري سبب هذه الازدواجية في التعامل مع مصطلحات الهوية، والاضطراب في المواقف التي من المفروض أن تكون فاصلة.

ونختم هذا المبحث بذكر مصطلح آخر أُطلق على السكّان الأصليين للمغرب، ولكنّه لم يعرف الاستعمال الواسع الذي عرفه المصطلحان: "بربر" و"أمازيغ"، وهو مصطلح: الليبيون.

**1-1-3- الليبيون:** إنّ جذور استعمال هذه اللفظة بصيغها هذه: ليبيا، ليبية، ليبيون، ضاربة في أعماق التاريخ شأنها شأن لفظة أمازيغ. إذ أُطلق على السكّان الأصليين لشمال إفريقيا هذا الاسم "الليبيون"، وهو مذكور عند كلّ المؤرّخين، القدماء منهم والمحدثين؛ فقد نقل عن هيرودوت "أنّ أول

---

ويترجمها صاحب المقال ب: les gens de la langue tamachey؛ ونميل إلى الرأي الأوّل الذي يدعّمه ما جاء في ترجمة عبد الرحمن حميدة المذكورة أعلاه: " تستعمل هذه القبائل.... لغة واحدة يسمونها عادة آوال أمازيغ أي اللغة النبيلة. ويطلق عليها العرب اللغة البربرية. تلك هي اللغة الإفريقية الوطنية: وهي لغة فريدة تختلف عن اللغات الأخرى."

Encyclopédie berbère, p 567.

1- ينظر:

وأترك المجال للقارئ للتّمعن في هذا القول الذي لا يُخفي التّخوّف من الدلالات التي تحملها الألفاظ، واختيار ما يناسب الخلفيات؛ ولكن ما أتمناه هو أن تزول لفظة "بربر" المفروضة في الدراسات الفرنسية، و يُفرض محلّها العالم الأمازيغيّ الأصل، اللفظة الأصلية: أمازيغ، تامازيغت، أي التّبيل الحرّ الذي يرفض أيّ وصيّ على لغته كما رفض كلّ وصيّ على بلاده.

قبيلة أمازيغية احتكّت بقدماء المصريين احتكاك حرب في سنة 1227 ق.م، كانت تسمى "ليبو"؛ وكانت مستوطنة لأراضي ليبيا الحالية، كما جاءت اللفظة في شعر "هوميروس" دالة على الأراضي الممتدة من تخوم مصر القديمة شرقا إلى المحيط غربا.<sup>1</sup> ويذكر أيضا مبارك الميلي في "تاريخ الجزائر القديم والحديث"، أن منطقة شمال أفريقيا كانت تسمى قبل مجيء الفينيقيين باسم "ليبيا" وهي تضم طرابلس وتونس والجزائر ومراكش...<sup>2</sup> ويرد أصل هذه التسمية إلى اسم ملكة مصر، ساردا قول المؤرخ البكري: "ليبيا سميت ببنت باتوين يونس الذي بنى مدينة منيش بمصر، وهي التي ملكت شمال إفريقية أجمع، فسميت بها."<sup>3</sup>

ومهما يكن من أمر، فخلاصة ما جاء عند بعض المؤرخين، أن المغرب كان يسمى: "في القديم قبل القرن التاسع قبل ميلاد المسيح عليه السلام "ليبيا"، كان يُسمى من أدناه إلى أقصاه بهذا الاسم؛ وكان معروفا عند الأمم القديمة بهذا الاسم، يُطلقونه على كلِّ أجزائه، وفي عهد البونيقين الذين أنشأوا دولتهم في قرطاجنة، في شمال تونس في القرن العاشر قبل الميلاد ... أطلقوا أسماء جديدة على جلِّ اتحاد المغرب، فلم يعد يُسمى ليبيا؛ وبقي يُطلق هذا الاسم على الجزء الشرقي من المغرب الكبير: طرابلس وبرقة (ليبيا حاليا) ... وقد قسّموا شمال المغرب الكبير إلى ليبيا وإفريقية (تونس) ونوميديا (شرق الجزائر إلى غاية بجاية)، وموريطانيا الشرقية (من بجاية إلى وهران) وموريطانيا الغربية (من واد ملوية إلى المحيط الأطلسي)...<sup>4</sup>

وقد سميت اللغة الأمازيغية، باللغة الليبية؛ لكن ما لاحظناه هو أن هذا المصطلح يُلجأ إلى استعماله عندما يقصد اللسانيون: اللغة الأمازيغية الأم، أي اللسان الأصلي الموحد، قبل أن يُقسّم إلى لهجات موزعة على كلِّ المنطقة المذكورة. كما تطلق اللفظة أيضا على الكتابة الأولى التي سجّلت بها هذه اللغة، في مقابل الخطّ البونريقي وغيره، إذ يقول شارل أندري جوليان: "ولا شك أن هذه الوحدة ظهرت في ميدان اللغة، وقد يكون ذلك باستعمال لغة واحدة في بلاد البربر كلّها، وفي

<sup>1</sup> - شفيق، محمد: لمحة عن ثلاثة وثلاثون قرنا من تاريخ الأمازيغ، صص: 11، 12.

<sup>2</sup> - مبارك، ابن محمد الميلي، 1986: في تاريخ الجزائر القديم والحديث، الموسوعة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج1، ص45.

<sup>3</sup> - نفسه: ج1، ص45.

<sup>4</sup> - ديوز (محمد علي): تاريخ المغرب الكبير، الطبعة الأولى، طبعة عيسى البابي، كلبى وشركاه، القاهرة، ج1، صص: 5، 6.

أغلب الظنّ باستعمالها لهجات متقاربة تكون مجموعتها المسمّاة اصطلاحاً الليبية... وهي اللهجات البربرية الحالية.<sup>1</sup>

ويشاطره الرأي نفسه "حنوز" حيث يقول أنّه: "رغم الاحتلال البونيقي والوندالي والبيزنطي، إلّا أنّه لا يبدو أن اللغة الليبية قد حرّفت بسبب التأثيرات الأجنبية، بل ما فعلته هذه اللغة هو أنّها اقتبست من كلّ واحدة بعض الكلمات التي تبنتها. وفي شكلها المعاصر أي البربرية لا زال يتكلّم بها في الواحة المصرية سيوه وفي أوجيلة وسكنة...."<sup>2</sup>

نستخلص من خلال هذه النصوص وغيرها، أنّ لفظة "الليبية" ترادف البربرية القديمة، أي الأمازيغية في عصورها الأولى. ونجدها أيضاً بهذا المفهوم عند علماء الآثار، وخاصة علماء النقوش المهتمين باللغة الأمازيغية. الليبية وكتابتها القديمة - ومن بينهم على سبيل الذكر "هاليفي" الذي توسّع في دراسة النقوش الليبية وصنّفها محلّلاً ومقارناً خطّ هذه اللغة العريقة في جداول لها قيمة تاريخية معتبرة. ويعتبر هاليفي الخطّ الليبيّ، أصل الخطّ المعروف حالياً عند الإمشاغ - الطوارق - والمسمى بثيفينّاغ، فيقول: "إنّ كتابة الليبيين القدماء أو النوميديين، هي أمّ الكتابة الحالية للطوارق المسمّاة ثيفيناغ، وتتألف من ثلاث وعشرين صامتا...."<sup>3</sup>

وخلاصة القول أنّ لفظة: الليبية، أُطلقت على اللغة الأمازيغية العتيقة، كما أُطلقت كلمة ليبيا على المنطقة الجغرافية المعروفة حالياً بالمغرب العربي، أو شمال أفريقيا؛ وأطلق اسم "الليبيون" على سكّان هذه المنطقة المتكلّمين بهذه اللغة في العصور الغابرة. ومع ذلك أهمل هذا المصطلح التاريخي، وضيق مجال استعماله.

إذن ما يمكن أن نلاحظه بعد هذه الإطلالة التاريخية لأصل هذه الألقاب، هو ما يأتي:  
أ- مصطلح "أمازيغ": هو المصطلح العرقي الأصلي لسكّان المغرب العربي، يطلقونه هم أنفسهم على أنفسهم، وعلى لسانهم.

<sup>1</sup> جليان (شارل أندري)، 1969: تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي و البشير بن سلامة، الطبعة الخامسة، الدار التونسية للنشر، ص 66.

<sup>2</sup> ينظر: Hanouz (S), 1968: Grammaire Berbère, La langue des origines du peuple berbère, Librairie Klincksick, Paris, p 11.

<sup>3</sup> ينظر: HALEVEY (M J.), 1974 : Etude berbères : Essai d'épigraphie libyque in Journal Asiatique, T3 Fev-Mars, p73

ب -مصطلح "بربر": هو لفظ غريبة عن الأمازيغ أُطلقت عليهم، وأريد لها أن تحل محلّ اللفظة الأصلية.

ج -مصطلح "ليبية": ويكاد يكون مجرد مصطلح علمي، يُطلق على اللغة القديمة فقط.

وما لاحظناه أيضا هو التّحفظ الشّديد في استعمال هذا المصطلح في تاريخ وتطور هذه اللسان، حتى عند اللغويين المتخصّصين في اللّهجات الأمازيغيّة، وبخاصة المحدثين منهم. ويكاد ينحصر استعمال هذا المصطلح في وصف الكتابة القديمة واللّغة القديمة فقط؛ بل في هذا المقام يُفضّل استعمال هذه اللفظة المركّبة: ليبية-بربرية أو بالأحرى: Libyco-berbère. والسّبب - كما يبدو لنا - من هذا التّحفظ حينا، والتّفادي للاستعمال أحيانا، هو أنّ هذه العبارة « ليبية » تلحق كلّ ما تحويه بالأصل السامي، خاصّة بالنسبة للمجال اللساني - وهذا ما يهّمنا وسنوضّحه لاحقا - بل تُعدّ النقوش الليبية نموذجا من النّماذج الأصلية للخطوط السّامية.

وقد اخترنا في دراستنا هذه، المصطلح الأصلي "الأمازيغية" ولانستعمل كلمة بربر إلّا في

النصوص المترجمة حفاظا على الأمانة العلميّة، أو في المقام الذي قد يفرض استعمال "البربرية".

## I - 1-2 - الأصول التاريخيّة للأمازيغ:

يُعتبر الحديث في أصل الأمازيغ من أكثر الأحاديث اضطرابا وغموضا؛ وقد حاول المؤرّخون من مختلف العصور قديمها وحديثها، ومن مختلف الاتّجاهات الفكرية، أن يبحثوا فيه؛ إلّا أنّ أغلب رواياتهم وأخبارهم متناقضة، وأكثر آرائهم مختلفة، مما زاد في سعة الخلاف بينهم خاصة في تحديد أصل الأمازيغ، وربطهم بسلالة بشرية معينة من السّلالات الكبرى المعروفة، ولعلّ هذا ما جعل المؤرّخ الفرنسيّ فوثيي يُطلق على هذه الحقبة - حقبة ما قبل التاريخ - بالعصور المظلمة.

وما يتّفق حوله المؤرّخون جميعا، هو أن تاريخ شمال أفريقيا عموما يبدأ بتاريخ "قرطاج"، أي

بعد وصول الفينيقيين الذين أسّسوا هذه الإمبراطورية العظيمة إمبراطورية قرطاج. ولا يخفى تأثيرهم -

الفينيقيون - على الأهالي الأصليين؛ فاستيطانهم للحوض الغربي من البحر المتوسط دام أكثر من ألف سنة ولا نعرف منها إلا القرن الأخير الذي انهارت خلاله مدينة قرطاج<sup>1</sup>.

ويسجل لنا التاريخ التفاعل العميق، والاندماج الكبير الذي حصل بين الفينيقيين والأهالي الأمازيغ، فأنتج هذا التعايش السلمي في معظمه، حضارة جديدة تحمل بصمات الشعبين اللبني أو اللوبي والفينيقي، فسُميت "الحضارة البونيقية" سجل مآثرها اللسان البونيقية، وهي من الحضارات السامية؛ بل هناك من يعتقد أن اللفظة البونيقية<sup>2</sup> إنما هي تركيب مزجي بين اللفظتين اللبينية والفينيقية. ومهما يكن من أمر، فالسؤال الذي يبقى مطروحاً، والإجابات عنه تبقى مجرد افتراضات مختلفة، وغامضة في أغلبها هو: من هم هؤلاء اللبينيون؟ وما هي أصولهم؟

إن الأمر المؤكد الذي لا يختلف حوله آراء العلماء، هو أن أول من عمّر هذه المنطقة الجغرافية الممتدة غرب نهر النيل والمطلّة على البحر الأبيض المتوسط، هم الأمازيغ؛ وبين هؤلاء العلماء على سبيل الذكر غوستاف لوبون الذي قال: "استولت شعوب كثيرة على شمال إفريقيا فكانت لها آثار فيها؛ فملكها القرطاجيون، والرّومان والوندال والقوط والبيزنطيون، ولم يتبدّل أهالي شمال إفريقيا مع كثرة فتوح الأجانب لها، وأولئك هم البربر الذين حافظوا على دينهم ولغتهم وعاداتهم خارج المدن على الأقل؛ وجميع أمم أفريقيا التي سماها الرّومان بالنّوميديين واللّوبيين والأفريقيين والمغاربة، من عرق البربر؛ فيمكن القول بأنّ من لم يكن زنجياً في شمال إفريقيا كان بربرياً"<sup>3</sup> ولكنه يقف عاجزاً عن تحديد أصل البربر، فيضيف: "لا يقلّ جهلنا لأصل البربر عن جهلنا لأصل أكثر العروق"<sup>4</sup>.

ومع ذلك يربط الأصل بالمشرق، كما يبدو بديهياً؛ لأنّ كلّ المعطيات الجغرافية والأثرية والتاريخية واللّسانية تؤكّد، بصورة أو بأخرى ذلك، فيقول: "إنّ أولئك المهاجرين لم يأتوا من

<sup>1</sup> - ينظر: GAUTIER (E.F.) , 1964: Passé de l'Afrique du Nord : Les siècles obscures, nouvelle édition, petite bibliothèque Payot, Paris . pp 29, 32.

<sup>2</sup> - دبوز، محمد عليّ: تاريخ المغرب العربي، ص 22.

<sup>3</sup> - لوبون، غوستاف، 1948: حضارة العرب، ترجمة: عادل زعتر، الطبعة الثانية، إحياء الكتب العربية، ص 301.

<sup>4</sup> - نفس المرجع: ص 302.

الجنوب، ولا من الشمال الذي لم يكن إلا بحرا خضماً لم يفكر الأقدمون في عبوره، وإنما جاء أولئك المهاجرون من الشرق، أي من آسيا، مارين من الأرض الضيقة<sup>1</sup>.

ويؤكد فوثيبي هذا الرأي ولكن بشيء من التردد، شأنه في ذلك شأن معظم المستشرقين، والمؤرخين الغربيين، الذين يحاولون بإصرار غريب قطع الصلة مهما كانت بين المشرق والمغرب؛ وما الامتداد الجغرافي الذي يُسميه "غوستاف لبون" بالأرض الضيقة، إلا برزخ السويس بمصر، والتي علاقتها تاريخياً بشمال إفريقيا، علاقة متداخلة لا يمكن فصل عناصرها.

كما يقول - أيضاً - فوثيبي: "إن المغرب مأهول بالبربر لا نعلم من هم ولا من أين جاؤوا؟ وعلى افتراض أنهم جاؤوا من جهة أخرى، فإن الفرضية الأقرب إلى الصواب هي تلك التي تجعلهم منحدرين من الشرق نحو الغرب، ويبدو جلياً أن المرتفعات الجبلية للمغرب الأقصى، في أقصى الغرب لم تعمر إلا في وقت متأخر<sup>2</sup>."

نحاول جمع أهم الآراء وتصنيفها حسب اتجاهات أصحابها. وهي في نظرنا ثلاثة أقسام:

**أولاً:** قسم يرى أن أصول الأمازيغ مشرقية أو بعبارة أخرى سامية.

**ثانياً:** قسم يربط أرومتها بأوروبا، تارة وبأجناس أخرى طورا.

**ثالثاً:** وأخيراً قسم يرى أن منبت الأمازيغ هو المغرب، ولا وطن لهم غير هذه المنطقة.

**1- ولنبدأ بهذا القسم الأخير:** لم يلجأ إلى هذا الرأي إلا قلة قليلة من العلماء، وقد يكون لأمرين، في نظرنا، إما لأنه تعوزهم فعلا الأدلة المنطقية للبت في أصل الأمازيغ، أو لعدم تقبل فكرة ربطه بالشرق، وهي أقرب الآراء إلى واقع الصواب، وأكثرها أدلة؛ ففضلوا إنباتهم من المغرب. ففي هذا الصدد تذكر "موسوعة الإسلام" أن كاريت مثلاً من الذين يروون أن شمال إفريقيا هي "مهد البربر ولم ينزحوا إليها من أية جهة كانت"<sup>3</sup>؛ بينما يعتبر فورنيل ومرسيي أنهم أبناء هذه المنطقة ولم يأتوا من جهة أخرى، ولكن اختلط دمهم بالدماء الآسيوية وخاصة الدم الفينيقي.

1 - نفسه: ص 302

2 - ينظر:

3 - ينظر:

ولئن كان فورنيل ومرسيي أكثر موضوعية من كاريت، لكنهما في نظرنا بعيدان عن الصواب. فمنطق الأمور، أن يكون هؤلاء الأمازيغ منحدرين من سلالة معينة من السلالات البشرية بصورة أو بأخرى، ثم استوطنوا هذا المكان من الكرة الأرضية في عصور موعلة في القدم.

**2- القسم الثاني:** حاول كثير من الغربيين، خاصة الفرنسيين منهم لأهداف مقصودة، أن يربطوا الأمازيغ بأصول أوروبية، ومن هؤلاء الذين بحثوا في هذه الصّلات "رين" في كتابه المؤلّف من جزأين، يحمل هذا العنوان: « أصول البربر: دراسات لسانية وعرقية ». والنتيجة التي استخلصها من مقارنته اللغوية والفلسفية الغربية، أن البربر معظمهم طورانيون وأوروبيون.

كما لا يخلو هذا المؤلّف من تناقضات غريبة تفنّدها حقائق جيولوجية وعلمية ولسانية، ولنقرأ معا فقرة من الجزء الثاني من هذا الكتاب الموسوم: " أصل السلالة البشرية"، لنتعرّف على منطق تفكيره حيث يقول: " لا داعي لأن نعود للعصور الجيولوجية البعيدة حيث لا وجود لمضيق جبل طارق، ومضيق صقلية، وحيث يغمر محيط الصحراء جنوب دول الأطلس والأطلنطيد، وحيث لم يشكّل النيل - بعد - دلتاه، وكان يصبُّ في البحر الأحمر، وأخيرا حيث كان إنسان العصر البيولوجي الرابع يسكن كهوف ما قبل التاريخ؛ فبلاد البربر بطبيعة جبالها وحيواناتها ومناخها وتاريخها، كانت جزءا مكمّلا لجنوب أوروبا الغربية، وهذه البلاد ماهي إلا جزيرة فرقته عنها أذرع ضيقة من البحر. وعليه فإسبانيا وإيطاليا قد ساهمتا بالتأكيد، وبشكل كبير، في التعمير الأوّل لبلاد المغرب.<sup>1</sup> هكذا كانت تبدو شمال أفريقيا لرين؛ فهي جزء لا يتجزأ من أوروبا جغرافيا وتاريخيا.

وعندما تفتنّ رين أنّ شمال أفريقيا مرتبط بآسيا، سرعان ما استردك قائلا: " إن أفريقيا مرتبطة بآسيا ببرزخ السويس، ولا يفصلها عن الجزيرة العربية إلا مضيق باب المنذب، وهو سهل

---

<sup>1</sup> - ينظر: RINN, Louis, 1889: Origines Berbères: études linguistiques et Ethnologiques, éd. Jourdan (Ad), Alger, P.188.

العبور كمضيق جبل طارق، وبالتالي فإنّه من المؤكّد أن عمليّة التّعمرير قد حصلت من أوروبا ومن آسيا في آن واحد... إنّ هذين النّيارين من الهجرات البشريّة، أحدهم من الشّمال والآخر من الغرب قد التقيا وتصادما وتحركا وتتدافعا معا- على حدّ سواء- على السّاحل وفي الصّحراء؛ فالأجناس الأوروبيّة دائما مدفوعة بموجات من المهاجرين، كانت مضطّرة إلى الانتشار نحو الجنوب والشرق، بينما كانت الأجناس الآسيويّة وتحت نفس الضّغوط- تحاول أن تنتشر نحو الغرب وأيضا نحو الشّمال، لأنّها كانت أجناسا طورانية أو بيضاء، وطبيعتهم تدفعهم إلى الفرار من خطّ الاستواء والاتجاه نحو الأماكن المعتدلة التي تعودوا عليها... وهذه التّحركات أو الهجرات المذكورة في أسطر قليلة قد دامت في الواقع قرونا وتواصلت طويلا بعدما أغلقت الإمبراطوريات القويّة أمثال مصر والحبشة في وجه المهاجرين، طريق آسيا وطريق برزخ السويس وأرض النّيل الخصبة؛ بحيث - وفي وقت مبكّر- استطاعت الهجرات الآسيويّة الدّخول إلى إفريقيا وبريرة (مرفأ في جنوب شرق السودان)، كما استطاعت أن تصعد إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، عن طريق بحيرة التشاد وفزان وإقراقر ثم واد النّساورة!"

هذا هو الطريق الذي سلكه الطورانيون من منحدرات القوقاز ومن أواسط القارة الهندية ليستقروا بشمال إفريقيا!! والغريب أنّ "رين" يُجهد نفسه حتى نصدّق هذه الفرضية التي تقترب من أساطير الأوّلين، ويوهمنا بالمساعي العلميّة المختلفة التي يعترف أنّه لا يملك - بعدُ- أدواتها، إذ يستطرّد قائلا: "وحتى نعلّل بدقّة وصرامة هذا التّصنيف الذي نعرضه، يجب أن تتوفّر مجموعة من الدّراسات الجغرافيّة واللّسانيّة والأثريّة والأنثروبولوجيّة والتّاريخيّة، وهي مازالت في حاجة للإنجاز، ولا نملك إلى حدّ الآن المواد الضّرورية."<sup>1</sup>

وقد عرض- فعلا- في لائحة عنوانها: "جدول شامل لأصول البربر"<sup>2</sup>، مختلف الأجناس المتكوّنة من المجموعتين الأوروبيّة والآسيويّة، والتي تشكّل- في نظره- الأسس الأولى لسكان المغرب.

وعلى نفس المنوال درس لغة هؤلاء السّكان مقارنا إيّاها- بصورة فلسفيّة غريبة- بلغات الأجناس التي اختارها أصلا لهؤلاء السّكان - وقد رفض قزِيل- وغيره- هذه المقارنات التي أجريت

<sup>1</sup>-: المرجع السابق ص 189.

<sup>2</sup>- نفس المرجع: ص 200.

بالنسبة له " بطرق غريبة، منتقدة، ويجب أن تُبعد"<sup>1</sup>، كما يَنقَد بيلا عمل رين ويعتبره "عمل هواة، فقد أعاد - من جديد- تشكيل كلِّ عناصر سكَان بلاد المغرب القدامى"<sup>2</sup>. إنَّ الكثير من نتائج العلوم التي ذكرها "رين" خاصة التَّاريخية واللَّسانية والأثرية، قد بينت أنَّ أصول البربر سامية، إمَّا من جنوب الجزيرة العربية بالنسبة للبعض، أو من الشَّرق الأوسط بالنسبة للبعض الآخر- كما سنبيِّن ذلك في القسم الثالث-

وما ذكره لا يعدو أن يكون مجرد مغامرة لسانية، ومغالطة تاريخية. وليس لنا تعليق آخر، إلَّا ترديد ما قاله مبارك الملي: " لو كان لي شيء من جرأة هذا الكاتب لاتَّهمته بأنَّه لم يكتب ما كتبه بقلم علميِّ وإنَّما بقلم سياسيِّ".<sup>3</sup> وقد أثبتت الدِّراسات اللِّسانية، بما لا يدع الشَّكَّ، أنَّ « البربر » إنَّما هم من عرق و لسان السَّاميين، وإنَّ أُدرجوا تضليلاً في الزُّمرة الحامية- السَّامية. وفي كلِّ الأحوال، هي فصيلة تختلف عن الفصيلة الهندو- أوروبية.

**3- القسم الثالث:** وأهمَّ رواد هذا القسم الأخير: السَّاميون عموماً، ولكن يؤكِّد نظريتهم علماء ومؤرخون غربيون كثيرون، وتتمثَّل في ردِّ أصول الأمازيغ إلى آسيا الصغرى بجزأياها: الجزيرة العربية، والهلال الخصيب؛ أي موطن السَّامية. وهي المنطقة التي يعتبرها العلماء امتداداً طبيعياً لشمال إفريقيا وشرقها. فلا يفصل الأولى عن المشرق إلا برزخ السويس، ولا يفصل الثانية عن جنوب شبه الجزيرة إلا باب المندب، وهو مضيق ضيق لا يصعب عبوره. بل سجَّل التاريخ عبر مختلف العصور، هجرات متتالية إلى أفريقيا عبر مصر وعبر باب المندب؛ فلا يُستبعد أن تكون قد عبرت هذه المناطق فئات بشرية في فترات تاريخية سحيقة. وهذا ما لا ينفية جلُّ المؤرخين وعلماء السَّلالات البشرية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: GSELL, Stephane, 1920: *Histoire de l'Afrique du nord*, 4ème édition, librairie Hachette, T1, Paris, p 320.

و يسرد قريل- في الهامش - دراساتٍ مقارنة أخرى تحاول أن تردِّ أصول ولغة الأمازيغ إلى لغة "الباسك" لبرينتون BRINTON، وأخرى تقرِّبها من التروسكية - بايطاليا- لبرثولون BERTHOLON-؛ وهي أعمال ضعيفة في نظره، برهنت دراساتٍ أخرى عن خطئها.

<sup>2</sup> ينظر: Encyclopédie de l'Islam, T1, p 1208.

<sup>3</sup> - مبارك الملي (محمد): *تاريخ الجزائر القديم والحديث*، ج1، ص 86.

<sup>4</sup> - من بينهم اللغوي الجزائري سالم شاكر المتخصص في اللهجات الأمازيغية حيث قال: "والمصطلحات التسلسل الزمني، فوحدة الأصل تعود إلى قرون ما قبل التاريخ؛ فالتعمير المتوسطي الحالي للمغرب قد تمَّ تدريجياً من الشرق نحو الغرب..." في كتابه المذكور

ولنبداً بأوسعهم اطلاعاً في دراسة طبائع البشر وحضاراتهم، وأغزرهم علماً في تاريخ تطوّرهم، وأدقّهم منهاجاً في تقصي الأخبار والتحقّق في صدق الروايات؛ العلامة: ابن خلدون الذي كان ولا يزال "تاريخه" مصدراً علمياً للمؤرخين والعلماء. ومن بين شهادات هؤلاء العلماء، التي تقف تحجج بعض المستشرقين\* في الأخذ بآرائه، خاصة تلك التي تتحدّث عن أصل الأمازيغ، لا شيء إلاّ لأنّه يربطها بالمشرق مع ما يقدّمه من أدلّة تاريخيّة وحضاريّة منطقيّة، لا يرفضها العقل السليم ولا العلم النزيه، شهادة المؤرخ الفرنسي مرسبي الذي أشاد بجهوده العلميّة، وآرائه في ردّ نسبة الأمازيغ إلى الأصول السامية، إذ يقول: "بفضل هؤلاء الكتاب العرب، سيصبح كلُّ ما يخصّ هذه الأمّة التي أسموها هم أنفسهم "البربر"، وأعادوا لها الوحدة، معروفاً بدقّة. وهكذا ستعوض تلك التسميات المبهمة والغامضة: النوميديين، المور، الجيتول.....، تسميات دقيقة؛ فالبربر يشكّلون جماعات كبيرة يسمّيها العرب القبائل، قياساً بقبائل المشرق".<sup>1</sup>

في الواقع هذا النظام الاجتماعيّ - المبنّي على مفهوم القبيلة - الذي تمتاز به كلُّ المجتمعات الساميّة دليل آخر على تأكيد فرضيّة أصول الأمازيغ السامية.<sup>2</sup>

وبعد سرد مرسبي - في إطار البحث عن أصول الأمازيغ - لفرضية المؤرخ البيزنطي ابروكوب، الذي يرى أنّ أفريقيا الشماليّة قد استوطنتها أقوام طردها العبرانيون من فلسطين<sup>3</sup>، وهو رأي لا يختلف عن رأي المؤرخين العرب كالطبري، والمسعودي وغيرهما؛ يدعّمها برأي ابن خلدون مثمّناً، بعبارات التقدير، أعمال هذا المؤلّف العلميّة، فيضيف: "وأخيراً يوضّح ابن خلدون الذي درس مختلف فرضيات المسألة، الأمر قائلاً: "البربر هم أبناء كنعان بن حام ابن نوح، جدّهم يُسمّى

---

سابقاً: "موجز في اللسانيات البربرية: ص 241-242. و يعضد هذا الرأي، رشيد الناظوري الذي سرد عدة أدلّة أثرية وتاريخيّة تؤكّد هذه الفرضيّة في كتابه: "المغرب الكبير" خاصة في الجزء الأوّل الصّفحات: 20-100.

\* من بين هؤلاء، الجنرال هانوتو الذي ذكر في مؤلّفه: "محاولة في النحو القبائلي"، ما يأتي: "إنّ فرضياتّه (ابن خلدون) هي مجرد تأليف وغير مؤسّسة و لا يجب أن تُعطى لها الأهميّة". صص 4،5.

<sup>1</sup> ينظر: Mercier (Ernest): Histoire de l'Afrique septentrionale, T1, p 179.

في الجزء الثاني من هذا الكتاب، يقدّم مرسبي جداول مرتّبة لمختلف القبائل الأمازيغيّة ويطونها وفق ما ذكره ابن خلدون، وذلك في الصفحات: 182 - 189.

<sup>2</sup> - جواد، علي، 1968: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين بيروت ومكتبة النهضة بغداد.

<sup>3</sup> - ينظر: Mercier (E): Histoire de l'Afrique septentrionale, p 22.

مازيغ...<sup>1</sup>. نكتفي بهذا القدر ممّا استشهد به مرسِيي-، فالنّص سنأخذه من مصدره الأصليّ، وإنّما الغرض هو أن نؤكّد على هذه الشّهادة: أنّه درس وبحث، وتحرّى مختلف الفرضيّات، ثم وضّح الأمر...!

وابن خلدون من العلماء الذين استفادوا في دراسة طبيعة الأمازيغ الاجتماعيّة والعمرائيّة والحضاريّة؛ وخصّص لذلك جزءا هامًا من تاريخه، تاريخ العبر...؛ بل لا نكاد نعثر على مؤلّف يضاويه سعة وموضوعيّة ودقّة، في دراسة أصول هذه الأمّة عبر مختلف العصور التي سبقت زمانه؛ ممّا جعله مصدرا أساسيًا لمختلف الدّراسات التي تهتمّ بالأمازيغ. ويقول في أصلهم: " والحق الذي لا ينبغي التّعويل على غيره في شأن البربر، أنّهم من ولد كنعان بن حام بن نوح عليه السلام. وأنّ اسم أبيهم مازيغ، وإخوتهم افريقش وفلسطين، وإخوانهم بنو كسلوحيم بن مصر بن حام، وملّكهم جالوت سمة معروفة له، وكانت بين فلسطين هؤلاء وبين بني إسرائيل بالشّام حروب مذكورة، وكان بنو كنعان وافريقش شيعا لفلسطين، فلا يقعون في وهمك غير هذا، فهو الصّحيح الذي لا يعدل عنه."<sup>2</sup>

ويرى الكثير من المؤرّخين أنّ استيطان الفينيقيّين - الكنعانيّين - للمغرب العربيّ وتأسيس حضارتهم القرطاجيّة وتعايشهم السّلمي مع الأهالي، إنّما لكون الأمازيغ من نفس الأصل؛ تربطهم وإياهم أواصر الدّم مننتها العادات والنّظم الاجتماعيّة الواحدة.

إذن فأصل الأمازيغ حسب رواية ابن خلدون المذكورة هو المشرق فلسطين. وفي هذا الصّد يرى بعض المؤرّخين أن معظم أمم المشرق، إنّما هاجرت من الجزيرة العربيّة على فترات متتالية؛ من بينهم "روسي" الذي يذكر أنّ هؤلاء الفينيقيّين إنّما هاجروا من الخليج الفارسي: "من أين جاء معنى لفظ فينيقي؟ فحسب أخبارهم - هم أنفسهم - (يقصد الأوروبيين) المأخوذة عن هيرودوت،

<sup>1</sup> - المرجع نفسه: ص 22.

<sup>2</sup> - ابن خلدون: تاريخ العبر، ج6، ص 191.

فإنهم قد هاجروا من الخليج الفارسي في الألفية الثالثة قبل الميلاد... واتجهوا نحو البحر الميت، ثم نحو البحر الأبيض المتوسط.<sup>1</sup>

هذا، ويُدرج ابن خلدون ملاحظة هامة حول أصول الأمازيغ: "ولا خلاف بين نسبة العرب أنّ شعوب البربر الذي قدّمنا ذكرهم كلّهم من البربر، إلاّ صنهاجة وكتامة فإنّ بين نسبة العرب خلاف، والمشهور أنّهم من القبائل اليمينية، وأنّ أفريقش لما غزا أفريقيا أنزلهم بها.<sup>2</sup> ويضيف أيضا في عرضه وتعريفه لكلّ من كتامة وصنهاجة، وهما من أكبر قبائل الأمازيغ، ما يأتي: "فكتامة هذا القبيل من قبائل البربر بالمغرب... ونسابة العرب يقولون إنّهم من حمير، وكذلك ابن الكلبي والطبري... وقال أقام البربر من حمير وصنهاجة وكتامة، فهم إلى اليوم فيهم."<sup>3</sup> أمّا: "صنهاجة هذا القبيل من أوفر قبائل البربر... وهو عند نسبة البربر من بطون البرانس، من ولد برنس بن برّ وذكر الكلبي أنّهم وكتامة جميعا من حمير."<sup>4</sup>

ولعلّ هذا التّقسيم في نسبة الأمازيغ، بحيث أنّ بعضهم جاء من فلسطين كما ذكر سابقا؛ بينما صنهاجة وكتامة من اليمن، جعل الكثير من الدّارسين لتاريخ الأمازيغ ولغتهم يشكّون في آراء ابن خلدون ومن بينهم مثلا شاكر الذي يتساءل: كيف يمكن أن نعتبر صنهاجة، من أصول يمنية - أي عربية- و " الطوارق"، وهم من البطون الأساسيّة لصنهاجة، أمازيغيون، ويسمون أنفسهم كذلك؟ ولا يمكن أن يكونوا عربا<sup>5</sup>، ويذهب "حدادو" إلى أبعد من التشكيك، والرّفص المقنّع، فيصف نسبة ابن خلدون هذه بـ "الخرافة" ولا يُخفي حيرته ودهشته في تقبّل بعض المستشرقين لآراء ابن خلدون، بل و كذلك آراء ابروكوب قبله، واعتماد فرضياتهما في أبحاثهم واعتبارها صحيحة، فيقول: "...

<sup>1</sup> - ينظر: ROSSI, Pierre, 1976, : La cité d'Isis, La Vraie histoire des arabes, Nouvelles éditions latines,

P 60.

ويذكر كدليل ملموس المؤتمر العالمي الخامس والعشرين للمستشرقين الذي انعقد بموسكو 1960، حيث أعلنت مدرسة دانمركية عن

اكتشافات أثرية بجزر البحرين تؤكد الأصول الكنعانية لهذه الآثار: ص 60-61.

<sup>2</sup> - تاريخ ابن خلدون: ج6، ص 191.

<sup>3</sup> - نفسه: ج6، ص 301

<sup>4</sup> - نفسه: ج6، ص 39

<sup>5</sup> - ينظر:

CHAKER,S.: Encyclopédie berbère, Fasc.4, p 565.

ولكن حتى بعض المستشرقين قد منحوا ثقّتهم لأساطير ابروكوب وابن خلدون<sup>1</sup>. واعتبر ما قدّمه العالمان موفر، وبودانغر من الحجج التي تدعّم رأي ابروكوب، وتؤيّد فكرة أسبقية وجود الكنعانيين كسبب لتأسيس الفينيقيين لمرافقهم التجاريّة في شمال إفريقيا، مجرد تفسيرات من قبيل الأوهام العلميّة<sup>2</sup>. ولكنه عجز عن تقديم أدنى دليل علمي - كيف ما كان مجاله - ينفي هذه " الأوهام العلميّة " و"الأساطير الخرافية".<sup>3</sup> على حدّ تعبيره.

ولكن ما ذكره ابن خلدون في ردّ نسبة القبيلتين المذكورتين على وجه الخصوص إلى جنوب الجزيرة العربيّة؛ إضافة إلى ما أكّدّه الطّبري في تاريخه حول هذه المسألة، فإنّ المؤرّخ المغربيّ السّلاويّ يدعّمه في كتاب " الاستقصاء "، حيث يرى أنّ هجرات كثيرة انتقلت من اليمن نحو شرق إفريقيا وشمالها، بل غزت ملوك اليمن سكّان المغرب، ويخصّ - معتمدا على ابن الكلبيّ - حميرا، أبا الملوك اليمينيّة، الذي ملك المغرب مدة طويلة<sup>4</sup>.

قلّنا، إنّ ما ذكره ابن خلدون تؤكّده أيضا دلائل تاريخية وأثرية، سواء بالنسبة للهجرات التي تمّت من جنوب الجزيرة العربيّة نحو المشرق، أو تلك التي تمّت منه نحو الحبشة وما جاورها من المغرب. بل ويؤكّد سيديو، ملاحظا أنّه بالإضافة إلى الهجرات التي تمّت عقب الكوارث الطبيعيّة الكبرى<sup>5</sup>، فالعلاقة المتبادلة بين اليمن والحبشة منذ العصور القديمة لم تنقطع، "... وكانت لأهل اليمن صلات مستمرة بالمصريّين، والأحباش... وسكان اليمن هم الذين عرفهم القدماء بحمير".<sup>6</sup>

ولعلّ أهمّ رأي - في نظرنا - يؤكّد فرضية أصول بعض القبائل الأمازيغيّة اليمينيّة ما توصّل إليه المستشرق الألمانيّ "هانز هلفريتز"، خلال رحلته إلى اليمن؛ إذ اعتبر أنّ أهمّ نتيجة توصّل إليها خلال هذه الرحلة أنّ أصل الأمازيغ من تلك المنطقة، ونفضّل سرد النّصّ: "... عندما قارنا فيما بعد - تلك الأشكال الصّوتيّة، مع أصوات موسيقيّة أخرى عربيّة لا حظنا بدهشة - أنّ موسيقى عرب

<sup>1</sup> - ينظر : HADDADOU, M..A. : Guide de la culture et de la langue berbères, ENAL, ENAP, Alger, S.d, p 30.

<sup>2</sup> - المرجع السابق: ص 30.

<sup>3</sup> - نفسه: ص 30.

<sup>4</sup> - السلاوي، أحمد الناصري، 1894: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، القاهرة. ص 50.

\* - ولعلّه يقصد تلك التي تمت بعد انهيار سدّ مأرب التاريخي.

<sup>5</sup> - سيديو، ل.أ.، 1969: تاريخ العرب: إمبراطورية العرب وحضارتهم، مدارسهم الفلسفية والعلمية والأدبية، ترجمة: عادل زعتر،

الطبعة الثانية، عيسى بابي الحلبي، القاهرة، ص 60.

الجنوب تطابق بدقة موسيقى بربر جنوب المغرب الأقصى، هذه الموسيقى البربرية التي حاولت منذ القديم أن تدفع كلّ التأثيرات العربية، وتستقلّ بمميّزاتها في بنيتها، وفواصلها، وزغاريدها الطريفة، إنّ مشكل الأصل العرقيّ إنّ لم يحلّ بعد، فإنّ هذه الملاحظات قد تقدّم عنصراً جديداً للمسألة. والحديث الثاني الذي يضاف هنا، هو اكتشاف بيوت ذات طوابق؛ والحال أنّنا نجد في الأطلس العالي، وعلى حافة الصّحراء- بالمغرب العربي- نفس ناطحات السّحاب (وقد يقصد القصور) بنفس المظهر العائليّ للحبشيّين القدماء. فوحدة الأصل إذن واضحة، يبقى فقط أنّ نعلم كيف في منطقتين متباعدين- هذا التباعد- عن بعضهما يمكن أن يكون لأهاليها- وبهذا الوضوح-، نفس الهندسة المعمارية النّادرة ونفس الموسيقى؛ ولا نجد ما يشابهها في كلّ الجزيرة العربية وفي كلّ إفريقيا. ومن المستحيل أن تكون هذه الحضارة قد جاء بها العرب مع الفتوحات الإسلاميّة في القرن السابع، وإلاّ وجدناها في مناطق أخرى ... إن نظرية حديثة، نظرية أودينو، تعتبر أنّ البربر كنعانيين هاجروا إلى المغرب في عصور ما قبل التاريخ، وهذه الاكتشافات في جنوب الجزيرة العربية تبرهن بصورة غير مباشرة أنّ أصول البربر من آسيا الصغرى. ولعلّ هذه النتيجة من أعظم ما أنجزته خلال بعثتي لليمن.<sup>1</sup>

وبهذا قد يُفكّ لغز استنساب قبائل صنهاجة التي تتوزّع بطونها في الصّحراء وفي جنوب المغرب الأقصى، ومناطق أخرى من المغرب العربيّ؛ فهم من خلال هذه النظريّات المختلفة من اليمن، وهذا الرأي لا نستبعده خاصة إذا أضفنا له حقائق أخرى من ميدان آخر لا يقلّ أهميّة ولا تأثيراً عن الميادين المذكورة. وهي الحقائق اللغوية التي سنحاول التّفصيل في عرضها في الفصول التّالية.

ومما يؤكّد أنّ أهالي المغرب تمتدّ أرومتهم إلى آسيا الصغرى كما برهن هلفريتز، ما قاله فارين: "إنّ الليبيين والبربر إذن من أصل واحد، جاؤوا من آسيا الصغرى ككلّ شعوب سفر التّكوين، مرّوا بمصر ونزلوا بالقارة الإفريقية متّبعين سواحل بحر الروم، البحر الأبيض المتوسط، ثم توزّعوا قبائل في السهول المحاذية لهذا البحر، وعلى سفوح جبال الأطلس. فمن الخطأ الاعتقاد أنّ هذا

<sup>1</sup> ينظر:

Helfritz, Hans, 1936: Le pays sans ombre: au royaume de Sabâa, Yémen et Hadrammout, J.P Dadelain, éd. Bernard Grasset, pp 53-54.

ويضيف أيضا في صفحة 175: "و نفس التعبير الموسيقي... نقلته الشّعوب التي نسميها الآن بربر، والواقع أنّهم عرب الجنوب أخذوه إلى محلّ إقامتهم الحاليّة."

الشعب أصليّ، أي ولد فوق هذه الأرض حيث وُضع. فمن الأجدد التّصديق بأنّ مهده هو المشرق، ولكنه استقرّ بإفريقيا منذ عصور سحيقة، ووجدنا الدليل في الاكتشاف الذي عُثر عليه في القرن السابع عشر من طرف الرّحالة فرانسوا داركوس...<sup>1</sup> (إشارة إلى اكتشاف الحروف الليبية السّامية الأصل).

وخلاصة القول، أنّ الحجج التي لم نذكر إلّا بعضها وأيضاً لبعض العلماء فقط، سواء قدماء أم محدثين، وعلى اختلاف جنسياتهم عرباً ومستشرقين، وفي تخصصات مختلفة، كلّها توضّح بصورة أو بأخرى أن أصول الأمازيغ ساميّة، من الشرق العربي بجزأيه جنوبيه وشماله، تعدّ أقوى الحجج لما تستند إليه من آراء منطقيّة وآثار تاريخيّة واضحة، تفنّد بل وتبطل آراء أولئك الذين أرادوا ربطهم بأوروبا، أو جعل هذه الأمّة الواضحة الأصل، خليطاً من شعوب مختلفة توافدت على هذه المنطقة من جهات قصيّة.

وإن كُنّا نقبل وصف بعض المهتمين "بالدراسات البربرية"، أصول الأمازيغ التاريخيّة، بالمضطربة والغامضة، فذلك من باب فتح المجال لاختلاف الرّأي، وتفادي الجزم في هذه الحقائق - رغم قوّة البراهين، وتتوّع مصادرها العلميّة - التي كثيراً ما تتجرّ عنها تأويلات، أقلّ ما يقال عنها، أنّها غير موضوعيّة.

ويبقى أن المتّفق عليه دون أدنى خلاف أو ريب، هو أنّ: "هؤلاء البربر جبل وشعوب وقبائل أكثر من أن تحصى وهم سكّان المغرب القديم، ملأوا البسائط، والجبال من تولوه، وأريافه وضواحيه وأمصاره"<sup>2</sup>... تربطهم أواصر قويّة بآسيا الصغرى، يستحيل فكّها إذ راحت عبر الأحقاب والعصور تكوّن أمّة واحدة لا انفصام لها. ونكتشف ذلك في قول ابن خلدون، في وصفه لهذه المنطقة وسكّانها في مقدّمته: "فأنشأت في التّاريخ كتاباً رفعتُ به عن أحوال النّاشئة من الأجيال حجاباً... وبنيتّه على أخبار الأمم الذين عمّروا المغرب في هذه الأعصار وملأوا أكناف التّواحي منه والأمصار... وهم العرب والبربر، إنهما الجيلان اللذان عُرف بالمغرب مأواهما، وطال فيه من

<sup>1</sup> ينظر: Farine , Charles, 1965: *A travers la Kabylie*, éd Ducrocq, Paris, pp. 139-140.

<sup>2</sup> - تاريخ ابن خلدون، ج6، ص 173.

الأحقاب مئوهما، حتى لا يكاد يُتصوّر فيه ما عداهما، ولا يَعرف أهله من الأجيال الأدميين سواهما...<sup>1</sup>

وليست لنا قراءة تاريخية لهذا النصّ التاريخيّ الدقيق إلاّ قراءة "روسي" التي ترى أن العرب هم أصل الساميين جميعا، بل إنّ مصطلح سامية موضوع وضعا؛ بينما الواقع يفرض اللفظة العرقية "عرب"، هذا الواقع الذي يُعتبر أصل كلّ الحضارات التي عرفها الشّرق من ما قبل التّاريخ إلى عصرنا الحالي<sup>2</sup>.

## I - 2 - التاريخ الحفريّ للأمازيغيّة

كما اختلف المؤرّخون في تحديد أصول الأمازيغ، اختلفوا أيضا في الفصل في أصول لهجاتهم: لهجات اللسان الأمازيغيّ؛ ولكن بدرجة أقلّ، إذ يعتبر معظمهم أنّ هذه اللغة هي العنصر الوحيد الذي يمكن أن يُعتمد عليه لتمييز الأمازيغيين عن سواهم. وأنّ المعطيات اللسانية وحدها كفيلة بحلّ مشكل أصل البربر<sup>3</sup>، لأنها "تمثّل في شمال إفريقيا وفي الصّحراء- الزّابط الوحيد لطائفة ... تجهل ذاتها، إذ الجماعات التي تكوّنها مختلفة جدّا، ومورّعة على مساحات شاسعة."<sup>4</sup> وفي هذا الصّدّد يقول هانوتو: "في عصرٍ لا يمكن لأحد أن يحدّد مداه؛ كان هذا الشّعب، بدون شكّ، سيّد شمال أفريقيا كلّها؛ ونظرا لانعدام الشّواهد التاريخية لإثبات ذلك فإنّنا نملك شاهد اللسان."<sup>5</sup>

## 2-1 تطوّر الأمازيغيّة عبر العصور:

يمتدّ استعمال اللسان الأمازيغي، من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى نهر السنغال جنوبا، ومن حدود النيل شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، بما في ذلك جزر الكناري، فهي امتداد طبيعي لسواحل غرب شمال إفريقيا<sup>6</sup>. وفي الواقع لا ندري إلى أيّ حدّ يمكن اعتبار مصطلح "اللسان"

<sup>1</sup> - ابن خلدون، عبد الرحمن، 1960: المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت. ص 6.

<sup>2</sup> - ينظر: ROSSI (Pierre): La cité d'Isis, Histoire vraie des arabes.

<sup>3</sup> - ينظر: Encyclopédie de l'Islam: T1, p 1210.

<sup>4</sup> - ينظر: Encyclopedia Universalis: T3, p 1032.

<sup>5</sup> - ينظر: HANOTEAU: Essai de grammaire kabyle, librairie, , p. 5

<sup>6</sup> - ينظر: MARCY, Georges.; L'épigraphie berbère numidique et saharienne, librairie la rose, Paris, S.D.

p3. \* Le même article est publié in : Annale, de l'institut des études orientales, T. III, 1936, p. 129.

يُعتبر مارسِي هو الآخر السّكان الأصليين لجزر الكناري أمازيغا، بحيث يضيف "... فعلا بقيت جزر الكناري مأهولة بسكّان من أصل بربري يتكلّمون لهجات بربرية الغوانش le Guanche، مؤكّدا بذلك رأي "باسي" الذي لاحظ قائلا " إنّ احتلال

الأمازيغي صحيحا لأن واقع الاستعمال-كما أشرنا- في العصور المتأخرة لا يقدم لنا لسانا واحدا منسجما بل لهجات محلية، قد تختلف عن بعضها البعض كلما تباعدت المسافة بين مستعمليها، وهذا ما جعل بعضهم يلقبها بـ "اللغات البربرية" معرّفا إياها: "تمثّل اللغات البربرية فرعا متماسكا من اللغات الشديدة القرابة في ما بينها؛ يُتكلّم بها في الشمال الإفريقي. وتشكّل المكوّن الأهمّ والأساس في الأسرة الأفرو-آسيوية"<sup>1</sup>.

لقد لاحظ اللغويون ودارسوا هذه اللهجات وبخاصة "أ. باسي"- كما أسلفنا الذكر- أنّ هذه اللهجات متشابهة، في نظامها الداخليّ خاصّة في المستوى الصّرفيّ والنّحويّ، وبدرجة أقلّ في المستوى الصّوتيّ، بل تكاد تكون لسانا واحدا، ممّا يوحي أنّ هذه اللهجات إنّما انحدرت كلّها من لغة واحدة مفترضة: هي اللّغة الأمازيغية الأمّ؛ ويتفق الجميع على أنّها الليبية أو النوميديّة؛ وهي تلك اللّغة التي تعايشت مع اللّغة البونيقية، نظرا لوجود عدّة آثار ونقوش تشهد على ذلك.

ولئن اندثرت تلك الكتابات في الشّمال حيث كانت متواجدة، وليس من شكّ في أنّ الرومان عندما انتزعوا هذه البقاع من أعدائهم، قد أتلّفوا كلّ الكتابات... وهكذا انتزعوا في نفس الوقت، عدا كرامة الأفارقة، كلّ ذكرى عن ماضيهم<sup>2</sup>؛ إلاّ أنّه لا تزال بقاياها مستعملة في الصّحراء الكبرى، ويُسمّيها أصحابها "الطوارق" بنيفيّاغ، وهي كتابة بدائية تستعمل لأغراض شخصية.

وعليه لا بدّ من وقفة؛ ولو قصيرة على تاريخ اللّغة الليبية أو الأمازيغية الحديثة، من خلال تلك النقوش والآثار؛ وقد نستخلص منها أصل اللّغة الأمازيغية، الذي يعتبره بعض اللغويين- تضليلا- لغزا يستحيل الوصول إلى أسراره؛ إذ جاء في الموسوعة الإسلامية " أنّه من العبث ألاّ نعترف أنّ أصل اللّغة البربرية- التي وُحّدت هي الأخرى نسبيّة- لا يزال غامضا بالنسبة لنا، وعليه فإنّه من المستحيل تحديد مهد الرجال الذين يتكلّمونها"<sup>3</sup> وحتى نزيل هذا الغموض، نحاول معتمدين على آراء علماء مختصّين، أن نستقرئ هذه الآثار والكتابات.

---

إسبانيا لجزر الكناري قد أزال العوانش اللهجة البربرية المتكلّم بها في هذه الجزر، ماعدا القليل من الألفاظ المحفوظ بها بالصدفة".

<sup>1</sup> - ينظر: BRIGHT, William, International Encyclopedia of linguistics, V.1.174-

<sup>2</sup> - ابن الوران الزيّاتي، وصف إفريقيا، ص 80-81.

Encyclopédie de l'Islam, p 1208.

<sup>2</sup> - ينظر:

## 2-1-1- لمحة تاريخية عن النقوش والكتابات الليبية.

تعتبر اللغة الأمازيغية من أقدم اللغات الإنسانية الحية، فقد اندثرت زميلتها البونيقية رغم أنها هي التي كانت مستعملة في كل المجالات الحضارية، بينما بقيت الليبية لغة محلية شأنها شأن بناتها حالياً؛ مجرد لهجات محلية شفوية، ولكنها بقيت صامدة رغم قوة اللغات المنافسة لها، والمؤثرة فيها.

ولعل أهم الآثار التي تشهد على ماضي هذه اللغة والتي قد تبرز أيضاً مصدرها، ومصدر قوتها، هي تلك النقوش والكتابات القديمة التي اكتشفت على طول شمال أفريقيا من مصر<sup>1</sup> إلى المغرب الأقصى.

وتعدّ النقوش والكتابات القديمة من المصادر الأساسية التي تكشف عن أسرار التاريخ القديم، فهي وثائق ذات قيمة علمية معتبرة، لا يمكن لأحد أن يشكّك في مصداقيتها، إذ تُعدّ بمثابة الشاهد الناطق عن تلك العصور الغابرة لما قبل التاريخ، والمثال الحي الذي يزيل الغموض، ومختلف الشكوك حول هوية هذه النقوش بمقارنتها بنقوش أخرى معاصرة لها، وبالتالي فهي مفاتيح يمكن من خلالها كشف الغطاء على ما اعتبره كثير من اللغويين أسراراً يستحيل الاطلاع عليها.

لقد كان الأمازيغ القدماء " يملكون أبجدية خاصة بهم متكوّنة من ثلاثين حرفاً تقريباً؛ هي أحرف منفصلة ومنفردة ذات شكل هندسي، ولا زال استعمالها خالداً إلى يومنا هذا، ولكن في الصحراء الوسطى فقط، وبشكل معدّل قليلاً، وهو ما يسمى: **ثيفيناغ**، يستعملها الطوارق لكتابة جمل قصيرة في اللهجة المحلية، على الصُخور، والأسلحة والحلي. أمّا في الشمال الإفريقي فإنّ الأبجدية المسماة: الليبية، الصعبة الاستعمال، والتي تركها أهلها واستبدلوها بالكتابة العربية منذ أكثر من ألف سنة، كانت في العصور القديمة - تساعد هؤلاء البربر المعاصرين لقرون الاحتلال الفينيقي، ثم الروماني على تدوين نقوش تذكارية قصيرة فقط، تُعدّ في معظمها مجرد شواهد قبور، وهذه النقوش المدوّنة على النُصب التذكارية كانت في معظم الأحيان مسجّلة بلغتين: إمّا بالبونيقية والليبية؛ أو

<sup>1</sup> - ينظر: MARCY, Georges, l'épigraphie berbère, p 129.

إذ يعتقد مارسى أنّ المساحة الجغرافية التي تنتشر فيها النقوش الليبية القديمة تمتدّ إلى الشرق، إلى غاية شبه جزيرة سيناء حيث عُثِر على نصّ بالليبية، في سنة 1947. بل يجزم مارسى أن ما كتب على النصبين التذكاريين المصريين إنما كان بالخطّ الليبي، ويوافقه الرأي صاحب الاكتشاف العالم: فلاندر بترى. Flinder Pétrie.

بالاتينية والليبية.<sup>1</sup> وهذا ما ساعد على كشف رموز الخطِّ الليبي، وتحديد حروفه بالاستعانة خاصة بأسماء الأعلام.

وقد اكتشفت هذه الكتابة الأمازيغية القديمة لأول مرة، وقُدِّمت لعالم العلم منذ أربعة قرون، حينما عثر الرَّحالة الفرنسي توماس داركوس على لوحة فوق ضريح توجه بتونس<sup>2</sup> وكان ذلك في سنة 1631م<sup>3</sup>. وبقي هذا الاكتشاف كُله مهملًا إلى غاية القرن التاسع عشر حيث بدأ العلماء يهتمون بهذه الآثار، وما يمكن أن تقدِّمه لهم من معلومات حول هذه المستعمرات الجديدة. فاستنسخ "جودا" هذه النقوش - وهي عبارة عن نصِّين متقابلين أحدهما باليونانية وقد قرئ في حينه، بينما بقي النصُّ المقابل له مجهولًا في تلك الفترة؛ وخصَّص المستشرق الفرنسي "جودا" الذي تابع دراسة النقوش الليبية والمشرقية عموماً، وقدم بحوثاً كثيرة استطاع من خلالها، وبالإستعانة بجهود زملائه الآخرين أن يقرأ النصَّ الليبي، بل ويحاول أن يحدِّد أصل هذه الكتابة. وقد نشر هذه النسخة - الطبق الأصل - لهذه اللوحة الأثرية في المؤلف<sup>4</sup> الذي خصَّصه لفك رموز هذه اللوحة، وهو مصدر هامّ جدًّا، لا يمكن لدارس اللغة الأمازيغية وتاريخها أن يستغني عنه. وصوَّرها نحن بدورنا.

<sup>1</sup> - المرجع السابق: ص 128.

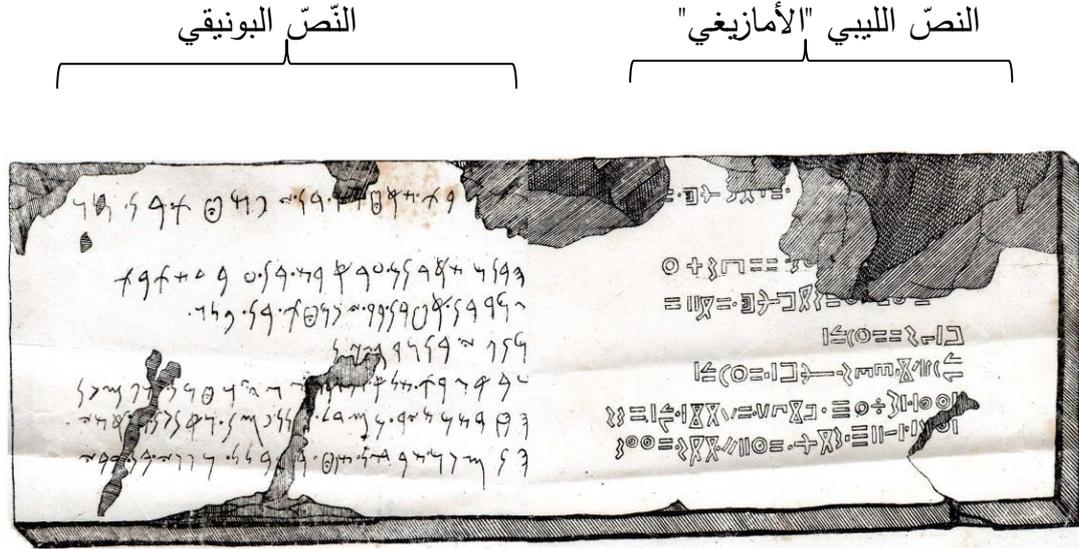
JUDAS, A.C, 1863: Sur l'écriture et la langue berbères, dans l'antiquité <sup>2</sup> - ينظر:

et de nos jours Imp, De Pillet, Paris.P. 4.

MARCY , G.: L'épigraphie berbère, p 135. <sup>3</sup>- ينظر:

JUDAS , A.C; 1847: Essai démonstratif de la langue phénicienne et de la langue libyque, Klincksieck Paris.(Planche 31.) <sup>4</sup>- ينظر:

## الكتابة المزدوجة اللغة لتوجة (أو دوقا)



ويعدُّ هذا النصُّ المكوّن من سبعة أسطر، الوثيقة الوحيدة المتوفرة<sup>1</sup> كشاهد على وجود لغة خاصة بالأمازيغ منذ أكثر من ألفين سنة؛ كما يعتبر أيضاً المصدر الأساسي الأوّل المستعمل لتحديد الحروف الليبية، كونه أقدم نصٍّ عثر عليه إلى حدِّ الآن. ولا يسعنا المجال هنا، أن نحلّل هذه المدوّنّة التّاريخيّة القديمة، فليس هذا هو مقصد البحث، نكتفي بذكر بعض المصادر التي اهتمت بدراسة وتحليل هذه النّفوش، ومحاولة حلِّ رموزها في سياق البحث وعند الضرورة - وعلى كلّ فمعظم هذه الدِّراسات منشورة في " الجريدة الآسيوية، والمجلة الإفريقية، ودورية بونيكا وأيضاً لبيكا...-.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ الفيلسوف الليبي عليّ فهمي خيشم حاول هو الآخر، أن يقدّم دراسة- عربيّة- حول النصّين: البونيقي ثم الليبي؛ إذ أفرد لها باباً هاماً في مؤلّفه المذكور

<sup>1</sup>- ينظر:.

JUDAS: Sur l'écriture et la langue berbère, p 8

ونلفت إلى ما أضافه أيضاً في نفس الصّفحة حول هذه الوثيقة التاريخية الهامّة، التي تكشف عن تاريخ أمة عريقة أريد لها أن يبقى ماضيها مجهولاً؛ وهو أنّ في: "سنة 1842 أمر السّير توماس رويد Thomas Read Sir، قنصل بريطانيا العظمى بتونس، بتزعمها [اللوحه] من على الضّريح؛ ثم أدخلت بعد وفاته المتحف البريطاني حيث لا زالت محفوظة إلى الآن!!"

أدناه، عُنُوْنَه " كتاب الحجر " نسبة إلى هذه اللوحة الأثرية التي " اشتهرت باسم حجر مَسْنَسْن<sup>1</sup> أي مسينيسا، وحاول خلال تحليله للنصين الفينيقي ثم الليبي أن يقدّم قراءة "عربية" لهذه الوثيقة التاريخية، ونحيل القارئ لهذا المؤلف- فكما أشرنا ليس من هدف دراستنا هذه تحليل هذه المدونة- وإنما ذكرنا هذا المرجع لكونه دراسة عربية قدّمت إضافة في هذا الحقل العلمي، الذي يكاد يكون من اختصاص المستشرقين، ومع ذلك لا نخفي تحفظنا من بعض المقاربات. كما نتحفّظ على إشارته إلى تاريخ اكتشاف هذه اللوحة، إذ ذكر ما نصّه: " نقيشة تعتبر أشهر النقائش الليبية القديمة، اشتهرت باسم حجر مسنسن، وقد اكتشفت في مدينة "دُكّة" الأثرية في تونس 1904<sup>2</sup> ! دون ذكر المرجع الذي أخذ منه هذا التاريخ! مع العلم أن "جودا" قد ذكر اللوحة نفسها ونسخها عن أصلها، بل قدّم قراءة ودراسة للنصين في مؤلّفين مختلفين- وقد اعتمدناهما في دراستنا هذه- صدر أحدهما في 1847! والآخر في 1863!، وفيهما ذُكر لدراسات أخرى اهتم أصحابها بقراءة وتحليل هذين النصين.

ومهما يكن من أمر، فهدفنا هو الاطلاع على الكتابة الليبية، والوقوف على أهمّ النتائج التي توصل إليها الباحثون من خلال دراساتهم ومقارناتهم. من بين هؤلاء هاليفي<sup>3</sup>، الذي رتّب تلك الحروف الليبية في جدول، مؤكّدا على اعتبارها كتابة سامية علاقتها متينة بالفينيقية والكنعانية؛ والأمر نفسه نجده عند جودا ودوسلسي وغيرهما.

ونظرا لأهمية هذه النقوش في تحديد خصائص اللهجات الأمازيغية، لا بدّ من الإشارة إلى أهمّ الملاحظات التي نستخلصها من أعمال هؤلاء العلماء، التي قد تساعدنا في محاولة تحديد أصل هذه اللغة من جهة، و تجعلنا نعتبرها أيضا هي الأخرى أمّا لثيفيناغ، تلك الكتابة الحديثة للأمازيغية من جهة أخرى، وأهمّ هذه الملاحظات<sup>4</sup> هي:

- أنّ الليبية كُتبت من اليمين إلى اليسار مثلها مثل البونيقية، وهي ميزة تختصّ بها معظم الألسن السامية.

<sup>1</sup>- خشيم ، علي فهمي، 1995: سفر العرب الأمازيغ (أران أعرابن إمازيغن)؛ الطبعة الأولى، دار الكتب العربية بنغازي، ليبيا. ص 4، 6 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص4، 6 (أي الكتاب الرابع صفحة 6)

<sup>3</sup>- ينظر: Halévy, M.J., 1874: Essai d'épigraphie libyque, in journal asiatique, Fév. – Mars. 71.

<sup>4</sup> - نجد الملاحظة المذكورة عند كلّ من هانوتو، جودا، هاليفي، لتمان وغيرهم.

- أنها سجّلت فقط الحروف الصّوامت كالبنوقية أيضا وهي ميزة أخرى انفردت بها الألسن الساميّة.  
- أنّ أحرفا منها تشبه الحروف الفينيقية إلى أبعد حدّ، مما يوحي بقراة بينهما؛ وقد أكّدها بعض العلماء.

- أن حروفا عديدة من الليبية أو الأمازيغية القديمة نجدها في الكتابة الحديثة للأمازيغية أي في ثيفيناغ.

- استعمال هذه الأبجدية في إطار ضيق لا يكاد يتجاوز الكتابة على النُصب التذكارية، وفوق شواهد القبور الهامة، ولم يُعثر إلى الآن على نصّ أدبيّ أو رسميّ - مطوّل نوعا ما - مكتوب بهذه الأبجدية.

إنّ ما سجّله التاريخ هو أنّ كلّ المعاملات الثقافية والرسمية، إنما كانت تتمّ بالبنوقية - كما حدث في عهد ماسينيسا - ثم بلغات المستعمرين الذين جاؤوا تباعا. وقد أشار إلى ذلك مارسي عندما قال: "كانت النقوش الليبية في إفريقيا الشماليّة جنائزية فقط، يكاد ينحصر وجودها في الحياة الحضاريّة، فكُلّ النصب التذكارية كانت موجودة على مقربةٍ من المراكز الحضارية، ودائما مقرونة بالبنوقية أو اللاتينية"<sup>1</sup>. وهذا ما جعل كل العلماء يتفقون على وصف اللغة بالشّفوية في مختلف العصور قديمها وحديثها.

## 2-1-2- معطيات عامّة حول الكتابة الأمازيغية الصّحراوية: "ثيفيناغ"

لا يمكن أن نحدّد أصل هذه اللغة، دون التّعرّض ولو بإيجاز لتلك الصورة الحديثة التي تمثّل الأمازيغية في عصرنا الحالي؛ والتي تعتبر حلقة هامّة في سلسلة تاريخ الأمازيغية الطويل. ففي بداية القرن التاسع عشر، وبالضبط في سنة 1822 كشف العالم "ولتر أودني" عن استعمال حيّ - لا يزال يُستخدم عند الطوارق في الصحراء الوسطى - لحروف شبيهة بحروف الكتابة الليبية التي اندثرت في الشمال الإفريقي، فكان هذا بمثابة اكتشاف ما يُعرف بثيفيناغ<sup>2</sup>؛ وهي الكتابة التي يستعملها هؤلاء الأمازيغ أو الإموشاغ كما يُسمون أنفسهم.

Marcy ,G. , L'Epigraphie berbère, p 13

<sup>1</sup> ينظر:

<sup>2</sup> - نفسه: ص 135.

لا ندري كيف، ولا متى أُطلق هؤلاء على كتابتهم هذه، لفظةً ثيفيناغ؛ وقد حاول العلماء المهتمين بالدراسات الأمازيغية أن يبحثوا في معنى هذه اللفظة، التي تقضح في الواقع بتركيبها هذا، أصلها الفينيقي؛ وها هي بعض الفرضيات التي حاول أصحابها تحديد ماهية هذا المصطلح:

أ- يرى "رين" أن المعنى التحليلي لكلمة ثيفيناغ هو: "ما أوحى به الرب إين الخالق"<sup>1</sup>، وهو تحليل كما نلاحظ فلسفي بعيد عن الواقع اللساني والاشتقاقي لهذه الكلمة وقد سايره في تحليله هذا "محمد ابن عبد الكريم الجزائري" حيث قال: "وقد بطل استعمال الحروف الليبية في الأقاليم الشمالية بعد الفتح العربي، ولم يبق لها أثر في يومنا هذا إلا كتابة بعض الملتئميين (الطوارق) بقلّة، وتسمى هذه الحروف عندهم بثيفيناغ: أي الحروف المنزلة."<sup>2</sup> ولا يستند هذا الرأي، التابع للرأي السابق، إلى دليل ملموس، أو حجة منطقية مقبولة؛ فعلى أيّ أساس اعتبر هؤلاء الأمازيغ حروفهم البدائية حروفاً منزلة؟! قداسة غريبة لم تتبناها حتى ألسن أهمّ الكتب السماوية فتعتبر كتابتها أحرفاً منزلة!!

ب- أمّا العالم جودا، فكان أكثر واقعية وأقرب إلى اللغة وخاصيتها الاشتقاق، إذ راح يعتبر الكلمة: ثيفيناغ مكوّنة من: " جذر: ثيفين؛ ويعني الموجود أو ما وُجد، ولاحقة: " ناع" وهو ضمير متّصل، ضمير الملكية للجمع. " ليستخلص في النهاية "... الكلمة البربرية تعني إذاً: كتابتنا أو حروفنا، الكتابة الخاصة بالبربر."<sup>3</sup>

نرى أنّه رغم منطقيّة هذا التحليل من النظرة الاشتقاقية، إلاّ أنّها مجرد فرضية وتبدو غير مقنعة؛ لأنّ معنى كلمة أو مصدر ثيفين، أي الإيجاد، وقد تعني هنا الاكتشاف، وهي مشتقة من الفعل: يوفأ ← وجد؛ أدياف ← يجد. قد يجد أيّ شيء، دون تمييز، فما وجد أو عثر عليه، ليس بالضرورة الحرف، أو الخطّ!.

ج - تبقى الفرضية الثالثة؛ وتمثّل الرأي الذي يأخذ به معظم اللسانيين الدارسين للأمازيغية، من بينهم، في عصرنا، المتخصّص في اللهجات الأمازيغية، الجزائريّ سالم شاكر، الذي يرى أنّ: "

<sup>1</sup> - ينظر: Rinn , E., Origines berbères, p6.

<sup>2</sup> - عبد الكريم ، محمد الجزائري، 1989: لغة كلّ أمة روح ثقافتها، دار الشهاب، باتنة. ص 59.

<sup>3</sup> - ينظر: JUDAS , A.C, Sur l'écriture de la langue berbère, p 13.

ثيفيناغ كانت تعني في الأصل الفينيقية/البوبيقية<sup>1</sup>. والواقع أن اللفظة بصيغتها هذه: " ثيفيناغ" تكشف عن الأصل غير المستبعد، الذي ذكره شاكر وغيره. إذ يضيف كل من أنطوان ميبى ومارسيل كوهين: "... دون أن نعلم كيف تمّ الانتقال، نجد أنّ في - عصرنا الحديث - فئة من البربر: الطوارق في الصحراء وفي النيجر تستعمل الكتابة الليبية، بصورة ضيقة في المراسلات واستعمالات أخرى نادرة، هذه الكتابة تحمل اسما، نقول دائما في الفرنسية ثيفيناغ TIFINAGH، ولكن هي في الواقع "ثيفيناغ" وهو جمع مفردة تَافِينِيْقْتْ؛ وما الحرف "تاء" أو ثاء إلا سابقه تدلّ على المؤنث، فجزر الكلمة المعزولة في اللغة يبدو جلياً، يمكن أن يُفسّر بفينيقية<sup>2</sup> وهي الفرضية التي أشار إليها هانوتو من قبل في قوله: "يعطي الإموشاغ لحروف أبجديتهم اسم تيفيناغ «+» ]:] «، الذي مفردة تفناغت، التي تكتب وتنطق «+» ]:] «... تفناق»<sup>3</sup> فعلا، وتجدر الإشارة إلى أنه في اللهجات الأمازيغية، يتكوّن الاسم المؤنث عموما بإضافة تاء التأنيث:

- إما كسابق قبل الجذر في بعض اللهجات ومن بينها الطارقية.

- أو كلاحق بعد الجذر في لهجات عديدة أخرى كالشّاوية

- أو الاثنين معا كما في القبائلية حيث نقول: تافينيقت.

فهذه هي الفرضية التي أجمع على صحتها العلماء. ونقدّم الآن الجدول الذي وضعه هانوتو

لحروف ثيفيناغ.

CHAKER : Manuel de linguistique berbère, T1, p 247.  
COHEN , Marcel, et Autres , 1952: Les langues du monde, C.N.R.S, Paris. P. 133.  
HANOTEAU, A, Essai de grammaire tamachek, P. 5.

1- ينظر:

2- ينظر:

3- ينظر،

## جدول (1) لكتابة ثيفيناغ

OBSERVATION:	TRANSCRIPTION ADOPTÉE	VALEUR	FORME DES LETTRES	NOM DES LETTRES
	<i>a, i, ou</i>	<i>a, i, ou</i>	.	Tar'erit
	<i>b</i>	<i>b</i>	⊞ ⊕	Ieb
	<i>t</i>	<i>t</i>	+	Iet
	<i>d</i>	<i>d</i>	⊞ ^ ⊞	Ied
	<i>j</i>	<i>j</i>	⊞	Iej
	<i>z</i>	<i>z</i>	#	Iez
Prononciation particulière.	<i>z'</i>	<i>z</i> doux	⊞ ⊞	Iez'
	<i>r</i>	<i>r</i>	⊞ ⊕	Ier
	<i>s</i>	<i>s</i>	⊞ ⊕	Ies
	<i>g</i>	<i>g</i>	⊞ ⊞	Ieg
Prononciation particulière.	<i>g'</i>	<i>g</i> doux	⊞	Ieg'
	<i>f</i>	<i>f</i>	⊞ ⊞	Ief
	<i>l</i>	<i>l</i>		Iel
	<i>m</i>	<i>m</i>	⊞	Iem
	<i>n</i>	<i>n</i>		Ien
	<i>k</i>	<i>k</i>	::	Iek
	<i>k'</i>	ك arabe	...	Iak'
	<i>r'</i>	ر arabe, r grasseyé	:	Ier'
	<i>ch</i>	ش arabe, ch	⊞	Iech
	<i>h</i>	ح arabe	:	Iah
	<i>dh, t'</i>	ط, ص arabes	⊞	Iadh
	<i>kh</i>	خ arabe	::	Iakh
	<i>ou</i>	و arabe, ou long	:	Iaou
	<i>i, y</i>	ي arabe, i long	⊞	Iéy

ويعتبر "هانوتو" عدد حروف أبجدية ثيفيناغ اثنين وعشرين حرفاً، بعد حذف الهمزة كونها صائتاً، وحرف الخاء الذي ظنّه رغم تردده بكثرة في كلمات بربرية الأصل، دخيلاً؛ فيقول: "تلاحظ أنّ عدد الحروف اثنا وعشرون حرفاً، كلّها صوامت كما هو الشأن في الأبجدية العبرانية"<sup>2</sup>.

Ibid, pp. 3-4.

<sup>1</sup> ينظر:

<sup>2</sup> - نفسه، ص 9

ولعلّ الملاحظات المستخلصة من النصوص المكتوبة بثيفيناغ<sup>1</sup> هي نفس الملاحظات التي استخلصناها بالنسبة للأبجدية الليبية ما عدا الملاحظة الأخيرة التي تتعلّق بمجال استعمال هذه اللغة.

فبعد ما أكدّ مارسي أنّ اللغة الليبية ينحصر استعمالها في الكتابات الجنائزية فقط، ولا يتعدّى ذلك مطلقاً، فإنّه يضيف بالنسبة لثيفيناغ ما يأتي: "وانطلاقاً من هذه التقارير أضيف الغياب الكليّ في صحراء الطّوارق، لنقوش بربريّة محصورة في الكتابات الجنائزيّة؛ فثيفيناغ لم تستغلّ مطلقاً لهذا الغرض."<sup>2</sup>

والإضافة الأساسيّة التي سجّلها مارسي تتمثّل في - الواقع - في اعتبار " ثيفيناغ" امتداداً طبيعياً للّيبية؛ حين قال: "بدون شكّ، لعب الانعزال الجغرافي - في الصّحراء الوسطى - دوراً أساسياً في صيانة هذه الأبجديّة القديمة إلى يومنا هذا. وهكذا استطاعت الأبجديّة البربريّة أن تبقى مستعملة إلى هذه العصور المتأخّرة؛ بينما في الوقت نفسه اندثرت كليّاً من إفريقيا الشماليّة."<sup>3</sup> وبعبارة أخرى: الليبية هي أصل ثيفيناغ.

وهذا الأمر كان قد توقّعه ابن الوزان الزيّاتي أو ليون الإفريقي، إذ يزعم - وكلّه ثقة - أنّ للأمازيغ كتابة خاصة بهم، وذلك ردّاً على اعتقاد " المؤرّخين العرب بصورة جازمة أنّ الأفارقة لم يكن عندهم أيّة كتابة سوى الحروف اللاتينيّة. ويقولون أنّ العرب عندما فتحوا إفريقيا لم يعثروا فيها على كتابة بغير اللاتينية"<sup>4</sup>، مؤكّداً على إتلاف الرومان لهذه الكتابات التي تحمل أسماء المغلوبين على حدّ تعبيره. إذ يذكر: " يقول بعض مؤرّخين الآخرين أنّه كان للأفارقة لغة خاصّة بهم مكتوبة، ولكنهم أضاعوا هذه الكتابة في أعقاب الحكم الرماني لبلاد البربر."<sup>5</sup> وفي الأخير يستشهد بأحد "مؤرّخيه" قائلاً: " وقد كتب المؤلّف الإفريقي ابن رقيق في تاريخه بحثاً طويلاً تساءل فيه عمّا إذا كان

<sup>1</sup> - ولقد ضمّن هذا المرجع نفسه عدّة نصوص بهذه الأبجدية وهي عبارة عن رسائل، وقصص قصيرة على لسان الحيوانات، وجمل متناثرة، ثم حاول ترجمتها إلى الفرنسية.

MARCY, L'épigraphie berbère, p 133.

<sup>2</sup> - ينظر:

<sup>3</sup> - ينظر: Ibid. P. 134

<sup>4</sup> - الزيّاتي، وصف إفريقيا، ص 79.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 80

للأفارقة كتابة خاصة بهم أم لا؛ وخلص إلى أن هؤلاء كانت لهم كتابة، ذاهبا إلى أن من ينكر عليهم ذلك يستطيع أن ينكر عليهم أيضا لسانهم الخاص بهم.<sup>1</sup>

### 2-1-3 الليبية أم الكتابة الأمازيغية الحديثة: ثيفيناغ

والواقع أن هذه الفرضية يتبناها عدة علماء، وإضافة إلى ما ذكرناه في الفقرة السابقة، حول العلاقة المتينة التي تربط الليبية بثيفيناغ، نجد "هاليفي" يصرح مؤكدا القرابة الحميمة بين اللغتين؛ فيقول - واصفا هذه الأبجدية التي تشبه في خصائصها، الأبجدية السامية في عصورها الأولى -: "إن كتابة الليبيين والنوميديين هي أم الكتابة الحالية للطوارق المسماة ثيفيناغ، تتألف من ثلاثة وعشرين صامتا... تشبه الحروف البدائية للأبجدية السامية؛ تتجه الكتابة فيها من اليمين إلى اليسار، أو من الأسفل إلى الأعلى؛ هذا الاتجاه الأخير هو عام في الكتابة الجنائزية."<sup>2</sup>

وإذا قارنا بين الجداول المعروضة للأحرف الليبية وثيفيناغ نلاحظ الشبه الكبير بين الأبجديتين رغم المسافة الزمنية الطويلة بين عهدَي الكتبتين.

وقد أعاد شاكر نشر جدول دقيق يُقارن فيه الخط الليبي بمختلف الخطوط الصحراوية القديمة منها والحديثة بإذن من مؤلفه پراس<sup>3</sup>. ويبرز هذا الجدول القرابة الكبيرة بين الليبية ومختلف خطوط ثيفيناغ مما يؤكد أن الأبجدية الأخيرة إنما هي امتداد للأولى؛ وما حدث من تغييرات أو تعديلات بسيطة، قد يفسرها عامل الزمن، من جهة، ورداءة الكتابة من جهة ثانية وعدم وجود قواعد تضبط طرق الكتابة بصورة ثابتة. وفي رده على تساؤل(\*) اللغوي الفرنسي فلان حول النقوش الليبية فيما إذا لم تُكتب في لغة ليس لها أي اتصال مباشر مع " البربرية" قالشاكر: "إن هذا الحذر هو بدون شك

<sup>1</sup> - نفسه، ص 81.

HALÉVY ,J., Essai d'épigraphie libyque, p. 79.

<sup>2</sup> - ينظر:

CHAKER , S., Manuel de grammaire berbère, p 256

3 - ينظر:

\* - وهي من قبيل التساؤلات التصليلية التي يلجأ إليها كثير من اللغويين الفرنسيين عندما تثار الفرضيات التي تقرب الأمازيغية من السامية وأكثر من ذلك من العربية، وقد برع في هذا الشكك الإخوة: هنري باسي، وأندري باسي.

مبالغ فيه، فكلُّ المعطيات التاريخية والدراسات التاريخية لأصل الأسماء، ودراسة الأعلام، تؤكِّد قرابة واستمرارية الليبية-البربرية<sup>1</sup>.

ونقدّم جدولاً مقارناً إجمالياً، جمع فيه العالم الفرنسي "جودا" المتخصّص في دراسة النقوش والكتابات السامية عموماً، والأمازيغية على وجه الخصوص، ويشمل: "الكتابة النوميديّة" أيّ الكتابة الليبية التي كانت في الشمال، و"الكتابة الصحراوية" على حدّ تعبيره، ويقصد بها ثيفيناغ.

---

<sup>3</sup> - نفس المرجع: ص 249.

جدول إجمالي مقارنة للكتابات "النوميديّة" و"الصحراوية"<sup>1</sup>

ALPHABET DE TYPE " NUMIDIQUE "			ALPHABET DE TYPE " SAHARIEN "		
INSCRIPTIONS NORD-AFRICAINES (ANCIENNES)			INSCRIPTIONS SAHARIENNES (ANCIENNES ET MODERNES)		
	Valeur phonétique			Alphabet saharien ancien	Alphabet saharien moderne (" tifinagh ")
·	ʾ(1), h <sub>1</sub> (2), ā	ā	· (3)	·	·
o	b	b	□ o	□ o	□ o
□	d	d	□ ^	□ ^	□ ^
□	d(4)	d	□ ^	□ ^	□ ^
⊗	f	g	⊗	⊗	⊗
⊗	f	f	⊗	⊗	⊗
⊗	g	g	⊗	⊗	⊗
h <sub>1</sub> (5)	h <sub>1</sub>	h <sub>1</sub>	⊗	⊗	⊗
⊗	k	j	⊗	⊗	⊗
⊗	k	k	⊗	⊗	⊗
⊗	l	l	⊗	⊗	⊗
⊗	m	m	⊗	⊗	⊗
⊗	n	n	⊗	⊗	⊗
⊗	r	r	⊗	⊗	⊗
⊗	s	g <sup>w</sup> , g <sup>u</sup>	⊗	⊗	⊗
⊗	g <sup>w</sup> , g <sup>u</sup> (7)		⊗	⊗	⊗
⊗	g <sup>y</sup> , g <sup>i</sup> (8)		⊗	⊗	⊗
⊗	s(9)	y, i	⊗	⊗	⊗
⊗	t	t	⊗	⊗	⊗
⊗	t(10)	t	⊗	⊗	⊗
⊗	ts		⊗	⊗	⊗
⊗	t(11)		⊗	⊗	⊗
⊗	w, ū, h <sub>2</sub> (12)	w, ū	⊗	⊗	⊗
⊗	y, i	y, i	⊗	⊗	⊗
⊗	g(13), -ly(14)	g	⊗	⊗	⊗
⊗	h <sub>3</sub> (15)		⊗	⊗	⊗
⊗	z	z	⊗	⊗	⊗
⊗	j(16)	j	⊗	⊗	⊗
⊗	z(18)	z	⊗	⊗	⊗
⊗	gh(19)	gh	⊗	⊗	⊗
⊗	q(20)	q	⊗	⊗	⊗
⊗	kh(21)	kh	⊗	⊗	⊗

JUDAS: Sur l'écriture et la langue berbère.

<sup>1</sup>- ينظر:

ولأمانة، يجب الإشارة إلى أننا حذفنا جانب الملاحظات المرافقة للجدول، على أهميتها فهي تدقيق صوتي للنطق ببعض الحروف نطقاً سليماً، مستعينا بالأصوات العربية (ط، غ، ق، ض..) لاستحالة نسخ كل اللوحة (مقاسها 54 سم على 35 سم) التي ذيل بها مؤلفه. هذا ويشير - والأمر في غاية الأهمية- إلى أن اتجاه هذه الكتابات الأفقية هو من اليمين إلى اليسار، على غرار الكتابات السامية.

## 2-1-4- أصول الكتابة الأمازيغية أو "الليبية-البربرية":

بعدها تأكد لنا أنّ الأمازيغية الحديثة إنّما هي بنت الليبية القديمة؛ وما ساعد في الحفاظ عليها هو عزلة المناطق الصحراوية التي استخدمت فيها، وما طرأ عليها من تعديلات محدودة إنّما تعود للاستعمالات الفردية لها دون ضابط معين. وما تجدر الإشارة إليه، هو أنّ هذه الكتابة البدائية في شكلها والصعبة في استعمالها، لم تكن تستعمل - هي الأخرى - بصورة رسمية في إطار ثقافي وأدبي واسع. بل بقيت مجرد كتابات خاصة لا تتعدى الرسائل الشخصية وبعض أبيات شعرية عند الطوارق في العصور الحديثة.

وقد يكون عدم انتشار استعمالها، وعدم اهتمام الناطقين بها لتطويرها حتّى تصبح لغة عملية، من الأسباب التي أبقتهما على وضعها البدائي. ومع ذلك فإنّ عزلة وقسوة المناطق الجغرافية التي كانت ملجأ الأهالي هروبا من مختلف المحتلين، هو الذي ساعد على إبقائها حيّة ومتداولة شفويا، بينما اندثرت آثارها الخطية كلياً في الشمال الذي كانت سهوله معرضة للاحتلال عبر مختلف العصور.

وهذا ما جعل كلّ العلماء و بدون استثناء، يعتبرون اللغة الأمازيغية مجرد لغة شفوية، وكثيرا ما يُنظر إليها بازدراء، من بين هؤلاء اللساني الفرنسي المتخصص في دراسة اللهجات الأمازيغية أندري باسي، بحيث يقول في مقدمة كتابه الذي نُشر في إطار مجموعة المؤلفات التي صدرت بمناسبة مرور مائة عام على احتلال الجزائر، ما يأتي: "إنّ البربرية لم تقدّم أبدا لغة حضارة؛... فلا وجود مطلقا لوحدة ولو بصفة شكلية، ولا وجود للسان موحدٍ إقليم الواسع أبدا، فلا أدب مكتوب على الإطلاق، ولا مدارس حيث يمكن أن تدرّس. فهي دائما لغة محلية مستعملة شفويا لحياة محلية."<sup>1</sup>

ثم يضيف، مشكّكا في كون المدونة الليبية هي كتابات أمازيغية، رغم أن علماء مختصين أوروبيين عموما، و فرنسيين على وجه الخصوص، أكدوا ذلك بصفة قطعية في نهاية القرن التاسع عشر؛ قائلا: "هل من الممكن أن تكون النقوش الليبية بربرية؟ إن كانت كذلك فسيكون لنا يوما مجموعة ثمينة من مواد محددة تقدّم لنا معلومات عن مجموعة من اللهجات البربرية... إلا أنّه في

BASSET (A): La langue berbère, 1929, p. 8.

<sup>1</sup>ينظر:

الوقت الحالي هذه الكتابات لا تكاد تُقرأ وبقيت مبهمة: فتاريخ اللغة البربرية لا يمكن أن يُستخلص منه شيئا.<sup>1</sup>

و لا نشكُّ مُطلقاً أنه اطلَّع على أعمال "هالفي" و"دوسلسي" و"جودا" و"شابو" و"مارسي" وأعمال غيرهم من العلماء الذين درسوا وحلَّلوا بعدما فكَّوا رموز النقوش الليبية! و إنّما الذي جعله يشكِّك في هويّة هذه النقوش، هو النتيجة التي توصلت إليها تلك الدِّراسات وهي: أنّها من أصل سامي، مشرقِيّ علاقته بالعربية متينة! لهذا كان يرفض النّظر إلى دراسة تاريخ هذه اللغة، ويشكِّك في نتائج الأبحاث التي يقوم بها لغويّون مختصّون في هذا المجال. ولا مجال للشكِّ مُطلقاً أنّه اطلَّع على ما ذكره أخوه "هنري باسي" - وهو مناصر له - حيث قال واصفاً: "عرف وجود الليبية منذ زمن بعيد... هي أشكال هندسيّة: خطوط، نقاط، مربّعات، ودوائر... ولكننا توصلنا إلى التعرّف عليها كلّها تقريباً، ودائماً - كما هو في الحالات المشابهة - فأسماء الأعلام الموجودة في النقوش المزدوجة للغة، هي التي قدّمت العناصر الأولى للحلّ... وقد حدّد [دو سلسي] بصفة مؤكّدة تقريباً قيمة عدد كبير من الرّموز الليبية، عندها اعترفنا أنّنا أمام كتابة مقطعيّة حيث - كما في الأبجديات الساميّة - وحدّها الصوامت كانت ممثّلة"<sup>2</sup>.

ومع ذلك اتَّفق أمثال هؤلاء العلماء على اعتبار الأمازيغية لغة شفويّة، لا ترقى إلى مصافّ اللغات التي أكسبتها الكتابة قيمة حضريّة معيّنة؛ بينما تبقى اللغات الشّفوية حقيرة، ينظر إليها وكأنّها في فترة الطُّفولة الإنسانيّة أو تنبذ فتصبح مجرد فلكلور. ولعلّ هذا ما جعل اللساني الجزائري سالم شاكر المتخصّص أيضاً في اللهجات الأمازيغية ينتفض قائلاً: "تمثل الكتابة الليبية، (وشكلها الحديث ثيفيناغ الطوارق) وسيلة تثمين تساعد البربريّة على الإفلات من الوضع غير المشرفّ" للغة شفويّة" و "للغة لا تكتب!"<sup>3</sup>.

إنّنا لا نلوم إطلاقاً هذا العالم الذي أراد أن يردّ للغته الاعتبار الذي يجب أن يكون لها، فما افتقدته إنّما كان سببه المباشر التّعرّض للاحتلال المتعاقب عليها؛ الذي لم يفلح في محاولاته المتكرّرة لمحو مقومات هذه الأمّة؛ بل بقيت صامدة و لو بهذه السلبية "لغة شفويّة".

1- نفس المرجع: ص 9.

2- ينظر:

3- ينظر:

BASSET, Henri, essai sur la littérature des berbères, p. 13.

CHAKER, S.: Manuel de linguistique berbères, T1, p. 249.

### I -3- الأصول السامية للأبجدية الأمازيغية

لهذا ولنفس الاعتبار، نعتقد جازمين أنّ هذه اللغة إنّما هي من صنف اللغات القويّة، المقاومة والثابتة قدر الإمكان، إنّها صفات اللغات السامية التي يصوّرها جورجي زيدان قائلاً: "... واللغات السامية من أصبر اللغات على طوارق الحداث، قلّما أثر الزّمن في جوهرها لفظاً أو تركيباً، فالفرق بين الأشورية القديمة والعربية، (وبينهما نيّف وثلاثة آلاف سنة) أقلّ من الفرق بين اللّغة الإنكليزية وأصلها الجرمانى القديم، والقوطي وبينهما أقلّ من نحو ثلث المدّة.<sup>1</sup>

ولا يساورنا أدنى شك في أنّ الأمازيغية لغة سامية الأصل - دون المرور بأيّ حاجز مفتعل؛ هذا إنّ لم تكن تلك النقوش هي ذاتها الكتابة السامية في أطوارها الأولى. ولإبراز ذلك نعرض أهمّ الفرضيات التي قدّمها العلماء في تحديد أصل أبجدية اللّغة الأمازيغية، بعدما تعرّضنا لفرضيات تاريخية حدّدت بما لا يدع مجالاً للشكّ، الأصل المشرقيّ أو الساميّ لهذا الشعب، وحتى يسهل علينا الأمر نجمع هذه الفرضيات في قسمين:

- قسم يري: أنّ أصل الأبجدية الليبية مشرقياً من آسيا الصغرى، لكن منهم:

أ - من جعلها من سامية الشمال أي فينيقية الأصل.

ب- من جعل أصلها من سامية الجنوب، وذلك يربطها بجنوب الجزيرة العربية: من حمير والحبشة، وبشمالها أي بالنقوش الثمودية والصفاوية واللحيانية.

- قسم آخر: حاول أن يربطها بالأبجديات الأوروبية، بدون جدوى؛ أو يشكّك في أمازيغية تلك الأبجدية تماماً.

### 3-1 - علاقة نقوش الليبية - البربرية بالسامية الشمالية

إنّ من بين الذين أكّدوا قرابة الأبجدية الليبية من الأبجديات السامية وعلى وجه الخصوص الأبجدية الفينيقية، العالم الفرنسيّ هاليفي المتخصّص في النقوش المغربية عموماً حيث قال: "إنّ الكتابة الليبية مستعارة من الفينيقية ... فالأشكال الليبية التي احتفظت بقرابة مدهشة مع النماذج

<sup>1</sup> - زيدان، جورجي، 1982: تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الجيل، بيروت،

الأصليّة الفينيقيّة<sup>1</sup> وقد ذكر الكثير<sup>2</sup> منها. ويضيف مؤكّدا صحّة ما ذهب إليه من رأي، ما حصل لثيفيناغ خلال تطوّرها عن اللببية فيقول: "تشتقُّ الكتابة الحديثة للطّوارق المسماة بثيفيناغ من اللببية القديمة، بطريقة مشابهة تماما لتلك التي أنتجت اللببية من الفينيقيّة"<sup>(3)</sup>؛ ثم يستنرد مستشهدا بالمقارنة بين الأبجديتين، أيضا، إلى أن يقف عاجزا عن تحديد هويّة بعض الحروف فيقول: "إنّ أصل الحروف الثلاثة لثيفيناغ: ا: z: #؛ هو \* ʔ أقلّ وضوحا."<sup>4</sup> و قد تساعد هذه الحروف - المفاتيح - علماء آخرين على توضيح أصل الأمازيغية.

إن هذه الفرضيّة التي قدّمها هاليفي جازما على صحّتها بما قدّمه من برهان، أخضعها إلى مقارنات دقيقة، يوافقه الرّأي فيها لغويّون آخرون من بينهم: "شاكّر" ولكن ليس من نفس المنطلق ولا نفس الهدف؛ بل لمجرد أنّ الأبجديّة الفينيقيّة هي أمّ معظم الأبجديات الإنسانيّة، وإن لم يستطع أن ينكر الخصائص السّامية الأخرى التي طبعت اللببية ثم ثيفيناغ، فيقول: "إنّ الأبجدية اللببية - البربرية سواء في جوهرها أو في موادّها، هي من المؤكّد من أصل فينيقي كمعظم الأنظمة الأبجدية الموجودة؛ لا تدوّن إلا الصّوامت مثل الأبجدية السامية.... وتحمل في البربرية الحاليّة (الطارقية) اسما قد يكشف مباشرة المنشأ: "ثيفيناغ"، اسم مؤنث للجمع مبني على الجذر (ف، ن، غ/ق) الذي يعني الفينيقي في السامية (وفي اللغات الأخرى)". ثم يؤكّد رأيه بإضافة دليل تاريخي لا يمكن لأحد - بعده- أن ينفي مطلقا هذه القرابة بين الأبجديتين فيقول: "بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنّ هناك حجة دامغة أخيرة: لا يوجد بالمغرب [شمال إفريقيا] أي أثر لكتابة ما قبل الأبجدية، سابقة لهذه الأبجدية التي تسمح في التّفكير بجديّة في الفرضيّة التي تجعلها من تأليف الأهالي الأصليين."<sup>5</sup>

أما "هانوتو" الذي جمع مدوّنة معتبرة من نصوص ثيفيناغ وله حولها دراسات لسانيّة قيّمة، فإنّه يصفها بقوله: "يشبه نظام كتابة الإموشاغ، نظام الكتابة عند العرب والعبريين، ولكنّه أقلّ كمالا وأكثر خللا. وهذا العيب في طريقة تمثيل أصوات لغة "تماشق" يشهد على ضآلة ثقافة هذه اللغة

<sup>1</sup> - ينظر: HALEVY (J): L'épigraphie libyque, p 85.

<sup>2</sup> - في الواقع سرد أكثر من عشرة أشكال حلّها مبرزا- خلال مقارنتها بالأشكال الفينيقيّة - الشبه بينهما. وذلك في صفحتي 85-86.

<sup>3</sup> - نفس المرجع: ص 87.

<sup>4</sup> - نفس المرجع: ص 87.

<sup>5</sup> - ينظر:

... ومع ذلك فهذه الكتابة منتشرة جدا"، ثم يضيف: " وكما في العربية، تُحطُّ الحروف من اليمين إلى اليسار، ولا تُكتب إلا المفاصل أي الصّوامت... ولكننا لا نجد شيئا يشبه الحركات العربية... ولا يوجد أيُّ رمز ثانوي يحدّد الصّوائت".<sup>1</sup>

### 3-2 - علاقة الكتابة الأمازيغية بالنقوش العربية القديمة:

تعتبر جماعة من العلماء اللغويين و المهتمين بدراسة النقوش، هذه الأبجديات سامية أيضا، ولكنّها تلحقها بالأبجديات الأولى التي ظهرت بجنوب الجزيرة العربية وبالحبشة، ومن بين هؤلاء العلماء العالم الألماني ابلو الذي يقرب الأبجدية الليبية من الأبجدية السبائية أو الإثيوبية<sup>2</sup>، وهو الرأي الذي تبناه مولر، مفضّلا إياه على رأي "هاليفي"<sup>3</sup>.

إلا أنّ الرأي الذي استطعنا أن نطلع على كلّ جزئياته هو فرضية "ليتمان إينو"؛ الذي افترض أنّ الأبجدية الأمازيغية القديمة أي الليبية لها علاقة وطيدة بالأبجدية الحميرية والثمودية والصفائية؛ وقد استنتج ذلك من مقارنة دقيقة أجراها بين هذه الأبجديات. وهذا أهمّ ما جاء في مقاله: "إنّي خلال أبحاثي حول الأبجديات لشمال الجزيرة العربية، وكذا الرسوم التي تتحدر منها، توصلتُ إلى نتيجة مفادها، أنّ الأبجدية الليبية تتصل بإحدى الأبجديات السامية-الجنوبية؛ وبصفة خاصة بكتابة تنتسب من قريب إلى الصفائية والثمودية، يعني أنّ الأبجدية الليبية قد جاء بها العرب إلى إفريقيا."<sup>4</sup> ثم يسرد الأسباب العامة التي استخلصها من مقارنة أهمّ الخصائص المميزة للأبجديتين الليبية والعربية الجنوبية القديمة، ونكتفي بذكر أهمّها:

<sup>1</sup>- ينظر: HANOTEAU: Essai de grammaire tamachek, p 1 et 2

<sup>2</sup>- ينظر: LITTMANN, Enno, 1890 : « L'origine de l'alphabet libyen », in journal asiatique, Nov.-déc. p. 423.

<sup>3</sup>- ونفس الرأى يذكره هنري باسي في هامش الصّفحة السادسة عشر من كتابه: محاولة حول أدب البربر مضيئا رأيا آخر لـ"برجي Berger " الذي أشار إلى قرابة ممكنة بين الأبجدية الليبية وأبجديات جنوب الجزيرة العربية في كتابه:

Histoire de l'écriture dans l'antiquité, Paris, 1891, pp 324-332.

<sup>4</sup> - نفسه: ص 424.

\* لقد لاحظ العلماء أنّ الاتجاه الأصلي للكتابة السامية عموماً والليبية على وجه الخصوص، هو من اليمين إلى اليسار، ولكن سجّل هانوتو وباسي وغيرهما أنّ الليبية تكتب أيضاً من اليسار إلى اليمين<sup>(\*)</sup> وبصورة دائرية غير مضبوطة بطريقة المحراث. وهنا تأتي ملاحظة لثمان الهامة؛ إذ أضاف: "... لا أعرف كتابة سامية يوجد فيها هذا الأمر، أي الكتابة بصورة دائرية غير مضبوطة، إلاّ الكتابات الصّفائية، والنّموديّة، وتوجد أمثلة كثيرة في هذه الأخيرة.."<sup>1</sup>

\* أما الملاحظة الثانية - و هي هامة جداً في نظرنا -، تُرجعنا إلى تلك الحروف التي استوقفت هاليفي، ولم يجد لها أثراً في الليبية القديمة؛ و هي: ا، ك، #، التي سبق أن ذكرناها ووُصفت بالحروف المفاتيح. لقد عثر " لثمان " على ما يضاهاها في الأبجديات العربية القديمة، إضافة إلى تأكّيده على شبه كبير موجود بين الحروف الأخرى في الأبجديتين. فقد عبّ على ملاحظة هاليفي قائلاً: "ولئن لم تُعرف الأبجدية الليبية القديمة حقيقة [هذه الحروف] فهذا يعني أن تيفيتاغ لم تتحدر مباشرة من الليبية فقط، ولكن من أبجدية أخرى مماثلة لها، ومن جذر مشترك"<sup>2</sup>؛ قاصداً الكتابة الحميرية.

هذا، وينهي عرضه بهذه النتيجة الوجيهة اللافتة للانتباه: "إنّ الكتابات النّموديّة والصّفائية هي بحقّ كتابات الصّحراء: وفي الصّحراء نعثر - في أيامنا هذه - على مشتقات الأبجديات السامية الجنوبيّة كآ نظنّ أنّها اندثرت منذ أربعة عشر قرناً. فقد بقيت خالدة من جهة، عند البدو العرب في شبه الجزيرة وفي سوريا، الذين حافظوا عليها في شكل رسوم؛ ومن جهة أخرى عند بدو البربر في إفريقيا الفرنسيّة حيث بقيت بين أيديهم في حالة الكتابة البدائية."<sup>3</sup>

---

\* في حين لاحظ "جودا" أنّ هذا الاضطراب استثنائي، إذ في نظره أصل اتّجاه الكتابة من اليمين إلى اليسار. قال: " تكتب من اليمين إلى اليسار كما في كلّ اللّسن السامية ما عدا الإثيوبية، ولكن نجد أمثلة متّجهة كتابتها من اليسار إلى اليمين، هي استثناءات حصلت من طرف شعب أجنبيّ كتابته الأصلية تتبع هذا الاتجاه، الفرس في آسيا، والإغريق في صقلية" ص

225 من كتابه: Essai démonstratif de la langue phénicienne et de la langue libyque

<sup>1</sup> - المرجع السابق ص 425.

طريقة المحراث: En boustrophédon

<sup>2</sup> - نفس المرجع: ص 431.

<sup>3</sup> . نفس المرجع : ص 440.

ومع أنّها شهادة عالم متخصص في دراسة الرّسوم القديمة والنّقوش الأثريّة، إلّا أنّ هنري باسي - كعادته - يتحرّج كثيرا من قبول هذه الفرضية! إذ وإن كان مقتنعا، على حدّ تعبيره، إلّا أنّه لا يتورّع - كعادته في هذه المواقف - في بثّ الشّكوك قائلا: "إن بعض الحجج والاشتقاقات تبدو مقنعة، ولكن هذه الفرضيّة تصطدم بصعوبات(\*)؛ أولى هذه الصعوبات هي: بأيّة طريقة وصلت هذه الأبجدية السّامية الجنوبيّة إلى إفريقيا في القرن الرابع أو الثالث لما قبل تاريخنا؟! كما يريد لتمان؟"<sup>1</sup> في الواقع هو تساؤل يحمل نوايا خاصّة؛ لأنّ الفرضيات التاريخيّة المدعّمة بأدلة مختلفة تؤكّد حصول هجرات متعاقبة، وقد أسهبنا في ذكر أهمّها. ومن المؤكّد أنّ هنري باسي على اطلاع واسع بهذه الجوانب؛ وإنّما يكون قد أثار الأمر بعدما صرّح لتمان تفادي ذكر الجانب التاريخي في نهاية المقال حيث ذكر: "ليس في نيّتي أن أهتمّ هنا بالمسائل التاريخيّة التي يثيرها هذا المشكل، نتمنّى أنّ الأستاذ و.ماكس مولر" الذي جعلها موضوع دراسة معمّقة ألاّ يتأخّر علينا في عرض النتائج الهامة"<sup>2</sup>.

وفي الواقع، إنّ العالم "جودا" كان قد أجاب على تساؤل باسي في 1863، لما استنجد بأراء المؤرّخين، على رأسهم أبيهم "هيرودوت" حينما توصل من خلال دراسته اللّسانيّة ومقارنته الدقيقة إلى قرابة أكيدة تربط بين الحميريّة والحبشيّة من جهة، وبين الليبيّة من جهة أخرى. وتوجّ دراسته بجدول مقارن بين هذه الأبجديات؛ وقد أتبع هذا الجدول بتحليل عميق أبرز خلاله التّشابه الكبير نكتفي بتقديم هذا الجدول ونحيل القارئ إلى مرجعه الهام لمتابعة تعليقه التحليلي<sup>3</sup>؛ الذي يختمه بهذه الخلاصة التي تعضد أهداف هذه الدراسة المتمثّلة في إبراز القرابة الواضحة: "والخلاصة، سواء من خلال التّسمية الجنسيّة لنظام كتابتهم أم من خلال تشابه معظم حروفهم بحروف أبجديات الحميريّين أو الأثيوبيّين؛ فقد كان للبربر علاقة مع هذين الشعبين بالغة الأهميّة في نظري. وستكون أبحاث أخرى قد تقدّم لنا معطيات أخرى جديدة ... وفي الوقت الحالي أترك الموضوع لتأمّلات القراء،

\* في الواقع لم يذكر إلّا تلك الصعوبة المذكورة أعلاه، ونراها مفتعلة لأنّه ليس هناك ما يبطلها أو يعيبها في ما أورده لتمان.

<sup>1</sup> - ينظر: BASSET (H.): Essai sur la littérature des berbères, p 16.

<sup>2</sup> ينظر: LITTMANN, E.: L'origine de l'alphabet libyen, page 440.

ولعلّ إصرار "مولر" على اعتبار اللغة الأمازيغيّة لغة ساميّة مباشرة دون المرور بما يسمى بالحاميّة، إنّما يعود إلى بحثه الذي يكون قد أكّد هذه القرابة.

<sup>3</sup> - ينظر: JUDAS (A.C) : Sur l'écriture et la langue berbère, p 14.15.

وأكتفي بالذكر - كإضافة-: إنّ هيرودوت قال أنّ الأُمونيين يعني بربر واحة سيوه كانوا مصريين وأثيوبيين، وكانوا يستعملون لغة مشتركة بين الأُمّتين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الكثير من المؤرّخين العرب قد أعطوا لبربر إفريقيا أصلاً حميرياً...<sup>1</sup>. ويضيف في مقام آخر: " إن البربر سواء أكانت قرابتهم أكيدة مع الفينيقيين أم الأثيوبيين والحميريين فإنهم يصدرون في كلّ الأحوال من أصل سامي".<sup>2</sup> وهذا جدول مقارن يوضّح القرابة الكبيرة بين الكتابات الأمازيغية بنوعيتها والكتابة الحميرية والجعزية أو الحبشية.

---

1 - نفسه: ص 25.  
2 - نفسه : ص 3.

الجدول المقارن للكتابات: الأمازيغية، الحميرية و الحبشية<sup>1</sup>

Nos d'ordre.	BERBER		HIMYARIQUE.	GYYZ ou ÉTHIOPIEN.
	antique ou libyen	moderne ou des Touaregs.		
1	⊙ = ɔ; B, V.	⊙ = B, V.	⊙, = V, OU.	⊙ = ɔ; V, OU.
2	↖ = ɔ; G.	ī = G.	↖ = G.	↖ = ɔ; G.
3	⌈ = ɔ; D.	⌈ = D.	.....	⌈ = ɔ; D.
4	⌈ = ɔ; W, V, OU.	W = W, V.	∞ = V, OU.	.....
5	.....	: = OU.	∞ = V, OU.	.....
6	H, H = ?	H = J.	H = Z.	H = ɔ; Z.
7	.....	X, X, X = Z.	X, X = Z.	.....
8	⌈ = ɔ; T.	E = T.	⌈ = T.	m = ɔ; T.
9	Z = ɔ; J, Y.	γ, Σ = J, Y.	γ, γ = J, Y.	p = ɔ; J, Y.
10	⌈ = ɔ; K.	.....	⌈ = K.	h = ɔ; K.
11	⌈ = ɔ; L.	⌈ = L.	⌈ = L.	⌈ = ɔ; L.
12	⌈ = ɔ; M.	⌈ = M.	⌈ = M.	.....
13	⌈ = ɔ; N.	⌈ = N.	⌈ = N.	⌈ = ɔ; N.
14	C = ɔ; Ç.	.....	⌈ = Ç.	h = ɔ; Ç.
15	X = ɔ; F, P.	X, [ = F, P.	.....	⌈ = ɔ; F, P.
16	X = ɔ; Ç.	⌈ = T.	⌈ = TS; T.	⌈ = ɔ; Ts.
17	.....	⌈ = S.	⌈ = TZ.	⌈ = ɔ; Tz.
18	.....	⌈ = G.	⌈ = K.	⌈ = ɔ; K.
19	⌈ = ɔ; S, CH.	⌈ = CH.	⌈, ⌈, ⌈ = CH.	⌈ = ɔ; S.
20	+ = ɔ; T.	+ = T.	X = T.	⌈ = ɔ; T.

وما تجدر الإشارة إليه، هو التأكيد على أنه لم ينشأ في القارة الإفريقية كلها إلا أبجديتان هما: الأبجدية الأثيوبية والأبجدية الأمازيغية<sup>2</sup>. ومن المسلّم به أن الأثيوبية أبجدية سامية أصلاً، كما أقرّ بذلك العلماء، وهي أخت شقيقة للحميرية.

<sup>1</sup> - ينظر: JUDAS , Sur l'écriture et la langue berbère, p 14.15.

الجدول مرفق بدراسة تحليلية لمختلف الرموز المتشابهة والمتقاربة ويمثّل دليلاً من بين الأدلة القطعية على القرابة بين الكتابة البربرية وكتابات اللغات السامية سواء كانت فينيقية أو عربية قديمة.

<sup>2</sup> - ينظر: CAMPS, Gabriel, 1980: Les berbères aux marges de l'histoire, édition des Hespérides, Toulouse. P. 275.

وتأكيدا لهذه القرابة في مستوى الكتابة والرسوم نعرض جدولاً للرسوم، من النقوش السامية، تلك التي تعود إلى العربية البائدة؛ ومنها الصفوية واللحيانية والسبئية، والشمودية التي أكد لثمان على شدة شبهها بالكتابات الأمازيغية، وندعو القارئ للتمعن فيها. منها هذا الجدول المقارن بين اللغات العربية البائدة.

جدول مقارن بين كتابات السامية الجنوبية<sup>1</sup>: السبئية واللحيانية والشمودية والصفوية

(Minaean) (Sabaean)	South Semitic—Arabian			Value
	Lihyanian	Thamûdean	Şafaitic	
𐩦	𐩦𐩦𐩦	𐩦𐩦𐩦𐩦𐩦𐩦	𐩦𐩦𐩦𐩦𐩦𐩦	ا
𐩧	𐩧𐩧	𐩧𐩧𐩧	𐩧𐩧𐩧𐩧𐩧	ب
𐩨	𐩨	𐩨 𐩨	𐩨𐩨𐩨	ج
𐩩	𐩩𐩩𐩩	𐩩𐩩𐩩𐩩	𐩩𐩩𐩩𐩩𐩩	د
𐩪	𐩪𐩪𐩪	𐩪𐩪𐩪𐩪	𐩪𐩪𐩪𐩪𐩪	هـ
𐩫	𐩫𐩫𐩫	𐩫𐩫𐩫𐩫𐩫	𐩫𐩫𐩫𐩫𐩫	و
𐩬	𐩬𐩬	𐩬𐩬	𐩬	ز
𐩭	𐩭𐩭𐩭	𐩭𐩭𐩭𐩭𐩭	{𐩭𐩭𐩭} {𐩭𐩭𐩭}	ح
𐩮	𐩮𐩮𐩮	𐩮	𐩮	ط
𐩯	𐩯	𐩯𐩯𐩯	𐩯𐩯𐩯𐩯	ث
𐩰	𐩰𐩰	𐩰𐩰𐩰	𐩰𐩰𐩰𐩰	جـ
𐩱	𐩱𐩱	𐩱𐩱𐩱	𐩱𐩱𐩱𐩱	ي
𐩲	𐩲𐩲	𐩲𐩲𐩲	𐩲𐩲𐩲𐩲	ك
𐩳	𐩳𐩳𐩳	{𐩳𐩳𐩳} {𐩳𐩳𐩳}	𐩳𐩳𐩳𐩳𐩳	م
𐩴	𐩴𐩴	𐩴𐩴𐩴	*	ن
𐩵	𐩵𐩵𐩵	𐩵𐩵𐩵	𐩵𐩵𐩵	هـ
𐩶	𐩶𐩶	𐩶𐩶	𐩶𐩶	ح
𐩷	𐩷𐩷	𐩷𐩷	𐩷𐩷	جـ
𐩸	𐩸𐩸𐩸	𐩸𐩸𐩸𐩸	𐩸𐩸𐩸𐩸	د
𐩹	𐩹𐩹	𐩹𐩹𐩹	𐩹𐩹	هـ
𐩺	𐩺𐩺	𐩺	𐩺𐩺𐩺	و
𐩻	𐩻	𐩻𐩻𐩻	𐩻	جـ
𐩼	𐩼	𐩼	𐩼	ح
𐩽	𐩽𐩽	𐩽	𐩽𐩽	د

<sup>1</sup> - ينظر : Driver, G.R., 1976 : Semitic Writing, from Pictograph to Alphabet, published for the British Academy by Oxford University Press, London. First edition 1948. P. 145.

ونختم هذا القسم بتقديم نقوش من كتابات العربية الأولى أو البائدة منها ما نسخناها من الدراسة الحفرية التي أعدّها العالمان الألمانيان: مرذثمان ومثووخ ، اللذان حلّلا نصوصا من السبئية<sup>1</sup> والحميرية<sup>2</sup> واللحيانية والصفاوية والقنانية<sup>3</sup> معتمدين في ذلك على العبرية، اخترنا نماذج لنضعها أمام القارئ، إزاء كتابة تيفيناغ ليلاحظ بنفسه درجة الشبه بين هذه النقوش التي يُرهن على وجود قرابة شديدة فيما بينها كما سبق ذكره، جعلت العالم لثمان يستنتج ملاحظته الهامة: *إنّ الكتابات التّمودية والصفائية هي بحق كتابات الصّحراء: وفي الصّحراء نعثر- في أيّامنا هذه- على مشتقات الأبجديات السّامية الجنوبيّة كنّا نظنّ أنّها اندثرت منذ أربعة عشر قرنا. فقد بقيت خالدة من جهة، عند البدو العرب في شبه الجزيرة وفي سوريا، الذين حافظوا عليها في شكل رسوم؛ ومن جهة أخرى عند البربر في إفريقيا الفرنسيّة حيث بقيت بين أيديهم في حالة الكتابة البدائية.* خاصة عندما لاحظ نقوشا مسجلة بطريقة المحراث.

كما أضفنا نقشي آخرين من النقوش التي جمعتها البعثة الفرنسيّة للآثار بالجزيرة العربيّة تحت إشراف سافنيّاك، اخترنا لوحتين من هذا الأطلس الأركيولوجي. ولنقارنه مع كتابة تيفيناغ كما عرضها هانوتو، للتأكد من قرابة عدد كبير من الحروف.

MORDTMANN , J.H . ,und Mittwoch, E., 1932 : Himjarische Inschriften, in Den Staatlichen Museen zu Berlin , Leibzig. P. 4

<sup>1</sup>- ينظر:

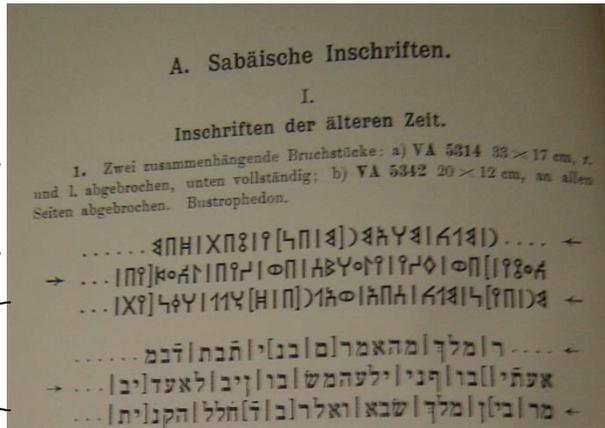
Ibid, p. 22

<sup>2</sup>- ينظر:

Ibid, p. 59

<sup>3</sup>- ينظر:

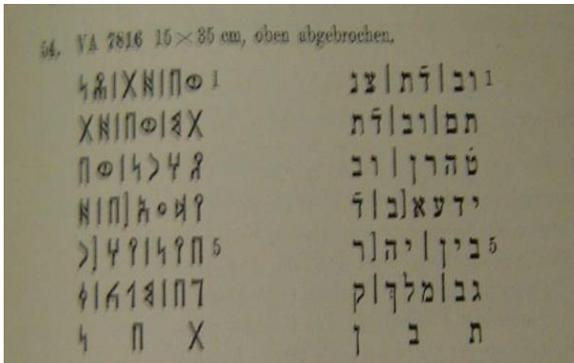
## نص بالنقش السبئي



النص منقوش بطريقة المحراث: من اليمين إلى اليسار ثم من اليسار إلى اليمين

الشرح المرفق بالخط العبري

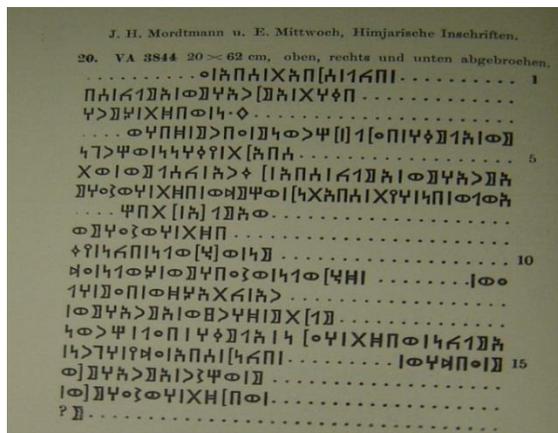
## نص بالنقش القتباني



نقش بالقتبانية

الشرح بالخط العبري

## نص بالنقش الحميري



## كتابة تيفيناغ كما عرضها هانوتو

وحدة كتابة	المرايف	القيمة	وحدة كتابة	المرايف	القيمة
⊙	ا	'(a, i, ū)	⊠	م	m
⊕	ب	b	⊡	ن	n
⊖	ت	t	⊢	ك	k
⊗	د	d	⊣	ق	q
⊘	ز	z	⊤	غ	g
⊙	ح	h	⊥	س	s
⊚	ر	r	⊦	ض	d
⊛	س	s	⊧	خ	x
⊜	ش	š	⊨	و	w/ū
⊝	ظ	ẓ	⊩	ي	y/i
⊞	ذ	ḏ	⊪	ع	ʿ
⊟	ر	r	⊫	ط	ṭ
⊠	ل	l	⊬		

## رسمان من الكتابة التمودية<sup>1</sup>



<sup>1</sup> - ينظر: SAVIGNAC et JAUSSEN, 1914: Mission archéologique en Arabie, II, Librairie orientaliste Paul Geuthner, Paris. Planche N°23, p. XCIV ; Planche p. CXLV.

القسم الثاني: ويمثّل هؤلاء اللغويين الذين حاولوا ربط الأمازيغية بدون جدوى بأصول أوروبية، وعلى رأسهم "رين" صاحب المؤلف المذكور آنفاً "دراسة عرقية ولسانية"، قد خصّص الجزء الثاني لدراسة هذه اللغة وإبراز أصولها؛ إلاّ أنّهم يوفّق فيما ذهب إليه من رأى وهذا بشهادة قزّيل - كما ذكرنا-، وأيضاً هنري باسي الذي أحصى في مقدمة مؤلّفه عدة أعمال ودراسات حاولت أن تقرب الأمازيغية من الباسكية كأعمال "دو شارونسي" ولكنها أعطت نتائج ضعيفة جداً. كما حاول آخرون أن يبحثوا في الصّلات التي يمكن أن توجد بين البربريّة والإغريقيّة؛ من بين هؤلاء "برتولون" إلاّ أنّ نتائج أبحاثه كانت دون المستوى، ونفس الشّيء بالنّسبة لما قدّمه ابريثن في مقارنته للأمازيغية مع الأتروسكية (الإيطالية). ورغم نقده لهذه الأعمال اللغوية كونها لا تستند إلى حجج واقعيّة وتحليلات منطقيّة، إلاّ أنّه رفض الفرضيات التي تقرب الأمازيغية من اللغات السّامية رغم إقراره بموضوعيّة هذه الدراسات، ومنطقيّة نتائجها. واتّخذ له ملجأً لم يشاطره فيه أحد إلاّ أخوه أندري باسي فيما بعد، ولكنّ بشكل مخالف قليلاً، إذ يرى " أنّ البربريّة تبدو كأنّها لغة من آخر اللغات الممثّلة لفصيلة لغويّة مندثرة، ولكن أية فصيلة؟"<sup>1</sup> ويبقى هذا السؤال الذي طرحه هنري دون أن يحاول الإجابة عليه بنفسه، معلّقاً. أما " أندري" فيصرّ على اعتبار اللغة الأمازيغية - بعد أشواط من البحث والدراسة- لغة معزولة، رافضاً بذلك فرضيّة كوهين التي سنخصّص لها حيناً في مبحث آخر.

وخلاصة القول أنّ " الليبيّة - البربريّة " هي أقدم لغة عُرفت بالشّماليّ الإفريقيّ، ولقد سجّل التاريخ نقوشها وكتاباتِها الأولى؛ هذه الكتابات التي تشبه رموزها رموز الكتابات السّامية، " فعده حروف [منها] تُذكر بالخطوط الفينيقيّة أو العربيّة الجنوبيّة."<sup>2</sup> استعملها أقدم شعب سكن هذه المنطقة؛ وقد أبرزت فرضيات تاريخيّة أكّدتها أدلّة كثيرة من مختلف العلوم، صلة هذا الشعب العريق، بالشّعوب السّامية سواء كانت مشرقية من الهلال الخصيب، أو مشرقية من جنوب الجزيرة العربيّة.

BASSET (H): Essai sur la littérature des berbères, pp. 10 et 11.

COHEN, M., Les langues du monde, p. 133.

<sup>1</sup>-ينظر:

<sup>2</sup>-ينظر:

## I - 4 - واقع استعمال اللغة الأمازيغية في العصور المتأخرة

لا يختلف واقع استعمال اللغة الأمازيغية في عصرنا، عنه في ماضيها منذ فجر التاريخ. فاستعمالها عبر التاريخ الطويل لم يكن إلا استعمالاً ضيقاً محلياً؛ الأمر الذي جعلها لغة بدائية لم تعرف الرقي مطلقاً، إذ لم تُطوّر كتابتها فتصبح كتابةً عملية مطواعة. والدليل على ذلك أنه لا فرق بين " اللبية" اللغة الأمّ التي اندثرت زميلتها البونيقية منذ آلاف السنين، وبين ثيفيناغ التي لا زالت تُستعمل - إلى يومنا هذا - في بعض نواحي الصحراء الكبرى! تكتب بنفس الطرق البدائية، لأغراض خاصّة محدودة، وهذا ما جعل "باسي" يؤكد على أن: "هذه اللسان ... لم يثبت أبداً بكتابة رغم أنه كان بإمكانه أن يكون كذلك. إذ لم يكن بإمكان البربر استعارة كتابة أحد محتليهم كما فعلوا للعربية- مثلاً - في عدّة مناسبات، فحسب، بل كانت لهم في الماضي أبجديتهم الخاصّة ولازال بعضهم يملكها إلى الآن.... ولكنها ليست كتابة متداولة ولا كتابة عملية: فبعد كلّ هذه القرون العديدة [ بين اللبية وثيفيناغ] لم تستطع هذه الأبجدية أن تروّض و تصبح وسيلة مفيدة يمكن أن تحفظ الفكر الإنساني.<sup>1</sup>

لن نخوض في الأسباب الاجتماعية والسياسية وحتى الفكرية، التي تكون بدون شكّ من عوامل هذا الخمول الحضاريّ الذي تبعه خمول لغويّ واضح، وإن كان عامل الاستعمار المتتابع على هذه المنطقة من العوامل الهامة التي أشرنا إليها. لهذا طبعت الأمازيغية بهذه السمة الأزليّة: أنّها لغة شفوية محدودة الآفاق. ويصف هذا الواقع المميّز للأمازيغية "شارل فارين" قائلاً: "قد ضاعت الأبجدية البربرية في يومنا هذا، والبربرية لم تعد تُكتب إلاّ بالحروف العربية، فلا يوجد أيّ مخطوط ولا أيّ كتاب في هذه اللغة التي يتكلم بها- مع ذلك- على مساحة القطر الجزائري والمغرب الأقصى عدّة ملايين من الأشخاص، ولكن بلهجات مختلفة ومحرّفة، هذه اللهجات المختلفة للغة الأصلية البربرية هي: الزناتية، الشلحية، الشاوية، لهجة الزواوة."<sup>2</sup> بل ما لاحظناه هو أنّ تلك التصوص الأمازيغية المدوّنة بالخطّ العربي كانت في معظمها نصوصاً ذات طابع ديني إسلامي، عبارة عن رسائل فقهية تشرح أركان الإسلام ومبادئه الأساسية، ليس إلاّ؛ أمّا ما كان من إنتاج أدبي

BASSET, H.,: Essai sur la littérature des berbères, pp 12-13.

FARINE, Charles, A travers la Kabylie, p 141.

<sup>1</sup>ينظر:

<sup>2</sup>ينظر:

ضئيل كقصص أسطورية على السنة الحيوانات، وأمثال وحكم أو أشعار، فلم يدونها أصحابها مطلقاً، بل بقيت تنتقل من جيل لآخر عن طريق الرواية الشفوية، كثيراً ما تحفظها الذاكرة النسائية على وجه الخصوص.

وما بدأت تُجمع تلك النصوص النثرية البسيطة والأبيات الشعرية إلا في عهد الاستعمار الفرنسي؛ حيث قامت عدة فرق - علمية - مكونة في معظمها من قساوسة ورهبان مبشرين، بتحريرات ميدانية لجمع اللهجات ودراستها؛ خاصة حينما بدت لهم في أول وهلة أنها تختلف عن العربية، التي كانت - إضافة إلى استعمالها المنتشر في كل الميادين - تحظى بقداسة كبيرة عند الأمازيغ، لأنها لغة الدين الإسلامي الذي تحمل رسالته؛ فكانت هذه هي الثغرة لبث الشقاق وزرع العداوة بدءاً باعتبار اللغة العربية لغة أجنبي محتل أزاحت عنوة لغة الأهالي الأصلية، وعليه لا بد من إعادة الاعتبار لهذه اللغة الأصلية المضطهدة؛ فراحوا يجمعون، ويدرسون هذه اللهجات إثباتاً لذلك. ولعل الانطباع الأول الذي خرجوا به من دراستهم الأولى: أن الأمازيغية ما هي إلا مجموعة لهجات بدائية، شفوية، لقوم لم يعرفوا ولم يقدموا حضارة مسجلة في هذه اللغة.

نسجل هنا الملاحظات التي أفرزتها أول دراسة ميدانية وهي للمستشرق الفرنسي فاننوردي پارادي، التي لا تختلف أبداً عن ملاحظات الأخوين باسي أو حتهانوتو؛ وبينها ما يزيد عن قرنين من الزمن. وجاء في مقدمة مؤلف فاننور ما يأتي: "إن عمق اللغة البربرية ما هو إلا رطانة شعب متوحش؛ إنها لا تملك ألفاظاً للتعبير عن الأفكار المجردة، وهي مضطرة لاستعارتها من العرب... إن لغة هذه الشعوب لا تقدم لهم إلا ألفاظاً محسوسة مرتبطة بذواتهم...<sup>1</sup> وأضاف أيضاً: "علمتهم العادة تكوين جمل قصيرة للتعبير عن أحاسيسهم التي تكاد تنحصر في الاحتياجات الحيوانية فقط... فكل الكلمات المتعلقة بالفنون أو الدين مستعارة من العربية يعطونها صيغة بربرية... كما يستعيرون أيضاً من العربية الثعوت التي تنقصهم ويلبسونها باللباس البربري مثلاً "قديم" يصبح دأفديم، "ورقيق" = دازقاق؛ وليس لهم الآن حروف لكتابة لغتهم إلا الحروف العربية التي يضيفون لها ثلاثة حروف فارسية لا توجد الأبجدية العربية...<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: VENTURE de Paradis ,Grammaire et dictionnaire abrégés de la langue berbère, p. 18,

<sup>2</sup> - نفسه: ص 19-20.

وفي ضوء هذه الملاحظات الارتجالية في معظمها، أفصح "أميدي جوير" عن نيّته، التي هي في الواقع، صورة لنوايا جلّ المستشرقين الذين كَتَفُوا اهتماماتهم لدراسة لغات الشُّعوب ولهجاتها حتى يتعرفوا على طرق تفكيرهم، فضلا على سهولة التّعامل معهم إلى حين، إذ أفصح قائلاً: "... فكم سيكون تقديره [فانتور] عظيماً - حينما يعلم - فائدة دراسة هذه اللغة في العلاقة الحالية التي تربطنا بالقبائل، أي السّكان الأصليين لهذه الأقاليم التي أصبحت - منذ الآن - خاضعة لقوانينها... يجب أن ندخل بعمق في معرفة طريقتهم التحليلية للفكرة، و معرفة طرق تأليفهم للجمل، للنحو وصياغة التراكيب! وعلينا أن نؤمن أنّ هذه الشُّعوب ستكون لنا بعد أيّام في غاية الامتتان، نظراً للمجهود المبذول في دراسة لغتهم... ولن ينفروا أبداً بعد ذلك من تعلّم عاداتنا و تقاليدنا، وعندها سيفهمون أنّ من بين كلّ الأديان، ديننا هو الذي يُلبّي حاجات الإنسان..." هذا ما قاله "جوير أميدي" في نهاية الصفحة الخامسة وبداية الصفحة السادسة من المدخل التّوبيهي لكتاب فانتور دو پارادي عندما تفرّر طبعه في فبراير 1844.

وبعد قرن من الدّراسة والبحث فيما يمكن أن تكشف عنه هذه اللغة لهؤلاء الدارسين الذين جابوا الصّحاريّ، وتسلقوا الجبال معاقل هذه اللهجات، فدوّنوا مختلف النّصوص، وحاولوا استنباط نظامها الداخليّ، بعد قرن، نقرأ نصّاً آخر لا يختلف نيّة ومقصداً عن نصّ جوير؛ إلاّ في كون الثاني صدر بعد أن استخلصت نتائج لم تكن في الحسبان. والنّصّ "لأندري باسي" جاء فيه: "...إنّنا نعلم أنّ العربيّة والعبريّة وألسن أخرى من آسيا الصغرى هي لغات لها قرابة بينها؛ فهي لغات ساميّة. وعليه: أليس من الطّبيعيّ التّساؤل فيما إذا كانت هذه اللغة البربريّة هي الأخرى لها قرابة مع لغات حيّة أو ميّتة؟! وبقيت كلّ المحاولات المبذولة لحدّ الآن غير مثمرة، ولكنّها لا زالت متواصلة، وليس من المستبعد أبداً أن يبرهن في يوم من الأيام، عن قرابة تربط بين البربريّة والمصريّة واللغات الساميّة. وإذا تمّ هذا فإنّ البربر الذين يعدّون حالياً أقدم سكان شمال أفريقيا، سيكونون بدون شكّ مثل العرب، ولكن في زمن أقدم، غزاة محتلين جاؤوا من الشّرق، وسيصادفنا عندئذ في هذا الشّمال الإفريقيّ مشكل آخر هو مشكل ما قبل البربر...<sup>1</sup>!!

BASSET ,A, :Les berbères, sans édition, sans date, Alger, 19,pages. P6.

<sup>1</sup>ينظر:

أترك للقارئ الكريم فرصة التأمل في هذا النص الصريح ليستنتج بنفسه الأهداف الحقيقية التي كان ينشدها هؤلاء المستشرقون من وراء أعمالهم " العلمية"؛ فهم لم يخفوا أبدا نفورهم من هذه اللهجات، واحتقارهم لها كما لم يخفوا أيضا تخوفاتهم من إمكانية وجود صلة قرابة بين هذه اللهجات واللغة العربية. وإذا كانت طبيعة البحث الأكاديمي لا تسمح بالانسياق وراء مثل هذه الأفكار والآراء وإبراز خلفياتها، إلا أننا رأينا أن مقارنة بسيطة بين هذه النصين تبدو لنا أكثر من ضرورية، والنصان ينتسبان إلى الدراسة اللسانية المحضة، وأدرجا في إطارها فعلا. فالنص الأول، اقتبسناه من كتاب خاص بالقواعد النحوية للسان الأمازيغي، أما النص الثاني، فصاحبه علم من أعلام دراسة اللهجات " البربرية" بل واضع أسسها، أدرجه في مقال لا يتجاوز ستة صفحات خصص فقراته الأولى لإبراز ملامح حياة " البربر"، استهله بهذه الجملة التي تعني الكثير بالنسبة لمستشرق تنتظره مهمة كبرى: " البربر كلهم مسلمون، اعتنقوا كلهم الدين الإسلامي الذي أدخله العرب إلى شمال أفريقيا منذ ثلاثة عشر قرنا..."<sup>1</sup> لينهيه بالفقرة المقدمة سابقا.

إذن فالنص الأول عبارة عن وصف عامٍ لباحث لم يدخل بعد في أغوار هذه اللغة، إنما استنتج بعض الملاحظات السطحية العامة، لا تعدو أن تكون انطباعات لأفكار مسبقة، ولا أدل على ذلك، تلك الأوصاف والتعوت التي تُخرج هذا الرأي من دائرة الدراسة العلمية نحو: "رطانة"، "متوحش"، ولكن لها نتائج تخدم أهدافا واضحة وتسعى لتحقيقها في أرض الواقع " فرطانة شعب متوحش لا تملك لهجاته ألفاظا للتعبير عن أفكار المجردة"، لا يسعه إلا أن يقبل بلغة شعب متحضر...!!

أما النص الثاني فصاحبه له اطلاع واسع حول هذه اللغة التي دُرِس تاريخها واكتُشفت آثار تدل على أصلها، وحُلّت تراكيبيها، وبنائها الصرفية، بل وصنّف تدريسها والبحث فيها ضمن اللغات الشرقية. ولكن هذا الواقع ترفضه نفسيّة باسي، فلم يستطع أن يخفي تخوفاته من نتائج الدراسات المقارنة، التي تقرب أكثر فأكثر هذه اللغة من اللغات السامية، فبالنسبة له، إن ثبت ذلك فالأمازيغ محتلون مثل العرب، وعندها سيصادف بمشكل " ما قبل البربر"، لهذا يصرُّ على اعتبارها لغة معزولة.

<sup>1</sup> - نفس المرجع: ص 1.

هذا موقف بعض المستشرقين من اللغة الأمازيغية، وبخاصة المدرسة الفرنسية. ولكن رغم هذه المواقف وتلك النوايا، إلا أننا لا يمكن أن ننكر العمل الجبار الذي قدّموه لهذه اللغة، كما لا يمكن على الإطلاق إهمال هذه الأعمال اللغوية المعتمدة. ولكن ما نظنّه حريّاً بنا هو العودة إلى هذه المدونات والأبحاث اللسانية، وتنظيفها من تلك الأفكار والنوايا المبيّنة، وتغيير مجرى الأهداف المسطرة لها، مع إزالة ما يمكن أن يعلق بها من خلفيات سياسية وإيديولوجية كيف ما كانت؛ لنعيد النظر فيها بعين الباحث النزيه، والعالم الموضوعي، عندها سنقدّم لهذه اللغة التاريخية العريقة، الخدمة العلميّة الحقّة التي يردُّ لها الاعتبار الحضاريّ كلغة من اللغات البشريّة من جهة، وكلغة جزء كبير من سكان شمال إفريقيا تربطهم علاقات وثيقة لا يمكن قطعها مع المشرق.

#### 4-1- أهم أسباب انتشار العربية على حساب الأمازيغية:

إذا تأملنا مختلف التعريفات التي حدّدت ماهيّة الأمازيغية، فإنها تتفق جميعاً في هذه الخاصية: كونها لغة شفويّة لم تضبطها كتابة عمليّة، ولم تخلف آثاراً أدبيّة مدوّنة وبعبارة أخرى- كما صرّح بذلك بعض اللغويين - أنّها لم تكن لغة حضارة ولم تقدّمها مطلقاً<sup>1</sup>.

ومهما يكن من أمر فبقاؤها حيّة بين مستعمليها، وصمودها المستميت ضدّ كلّ من حاول محوها، دليل على قوتها حتى ولو كانت مجرد لغة شفوية؛ ولا نعتبر ذلك عيباً، بل منطلقاً حياً لتقنينها وتقعيدها، وما من لغة إلا ومزّت بهذه المرحلة "لأنّ الأصل في اللغة أن تكون منطوقة لا مكتوبة، دائرة على الألسن لا مسجّلة في بطون الكتب"<sup>2</sup>؛ ثم تضبط قوانينها بعد استخراج نظامها الداخلي الصوّتي، والصّرفي، والتّركيبي، الذي يميّزها عن غيرها، من المدونة الأصليّة، وهذا هو سمّت كلّ اللغات دون استثناء.

أمّا ملاحظة المستشرقين في أنّ الأمازيغية لم تتراجع إلا أمام العربية، فإنّها ملاحظة صحيحة يؤكّدها الواقع، فلقد قاومت الأمازيغية بشدّة لغات كلّ المستعمرين، ولم تفتح صدرها إلا للغة العربية، كما فعلت مع البونيقية في فجر التاريخ. والأمر لم يعد لغزاً، فقد جاء في الموسوعة

<sup>1</sup> - ينظر: BASSET, A., La langue berbère, p 8.

<sup>2</sup> - ظاظا، حسن، 1976: كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت. ص 117.

العالمية " كلّ اللهجات البربرية تحمل طابع العربية، فقربيتها أصبحت جارتها بعد الفتح"<sup>1</sup> وهو تعبير دقيق مع بلاغته؛ فصلة القرابة حميمة بين العربية والأمازيغية، وتمتد إلى ما قبل الفتح الإسلامي. ولعل هذا ما جعل المتخصّص في اللغات السامية الفرنسيّ "إرنيست رينان" يعتبر سرعة انتشار اللغة العربية بالمغرب واتّخاذها اللغة الأساسيّة في كلّ التعاملات، إنّما هو استجابة تاريخيّة منطقيّة لتلك الجذور العميقة التي يملكها هذا الجنس العربيّ في هذه البلاد، التي أصبحت معقل السامية على حدّ تعبيره، ويقول موضّحاً ذلك: "والجدير بالملاحظة أنّ العربية لم تكن غازية إلاّ في هذا الجانب، إذ لم تستطع لا في الشّمال ولا في الشّرق أن توسّع كثيراً حدود اللغات السامية، ولا أن تخرق الحاجز الذي واجهتها به الفارسيّة والأرمنيّة ولهجات التتار، بينما في الغرب فبالعكس، أصبحت على خطّ واسع بشكل عجيب، اللغة المتداولة في هذه البلدان التي فتحها الإسلام." ليضيف: "إنّه من المحتمل جداً أنّ اللغة البونيقيّة كانت مستعملة إلى غاية الفتح الإسلامي؛ ولعلّ السهولة التي استطاعت اللغة العربية أن تملك بها هذه الأقطار والزّوال الكليّ للآتينيّة، إنّما يرجع إلى وجود هذه الطّبقة السامية؛ وفعلاً فاللغة العربية لم تمتصّ إلاّ اللهجات المماثلة لها: كالسريانية، والكلدانية والسّامرية"<sup>2</sup>.

ولكن ما يجب أن نشير إليه - مع صحّة ما جاء في هذه الشهادة - هو أنّ اللغة العربية لم تكن أبداً لغة احتلال واستعمار، بل كانت لغة رسالة، رسالة سماوية مقدّسة، لهذا فهي لم تنافس أبداً لغات الشّعوب التي فتحتها، ولم تحاول أن تدرسها كي تعرف طرق تفكير تلك الشّعوب لتحسن إذلالها ثم إخضاعها، بل رافقتها في مسيرتها الحضاريّة، تأثّرت بها وأثّرت فيها سواء بالنسبة للفارسية أو التّركيّة أو غيرها من لغات الشّعوب الإسلاميّة المختلفة التي كانت تملك حضارة عريقة سجّلتها لغاتها المختلفة. إذ تضافرت جهود هذه الشّعوب الإسلاميّة وقدمت حضارة متكاملة مادياً وروحياً، لسانها العلميّ هو العربية؛ ولكن بقيت اللغات الأصليّة معاشية لها دون إقصاء. فلم تحاول أن تمحوها، لأن هدفها لم يكن هدفاً استعماريّاً. بل تجددت الصّلة بالشّرق مرّة أخرى مع الفتح

Encyclopédia Universalis: Berbères, p 1033.

<sup>3</sup> ينظر:

RENAN, Ernest, 1878, :Histoire générale et système comparé des langues sémitiques, 1<sup>ère</sup> partie, 5 éd, revue et augmentée, ancienne maison Michel Levy Frères, Paris, page 91.

<sup>1</sup> ينظر:

الإسلامي، وبصورة أعمق وأكثر تأثيراً، إذ في ظرف زمنيّ قياسيٍّ - اندهش له الدارسون المحلّلون - انتشر الإسلام في كلّ مناطق الشّمال الإفريقي: في السّهول والجبال، على طول السّاحل وفي أعماق الصحراء، اعتنق الأمازيغ الإسلام بقوة وعمق، وتعلّموا اللّغة العربيّة بيّسر وصدق، لا لأنّها لغة حضارة جاءت تنافسه على أرضه، ولا لأنّها لغة محتلّ جديد فرضها عليهم بالقوّة، بل لأنّها لغة الدّين الإسلامي.

وهذا لا يعني أنّ الفتح الإسلامي لهذه الربوع، لم يعرف المقاومة المسلّحة والتّصدي العسكري، كلا: فالتاريخ سجّل عدّة حروب كانت فيها المعارك سجّالا بين الأمازيغ والفاطحين: ولكن سرعان ما كان النصر للحقّ لا للقوّة؛ وبالحقّ انتشر بهذه السرعة كما انتشر بالشرق تماما. وفي هذا الصدد يقول أحمد توفيق المدني: " رأى البربر أنّ الفاتحين الجدد يختلفون كلّ الاختلاف عن الفاتحين الأقدمين... فأقبلوا على الإسلام يدخلون في دين الله أفواجا، وقد أرسل لهم الخلفاء من يفقههم في الدّين ويعلمهم العربيّة، فلم يمض وقت وجيز حتى أصبح البربر من أحسن الناس إيمانا وأشدهم إخلاصا للدين القويم؛ وهكذا تمكّن العرب بواسطة الإسلام من توحيد شمال إفريقيا، وجمع كلمة البربر حول راية الإسلام، وتمكنوا في سنوات قليلة من عمل ما لم يستطيع الرمان عمله في ستة قرون، واستمرّ تداول ولاية العرب، ولكلّ سياسته الخاصة إلى أن جاء دور تأسيس الدّول الإسلاميّة البربريّة"<sup>1</sup>.

هذا وقد ألزم ترتيل القرآن وحفظه، وتعلّم مبادئ الأساسيّة للإسلام معرفة اللّغة العربيّة، ممّا جعل الأمازيغ يتعلّمونها سواء في المدن أو الأرياف - بدرجات متفاوتة - لا يفرّقون بينها وبين الدين الإسلامي، فأصبحت لغة التّعامل الحضاري: لغة الدّين، والعلم، والسّياسة بل وألّفت لأول مرة في تاريخ الأمازيغيّة - كتبا ورسائل فقهية في اللّهجة الأمازيغيّة بالخطّ العربي. كما سكّت النقود في عهد الإمارات الأمازيغيّة بالرمز العربي أيضا. وبعبارة موجزة، تأسّست مدن ومراكز ذات إشعاع علميّ وحضاريّ: أمازيغيّة الأصل، إسلاميّة الروح، عربيّة اللسان. ومع طلوع القرن الرابع عشر ميلادي، وتحت تأثير موجة قبائل بني هلال وبني سليم، تمّ تعريب ما تبقي من المناطق الداخليّة، " ففي السّهول والهضاب العليا، اختلط الأمازيغ بالعرب، وتركوا شيئا فشيئا لغتهم، وعاداتهم... لقد

<sup>1</sup> - المدني، أحمد توفيق، 1963: كتاب الجزائر، دار المعارف، القاهرة، ص 22.

تعربوا... بينما نجت من هذا التغيير جماعات بفضل صعوبة مسالك قراهم، كالأوراس وبلاد القبائل، والريف، والأطلس.<sup>1</sup>

إذن ففرض الأمازيغ للرومانية على حدّ تعبير سرفيي وقبولهم للإسلام والعربية ليس لأنّ حضارة الرّوم لا تطابق الأمازيغ كما علّل، بل لأنّ لهم جذور مشرقية، فعاتهم الاجتماعية متشابهة ونمط حياتهم القبليّ واحد، كما تؤكّده هذه الشّهادة: "وقد جرت العادة منذ القديم، التأكيد على التّعارض بين التقاليد الأمازيغية والعات العربية، ولكنّ الخطوط المشتركة بينهما تبدو واضحة، فالنظام الاجتماعي مبنيّ على الصّلات الدّموية... [ثم] إنّ العرب امتزجوا أكثر بالأمازيغية لأنّهم يملكون نمطا متشابها في حياتهم"<sup>2</sup>.

والأمازيغية - في نظرنا - لم تتراجع أمام العربية، بل اعتبرتها امتدادا لها، فاستعملها الأهالي طوعاً لا عنوة، عن قناعة واختيار، بل أحاطوها بقداسة كبيرة، وراح الأمازيغيون يؤلّفون بها، ويدرسون أسرارها ونظامها. فكان الحرف العربي وعاءاً أميناً لمختلف اللهجات الأمازيغية، ولا زالت مخطوطات كثيرة من القرن العاشر الميلادي وما بعده تشهد على ذلك، ولعلّ أهمّها تلك الخطب والرّسائل الفقهية التي ألّفها "يوسف بن تشرنين" في اللغة الأمازيغية بالخط العربي. بل إنّ المستشرقين الأوائل كانوا - خلال جمع المدوّنات الأمازيغية - يستعينون بالخطّ العربيّ اقتفاءً بتلك الآثار والنصوص الموجودة بالعربية، ثم تُشرح وتوضّح - قدر الإمكان - باللاتينية (الفرنسية).

وهي سابقة تاريخية يجب الوقوف عندها؛ فهؤلاء القوم لم يفكروا أبداً في تسجيل وكتابة لغتهم رغم احتكاكهم الطويل خاصّة بالنفوذ الرومانيّ ثم البيزنطيّ؛ فهم لم يستعينوا بخطّهم، بل حتى استعمالهم للغاتهم كان محدوداً وسطحياً، وبقي تأثير البونيفي سائداً لم يندثر. وفي هذا الصدد قال "ابريمون": "بقيت البونيقية لسان الأغلبية، كانت تنطق بها حتى الطبقة الرّاقية التي كنّا نعتقد أنّها أكثر رومنه..."<sup>3</sup>

1- ينظر: Encyclopedia Universalis, T3, p 1033.

2- ينظر: Basset (Henri): Essai sur littérature berbère, p 27-28.

3- ينظر: BREMOND, Edward, 1942: Berbères et arabes; La berbérie est un pays européen, Payot, Paris. p. 152

وهذه الشهادة في الواقع من الشهادات العديدة التي تثبت رفض رومنه حضارة ولغة شمال أفريقيا، واعتبارها أجنبية دخيلة تنفر منها الخصائص المشرقية التي تنتمي إليها؛ والتي وجدت ذاتها في حضاراتها الفينيقية قديما ثم العربية الإسلامية، فتقبلتها وساهمت في تنميتها؛ واتخذت لغات هذه الحضارات السامية لغة لها بجانب لغتها الأصلية، لهذا تتكرر هذه الملاحظة في كل الكتب التاريخية واللسانية، هذه الملاحظة التي سجلها أيضا أبريمون مؤكدا في الواقع ما قاله أمثال رينان وباسي وغيرهما، حيث يرى: "إذا كانت إفريقيا قد تعلمت فيما بعد العربية بسهولة فلأنها لم تنس أبدا البونيقية... وكون العربية قريبة الصلة بهذه اللغة الفينيقية يجعلها تحل محلها بسهولة".<sup>1</sup>

ولكن ما انفردت به العربية في هذه الرُبوع؛ إضافة إلى انتشارها الواسع هو تبني بعض الأمازيغ لأبجديتها، فسجلوا بها كتاباتهم في لهجاتهم؛ ولئن كانت جل تلك الكتابات عبارة عن رسائل فقهية، إلا أن العبرة في أنهم لم يستعبروا أية أبجدية للاستعمال الخاص؛ ولم يتبنوا أي رسم إلا الرسم العربي، ولا أظن أن ذلك يعود لجهلهم لقيمة الكتابة في تسجيل والحفاظ على الإنتاج الفكري<sup>2</sup> كما يعتقد هنري باسي. فما الذي منعهم من أخذها من الروم؟! ولكنهم لم يفعلوا. وقد ذكر بذلك باسي نفسه: "... لم يتعلموها [الكتابة] عندما احتكوا بالرومان، فكان لا بد أن يعيشوا قرنا من الزمن مع العرب، وخاصة مع كتبهم الدينية لتأتيهم الفكرة."<sup>3</sup> ليس هذا فقط بل يبقى مبهورا أمام سرعة هذا التأثير، ونتائج الحضارية؛ محاولا أن يجد له مبررا تاريخيا، فيضيف: "إن التأثير الذي خلفه الإسلام بعد دخوله إلى شمال إفريقيا هو أعظم وأقوى تأثير، لم تعرف هذه المنطقة مثله أبدا. لقد جاء هذا الدين في أوانه؛ فالأفكار الفطرية التي يحملها وقعت على أرض مهيأة لتقبلها... فالانتشار السريع التي سجلها هي الشاهد: إذ قوة الأسلحة لم تكن لتحقق هذا النجاح."<sup>4</sup>!!

وهذه شهادة أخرى على أن اللغة العربية وما تحملها من رسالة ليست لغة استعمار، وإلا كان مصيرها مصير الرومانية وأخواتها. بل لها مكانة جليلة، هذه المكانة التي يصفها أيضا باسي في نفس المقام حيث يشرح بواقعية كيف أن لجوء البعض إلى كتابة الأمازيغية بالخط العربي لا يعني

<sup>1</sup> - المرجع نفسه: ص 15.

<sup>1</sup> - ينظر:

<sup>2</sup> - نفس المرجع: ص 62.

<sup>4</sup> - نفس المرجع: ص 62.

احتجاجاً ضدّ استعمال العربيّة مباشرة، فيقول " إنّ لغة الرّسول [صلى الله عليه وسلم] لا يبدو أنّها منبوذة، بل يبدو من الطّبيعيّ أن نرى أنّ تأليف هذه الكتب الدينيّة بالبربريّة، إنّما هو من قبيل العمل الدّعويّ، النّابع من الرّغبة في نشر المعارف الدينيّة بسهولة، عند هؤلاء الذين لم يتعلّموا بعد العربيّة ... ولكن ما إن أصبح استعمال اللغة العربيّة منتشرًا بحيث يمكن للمؤمنين أن يفهموها حتى تُترجم هذه الأعمال إلى هذه اللغة. ولاحظنا أنّ هذا قد حصل في وقت مبكر"<sup>1</sup>.

إذن فمكانة اللغة العربيّة مكانة مقدّسة قداسة الإسلام؛ وتعلّمها بالنسبة لهؤلاء الأهالي فريضة من فرائضه. وكأثّم باعتبارهم لها لغة قريبة تعبر عن آمالهم وآلامهم، بنفس الصّورة التي تعبّر عنها لغتهم الأمّ، قد أحسّوا بالقرابة اللغويّة التي بيّنها؛ تلك القرابة التي أكّدها الدّراسات اللغويّة وبيّنها اللغويون، ف" ابريمون" - رغم موقفه الذي يبرزه بصورة أو بأخرى عنوان كتابه - لم يستطع أن ينكر هذه العلاقة الحميمة التي تجمع بين عمق اللغتين فقال: "إنّ اللغة البربريّة، أو البربريّة كيف ما كانت، فإنها في العمق ساميّة"<sup>2</sup>.

في الواقع إنّ البلاد الأمازيغيّة لم تعرف الوحدة أبداً إلا تحت راحة الإسلام، حيث انبثق شعب واحد مسلم تربطه بالأمة العربيّة أوامر حضاريّة لا يمكن قطعها مهما اختلفت التوجهات السياسيّة والرؤى الإيديولوجيّة. وبهذه الرّوح قاوم المغربي الاحتلال الفرنسي؛ ولم يكن آنذاك فرق بين أمازيغي وعربي، فالفرق الوحيد كان بين الفرنسي المسيحي المحتلّ وبين المغربي المسلم، وبمنظور آخر بين الحضارة اللاتينيّة الغربيّة بكلّ أبعادها ومقوماتها وبين الحضارة المشرقيّة بكلّ أبعادها ومقوماتها أيضاً.

وفي خضمّ هذا الصّراع الحضاريّ حاول الاحتلال الفرنسيّ استرجاع أمجاد الرومان والبيزنطيّين في المنطقة؛ بمحاربة كلّ معالم حضارة المشرق ورموزها الممثّلة في العصور الحديثة بالحضارة العربيّة الإسلاميّة - ويكل الوسائل المتاحة -؛ فشجّعت دراسة اللّهجات الأمازيغيّة المحليّة - التي تولّى بعثها علماء معظمهم رهبان عسكريّون، من بينهم على سبيل المثال الزّاهب فوكو - وقد كان عسكريّاً - تخصّص في اللّهجات الطارقيّة؛ والجنرال هانوتو - قائد المناطق العسكريّة: دلس،

<sup>1</sup> - نفسه ص 66.

<sup>1</sup> - انظر: BREMOND, Ed., Berbères et arabes : La berbèrie est un pays européen, p. 218.

مليانة وشلف- الذي تخصص في اللهجة القبائلية كما درس ثيفيناغ واللهجة الطارقية. وكانت في الواقع، وسيلة من بين وسائل محاربة اللغة العربية في هذه المنطقة، منطقة المغرب إذ لولا الجهود العظيمة التي بذلها الفرنسيون طيلة 130 سنة في محاربة العربية وخلق قومية بربرية لاستُعرب الشمال الإفريقي كلُّه، وصارت اللغة العربية هي لغة التخاطب الوحيدة فيه.<sup>1</sup>

ولكن إن صحّت شهادة بن منصور حول جهود المستعمر في محاربة اللغة العربية، إلا أن النتيجة التي كان يتوقّعها أي زوال الأمازيغية، هو توقّع خاطئ في نظرنا، لأن بقاء هذا اللسان حيًا في شكل لهجات متفرقة طيلة هذه القرون دليل على حسن التعايش من جهة، وعلى قوّة وصمود الأمازيغية ولو في شكل لهجات محلية من جهة أخرى. كما أن اللغة العربية هي لغة رسالة لم يكن هدفها مطلقًا أن تحلّ محلّ الأمازيغية، تمامًا كما لم تحلّ محلّ الفارسية في الشرق، الفرق بينهما هو أنّ الفارسية لغة حضارة خلفت آثارا فكرية وأدبية خلّدتها كلغة لها كتابتها، ومع ذلك فضلت الخطّ العربيّ، وتعاملت مع العربية نداءً للنداء، تغذت منها، وغدّتها أيضا. أمّا الأمازيغية لم يتغير وضعها مطلقًا مع مجيء العربية، إذ كانت عبارة عن لهجات شفوية وبقيت كذلك، ولم يسجّل لنا التاريخ مطلقًا مؤلفات فكرية، مكتوبة في لغة الأمازيغ. بل القليل النادر مما كتب في هذه اللغة- بشهادة المستشرقين- إنّما كان بالخطّ العربيّ ولههدف رساليّ بحثيّ يتملّ في نشر الدين في الأوساط التي لم تتعلّم بعد العربية، وعلى كل فالاهتمام بالأمازيغية لن يمثّل إلاّ قوّة للعربية، لأن قرابتها منها أكيدة، فهما من فصيلة- كما سنراه- واحدة، مصيرهما واحد، وهدفهما الحضاريّ واحد. إنّ اختيار الأمازيغيّ للعربية مثلا كلغة للتعامل لم ينسب لغته الأصلية، وبقي محافظا على استعمالها ولو بصورة محلية. ولم يختر الأمازيغيّ « اللغة العربية لأنها أفضل اللغات .... ولكنّ اللغة العربية ركّزت نفسها بالقرآن، واستمراريتها بالممارسة.<sup>2</sup>

هذا هو الفرق بينها وبين اللغات الأخرى التي لم يكتب لها الخلود في هذه الربوع. ويشبه وضع المغرب في هذا الشأن وضع المشرق والى هذا أشار عبد الكريم غلاب إذ قال: "وقد تتقّف المغرب وتعلّم ومارس إدارته بالعربية طيلة حياته الإسلامية، كما مارسها بلاد الشام والعراق

<sup>1</sup> - بن منصور عبد الوهاب: قبائل المغرب، ج1، ص 280.

<sup>2</sup> - غلاب، عبد الكريم، 1999: من اللغة إلى الفكر، مطبعة النّجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدّار البيضاء المغرب، ص42.

ومختلف البلاد التي كانت لها لغات محلية، فاتخذت العربية لغتها، ونمت هذه اللغة وترعرعت حضاريًا وعلميًا، ولم تعتبر دخيلة في المشرق أو المغرب لأنها استندت إلى اختيار حضاري يسنده الدين والقرآن والعلم والمعرفة....<sup>1</sup>

ولم يعرف في المغرب كلّه طيلة الفتح الإسلاميّ بما فيه عصر النّفوذ العثمانيّ، التمييز بين العربيّ والأمازيغيّ، ولم يحصل ذلك إلا بعد النّصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي مع الاحتلال الفرنسيّ، الذي بدأ يغرس هذه الفكرة، باعتبار الأمازيغ السكّان الأصليين، والعرب غزاة محتلين. ومادام أمر التفريق بين العرب والأمازيغ مستحيلًا لأنّ مع مرّ القرون، ومن خلال التّعايش السّلميّ والتّداخل بين الجنسين بالمصاهرة، انبثق منهما عنصر واحد لا يهّم أن يكون أمازيغيّ الأصل عربيّ الإسلام، أو عربيًّا مرّغته البيئة، راح الاستعمار الفرنسيّ يركّز على عنصر اللغة.

ولأول مرّة في تاريخ اللغة الأمازيغية، وتاريخ شمال أفريقيا تولى الفرنسيون جمع هذه اللهجات، التي تختلف في نظرهم عن اللغة العربية، وراحوا يدرسون نظامها اللغوي؛ وعندها تفاجأوا أنّ هذه اللغة التي بدت لهم لأول وهلة مخالفة للعربية- فاتخذوها وسيلة لتفريق شمل الأمّة- إنّما تحمل خصائص اللّغة العربية نفسها في كلّ مستويات النّظام اللغوي: الصّوتي، الصّرفي، التّركيبي وحتى الدّلالي.

ليس هذا فقط، فدراستهم لتاريخ هذه اللغة، باعتبارها العنصر الأمازيغي الثابت الذي يمكن أن يكتشف عن ماضي هذا الشعب؛ قد أبرزت لهم نتائج لم يكونوا يتوقعوها: إنّها من اللغات السامية. بل فتحت المجال أمام علماء موضوعيين أمثال: جودا، هاليفي، ليمان، وغيرهم، أجروا مقارنات في هذا الإطار بين الليبية أم الأمازيغية الحديثة وبين الحميرية، والثمودية والصفوية... من جهة، ومع الفينيقية من جهة أخرى، فكانت النتيجة التّشابه الكبير بين هذه الكتابات السامية ممّا يوحي بالقرابة الحميمة بينها.

ولعلّ هذا ما جعل بعض المتخصّصين في اللهجات الأمازيغية، وخاصّة الفرنسي "أنديري باسي" يتفادون مثل هذه الدراسات المقارنة. فقد ذكر "بنفنيست" في تقديمه التّنويهي لكتاب باسي، موقف هذا الأخير، قائلاً: "كان باسي يهتمّ مبدئيًا باللغة الحاليّة، في دراسته للبربرية... لم يكن يهتمّ

<sup>1</sup> - نفس المرجع: ص 42.

أبدا بالتاريخ، وأقلّ من ذلك بما قبل التاريخ، إلاّ أنّه كان يتابع تطوّر العلوم المرتبطة بنفس الحقائق، علم الآثار، علم النقوش... وكان يحسن التّدخل بصرامة لإنكار بعض التّقديرات أو التّعميمات التّاريخيّة الوهميّة. ولم يهتمّ أبداً بمشاكل المقارنة... فمفهوم الحاميّة- الساميّة في نظره محدود المأخذ، وربما كان يعتبر هذه المحاولات في المقارنة - التي يتعامل فيها مع معطيات بربريّة مأخوذة بلا تبصّر... ولا نقد - سابقة لأوانها"<sup>1</sup>.

ولا نشاطر رأي بنفنيست، بل نعتقد جازمين أنّ هذا الموقف إنّما هو تهرب من حقائق علميّة تاريخيّة، وليست "تعميمات وهمية" على حدّ تعبيره. إنّ تلك الخصائص المشتركة بين الأمازيغيّة واللغات الساميّة ليست من قبيل العمل الارتجاليّ، ولا مبنية على معطيات مأخوذة دون نقد أو تمحيص.

ورداً على مثل هذه المواقف، أنّ الأوان أن يهتمّ علماؤنا بأنفسهم بدراسة تراثنا دراسة علميّة موضوعية. وعندها سنحصل - شاكرين لكل تلك المساعي الاستشراقية- على نتائج عكسية تضمن، الوحدة والاستمرارية الحضاريّة.

#### 4-2- التوزيع الجغرافي للأمازيغ:

تقلّصت مساحة الناطقين بالأمازيغيّة مع الفتح الإسلامي، وانتشار اللغة العربية وزادت تقلّصاً مع توافد جموع بني هلال وبني سليم، تلك القبائل العربيّة التي اتّحمت مع العديد من القبائل الأمازيغيّة بالجوار والمصاهرة؛ فامتزج الكلُّ ليعطي عنصراً جديداً مغربياً، عربيّ اللسان. ومع ذلك، بقيت جماعات كثيرة، وقبائل عديدة، محافظة على لغتها الأصليّة في الاستعمال الخاصّ، وهي تلك الكتل التي اختتمت بالجنال والصّحاري، مكوّنة بذلك ما أنّفق على تسميته بجزر سكانيّة متناثرة عبر كلّ أقطار المغرب العربيّ. وتجدر الإشارة إلى أنّه إضافة إلى هذا التوزيع المتناثر، نسجّل تباعد المسافات بين هذه التكتلات السكانية ممّا جعل اللغة الأمازيغيّة تأخذ طابع لهجات محلية متباينة. ويكبر هذا الاختلاف والتباين كلّما تباعدت المسافات، فيصعب على متكلّم بالقبائليّة أن يفهم شخصاً يتكلّم الميزابية أو الشاوية، أو الشّلحية.

<sup>1</sup> ينظر: BASSET, André, 1959: Articles de dialectologie berbère, Lib. Cklincksiek, Paris, p 9. (de la préface de Benveniste).

وقد حاول الباحثون خلال تحريّاتهم الميدانية حول النّاطقين بالأمازيغية أن يقدّموا نسبا إحصائية لهم؛ من بينهم " شال أندري جوليان" الذي سجّل عن المستشرق الفرنسي "وليام مَارسي" نسب النّاطقين بالأمازيغية موزّعين حسب الأقطار المغاربية كالآتي: "ليبيا: 23%؛ تونس: 1%؛ الجزائر: مقاطعة الجزائر العاصمة 34% مقاطعة وهران: 1% مقاطعة قسنطينة: 27%؛ المغرب الأقصى: 40%"<sup>1</sup>.

بينما لا يذكر تماما الصّحراء، لا ندري فيما إذا أدمج أهلها الأمازيغ المتواجدين بوسط الصّحراء وجنوبها الكبير؛ مع المقاطعات التي قسم إليها الجزائر. ونفس النسب تقريبا يذكرها كلٌّ من حدّادو وأحمد صفر، لكن دون ذكر المراجع التي أخذها منها هذه النسب؛ وهي لا تختلف كثيرا عن النسب التي ذكرها "وليام مَارسي". فحدّادو يذكرها كالآتي: "المغرب 45%، الجزائر 35% [ للقطر كلّهُ دون تقسيم ]، تونس 1%، ليبيا 21%"<sup>2</sup>، مضيفا مصر دون تقديم أي نسبة.

أما أحمد صفر فهي عنده كالآتي: "المغرب 45%؛ الجزائر 30%، ليبيا 27%، تونس 2%، والمغرب الأقصى 40%"<sup>3</sup>؛ ولا يذكر أحدٌ منهم نسبة الناطقين بالأمازيغية بموريتانيا؛ فحدّادو مثلا لم ينس مصر رغم أنّ النسبة فيه قد لا تصل 1%، مع أن موريتانيا أولى، فهي بلد مغربي لا زال يحتفظ باسمه البونيقي القديم - وقد يكون اسما أمازيغيا -، وبها قبائل عديدة وبطون من صنهاجة وزناتة؛ لكن - في تقديرنا - المشكل هناك لم يعد يُطرح ولا طائل من إثارته ف " اللغة الرّسمية في موريتانيا هي الفرنسية، وليست الفرنسيّة لغة أبناء موريطانيا فهم عرب وبربر."<sup>4</sup> وبعيدا عن هذه النسب ومدى مصداقيتها والأهداف المرجوة منها، تبقى الأعمال التي قدمها "روني باسي" ثم ابنه

<sup>1</sup> - جوليان (شارل أندري): تاريخ أفريقيا الشمالية، ص 66.

<sup>2</sup> - ينظر: Haddadou (M.A): Guide de la culture et de la langue berbères, pp 21-22.

<sup>3</sup> - صفر، أحمد، (د.ت): مدينة المغرب العربي: عشرون قرنا من تاريخ أفريقية من عصور ما قبل التاريخ إلى العهد

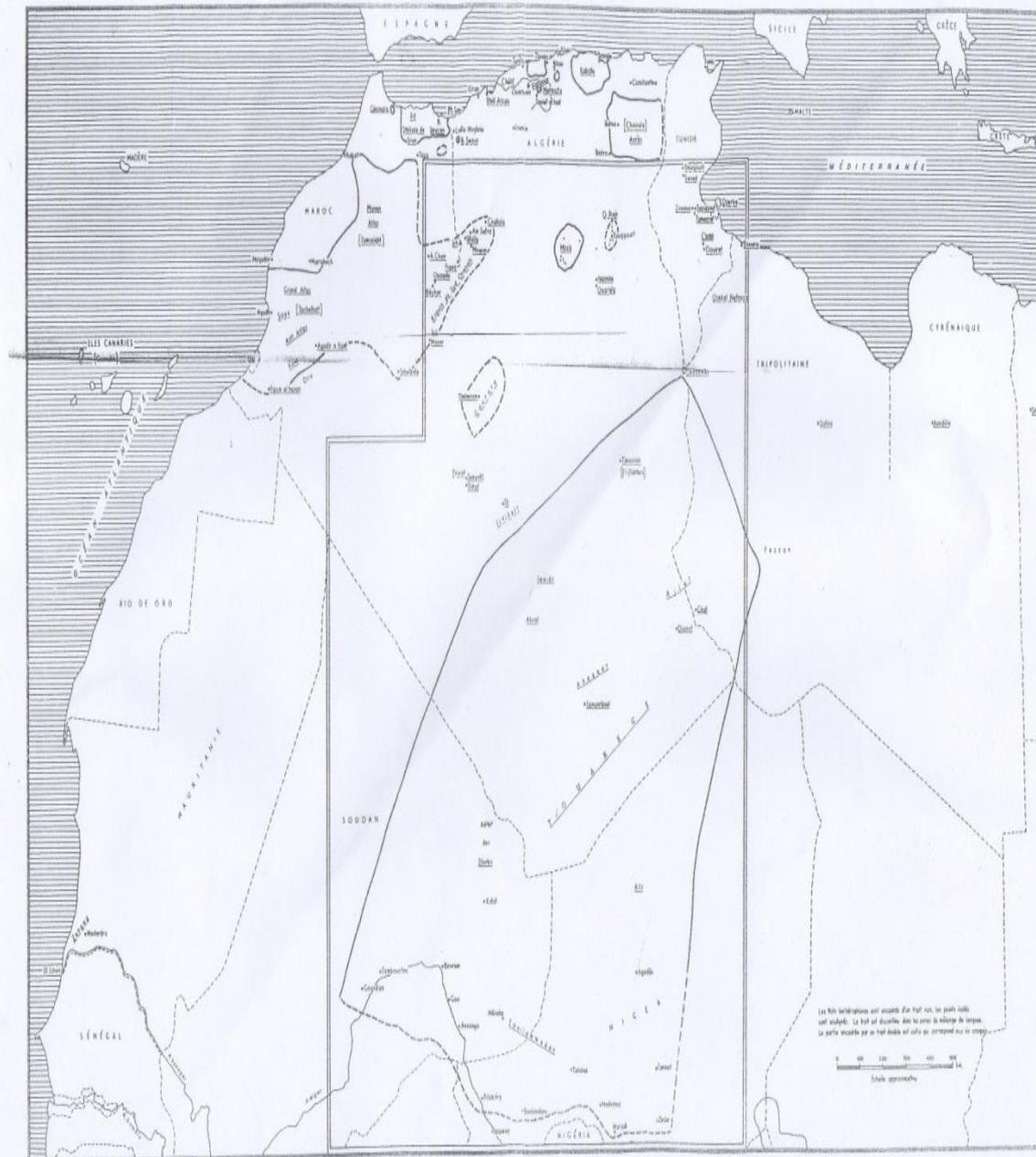
الوندالي البيزنطي، دار النشر، تونس. صص 44-45.

<sup>4</sup> . حجازي، محمود فهمي، 1993: علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات والسامية، دار الثقافة،

"أندري باسي"، أقرب إلى الواقع اللساني؛ لأنها أبحاث ميدانية حدّدت جغرافية اللغة والناطقين بها. وقد ضبطها هذا الأخير في خريطة أبرزت التوزيع الحاليّ للأمازيغية، ذيل بها مؤلّفه<sup>1</sup>.

---

4- ينظر: BASSET, A., 1952: la langue berbère, Oxford University Press , London , New york, Toronto, p.74.



LOCALISATION DES POINTS ET DES ÎLOTS BERBÉROPHONES

وقد سجّل روني باسي في مقدّمة بحثه الميدانيّ "دراسات حول اللهجات البربرية"، هذه الملاحظة: "إذا أردنا أن ندرك المساحة التي لازالت تحتلّها اللغة البربرية الآن، سنجد أنّ هذه المساحة تتكوّن من جماعات هامّة محميّة بالصّحراء والجبال، تربط بينها مجموعات متقاربة في مناطق، ومتباعدة في مناطق أخرى، ولكن يكاد الموج المتصاعد للعربية يغمرها شيئاً فشيئاً. ويتناقص شأن هذه الجماعات كلّما اتّجهنا نحو الشّرق، إلى أن نبلغ النّقطة المعزولة في سيوة".<sup>1</sup>

وبعد الوصف الجغرافي العام المطابق إلى حدّ بعيد التّوزيع الواقعي، راح يتتبّع مختلف اللّهجات عبر هذه المساحة، منطقة منطقة، بل قبيلة قبيلة- مقارنا مختلف الاستعمالات للفظة معيّنّة- منطلقاً في ذلك من جزر الكناري حيث يشير إلى زوال "الغوانش"، اللّهجة الأمازيغية في نظره؛ ومعزّجاً على ضفاف السّينيغال حيث لا تزال بقايا من "قبيلة ترارزة خاصة" أولاد ديمان "و"تندرة" التي مازالت تتكلّم إلى الآن الأمازيغية"<sup>2</sup>.

نحاول أن نجتمع أهمّ هذه القبائل، منطلقين من الغرب نحو الشرق، وفق التقسيم السّياسي الحالي، مجمّلة فيما يأتي:

**1 المغرب الأقصى:** وهو البلد الذي يجمع العدد الأكبر من الناطقين بالأمازيغية، يتمركزون بخاصة في جبال الرّيف السّاحلية، وفي سلاسل الأطلس التّلالثة، وبجنوب المغرب.

**2 الجزائر:** لا تزال بعض القرى المتاخمة للحدود المغربية تتكلّم الأمازيغيّة: "السنوسيون" بتلمسان وضواحيها، وأيضاً قبائل متفرقة بالجنوب الغربيّ على الشريط الحدوديّ للمغرب؛ وبقايا أخرى بأرزيو وفي أفرندة بتيارت<sup>(\*)</sup>. وتتضاءل مناطق المتكلّمين بالأمازيغيّة شمالاً، إلى أن نصل إلى مشارف المتّيجة في مرتفعات الونشريس، وجندل والظهرة، وجبال شنّوة، وأطلس البلّيدة، لنأتي إلى أكبر تكتّل أمازيغيّ ببلاد القبائل بجزأياها جبال جرجرة وضواحيها، وجبال البابور والبيبان وما جاورها؛ ويلبها تجمع آخر جنوب شرق قسنطينة: جبال الأوراس وضواحيها.

<sup>1</sup> - انظر: BASSET, René, 1894: *Etudes sur les dialectes berbères*, éd Ernest le Roux, Paris. P6.

<sup>2</sup> - نفس المصدر: ص 6.

\* - ويستغرب روني باسي من زوال الأمازيغيّة بهذه المناطق أكثر من المناطق الأخرى رغم أنّها عرفت أكبر وأقوى الإمارات البربرية، وكانت بعيدة نوعاً ما عن الهجومات الهلاليّة.

أما جنوباً فأهمُّها في الجنوب الغربيّ واحات تيميمون وفرارة وتُوتات ثم أدرار؛ وفي الوسط واحات بني مزاب وورقلة، وفي أقصى الجنوب الشرقيّ جبال الأهقار، عين أمناس وجنّات، ويمتدُّ عالم الطوارق ليشمل شرق ليبيا إلى غاية فزان شرقاً وجنوباً، كما يمتدُّ إلى مالي والنيجر.

**3 تونس:** هو البلد المغربيّ الذي يحوي العدد الأقلّ من الناطقين بالأمازيغيّة، بجزيرة جربة، وبالسنّد.

**4 ليبيا:** وتستقرُّ بها مجموعات هامّة متناثرة، أهمُّها: زوارة على الساحل الغربي بالحدود التونسية؛ أيضاً سكّان جبال برقة وغريام ونفوسة؛ وجنوباً اغدامس على حدود الجزائر، ثم فزان فسكّنة وتميسة بوسط الصحراء الليبية؛ وشرقاً أوجيلة.

**5 مصر:** وأخير عند الحدود الليبية واحة "سيوة" حيث لا يزال عدد هامّ من سكّانها يتكلّمون الأمازيغيّة. وهي - كما ذكرنا - الأقطار المذكورة في مختلف المراجع الفرنسيّة عموماً، والتي يعتمد عليها، أمّا موريطانيا فلا نكاد نجد لها أثراً.

**6 موريطانية:** وقد جاء ذكرها في قائمة اللهجات الأمازيغيّة التي عرضتها الموسوعة العالميّة للسانيات التي يشرف عليها وليام انرايت، وهي: " لهجة زناقة، ويقطن المتكلّمون بها بين مدررة والضفة المطلّة على المحيط الأطلسيّ".<sup>1</sup> ويضيف كلّ من أفرانسوا ديل ومحمّد المدلاوي المالي والنيجر، حيث يؤكّدان على: " أنّ اللغات البربريّة يُتكلّم بها، مع تفاوت في العدد، في ثمانية دول إفريقية هي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، موريطانيا، مالي، والنيجر. كما توجد جاليّة هامّة بربريّة في أوروبا بفرنسا بلجيكا وهولندا".<sup>2</sup>

ومع ذلك فهذا التحديد الجغرافي العامّ للسان الأمازيغيّ والناطقين به، هو تحديد يكاد يكون وهميّاً؛ فحين يقال الآن: " إنّ البربريّة يُتكلّم بها من المحيط الأطلسيّ إلى واحة "سيوة" في مصر، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى السنغال والنيجر والأزجر".<sup>3</sup> وهو التعريف المتداول عند المهتمّين بدراسة اللغة الأمازيغيّة وإعادة بعثها، فهو لا يعكس الواقع الجغرافيّ الحقيقيّ للناطقين بهذا اللسان.

<sup>1</sup> - ينظر: BRIGHT, William, and others, 1992: *International Encyclopedia of linguistic*, V.1, Oxford university Press. Pp.174-175.

<sup>2</sup> - ينظر: DELL, François and ELMEDLAOUI, Mohamed, 2002: *Syllables in Tashelhiyt Berber and in Morroco Arabic*, Kluwer Academic Publishers, Netherlands. P. 5.

<sup>3</sup> - ينظر: BASSET (A): *la langue berbère*, 1929, p 5.

وإذا تمعنا في الخريطة، لاحظنا أن مناطق المتكلمين بالأمازيغية عبارة عن نقاط متناثرة، قد تزداد سعةً وأهميّةً كلّما اتّجهنا نحو الغرب، لهذا نجد معظم المستشرقين يتفقون على تسميتها بالجزر أو التّجمعات السّكّانية؛ لكلّ تجمّع لهجته؛ وقد تنقسم فيه أيضا إلى لهجة دنيا.

لهذا يُعدُّ وصف سالم شاكر لوضع الأمازيغية في الميدان - في نظرنا - أقرب إلى الدّقة، إذ يقول: " تظهر اللغة الأمازيغيّة - في أيّامنا - في شكل عدد كبير جدّا من اللّهجات موزّعةً على مساحة واسعة (من مصر إلى المحيط الأطلسي ومن البحر الأبيض المتوسط إلى ما وراء نهر النيجر). وهي في معظم الأحيان مفصولة عن بعضها البعض بمسافات واسعة.<sup>1</sup> وهذا يجعلنا نستنتج أنّ واقع هذا اللسان إنّما هو لهجات متعدّدة، قلّما يتمّ التّفاهم بين الناطقين بها.

وعليه يبقى مفهوم اللّسان الأمازيغيّ مفهوما مجردا لا وجود له في الواقع الميدانيّ، وهو بذلك لا يطابق حقيقةً تلك الوضعية اللّهجيّة؛ أضف إلى هذا أنّ التّاريخ لم يسجّل لنا أبداً آثاراً أدبيّة هامّة مكتوبة تشهد على وجود هذه اللّسان موحّداً، محفوظاً في زمن من الأزمنة، أي ما يسمى بالأمازيغيّة الأمّ، هذه اللغة المفترضة. إنّما اتّفق بعض اللّغويين على إطلاق عبارة: " اللغة البربرية على مجموعة من اللّهجات التي أبرزت تشابها كبيرا في المستوى التركيبي - المعجمي.<sup>2</sup>

وفعلا بيّنت الدّراسات المقارنة بين اللّهجات هذا التقارب في عمق اللغة وبنيّتها، وإلى هذا أشار " أندري باسي" من خلال مقارناته الميدانية العديدة؛ "قالمهم بالأمازيغية - في نظره - قد ينتقل من لهجة إلى لهجة أخرى دون أن يُحسّ أنّه انتقل"<sup>3</sup>، لأنّ بنية اللّغة الأمازيغيّة الصّرفيّة والتّركيبية واحدة (ولكن قد يستحيل هذا التّفاهم المتبادل بين فردين عاديّين من لهجتين مختلفتين).

وعلى هذا الأساس اعتُبرت كلّ هذه اللّهجات: الشّليحيّة، الرّيفيّة، المزابيّة، القبائليّة، الشّاويّة، الطّارفيّة، ولّهجات: أوّجيلة، نفّوسة، أغدامس، زوّارة، سيوة ... وغيرها؛ والتي تمثّل الواقع المنطوق به في الميدان، لهجاتٍ تنحدر من لسان واحد، يمثّل اللغة الأمازيغية الأمّ، وقد تكون الليبية، على اعتبارها لغة الأهالي الأصليين، ولكن - كما أشرنا - عدم وجود أبجديّة مشتركة واسعة الاستعمال،

CHAKER (S): Un parler berbère, p 7.

<sup>1</sup> - ينظر:

<sup>2</sup> - المرجع نفسه: ص 7.

BASSET (A): La langue berbère, 1929, p9.

<sup>3</sup> - ينظر:

تحمل أدبا مشتركا يثبت قطعياً هذه الصّلات، جعل الأمر مجرد فرضية، ومعطيات أولية لا زالت محلّ نقاشٍ بين الباحثين رغم الأشواط الكبيرة التي قطعنها الأبحاث الميدانية في هذا المجال.

#### 4-3 - الأمازيغية ومشكلة وسيط الخطّ

عاشت اللغة الأمازيغية آلاف السنين لغة شفوية تصارع بقوة وكدّ لغات المحتلّين؛ تعايشت مع بعضها ولكن دون أن تأخذ بأهم أسباب الرقي: الكتابة؛ فهي الوسيلة الحضارية الكفيلة بتسجيل ماضيها وضمان استمرارها، بل بها توحدّ اللغة ويضبط نظامها فتحمي من التغيّرات المستمرة التي تصيب اللغة المنطوقة وتجعل منها لهجات متفرقة يزيد عامل الزمن وسعة المكان في تكريس الاختلاف بينها- وهو الحال الذي آلت إليه فعلا الأمازيغية. وإذا كانت علاقة اللغة بالفكر والثقافة علاقة وثيقة لا يمكن الفصل بينهما؛ فإنّ علاقة الكتابة بالتاريخ وبالتطوّر العلميّ أوثق، ولا تقلّ أهمية وخطورة عن الأولى.

وفعلا لقد صدق ابن خلدون حين قال: " إنّ اللغة ملكة اللسان... [و] الخطّ صناعة ملكتها في اليد"<sup>(1)</sup>؛ هذه الصّناعة- في الحقيقة- لم يتقنها الأمازيغ حتى يحافظوا بها على ملكتهم اللسانية؛ بل لم يستعملوها إلّا بصورة بدائية ومحدودة- كما أشرنا سابقا-، ولم يهتموا بتطويرها فقد تطوّر- على سبيل المثال- خطّ المسند- الخطّ الحميري- مع تطوّر الحضارات العربية السامية المتتالية إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن في الكتابة العربية<sup>2</sup>؛ بينما اندثرت الأبجدية الليبية وبقيت الآثار والنقوش تشهد على بداية تاريخ وجود الكتابة في هذه المنطقة ليس إلّا.

وقد حاول الكثير من الأمازيغيين جعل هذا الآثار، على ضآلتها شاهدا حيا على أنّ الحضارة الأمازيغية ليست مجرد "حضارة شفوية"<sup>3</sup> لا ترقى إلى مصاف الحضارات الإنسانية التي خلّدتها كتاباتها بتسجيل إنتاجها الأدبيّ والفكري. إلّا أنّ الواقع التاريخيّ يؤكّد أنّ هذه الآثار والنقوش الليبية القديمة مع قيمتها التاريخية ودلالاتها الحضارية- فهي شاهد قطعيّ على علاقة هذه المنطقة،

<sup>1</sup> - المقدمة: ص 1053.

<sup>2</sup> - نفس المصدر: ص 1075.

<sup>3</sup> - ينظر:

حضارياً، بآسيا الصغرى- لم تحمل نتاجاً أدبياً أو ثقافياً علمياً، ولم تُستعمل إلا في النقوش الجنائزية.

ولئن لم يجد العالم المغربي المتخصّص في الأمازيغية محمد شفيق تبريراً لعدم امتلاك الأمازيغ أبجدية عملية طيبة يسجلون بها لغتهم وآدابها كشأن معظم اللغات، إلا هذا المبرر الانطباعي: " إن اللغة الأمازيغية جرّدها الزمان من كتابتها .... وإن الناطقين بها لم يعنوا كثيراً بتدوين إنتاجاتهم الأدبية ..."<sup>1</sup> دون أن يوضّح لنا كيف فعل ذلك الزمان بهذه اللغة دون غيرها؛ فإنّ اللغويّ الفرنسي هنري باسي حاول أن يردّ سبب هذا الإهمال لطبيعة المجتمع الأمازيغي. فهو يرى أنّ زوال أبجدية - لم تترك في الواقع إلا آثاراً فقيرة في عزّ أيامها- إنّما يعود لأسباب داخلية، لا تكمن في الفقر الأدبي للفكر الأمازيغي، ولكن في الحالة الاجتماعية لهذا الشعب، الذي- في نظره - لم يعرف سيادة حضارية مطلقاً وإنما مجرد مجموعات سكانية متخلفة اجتماعياً وحضارياً<sup>2</sup>؛ " لم يصل بهم التطور إلى درجة تجعلهم يدركون أنّ الثروة الفكرية ممكن أن تودع في الكتابة؛ فاللغة عندهم ولا تزال إلى الآن في الفعل الكلامي فقط، فهي مجرد شيء عفوي والتفكير في أنّه يمكن ضبطها خارج الفكر واللسان لم يأتهم أبداً"<sup>3</sup>. قد يكون في هذا الرأي الذي ذهب إليه هنري باسي شيء من الصحة على اعتبار أن سكان هذه المنطقة الاستراتيجية كانوا دوماً عرضة للنفوذ الخارجي، وبالتالي لم يعيش أهلها فترة استقلال يبنون فيها ذواتهم الحضارية لغويّاً واجتماعياً. ولكنّ السؤال الذي نطرحه هو: لماذا لم يسجل الأمازيغيون لغتهم إلاّ بالأبجديتين الساميتين: الفينيقية ثم العربية؟

فهل مع هؤلاء الفاتحين تطوّر أخيراً الأمازيغيّ وعرف قيمة الكتابة؟ كما برّر ذلك هنري باسي، في تحليله لظاهرة نفور الأمازيغي من اللاتينية، واختياره للأبجدية العربية دون غيرها من الأبجديات بعد تركه للبيبة، بل وحتى لثيفيناغ قائلاً: " لم يكن إهمال الأبجدية اللببية والتخلي عنها بسبب ضعفها وعدم صمودها أمام الأبجدية اللاتينية، بل لأنها كانت أبجدية شعب لا يحتاج إليها،

<sup>1</sup> - شفيق، محمد، لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرناً من تاريخ الأمازيغيين، ص 63.

<sup>2</sup> - انظر: BASSET, H, Essai sur la littérature des berbères, pp. 22-24.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص 62.

فهو - اجتماعيًا - لم يصبح بعد جديرا بامتلاك كتابة عادية. ولمّا حان هذا الوقت... استعار البربر الأبجدية العربية<sup>1</sup>.

أم أنّ الأمازيغي بجذوره العميقة، وتاريخه العريق وإرثه السامي المتراكم عبر العصور قد اعتبر الأبجدية العربية - وهو رأينا - الشكل المتطوّر "للبربرية" القديمة، تماما كما أشار إلى ذلك عالم الساميات "رينان" حينما قال: " فمنذ زمن بعيد قبل تأسيس قرطاج كان تأثير الجنس الكنعاني قد تمرّس في كلّ الشّمال الأفريقي، إنّ الأشكال المختلفة للأبجدية السامية المتواجدة في هذه النواحيّ لدليل على التأثير المتواصل والمتكرّر دائما".<sup>2</sup>

ولعلّ آخر كَرّة هو استعارة الأبجدية العربية لكتابة الأمازيغية، تماما كما استعيرت البونيقية من الفينيقية، وما الليبية وبنيتها ثيفيناغ إلّا شكّل من أشكال هذه الأبجدية السامية، وقد أوضحنا سابقا قرابتها من الفينيقية، بل ومن الحميرية عند بعض العلماء.

ولكن ما يجب أن نضيفه في هذا الصّدّد، هو أنّ الأمر يختلف، إذ لم يعد الخطّ العربيّ عبارة عن مجرد كتابة سامية تناسب هذه اللغة لما يحملانه من خصائص مشتركة، بل اكتسى طابعا آخر، طابعا أوسع وأعمق، بعدما اقترن بالرسالة الإسلامية وما تحمله من أبعاد حضاريّة جديدة، حتى أنّ العالم السامي "ولفنس أبو ذؤيب" اقترح تسمية هذا الخطّ تسمية جديدة حيث يقول: " لمّا كانت الحروف العربيّة في الجاهليّة ذات أسماء مختلفة خاصّة تعرف بها، ويتميّز بعضها عن بعض، كان لا بدّ من إطلاق اسم خاصّ على الخطّ الذي نحن بصدده ليُعرف به ويتميّز عن غيره، وقد رأينا أن ندعوّه "الخطّ الإسلاميّ" لا لأنّه من مبتكرات الإسلام، إذ كان معروفا عند العرب قبل البعثة الإسلاميّة، ولكن لأنّ الإسلام كان السبب الجوهريّ في انتشاره وشيوعه وبقائه إلى الآن في حين أن جميع الخطوط العربيّة الأخرى ضاعت ولم يبق منها سوى أسمائها وبعض آثارها".<sup>3</sup>

وإذا بدا "ولفنس" صائبا في رأيه هذا، إلّا أنّنا نرى أنّ العبرة ليست في المصطلح، إذ أصبحت عبارة "عربية" مرتبطة هي الأخرى بالإسلام منذ مجيئه، وأنها فعلا استمدت خلودها وانتشارها الواسع

1 - نفس المرجع، ص. 24.

2 - انظر: RENAN (E): Histoire des langues sémitiques, p. 200.

3 - ولفنس، إسرائيل، أبو ذؤيب، 1929: تاريخ اللغات السامية، لجنة التأليف والترجمة والطبع: مطبعة الاعتماد، القاهرة.

من مبادئه؛ إلا أن اختياره كقالب حضاريّ وكلسان لخاتم الأديان، دليل على قوّة هذه اللغة خطّاً ولساناً عبر المراحل التاريخية التي مرّت بها خلال تطوُّرها.

#### 4-3-1 - الأمازيغية والخطّ العربيّ عبر التاريخ

فعلا فقد اتّخذ الأمازيغيّ الخطّ العربيّ وسيلة لكتابة لغته، ولأوّل مرّة في تاريخ هذه المنطقة، بل في تاريخ لغتها وحضارتها خُطّت مؤلّفات في اللغة الأمازيغية بالخطّ العربيّ؛ ولئن كانت في معظمها مؤلّفات دينية، الهدف منها نشر الدّعوة الإسلامية في الأوساط الأمازيغية التي لم تتعرّب بعد، حتى وصفها بعضهم نظراً لاقتصارها على هذا المجال فقط " بلغة الدّعوة والتبشير"<sup>1</sup>. إلا أن العبرة التي استوقفت الكثير من الدّارسين هو استعارة الخطّ العربيّ والتأليف فيه، الأمر الذي لم يحصل مع الحضارات السابقة وكتاباتهما؛ كما أشار إلى ذلك أندري باسي وغيره حيث أكّد على أن: "الحضارة البربريّة حضارة شفوية، ولكن - مع ذلك - توجد بعض المخطوطات لمؤلّفات خاصّة بنشر الإسلام في الأوساط التي لا تتكلّم العربية، إنّ هذه المخطوطات كلّها بالخطّ العربيّ. وتعدّ دراستها في غاية من الأهمية: ففي الواقع تشهد هذه المخطوطات على توافق الأبجدية للسان قد لا يكون بعض أصواته مطابقة لأصوات العربية، مثلاً على وجه الخصوص [ʒ] (زاي مطبقة: ڙ). كما أنّها أيضاً مفيدة جدّاً في اطلاعنا على طريقة رسمها للحركات، وتبني شكل حروف المدّ للأصوات الطويلة مقابل الأصوات القصيرة (الحركات)، وكذلك طريقة رسم الصائت صفر... بالسكون."<sup>2</sup>

فبالإضافة إلى الشّهادة التاريخية التي يحملها هذا النّصّ على اعتبار أنّ الأمازيغية دخلت مجال التدوين والكتابة الواسعة بالخطّ العربيّ؛ فإنّه يُعتبر أيضاً شهادة عالم لسانيّ متخصص في دراسة اللهجات الأمازيغيّة، شهادة على أنّ الأبجدية العربيّة توافق أصوات اللغة الأمازيغيّة، بل حتى المثال الذي استنتاه، - وهو حرف الرّاي المفخّمة، كدلالة على وجود أصوات لا مقابل لها في الأبجدية العربيّة، وهو أمر طبيعيّ - ومع ذلك فإنّ هذا الصوت منطوق به في العربيّة، وهو من الحروف الفرعيّة المستحسنة عند سيبويه.

BASSET (H): Essai sur la littérature des berbères, pp 64.

BASSET (A): Langue berbère, P.46.

<sup>1</sup>- ينظر:

<sup>2</sup>- ينظر:

ولعلَّ أهمَّ المؤلَّفات قيمة - التي مازال الكثير من مخطوطاتها تشهد على هذا الالتحام الثقافيِّ الفريد من نوعه- هي تلك المؤلَّفات التي خطَّها المهدي بن تومرت، وأهمُّها الرسالتان: المرشدة، والتَّوحيد<sup>1</sup>؛ أو تلك التي خلَّفها الإباضيون منذ العهد الرّستمي، وقد كان جنوب الجزائر أهمَّ مراكز إشعاع هؤلاء الأمازيغ، (وحدات ورقلة وواد ميزاب وواد ريغ) بالإضافة إلى جزيرة جربة، وجبل نفوسة. ويؤكِّد هنري باسي "أنَّهم يملكون كتبًا دينية مكتوبة في البربرية."<sup>2</sup> إلا أنَّه سرعان ما يضيف هذه الملاحظة الهامة: "هذه الكتب نعرف محتواها... ولكن مع أنَّ [هؤلاء الإباضيين]، في المناطق الثلاثة حيث مازلنا نجدهم، لا زالوا يتكلَّمون البربرية إلا أنَّهم ترجموا كلَّ كتبهم - تقريباً - إلى العربيَّة؛ يمكن أن نستشهد بأحد هذه الكتب: "العقيدة" المتَّبعة بميزاب وجربة. كُتبت في البداية بالبربرية ثم ترجمها للعربيَّة المدعو "أبو حفص عمر بن جمعة" النفوسي... في القرن التاسع الهجري (الرابع عشر من تاريخها) أي في زمن بعيد!".<sup>3</sup> إذن فالملاحظة التي استوقفت باسي هو ترجمة هذه المؤلَّفات إلى العربيَّة، رغم بقاء اللغة الأمازيغيَّة لغة تخاطب أهالي هذه المنطقة؛ بعبارة أخرى التخلي عن مواصلة الكتابة في لغتهم.

والواقع أنَّ الأمر لا يدعو للاستغراب لأنَّ التَّأليف في الأمازيغية إنَّما كان من أجل نشر الدَّعوة الإسلاميَّة في الأوساط التي لم تتعلَّم بعد العربيَّة؛ وما أن انتشرت اللغة العربيَّة حتى توقَّف التَّأليف في الأمازيغية، واختيرت العربيَّة، عن طواعيَّة، خطأ ولغة، اللسان الحضاريِّ لهذه الربوع التي لم تتخلَّ مطلقاً عن لسانها الأصليِّ ولغتها الأمّ: الأمازيغية، رغم تفضيلها للغة العربيَّة، لغة القرآن والدين الإسلاميِّ.

وما يؤكِّد ذلك أكثر هو أنَّ كلَّ ما دَوَّن وحُطَّ بالحروف العربيَّة في لغة هؤلاء الأمازيغ إنَّما هي مواضيع في العقيدة والعبادة والفقهِ، أي ما له علاقة بالدين الإسلاميِّ. وفي هذا الصِّدد يذكر باسي عن مُبلِّسكي مؤلِّفاً في الفقهِ العربيِّ مترجماً ومعلِّقاً عليه بالأمازيغية تحت عنوان "مدوِّنة ابن غانم"، عبارة عن مجموعة من الفتاوى حول العبادات والمعاملات الشرعيَّة<sup>4</sup>، ملاحظاً أنَّ هذا المؤلِّف

BASSET (H): Essai sur la littérature des berbères, pp 65.

<sup>1</sup> - ينظر:

<sup>2</sup> - المصدر السابق، ص 65.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ص 65.

<sup>4</sup> - المصدر السابق، ص 65.

رغم حداثته بالمقارنة بالمؤلفات السابقة إلا أن أسلوبه ولغته (تراكيب، كلمات) يُعدّان أقلّ تأثراً باللغة العربية من المخطوطات المماثلة لها والمؤلفة فيما بعد في منطقة سوس.<sup>1</sup>

ومهما يكن من أمر، فرغم أنّه لم يسجّل قبل القرن التاسع عشر أن دوّنت آثار أدبيّة شعريّة كانت أم نثريّة، ولا ثقافيّة فكريّة، وإتّما بقي هذا الإنتاج شفويّاً تتوارثه الألسن وتحفظه الذاكرة؛ إلا أنّ استعمال الخطّ العربي لكتابة الأمازيغية دليل على الانتشار الواسع الذي عرفته اللغة العربية وأبجديتها السامية، فعلا " فقد سبق للخطّ العربيّ أن انتشر في بلاد كثيرة في آسيا وأوروبا وإفريقيا وسار مع الإسلام أينما سار الإسلام. فاستعمله الفرس والترّك والهنود والملايو ولغات مختلفة في إفريقيا."<sup>2</sup> وقد استعملته حتى اللغات التي تختلف خصائصها عن العربية؛ ويؤكّد في هذا الصّدّد الأب دورم أنّه من اللغات غير الساميّة التي تبنت الكتابة العربية بواسطة الإسلام إضافة إلى الفارسية والتركيّة، نجد الكرديّة، الأفغانيّة، الأندوستانية (الأردية) الملاوية، الجفانيّة، البربرية، الهوسا، السواحلية الملغاشية...<sup>3</sup> ولئن عدّ الأب دورم "البربرية" من اللغات غير الساميّة، إلا أنّ تأثير العربيّة في هذه اللغة لم يختلف كثيرا عن تأثيرها في اللغات السامية في المشرق نظرا للخصائص المشتركة التي تحملها مما جعل "رينان" يؤكّد أنّ السهولة التي تمّ بها انتشار اللغة العربية، والزوال الكليّ للاتينيّة إنّما سببه وجود طبقة ساميّة أولى في هذه المنطقة- كما سبق أن ذكرنا- وما العربيّة إلا حلقة مكملّة، وتطوّر مستمرّ وطبيعيّ لجميع هذه اللغات التي لم تشدّ الأمازيغيّة عنها. ولكنّ الوضع بدأ يتغيّر مع مطلع القرن التاسع عشر، إذ حاول المستشرقون الفرنسيّون- على وجه الخصوص-

<sup>1</sup>- نفس المصدر، ص 66.

لقد تصقّحنا مخطوطين موجودين بالمكتبة الوطنية الجزائرية. والمخطوطان من القرن الثاني عشر الميلادي؛ ألّفهما الفقيه المغربي محمد بن علي إبراهيم السّوسي الأوزلي، في اللغة الأمازيغية (لهجة سوس) بالخطّ العربي:  
أ- مخطوط تحت رقم 2982: يحتوي على رسالتين الأولى كاملة، والثانية ناقصة؛ وهو محفوظ في ظرف تحت عنوان "رسالة في علوم الدين بالأمازيغية".

ب- مخطوط تحت رقم 615: هو عبارة عن مجلّد في الفقه، كامل الأجزاء يحتوي على 173 صفحة كلّ واحدة منها تضمّ 19 سطرا.

<sup>2</sup> - مدكر، إبراهيم بيومي، 1973: العربية بين اللغات العالمية الكبرى، محاضرة ألقبت في جامعة بيروت بتاريخ 23 ربيع الأول 1393، الموافق لـ 25 أفريل. (مطبوع)، ص 8.

<sup>3</sup> - ينظر: SCOLIN, Georges, 1931: « Compte-rendu sur l'ouvrage de Dhorme: Langue et écritures

XII, sémitiques», in Héspéris: archives berbères et bulletin de l'institut des hautes études marocaines, T. Librairie la Rose, Paris, p.134.

أن يحددوا به عن مساره الحضاريّ بإبعاده عن شكله العربيّ وعمقه الساميّ، خلال أبحاثهم الميدانيّة الحثيثة لجمع اللهجات الأمازيغيّة قصد إعادة بعثها من جديد.

#### 4-3-2- القضاء التدريجيّ على الحرف العربيّ:

في بداية الأمر كان هؤلاء المستشرقون يستعينون بالخطّ العربيّ لكتابة اللهجات الأمازيغيّة، نظرا لكونه الخطّ الذي استعمله الأمازيغيّون أنفسهم لكتابة لغتهم، - وكان هؤلاء المستشرقون أول من نشر تلك المخطوطات- وقد يكون أيضا تفاديا لأيّة مواجهة مع أهالي المنطقة الذين يقدّسون اللغة العربيّة ورسمها كما يقدّسون الدين تماما؛ وأيضا لاعتبارهم أنّ الخطّ العربي هو الخطّ الأنسب للأمازيغيّة على حدّ تعبير فاننور دو پارادي الذي اعتمد هو نفسه- في دراسته للهجة القبائليّة- على الخطّ العربيّ، كأبجديّة أصلية لهذه اللهجة مقابلا إياها بالأبجديّة اللاتينية لتقريبها من القراء الفرنسيّين وقد يكونون هم المعنيّين أصلا بهذا العمل.

وعلى نهج فاننور، سار مستشرقون آخرون لعلّ أهمّهم الفرنسي روني باسي والد الأخوين هنري وأندري باسي، المتخصّصين أيضا في دراسة اللهجات الأمازيغيّة. فقد حافظ هو الآخر في تعامله مع الأمازيغيّة بمختلف لهجاتها بخطّها المناسب، أي بالخطّ العربي بالنسبة للهجات الشّمال وبثيفيناغ بالنسبة للهجات الجنوبيّة التي احتفظت بأبجديتها، مع الحفاظ على تسجيل كتابتها من اليمين إلى اليسار كما هو معمول به أصلا في تدوين هذه الأبجديّة.

وهذا واضح في مؤلّفه الهامّ: دراسات حول اللهجات الأمازيغيّة"<sup>1</sup>. وسيلاحظ القارئ أنّ روني باسي يكتب الكلمة الأمازيغيّة في مختلف اللهجات بالخطّ العربيّ ثم الفرنسيّ، أو بخطّ ثيفيناغ ثمّ الفرنسيّ، اعتقادا أنّ الكتابة الأصليّة هي إمّا الخطّ العربي أو خطّ ثيفيناغ. وبغضّ النظر عن الأهداف المقصودة من وراء جمع الآثار الأدبيّة الشّفوية لمختلف اللهجات الأمازيغيّة، واصل هؤلاء المهتمّون أعمالهم الميدانيّة المتنوعة بدراسات تاريخيّة ولسانيّة: صوتيّة، وصرفيّة، و نحويّة، لمختلف اللهجات؛ مما بدأ يعطي أهميّة واضحة للكتابة اللاتينيّة، ولم يعد يمثّل الخطّ العربيّ إلا شكلا ثانويّا

<sup>1</sup> - ينظر : BASSET, René, 1894: Etudes sur les dialectes berbères : ed: Ernest le roux, Paris.

بدأ التمهيد للاستغناء عنه يلوح في الأفق. ثم توجت هذه الأعمال بإدخال الأمازيغية - اللهجة القبائلية على وجه الخصوص - مجال التعليم وأصدر مرسوم سنة 1885 يسمح بالقبول لإعداد: " شهادة في اللغة القبائلية " من كلية الآداب بجامعة الجزائر<sup>1</sup>.

وقد اشترط سواء في إعداد أسئلة الامتحان أم في الإجابات المقدمة ما يأتي: " يجب أن يكون نسخ القبائلية بالحروف الفرنسية والعربية."<sup>2</sup> وليلاحظ القارئ الأسبوعية المتبعة في هذا الترتيب.

#### 4-3-3- قرار تعويض الخط العربي بالخط اللاتيني:

فعلا فقد صدق بن منصور حين أكد - كما سبق ذكره - أنه " لولا الجهود العظيمة التي بذلها الفرنسيون طيلة 130 سنة في محاربة العربية وخلق قومية بربرية لاستعرب الشمال الإفريقي كله" إذ بدأت فكرة الاستغناء عن الخط العربي كمرحلة ثانية بعد إعادة بعث اللهجات الأمازيغية تتجسد على أرض الواقع. فقد قرّر الجنرال هانوتو كتابة اللهجة القبائلية على وجه الخصوص بالفرنسية معلنا: "... أفلح عن فكرة استعمال الرموز العربية للتعبير عن أصوات اللغة القبائلية"<sup>3</sup>. وقدّم قائمة عرض فيها مختلف الأسباب التي تبرّر تخليه عن استعمال الرمز العربي - لقد سبق أن جمع أشعارا قبائلية ودونها بالعربية ولكن يبدو أنها مجرد مرحلة مدروسة تمهّد لمراحل أبعد وأخطر -، ومن بين الأسباب التي ذكرها قوله: " إن طريقة الكتابة بالأحرف العربية لا تغني عن الكتابة بالفرنسية، فيصبح عملا مضعفاً دون فائدة."<sup>4</sup>

إلا أن هذا التبرير، الذي يفصح عن نوايا هذا الجنرال، لا يتعرّض إليه خلال الدراسة<sup>5</sup> التي خصصها للهجة الطوارق، حيث استبقى حروف ثيفيناغ رغم أنها لم تغنه هي الأخرى عن الكتابة بالفرنسية. وعليه كان القصد هو التأكيد على أن الخط العربي، ليس هو الخط الأصلي. إلا أن المستشرقين أنفسهم أكدوا على طواعية اختيار الأمازيغي لهذا الخط، دون الخطوط الأخرى؛ بل

<sup>1</sup> - ينظر: BOULIFA,Said,1913: Méthode de langue Kabyle, cours de 2<sup>eme</sup> année étude linguistique et sociologique sur la Kabylie de Djurdjura, Adolphe Jourdan, Alger, P.346.

وقد كان سعيد بوليفة أستاذا مكلفا بالدروس التطبيقية في هذه الكلية.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه: ص 364.

<sup>3</sup> - ينظر: Hanoteau: Essai de grammaire Kabyle, p.3.

<sup>4</sup> - نفس المصدر، ص 19.

<sup>5</sup> - ينظر مؤلفه المذكور سابقا: Essai de grammaire de Tamachek

راحوا يبحثون - مستغربين - عن الأسباب التاريخية والاجتماعية وحتى النفسية التي جعلت الأمازيغيّ ينفّر من الكتابات الأخرى، ويتبنّى عن طواعية الخطّ العربيّ. وهذا القصد الذي يرمي إليه هانوتو قد صرّح به، وجعله السبب الآخر، إذ أضاف محلّلاً أنّه مادام " القبائل " لم يعد يملكون أبجدية خاصة بهم لتمثيل أصواتهم، وأنّ " الناس الذين يتكلّمون القبائليّة يستعيرون من العربية رموزها حينما يريدون تسجيل أفكارهم، وهو أمر نادرا ما يحدث وباشمئزاز... فإنّ كلّ واحد عند استعماله لهذه الحروف الأجنبية، لا يملك قاعدة مضبوطة، بل يتّبع الطريقة التي يراها مناسبة للتعبير عن أصواته، ونستنتج من كلّ هذا، غيابا كلياً لقواعد الكتابة...<sup>1</sup> ثم يضيف في النهاية مختلف الصّعوبات التي تملّحها طبيعة الخطّ العربي<sup>2</sup>. ليصل في النهاية إلى المقصد الذي بدأنا بذكره: " إنّ هذه المشاكل لا يمكن أن نتقاداتها إلاّ بوضع قواعد اصطلاحية، أي اختراع قواعد إملائية صورية جعلني أفلح عن فكرة استعمال الرّموز العربية للتعبير عن اللغة القبائلية.<sup>3</sup>

والواقع أنّ هانوتو لم يخترع كتابة اصطلاحية صورية، ولا أحدث قواعد خاصة، وإنّما اكتفى بوضع أسس لتغيير حضاريّ سيتعرّز شيئا فشيئا، إذ بدّل الحرف العربيّ بالحرف اللاتينيّ، وحفاظا على نقل الأصوات القبائليّة بدقّة أضاف ما يأتي: " وبالنسبة للأصوات القبائليّة الموجودة في الأبجدية العربية والتي لا نملكها في الفرنسية تبنيّت الحروف الاصطلاحية الآتية:

ث	ح	خ	ذ	ط	ص	ض	ع	غ	ق	ه
(4)h	k'	r'	â	dh	ç	t'	d'	kh	h'	th

أي أحد عشر حرفا مضافا؛ بالإضافة إلى أصوات أخرى لا توجد في العربية. هذا هو المنهاج الجديد الذي وضع أسسه الجنرال "هانوتو" رفضا للخطّ العربيّ بكلّ أبعاده.

وبعيدا عن رأي ومشاركة الأهالي - الذين لم يولوا في هذا الوقت العصيب أيّ اهتمام لهذه الأعمال، بل رفضها معظمهم جملة وتفصيلا، متمسكين أكثر بمبادئهم الكبرى للتصديّ لهذا

1 - ينظر: Hanoteau: Essai de grammaire Kabyle, p.2.

2 - نفس المصدر: ص 2-3.

3 - المصدر نفسه، ص 3.

4 - المصدر نفسه، ص 4.

المستعمر وكلّ ما يقدمه- واصل اللغويّون عمل هانوتو، وعملوا على تطوير هذه الأبجدية التي بدأ يؤلّف بها اللسانيّون والأدباء.<sup>1</sup>

وفي هذا المجال، مجال تطوير الأبجدية - الفرنسية - وتكييفها مع الأصوات الأمازيغية وبخاصة القبائليّة، نسجّل محاولة أندري باسي بمعونة بيكار<sup>2</sup>، اللذين حاولا أن يبسطا هذه الأبجدية، معتمدين على القاعدة الاقتصادية في الكتابة: لكلّ صوت حرفٌ معادل. وهي الأبجدية التي تبنّاها كلٌّ من الأب دالي<sup>3</sup> والأخت فنسن<sup>4</sup>، المشرفين على مركز الدراسات البربرية<sup>3</sup>. قد سهر هذا المركز الدراسات البربرية على نشر عدّة مؤلّفات بهذه الكتابة التي أدخلت فيها الحروف الإغريقية كما استعملت فيها الحركات والنقاط تعويضا لبعض الحروف التي وضعها هانوتو، واتّبعه في استعمالها بوليفة، وفرعون وغيرهما. وكلاهما من وضع فرنسيّ واضح ومن بين المؤلّفات التي كتبت بهذه الأبجدية المنقّحة - إضافة - إلى مؤلّف باسي وبيكار الموسوم ب: " مبادئ في نحو البربرية" المذكور سابقا، نذكر على سبيل المثال فقط مؤلّفات القسّ دالي.<sup>4</sup>

وتمّ تتويج هذه الأعمال التي سهر الفرنسيّون في إعدادها وتنقيحها مرحلة تلو مرحلة، حتى تتكيف مع الصّوت الأمازيغيّ، بتعديلات أخرى لأبجدية باسي، وتتمثّل هذه التعديلات في الاستغناء عن تلك العلامات (نقاط، وحركات) المصاحبة للحروف المعدّة للتعبير عن الصّوت الأمازيغي. وهذا ما قام به ووضّحه مولود معمري قائلا: "إنّ النّظام الذي تبنّاه وعمل به أ. باسي... اهتماما منه بالدقّة والصّرامة اللغوية يُكثر من العلامات المصاحبة للحرف. فالنصّ يُصبح - رغم سهولة قراءته - عبارة

<sup>1</sup> - من بين هؤلاء الأدباء نذكر مولود فرعون، الذي نشر قصائد سي محند وامحمد، الشاعر القبائليّ المشهور، بهذا الخطّ

أيضا: Feraoun (M), 1956 : *Les poèmes de Si Mohand*, ed Minuit, Paris.

وقد أعاد نشر هذه القصائد أيضا الأديب مولود معمري، بالكتابة الإغريقية-اللاتينية.

<sup>2</sup> - ينظر: BASSET, A., PICARD, A., 1948 : *Eléments de grammaire berbère, (kabylie, Irjen)*, Alger.

<sup>3</sup> - ينظر: Dallet, P.J.M., Vincennes, Sr.L. ;1958: *Transcription du kabyle, fichier de documentation berbère, fort national, grande Kabylie*. pp.4-10.

<sup>4</sup> - منها Dallet ;J.M., 1953 : *Le verbe Kabyle*, F.D.B, Alger,.

Dallet et vincennes: *Première initiation au kabyle*, F.D.B.:

- 1<sup>ere</sup> partie: Transcription du kabyle

- 2<sup>eme</sup> partie: Grammaire.

- 3<sup>eme</sup> partie: Exercices.

Dallet ,1967: *Contes kabyles inédits*, Kabylie de Djurdjura, Textes et traductions, 2<sup>eme</sup> série, F.D.B, Algérie,.

عن جهاز مثقل بالعلامات التي تصعب من الكتابة اليدوية، وتجعل الكتابة المطبعية مستحيلة تقريبا.<sup>1</sup>

وعدلت هذه الأبجدية التي أصبحت تعرف بالأبجدية الإغريقية-اللاتينية؛ لاختار كَنظام أبجديّ لكتابة الأمازيغية. وهي الأبجدية التي اتفق اللسانيون المتخصّصون في اللهجات الأمازيغية كتابتها بها؛ وتتكوّن هذه الأبجدية أساسا من الحروف الفرنسية ( اللاتينية) أضيفت لها حروف من الإغريقية، وهي: - ɛ : ε ؛ X : χ ؛ - ɸ : φ ؛ - وأخرى من الأبجدية الصوتية العالمية- التي من بين حروفها أيضا الحروف الإغريقية المذكورة مع إضافة، h ، t ، d ، z ، r ، وهي حروف منقوطة الأسفل يستعملها المستشرقون في استنساخ الكتابة العربية؛ واختيارها- كما نلاحظ- لم يكن مبنيا على دراسة لسانية أو وفق معيار علمي معيّن، وإنما كانت الانطلاقة- مع هانوتو- مجرد وسيلة لتقريب هذه اللغة من الدارسين الفرنسيين، لتطوّر ثم تُفرض- بحكم تلك الجهود المبذولة- لتصبح الأبجدية الأمازيغية عوضا عن الليبية، أو ثيفيناغ أو العربية.

وتختفي أسماء الجنرال هانوتو، وباسي، والأب دالي، والأخت فانسن وغيرهم من الدارسين الفرنسيين وراء أسماء أمازيغية سعيد بوليفة، مولود فرعون، مولود معمري يُعطى لهذا العمل المصادقية المحلية، ويحظى بالقبول والتركية، ولتصبح هي الأبجدية الأمازيغية المعمول بها، وكثيرا ما تُنسب خطأ هذه الأبجدية للأديب مولود معمري، وقد وُضعت قبل أن يولد.

وهكذا لا بدّ أن نقدّر هذه الجهود الجبّارة، ونجازي تلك الأعمال العلمية المختلفة فنقدّم لها لغتنا وثقافتنا تشكّلها وتهيكّلها في نظامها، على حساب خصائصها اللغوية والتاريخية والحضارية!! وإذا كانت سنة التطوّر تقتضي التغيير والتّحسّن لمواكبة العصر، ومتطلّبات العلم، إلّا أنّه يجب أن يتمّ ذلك وفق شروط علمية وتاريخية وحضارية؛ فلا يكون أبدا على حساب أصالة شعب، فلن يتحقّق التطوّر بالانسلاخ من المميّزات الشخصية، لأنّ الأعماق ثابتة وقد تنفر من الأشكال الغريبة التي تحاول تجسيدها، آجلا أم عاجلا.

HAMMOUMA, H , 1987: Manuel de grammaire kabyle, préface de M.Mammeri, Association de la culture berbère, Paris, la préface.

<sup>1</sup> - ينظر:

وما يجب ألا يُنسى هو أنّ للغة الأمازيغية نظامها الأبجديّ الخاصّ بها، ومع ذلك فقد اختار الأمازيغيّون بأنفسهم ومحض إرادتهم بشهادة المستشرقين، الخطّ العربيّ لاعتبارات حضاريّة ودينيّة فعلا؛ ولكن ما أكّده علماء اللغة، كلّهم بدون استثناء، أنّ هذه الكتابة هي الأنسب علميّا - بمفهوم اللسانيّات، هذا العلم الحديث الذي تؤيّد نتائج الأبحاث فيه أنّ الأمازيغية من اللّغات السّامية - : فحروف الإطباق، والحروف الحلقية وظاهرة الإدغام والإعلال... إنّما تناسبها الكتابة العربية. بل النظام اللسانيّ للأمازيغية: الصّوتيّ والصّرفيّ والتّحويليّ يشبه إلى حدّ بعيد النظام العربيّ؛ فما هو المانع علميّا وموضوعيّا الاستمرار في كتابتها بالأبجديّة المناسبة لها، أي الخطّ العربيّ؟! خاصّة وأنّ البعدين التّاريخيّ والحضاريّ يعطيانه الأولويّة والشّرعيّة، فقد كتبت به لهجات هذه المنطقة، فضلا عن كونه شكل لغتها اللغة العربيّة، التي حلّت في هذه الرّبوع بحلول الإسلام، وحلّ الخطّ العربيّ، الساميّ الخصائص معهما، فهجرت الحروف الليبية وأخذ الحرف العربيّ أداة للأمازيغية.

#### 4-3-4- الإصرار على محاربة الخطّ العربيّ:

وإذا كانت الكتابة - فعلا - عبارة عن رموز اصطلاحية مرسومة، اخترعت لتأدية وظيفة الرّموز المنطوقة وحفظها، إلّا أنّ أخطر وظائفها على الإطلاق، هي تلك الوظيفة الحضاريّة الخطيرة المتمثلة في حفظ مآثر الفكر واللغة عبر الزمان والمكان. ولهذا: " فالكتابة مرتبطة باللغة أيّما ارتباط"<sup>1</sup>، كما هي مرتبطة " ببنية اللغة "<sup>2</sup>؛ وعليه فالحفاظ على شكلها وخصائصها مع تطويرها<sup>3</sup>، إنّما هو الحفاظ على الخصائص الثقافيّة التي تميّز أمة لغة وفكرا وقيماً؛ وليست مجرد شكل لا أهميّة له؛ وإلّا لما كان مجالاً للصّراع؛ ولما أصرّ هؤلاء على محاربة الخطّ العربيّ ومحو آثاره بمختلف الطرق، واستبداله بالخطّ اللاتيني. فهم في الواقع " يدركون أنّ الحرف ليس مجرد شكل ... [بل] يعلو فيما يُرمز إليه على كلّ الرّموز التي تمجّدها الأجيال المعاصرة مثل العلم والتّشديد

<sup>1</sup> - شريفي، محمد بن سعيد، 1992: قضايا الخط العربي المعاصر، تاريخه ووقائعه بالمجلة العربية للثقافة، السنة الثانية عشر، العدد الثالث والعشرون، ربيع الأول 1413، ص 155.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 161.

<sup>3</sup> - فعلا فقد عرف الخط العربي مثلا إصلاحات عديدة قصد تطويره وتسهيل قراءته مع أبي الأسود الدؤلي، ونصر بن عامر ثم الخليل ابن أحمد الفراهيدي.

وغيرهما...؛ على أنّ الحرف هو في الواقع اختيار حضاريّ. وكلّ الاختيارات الحضاريّة تنزع إلى العمق والجوهر حتى وهي تقع على أشكال<sup>1</sup>.

ولهذا انصبّ اهتمام اللغويين الفرنسيين على غرار الغربيين عموماً<sup>2</sup> على إعادة بعث اللهجات الأمازيغيّة بالكتابة اللاتينيّة، معلنين بذلك حملتهم على اللغة العربيّة وكتابتها.

وفعلا حوَصر الحرف العربيّ في هذا المجال، بل وبتواصل الإصرار على كتابة الأمازيغيّة بالخطّ اللاتينيّ بعد الاستقلال، ولم يجد المنادون باستعمال هذا الشكل التغريبيّ إلاّ هذين التبريرين المفتعلين، أحدهما من وضع الغربيين أنفسهم والآخر قد يكون انبهاراً سطحياً؛ لأنّنا لم نملك بعد القدرة الحقيقيّة للوصول إليه ولن نصله بالانسلاخ عن ذواتنا.

التبرير الأوّل يتمثّل في صعوبة الخطّ العربيّ كما وضّحها في الواقع هانوتو. أمّا التبرير الثاني فهو الاعتقاد في أنّ استعمال الخطّ اللاتينيّ يقرب من التكنولوجيا، وقد يلحق بركب هذه الحضارة دون غيره. وهي في الواقع تعليقات وهميّة لا تمتّ بصلة إلى خصائص اللهجات الأمازيغيّة مطلقاً، وبالتالي هي ليست اختيارات علميّة فرضتها بعض الحقائق اللسانية، وإنّما هي مواقف حضاريّة منحرفة- في نظرنا- تحتاج إلى دراسات تصحّحها.

ولعلّ من بين هذه الصيحات، نذكر صيحة المرحوم إدير أيت عمران، الذي قال: " إذا أردنا أن تعيش الأمازيغيّة يجب أن نقرّبها من اللغات المتطوّرة"<sup>3</sup>، الإنكليزيّة أو الفرنسيّة. وإذا كانت الأولى صعبة في نظره فإنّ الثانية "سهلة، مادامت فرنسا قد بقيت مدة 130 سنة في بلادنا، درسنا لغتها

<sup>1</sup> - الخليل النحوي، 1992: الحرف العربي في إفريقيا، بين المدّ والجُزر بالمجلة العربية للثقافة، سنة 12، عدد 23، تونس. ص176-177

<sup>2</sup> - ففي جمعهم ودراساتهم للغات الإفريقيّة- التي تبنّى أهلها الحرف العربيّ فأصبحت بذلك لغات أدب وثقافة بعد أن كانت محصورة في الخطاب الشفهيّ- كانوا يستعملون الحرف اللاتينيّ- تمهيداً له - بالموازاة مع الخطّ العربيّ، ليفرضوه فيما بعد مكان هذا الخط. ففي 1904 قرّرت كتابة الهوسا بالحرف اللاتينيّ، وفي 1907 قرّرت ألمانيا منع استعمال الحرف العربيّ في شرق إفريقيا؛ وأيضاً في 1907 فرضت السلطات البريطانيّة اللغة السواحليّة المكتوبة بالحرف اللاتينيّ في مجال التعليم... انظر: الحرف العربي في إفريقيا 173-174.

<sup>3</sup> - ينظر: Ait Amrane, Idir, 1997 : Pour la naissance et le développement de Tamazight, éditions: Hiwar-Com, Algerie. p. 78.

وأدخلناها في الإدارة، كما تركت لنا إطارات عليا كبيرة<sup>1</sup>. أما " الأبدية الأمازيغية (ثيفيناغ) والأبدية العربية فتتقصهما الصوائت (الحرفية) لهذا اتفقت مع المرحوم مولود (ن) أيت معمر في يوليو 1948 على الأبدية اللاتينية التي تملك كل الحروف التي نحتاجها.<sup>2</sup> ويقصد بهذا الأبدية الإغريقية- اللاتينية؛ ولكن سرعان ما يُضيف- مكرّسا بذلك أهم أهداف المستشرقين- قائلا ما يأتي: " فعلا اتفقنا- في يوليو 1948- أنا والمولود أيت معمر [مولود معمر] رحمه الله على استعمال طريقة كتابة المتخصصين في اللهجات الأمازيغية،- الفرنسيين: باسي، كروزي وپكار- حتى نريح الوقت ولكني الآن غيرت رأيي.<sup>3</sup>

لئن كانت هذه الفقرة شهادة صريحة على أنّ واضعي ما يسمى بالأبدية الأمازيغية - و" هو النظام الذي مازال يستعمله- في يومنا هذا- مجمل الباحثين والمنتجين"<sup>4</sup> - هم الفرنسيون، وما فعله تلاميذهم التابعون لهم من « البربر » هو الاجتماع للاتفاق على استعمالها؛ إلا أنّ نهاية هذه الفقرة: "... حتى نريح الوقت، ولكني الآن غيرت رأيي"، تجعلنا نعتقد أنّ المفكر قد أخذ متسعا من الوقت لمراجعة موقفه وفق ما يمليه كل من البعدين: التاريخي والثقافي في اختيار وتوظيف الخطّ الأمازيغي- أصلا أو اختيارا - أي إمّا:

\* ثيفيناغ وتطويره - شأن كل الكتابات التي طوّرها أصحابها بعدما كانت هي الأخرى

بدائية- ليكون دون بديل آخر، كتابة هذه اللغة تماما كما فعلت إسرائيل " التي لم ترض أن تتبنى أية لغة من اللغات الغربية عرفانا لأهلها، ولا حتى الحرف اللاتيني، بل حرصت على أن تحيي لغة كانت منسية وتبعث أبجديتها من مرقدتها ولعلها حققت بها من التقدم ما لم تحقّه تركيا..<sup>5</sup>

\* أو تكييف الخطّ العربي وتيسير كتابة الأمازيغية به كاختيار حضاريّ معمول به منذ قرون

خلت. إلا أنّ أيت عمران يرى أنّ منطق التّقدم يقتضي تجاوز هذه " الاعتبارات ذات الطّابع

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 80.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 70.

<sup>2</sup>-نفسه، ص 80. و الملاحظ أنّ الجملة الاعتراضية المضافة في هذا النص، في الواقع ذكرها ايت عمران في الصفحة "14" في فقرة بالفرنسية في نفس الموضوع؛ أما النصّ الأوّل المذكور في المتن فقد كتبه بالقبائلية في الفصل الذي خصصه لها في (الصفحات 78-87). وقد رأينا ضرورة إدراجها تثبيتا للشهادة.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 14.

<sup>4</sup> - الخليل النحوي: الحرف العربي في افريقيا، بين المد والجزر، ص 176.

العاطفي والوطني والديني"<sup>1</sup>، ويقترح الكتابة اللاتينية المحضة- أي بدون الحروف الإغريقية والعلامات الصوتية المضافة- قائلا: "إنّ اختيار الأبجدية اللاتينية هي في نهاية الأمر ضرورة"<sup>2</sup>. وبلخص هذا الاختيار الضّروريّ في نظره كالآتي: " بعد سنوات طويلة من الدّراسة والبحث والتّجربة أرى أنّه يجب أن نجتنب التّفرد بدون فائدة، ومن الأفضل أن نتبنّى الأبجديّة اللاتينيّة فقط: بدون حروف إغريقية أو إشارات إضافية حتّى نصطفّ بجانب اللغات الكبرى الحديثة"<sup>3</sup>؛ مشيدا بمقال وصله وهو بصدد طبع كتابه المذكور أدناه، فأضافه في نهاية الكتاب، وهو مقال بالفرنسيّة لم يذكر صاحبه، صادر عن جمعيّة " ثامانيوث" بالرباط تحت عنوان "العجلة ليست لإعادة الاختراع" ممّا جاء في نهاية هذا المقال ما يأتي: "من بين أسباب تأخّر لغتنا فعلا هو شكلها الخطّي... ومع ذلك تبقى ثيفينّاغ أحد روابط هويتنا، ووسيلة ممتازة لتحسيس الرّأي العام ورمز هامّ لتقافتنا يجب الحفاظ عليه؛ إلّا أنّ الكتابة اللاتينيّة ضروريّة للغة الأمازيغيّة حتّى تصل إلى وضع محترم بين اللغات المتوسّطيّة والعالميّة، وكلّ اختيار آخر بما فيه الحروف الإغريقيّة-اللاتينيّة بالعلامات الإضافيّة يودّي مباشرة إلى متاهة صعبة، ومجال تقنيّ محدود يحطّم كلّ طموح في تطوير وترقية لغتنا... إنّ للغتنا الحقّ في الاستفادة من كلّ الوسائل التكنولوجية. وحتى ننجح في نشرها... حلّ واحد ممكن: الستة والعشرون حرفا لاتينيا بدون علامات إضافية أو نقاط تحتية، فالحرف اللاتيني بالنسبة للأمازيغيّة ليس اختيارا بل ضرورة"<sup>4</sup>.

لن أعلق مطولا على هذا النّص، وأترك للقارئ المجال للتأمّل بعناية في ما ورد فيه، لأنّه لا يقدّم لنا البديل المقترح، لأسباب الموضوعيّة: إمّا علميّة لسانيّة كتماثل الأنظمة الصوتيّة والصرفيّة والنّحويّة فيرجّح هذا الاختيار؛ أو أسباب تاريخيّة وأبعاد حضاريّة مشتركة تبرّر هذا الاختيار، الذي يجعل من لغة- كيف ما كانت- تربط مصير أجيالها بما لا تمتّ إليه بصلة. وتصرّ على قطع حلقات التّواصل التي تربط هذه الأجيال ومستقبلها بجذورها الأولى. ثمّ إنّ إرجاع سبب تأخير هذه اللغة إلى شكلها الخطّي الذي لم تستعمله في الواقع، بل تخلّت عنه منذ فجر التاريخ؛ ولم تحاول أن

Ait Amrane, op.cit, p.14.

<sup>1</sup>- ينظر:

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 16.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 27-28.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 94-95.

تعود لتطوره وتستعمله خلال النهضة التي تولت بعثتها- فرنسا- كما طور العربي، أو الإغريقي أو اللاتيني أبجدية لغته لتفي بمختلف مقاصده الثقافية والحضارية؛ لدليل ليس على العجز والوهن الذي آلت إليه مثل هذه العزائم فقط، بل على السلبية وقابلية التقليد المغروسة عند مثل هؤلاء المثقفين، التي تجعلنا نضطر إلى تصديق وقبول نتائج الدراسة النفسية إلى استخلصها هنري باسي وضمنها دراسته المشهورة "محاولة حول أدب البربر" منها قوله: "يملك البربري، في مواجهة حضارة أرقى من حضارته استعدادات عجيبة لتبني مباشرة ما يذهله وما هو في متناوله؛ ولكن ما يلاحظه يقتصر أساسا على الشكل الخارجي للأشياء: هنا تتوقف نظرتهم واقتباساته ... فهو يستتر بطلاء أجنبي، مكتفيا بذلك، إنه يقلد، لا يستوعب... وما دام البربري لا يستوعب أبدا، فهو لا يستطيع أن يواصل وحده الطريق الذي يبدو أنه سائر فيه موجها.<sup>1</sup>!!

ثم يضيف أيضا "... حتى وإن كان البربري يقلد بسهولة، ويستوعب بصعوبة، بل يبقى في الواقع تحت طلاء الثقافة الأجنبية الذي يغطيه، ذلك البربري العتيق صاحب الطبع الثابت"<sup>2</sup>.

ومع أننا نأخذ هذه الآراء بكل تحفظ، إلا أن مطابقتها لمثل هذه المواقف التي قدمناها أعلاه تبدو أكثر من مناسبة. وإلا كيف نفسر ليس التراجع على الكتابة الإغريقية - اللاتينية بل الرجوع إلى الكتابة اللاتينية، إذ ما إن واجهت هذه الكتابة أولى صعوباتها سواء في المتطلبات التكنولوجية أو المجال التعليمي التربوي، حتى تم الاستتجاد مباشرة بهذه الأبجدية التي طورها وطوعها أهلها لمآربهم، عوض مواجهة تلك المشاكل والبحث على الحلول المناسبة بمجهود خاص ومعطيات تتبع من الفكر الذاتي والواقع الحضاري المميز.

وبهذه الدعوة التي ينادي بها آيت عمران وشرداد وغيرهما تُغلق الحلقة المفرغة التي وُضعت فيها الأمازيغية، ونعود مرة أخرى إلى المنطلق. أي: إلى الأبجدية الفرنسية التي وضعها الجنرال الفرنسي هانوتو، مع تنقيح بسيط قد يكون مأخوذا من المستشرق الفرنسي فنتور دي پارادي لأن الرموز التي اختارها آيت عمران لتعوض الحروف الإغريقية هي نفسها الحروف التي استعان بها فاننور في كتابته اللاتينية الموازية للعربية بحيث رمز ل: ع: â، غ: gh، خ: kh. وعليه: فإن نحن

<sup>1</sup> - ينظر: BASSET (H.): Essai sur la littérature des berbères, p.29.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 33.

تأملنا تشخيص فانتور دي بارادي أيضا لعقلية وفكر « البربري » لا حظنا أن مثل هذه المواقف لا تبتعد كثيرا عن تلك الاستنتاجات؛ إذ يقول هو الآخر أيضا: "... فالإنسان [عند البربري] ليس معرّضا للكسل، وللموت، بل هو كسول، وهو ميّت؛ والخبز - عنده - ليست له استدارة بل هو مستدير..."<sup>1</sup>. وفعلا فبالنسبة لهؤلاء الباحثين « البربر »، اللاتينية ليست لها قابلية للتطور، فتدرس تلك القابلية لمعرفة أسباب ومتطلبات التطور فيأخذوا بها و يطوّروا لغتهم بما يناسبها، يأخذون تلك القابلية للتطور ويستغلونها بثقة وطموح. بل يرون أن اللاتينية متطورة يجب أن نأخذها هي بحذافيرها لتقودنا إلى التطور !!

لا يمكننا، والوضع كما يبدو لنا هو هذا، أن نفسّر الأمور بعيدا عن المنظور الذي يؤلمنا؛ وأن نعتبر أنه ليس قدرًا - مع ذلك - على الأمازيغيّ المعروف بالحرّ. ومهما يكن من أمر، فقد نسي الباحثون أن النقاش في هذه المسألة قد حاد عن أصله، وبالتالي فإنّه ابتعد عن الهدف.

والواقع إن مولود (ن) آيت معمر - كما يصرّ على تسميته آيت عمران حفاظا على التركيب الأمازيغيّ - قد وضع إصبعه على المسألة وحدّد الإطار المناسب للغة، قائلا: "يبدو لي شخصيًا أنّ النقاش المطروح في بعض الحالات حول النظام الذي يمكن تبنيّه أنّه مناسبتي، أمّا الجوهر فهو مسألة صواب الإدراك : فالبربرية يجب أن تكتب بالبربرية."<sup>2</sup>

أما آيت عمران، فيصرّ على أنّ اختيار اللاتينية ضرورة لا بدّ منها، و لا بدّ من تجاوز كلّ الاعتبارات العاطفية والأخذ بهذه الأبجدية التي يفرضها العصر والتطور العلميّ، الذي يضمن لنا العصرية: " فعلى عتبة القرن الواحد والعشرين لا يوجد إلاّ نظام واحد للكتابة مهيا للعصرية ... هو ذلك الذي يستعمل الستة والعشرين حرفا من الأبجدية اللاتينية"<sup>3</sup>. وبهذه الحروف كتب آيت عمران الفصل الثالث من كتابه المذكور آنفا، والمكوّن من بحثين:

VENTURE de Paradis: op., cit., préface de l'auteur, p. XVIII,

<sup>1</sup> - ينظر:

HAMOUMA, manuel de grammaire berbère (kabyile), la préface.

<sup>2</sup> - ينظر:

CHERAD, M.A., 1998 : Pour une écriture moderne, et standardisée de la langue, Mazighe, : ينظر: <sup>3</sup>  
ed. Bouchène, p.38.

- الأول : ثيراً- أبشد Tira- abachad ← أي: الكتابة- الأبجدية من 78-83 .  
- الثاني : أكاتب Akatab ← أي: الإملاء أو الكتابة الإملائية؛ مطبقاً هذه الأبجدية ومصرّاً على التأكيد قائلاً: " الأبجدية التي اقترحناها لا تستعمل إلا الحروف اللاتينية بدون حروف أجنبية...." <sup>1</sup>.

ومن بين الحروف "الأجنبية" التي توقّف عندها شارحا دواعي استبدالها، بل الحرف الوحيد الذي علّل به استبداله، هو حرف " العين " المرموز له في الأبجدية السابقة بالحرف الإغريقي: ε "épsilon"، الشبيه بالحرف العربي "ع" وهذا قوله نصّاً: " أمّا الحرف العربيّ-ع- الذي دخل حتى في الكتابة الأمازيغية، فهو مصيبة عظمى، لأنّه صوت أجنبيّ على الأمازيغية الأصلية؛ ويبدو لي أن هذا الحرف لا هو جميل ولا مفيد، لقد جعل نظامنا الصوتي مضطرباً، وخرّب الكلمات القبائلية الأصلية ..... لا بدّ أن نزيله من الكتابة، حتى لا ننقل أجديتنا. " <sup>2</sup>

وندرج الفقرة الأصلية كما كتبها بالقبائلية، كنموذج تطبيقي لهذه الكتابة، تاركين للقارئ الكريم مجال التأمّل في الشكّل والمضمون، ومع ذلك، فلو أنّ هذا النصّ لم يدرج في مؤلّف اعتبره صاحبه دراسةً موضوعيةً، كما اتّخذها آخرون مرجعاً لأبحاثهم - مع حادثته - ما أوليناه الأهمية العلمية. فأدنى ما يمكن أن نصفه به أنّه بعيد عن الموضوعية:

« Ma d imesli ârab - ع - idd ikechemen di tmazight ula di tira, d tawaghit tamequrant, akhater d imesli aberrani ghef tmazight taneslit. Ichebbayi rebbi tafinaght agi ur techbih ur terbih. Terwi yekkw ttawil n egh asilsaw (notre système phonétique) u tessekreb awaln n taqbailit in esliyen....Yessefk at nekkes si tira i wakkn ur nessazay ara a bachad negh. »

فعلاً يعتبر معظم الباحثين أنّ حرف العين، وأيضاً حرف الحاء- من الحروف التي لم يُعثَر عليها في النقوش الليبية المكتشفة، ومن هنا كان الاعتقاد في أنّهما حرفان دخيلان.

ومع ذلك فإنّ إشارة العالم روني باسي إلى وجود هذا الحرف " ع " في اللهجة "الغدامسية" ولهجة "زناقة" في كلمات أمازيغية الأصل يجعل فكرة اعتباره حرفاً دخيلاً أمرٌ فيه نظر. ولكن يبدو أن حرف "الحاء" هو أوفر حظاً- عند آيت عمران -، فرمزه اللاتيني "h" لا يتقلّ الأبجدية فلا داعي لإزالته! بخلاف حرف "ع" فهو عربيّ نطقاً ورسماً، تطفّل على الخطّ كما تطفّل على اللسان! وقد

Ait Amrane, op.cit, p.73

<sup>1</sup>- ينظر:

<sup>2</sup>- ينظر: Ibid., p.81.

يكون هذا الحرف هو الحافز الأساسي والملهم لوضع أبجدية جديدة أنقى وأصفى من الأبجدية الإغريقية- اللاتينية التي كثيرا ما يستعملها المستشرقون لنسخ " الألسن السامية".

بينما يرى اللساني المتخصص في اللهجات الأمازيغية سالم شاعر على خلاف آيت عمران- أن الحرف الإغريقي: (ε)، إضافة إلى تأدية الوظيفة الصوتية التي اختير لها، فهو " يملك ميزة التذكير بالحرف العربي. في حين أن الإشارة القديمة بالمدّة الفرنسية فوق الصّائت [â] غير ملائمة تماما للسياق الصوتي"<sup>1</sup>؛ فعلا... هناك فرق بين آ و ع.

وعلى كلّ لم نقصد من وراء ما ذكرنا، التركيز على الاختلاف في الرأي- وإن كان بالاختلاف تجلي الأمور وتبّضح الحقائق، ثم تأتي القناعات العلمية بناءً على قوّة ومنطقية الأدلّة والحجج، وليس على الانطباعات الخاصة والآراء الذاتية؛ وإنّما كان هدفنا التركيز على طريقة طرح الموضوع التي تعطيه - في نهاية الأمر - القيمة العلمية وإن رُفضت الفكرة أو اختلف حولها. وعلى كلّ، يبدو أنّ مشكل كتابة الأمازيغية يبقى مطروحا، ولم يَشُقَّ بعدُ طريقه الصّحيح، في هذا المفترق الحضاريّ الذي أُرْجِع إليه مرة أخرى. ولهذا يجب التنبّيه إلى ضرورة حسن الاختيار، بناء على معطيات حضارية وتاريخية واجتماعية وعلمية (لسانية).

ولكن يبدو أنّ مقولة مولود معمري " البربرية لا بدّ أن تُكتب بالبربرية"، قد نسيها أو تخلى عنها الدارسون ( البربر ) خلال ربحهم للوقت في الاستعانة بالأداة التي وضعها العلماء الفرنسيون لدراسة الأمازيغية، فراحوا يطالبون بجعلها أبجدية للأمازيغية. مع العلم أنّ للأمازيغية نظامها الأبجديّ، ورمزها الخطّي.

والأكيد أنّ الذي يستوعب الأمور ولا يكتفي بالتقليد، يدرك أنّ الخطّ كاللسان رمز من الرموز المكوّنة لشخصية الأمة، وشكل مميّز يجسد أفكارها ومآثرها عبر لغتها؛ ولعلّ وعي الصّيني واليابانيّ، والعربيّ، بل وحتى الإسرائيلي لقيمة هذا الهيكل الحضاري، الذي يقوّلب الزّاد الثقافي والمعرفي لأية أمة، ويعطيها الطّابع المتميّز بخصائصها الدّاتية ويفتح لها المجال الإنسانيّ الواسع

CHAKER (S): Manuel de linguistique berbère, P112.

<sup>1</sup> - ينظر:

ويعدّ شاعر من الباحثين اللسانيين الذي يوظّفون الأبجدية الإغريقية اللاتينية في دراساتهم.

لتبرهن على قدراتها بثقة وثبات، يختلف عن وعي التركي والفيتامي، والنيجيري.... فما هو يا ترى  
مصير الخطّ الأمازيغي؟!

#### 4-3-5- مصير الكتابة الأمازيغية ثيفيناغ:

لقد حفظ التاريخ للأمازيغية رسمها في تلك النقوش والكتابات البدائية المسماة بالليبية، وإن لم  
تستعمل كوعاء للفكر الأمازيغي، ثم أُلّف الرومان هذه الكتابة في المناطق الشمالية؛ ولكن  
استطاعت أن تصمد في الصحراء حيث بقيت تستعمل عند الطوارق الأمازيغ بصورة محدودة جداً،  
قد تصل في أحسن الحالات إلى رسائل شخصية، وهي الأبجدية المسماة بثيفيناغ التي بقيت مجرد  
رموز ثقافية إذ " لم تستعمل أبداً سنداً للذاكرة الجماعية (الأدبية والمؤسسية والتاريخية)، فالكتابات  
القليلة ذات الطابع الرسمي - حتى عندهم [ أي الطوارق] - محررة بالعربية.<sup>1</sup>

ومع هذا تبقى هذه الكتابة رمزا حياً من رموز هذا اللسان، وشاهداً ناطقا على أن أجدادنا  
الأمازيغ وضعوا قواعد تضمن بقاء اللغة عبر التاريخ وهي الكتابة، متأثرين بالحضارات الشرقية؛  
لأنها تحمل جل خصائص الكتابات السامية، مما جعل المستشرق الألماني المتخصص في هذه  
الكتابات والنقوش يعتبرها كتابة من كتابات صحراء شبه الجزيرة العربية. فهي بالإضافة إلى الشبه  
الموجود في مستوى الرموز المستعملة، عبارة عن هيكل من الصوامت، يُخطّ أصلاً - من اليمين إلى  
اليسار. وقد أكد ذلك معظم المستشرقين الأوائل أمثال: هالفي، لتمان، روني باسي، جودا...

وأكدت الأعمال اللسانية التي جمعها كل من القسّ شارل فوكو، والجنرال هانوتو، - وتعدّ  
أعمال القسّ فوكو من أهمّ المصادر التي اهتمت بمختلفة اللهجات الطارقية -، إذ جمع مختلف  
الآثار الأدبية، وسجّل نصوصها بخطّ ثيفيناغ محافظاً على خصائص هذه الكتابة كما هي مستعملة  
عند أصحابها، (كتدوين كلّ النصوص من اليمين إلى اليسار)، ويبقى معجمه الشهير: "معجم  
الطارقية - فرنسية" في أربعة مجلّدات من أهمّ الآثار إلى يومنا هذا في صناعة المعاجم البربرية،  
حتى وإن كنا لا نرى في مؤلّفه إلا رائداً للاستعمار الفرنسي.<sup>2</sup> كما حافظ أيضاً الجنرال هانوتو على

CHAKER (S): Manuel de linguistique berbère, T1, P 34.

<sup>1</sup> - ينظر:

CHAKER (s): Manuel de linguistique berbère, T1, p.53.

<sup>2</sup> - ينظر:

خصائص ثيفيناغ التي أشار إلى أنها خصائص سامية؛ وقد سجّل نصوصها هو الآخر من اليمين إلى اليسار.

و لكن يبدو أنّ مجرى الأحداث قد تغيّر، وأدخلت ثيفيناغ مرحلة جديدة، مرحلة التّغيير؛ ولا أقول مرحلة التطوّر، إذ لم يكن من أهداف هذا التّغيير تطوير هذه الكتابة وجعلها أبجدية عملية تسير طموح اللسان الأمازيغي الحديثة! بل استغلّت ثيفيناغ شعارا لهوية الأمازيغ الأصليّة، فتولّت الأكاديمية البربرية لباريس مهمّة نشر هذه الأبجدية من جديد، بعدما أدخلت عليها تغييرات شكلية ولكنها- في نظرنا- ذات بعد حضاريّ، وذلك سنة 1967. وحتى تجد هذه الأبجدية الصّدى المنشود- الذي لم تجده في مسقط رأسها في صحراء الجزائر- في الأوساط الأمازيغية، كُيفت الأبجدية الجديدة بحيث توافق اللهجة القبائلية. فعلا كان انتشارها سريعا مما جعل اللسانيّ سالم شاكّر يصرّح بخطورة هذا العمل على اللّغة الأمازيغية نفسها، قائلا: "يبدو لي أن الانتشار السريع لكتابة ثيفيناغ الناتج عن أعمال بعض الجماعات هو مثال نموذجي للخطر. إنّ ثيفيناغ المعاصرة والمُكيّفة للهجة القبائلية، أثارت خرابا حقيقيا في منطقة القبائل، دون أن تكون لها فائدة الكتابة الفونولوجية أو البربرية الموحّدة، ويتعلّق الأمر- في الواقع- بكتابة صوتية للقبائلية بأبجدية ثيفيناغ المحرّفة لا غير".<sup>1</sup>

ولعلّ أهمّ تحريف قامت به هذه الأكاديمية الفرنسيّة المسماة "أكراؤ وماريغ"، أو الأكاديمية البربرية، هو كتابة ثيفيناغ من اليسار إلى اليمين؛ وهنا نتساءل هل يفهم الطّارقي ما سيكتبه له القبائلي وهو الذي يكتب من اليمين إلى اليسار؟! أترك للقارئ تصوّر ذلك.

---

ومن بين أهمّ مؤلفات هذا الراهب- الذي كان ضابطا عسكريا ثم فضّل العمل التبشيري، فتأثيره أبلغ، ونتائجه أضمن وأهدافه أعمق وأوسع- ما يأتي:

FOUCOULD (Ch.de) et MOTYLINSKI (C):

- Texte touarègue en prose, édité par R. BASSET 1922.
- Poésies touaregues, deux volumes, édités par R. BASSET, Paris, 1925-1930.
- Dictionnaire abrégé touarèg-français des noms propres (dialectes de l'Ahaggar) édité par R. Basset Paris.1940,
- Dictionnaire toureg-français, 4 volumes, imprimerie nationale, Paris, 1951-1952.

2 - ينظر: CHAKER (S): Manuel de linguistique berbère, P 36-37

بل ما زاد من تخوفه هو تمادي هذه الجماعات في عدائها لكلّ ما ليس أمازيغيا، إذ انتقل الأمر إلى تصفية الأمازيغية من كلّ الألفاظ العربية الدخيلة فأضاف: "إنّ الخطر عن البربرية التقليديّة هو أمر واقعيّ، توجد في بعض الأوساط مطاردة حقيقية لكلّ الألفاظ العربية الدخيلة" ص 37.

قد يبدو الأمر شكليًا للبعض، ولكن لولا أهميته الحضارية عند البعض الآخر، ما كلف نفسه جهد التغيير، وكما أنّ الحرف ليس مجرد شكل، فإن لاتجاهاته قيمة في تحديد المسار الحضاري، فعلا: "إن الكتابة من اليمين إلى اليسار - أو من اليسار إلى اليمين - هي قاعدة من القواعد التي تجمع وتفرّق في كبريات الشان الثقافي التي يمتاز بها قوم عن قوم."<sup>1</sup> ولهذا قرّر الراهب "الأخ جان ماري كورتيد" أن يُعيد نشر معجم فوكو الشهير حول اللغة الطارقية، مسجلاً كتابة ثيفيناغ من اليسار إلى اليمين.

وليس من الصدفة أن يطبع هذا المؤلف بالموازاة مع أعمال الأكاديمية البربرية ويُنشر سنة 1967<sup>2</sup>، وما يزيد من أهمية هذا العمل، في الأوساط الأمازيغية، هو مشاركة مولود معمري في إنجازهِ والتقديم له، وبهذه البصمات الأمازيغية يكتسب هذا الإنجاز التغريبي - بتحريف وتغيير مجرى ثيفيناغ - المصادقية.

وتعود الأبجدية اللاتينية لتصبح في نظر هؤلاء ضرورة، وليست مجرد اختيار، وليعلن الجميع أنّ ثيفيناغ عنصر ثابت من عناصر هويتنا ورمز هامّ من رموزنا الثقافية، يجب الحفاظ عليه، ولكن بعيدا عن الاستعمال!! فقد انتهت مهمتها التي أدّتها بنجاح في الوقت المخصّص لها! وبرهنت للذين أرادوا أن يرسّخوا الاعتقاد بأن الأمازيغية مجرد لغة شفوية لا تملك حروفا خاصة بها بكلّ قوّة وشراسة<sup>3</sup>، إلا أنّ مصير مستقبل الأمازيغية مرهون بالأبجدية اللاتينية، هذا هو مصير ثيفيناغ؛ وهو في الواقع لا يختلف عن المصير الذي آلت إليه هذه الكتابة الأمازيغية - التي احتفظ بها لقرون طويلة طوارق الصحراء - في دول الساحل: النيجر والمالي؛ إذ بعد مؤتمر باماكو لسنة 1966 تبنت هاتين الدولتين الأبجدية اللاتينية المقترحة من طرف خبراء من اليونسكو لكتابة اللهجة الطارقية<sup>4</sup>؛ والاستغناء عن كتابتها الأصلية ثيفيناغ. وهي إذن عندنا مسألة وقت لإعداد القناعات. وهكذا يبقى مشكل كتابة الأمازيغية مطروحا. فبأيّ أبجدية نكتب لغتنا يا ثري، لغة الأجداد!! أنكتبها بالأبجدية الأصلية أبجدية ثيفيناغ؟ وبأيّهما؟

<sup>1</sup> - الخليل النحوي: الحرف العربي في أفريقيا، بين المدّ والجزر، ص 177.

<sup>2</sup> ينظر: CORTADE, J.M, et MAMMERI, M, 1967: Lexique français touareg, dialecte de l'ahaggar, travaux de C.R.A.P.E, Alger.

<sup>3</sup> - انظر: Chérad (M.a): Pour une écriture moderne et standardisée de la langue mazighe, P.41

<sup>4</sup> - انظر: Chaker (S) : Manuel de linguistique berbère, p36

1- أباأبجدية الأصلية: ثيفيناغ الطوارق؟ أم الأبجدية المحرّفة: ثيفيناغ الأكاديميين؟

2- أم بالأبجدية العربية؟

3- أم بالأبجدية الفرنسية؟

وعلى المعنيين بالأمر - هذه المرّة - أن يهتموا بحلّ هذا المشكل المطروح منذ 1830.

فعلى عاتق العلماء والباحثين تقع مسؤوليّة معالجة هذه القضية اللسانية، بناء على المعطيات الحضارية والتاريخية، فاللغة هي لسان الأمة ووعاء فكرها وثقافتها، وهي وسيلة التواصل بين أجيالها، ولا بد أن تخطّ برموزها الحضارية التي تربط بين حلقات تاريخها. وما من شكّ أنّ العالم الخبير، والباحث الحصيف، يدرك أن الإنسان هو الذي يدفع لغته للتقدّم الحضاريّ، بما ينجزه لها وبها من جلائل الأعمال في مختلف الميادين، ولا يحصل هذا التقدّم - أبداً - بالانسلاخ من الخصائص الذاتية وتبني خصائص الغير، فهذا التقليد إنّما هو مجرد إعلان عن الضعف الذاتي وتصريح بالتبعية الحضارية. ثم تتلوها معطيات علمية لسانية، وتربوية تعليمية؛ فالدراسات الجادة، والأبحاث المتواصلة لتطوير اللغة، - مع ترقية المناهج التربوية والتعليمية - كفيلة بتحقيق النتائج المرجوة في الإطار الحضاريّ الذي تنتمي إليه هذه الأمة.

## الفصل الثاني:

### الأمازيغية وصلتها بالأسرة "السامية" أو الأفرازية

#### II - 0 - تمهيد:

تبيّن لنا من خلال المعطيات التاريخية والأثرية أنّ التاريخ الحفريّ للأمازيغية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الألسن الكتابات السامية، بالإضافة إلى المجال الجغرافيّ الذي يحتلّه هذه اللسان؛ فمساحة الناطقين بلهجات الأمازيغية إنّما هي امتداد طبيعيّ للمشرق، موطن الألسن السامية المختلفة. كما أكّد عدة علماء ومؤرخين من مختلف العصور والأجناس، أنّ جذور الأمازيغيين تمتدّ بعيداً في المشرق: آسيا الصغرى بجزأها شبه الجزيرة والهلال الخصيب، كما وقفنا عند أهمّ النظريّات والآراء التي تعضد ذلك، والتي نميل إلى اعتبارها صحيحة لما تستند إليه من آثار شاهدة، وحقائق جليّة واستنتاجات عقلية منطقية. وما يهّمنا بالدرجة الأولى، هي تلك العلاقة الموجودة بين اللغة الأمازيغية ولغات المشرق المسماة باللغات "السامية" عموماً، وبينها وبين اللغة العربية على وجه الخصوص.

وإذا كان علماء الآثار والنقوش وعلى رأسهم جودا، هاليفي، مارسي، شابو، ولتمان، قد برهنوا على وجود علاقة قرابة وثيقة بين النقوش الليبية والأمازيغية الحديثة (ثيفيناغ)، وبين نقوش بعض اللغات السامية القديمة سواء بجنوب الجزيرة أو بشمالها؛ إلّا أنّه يجدر بنا أن نطلّع على نتائج بعض الدراسات الحديثة، هذه الدراسات اللغوية المقارنة التي تتفق نتائجها - عموماً - على عدم الاكتفاء بإدراج اللسان الأمازيغي ضمن ما يعرف بالفرع الحامي، كما صنّفها بعض العلماء أمثال المستشرق

الفرنسي "رينان" الذي أصرّ على أنّ البربرية والطارقية ومعظم لغات أهالي شمال إفريقيا تنتمي إلى أسرة كبيرة من اللغات التي يمكن أن تُسمّيها- الحامية- التي تعدّ القبطيّة اللسان الأساس فيها<sup>1</sup>، وذلك رغم معرفته واطّلاعه على أوجه الشبه الكبيرة الموجودة بين هذه الألسن والألسن السامية؛ هذه النتائج التي جعلت جلّ العلماء اللغويين يتخلّون عن هذا التصنيف الواهي، وراحوا يدرجونها في فصيلة لسانية أوسع عدداً وأبعد تاريخاً وهي التي سمّوها بالألسن "الساميّة - الحامية" أو بالأحرى "الحامية-الساميّة"، وذلك بناءً على تلك الخصائص التي توحى بقربان حميمة بين ما يسمّى بالألسن "الساميّة"، وما كان يعرف بالألسن الحامية، توصلوا إليها من خلال الأبحاث وما أحرزته الاكتشافات المتواصلة. إلا أنّ هذا المصطلح سرعان ما بدأ يفقد مكانته في الدراسات اللسانية الحديثة والمعاصرة - باستثناء الدراسات الفرنسيّة وما يدور في فلكتها- ليحلّ محله المصطلح الأنجلو- ساكسوني: أفرو- أسيوية.

## II - 1 - مشكلة الاصطلاح والتصنيف في حقل الألسن الأفرازية:

نقصد بالألسن الأفرازية، ما يعرف بالألسن الأفرو- أسيوية، الذي بدأ يعوّض شيئاً فشيئاً المصطلح التوراتي " الحامية- السامية" منذ خمسينات القرن الماضي مع أعمال اغرنبرغ<sup>2</sup>، وذلك بعد ما تأكّد - مع تطوّر الدراسات المقارنة- أنّه لا يوجد فرع لسانيّ مستقلّ يجمع لغات تربطها علاقة قرابة في ما بينها يسمّى: " حامية " في مقابل الفرع الساميّ الذي فعلاً يظمّ فروعاً لغويّة متقاربة في نظامها اللسانيّ؛ وعليه فإنّنا نعتبرها مجموعة لسانية واحدة، تتوزّع فروعها بين منطقة الشرق الأوسط ، بقارة آسيا، وشرق وشمال قارة إفريقيا.

ونرى أنّه من الضروريّ أن نحدّد ماهيّة هذه المصطلحات، وحيثيات استعمالها ومدى مطابقتها لتلك المسمّيات الموضوعية لها، خاصة وأنها أثارت جدالاً واسعاً حول مدى موضوعيّة ودقّة هذه العبارات لما تحمله من أبعاد إيديولوجيّة وخلفيات عقديّة وقوميّة لا تسمح طبيعة هذا البحث بالتوسّع فيها.

RENAN, E., Histoire des langues sémitiques, p201.

<sup>1</sup> - ينظر :

GREENBERG , Harold Joseph, 1952 : ' The Afro-Asiatic ( Hamito-Semitic)

<sup>2</sup> - ينظر :

present', in Journal of oriental Society, 72 ; pp. 1-9

واللافت هو أنّ هذه التسميات المختلفة: "ساميّة"، "حاميّة"، "ساميّة-حاميّة" لا تستند إلى عرق معيّن، أو منطقة جغرافيّة تنسب إليها هذه أو تلك اللغات، كما هو الآن بالنسبة مثلا للغات الهندو-أوروبية، بكلّ فروعها، إذ تنسب لغاتها ومختلف لهجاتها إمّا إلى الناطقين بها أو إلى المناطق الجغرافيّة التي يقطنون بها.

كما أنّنا لاحظنا أنّ هذه المصطلحات، إنّما هي من مبتكرات الفكر الغربيّ الاستشراقيّ، إذ لا نكاد نعثر على مصادر تاريخيّة قديمة- ما عدا التوراة التي تحتوي على هذه المصطلحات؛ وفي هذا الصدد يقول "بيير روسي" عن استعمال لفظة " الساميّة"- مثلا- ما يأتي: "لم ترد عبارة الساميّة لا في معاجم الإغريق ولا في لغة اللاتينيّين وهذا يعني الكثير. بل لا نكاد نعثر عليها مطلقا قبل نهاية القرن الثامن عشر، فالعالم الألمانيّ أ.ل. تشلوزر هو الذي استعمل هذه العبارة: "الساميّة" في مؤلّف نشره سنة 1781 وهو الموسوم ب: " فهرس الأدب التوراتيّ والمشرقيّ"<sup>1</sup>. مع العلم أنّ هناك دراسات مقارنة وإن لم تحمل بعد هذا الاسم أيضا، قام بها علماء لغويّون في إطار الحضارة العربيّة الإسلاميّة، كذلك التي سجّلت بالأندلس ابتداء من القرن الثامن كما تمّت الإشارة إليه في مدخل هذا الباب؛ ولكن دون محاولة لتصنيف الألسن المدروسة، رغم القرابة التي تربط بينهما، والبيئة الجغرافيّة الواحدة التي أفرزتهما والمسيرة التاريخيّة الطويلة التي جمعتهما في بوتقة واحدة؛ والأبعد من ذلك إطلاق هذه العبارة التوراتيّة: الساميّة عليها.

ومع تقدّم هذه الدراسات اللسانيّة المقارنة، وظهور نتائج مذهلة بعد اكتشافات جديدة لآثار ونقوش لغويّة، وتتبع مراحل تطوّر اللغات زمنيا، ظهرت تصنيفات تتّسم بالموضوعيّة حيناً، وبالدفقة أحيانا. فكلّما لوحظ تشابه كبير بين لغات مختلفة صنّفت ضمن فصيلة لغويّة واحدة.

وفي ضوء هذا التصنيف قسّم اللغويّون الغربيّون- خاصّة منذ القرن التاسع عشر - الألسن المختلفة إلى مجموعات لغويّة أو فصائل لسانيّة. ولعل أهمّها الأسرة الهندو- أوروبية التي تضم عددا كبيرا من الألسن المنتشرة في منطقة واسعة من آسيا الوسطى (الهند وإيران) وأوروبا؛ وما

ROSSI, P., La cité d'Isis, P12.

<sup>1</sup> - ينظر:

يعرف بالأسرة السامية-الحامية التي تضم هي الأخرى عددا من الألسن الموزعة في آسيا الصغرى وشرق وشمال إفريقيا، وفصائل لغوية أخرى<sup>1</sup> لا يسع ذكرها في هذا المقام خاصة وأنه لم يفصل بعد في ضبط بعضها.

وقبل التطرق إلى مختلف الآراء والنظريات التي صنفت الأمازيغية في فصيلة معينة من هذه الفصائل لابد من الوقوف على ماهية تلك المصطلحات المستعملة لهذه الأسرة اللغوية أو تلك، خاصة وأنها كانت ولا تزال مجال خلاف واسع بين اللغويين، أدى إلى التراجع في استعمال بعضها؛ والتحفظ من استعمال البعض الآخر.

إذ يعتبر معظم العلماء هذه التسميات: السامية، الحامية، الحامية-السامية، وحتى الكوشية، عبارات توراتية لا تستند إلى واقع تاريخي أو أسس عرقية صحيحة أو نظرية لسانية علمية<sup>2</sup>. ولكنها مع ذلك تبقى مصطلحات فرضها الاستعمال خاصة في الدراسات اللسانية، لفترة معينة، وهذا الذي يهمننا، وسنحاول أن نقتصر عليه في تحديد ماهية هذه العبارات؛ لذا نرى أنه من الضروري الوقوف على حيثيات ظهور هذه المصطلحات، والمفاهيم التي تحملها ومراحل استعمالها عند اللغويين، وأسباب اختلافهم ورفض بعضهم قبول هذا المصطلح أو ذلك.

## II-1-1- السامية:

لقد لا حظ عدّة علماء لسانيين- كما ذكرنا آنفا- أوجه الشبه بين لغات آسيا الصغرى ولغات بعض مناطق من أفريقيا؛ وتأكدت هذه الملاحظات مع تطور البحوث التاريخية واللغوية، دعمتها نتائج اكتشافات عديدة، فراحوا يفترضون وجود أرومة مشتركة تنفرع عنها هذه الألسن، وتنتمي إليها مختلف شعوب هذه المنطقة؛ فأطلقوا على هذا الأصل المشترك مصطلح: " السامية".

وقد أخذت هذه العبارة من التوراة نسبة إلى سام بن نوح جد هذه الشعوب الأكبر... وأول من أطلقها وأذاعها بين العلماء علماً على هذه الشعوب العالم النمساوي أوغست لودويك

<sup>1</sup> - عبد العزيز (محمد حسن): مدخل إلى اللغة، ص 159. وما بعدها.

<sup>2</sup> - سوسة (أحمد): مفصل العرب واليهود في التاريخ حقائق تاريخية تُظهرها المكتشفات التاريخية، ط.5، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص 307.

اشلوزر، أطلقها عام 1781 فشاعت منذ ذلك الحين، وأصبحت عند العلماء والباحثين في موضوع ألسن الشرق الأدنى علما للمجموعة المذكورة من الشعوب، وقد أخذ آيشهورن هذه التسمية وسعى لتعميمها بين العلماء<sup>1</sup>؛ وأكد هذا المصدر المستشرق هنري افليش أيضا فقال: " إن عبارة الألسن السامية حديثة المنشأ نسبيا، نجدها لأول مرة في مؤلف أوغست لودويك شلوزر الذي صدر سنة 1781 في " فهارس الأدب الشرقي والتوراتي "لأيشهورن"<sup>2</sup>، والتي يعتبرها المستشرق افليش مناسبة، فقد فرضها الاستعمال فيما بعد، إذ أصبحت تعوض ما كان يعرف سابقا باللغات الشرقية.

وفعلا فقد ورد في الصفحة من 161 المجلد الثامن من " فهارس الأدب الشرقي والتوراتي": "كما هو معروف، تسود لغة واحدة من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الفرات، ومن بلاد ما بين النهرين إلى شبه الجزيرة العربية، وعليه فإنّ السوريين والبابليين والعبرانيين والعرب كانوا شعبا واحدا وحتى الفينيقيين (وهم حاميون) يتكلمون أيضا هذه اللغة التي أريد أن أسميها السامية"<sup>3</sup>. ويعلق نسيب الخازن على هذا النصّ مبرّرا هذا الاختيار ، قائلا: " استند شلوزر في تسميته هذه إلى الفصل العاشر من سفر التكوين، وكانت حينذاك مرجعا تقليديا. ولذلك تُعدّ تسميته محض اصطلاح، لا ينطوي على أيّ تمييز عنصري."<sup>4</sup> أطلقها على " جملة من اللغات التي كانت شائعة منذ أزمان بعيدة في بلاد آسيا وإفريقيا سواء ما عفت آثاره وما لا يزال باقيا إلى الآن."<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - جواد (علي): المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ص 223.

<sup>2</sup> - ينظر: FLEISCH ,H, Introduction à l'étude des langues sémitiques, p17.

وأيضا تتودور نلديكه الذي ذكره في هامش صفحة دراسته 618، بهذه الحيات: Einchhorn's repertorium, viii,161, (1781). Universally Accepted from Einchhorn's Einlelung in das Alle testament, 2<sup>nd</sup>, i.15 (Leipzig).

<sup>3</sup> - ينظر المرجع السابق: ص 17. وأيضا:

الخازن، نسيب وهيبه، 1962: من الساميين إلى العرب، منشوات دار مكتبة الحياة، لبنان. ص 9

<sup>4</sup> - نفسه، 9

<sup>5</sup> - إسرائيل ولفانس، تاريخ اللغات السامية، ص 2

فالتسمية إذن مستخلصة من الجدول الخاص بأنساب نوح عليه السلام الوارد في التوراة<sup>1</sup>، و"هو أقدم جدول عن أنساب الأمم السامية، والذي جعل كلا من آشور وآرام، وعابر ينحدرون من صلب سام، بينما أقصى كنعان ومصرًايم ناسبًا إياهما إلى حام"<sup>2</sup>.

ولعلّ هذا ما جعل الكثير من العلماء والمؤرخين يتحفّظون بل يرفضون هذا الجدول، مشكّكين في صحّة ما ورد فيه؛ خاصّة أنّ نتائج بعض العلوم اللغويّة مدعّمة بالاكتشافات الأثريّة المختلفة قد برهنت أنّ هذا الفهرس إنّما صنّف، وأعيد تصنيفه على اعتبارات سياسيّة ودينيّة، فأقست منهم من هم - ساميون - أصلا، كأبناء كنعان وأبناء مصرًايم ونسبت إلى الساميين ومن ليسوا منهم أصلا لمصالح واعتبارات مقصودة كآل عيلم وليديا.<sup>3</sup>

ونذكر من بين هؤلاء العلماء المستشرق الألمانيّ كارل بروكلمان، المتخصّص في الساميات فقد جاء عن أحمد سوسة أنّه قال: "أنّ العبرانيين (أي اليهود) كانوا قد تعمّدوا إقصاء الكنعانيين من جدول أنساب سام بسبب العداة الذي كان بينهم وبين الكنعانيين... فحملهم عداؤهم لهم وحقدهم عليهم على التنصّل منهم والتبرئة من إلحاق نسبهم بشجرة أنساب سام"<sup>4</sup>؛ وقد حاول العالم الموضوعي المتخصّص هو الآخر في اللغات الساميّة، ولفنس أن يبرر موقف هؤلاء العبريين، رداً - بلباقة - على رأي بروكلمان في كتابه الشهير "تاريخ اللغات السامية"<sup>5</sup>؛ ولا يختلف موقف نولدكه عن موقف بروكلمان الذي يؤكّد قائلا: «... إنّ هذا التصنيف المقتبس من الإصحاح العاشر

<sup>1</sup> - ينظر: HERTZON, Robert, 1991 : « Afro- Asiatic Linguistic » in the World's Major Languages, edited by Bernard COMRIE, London & New York, p. 647.

<sup>2</sup> - ينظر: FLEISCH ,H, Introduction à l'étude des langues sémitiques, p 18 وأيضاً:

ينظر: الأبراشي، محمّد عطية، 1946: الأدب السامية مع بحث مستفيض عن اللغة العربية وخصائصها وثرورها وأسرار جمالها، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مصر. صص. 5-6.

<sup>3</sup> - ولفنس (إسرائيل): تاريخ اللغات السامية، ص2. و عنه، هذا الاقتباس من الإصحاح العاشر من سفر التكوين: « وهذه مواليد بني نوح: سام وحام ويافت، وولد لهم بنون بعد الطوفان. وسام أبو كلّ بني عابر أخو يافت الكبير ولد له أيضا بنون. بنو سام عيلام وأشور وأرفكساد ولود وآرام. وولد لعابر ابنان: اسم أحدهما فالج، واسم أخيه يقطان. ويقطان ولد له الموداد وشالف وحضرموت ويارج، وهودرام وأوزال دقلة. وعوبال وأبيمانل وشبا. وأوفير وحويلة ويوياب، وكان هؤلاء بني يقطان. وكان مسكنهم من ميشا إلى ناحية سفار جبل المشرق. هؤلاء بنو سام حسب قبائلهم وألسنتهم... »

<sup>4</sup> - سوسة (أحمد): مفصلّ العرب واليهود في التاريخ، ص 412.

<sup>5</sup> - ولفانس (إسرائيل) تاريخ اللغات السامية، صص 2-3.

المنسوب إلى شام\* بن نوح ... ليس مبنياً على مبادئ لسانية ولا إثنائية - عرقية - إنما حُدِّت بناءً على اعتبارات جغرافية وسياسية؛ فعلى هذا الأساس أدرج عيلام ولود بين أبناء [سام] ولم يبرهن مطلقاً أنّ العيلاميين واللوديين يتكلمون لغة قريبة من العبرية. بينما في الجانب الآخر لم يُعدّ الفينيقيون (الكنعانيون) الذين يتكلمون لهجة تشبه إلى حدّ كبير لهجة إسرائيل من أبناء [سام]. وفضلاً عن ذلك، لا تحمل القائمة الجامعة للإصحاح العاشر مفاهيم واضحة حول الشعوب العبرية والإثيوبية.<sup>1</sup> ويشاطره الرأي المستشرق أولاري دولاسي مستنتجاً أنّ: "هذا التصنيف السلالي يبرز كيف أنّ فروعه إنّما جمعت معا بناءً على العلاقات السياسية لا غير... وعليه لا يمكن، وبكلّ صرامة، تيرير التسمية "السامية".<sup>2</sup>

وليس الغرض من هذه الإشارة المقصودة إلاّ استخلاص العبرة التاريخية والحضارية، إذ نرى ونحن بصدد البحث في لسانٍ (الأمازيغية) كلّ خصائص نظامه الداخليّ يربطه بما يعرف بالألسن "السامية". فكما برهنت نفس الاعتبارات أنّ الكنعانية وما تفرّع عنها إنّما هي من الألسن السامية، ثم ردّها لهذا الاعتبار بعد قرون، فقد يردّ الاعتبار ويصحّح بوضوح نسب هذه اللسان هو الآخر، الذي لا زال الكثير يرفض إلحاقه - شأنه في ذلك شأن المصرية - بالألسن السامية، فصنّف هو الآخر في أسرة الألسن الحامية (المغضوب عليها!!)

وعلى كلّ، فنتائج الأبحاث اللغوية المتواصلة، والاكتشافات الأثرية التي تُنتزع من تحت أنقاض النسيان ومعها حقائق مبهرة هي وحدها الكفيلة في البتّ النهائيّ حول هذه الخلافات، كما فعلت مع الألسن السابقة، وفي هذا الصدد يقول المستشرق الإيطالي مسكاتي: "... وكلّما تطوّر العلم، توسّع هذا المفهوم [السامية] وعُدّل؛ فقد أفرز البحث الأثري (الأركيولوجي) واللغويّ شعوبا جديدة ذات ميزات متشابهة؛ كما حُدِّت من جهة أخرى - وبدقّة - الصيغ النموذجية والأساسية التي من خلالها يمكن لأيّ شعب ولغة وحضارة أن تحمل اسم سامية، ولا زلنا في أيّامنا هذه أيضا

NOLDEKE, Th, Semitic Languages, p.618, (1<sup>ère</sup> colonne)

<sup>1</sup>- ينظر:

\* يقصد بشام: «shem»، سام، فكّل سين في العربية هي شين في العبرية.

<sup>2</sup>- ينظر: DELACY, O'leary 1923 : Comparative Grammar of the Semitic Languages, Trench

Ttruben & Co LTD, New York. ( Reprinted in 2000 by Routledge. London.) P. 2

نتناقش فيما إذا كانت بعض الألسن كالمصرية مثلا، تنتمي إلى المجموعة السامية<sup>1</sup>.

ولعل النتائج التي قد نتوصل إليها من خلال المقارنة بين العربية كنموذج للسان سامي وبين الأمازيغية كفرع من المجموعة المصطلح على تسميتها "بالحامية-السامية"، قد تساعدنا في التقرب أكثر من هذه الدوحة التي يبدو أنّ جذورها تغذي ألسنا كثيرة لم يُعترف بعد بساميّتها.

ومهما يكن من أمر "فعبارة" السامية" عوّضت "عبارة الشرقية" التي كانت تُطلق كمصطلح نوعي على كلّ شعوب وألسن آسيا وذلك قبل القرن الثامن عشر"، دون أن يحيل هذا المصطلح الجديد إلى إشارة عرقية<sup>2</sup>؛ وإلى هذا أشار جورج زيدان حين قال: "اتفق العلماء منذ القرن الثامن عشر على تسمية اللغات في منطقة الشرق الأدنى، والتي تدلّ قرابتها على أنّ هناك لغة اشتقت منها كلّ هذه اللغات، باللغات السامية، وهي تسمية اصطلاحية، فلا توجد أمة تسمى بالسامية<sup>3</sup>، ووضّح أيضا شوقي ضيف فقال: "تطلق كلمة الساميين على مجموعة من الشعوب في الشرق الأوسط، دلّت القرابة بين لغاتها على أنّها كانت في الأصل تتكلم بلهجات متقاربة تطوّرت إلى لغات سميت جميعا باسم السامية... وهي تسمية اصطلاحية فليست هناك أمة تسمى بالأمة السامية إنّما هناك صلات لغوية بين طائفة من اللغات تدلّ على أنّها ترجع إلى أصل لغوي واحد"<sup>4</sup>.

ولئن اعتبر ولفنس هذه التسمية الاصطلاحية: "أصلح وأوثق ما اهتدى إليه العلماء لتسمية كتلة الأمم التي كانت تقطن في بلاد آسيا الدنيا، والتي كوّنت وحدة دميّة ولغوية مستقلة"<sup>5</sup>؛ إلا أنّ الكثير من المؤرخين واللغويين - مستشرقين وعربا - لا يشاطرونه هذا الرأي، ولنبدأ بذكر آراء بعض المستشرقين أولا، ثم آراء الدارسين العرب، التي كانت في معظمها إمّا صدى لما قاله هؤلاء المستشرقون وترجمة لمواقفهم، أو ردّ فعل قوميّ - وإن كانت له مبرراته التي ذكرها، أيضا، المستشرقون - دون أن تستند إلى مجهود علمي إضافي: لساني أو تاريخي يراجع المصطلح بناء

<sup>1</sup> - ينظر : MOSCATI, Sabatino, 1955: Histoire et civilisation des peuples sémitiques, éd. Française, revue et mise à jour par l'auteur, Payot, Paris., p20.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص20.

<sup>3</sup> - زيدان (جورجي): الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مراجعة وتعليق، مراد كامل، الطبعة الثانية، دار الحداثة، بيروت، 1982، ص 25.

<sup>4</sup> - ضيف (شوقي): تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، الطبعة العاشرة، دار المعارف، مصر، 1960، ص 22.

<sup>5</sup> - ولفنس: تاريخ اللغات السامية، ص 3.

على مفاهيم مستجدة، كما نجده فعلا عند اللسانيين المعاصرين الراضين مثلا للمصطلح المركب  
حامية-سامية، ولعلّ الشواهد التي سنذكرها تبين للقارئ ذلك. تحفظ المستشرقون الأوائل عن هذا  
الاصطلاح، ولكن مع الإصرار على الاحتفاظ به؛ وعلى رأسهم نولدكه الذي بعدما ذكر الاعتبارات  
غير الموضوعية التي لفت اختيار هذه التسمية منها إقصاء الكنعانيين والتعظيم على العرب والحبش،  
إلا أنه رأى على إبقائه ما دام هناك إجماع تامّ على قبوله قائلا: " وعلى كلّ، فمن غير المرغوب أن  
يُتخلّى عن استعمال مصطلحات حظيت، وبإجماع كلّ، بالقبول، وهي "ساميين" و"سامية".<sup>1</sup>

وبعضه المستشرق "وليام ورايت" واعيا هو الآخر بحيثيات هذا الاصطلاح غير  
الموضوعية، والذي حاول هو الآخر استدراك الأمر وتبرير الموقف قائلا: " كثيرا ما عرف مصطلح  
" سامي" تحفظا مستمرا؛ وكثيرا ما لوحظ أنه وإن كان ملائما إلا أنه غير علمي؛ لكن مع ذلك ليس  
من السهل اختراع الأفضل. وهو في كلّ الأحوال ليس أسوء من "حامّي" ولا أحسن من "يافتي"...<sup>2</sup>

ولم يخرج عن هذا السياق المستشرق أوليناري دو لاسي وإن كان أقربهم إلى الموضوعية  
وأكثرهم تحفظا إذ أكد قائلا: "بكلّ صرامة لا يمكن أن نبرّر تسمية " السامية"، إلا أنه مصطلح شائع  
وملائم. ولاشكّ أنه من الأفضل تسمية المجاميع اللسانية بالرموز ... وتفادي المصطلحات العرقية  
... ولكن عملياً، يبدو أنه من الملائم القبول بمصطلح شائع الاستعمال على اختراع اصطلاح  
جديد."<sup>3</sup>

وفعلا لقد استطاع هؤلاء المستشرقون أن يثبتوا استعمال هذا المصطلح وأن يروّجوه علما على  
مجموعة من الألسن الشرقية؛ فغدا - للبعض طبعاً\* - مجرد تسمية تُعيّن بها مجموعة من الألسن  
تكلم بها الآراميون والعبريون والعرب وشعوب أخرى ... فمنذ أن أدخل اشلوزر (1781) هذا النعت  
"سامي"، وهو يطلق على جميع ألسن المجموعة بما في ذلك الألسن التي اكتشفت لاحقا<sup>4</sup>؛ وذلك

<sup>1</sup> - ينظر : NOLDEKE , Th , op. cit , p.618

<sup>2</sup> - ينظر : WRIGHT, William, Lectures on comparative grammar of the Semitic languages ,p 3- 4 ,  
ولكن مصطلح، يافتي، وحتى أرى استبدل في وقت مبكر في مجال الدراسات اللغوية، بمصطلح الهندو-أوروبية، وقد ثبت أنه  
لا توجد زمرة لسانية متجانسة تسمى حامية رغم إصرار بعض المستشرقين- فرنسيين على وجه الخصوص- على الإبقاء  
على ترويج هذا المصطلح، في ظلّ وجود قابلية عند من يرضى الاتّصاف به.

<sup>3</sup> - ينظر : DELACY ,O'leary , op. cit.,p. 3

<sup>4</sup> - ينظر : MOSCATI, op. cit., p1.

بناء على قرابة في الظواهر اللسانية، والتي تخصّ أنظمة اللسان أساسا فأضيفت الأكاديّة والحبشيّة والأوغاريتيّة والإبلائيّة مدعّمة بنصوص منقوشة وكتابات قديمة، ودراسات لسانيّة وصفيّة ومقارنة؛ وقد تضاف إليها- وهو من أهداف بحثنا - الأمازيغيّة بناء على الأسس نفسها اللسانية والحفريّة التاريخيّة، وقدّمت دراسات سابقة منها أهمّها لروسلر وزابورسكي.... نتائج أكيدة إن في المستوى الصوتي والصرفي، ونرجو أن تضيف هذه الدراسة نتائج أخرى في المستوى التركيبي.

ومهما يكن من أمر فقد بدأت تظهر مع مطلع القرن العشرين دراسات عربيّة تتبنّى هذا الموقف الذي يقبل باستعمال هذا المصطلح مرّدة الحجج السابقة الذكر. من بين هؤلاء نذكر إضافة إلى نسيب الخازن، محمّد عطية الأبراشي الذي يسلم بعد ذكر تحفّظات نديكته، قائلا: " ولكنّا على أيّ حال نرى أنفسنا مضطّرين إلى قبول هذه التسمية: ساميين، لغات سامية؛ لأنّ الجميع قد ارتضاها وقبلها، وسلّم بها."<sup>1</sup>

والعبارات نفسها يكرّرها ربحي كمال - دون أيّة إحالة، وكأنّها حقيقة عامّة -، مقدّما لها الآتي: " وقد حاول علماء اللغات إيجاد تسمية للغات الجنس الساميّ تكون نصّا في مسمّاها فلم يوقّفوا إلى ذلك. وظلّت تسمية شلوتزر لهذه اللغات حتى الآن. ونرى أنفسنا مضطّرين إلى قبول هذه التسمية: «ساميين» و« لغات سامية» لأنّ الجميع ارتضاها وسلّم بها."<sup>2</sup>

إلا أنّ من المستشرقين من صرّح بأنّ هذه التسمية- الساميّة- تسمية مظلمة على حدّ تعبيره هو بيير روسي مفضّلا مصطلح عربيّة ما دامت كلّ الشعوب الساميّة قد هاجرت من عمق شبه الجزيرة العربيّة<sup>3</sup>؛ معتمدا في ذلك على حجج تاريخيّة ولسانيّة.

\* - أمّا بالنسبة للكثير فأصول تلك التسمية العقديّة، وأبعادها العرقيّة لم تغب مطلقا، وإن بهت ضوءها أحيانا، وها هو يشعّ بوضوح، ففي العصر الحالي أصبح يستخدم ومنذ الحرب العالمية الثانیّة، للدلالة على اليهود دون سواهم ويصف من يعاديهم بـ" ضدّ السامية"، بل أكثر من يوصف بهذه " الجريمة التي يعاقب عليها القانون"! هم العرب أنفسهم أصل الشعوب " السامية" كما تؤكّده الدراسات التاريخيّة واللغويّة، ولهذا تعمدنا إدراج نصّ الإصحاح و تعليق نديكته.

<sup>1</sup>- الأبراشي، محمّد عطية، الآداب السامية، ص 6.

<sup>2</sup>- كمال، ربحي، 1963: دروس في اللغة العربيّة، دار العلم للملايين، بيروت. ص7

<sup>3</sup>- ينظر Rossi: La cité d'Isis, histoire vraie des Arabes, pp. 13 - 35.

أمّا بالنسبة للدراسات العربية فنذكر على سبيل المثال لا الحصر، اللغويّ المعاصر جعفر دك الباب الذي صرّح قائلاً: " إننا نرفض فرضية اللغات السامية، لأن الشواهد التاريخية العلمية لا تؤيدها، ولا يعني ذلك أننا نرفض الإقرار بوجود شبه كبير في أصوات اللغات التي صنّفت ضمن أسرة اللغات السامية ومفرداتها وصرفها ونحوها، وإنما ينصبّ اعتراضنا على وصف تلك اللغات بأنها سامية، لأنّ لفظة ساميّ ذات مدلول يهوديّ في أوروبا وأمريكا... وندعو إلى دراسة المادّة اللغوية للعربية باستخدام منهج تاريخيّ علميّ متحرّر من الآراء الواردة في التوراة والتي تستند إلى فرضية أسرة اللغات السامية"<sup>1</sup>.

وهو رأي يستند إلى ما جاء عند كلّ من عليّ جواد الذي صرّح: "ولعلني لا أكون مخطأً أو مبالغاً إذا قلت أنّه قد حان الوقت لاستبدال مصطلح ساميّ والسامية، بعربي وعربية، فقد رأينا أنّ تلك التسمية تسمية مصطنعة..."<sup>2</sup>، ولكن الملاحظ أنّه تراجع عن هذا الاقتراح في كتابه المنقّح: "المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام"، خاصّة في مقدّمة الجزء الأوّل. وأحمد سوسة<sup>3</sup>، وفيليب حتّي<sup>4</sup> من المؤرّخين. وإلى هؤلاء نضيف الباحثة العراقية التي تقترح تعويض " السامية" بتسمية: لغات الجزيرة العربية<sup>5</sup>؛ وقد تبنّى بعدها هذا المفهوم كلّ من سامي سعيد الأحمد<sup>6</sup>، وعامر

1 - دك الباب (جعفر): نظرة جديدة إلى فقه اللغة، الطبعة الأولى، الأهالي، دمشق، 1989، ص 35. وقد توسع فيما أجملته هذه الفقرة في مقال تحت عنوان: السامية والساميون، العرب والعربية نشر بمجلة الموقف الأدبي في العدد 117 من سنة 1981.

2 - ينظر: جواد، علي، 1957: تاريخ العرب قبل الإسلام، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد. ج 2، ص 287، وأيضا: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، خاصة في المقدمة من الجزء الأوّل، ص 8- وقد يكون هذا التصحيح من جراء ما تملّيه التجربة العلمية، التي تضع جانبا العواطف القومية في الأبحاث العلمية.

3- الذي راح يعرض بإسهاب نظريات وآراء تاريخية ولغوية تدعو إلى تفضيل مصطلح عربية على مصطلح سامية في كتابه: مفصل العرب واليهود في التاريخ.

4 - حتّي، فيليب، 1949: تاريخ العرب (مطول)، الجزء الأوّل، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت. فقد ورد عنه في الصفحة الثامنة من مؤلّفه ما يأتي: "ولقد أصبحت لفظة ساميين في أوروبا وأمريكا ذات مدلول يهودي قبل كلّ شيء... ليدعو هو الآخر إلى تغييرها بلفظة أعرايية حتى لا تلتبس مع العربية التي تحمل مفهوما قومياً معيّناً. ونراه صائبا في هذا المنحى.

5- رفيق حلمي، باكرة، 1975: لغات الجزيرة العربية: العربية أم السامية، في مجلّة المجمع العلمي العراقي، المجلّد 26، بغداد. ص 178. وقد لاحظت: " أنّ تسمية لغات شعوب الجزيرة العربية باللغات (السامية) كانت بعيدة عن الدقّة،... وأنّ العالم شلوتزر كان متسرّعا بعض الشيء حين أطلق هذا الاصطلاح على لغات... ثبت فيما بعد أنّها كانت كلّها لهجات بدائية لقبائل صحراء الجزيرة العربية... [لهذا] تعرّضت هذه التسمية لكثير من الجدل والنقد والرفض فيما بعد، ولكنّها بقيت دون تغيير إلى حدّ الآن، ولم يكلف أحد من علماء اللغة نفسه بتصحيحها... " ص 174

6- سعيد، سامي الأحمد، 1981: اللغات الجزرية، بغداد. ينظر: ص 3 وغيرها

سليمان<sup>1</sup> اللذين استعملا مصطلح اللغات الجزرية. كما اقترح الفيلسوف الليبي علي فهمي خشيم تسمية "عروبية" التي تشمل ما يعرف الآن باسم الوطن العربي<sup>2</sup>.

وهذا إحسان جعفر الذي أسهب هو الآخر في تعليل رفضه لهذا المصطلح، ومما جاء في مقاله ما يأتي: "... ونرى أنه قد أزف الوقت الذي يحتم علينا أن نصحح بلا تساهل هذه التسمية الخاطئة، وأن نطلق اسم اللغات العربية القديمة أو اللغات الأعرابية بدلا منها، فنكون بذلك قد لاحظنا: عاملين مهمين، عامل القرابة اللغوية، وعامل وحدة المكان "الجزيرة العربية وأطرافها"<sup>3</sup>. ويعضد موقفه القومي هذا، ما أضافه محمد المختار العرابوي الذي يرى: « أن دراسة الواقع اللغوي العربي القديم ارتبطت منذ انطلاقتها بمصطلح السامية، وأتينا الآن نعمل على أن نثبت بدله مصطلح العربية لعلاقته الوثقى بوقائع الأشياء وحقائق التاريخ لأن مصطلح السامية غير علمي من كل الوجوه، وذو أغرض مشبوهة، قائم على أساس أسطوري خرافي توراتي، وقد كانت الدعوة لإلغائه قديمة.»<sup>4</sup>

ونرى أن هذا البديل المقترح، بصيغته المختلفة، مع إدراكنا التام للحيثيات اللسانية والتاريخية التي يستند إليها، لا يختلف في بعده عن الموضوعية لما يكتنفه من اعتبارات قومية قد تكون أيضا إقصائية، ليس أفضل من المصطلح الأول في نظر من يتوخى النهج العلمي ويستند إلى أسس موضوعية.

وكيف ما كانت صحة الأبعاد الفكرية لهذه الآراء، إلا أن الموقف تحوّل إلى جدال شكلي لا طائل وراءه، ولا يكاد يتعدى الخلاف السطحي حول مسألة شكلية، جعلها معظم اللغويين العرب محطّ اهتمامهم بدل أن يكتفوا اهتماماتهم هذه حول الدراسات المقارنة في عمق مختلف الألسن

<sup>1</sup> - سليمان عامر، 2005: اللغة الأكديّة (البابلية الآشورية)، تاريخها وتدوينها وقواعدها، الدار العربية

للموسوعات، لبنان. ص 69

<sup>2</sup> - ينظر: خشيم، علي فمي، 2003: القبطية العربية، دراسة مقارنة بين لغتين قريبتين شقيقتين، مركز الحضارة العربية، القاهرة، صص 8-9. وقبلا في مقدمة "سفر العرب الأمازيغ" صفحة ب و ج.

<sup>3</sup> - جعفر، إحسان، 1980: العربية أقدم اللغات السامية، مجلة المعرفة، العدد 223-222، دمشق، ص: 41، 42، 43.

<sup>4</sup> - العرابوي، محمد المختار، 2005: " موقع العربية في الواقع اللغوي العربي القديم"، في بحوث ندوة الوحدة والتنوع في اللهجات العربية القديمة، ط1، مركز الحضارة العربية القاهرة. ص 240.

السامية، حيّها وميّتها، فبقيت هذه الدراسات حكرا على المستشرقين دونهم، بل كلّ الاكتشافات الأثرية حتى الحديثة منها في عقر دارهم إنّما تمت على أيدي هؤلاء.

نرى أنّه لا جدوى من صرف الجهود والطاقت فيما لا طائل وراءه، وعض أن نتنازع في أيّها أصلح وأدق " السامية "، أم "عربية " نكتف جهودنا حول الدراسات العلمية المقارنة بين لغات هذه الشعوب. إنّ هذه الدراسات التي لا زالت في بدايتها إذا ما قورنت بالدراسات المقارنة للفصائل اللسانية الأخرى كاللغات الهندو- أوروبية؛ للوصول إلى ما يصبو إليه الباحث النزيه: الحقيقة الموضوعية، التي تخدم الإنسانية وقد يكون فيها ما يشفي الغليل، ويريح الضمير، ويزيح الشكوك والأوهام، ويوطد العلاقات ويوحّد الآمال بعيدا عن النزاعات القومية الضيقة والرؤى السياسية الانتهازية. خاصّة وأننا نلاحظ أنّ المصطلحات المقدّمة مع ما تستند إليه من حقائق لسانية وتاريخية لا يمكن إغفالها ولا إنكارها، تطرح نفس المشكل الذي رفض من أجله هذا المصطلح "السامية"؛ الذي يشمل كلّ الفروع العرقية واللغوية دون أن يكون مستنبطا من فرع معين أراد أن يحوي الكلّ أو يهيمن عليه، وهو ما أكسبه شيوع الاستعمال- في نظرنا مع كلّ الخلفيات والتأويلات المذكورة سابقا - نوعا من الحياد. والأفضل أن نبحت عن مصطلح بعيدا عن الاعتبارات العقدية أو السياسية أو القومية التي تشوّه الأبحاث والدراسات الموضوعية الصارمة، المفرغة من المقاصد المبيّنة، ليبقى علما على هذا الحقل اللسانيّ الواسع، الذي تجاوز الآن الألسن الشرقية لتنظم إليها ألسن شرق وشمال إفريقية بناءً أيضا على دراسات لسانية وتاريخية.

نخلص بعد هذا العرض الوجيز لمختلفة الآراء حول مفهوم "السامية"، إلى هذا التعريف- الجامع في نظرنا- وسبق التلميح إليه أعلاه - فهو يمثل خلاصة جامعة لما حاولنا إثارته من قبل، وفاصلة فيما اختلف حوله، وهو: « إنّ عبارة "السامية" أطلقت اصطلاحا على مجموعة من اللغات المتكلّم بها غرب آسيا، وهي عموما أصلية المنشأ في تلك الناحية، وتتميّز بعدة عناصر متشابهة في المستوى الصوتي والصرفي، والتركيبّي والمعجمي، كما أنّها أيضا تحمل بعض الاتجاهات المشتركة في تطورها، هذه العناصر المحتفظ بها رغم طول الزمن وتغيّر المكان توحى بفكرة الأصل المشترك؛ ... إنّ الصفة " السامية " دخلت الاستعمال مع اشلوزر (1781) كدلالة على الألسن التي كان، يتكلّم بها الآراميون والعبريون والعرب ... ثم أصبحت تطلق على كلّ ألسن هذه الأسرة التي

اكتشفت فيما بعد. والواقع أنّ القرابة اللسانية الموجودة بين مختلف هذه الألسن كانت معروفة قبل زمن اشلوزر؛ إلا أنّ الأسرة أو المجموعة ذاتها لم يتعرّف عليها ولم تحدّد قبله، بل كانت هذه اللغات - كغيرها في آسيا - تعرف "بالألسن الشرقية".<sup>1</sup>

بعد هذا التعريف الملخّص لما سبق؛ ها هي - باختصار شديد - أهم الفروع التي تنتمي إليها الألسن السامية - منها ما اندثر ومنها ما لا يزال حيًّا. - " ففي عام 1869 قسّم العلماء الألسن السامية إلى مجموعتين: المجموعة السامية الشمالية والمجموعة السامية الجنوبية<sup>2</sup>، حسب المناطق الجغرافية، التي تقع كلّها الآن في المنطقة العربيّة<sup>3</sup> التي ضمّت شتات اللغات السامية بعد الفتح الإسلامي؛ ثم قسّمت المجموعة السامية الشمالية إلى قسمين: شرقية وغربية.

أ - المجموعة السامية الشماليّة الشرقيّة: وهي أقدم اللغات السامية الأكاديّة التي تفرّعت إلى الآشورية والبابلية. ويضيف م. كوهين<sup>4</sup>: الأمورية القديمة والأوغاريتيّة إلى هذه المجموعة، بينما يصنّفها آخرون<sup>(5)</sup> ضمن المجموعة الشماليّة الغربيّة. كما يضيف إلى هذه المجموعة أيضا كلّ من هوبنقارد وودس اللغة الإبلائية أو الإبالية قائلين: "يعتبر متخصصو الآشوريّات أنّ الإبليّة لهجة أو فرع من الأكاديّة".<sup>6</sup>

ب - المجموعة السامية الشماليّة الغربيّة: وتضم الكنعانية التي تتفرّع عنها كلّ من العبريّة والفينيقيّة والبنونيقيّة والمؤابيّة؛ كما تضم أيضا الآراميّة التي تتفرّع هي الأخرى إلى قسمين:  
\* آراميّة شرقيّة: ومنها السريانيّة ( لسان الإنجيل) والمنداعيّة....

1- ينظر : MOSCATI , Sabatino, op. cit., p.3

2 - جواد (علي): المفضل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج1، ص 223.

3 - الخازن، من الساميين إلى العرب، ص 21

4- ينظر : COHEN ,Marcel, et Autres , 1952: Les langues du monde, C.N.R.S, Paris. P 141

5 - هبو، أحمد رحيم، 1976: مكانة اللغة العربية بين اللغات السامية، مجلة المعرفة، ج178، دمشق. ص 150. وأيضا:

مسكاتي الذي يصنّف الأموريّة القديمة ضمن الفرع الكنعاني ويذكر أنّها تسمّى أيضا بالكنعانيّة الشرقيّة، ينظر:

MOSCATI , S, op. cit., pp.8-9.

VERSTEEGH, Kees, 1997: The Arabic Language, Edeinburg University-Press; p. 12.

6- ينظر : HUEHNEGARD, J. and WOODS, Christopher (2004): « Akkadian and Eblait » in

Cambridge Encyclopedia of the World's ancient Languages, Cambridge University Press. P218.

\*أرامية غربية: ومنها النبطية والتدمرية.

وأضيفت لها كل من الأوغاريتية التي تم اكتشافها في مطلع القرن العشرين في 1929، برأس الشمر قرب اللاذقية بسوريا، والإبلية "وهي أحدث الألسن السامية اكتشافا. إذ اكتشفت في 1974 شمال مدينة حلب بسوريا"<sup>1</sup> على خلاف الرأي السابق.

ج- المجموعة السامية الجنوبية: وتضم:

\*عربية الشمال: التي تتفرع إلى عدة لهجات منها العربية البائدة: الصفوية، الثمودية، اللحيانية، عربية الحجاز أي عربية القرآن.

\*عربية الجنوب: التي تتفرع هي الأخرى إلى عدة لهجات منها: المعينية، السبئية، الحميرية، الحضرمونية...

\*الحبشية: وعادة ما يطلق عليها المستشرقون مصطلح الإثيوبية؛ وتضم اللهجات التالية: الجزية، الأمهرية والتجيرية.

## II-1-2- الحامية:

أخذت هذه العبارة: " الحامية " كمثيلتها " السامية " من التوراة نسبة إلى حام بن نوح، إلا أن هذه التسمية التوراتية التي تحيل إلى سلالة " الملعون حام"<sup>2</sup> على حدّ تعبير دافيد كوهين كانت أقلّ حظاً من الأولى التي فرضها الاستعمال رغم كلّ التحفظات والانتقادات؛ وبعدّ المستشرق الألماني ماينهوف<sup>3</sup> من المروجين الأوائل لها، بعد ما لاحظ أنّ شعوبا بإفريقيا الشمالية والشرقية تتكلم أسنا متباينة تحمل سمات مشتركة فسمّاها حامية. ويشير الخازن إلى بداية استخدام هذه التسمية قائلا: "ظهرت الوشائج اللغوية بين هذه المجموعة ( يقصد السامية) ومجموعة أخرى من شمال إفريقيا وشرقها دعاها العلماء باسم ولد آخر من أبناء نوح، اتّباعا للتقليد التوراتي قبل الأبحاث العلمية

<sup>1</sup>- ينظر كلاً من: سعيد الأحمد، سامي اللغات الجزرية، صص 18-19؛ وأيضاً:

VERSTEEGH, K, 1997, op. cit., p. 12.

<sup>2</sup>- ينظر: COHEN, David, 1973 : "Les Langues Chamito-sémitiques" in *le Langage*, 25<sup>ème</sup> volume de l'encyclopédie de la Pleiade, éd. Gallimard, Paris. P. 1288.

<sup>3</sup>. ينظر : CHAKER (S): *Manuel de grammaire berbère, T. II Syntaxe et diachronie*, Enag, Alger, 1996, p. 204.

المتقدّمة، فسَمّيت المجموعة « الحامية »<sup>1</sup> وفي هذا الصدد يذكّر أيضا محمود فهمي حجازي أنّ بعض العلماء يجعلون لهجات البربر والمصريّة القديمة والنوبا ولغة الهوسا واللغات الكوشية مثل البجة والماهو والجالا والصومالية، ضمن أسرة لغوية واحدة أطلقوا عليها اسم الأسرة الحامية<sup>2</sup>.

أمّا "رينان" فكان يعتبر اللغة المصريّة أهمّ الألسن الحامية<sup>3</sup>؛ ويعدّ رينان من أبرز علماء المدرسة الفرنسيّة الذين ظلّوا متمسّكين بهذه النظريّة التي سرعان ما تخلّى عنها أصحابها؛ وهاجروا هذا المصطلح فلم يعد يستعمل لتمثيل أسرة لغويّة مستقلة قائمة بذاتها<sup>4</sup>، بعدما تأكّد لعدّة علماء لغويّين وجود تشابه واضح بين هذه اللغات المسماة بالحامية وبين اللغات السامية سواء في المستوى الصوتي أو الصرفي أو التركيبي. مما جعلهم يجمعون هاتين المجموعتين في فصيلة واحدة اسمها الألسن " الحامية-السامية " بحيث يمكن أن تقارن العلاقة بين مختلف لغات هذه المجموعة بتلك العلاقات الموجودة بين اللغات الجرمانية والرومانية أو اسلافية، وبالتالي يكون للحامية-السامية نفس الدور الذي تمثله المجموعة الهندو-أوروبية<sup>5</sup>.

هذا وتحدّد الموسوعة البريطانيّة أيضا هذا المصطلح "حامية" مشيرة إلى الألسن التي صنّفت ضمنها وتلك العلاقة القويّة التي تربطها باللغات السامية، ثمّ تؤكد على القرابة بينها من خلال أوجه الشبه المتعددة الموجودة بين أنظمة الألسن المصنّفة في المجموعتين، مما يوحي باستحالة استقلاليّة المجموعة الحامية. إذ ورد في هذا التعريف ما يأتي: "... هذه الألسن تربطها علاقة حميمة مع الألسن السامية، بل وتكوّن هاتين المجموعتين أسرة واحدة"<sup>6</sup>. "وتضمّ:

\* الألسن البربريّة: البربريّة، الريفيّة، القبائليّة ولهجات أخرى من جبال الأطلس والصحراء.

\* الكوشية: أو اللغات الحامية الشرقية وتضمّ الصومالية، الباجا، الجلا ولغات أخرى.

\* المصريّة القديمة والهوسا وبعض لغات بحيرة التشاد"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - الخازن، من الساميين إلى العرب، ص19.

<sup>2</sup> - محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية، صص 136 - 137.

RENAN (E): Histoire des langues sémitiques, P 89.

<sup>3</sup> . ينظر:

Encyclopédie of Islam, New edition, 1989.

<sup>4</sup> - ينظر:

Encyclopedia Britannica, V. 20, p. 208.

<sup>5</sup> - ينظر:

وتعتمد أساسا هذه الموسوعة في تعريف مادة "حامية" على مفاهيم اللسانيّ اغرينبرغ.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ج11، ص: 36.

<sup>7</sup> - نفسه، ج11، ص: 36.

في الواقع، لا يوجد فرع مستقل وإن أصرّ الكثير على اختراع فرع حامّي. ما يمكن أن نلاحظه حول استعمال هذا المصطلح: هو أنّه يفضح النوايا البعيدة عن الموضوعيّة المتمثلة خاصّة في محاولة يائسة لعزل هذه اللغات عن أخواتها اللغات السامية. إذ في البداية - كما سبق أن أشرنا - زجّت تحت هذا الاسم، شعوب وألسن برهن فيما بعد أنّها ساميّة الأصل بالمفهوم المتفق عليه لهذه اللغة؛ ليطلق فيما بعد على ألسن وشعوب إفريقيا البيضاء - إن صحّ هذا التعبير - أي شمال إفريقيا، وشرقها المحاذي للبحر الأحمر، وهاهي الآن مجموعة كبيرة من العلماء اللغويين - ماعدا علماء المدرسة الفرنسية التي بقيت متمسكة بهذه النظرية إلى أن فرض الواقع العلميّ عليها حججه الدامغة التي لا تقبل المراوغة - تتخلّى عن هذه النظرية لضعفها؛ ولظهور حقائق لسانية حدّدت في ضوءها المجموعات اللغوية ... بل صرّح مارسيل كوهين نفسه برفض هذا المصطلح بعد ما بدأت نتائج الدراسات المقارنة المتتالية تجلي حقائق القرابة بين ألسن شمال إفريقيا و ألسن المشرق قائلا: " في الظروف الراهنة، يبدو أنّ المنهج السليم يفرض علينا أن نرفض أو نستبعد (rejeter) مصطلح " الحامية" الذي لا يستجيب لأي تمييز واضح، ولا نستبدله الآن، ولو بصورة مؤقتة، بمجموعة أخرى تلمّ الفروع الأربعة التي تختلف فيما بينها."<sup>1</sup>

إذن فأهم المآخذ التي أضعفت هذه النظرية هي أنّ هذه اللغات ومختلف اللهجات المتدرّجة عنها تقتقر إلى الوحدة اللغوية فيما بينها، هذه الوحدة الكفيلة بلمّ مجموعة من اللغات في زمرة واحدة، كما هو الشأن بالنسبة للألسن السامية والألسن الهندو - أوروبية. كما أنّ الدراسات المقارنة خاصّة تلك التي أفرزتها المدرسة الألمانية، وأيضا الأنجلو - ساكسونية قد كشفت عن قرابة لسانية متينة بين فروع هذه الزمرة والمجموعة السامية، بدرجات متفاوتة، بحيث أنّ كلّ فرع هو أقرب إلى الألسن السامية منه إلى الفرع الآخر المحسوب على "الحامية". وهي اكتشافات ليست بالحديثة.

ففي هذا الصدد، سبق أن انتقد المستشرق الفرنسي "إرنست رينان" بشدّة، العالم الألماني " م. بنفائي"، حينما نشر نتائج بحثه اللغويّ التي تبرهن عن قرابة أكيدة بين القبطية وألسن شمال إفريقيا أي الأمازيغية وبين الألسن السامية، بل اعتبرها الجزء الغربيّ للألسن السامية؛ وذلك في

<sup>1</sup>- ينظر : COHEN, Marcel, 1934 : 'Les résultats acquis de la Grammaire Comparée Chamito-sémitique', in Conférences de l'institut de linguistique de l'université de Paris, ancienne librairie Furne, Boivin et Cie éditeurs, Paris. P.18.

المقال الذي نشره 1844، وهذا بعضٌ مما جاء في نقد رينان لنظرية بنفائي دون أن يستند في مخالفته هذه، إلى حقائق لغوية أو تاريخية كيفما كانت؛ بل اكتفى بمثل هذه الأقوال: "وخلاصة كتابه (أي مؤلف بنفائي) هو أنّ الأسرة السامية يجب أن تقسم إلى فرعين تفصل بينهما قناة السويس: الفرع الآسيوي الذي يضمّ كلّ الألسن المتفق على تسميتها بالسامية والفرع الإفريقي الذي يضمّ القبطية وكلّ ألسن إفريقيا الشمالية إلى غاية المحيط الأطلسي ... وهكذا تتشكّل داخل الأسرة السامية قسم يشبه تلك الأقسام التي تكوّن اللغات الهندو-أوروبية، أي الفرع السلتي، والفرع أسلافي والفرع الجرمانّي إلى آخره ... هذه الفروع تبرز كلّ سمات القرابة الواضحة، حتى وإن اتّبعنا قوانين مختلفة خلال تطورها إثر انفصالٍ بدائي، وقد تبني بأنس هذه النتائج".<sup>1</sup>

ولم يجد رينان ما يردّ على هذه الخلاصة لدراسات، - هو نفسه، وفي المؤلف ذاته - يقرّ بصحة نتائجها، خاصة تلك التي برهنت على القرابة الأكيدة بين القبطية والسامية في مستويات النظام اللساني بل حتى المعجمي منها؛ والتي يصرّح أنّه لا يمكن إنكارها.<sup>2</sup> وبهذه الملاحظات؛ التي أترك للقارئ الكريم استخلاص الصفة المناسبة لها - يردّ على "بنفائي": "... إنّ كتاب "م. بنفائي" قد أكّد على الخطأ الذي تلحقه مثل هذه المحاولات لفقه اللغة، بنشرها لمسحة من الإبهام والاعتباطية على منهاج هذا العلم. وما يؤسف له هو أنّ هذه النباهة المفرطة التي دائماً ما يمزجها هذا العالم بانتقاداته، كثيراً ما تؤثر سلباً على قوّة ملاحظاته. على كلّ، لا يمكن أن ننكر أنّه في كثير من الأحيان، ما تُجرى في ألمانيا مقارنات من هذا النوع دون دراسة كافية للألسن المراد مقارنتها؛ وبدون هذه المعرفة العميقة لعناصر المشكلة، والتي هي وحدها الكفيلة ببعث الثقة الكاملة في النتائج التي يقدّمها المؤلف".<sup>3</sup>

وهذا الموقف نفسه يتجدّد مع اللغويّ المحنّك والمتضلع في اللسانيات المقارنة، الذي يُعدّ من واضعي أسسها، الفرنسي أنطوان مبي، الذي أصرّ على استحالة إرجاع الأمازيغية والسامية إلى أصل واحد رغم أوجه الشبه التي يقرّ بوجودها - فلا يمكنه إنكارها - وذلك ردّاً على موقف روسلر

RENAN ,E, Histoire des langues sémitiques, pp 81-83.

1 - ينظر :

2 - نفس المصدر ، ص:83.

3 - نفسه، ص:83.

الذي يعتبر هذه القرابة أكيدة<sup>1</sup>. وسنتعرض بشيء من التفصيل لهذه المواقف إضافة إلى موقف أ.باسي في حينه.

ويؤيد روبيرت نيذهامكست فرضية بنفائي ملاحظا الآتي: " من المستحيل الجزم بأن كلّ الألسن المدرجة في هذا التصنيف [ يقصد الحامية] تنتمي فعلا إلى أسرة واحدة منسجمة، كما يمكن أن نجزم بذلك عندما نتكلم عن السامية. لقد جُمعت تلك الألسن بصورة اعتباطية ومنتسرة في مجموعة، لا لشيء إلا لكونها جغرافيا تقع قرب بعضها البعض، وتملك بعض الخصائص المشتركة العامة... ثم جاءت الخطوة الاستباقية الأولى .... حيث قسّم بنفائي الأسرة السامية إلى فرعين: صنّف الألسن السامية في فرع والقبطية والبربرية في فرع آخر.<sup>2</sup> والأكيد هذه هي الخطوة التي رفضها المستشرق الفرنسي إرنيس رنان وانتقدها، والتي سنبنّي عليها مقارنتنا استنادا إلى ما استجدّ من أبحاث تعضد نتائج بنفائي وخاصة أعمال زابورسكي.

وعليه فخلاصة القول، أنّه بخلاف اللغات السامية التي تحمل خصائص مشتركة تدلّ على انحدارها من أصل مشترك واحد، فإنّ الألسن التي اصطلح على تسميتها بالألسن الحامية، لا تستوفي هذه الخصائص فيما بينها؛ لذا رُفضت هذه النظرية، بل أكثر من ذلك، فإنّ هذه اللغات التي صنّفت خطأ في هذه الزمرة المرفوضة، كلّ منها هو أقرب إلى اللغات السامية قرابة أكيدة. وإذا كانت موسوعة لاروس قد أكّدت أنّ عبارة "حامية ما هي إلا اسم أطلق على تصنيف أصبح الآن مهجورا".<sup>3</sup> فإنّ الموسوعة البريطانية تصحّح هذا التصنيف بهذه الملاحظة القيمة: " إنّ الألسن الحامية ... تصنّف مع اللألسن السامية"<sup>4</sup>. لعلّ هذا ما أدّى بالعلماء إلى ابتكار مصطلح جديد يضاهي مصطلح الهندو- أوروبية، هو مصطلح "الحامية- السامية"، بالتالي تخلّى الدارسون عن عبارة " حامية "، فلم تعد مصطلحا ذا قيمة في المجال العلميّ والمعرفيّ؛ بل أصبحت مجرد تسمية تسجّل مصدر النشأة وحيثياتها والمسار التاريخي- وهو في مجمله سلبيّ منتقد عند البعض ومرفوض عند البعض الآخر، كما ذكر المستشرق المعاصر روبيرت هرتزون وهو يحدّد مصطلح

Moscatti (S): The comparative grammar, p.17.

1 - ينظر:

NEEDHAMCUST, Robert 2000: A Sketch of the modern languages of Africa, vol.1,

2- ينظر:

Reprinted by Routledge, London.( First published in 1883, Trübner, in 3 volumes).P. 94.

Grand Larousse Encyclopédique, 1964, T2 :في Chamite

3 - ينظر مادة:

Encyclopédia Britanica, V13, p 702

4 - ينظر .:

السامية: " عندما تأكد أن مجموعة من الألسن تربطها إلى حدٍ ما قرابة بهذه المجموعة [ يقصد السامية] تمّ استغلال مصطلح الحامية المنسوب إلى حام أخي سام الأصغر، الجدّ التوراتي للمصريين والكوشيين ليطلق على الأسرة كلّها.<sup>1</sup>

## II - 1-3 - الحامية- السامية:

فإذا كان العالم الألماني بنفائي، وأيضا اللغويّ البريطاني توماس نيومان<sup>2</sup> قد أكّدا على القرابة بين الألسن السامية وألسن شمال وشرق إفريقيا، تلك القرابة التي أقرّها علماء آخرون فإن الذي أطلق هذا المصطلح المركّب "حامية-سامية" هو المستشرق الألماني فريدريك ماكس مولر الذي روجّه منذ 1876 جامعا الأسترتين السامية والحامية في زمرة واحدة.<sup>3</sup>

ومهما يكن من أمر فالخلاف في نظرنا مطروح، ولكن من زاوية أخرى نرها أساسية بالنسبة لهذا المصطلح التلفيقي؛ فإذا حُسم الأمر بالنسبة لعبارة " السامية" إذ كيف ما كان الخلاف حوله، فهو شكلي لا يتعدى التسمية ذاتها وما تحمله من دلالات قد تزرع الشقاق كما لاحظنا، في حين يبقى مفهومها العلمي الذي وُضعت من أجله وهو التعبير عن أسرة لسانية واحدة تنتمي إليها ألسن تجمعها خصائص مشتركة واضحة، مقبولا- إلا أن عبارة " حامية-سامية " فإنّها تطرح خلافات جذرية خطيرة، تجعلنا نعتبر هذه التسمية أيضا تسمية مصطنعة ومضللة فعلا.

إذ بعدما دلّت الدراسات المقارنة أن الألسن المنتشرة في كلّ شمال إفريقيا وشرقها، تربطها علاقة قرابة وثيقة بالألسن السامية في كلّ مستويات النظام اللساني. فلم يعد المصطلح "حامية" المختار لها صالحا للاستعمال، فالفصيلة اللغوية هذه ليست مستقلة بذاتها بل هي فرع ينتمي إلى

<sup>1</sup>- ينظر: HERTZON, Robert, 1991 :'' Afro Asiatic Languages'', in The World's Major Languages ed. Bernard Comrie, London & New York. P. 647.

<sup>2</sup> - إذ بعد مقارنة الأمازيغية بالعبرية خلص نيومان إلى أن اللغة الأمازيغية لغة سامية اعتبرها فرعا من اللغة العبرية- الإفريقية Hébréo-africaine، لما أفرزته من خصائص سامية، وكان ذلك في حوالي 1844.

Encyclopédie de l'Islam, T1, P 126

ينظر:

3- ينظر كلاً من :

NEEDHAMCUST, Robert , op., cit. , p. 94-95

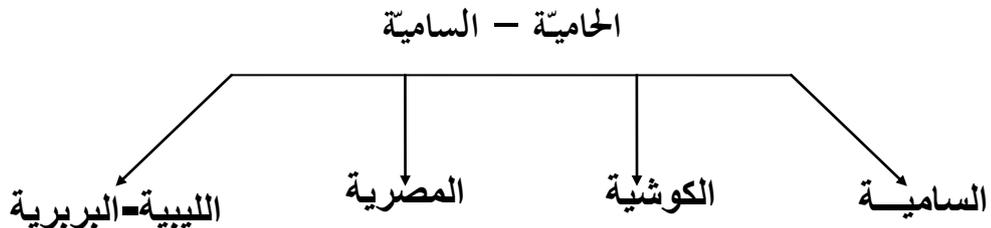
KAHLOUCHE ,B, 1992: Le berbère (Kabyle) au contact de l'arabe et du français - Etude Socio-historique et linguistique, Thèse d'Etat, Alger, p.136.

فروع الألسن السامية، يحمل نفس الخصائص الشكلية والجوهرية التي تحملها الفروع السامية - مع اختلافات فرضها التطور الخاص لهذه الفروع في بيئتها وتفاعلها مع ألسن أخرى، وفق قانون تطوّر الألسن - ولكن دون أن يغيّر أو يُمحي الأصل الذي انبثقت منه كيفما كان البعد الزمني العميق الذي انفصلت فيه عن اللغات الأمّ.

فنتائج المدرسة الألمانية التي يتزعمها روسلر قد برهنت بما لا يدع الشكّ أنّ " اللببية - البربرية تملك أهمّ الخصائص التي توجد في الألسن السامية"<sup>1</sup>. كما برهن علماء آخرون عن قرابة القبطية أيضا بهذه الألسن المجاورة لها<sup>2</sup>؛ فلماذا وما المانع من أن لا نكتفي بمصطلح واحد يجمع كلّ هذه الفروع تحت اصطلاح جامع وشامل لهذه الألسن المتجاورة ذات التاريخ المشترك، بعيدا عن التسميات التوراتية، عوض هذا اللفظ المركّب من جزأين أحدهما يتفق الجميع على عدم صلاحيته علميا.؟

لقد جسّد استعمال هذه التسمية في حقل الدراسات المقارنة، اللغويّ "مرسيل كوهين" - بعدما كان مجرد نظرية حاول إزالتها الكثير من العلماء - مصرا على الحفاظ عليها رغم ما تحمله من تناقض، أمام ظهور مصطلحات منافسة بحقّ قلّصت من مجال استعماله الذي يكاد ينحصر في قطب المدرسة الفرنسية.

ففي سنة 1924 يضع كوهين نظريته في ترتيب هذا الأسرة الموسّعة معلّنا: " تتكوّن الأسرة الحامية - السامية من الفروع التالية: السامية، المصرية، اللببية - البربرية، الكوشية"<sup>3</sup> واضعا لها هذا الرسم التفريعيّ البيانيّ ومؤكّدا على استقلالية كلّ فرع بذاته:



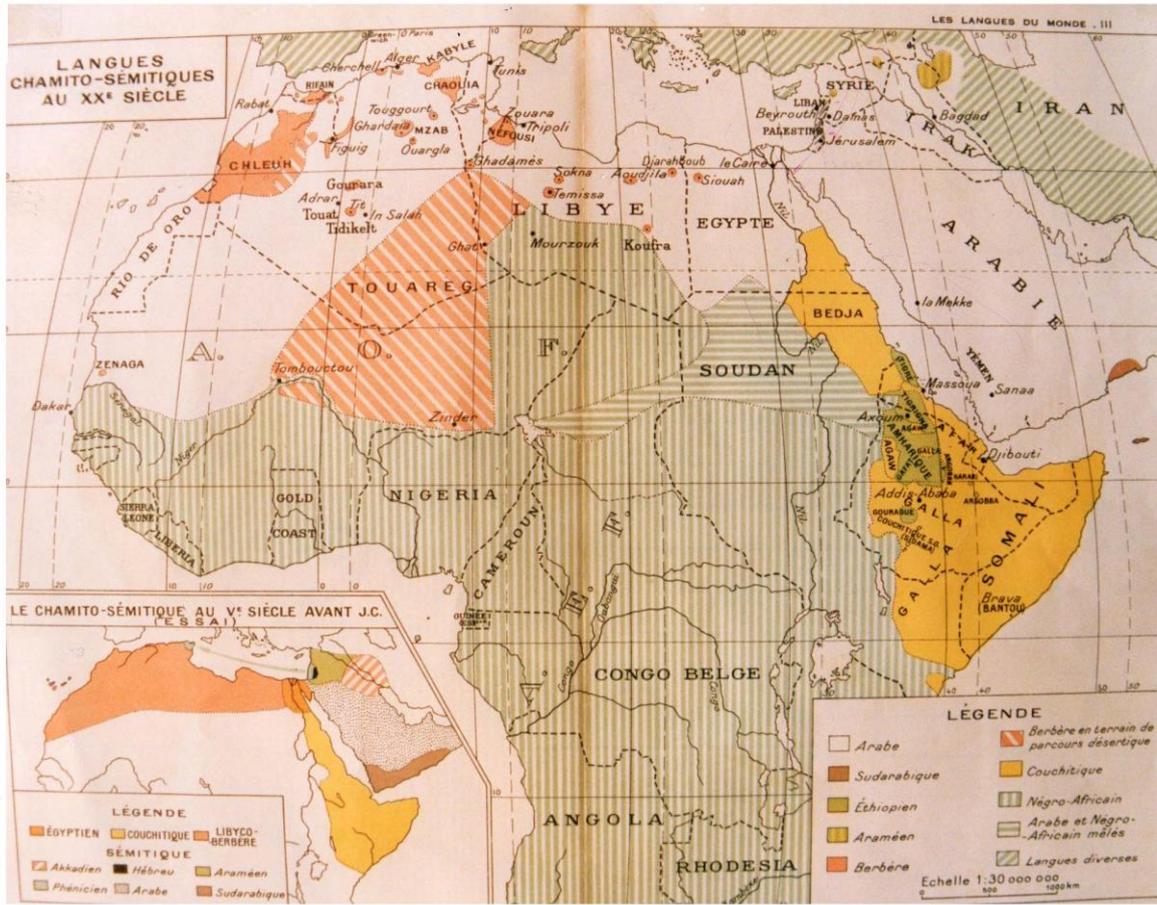
### تفريع كوهين للمجموعة الحامية - السامية

1- ينظر : MOSCATI, Comparative grammar, P17.

2 - بدوي، أحمد، 1960-1961.: اللغة العربية وصلتها باللغات السامية، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

3 - ينظر : COHEN, M., Les langues du monde, p.85

ومقدّمًا هذه الخريطة المزدوجة التي تحدّد المنطقة الجغرافية للغات المجموعتين<sup>1</sup>.



### خريطة ألسن المجموعة الحامية - السامية

إلا أنّ الملاحظة التي يسجلها م. كوهين بعد صفحات قليلة، تجعل أيّا كان يتحقّق من هذا التقسيم، فهي توحى بتناقض صريح قلّمًا يُقبل في ميدان علميّ يتوخّى الدقّة. فقد أضاف قائلاً: "يبدو أنّ الألسن السامية تمثّل خصائص الألسن الحامية-السامية في أنقى حالتها"<sup>2</sup>. نتساءل كيف يمكن أن تكون - هذه الألسن - مجرد فرع مستقلّ ممّا تمثّل أصله الصافي؟! ولعلّ مثل هذه الفجوات هي التي جعلت علماء آخرين يتحقّقون من هذه النظرية، ومن بينهم: روسلر، وفيسيخل اللذين يعتبران:

<sup>1</sup>- ينظر المصدر نفسه، والصورة تضمّ خريطتين: الخريطة الكبرى وتبيّن المساحة التي تتوزّع عليها الألسن المقصودة، حاليًا - القرن العشرين- في أسفل ركنها الأيسر المساحة التي كانت تغطّيها ألسن هذه المجموعة في القرن الخامس قبل الميلاد.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 98.

أنّ المصريّة والليبيّة- البربريّة إنّما يمثلان الفروع الغربيّة للشجرة الساميّة<sup>1</sup>، وإلى هذا الرأي أيضا يذهب العالم جيوفاني قاريني<sup>2</sup>.

ومع ذلك لقيت نظريّة كوهين هذه رواجاً خاصة بعد سنة 1947 أي بصدور كتابه: "محاولة مقارنة حول المعجم والصوتيات الحاميّة- الساميّة" \* الذي أكّد فيه مرّة أخرى نظريّته التي يحرص فيها على الفصل بين الألسن الساميّة والألسن الحاميّة، ولكن دون اعتبار المجموعة الثانيّة مقابلة للأولى، بل يجعل كلّ فرع من المجموعة الثانيّة مستقلاً وعلى قدم المساواة بالساميّة، وهو الرأي الذي يعلّق عليه دافيد كوهين في مقال يستهله قائلاً: "ولئن لم يكن أفضل - ولا أسعد (Pas plus heureux) - من تسميات أخرى لمجاميع الألسن، ولكن يبقى لهذا المصطلح: الحاميّة- الساميّة، الفضل في كان اعتبارياً بل له هذا الفضل بكل جدارة وامتنياز. فهو لا يرهّن أيّ موضع جغرافيّ دون تبصّر. ولا يجب أن يدفع إلى التفكير في أيّة هويّة عرقيةّ منتهكة. إنّ الحافز هنا توراتي: فالأمر يتعلّق بالألسن يتكلّم بها أحفاد سامٍ وأخيه الملعون (frère maudit) حام. إلا أنّ التركيب المزدوج للمصطلح "حاميّة - ساميّة" لا يجب أن يوقعنا في الخطأ الشائع الذي يضع مجموعة حاميّة إلى جانب مجموعة ساميّة. في الواقع لا يجب أن نفهم من " الحاميّة-الساميّة " إلا مجموعة واحدة تدخل فيها على قدم المساواة الساميّة وفروع أخرى متقاربة، مختلفة عن الساميّة ولكن ليس أقلّ من اختلافها عن بعضها البعض".<sup>3</sup>

فما جدوى إذن من هذا المصطلح - مرّة أخرى- الذي تتبني عليه هذه الصياغة الغربيّة التي تأخذ بالقرابة اللغويّة وتصرّ في آن واحد على الفصل بتحليلات واهيّة.

ولعلّ في هذا التعريف الذي أورده " الموسوعة الكبيرة لاروس" ما يؤكّد الرأي الذي ذهبنا إليه إذ جاء في التعريف ما يأتي: " تطلق عبارة حاميّة - ساميّة على فصيلة من الألسن التي كانت - قديماً- تمتدّ من بلاد الرافدين إلا شبه الجزيرة العربيّة عبر إفريقيا الشماليّة إلى غاية المحيط

<sup>1</sup>- ينظر : Kahlouche (R): Le berbère au contact de l'arabe et du français, p187

<sup>2</sup> - ينظر:

COHEN, David et CAQUOT, A., 1974: Actes du premier congrès international de linguistique sémitique et chamito-sémitique Mouton, Paris, P.26.

\* وهو ترجمة لـ: "Essai comparatif sur le vocabulaire et la phonétique chamito-sémitique".

<sup>3</sup> - ينظر : COHEN, David, 1973 : "Les Langues Chamito-sémitiques" in le Langage, 25<sup>ème</sup> volume de l'encyclopédie de la Pléiade, éd. Gallimard, Paris. P. 1288.

الأطلسي وإفريقيا الشرقية إلى خط الاستواء. نلاحظ أربعة مجموعات السامية [ بكل فروعها المذكورة سابقا]، المصرية، البربرية، الكوشية .... وتبرز مقارنة الأنظمة الصوتية والصرفية والمعجمية القرابة بين الألسن الحامية- السامية. ولعل ما يجب الإشارة إليه هو أن هذه التسمية التقليدية الحامية- السامية كمثيلتها "الكوشية" مأخوذة من التوراة مضللة، إذ توجد أسرة سامية واحدة منسجمة" <sup>1</sup>.

وإلى مثل هذه الملاحظات أراد أن يشير المستشرق الإيطالي سباتينو مسكاتي في تعريفه- المماثل للتعريف المذكور- الذي ختمه قائلا: " إن بعض الدراسات (منها دراسات لروسلر) قد أكدت أن الليبية-البربرية تملك أهم خصائص السامية، وتزعم أن لها قرابة خاصة بالأكادية ؛ وهذا استنادا إلى تشابه في الظواهر الصوتية والصرفية والمعجمية فإذا صحت هذه النظرية فإن الاستقلالية السامية في هذه الحالة تزول ... وبناء على ذلك فلا توجد في وقتنا الراهن حجة مقنعة لمشكل الاستقلالية السامية ضمن التركيب الواسع حامية - سامية" <sup>2</sup>.

## II - 1 - 4 - الأفرو-أسيوية أو الأفرزية:

مع منتصف القرن العشرين وبعد صدور مقال اللساني الأمريكي هارلد جوزيف أغرينبيرغ الموسوم بـ: " حاضر المجموعة الأفرو- أسيوية" <sup>3</sup>، بدأ يعاد النظر بصورة جادة وملحة في البناء الأعرج للتسمية الحامية - السامية، وإن بقي استعماله موازيا للتسمية السابقة بغرض الشرح والتوضيح ليس إلا؛ وذلك رغم إصرار المدرسة الفرنسية - عموما- على الحفاظ والإبقاء على تداوله بالرغم من " أنه يخلق اعتقادا خاطئا بوجود مجموعة حامية مقابلة للسامية" <sup>4</sup> كما ينبّه إلى ذلك هرتزون؛ ويتصح غيره بتبني هذا المصطلح الجديد، من بينهم وليام هاريس وجوديث ليفي قائلين: " يُنصح حاليًا باستخدام مصطلح الأفرو- أسيوية مكان مصطلح الحامية - السامية لتعيين هذه

<sup>1</sup> - مادة حامية - سامية Chamito-sémitique في: Le Grand Larousse Encyclopédique ,T2, p 844

<sup>2</sup> - ينظر : MOSCATI ,S, Comparative grammar of the semitic languages, p.17.

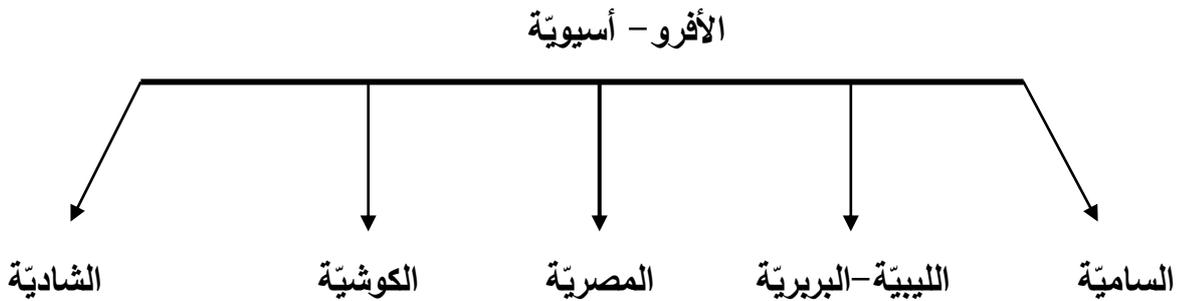
<sup>3</sup> - ينظر هذا المرجع الذي سبقت الإحالة إليه: GREENBERG , Harold Joseph, 1952 : ' The Afro-Asiatic (Hamito-Semitic) present', in Journal of oriental Society, 72 ; pp. 1-9

<sup>4</sup> - ينظر: HERTZON, Robert, 1991 :'' Afro Asiatic Languages'', p. 647.

المجموعة اللسانية، التي تقع فروعها في كلّ من إفريقيا وآسيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأنّ اللسانيات الحديثة ترى أنّ هذه التسمية الجديدة هي الأقرب إلى الدقّة.<sup>1</sup>

وقد وجد المصطلح الجديد استحسانا وقبولا لدى علماء اللسان والأنثروبولوجيا على حدّ سواء، بناء على تطوّر الدراسات الحديثة التي أسفرت على نتائج في الميدانين المذكورين تؤكّد ضرورة إيجاد البديل الموضوعي المناسب . وفعلا قدّمت سوق المصطلحات تسميات حديثة؛ "وبين كلّ المصطلحات المقترحة: الإيريترية، لسرامية (Lisramic)، اللّمخية (Lamekhite)، الأفرو- أسيوية هي الأكثر انتشارا.<sup>2</sup> ويضيف كلّ من دياكونوف<sup>3</sup> وزابورسكي تسمية " الأفرازية "<sup>4</sup>. وهي التسمية التي نتبناها، إذ فضلا عن المفهوم الذي تغطّيه بحيث تطلق على ألسن القارتين الإفريقيّة والأسيويّة التي تجمعها قرابة كبيرة، فلها صيغة صرفيّة عربيّة ونفضّلها عن التسميات العربيّة المقدّمة : الجزريّة، العروبيّة، العربيّة... التي لم يأت ذكرها ضمن المقترحات المعروضة لأنّها أيضا تحمل خلفيات عرقية وقوميّة.

والواقع إن الاختلاف لا يكمن في التسمية وحيثياتها فقط؛ بل يشمل إضافة فروع أخرى مع تطوّر الدراسات المقارنة في هذا الحقل، فقد أضاف اغرينبورغ الفرع التشاديّ إلى تصنيف كوهين، فأصبح التفرع كالاتي:



### تفرع اغرينبورغ للمجموعة الأفرو- أسيوية

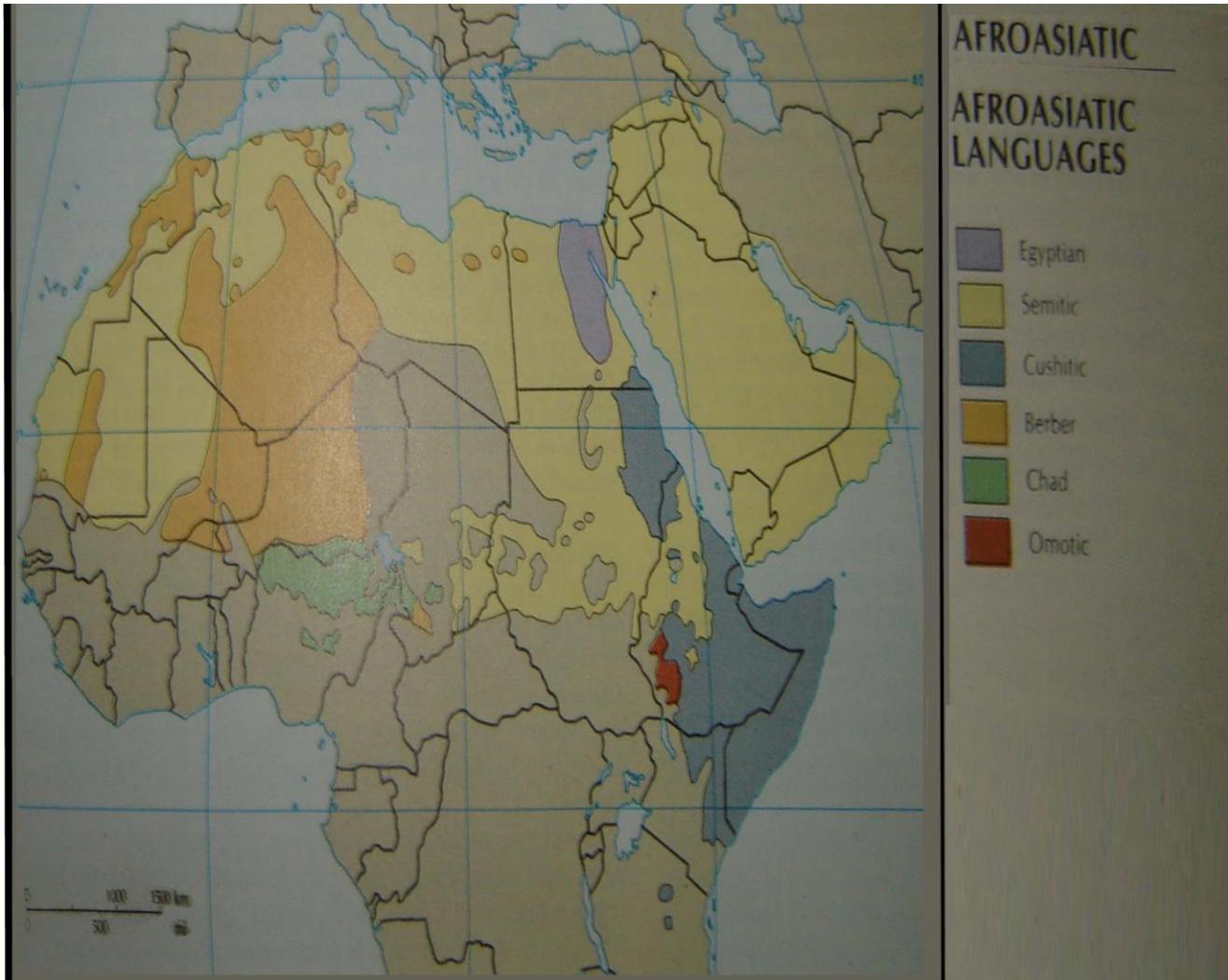
<sup>1</sup>- ينظر: HARRIS , W . H., LEVY, Judith, 1975 : The New Colombia Encyclopedia, Colombia University Press; New York & London. P. 1183( See: Hamito-Semitic)

<sup>2</sup> - ينظر: Ibid, p. 648  
<sup>3</sup>- ينظر: DIAKONOFF ,I.M. 1988 : Afrasian Languages, Nauka, Moscow .( Réédition révisée de " Semito-Hamitic Languages", 1965 ).

<sup>4</sup>- ينظر: ZABORSKI, Andrzej, 1992: "' Afro-Asiatic Languages'", in International Encyclopedia of Linguistics, W. BRIGHT ( Editor in chief) V. 1 Oxford University Press. P. 36.

كما أضاف دياكونوف الفرع السادس وهو الفرع الأُمُوِّي (Omotic)؛ وهو التصنيف الذي يؤيِّده الأنتربولوجيون الذين يزُدُّون الأصول العرقية لهذه الأسرة إلى قرن إفريقيا، معتبرين أن أقرب فرع إلى ما يسمى بالأفرو-أسيوية الأمّ (Proto-Afro-asiatique) وأقدمها ظهورا هو هذا الفرع الأُمُوِّي<sup>1</sup>. بينما يُعتبر الفرعان الساميّ والأمازيغيّ هما الأحدث ظهورا؛ وهذا وفق التفرّيع الذي قدّمه إهرت محاولا إعادة بناء الأفرو-أسيوية الأمّ، نقدّمه بعد هذه الخريطة التي تحدّد المجال الجغرافي الذي تتوزّع عليه هذه الفروع.

### خريطة الألسن الأفرو-أسيوية<sup>2</sup>

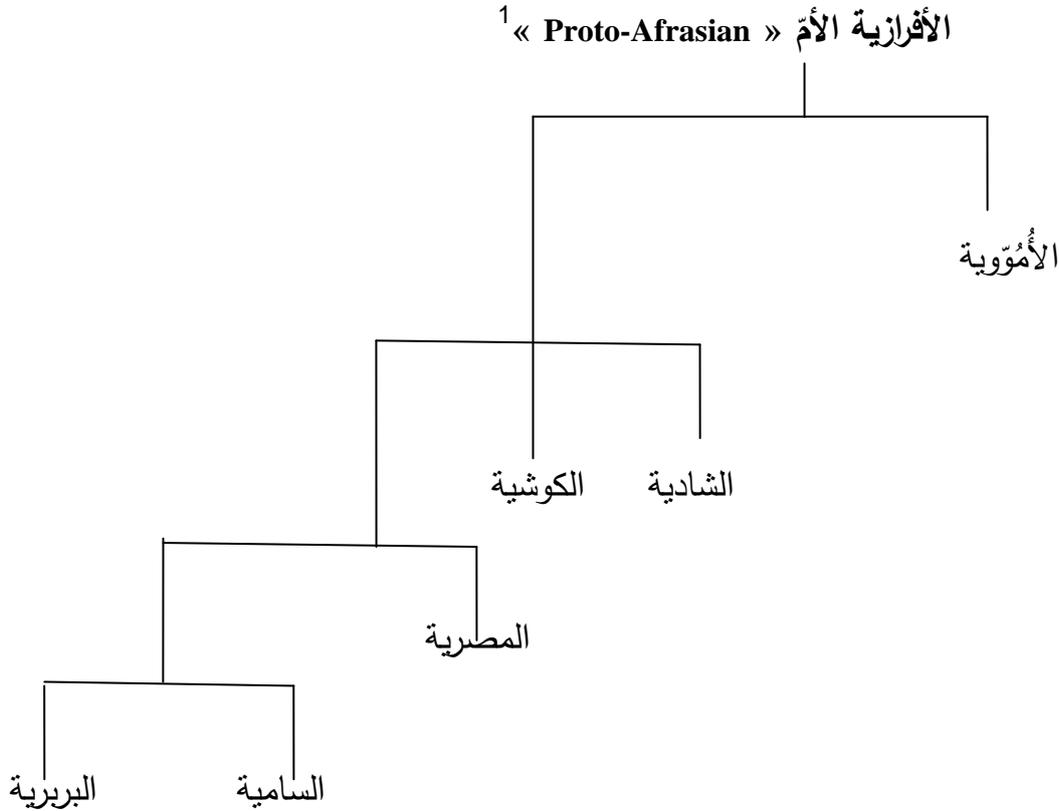


<sup>1</sup> - ينظر : EHRET (C.) 1995: "Reconstructing Proto- Afroasiatic (Proto-Afrasian): Vowels, Tone, Consonants, and Vocabulary", in Linguistics 126, University of California Press, Berkeley and Los Angeles,

Academic American encyclopedia, 1981 vol.1, USA. P. 179 .

<sup>2</sup> - ينظر :

وهذا هو التفرع الذي اقترحه إهرت بناءً على نتائج دراسات حديثة أنتروبولوجية\* ولسانية.



### تفرع إهرت للمجموعة الأفرازية

ويبدو أنّ هذا التفرع يؤكّد نظرية بنفائي التي رفضها المستشرق الفرنسي رينان، ويدعم أيضا آراء المستشرق الألماني روسلر التي يعارضها الفرنسي ميي؛ وها هي الآن تحظى أيضا بموافقة المستشرق البولوني زابورسكي المتخصص المعاصر في الدراسات الأفرازية المقارنة الذي يؤكّد: " أنّ هناك إجماعا واسعا وصريحا على أنّ الخمسة الفروع الكبرى للمجموعة الأفرو-أسيوية متوازنة ومتكافئة، إلا أنّ الاحتمال الأرجح هو أن الفرع السامي وثيق الصلة بالفرع البربري ... ويبدو الآن أنّ الألسن السامية خاصة الأكادية والعربية الكلاسيكية هما الأقدم والأقرب إلى فترة الأفرو-أسيوية الأمّ.<sup>2</sup>"

\* والواقع إنّ نظرية اعتبار قرن إفريقيا تارة وشمالها تارة أخرى، مهد السامية - لسانيا وعرقيا - ليست بالحديثة فقد أشار إلى ذلك المستشرق نولدكه وأوليناري وتبناها بارتون... ينظر في هذا الصدد مرجع الخازن المذكور سابقا، ص: 11- 15

<sup>1</sup> - ينظر : EHRET (C.) 1979: On the antiquity of agriculture in Ethiopia, in Journal of African History, 20. P. 163.

<sup>2</sup> - ينظر : ZABORSKI, Andrzej, 1992: " Afro-Asiatic Languages", p 36.'

ويقدم زابورسكي رسماً تفرعياً تقريبياً - نقدّمه كما هو في الهامش-، يعضد الرأي السابق مشيراً إلى ملاحظة، أبدى من خلالها تحفظه عن مدى دقة هذه التفرعات واعتبرها مع ذلك: "دعامة بصرية تختزل كثيراً من الوشائج والعلاقات المركّبة، فمن غير المبرّر رفض هذه الرسوم البيانية".<sup>1</sup>

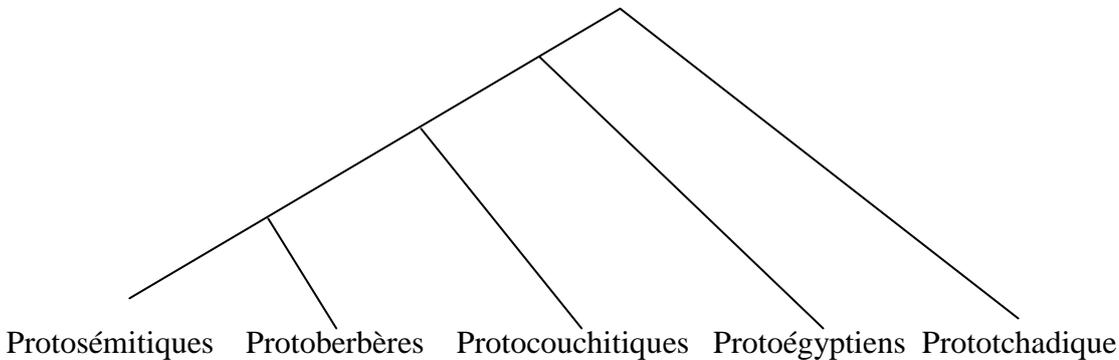
وما نلاحظه ختاماً لهذه الآراء المعروضة حول مفاهيم المصطلحات الثلاث الشائعة في تصنيف الألسن الأفراسية، هو أنّ المصطلح الوحيد الذي يحدّد بالفعل خصائص الفروع اللسانية المنضوية تحته بموضوعية كبيرة وبدقة ووضوح، سواء الحية منها أم الميتة هو مصطلح السامية الذي تمتدّ خصائصه- التي تميّز الألسن المشرقية أصلاً- إلى الألسن الموجودة بشمال إفريقيا وشرقها سواء قديماً أم حديثاً. فعلاقة اللبينية- على سبيل المثال- وهي أقدم ما وصلنا من آثار مكتوبة حول الأمازيغية الأولى- مع ضالتها- بالألسن السامية أكيدة، وقد ذكرنا ما سجّله بعض الدارسين لها من علماء النقوش واللغويين من استنتاجات أو فرضيات. كما أنّ الدراسات اللسانية المقارنة الحديثة قد برهنت على هذه الصلة الأكيدة، هذه القرابة التي جعلت من عبارة "حامية" كمصطلح لمجموعة قائمة بنفسها، عبارة لا قيمة لها، ولا جدوى من استعمالها؛ فهي لا تمثل ما أريد جمعه تحت طياتها، ونفس الملاحظة تنطبق على المصطلح الثالث.

ولقد ترجمنا (Broad consensus) ب: إجماع واسع وصريح.

<sup>1</sup> ينظر: ZABORSKI, Andrzej, 1998: "La linguistique chamito-sémitique cinquante année après l'essai comparatif de Marcel Cohen", in Actes du 1<sup>er</sup> congrès Chamito-Sémitique de Fès. (12-13 mars 1997). P. 24-25.

وهذا هو الرسم التفرعي "الافتراضي" على حدّ تعبيره.

#### Groupe de dialectes à l'étape protochamito-sémitique



إذن فأوثق علاقة هي التي تجمع السامية الأمّ بالأمازيغية الأمّ - وكلاهما مفترض-

وبهذا يتّضح لنا أنّ محاولات إثبات القرابة بين اللغات "السامية"، وبخاصّة اللغة العربيّة كنموذج أساسي فيها، وبين اللغة الأمازيغيّة استنادا إلى مختلف النظريّات اللغويّة العلميّة المقارنة هي الأقرب إلى الحقائق التاريخيّة والواقع اللغويّ.

ولابد من الوقوف على أهمّ خصائص التي تميّز الألسن السامية، والتي تجسّدها بصورة واضحة تكاد تكون منفردة اللغة العربيّة. هذه الخصائص التي تميّز أيضا اللغة الأمازيغيّة، ؛ لنفسي بعد ذلك إلى متابعة آراء وبعض نظريّات العلماء المحدثين في مقارنة الأمازيغيّة بالألسن السامية، بعدما بيّنا في الفصل السابق أنّ الأقدمين قد أكّدوا هذه القرابة، اعتمادا على معطيات تاريخيّة ولغويّة، وبناء على قراءاتهم لمختلف النّقوش والكتابات التي أفرزتها الاكتشافات الأثريّة.

## II - 2- الفرع الساميّ ضمن الأسرة الأفراسية:

ونقصد بهذا الفرع ألسن الجزء الشرقي للأسرة الأفراسية؛ وقد عرّفنا فيما سبق مصطلح السامية، وحدّدنا أهم اللغات التي صنّفها العلماء ضمن هذه الأسرة اللغويّة، كما بيّنا من خلال آراء اللغويّين، خاصة في حقل الدراسات المقارنة، أنّ هذه الألسن تربطها صلات واضحة أجلتها تلك الخصائص المشتركة التي توحى بانحدارها من أصل واحد. بل تعدّ تلك القرابة أوضح وأمتن من الرّوابط التي تجمع فروع أسرة واحدة<sup>1</sup>. ويؤكّد ذلك المستشرق الفرنسيّ "هنري فليش" مدعّمًا كلامه بما ذكره اللغويّ الفرنسيّ "أنطوان مبي" في كتابه الشّهير " اللسانيات التّاريخيّة واللسانيات العامّة"؛ فيقول: "إنّ أسرة الألسن السامية متميّزة بصورة ملحوظة جدًّا، فالألسن السامية تعدّ أقرب فيما بينها ممّا هي عليه الألسن الهندو- أوروبية، إذ دائما، عند ملاحظتنا لها، يتملّكنا انطباع بأنّها تمثّل أشكالا متنوّعة للسان واحدة أكثر من كونها ألسنا متباينة كما تتباين ألسن الأسرة الهندو- أوروبية<sup>2</sup>.

ولكنّا نعتقد أنّه من الخطأ المنهجيّ وضع مثل هذه المقارنة، فأسرة اللغات السامية تكوّن فروعها- الحيّة منها والميتة- علاقة لا تكاد نعثر على ما يضاهاها قرابة وتشابها بين المجموعات اللسانية المصنّفة. بينما تعادل- في نظرنا- هذه المجموعة المذكورة " الهندو-أوروبية" ما اصطلح

<sup>1</sup> - جواد (علي): تاريخ العرب، ج 7 ، ص 8-9.

<sup>2</sup> - ينظر: FLEISCH ,H., Introduction à l'étude des langues sémitiques, p.130.

عليه بـ "الحاميّة-الساميّة"، هذه المجموعة التي تعتبر الساميّة الفرع الأساسيّ فيها، إذ تتجلى خصائصها بوضوح في الفروع الأخرى، مما أوحى للبعض اعتبارها أصلاً لها.

وعلى كلّ تبقى ملاحظة "ولفانس" التي لا تختلف عن تلك التي سجّلها "يهودا بن قريش"، أو "ابن حزم" من قبل؛ ثم مستشرقون آخرون كَنَفُوا في ضوئها بحوثهم ودراساتهم المقارنة، حتى أوضحوا هذه العلاقة الوطيدة والقاربة الحميمة، إذ قال: "أنّه ليس أمامنا كتلة من الأمم ترتبط لغاتها بعضها ببعض كالارتباط الذي كان بين اللغات الساميّة ... ولما تبين العلماء تلك العلاقة المتينة الظاهرة بين جميع اللغات الساميّة ساقطهم هذه العلاقة إلى الاعتقاد بأنّ جميع اللغات متفرّعة عن درجة واحدة."<sup>1</sup>

والواقع أنّ هدفنا ليس التّقصّي في هذا المجال - الذي لا يزال مفتوحاً على مصراعيه لمختلف البحوث والدراسات اللغويّة العلميّة خاصة العربيّة منها، لإنارة بعض الأركان الغامضة وتوضيح أخرى، على أسس علميّة بيّنة - وإنّما نريد من خلال هذه الإطلاقة التوجيهيّة الوقوف على تلك المميّزات والخصائص التي تجعل من كلّ هذه اللغات كتلة واحدة من جهة، ومن جهة أخرى بناء مقارنة بينها وبين خصائص اللغة الأمازيغيّة التي لخصنا أهمّها سابقاً.

## 2-1- أهم خصائص الألسن الساميّة:

تلعب الأنظمة الصّوتيّة والصّرفيّة والتركيبية الدّور الأساسيّ في تحديد قرابة الألسن فيما بينها، بينما يبقى المعجم حقلاً مفتوحاً للاقتباس بين اللغات؛ ونظراً لسهولة عمليّة التأثير والتأثر هذه، فلا يعتدُّ بنتائجه في الدراسات المقارنة كما سنوضحه فيما بعد، لهذا سيكون تركيزنا على أهمّ الظواهر المشتركة بين هذه الألسن في المستويات الثلاثة الأولى. وهاهي باختصار أهمّ الخصائص التي تجمع بين هذه الألسن:

<sup>1</sup> - ولفانس: تاريخ اللغات السامية، ص 3.

أولاً: يقوم بناء الكلمة في الألسن السامية - أساساً - على الصّوامت، إذ لا يكتب - من اليمين إلى اليسار<sup>1</sup> - إلاّ الصّوامت ولا تلتفت السامية إلى الصّوائت أو المصوّتات " بقدر ما تلتفت إلى الحروف... [إيل]... وتعتبر قائمة هذه الصوامت غنيّة ومتنوعة جدّاً إذ تجد فيها الأصوات الحلقية واللّهوية والمفخّمة التي تنقص في ألسنا [الهند أوروبية]، أمّا قائمة الصوائت فهي ضئيلة نسبياً، فلا تعتبر كصوائت أساسية في الألسن السامية إلا ثلاث: ـ، ـ، ـ، (القصيرة والطويلة)؛ ولا نجد لها حروفاً تمثلها في هذه الألسن"<sup>2</sup>.

إذن تتكوّن الحروف في الألسن السامية من الصّوامت فقط؛ هذه الصّوامت التي تصدر من مخارج متعدّدة من أقصى الحلق إلى أدناه، وفق صفات متنوّعة أيضاً، قلما نجد ما يشبهها في لغات أخرى، وفي هذا الصدد يضيف محمود فهمي حجازي ملاحظة هامّة وهي " أن أصوات الحلق: الغين، والحاء والعين والحاء والهمزة؛ وأصوات الإطباق: القاف والظاء والطاء، موجودة بدرجات متفاوتة في اللغات السامية... فليس هناك لغة سامية واحدة تخلو من عدد من أصوات الحلق والإطباق"<sup>3</sup> وإن قلّ هذا العدد فيها.

ثانياً: تتمثّل الميزة الثانية في أنّ معظم الكلمات تُبنى صيغتها على ثلاثة أحرف، تمثّل جذر الكلمة الذي يشكّل هو الآخر في قالب تحدّده الحركات يعرف بالوزن.

وهكذا، فبناء الكلمة في اللغات السامية يقوم على عنصرين متكاملين متداخلين: المادّة اللغوية والوزن. وقد استطاع النّحاة العرب أن يتوصّلوا إلى هذا البناء، البناء التجريديّ الذي يحدّد ماهية الكلمة؛ فاستنبطوه ورمزوا له بتلك الحروف التي ترمز هي الأخرى إلى أهمّ المخارج: ف، ع، ل.

<sup>1</sup> - فاتجاه الكتابة في الألسن السامية. وإن بدا الأمر شكلياً - هو من اليمين إلى اليسار ما عدا الحبشية - التي يقمّ فيها "جودا" تعليقات بعدما لا حظ " أنه لا توجد أمثلة لمجموعة أساطير مسجّلة من اليمين إلى اليسار " فالاستثناءات الموجودة " إنّما وقعت من جرّاء تدخّل شعب غريب كتابته الخاصة نتجّه من اليسار إلى اليمين " أنظر الصفحة 225 من كتابه: " Essai démonstratif de la langue Phénicienne et la langue libyque "

<sup>2</sup> - ينظر: MOSCATI (S): Histoire et civilisation des peuples sémitiques, p23.

<sup>3</sup> - حجازي (محمود فهمي): علم اللغة العربية، ص 140.

ويؤكد المستشرق كانتينو " أن هذا النظام المزدوج المتكوّن من تداخل نظام الوزن بنظام الجذر إنّما يميّز بعمق اللغات السامية.<sup>1</sup> ولكن هذا لا يمنع وجود كلمات متكوّنة من حرفين<sup>2</sup> اثنين، بل هناك من يرى " أنّ أقدم الأسماء صيغةً في الألسن السامية هي الأسماء الثنائية<sup>3</sup>، كما توجد أيضا الكلمات الرباعية الجذر؛ ولكن يبقى البناء الثلاثي للكلمة هو الظاهرة المنتشرة في الألسن السامية.

ثالثا: إنّ بناء الكلمة السامية على عنصرين: المادة والوزن جعل من اللهجات السامية لغات اشتقاقية، فباختلاف الأوزان تختلف المعاني الجزئية للمادة الأصلية، ويُحصّل على صيغ جديدة بمفاهيم متنوعة لمعنى أصليّ واحد: " لهذا فمعاجم اللغات السامية قد اعتمدت في تصنيفها على الجذور وليس على الألفاظ كما هو الحال بالنسبة للغاتنا [الهندو- أوروبية]."<sup>4</sup> وكونها اشتقاقية لا ينفي الحصول على صيغ جديدة دون تغيير الصيغة الأصلية، أي بإضافة ما يعرف بالسوابق واللواحق. كصيغة المثني- التي تكاد تميّز هذه الألسن فقط وإن زال استعمالها في بعض من لغاتها كالعبرية<sup>5</sup>- أو صيغ جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم؛ أو التانيث الذي كثيرا ما يُبنى بإضافة " التاء"، ولا يمنع هذا من وجود أيضا كلمات مؤنثة أصلا.<sup>6</sup>

رابعا: يمثّل النظام الفعلي في اللغات السامية ظاهرة مثيرة استرعت اهتمام الكثير من اللغويين المقارنين، بل جعلت البعض يحاول من خلال دراسته لهذه الظاهرة أن يستخلص عقلية الشعوب السامية في تحديد وتوجيه مفهوم الزمن<sup>7</sup>. وعلى كلّ فالنظام الفعلي في الألسن السامية يختلف اختلافا كبيرا عنه في الألسن الهندو- أوروبية سواء من حيث الدلالة على الزمن أو من حيث

1- ينظر: CANTINEAU J: Racines et schèmes, Mélanges William Marçais, éd, Maisonneuve, Paris, 1950, p124

وهو دراسة دقيقة يوضّح فيها مفهوم الوزن، هذا المفهوم التجريدي الذي يصوّره نحو العربية أدقّ تصوير، بناء على الدراسات البنوية السوسورية الحديثة.

2 - ولفنس: تاريخ اللغات السامية، ص 14.

3- زيدان (جورجي): الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ص 101 وما بعدها.

4- ينظر: MOSCATI (S): Histoire et civilisation des peuples sémitiques, p 22-23.

5 - حجازي (محمد فهمي): علم اللغة العربية، ص 142.

6 - وقد استطرد هنري فليش في دراسة ظاهرة المؤنث- في العربية مقارنا إياها باللغات السامية ومقدّما مختلف آراء العلماء في الساميات حول مختلف طرق الحصول على المؤنث وأهمّ اللواحق المستعملة لذلك، ينظر:

Traité de Philologie arabe, V.II, pp. 313-338.

7 - ولفنس: اللغات السامية، ص 14-15.

وقد صرّح قائلا: "وعلى كلّ حال فنظريّة العقلية الفعلية في اللغات السامية هي نظريتنا إذ لم يشر إليها أحد من علماء الإفرنج". إلاّ أنّه لم يوضّح، على الأقلّ في هذا الكتاب، هذه النظرية ولكنّه يعتبر أنّ الفعل في اللغات السامية " هو كلّ شيء".

الصيغة، كوجود الأفعال المعتلة<sup>1</sup> على سبيل المثال. ويلخص حسن ظاظا ظاهرة الفعل في الألسن السامية، قائلاً: "وما يميّز اللغات السامية أنّها في تصريف الأفعال لا تتضمنن إلاّ صيغتين اثنتين: إحداهما تدلّ على تمام وقوع الحدث وانقضائه وانقطاعه، والثانية تدلّ على استمرار الحدث وعدم تمامه ... [أما] التعبير عن الزمن في الفعل فأمر يحدده الأسلوب والسياق والملابسات وبعض الأدوات الإضافية مثل السين وسوف، والأفعال الناقصة ولن ولم وقد، ونحو ذلك مطرد بشكل يشبهه في سائر اللغات السامية."<sup>2</sup>

والى هذا الأمر أشار أيضا المستشرقان الفرنسيان هنري فليش<sup>3</sup> وبلاشير اللذان حدّدا بشيء بشيء من الدقة مفهومي المنقطع وغير المنقطع اللذين يؤسسان نظرية الفعل في السامية قائلاً: "إنّ المنقطع يدلّ على وقوع الحدث في فترة ماضية محدّدة، وغير المنقطع فيدلّ على وقوع الحدث واستمراره، وتكراره في فترة زمنية غير محدّدة."<sup>4</sup>

والواقع أنّ أدقّ تحديد للفعل في الألسن السامية هو تعريف سيبويه، وإن كان قد خصّ به الفعل في العربية، ولكننا نراه - قياسا على ما جاء عند دارسي السامية - ينطبق على الفعل في كلّ الألسن السامية. إذ قال: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى؛ ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ..."<sup>5</sup> وهو إشارة دقيقة إلى ما أصبح يُعرف في القرون المتأخرة بمفهومَي المنقطع وغير المنقطع. كما يحمل هذا التعريف عند البعض الأقسام الأساسية للزمن التي بُنيت من أجلها الأفعال وهي الزمن الماضي، والمستقبل والحاضر. وتبقى الفترات الزمنية المختلفة الممتدة سواء في الماضي أو المستقبل تتكفّل في تحديدها بدقّة متناهية مختلف القرائن والسياقات.

<sup>1</sup> - ينظر: MOSCATI (S): Histoire et civilisation des peuples sémitiques, P 24-25

<sup>2</sup> - ظاظا (حسن): الساميون ولغاتهم، دار المعارف، مصر، 1971، صص 22-23.

<sup>3</sup> - ينظر: Fleisch: op. cit.

خاصة: خلاصة الفصل: Les deux temps: accompli et inaccompli.

<sup>4</sup> - انظر: BLACHERE ,R.,ET GAUDEFROY-DEMONBYNES (M): Grammaire de l'arabe classique, Paris, 1975, pp.249.250

وقد أكد افليش أنّ بلاشير قد استعان في دراسته هذه، بمؤلف كوهين:

Le système verbal sémitique et l'expression du temps.

<sup>5</sup> - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص 12.

وإضافة إلى هذه الخاصية المتميزة في الألسن السامية استوقفنا ملاحظة ولفنس الآتية: "وقد بذل المستشرقون جهودا عظيمة في البحث عن تاريخ الفعل في اللغات السامية، فكان كل ما توصلوا إليه من أبحاثهم أن اتفق أغلبهم على أن الصيغة القديمة أو الأصلية للفعل إنما هي صيغة الأمر... وليس يدلُّ هذا الرأي على أن الفعل مشتقُّ من صيغة الأمر، بل كلُّ ما يدلُّ عليه أن أقدم صيغة للفعل إنما هي صيغة شبيهة بصيغة الأمر.<sup>1</sup> ويقاسمه ذلك الباب هذا الرأي حيث لاحظ هو الآخر: "أن الصيغة الأصلية للفعل إنما هي صيغة الأمر فهذه الصيغة هي أقدم صيغ الأفعال عند الساميين."<sup>2</sup> كما نحا علي جواد هذا المنحى مصرِّحا: "... يرى بعضهم أن الصيغة الأصلية للفعل إنما كانت صيغة الأمر."<sup>3</sup> مُسهبا في تحليل هذا الرأي؛ ولكن ما يهمُّنا من هذه الإشارة التي تُعتبر مجرد نظرية، هو أن نجد في هذا الرأي ما قد يوضِّح لنا سبب اختيار الدارسين للأمازيغية صيغة الأمر، كصيغة أصلية للفعل. وبالتالي يعدُّ "الأمر" إضافة هامة لعنصر من عناصر القرابة بين الألسن السامية واللسان الأمازيغي.

**خامسا:** ومن الظواهر التي تتقارب فيها الألسن السامية الضمائر، سواء في مستوى صيغها أم في مستوى استعمالها في إطار النظام الفعلي.

**سادسا:** خاصية أخرى تميِّز الألسن السامية وتعتبر وجها مشتركا فيما بينها، هي طريقة تركيب الجملة. فما نعرفه بالنسبة العربية هو أن الجملة نوعان:

- جملة اسمية وهي تلك التي تبتدئ باسم.
- جملة فعلية وهي التي تبتدئ بفعل.

ويبدو أن هذا التقسيم الذي يحدّد نوعيّة الجملة: فعلية أو اسمية لا يقتصر على اللغة العربية إنما هو ظاهرة عامّة في الألسن السامية؛ ففي هذا الصدد يقول مسكاتي: "إنّ السمة النموذجية التي لدينا في بنية الجملة السامية هو تقسيمها إلى صنفين كبيرين هما، الجملة الفعلية والجملة الاسمية، والعنصر الدال على هذا التمييز هو موقع الفعل في الجملة."<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ولفنس: تاريخ اللغات السامية، ص 15.

<sup>2</sup> - ذلك الباب (جعفر): نحو نظرة تجديدية إلى الفقه اللغة، ص 105.

<sup>3</sup> - جواد: تاريخ العرب قبل الإسلام، ج 7، ص 31-32.

<sup>4</sup> - انظر: MOSCATI (S): Histoire et civilisation des peuples sémitiques, p 25.

وتجدر الإشارة إلى أنّ البعض يرى أنّه مادام مصطلح الجملة الاسميّة لا يعني جملة خالية من الفعل بالضرورة، فلا بدّ من إضافة قسم ثالث هو الجملة الاسميّة الخالية تماما من الفعل، وهي ظاهرة تركيبية منتشرة في اللغات الساميّة أيضا، فقد ذكر ظاظا: " أنّ اللغات السامية تمتاز بوجود ما يسمى بالجملة الاسميّة وهي الجملة التي تخلو من الفعل".<sup>1</sup> وهو موضوع بحثنا وسنخصّص له الباب الثالث.

ويشير كلّ من مُسكاتي<sup>2</sup> ومحمود فهمي حجازي إلى ظاهرة أخرى طبعت أيضا، بشكل لافت، الألسن الساميّة وهي أن يبني النّصّ فيها على: "جمل قصيرة تتوازي الواحدة بجانب الأخرى... والواو تربط بين جملة قصيرة وأخرى ... فأقدم النّصوص الساميّة تسودها الجمل الصغيرة المتراسة.."<sup>3</sup>

هذه السمة الجزئية الأخيرة التي نجدها قد اختفت في بعض الألسن - كالعربيّة - نظرا للتطوّر الفكري الذي - بتعقيده - يقتضي استعمال جمل مركّبة ومعقّدة؛ هي نفسها سمة تركيب الجمل في اللغة الأمازيغيّة، مع إضافة أخرى تتمثّل في عدم وجود الرّوابط كما سنبينه في حينه.

هذه إذن أهمّ الخصائص التي تميّز الألسن الساميّة، وهي دون شكّ تتطوي على ميزات فرعية يطول البحث فيها فيبيعدنا عن غرضنا المنشود من ذكر أهمّ هذه المميّزات التي تتّسع دائرتها لتشمل فروعاً أخرى أصرّ بعض اللغويين على عزلها عن الساميّة لتوضع فيما يسمّى "الحامية- السامية".

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ لكلّ لسان من هذه الألسن سمات فارقة جعلته يتميّز عن غيره، والظاهرة هذه هي في الواقع قاعدة عامّة، تتدخّل فيها عوامل كثيرة تزيد من هذا الاختلاف والنّقد ليس هذا هو مجال ذكرها؛ ولعلّ أهمّ اختلاف - فرض علينا فتح هذا الباب - هو اختلاف الألسن الساميّة في ظاهرة هامّة جدّاً وهي التّعبير عن التّعريف؛ إذ تختلف طريقة أدائها من فرع لآخر.

1 - المرجع السابق، ص 26.

2 - ظاظا (حسن): كلام العرب، من قضايا اللغة العربية.

3 - حجازي(محمود فهمي): علم اللغة العربية، ص 146-147.

فقد سجّل لنا اللغويون أنّ الأكاديّة (الآشورية والبابلية) لا تملك أداة للتعريف، بينما تستعمل العبريّة وبعض لهجات عربية كاللّحيانية والثمودية وغيرها حرف "ها" أداة للتعريف في أوّل الكلمة عوض "ال" المستعملة في العربية الفصحى.<sup>1</sup>

مما جعل الموسوعة البريطانيّة تذهب إلى أنّ السامية الأمّ لم تعرف أداة للتعريف، فقد جاء عنها: "يبدو أنّ الساميّة الأمّ لا تملك أداة للتعريف، وإنّما ظهرت هذه الأداة في مرحلة ثانويّة في مختلف الألسن: "ال" بالنسبة للعربيّة، "ها" في العبريّة، واللاحقة "أ" في الآراميّة وهكذا... أمّا الأكاديّة فليس لها أداة للتعريف. وبينما لا تملك لغة الجعر -أيضا- أداة للتعريف، فإنّ مختلف اللغات الحبشيّة الحديثة تستعمل أدوات مختلفة للتعبير عنها."<sup>2</sup>

ولكنه لا بدّ من التنبّيه إلى وجود علامة في الأكاديّة وهي إضافة حرف "م" في نهاية الاسم كما هو شأن التّنوين في لغتنا العربية، ظلّها بعض العلماء للتكثير، ف" الأكاديّة والعربيّة هما اللسانان الوحيدان من بين الألسن الساميّة اللذان احتفظا- بصورة تامّة- بالحرف الأخير كعلامة للاسم النكرة (ميم في الأكاديّة، ونون في العربية)."<sup>3</sup> ويرى مُسكاتي أنّ "نون" العربية إنّما هي استبدال لميم الأكاديّة، وهو استبدال كثيرا ما يقع بين الحروف المتقاربة حتى في لغة واحدة، مما يزيد من قرابة هذه اللغات. والأمر فيه اختلاف بين الدارسين؛ إذ هناك من يرى أنّ التّيميم في الأكاديّة ليس علامة للتكثير. كما لوحظ عدم وجود التعريف في كلّ من الإبليّة والأوغاريتيّة.

إنّ إثارتنا لهذا هذا الموضوع- ظاهرة التعريف في الألسن الساميّة- إنّما ليكون لنا- فيما بعد- قاعدة نعتمد عليها خلال المقارنة في إطار ما يسمّى بالألسن الحاميّة-الساميّة، مع الأمازيغيّة. إذ بدا لنا أنّ ظاهرة التعريف في هذه اللسان- التي أثارت جدلا واسعا بين العلماء الدّارسين لها دون- الإرساء على رأي معيّن- قد تجد لها تفسيراً في إطار الألسن الساميّة، وهي

<sup>1</sup> - ولفنس: تاريخ اللغات السامية، ص 19.

Encyclopedia Britanica, V.20, p.201

<sup>2</sup> -ينظر:.

MOSCATI(S): Histoire et civilisation des peuples sémitiques, p 24.

<sup>3</sup> -ينظر:

محاولة قد تسمح لنا نتائجها في تدعيم آراء روسلر الذي يعتبرها لغة قريبة جدًا من اللغات السامية خاصة الأكادية<sup>1</sup> منها.

وقبل ذلك لابد من التعرّض وبيّجاز إلى أهمّ فرع من فروع اللّاسن الأفرانزيّة، وهو اللسان العربيّ الذي سنعمد عليه بل اعتمدنا عليه في التّقريب بين الساميّة والأمازيغيّة، وهذا ليس لكوننا نعرف العربية، وحسب، - وهو حظ نحمد الله عليه- بل لأنّ العربيّة هي أهمّ اللّاسن الساميّة على الإطلاق- المحتفظة بأكمل الخصائص الممكنة الوجود في اللّغة الساميّة المفترضة، إضافة إلى ذلك مسيرتها الطويلة وتأثيرها العميق في الأمازيغية بعد الفتح الإسلامي.

### II -3- مكانة اللسان العربيّ بين اللّاسن الفرع الساميّ:

تعتبر العربية أهمّ اللّاسن السامية على الإطلاق، بل هناك من العلماء من يراها أصل هذه اللّاسن كلّها. ولئن كان هذا الرّأي يثير اختلافات بين اللغويّين المختصّين في الدّراسات الساميّة المقارنة، فإنّه يعتبر اعترافا واضحا على أنّها أقرب اللّاسن الساميّة جميعا إلى اللّغة الأمّ المفترضة.

وللتّوضيح نقصد بالعربية: اللّغة العربية الفصحى لغة القرآن الكريم، وبعبارة أخرى عربية الشّمال على حدّ تقسيم علم الساميات، وإن كنّا لا نريد أن ندخل في متاهات تطوّر اللهجات العربيّة - وهو مجال يحتاج إلى بحث لتوضيح معالم نشأة هذه اللّغة- وكيفيّة الإرساء على لسان متكامل البناء، دقيق التراكيب غنيّ الألفاظ، ثابت الأصول والقواعد مع قابليّة للنمو والتّطور دون إحداث أيّ تغيير أو خلل في نظام اللسان؛ إلّا أنّنا نرى أنّه من الضروريّ الإشارة إلى نشأة هذا اللسان الذي يعدّ أهمّ اللّاسن الساميّة، وأطول اللّاسن العالميّة عمرا؛ فعلى مدى أكثر من خمسة عشر قرنا تطوّرت هذه اللّغة، معجما وأسلوبا ولكن دون أن يصيبها تغيير عميق في بنيتها وأنظمة هيكلها إن في المستوى الصوتيّ أو الصرفيّ وحتى التركيبيّ. بدليل أنّنا في القرن الواحد والعشرين ندرّس عربيّتنا الحديثة من خلال نحو سيبويه للعربيّة الفصحى أو الكلاسيكيّة. بل ويمكن لعربيّ من القرن الواحد والعشرين، يعرف مجرّد القراءة، أن يقرأ ويفهم بسهولة نصّا عربيّا من القرن السادس الميلاديّ دون أن يكون متخصصا أو عالما، ونصّ القرآن الكريم والأحاديث خير دليل.

MOSCATI (S): Comparative grammar, p.17.

<sup>1</sup>-ينظر:

ولا شك أنّ للقرآن الكريم دوراً أساسياً وهاماً في الحفاظ على العربية ونشرها؛ تماماً كما كان له الفضل في جمع مدوّنتها وتقعيدها؛ ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى أنّ لهذه اللغة خصائص متميزة، وعوامل قوّة داخلية أهلتها لحمل هذا الكتاب المقدّس، آخر الكتب السماوية: "القرآن الكريم" الذي نزل بلسان عربيّ مبين.

وللحفاظ على هذا الكتاب، سعى اللغويّون والنحاة لجمع وتقنين العربية، وتعدّ تلك العملية من أولى الأعمال في اللسانيّات الميدانيّة التي وضعت مقاييس صارمة، فحدّدت المناطق الجغرافيّة لجمع المدوّنة وفق المعايير المعمول بها في اللسانيّات الحديثة. فجمعت العربية الفصحى في القرنين الأوّل والثاني للهجرة لتستنبط منها القوانين الصوتية والصرفية والنحوية بأدقّ المقاييس سماعاً وقياساً.

### 3-1- حول نشأة العربيّة:

إنّ ما يستدعي الانتباه ويبعث على التساؤل هو أنّه رغم عناية العلماء بمختلف تخصّصاتهم اللغوية، - عربياً ومستشرقين - بدراسة هذه اللسان دراسة وافية متكاملة سواء كلسان مستقلّ، أو في إطار الدراسات المقارنة خاصّة السامية منها، لم توضّح بعد نشأة هذه اللسان بصورة جلية، وبقيت بحوث العلماء وبخاصّة المستشرقين ناقصة غامضة في هذا الشأن. وكلّ ما توصّلا إليه هو تقسيم اللّهجات العربيّة إلى قسمين بارزين لهجات شماليّة وأخرى جنوبيّة دون شرح وافٍ للسبب الذي جعلهم يتبنّون هذا التقسيم، "فكلّهم درجوا عليه دون مناقشة أو انتقاد، على حين كانت الضرورة قاضية بمناقشته أشدّ مناقشة، لأنّه ليس تقسيماً جغرافياً صحيحاً ولا تاريخياً دقيقاً فليس هناك حدود واضحة تفصل شمال الجزيرة عن الجنوب... وترتّب على تسليم العلماء لهذا التقسيم وارتياحهم إليه بقاء مشكل عظيم دون حلّ حتى الآن، وهي كيف نشأت اللّهجات العربيّة؟"<sup>1</sup>. كما أنّ هذا التقسيم لم يشرح ظاهرة بروز هذا اللسان في أكمل وجه بنويّ ممكن؛ مما جعل المستشرق الفرنسي "رنيست رينان" يقول في دهشة المستغرب حول ظهور العربيّة في أكمل صورة قبيل الإسلام ما نصّه: "إنّ هذا اللسان المجهول سابقاً، يتجلّى لنا فجأة في أكمل صورة بمرونته وغناه اللامتناهي، في كلمة واحدة: هو على درجة عالية من الكمال حتى أنّه منذ ذلك الحين إلى يومنا

<sup>1</sup> - ولفانس: تاريخ اللغات السامية، ص 163.

هذا لم يطرأ عليه أيُّ تغيير هامّ. لسان ليس له طفولة ولا شيخوخة؛ فمنذ الإعلان عن ظهوره، وعن فتوحاته المدهشة، كلُّ شيء قد قيل عنه. لا أدري إن كنا قد نجد مثالا آخر للسان يدخل العالم مثل هذه اللسان، بدون وضع (بدائيّ) ولا درجات وسيطة أو تعثّرات.<sup>1</sup>!

إنّ هذا الانطباع المثير من عالم لغويّ متخصصّ في الساميات، ومستشرق معروف بمواقفه العدائيّة لكلّ ما هو مشرقيّ، إنّما فرضته حقيقة العربيّة الفصحى بما تحمله من خصائص تبرز دقّة نظامها البنويّ وكمالها في كلّ مستويات اللسان: ففي المستوى الصوتيّ، يكفي كمثال- للتوضيح فقط- سعة المدرج الصوّتيّ العربيّة، " فهو أوسع مدرج صوتيّ عرفته اللغات " إذ يتوزّع من أقصى الحلق إلى الشفتين توزيعا عادلا يراعى فيه الانسجام الصوتيّ والتآلف الموسيقيّ<sup>2</sup>، مع التميّز في المخارج والصفّات. فهذه الخصائص نظنّها كفيلة بأن تجعل هذه الأصوات ثابتة عبر الأزمان لا تحتاج إلى إضافة أو تعديل؛ أو في المستوى الصرفي: فبناء الكلمة- مثلا- يقوم على ثنائيّة منقطعة النّظير في التجريد: ثبات الأصل المتكوّن- عموما من ثلاثة أحرف أصليّة، وقابليّة للتشكيل في صيغ أو أوزان تحدّد المعنى الفرعيّ كما تحدّد وظيفة الصيغة الجديدة. ولا شك أنّ هذه الطّريقة في توليد الألفاظ بعضها من البعض وفق مقاييس موزونة تجعل اللّغة حيّة متجدّدة، و تكفل لها الاستمرارية والتّجدّد مع ربطها بعناصرها الثّابتة المميّزة. وأكثر من هذا، فهو يعطي للّغة القدرة على تدجين الدّخيل وجعله طيّعا لقواعدها، أو تميّزه فيبقى غريبا مقبولا في إطار عجمته.

وما قيل في شأن هذين المستويين يمكن أن يقال عن المستوى التركيبيّ، بما يناسبه وفي استفاضة أكبر نبرزها في الباب الثاني والثالث. ولكن الذي يلفت الانتباه في ملاحظة "رينان" هذه، هو قوله: " إن هذا اللسان المجهول سابقا " ، ويضيف: " ليس له طفولة ولا شيخوخة". وقد لا تكون العربيّة "شيخوخة" على حدّ تعبير "رينان" الذي لم يخف انبهاره أمام "درجة كمال" هذه اللسان. و" ليس لها شيخوخة " يعني- في نظرنا- أنّها بعيدة عن مرحلة الضعف التي تقرّبها من الرّوال الذي يصيب كلّ الألسن البشريّة، تماما كما يصيب الحضارات، وعلى كلّ لا نعرف لسانا حيّا واسع الانتشار يزيد عمره عن خمسة عشر قرنا! لعلّ هذا ما جعل هذا المستشرق الفرنسيّ يستبعد أن يوجد

RENAN (E): Histoire des langues sémitiques, p.342.

<sup>1</sup> - انظر:

<sup>2</sup> - المبارك (محمد): فقه اللغة وخصائص العربيّة: دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربيّة وعرض لمنهج العربيّة للأصل في التجديد والتوليد، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، 1968، ص 250.

نموذج- في المستقبل- يضاهاى هذه اللسان؛ قائلا: " لا أدري إن كنا قد نجد مثلا آخر للسان يدخل العالم مثل هذه اللسان" الذي لم يعرف - في نظره - وضعا بدائيا تطوّر عنه أو فترات خلال مسيرته الطويلة. وإذا كنا نسلم بصحة هذا الرأي الذي ذهب إليه "رينان"، لما يمتاز به هذا اللسان من: "دقة ومرونة في نظامه البنوي، وغنى في الأنساق النحوية"<sup>1</sup>، وهذا ما جعل جورجي زيدان يعرف العربية بهذه الخصائص قائلا: "هي إحدى اللغات السامية وأرقاها معنى ومبنى واشتقاقا وتركيبا، وهي أرقى لغات العالم."<sup>2</sup>

إلا أننا لا نشاطره الرأي بالنسبة لقوله: " ليس له طفولة" لأنّ هذا يعني- في نظرنا- أنّه ليست له نشأة، مع العلم أنّ العربية جُمعت من أفواه الأعراب الفصحاء وفق مقاييس دقيقة سجّلتها كتب اللغة المختلفة.

وفعلا فإنّ نشأة العربية، ومنذ مراحل تطوّر لهجاتها يكتنفها كثير من الغموض، نرجو أن تظهر دراسات لسانية وتاريخية في إطار الدراسات السامية المقارنة تنير لنا هذه الجوانب الغامضة: التي جعلت البعض يعتبر أنّ هذا اللسان مجهول النشأة. ولكن ما يبدو سليما " هو أنّ اللغة العربية الباقية هي مزيج من لهجات مختلفة بعضها من شمال الجزيرة وهو الأغلب، وبعضها من جنوب البلاد ... اختلط بعضها ببعض وامتزج امتزاجا شديدا حتّى صارت لغة واحدة بعد أن فني أصحاب اللّهجات وبادوا. والظاهر أنّ امتزاج هذه اللّهجات وتداخل بعضها في بعض لم يتمّ مرّة واحدة، أو في زمن واحد بل حدث شيئا فشيئا ... فكانت الواحدة من اللّهجات تبتلع الأخرى أولا ثم يتكوّن من

<sup>1</sup> - انظر: RENAN (E): Histoire des langues sémitiques, p.346.

ما جعلنا نقتصر على هذا القول الدقيق دون الخوض في التفاصيل والأمثلة التي تؤكد ما جاء فيه هو حرصنا على عدم الخروج عن أهداف البحث التي سطرناها. وإلا فالظواهر اللغوية التي جعلت علماء كثيرين يشيدون بعبقريّة هذه اللغة متعددة والكثير منها دُرس بعناية كبيرة فمنها على سبيل المثال فقط الاستعمال الدقيق للضمائر، إذ لا توجد لغة تعبّر ضمائرها- دون الوقوع في اللبس من جزاء التعبير عن المثني أو الجمع بضمير واحد، أو المذكر والمؤنث بضمير واحد- كما هو الحال في العربية؛ أو التعبير عن مختلف حالات الشرط بأداة خاصة بكلّ حالة: إذا، إن، لو، وكذا بالنسبة لظاهرة الإعراب التي تكسب اللغة مرونة وتفتح أمام المتكلم بها آفاقا لا متناهية لتوليد بنى سطحية تبرز المهارات البلاغية وتمنح المتكلم حرية الاختيار في التبليغ والتعبير في لغة صحيحة بليغة، كما أنّ ظاهرة الاشتقاق التي هي من بنيات العربية، تدلّ على حيويتها، فهي تسمح لها بالتطوّر والتجديد وفق نظام صرفي دقيق يقوم على مفهوم رياضي تجريدي هو الوزن... وغير هذا من الظواهر الكثيرة.

<sup>2</sup> - زيدان (جورجي): الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ص 48.

الاثنين لهجة جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهذه اللهجات الجديدة تمتزج بلهجة أخرى، وهكذا ظلّ هذا التدرّج ينتقل في أزمنة طويلة أثناء الجاهلية حتى ظهر الإسلام.<sup>1</sup>

وقد يكون في هذا التحليل الذي قدّمه ولفنس إبراز تكوين اللغة العربية، وبعبارة أخرى إشارة إلى طفولتها ومراحل تطورها؛ ويضيف "ولفانس إسرائيل" خلال تحليله ملاحظة مفادها " أن لهجات الشمال [ ولعلّه يقصد بذلك دون شكّ لغة قريش] كانت في العصور القريبة من ظهور الإسلام ذات سلطان قويّ ونفوذ واسع، فكانت تبتلع اللهجات الجنوبيّة ابتلاعا الواحدة تلو الأخرى، فاللهجات التي أصبحت سائدة في أغلب أقاليم الجزيرة العربيّة قبيل ظهور الإسلام إنّما هي الشماليّة".<sup>2</sup>

هكذا يتبين لنا ولو بشكل محدود- نظرا لقلّة البحوث في هذا الجانب- كيف أصبحت العربية الفصحى " في القرون القريبة من ظهور الإسلام تتمتع بقوة وعزّة واستقلال ... بينما أخذت اللهجات العربية الأخرى تتلاشى حتى كادت تفتى في القرن السادس الميلادي".<sup>3</sup> إنّ اللغة العربيّة طفولة - ككلّ الألسن- قطعت أشواط مراحلها، تنمو خلالها على شكل لهجات، وإن كنّا نجعل، ونفتقد لحلقات الربط بين تلك اللهجات المختلفة- وبخاصّة البائدة منها- وبين اللغة التي وصلتنا من تلك المرحلة الناضجة.

ومن المؤكّد أن دراسة هذه المراحل الموعلة في القدم، في إطار الدراسة المقارنة مع الألسن الأفراسية - وهو المجال الذي تعدّ فيه الدراسات والبحوث العربيّة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالدراسات الغربية الاستشراقية مما يضفي على نتائجها طابعا معينا رغم الموضوعيّة والدقّة التي يحاول أصحابها إبراز بحوثهم فيها<sup>4</sup>- هو وحده الكفيل بإنارة بعض الجوانب الغامضة من هذا الماضي السحيق.

1 - ولفانس: تاريخ اللغات السامية، ص 128.

2 - المصدر نفسه، ص 167.

3 - نفسه، ص 168.

4 - دك الباب (جعفر): نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة. فقد أورد ملاحظة لمحمد الأنطاكي الذي يقول فيها: " حين يتحدّث المستشرقون عن اللهجات الجنوبيّة والمعينيّة والسبائية وغيرها، وعن بعض اللهجات الشماليّة كالشموديّة واللحيانيّة والصفويّة، يوهمون القارئ عن قصد أو غير قصد، أنّ هذه اللهجات ليست من اللسان العربيّ في شيء، وأنّها ألسن ساميّة مستقلة ليس بينها وبين اللسان العربيّ المعروف من وجوه الشبه أكثر مما يوجد بين ألسن الساميّة كلّها..."

### 3-2- العربية نموذج السامية الأم:

إنَّ كلَّ الدراسات التي قام بها العلماء مؤرِّخون ولغويون تبرهن بوجه أو بآخر أنَّ العربية على حداثة عهدها- مقارنة بالألسن السامية الأخرى- هي أقرب الألسن السامية كلِّها إلى اللغة الأم، وأنسبها للدراسة وأكثرها ملاءمة للبحث، لأنَّها حافظت على خواصَّ السامية القديمة. وسبق أن ذكرنا أهم الخصائص التي تميّز اللغات السامية والتي في ضوئها صنّفت وجمعت في فصيلة واحدة. هذه الخصائص تمثّلها اللغة العربية أحسن وأدقّ تمثيل، وقد وضّحتها كتب النحو واللغة وحدّدت قوانينها، ولكنَّ الأهمَّ في ما أبرزته الدراسات المقارنة بين هذه اللغات السامية المختلفة، هو أنَّ العربية قد احتفظت بمجموعة من الخصائص المغرقة في القدم والتي يرجعها العلماء إلى السامية الأم المفترضة، رغم أنَّها أحدث الألسن السامية تدوينا.

#### \* من خصائص اللسان العربي:

احتفظت العربية بظاهرة الإعراب، حتى أصبحت ميزة تكاد تنفرد بها بين الألسن السامية، لا يُضاهيها فيها إلاَّ ألسن اندثرت منها الأكادية وهي أقدم لسان ساميٍ عثر على آثاره؛ والأوغاريتية والإبليّة.

" فعلامات الإعراب رفعا، ونصبا وجرا مطّردة في اللغة الأكادية على نحو اطّرادها في لغة الشعر الجاهلي، والقرآن الكريم، ولغة القبائل التي أخذت عنها شواهد كتب النحو، والصّحيح أن العربية ورثتها كما ورثها الأكادية عن اللغة السامية الأولى.<sup>1</sup> وبقيت آثار الإعراب في اللغة الحبشيّة ولكن بصورة محدودة تتمثّل في علامة النّصب " وهي تطابق تمام المطابقة علامة النّصب في العربية "<sup>2</sup> إذن " فالإعراب في الفصحى ليست ظاهرة مستحدثة نشأت بين بعض قبائل العرب، وفي لهجاتهم البدويّة بعد أن لم تكن موجودة وإنّما هو خاصّة ساميّة قديمة تشترك فيه مع العربيّة الأكادية."<sup>3</sup> ، بل هناك ميزات كثيرة تربط اللغة العربيّة بهذه اللغة السامية المنثورة الأكادية

1 - حجازي (محمود فهمي): علم اللغة العربية، ص 237.

2 - نفس المرجع، ص 234.

3 - ضيف (شوقي): العصر الجاهلي، ص 106.

أي البابلية- الآشورية. منها "علامة الجمع [المذكر السالم] التي هي "ون" في الأكادية كما في العربية بينما هي في السريانية "ين" وفي العبرية "يم"؛ وواضح أنّ علامة الجمع في العربية تتخذ شكلين "ون" رفعا، و"ين" نصبا وجزّا هي اللّاحقة الأقدم<sup>1</sup>. كما أنّ صيغ الأفعال في الأكادية أقرب إلى الصيغ العربية منها إلى سائر اللغات السامية<sup>2</sup>. بل الصيغة الأكادية هي أقرب في بناء المنقطع وغير المنقطع من الأمازيغية إذ كلاهما يحتفظان بالسابقة التصريفية - المعروفة بحروف المضارعة- في الصيغتين.

وبعد اكتشاف العلماء للسان ساميّ آخر بـ" رأس شمرا " سنة 1929 وهو "الأوغاريتية" التي تعود نقوشها إلى القرن الخامس عشر قبل الميلاد، تبين أنّ ظاهرة المنوع من الصّرف ليست ظاهرة مستحدثة في العربية، بل هي ميزة قديمة في اللغة السامية الأمّ، وفي هذا الصّدّد يقول شوقي ضيف: " ولاحظوا أنّ هذه اللغة الأوجريتية يشيع فيها الإعراب مثل العربية، وأيضاً فإنّهم وجدوا فيها ظواهر المنع من الصرف وكان يعتقد أنّها خاصّة عربيّة. ومعنى ذلك أنّه ثبت بين علماء الساميات أنّ ظاهرتي الإعراب والمنع من الصرف قديمتان في اللغات السامية، وأنّ العربية احتفظت بهما، بينما فقدتهما مع الزمن أكثر هذه اللغات."<sup>3</sup> ويعضد هذا الرأي ما ذكره اللغويّ فهمي حجازي مشيراً إلى: " أنّ تاريخ النقوش الأوجريتية يعود إلى نحو 1400 ق.م. احتفظت بمجموعة الأصوات نفسها... منها التمييز بين العين والغين ... والحاء والحاء وهذه السمات حدث لها تغيير كبير في العبريّة والفينيقيّة .... والآرامية. كما احتفظت في الوقت نفسه بسمات تصريفية ... "<sup>4</sup>

وتأكيداً لما ذكرناه، فإنّ المستشرق افليش، بناء على آراء مُسكاتي يعتبر " أنّ أشكال المثني [ الرفع/النصب، الجر] في العربية إنّما هو وضع قديم [ في السامية ] وليس ابتكاراً خاصاً،

<sup>1</sup> - جعفر (إحسان): المعرفة: العربية أقدم اللغات السامية، ص 38.

<sup>2</sup> - نفس المرجع: ص30.

<sup>3</sup> - ضيف (شوقي): العصر الجاهلي، ص 106.

<sup>4</sup> - ينظر: حجازي، محود فهمي، 1998: "اللغة الأوجريتية بنيتها وعلاقتها بالعربية، في علوم اللغة، المجلد الأول العدد

الثاني، دارغريب، القاهرة. ص 34

فإذا كان مثال الأكادية لم يقنع بروكلمان، فإن المثني في الأوغاريتية يشمل كلّ الأسماء، إضافة إلى تمييز الحالتين [رفع/نصب] مما يؤكد قدم هذا التمييز".<sup>1</sup>

أما ظاهرة جمع التّكسير فتشارك اللغة العربية فيها اللغة الحبشية بشكل أوضح، إذ فيهما توجد صيغ هذا الجمع<sup>2</sup>؛ و كان "رينان" يظنّ أنّ بذرة جمع التّكسير على حدّ تعبيره، لا توجد في أيّ لسان ساميّ آخر ما عدا الحبشية<sup>3</sup>. إلا أنّ اللغويّ الإيطالي المتخصّص هو الآخر في الساميات يخالفه الرّأي، إذ يرى أنّ بذرة جمع التّكسير موجودة في السامية الأمّ؛ رغم انحصار انتشار هذه الظاهرة في الألسن السامية الجنوبية إلا أنّنا نجد لها آثارا في العبرية والسريانية - وإن كانت محدودة- كما سجّلت بعض آثارها في الأثورية<sup>4</sup>.

ويضيف مسكاتي أنّ هناك دراسات تدلّ على وجود ظاهرة جمع التّكسير في مستوى اللغة الحامية - السامية<sup>5</sup>؛ ويمكن أن نوكّد - بدورنا- من خلال هذا البحث صحّة ما ذهب إليه، ففي الأمازيغية صيغ عديدة لجمع التّكسير.

إنّ ما سردناه هو بعض من ميزات تجعل من العربية لسانا نموذجيا للألسن السامية. ولا ندري سبب إصرار العلماء وبخاصة المستشرقين على مجرد التأكيد على قرابته من اللغة الأمّ، عوض اعتبارها على غرار السنسكريتية هي اللغة الأمّ؛ وفي انتظار أن يحصل ذلك، تعدّ العربية فرعاً أساسياً في هذه المجموعة التي ذكرنا أهمّ خصائصها المشتركة بين كلّ اللغات الأخرى في المبحث السابق.

ولا نكاد نعثر - حسب علمنا- على ميزة سامية لا توجد في العربية؛ لهذا يرى كثير من علماء الساميات ومن بينهم مسكاتي الذي قال: "إنّ العربية بجزائها الشماليّة الفصحى والجنوبية (لغة نقوش اليمن)...، كونها موجودة في منطقة جغرافية أقلّ عرضة للتأثيرات الخارجية، هي اللسان

<sup>1</sup> ينظر: FLEISCH (H): Traité de philologie arabe, VI, p.297-298.

والنص عبارة عن ردّ على رأي بروكلمان الذي اعتقد أنّ المثني بعلامته ميزة في العربية دون أخواتها السامية، التي في استعمال بعضها للمثني فإنها تجعله مقتصرًا على كلّ زوج طبيعيّ فقط كأعضاء الجسم.

<sup>2</sup> - نفس المصدر، ص 471- مؤكّدا في الهامش "أنّ الجزية بأوزانها العشرة لجمع التّكسير، يعد استعمال هذه الطريقة اللغوية فيها محدودا إذا ما قورنت بالعربية".

<sup>3</sup> ينظر: RENAN (E): Histoire des langues sémitiques, p 342.

<sup>4</sup> ينظر: MOSCATI(S): Comparative grammar, p 89.

<sup>5</sup> - نفس المرجع، ص 89.

الساميّ الذي يمثّل المميّزات الأكثر احتفاظاً سواء في المستوى الصوتيّ أو الصرفيّ أو التركيبيّ: ولهذا تعدّ العربية قاعدة لإعادة بناء الساميّة المشتركة.<sup>1</sup>

إذن فمكانة العربيّة واضحة بين الألسن الساميّة، فهي النهر المتدفّق الذي نهلت منه كلّ الروافد الساميّة.

\* من معاني مصطلح العربيّة ولئن اكتسبت اللغة العربية اسمها من الإعراب أي الإفصاح والإبانة والوضوح<sup>2</sup>، وهي من بين معاني لفظة "عربيّة" في لغتنا، اللغة العربية؛ إلاّ أنّ لهذه اللفظة "عرب" معاني في الساميّة ممّا يدلّ على تجذّرها، وعمق وجودها.

لقد جاء عن فيليب حتّي أنّ: " لفظة "عرب" من ناحية الاشتقاق ساميّة معناها البادية أو سكان البادية"<sup>3</sup>، وهو من العلماء والمؤرخين الذين يعتبرون الجزيرة العربيّة مهد الجنس الساميّ. وإلى هذا الرأى ذهب أيضا العالم عليّ جواد إذ ذكر أنّ هذه اللفظة وردت في كتابات البابليّة والأشوريّة، وهي أقدم ما وصلنا من الساميّة، كما عرفت بمصر القديمة مما حمل بعض العلماء، على إدخال طور سيناء في جملة هذه الأرضين، وقد عاشت قبائل عربيّة في منطقة سيناء قبل الميلاد. كما وردت اللفظة بمفهوم البادية موطن العزلة والوحشة والخطر في التّوراة<sup>4</sup>. ويؤكّد عليّ جواد دائما في نفس المقام أنّ هذه اللفظة جاءت بنفس المفهوم: البداوة والباديّة في العبرانيّة قائلا: "وممّا يؤكّد هذا الرأى ورود (هاعربية)... وتعني لفظة (عربية) في العبرانيّة الجفاف وحاقة الصّحراء، أي معاني ذات صلة بالبداوة... وفي تقارب لفظة (عرب) و(عربية)، وتقارب معناهما دلالة على الأصل المشترك للفظتين."<sup>5</sup>

والواقع أنّ هذه الآراء نجدها لدى المستشرق إسرائيل ولفنس وإن مختصرة حيث قال: " أنّ كلمة عرب كانت مستعملة في اللغة العبرانيّة القديمة لتدلّ على أهل (العربية) الصّحراء، أي لنوع خاصّ من قبائل الجزيرة العربيّة، في حين كان لأهل المدن والعمران أسماء خاصة؛ وهذا المفهوم

<sup>1</sup> - انظر : MOSCATI (S): Histoire et civilisation des peuples sémitiques, p 17.

<sup>2</sup> - ابن منظور: لسان العرب، ج1، صص588-589.

<sup>3</sup> - حتّي، فيليب، تاريخ العرب (مطوّل)، ج1، ص 53.

<sup>4</sup> - جواد(علي): المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج1، ص 16.

<sup>5</sup> - المرجع السابق، ص 19. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ عليّ جواد خصّص فصلاً مطوّلاً عنونه: " تحديد لفظة عرب" ذكر فيه بدقّة وتوسّع تاريخ واستعمال هذه اللفظة في تحليل عميق مبرز تاريخها الساميّ واستعمالاتها عند مختلف الشعوب والأمم المجاورة منذ فجر التاريخ.

الأخير تعبر عنه لفظة ( أعرابي ) في العصور القريبة من الإسلام،<sup>1</sup> أما قبل ذلك فيضيف ولفنس " لم يكن هناك فرق مطلقاً، بل كان كل من الكلمتين عربي وأعرابي يدلّ على سكّان البادية فحسب، أما سكّان المدن والأمصار فكانوا يُنسبون إلى قبائلهم ويُعرفون بمناطقهم."<sup>2</sup> بل ويذهب ولفنس أبعد من ذلك فيرى: "أن كلمة عبري تؤدّي المعنى الذي تؤدّيه كلمة عربيّ نفسها... وليس ما يمنع ذلك مطلقاً، لأنّ التّصرف في حروف الثلاثيّ بالتّقديم والتّأخير شائع جداً في اللّغات السامية، ... وفي اللغة العربيّة نفسها كثير من الكلمات المترادفة الدالة على معنى واحد، وليس بينها أيّ اختلاف إلّا في ترتيب الحروف مثل يئس وأيس، جبذ وجذب،..."<sup>3</sup>

إنّ لفظة عرب سامية توحى بمنبت هذه اللغة وأصلها، فهي تدلّ في كلّ اللغات السامية على نفس المعنى أي المعنى الذي تحمله لفظة "الأعراب"، وهو المعنى الذي يرتقي تاريخياً إلى ما قبل الإسلام ... أمّا في القرآن الكريم وفي الحديث النبويّ الشريف وفي الشعر المعاصر للرسول صلّى الله عليه وسلم، فإنّها علم على الطائفتين واسم اللسان الذي نزل به القرآن الكريم لسان أهل المدر ولسان أهل الوبر على حدّ سواء."<sup>4</sup>

وبهذا المفهوم السائد نستعمل هذه اللفظة، وإنما أردنا أن نبين أن هذه الكلمة "عرب" كلمة سامية ومفهومها في السامية عموماً لا يختلف كثيراً عن مفهومها في العربية. مما جعل الباحثين العرب من خلال النتائج التي توصل إليها مختلف دارسي اللغات السامية، أن يطالبوا باستبدال عبارة "السامية" بعبارة "عربية" المتفق عليها اصطلاحاً في الغرب، على اعتبار أنّ الثانية تجسّد بدقّة كلّ خصائص اللغة السامية الأمّ في أرض الواقع بصورة محسوسة بينما الأخرى مجرد افتراض يوحى عند البعض بسوء النية، وفي هذا الصّد يقول عبده ألمان: " لم يتبيّن كلّ العلماء العرب المصطلح الأوروبي، فالكثير يفضّل استعمال لفظة عربيّة للمعنى الذي تحمله سامية."<sup>5</sup>

1- ولفنس: تاريخ اللغات السامية، ص 164.

2 - نفس المصدر: ص 164.

3 - نفس المصدر: ص 165.

4 - جواد (علي): المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج1، ص: 13-14.

5 - ينظر:

### 3-3- معرفة العربية ضرورة لدراسة أيّ لسان ساميّ:

مهما يكن من أمرٍ، فمن المؤكّد أنّ العربية لا تزال حيّة بنفس المكوّنات التي نضجت في القرون الأولى للميلاد بعد مراحل تطوّر تلك اللهجات العربية القديمة، وتحظى بمكانة لا تضاهيها لغة أخرى عند كلّ علماء الساميات بدون استثناء؛ " فهي اللغة السامية الوحيدة التي تمكّنت من البقاء قيد الحياة من دون كلّ اللغات الشّقيقة. [مما جعلها تكون] شرطاً أساسياً عند دراسة أيّة لغة سامية أخرى"<sup>1</sup>. فهي أقرب اللغات السامية جميعاً إلى اللغة الأمّ، ومن رواد هذه الفكرة المستشرق " أولسهوزن" OLSHAUSEN الذي أقرّ في مقدّمة كتابه في اللغة العبريّة ما يأتي: "إنّ اللغة العربية أقرب لغات الساميين إلى اللغة السامية القديمة."<sup>2</sup>

كما يؤكّد المستشرق نولدكه الخبير في الألسن السامية أنّه من الضّروري عند القيام بدراسة مقارنة بين اللغات السامية، البدء باللغة العربية، حيث قال: " يجب أن تنبني الدراسات السامية المقارنة على العربية أساساً؛ وذلك بأن ندوّن خصائصها ومميّزاتها وقواعدها وطريقة نطق ألفاظها وما إلى ذلك، ومن ثم مقارنة هذه النتائج مع ما يقابلها في بقية اللغات السامية حتى نقف على ما بين تلك اللغات من مفارقات ومطابقات"<sup>3</sup>.

أمّا أوليناري المتخصّص الآخر في اللغات السامية فيعلّل ضرورة الاعتماد على العربية في الدراسات السامية المقارنة قائلاً: " إنّ أول ما بدأنا به .... هو التأكيد على أنّ الجزيرة العربية كانت مركز توزيع كلّ الألسن السامية وهي بلا شك بيئتها الأولى .... - وعليه - فمن الضّروري الانطلاق من العربية الكلاسيكية والاعتماد عليها في الدراسات السامية المقارنة."<sup>4</sup> هذه الآراء كلّها

---

هذا وله قراءة خاصة- طريفة- لمعنى لفظة عربي في القرآن الكريم قد توضّح لطائف معنويّة سامية لهذه العبارة. انظر: صص70-73.

<sup>1</sup> - هيو (أحمد رحيم): مكانة اللغة العربية بين اللغات السامية، المعرفة، ص 153.

<sup>2</sup> - ولفنس: تاريخ اللغات السامية، ص 7.

<sup>3</sup> - ينظر كلّاً من: NOLDEKE , Th , op. cit , p.619. (1<sup>ère</sup> colonne).

وأيضاً: سوسة (أحمد): مفصل العرب واليهود في التاريخ، ص 35.

<sup>4</sup> - ينظر: DELACY , O'leary , op. cit.,p. 16-17

وقد أثار أيضاً مشكل الدراسة المقارنة بين الألسن السامية بنفس الطريقة التي طرحها سباتينو مسكاتي في: « Histoire et civilisation des peuples sémitiques. », P 220. حيث لاحظ كلّ منهما أنّ القرابة الشّديدة بين اللغات السامية تجعل الدراسة المقارنة صعبة، كأنها لهجات متنوّعة للغة واحدة بخلاف المقارنة في اللغات الهندو-أوروبية التي

تؤكد مكانة اللغة العربية، فهي المصدر الذي نهلت منه كلُّ اللغات السامية، والمقياس الفريد الذي يمكن من خلاله التعرف على اللغات السامية الأخرى.

وقد يلخص رأي جعفر ذلك الباب آراء اللغويين والعلماء العرب حين يقول: "من المعروف أنّ اللغة العربية ( الشمالية) لم تبدأ في الظهور كتابياً إلاّ كآخر لغة سامية على الإطلاق، وبالرغم من ذلك يؤكد علماء الساميات أنّه لا يمكن الاستغناء عن العربية لدى كلّ دراسة لغوية مقارنة للساميات بل هي ضرورية لتحديد مزايا اللغة السامية الأمّ التي يفترض وجودها نظرياً".<sup>1</sup>

وفي هذا الصدد يشير (إحسان جعفر) إلى أنّ أنيس فريحة، يعدّ آخر من اعترف بأن اللغة العربية أمّ اللغات السامية مستشهداً بنصّ له مأخوذ من حديث نشره بصحيفة النهار البيروتية جاء فيه: " تشير اللغة أخيراً إلى أنّ الشعوب السامية جميعها من أصل عربيّ، ويشاركني في هذا الرأي كبار المستشرقين بناءً على أدلة لغوية. لهذا يشدّد الألمان في جامعاتهم على تعليم اللغة العربية للراغبين في التخصّص في اللغات السامية، من يعرف العربية يسهل عليه دراسة اللغات السامية الأخرى"<sup>2</sup>، التي انبثقت منها وما تغيرت عنها إلاّ من جزاء تأثيرها بلغات الأمم التي خالطتها، أمّا اللغة العربية فأكملت نضجها في منبتها بعيداً عن التأثيرات الكبرى التي مسّت بناتها.

والدليل على ذلك أنّ الفرق ضئيل بين اللغة العربية - لغتنا - واللغة الأكادية وهي أقدم اللغات السامية - وسبق أن ذكرنا ملاحظة جورج زيدان عن قرابتها الشديدة بالعربية رغم طول الزمن أي ما يزيد عن ثلاثة آلاف سنة، وقد أكّد هذه القرابة لغويون آخرون كمُسكاتي وولفنس، نولدكه وغيرهم-، لا يختلف عن الفرق بينهما وبين اللغة الحميرية التي يعتبرها كلُّ اللغويين والمؤرّخين من اللغات العربية أصلاً، بل تنتسب إلى ما نعرفه في تاريخ اللغة العربية: العرب العاربة و" هم الخالص... أوّل من أنطق الله لسانه بلغة العرب يعرب بن قحطان وهو أبو اليمن كلّهم وهم من العرب العاربة"<sup>3</sup>؛ أما العرب المستعربة فهم عرب نجد والحجاز وما يحاذيها، ويرجع نسبهم إلى

---

تتميّز كلُّ لغة عن الأخرى بصورة كبيرة بحيث يعسر التقريب بينهما. وهذا يؤكد القرابة الحميمة التي تجمع روافد السامية، ويعتبر كثير من العلماء أنّ منهل هذه الروافد هو اللغة العربية.

<sup>1</sup> - ذلك الباب (جعفر): السامية و الساميون، العرب والعربية، في الموقف الأدبي، ص 41.

<sup>2</sup> - جعفر (إحسان): العربية أقدم اللغات السامية، في مجلة المعرفة، ص 36.

<sup>3</sup> - لسان العرب، ج1، ص 586-587.

عدنان ، وفي هذه الربوع نمت وتطوّرت اللغة العربيّة الفصحى، ومع ذلك سجّل اللغويّ العربيّ الكبير عمرو أبو العلاء هذه الملاحظة: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيّتهم بعربيّتنا" وقد أثبتت العلوم اللغويّة الحديثة في إطار الدّراسات الساميّة، وفي ضوء ما أفرزته قراءات قلم المسند المختلفة، هذا الاختلاف بين الحميريّة والعربيّة، وهذا لا يمنع عربيّتهما معاً.

وقد أشار أيضا ابن جنّي إلى هذا الاختلاف: "وبعد فلسنا نشكّ في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابنيّ نزار [ مضر، ربيع ]، فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيسأ الضنّ فيه، بمن سمع منه وإنّما هو منقول من تلك اللغة"<sup>1</sup> وابن جنّي لم يقل أنّ لغة حمير ليست لغة عربيّة، بل في العبارة نفسها ما يوحي بالعكس "بعيدة عن لغة نزار" والعبارة هذه جاءت في: "باب فيما يرد عن العربيّ مخالفا عليه الجمهور" حيث ذكر الأخذ من الشّخص الفصيح الذي ينفرد بما لا يشيع استعماله ولكن يقبله القياس" أنّه يحسن الضنّ به ولا يحمل على فساده"، مُعلّلاً ذلك بقوله "... قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدا وعفا رسمهما وتأبّدت معالمها"<sup>2</sup>؛ ولا نظنّ أنّ هناك كلاما أوضح من هذا ولا أدقّ في تصوير وشرح تطوّر اللغة العربيّة عن تلك اللهجات العربيّة الساميّة البائدة من خلال تلك البقايا اللّفظيّة التي لاحظها هؤلاء اللغويّون الجامعون للعربيّة من أفصح العرب.

ما نريد أن نخلص إليه من ذكرنا لهاتين اللغتين الساميتين المندثرتين: الأكاديّة في أقصى الشّمال والحميريّة في أقصى الجنوب مع البعد الزّمنيّ الواسع؛ هو أنّ قرابتهما من اللغة العربيّة تكاد تكون متساوية رغم تباينهما، ممّا يؤكّد أنّ اللغة العربيّة هي أهمّ اللغات الساميّة؛ فكلّ المؤرّخين يؤكّدون على أنّ المتكلّمين بمختلف اللهجات السامية إنّما نزحوا من الجزيرة العربيّة وكلّ الدراسات تؤكّد أنّ العربيّة هي "أقدم" و"أنقى" و"أقرب" اللغات السامية للأُمّ المفترضة.

ولكن لا أحد من اللغويّين المستشرقين يجرؤ على التّصريح بأنّها أمّا لتلك الأخوات- ما عدا بيبير روسي-؛ تاركين اللغويّين العرب في حيرة من أمرهم، وارتباك في الفصل النهائيّ في الأمر في ضوء نتائج علميّة واضحة لا يُختلف حولها.

<sup>1</sup> - ابن جنّي: الخصائص، ج1، ص 386.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ج1، ص 385-386.

إنّ الخلاصة التي نخرج بها هو أنّ العربية الفصحى بكلّ خصائصها المدوّنة بدقّة وعمق في مختلف كتب اللغة والنحو تعدّ نموذجا للغة فريدة في دقّة كمالها، وغنى ألفاظها وأساليبها وقدرتها على التّجدد والاستمرار في إطار خصائصها الثّابتة. وهذا ما جعلها في نظر رينان "أغرب ظاهرة لسانيّة يعجز العقل البشري على شرحها"<sup>1</sup>. ويقول أيضا في شأنها عمر فروخ: "واللغة العربية أقدم اللغات الحيّة، فليس ثمة في العالم لغة محكيّة أقدم منها... وإذا نحن اعتبرنا اللغة العربية وجدناها أكثر أخواتها الساميّات مفردات وأتمّها صيغا وأكملها صرفا ونحوا وأرقاها بيانا وبلاغة وأحسنها أسلوبا، ومن أجل ذلك لا نستبعد أن تكون اللغة العربيّة هي اللغة السامية الأمّ الفصحى، وأنّ سائر اللغات الساميّة، من الشّمالية كالبابليّة والكنعانيّة والآراميّة، ومن الجنوبيّة كالحبشيّة والحميريّة، لهجات."<sup>2</sup> وعليه فهي نموذج للغات السامية يستحيل الاستغناء عنها في أيّة مقارنة يمكن إجراؤها بين هذه المجموعة مع أيّة مجموعة ولغة من اللّغات البشريّة.

وبهذا قد تكون العربية فعلا مرادفة للساميّة، على خلاف ما يريد أن يبرزه اللسانيّ الجزائريّ المتخصّص في الدراسات الأمازيغيّة سالم شاكّر في إلحاح كبير، إذ يصرّ على اعتبار "العربيّة [مجرّد] فرع ثانويّ، خاصّ وحديث في المجموعة السامية"<sup>3</sup>، مخالفا بذلك أراء كلّ المتخصّصين وكبار المستشرقين الضالّعين في اللسانيّات الساميّة، محاولا التأكيد في كلّ مناسبة على أنّ العربيّة والأمازيغيّة لسانان متباعدان، والقراية بينهما "خرافة" يحاول البرهنة عليها هواة تدفعهم "إديولوجية لسانيّة"<sup>4</sup> على حدّ تعبيره، مع العلم أنّه فُصل في إدراجهما في فصيلة واحدة فصيلة "الحامية- السامية"، وسالم شاكّر يقرّ بتلك النتائج، وما تمّ هذا التّصنيف إلّا لقراية أكيدة بين الألسن الساميّة وعلى رأسها العربيّة- لأنّها هي النموذج الساميّة- وبين اللسان الأمازيغيّ، فأصبحت تلك "الخرافة" حقيقة علميّة تؤكّدها شواهد لسانيّة متنوّعة، أثبتتها متخصّصون أمثال: روسلر و"هنزشتما" وزرابورسكي... وقبلهم "فرنسيس وليام نيومان" وبنفائي ونولدكه.... وغيرهم كثيرون بحقائق لا تدع

1- ينظر: RENAN (E): Histoire des langues sémitiques, p. 342.

2 - فروخ (عمر): تاريخ الأدب العربي، ج1، ص 35-36.

3- ينظر: CHAKER (S): Manuel de linguistique berbère, I, p. 240.

4 - نفس المرجع، ص 233.

مجالا لشكّ، أبهرت هواة كثيرين يريدون جمع هذه الحقائق اللغوية العلمية وإبرازها في إطار الدّراسات المقارنة وفق المناهج التي وضعت لها.

## II -4- صلة الأمازيغية بالفرع السامي ضمن الألسن الأفراسية:

### 4-1- أسس القرابة في الدّراسات المقارنة:

من المعلوم بالضرورة في ميدان المقارنات اللسانية " أنه حينما أبرز النّظام الصّوتي والنّظام النّحويّ مطابقت دقيقة، وحينما سمحت الموافقات المنتظمة والمطرّدة بمعرفة وحدة أصل الكلمات، ووحدة النّظام الصّوتي، وحينما أمكن تفسير الصّيغ النّحوية انطلاقا من أصل مشترك، كانت القرابة أكيدة.<sup>1</sup>

هكذا يحدّد العالم اللغوي الفرنسي "أنطوان ميبّي" أسس الدّراسة المقارنة، ويعيّن المنهج الذي في ضوءه يمكن تصنيف الألسن وتحديد قرابة لسان من لسان آخر، فيضبط قواعد هذه الدراسة بناء على مكونات البنية اللسانية حتى يُعزل "الدّخيل"، ويُفرّق بينه وبين ما هو أصليّ في اللسان، لأنّه هو الذي يمثّل قاعدة المقارنة.

كما يحدّد هذا العالم بدقّة المكونات الأساسية للبنية اللغوية فيقول: " يحدّد اللسان بأمور ثلاثة، نظام صوتي، ونظام صرفي، ومعجم؛ أي بكيفية للنطق، وبنحو وطرق معينة لتحديد المفاهيم ... وبشكل كلّ من كيفية النطق والنحو أنظمة مغلقة ... فنادرًا ما يقبل النّظام الصّوتي والنّظام الصّرفي " الاستعارة"، بينما على العكس من ذلك، لا تكوّن الألفاظ نظاما محدّدا، وبذلك يمكن أن نستعير من لغات أجنبية العدد الذي نريده من الألفاظ؛ فالمعجم إذن هو مجال الاستعارة وعليه، لا وجد لسان يملك تاريخا معروفا لا يحتوي معجمه على ألفاظ دخيلة.<sup>2</sup> وإن لم يكن أول من أشار إلى ذلك، فقد سبقه إلى توضيح هذا المنهج العالم الإسباني هرفاس في القرن الثامن عشر - كما سنبينه لاحقا-.

وفي ضوء هذه الأسس العلميّة والقوانين اللسانية الصّارمة التي ينبني عليها المنهج المقارن، استفاض ميبّي في دراسة وتصنيف الألسن. ولئن حاول أن يوجّد بين خصائص وميزات الألسن

<sup>1</sup> ينظر: MEILLET, A. 1982: Linguistique historique et Linguistique générale, collection publiée par la société de Linguistique de Paris, édition Champion, Paris.p 88.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 83-84.

الهندو-أوروبية، بل ويتقصّى في جمع الأشكال اللغوية المتقاربة كيفما بدا بعدها، وغابت ملامحها على باحثٍ عاديٍّ؛ كأن يجعل من اللغة البولونية مثلا وهي اسلافية أختا للفرنسية اللاتينية عن طريق الإنكليزية وهي جرمانية الأصل، في سعي دؤوب وثوب علمي لا يُداني.

ولكن ما إن يصل إلى دراسة الألسن الأمازيغية والمصرية وتوضيح علاقتها البديهية بالألسن السامية، انطلاقا من تلك المناهج التي ساهم في وضعها - في اعتقاد الكثيرين - ووظفها، يتغيّر موقفه؛ بل يتفادى في إصرار غريب - لا يضاهيه إلا إصرار أ. باسي في هذه المسألة - أيّ مقارنة بين هذه الألسن، رغم إقراره بوجود ما يجمع بينهما من خصائص لسانية بنويّة، قلّما توجد بتلك الكثافة في الألسن التي أقرّ قربتها وسعى إلى إبرازها. والأكثر من ذلك هو أنّ "مبيي" يعدّ من الباحثين البارزين الذين شاركوا مرسيل كوهين في وضع الكتاب الموسوعي "لغات العالم" حيث تُصنّف الأمازيغية مع الساميات ضمن الأسرة "الحامية- السامية"، والأكيد أنّ هذا التّصنيف - المتفق عليه حاليا - إنّما فرضته الخصائص الموجودة في هذه الألسن. ويعدّ في نظرنا أدنى ما اتّفق حوله اللسانيون الذين يمكن أن نصنّفهم من خلال مواقفهم وآرائهم، إلى مدرستين أساسيتين.

#### 4-2- مدارس تصنيف الأمازيغية:

أولا: المدرسة الفرنسية: التي تحاول بكلّ الوسائل الممكنة أن تبعد مجرد المقارنة بين الأمازيغية والألسن السامية وبخاصّة العربية، بعدما أثبتت الدّراسات اللسانية - على عكس ما كانت تنتظره من تلك الجهود في إعادة بعث اللهجات الأمازيغية - أنّها متقاربتان في عمق بُناهما، ممّا يوحي بأنّ أصلهما المشترك.

ثانيا : المدرسة الألمانية: التي تؤكّد هذه القرابة بين السامية وبخاصّة العربية والأمازيغية من خلال النتائج التي توصل إليها اللغويون من خلال دراساتهم للبنى السانية بعيدا عن كلّ الخلفيات والأهداف المسطّرة، مما طبع دراساتها بالموضوعيّة عموما.

#### 4-2-1- المدرسة الفرنسية:

إنّ محاولات دراسة وتصنيف اللهجات الأمازيغية وربطها بلغات معروفة - كما أشرنا -، ليست حديثة العهد، إلّا أنّ تاريخها لا يتعدّى القرن التاسع عشر، إذا استثنينا دراسة المستشرق

الفرنسيّ فانتور دي برادي، الذي لاحظ خلال جمعه لمعجم اللّهجة " القبائلية" أنّ لها صلة باللغات الساميّة خاصّة في مستوى الأصوات (وجود الأصوات الحلقية، وحروف الإطباق) وأيضاً تشابهاً في النّظام الفعليّ. ولكن رغم ظهور بعض الدراسات- وإن كانت في بدايتها- تلمّح إلى قرابتها من اللغات الشّرقية أو قرابتها من القبطيّة كما ذكر شابوليون CHAMPOLLION سنة 1838<sup>1</sup> وغيره؛ إلّا أنّ معظم الدّراسات كانت تحاول بكلّ الطّرق أن تجد لها قرابة مع الألسن أو اللهجات من شمال بحر الأبيض المتوسّط. ولكنّ هذه الدراسات- ذكرنا بعضها في الفصل السابق - التي كانت تهدف يائسة إلى ربط تاريخ هذه الأمّة ولغتها بأصول أوروبية، كلّها باءت بالفشل؛ ومع ذلك بقيّ البعض يحاول أن يتمسّك بها رغم تجاوز الأحداث لها مع ظهور حقائق لسانيّة أثبتت أصول هذا اللسان؛ ومن بين هؤلاء "حنوز" الذي جعلها قريبة الصّلة من الإغريقية، إذ قال: "إنّ اللغة البربرية لغة أصيلة لا يمكن أن تكون لها قرابة إلّا باللغة الإغريقية فهما من نفس الأرومة..."<sup>2</sup>؛ دون أن يقدّم أدلّة لسانية تبرهن على هذه القرابة إلّا هذا القول العام: "فمعجمها متكوّن من جذور كثيرة مشتركة"<sup>3</sup>؛ وهو- كما نلاحظ- دليل واهٍ أقصاه اللّغويّون في تحديد الصّلات بين الألسن؛ وعلى كلّ فصّلتها بالإغريقيّة لن تزيدها أصالة، كما يعتقد، وبعدها عنها لن يُدني من قيمتها كلسان بشريّ له خصائصه وميزاته كيفما كانت، وفي ضوء هذه الخصائص وتلك الميزات يمكن للدارسين تحديد أرومتها.

ومهما يكن من أمر، فالمتفق عليه حالياً هو أنّ الأمازيغية فرع من المجموعة المصطلح على تسميتها بالألسن "الأفرازية"؛ وهي النّظريّة التي جعلها فرعا من الفروع الغربيّة للألسن السامية، بعدما تبين أنّها ليست جزءاً من المجموعة الحامية - فهي غير موجودة واقعياً -، بل هي فرع مستقلّ تجمع خصائص مشتركة بالمصريّة والكوشيّة بنفس المقدار الذي تجمعه بالفرع الساميّ وبالعربيّة على وجه الخصوص؛ إلّا أنّ المدرسة الفرنسيّة تتحفّظ من هذه الآراء رغم صحّة الدلائل اللسانية التي تستند إليها؛ بل لم يستطع بعض أقطابها من إخفاء تخوّفاتهم اتّجاه هذه القرابة بالألسن المشريقيّة وعلى رأسهم "أندري باسي"، وقد سبق أن ذكرنا له - في الفصل السّابق - فقرة طويلة

<sup>1</sup> ينظر: CHAKER(S): Manuel de linguistique berbère, p. 232.

<sup>2</sup> ينظر: HANOUS (S): Grammaire berbère langue des origines du peuple berbère, p 12.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 12.

تبرز نواياه ، منها قوله: "وليس من المستبعد أبدا أن يبرهن في يوم من الأيام عن قرابة تربط بين البربرية والمصرية والألسن السامية؛ وإذا تمّ هذا فإنّ البربر.... سيكونون.... غزاة محتلين جاؤوا من الشرق".<sup>1</sup>

إذاً فهو متأكد -كلغويّ محنّك- من هذه القرابة التي بدأت تظهر نتائجها، ونظرا لتخوّفه الشديد من هذه النتائج وآثارها العكسيّة، فقد أصرّ على اعتبار الأمازيغية "لسانا معزولا"؛ إذ جاء في مقال نشره في المجلة الإفريقية حول تصنيف الأمازيغية ما يأتي: "يُعتبر تصنيف البربرية مشكلا حسّاسا، وعليه فقد صيغت نظريّات تحاول تقريب هذا اللسان من الألسن المجاورة له جغرافيا كالمصرية والألسن السامية.... وهي الأكثر إغراء بالفعل؛ إذ يتكرّر الرجوع إليها في أيّامنا هذه بفرنسا، خاصّة مع مارسيل كوهين الذي أصبح مقتنعا بحقيقة هذه القرابة حتى أنّه قدّم سنة 1933 محاضرة بمعهد اللسانيّات بباريس حول النتائج المتحصّل عليها من خلال النحو المقارن لألسن الحامية - السامية... ولكننا مع تتبّعنا باهتمام كبير لهذه البحوث يجب أن نعتبر أنّه لا يوجد في الواقع إلاّ مجرد نظريّة، وتبقى البربرية دائما لسانا معزولا".<sup>2</sup> وهذا الإصرار لا يختلف عن إصرار أستاذه أ. ميبّي<sup>3</sup> الذي يعتبر قرابة الأمازيغية بالسّامية "مشكلا محرّجا"<sup>4</sup>! رغم أنّه فصل بدقّة في قواعد المقارنة، وبالتالي من المفروض ألاّ يُطرح أيّ مشكل، فإمّا أن تُؤكّد الصّلة، والقرابة في ضوء المقارنة التي وضع أساسها وبين منهاجها؛ أو يُؤكّد عدم وجودها أيضا بأدلّة واضحة فيزول الحرج. ولكن يبدو أنّ ميبّي على غرار الكثير من المستشرقين الفرنسيين، يرفض الفصل في الأمر، وبالتالي الإقرار بقرابة الأمازيغية من اللغات السامية أي من العربية - ولنتبيّن ذلك فلنتابع ملاحظته بدقّة، وتلك النتائج التي يخرج بها من خلال دراسته لألسن من المجموعتين من المجموعة الهندو-أوروبية، ثم من المجموعة المسماة بـ"الحامية-السامية".

أولا: "يمكن لألسن قريبة أن تختلف فيما بينها إلى درجة أنّ هذه القرابة يصعب التّعرف عليها في أيّ مستوى كان، فمثلا بين البولونية والإنجليزية الحاليّتين أوجه التّشابه بينهما ضئيلة جداً، سواء في

<sup>1</sup> - ينظر: BASSET (A): Les berbères, p6.

<sup>2</sup> - ينظر: BASSET, A., 1935: La parenté linguistique et le berbère, Revue Africaine, T.LXX VI, N°362-363., p358-359

<sup>3</sup> - " إذ حتى يتحصل على شهادة التبريز، اضطر إلى تعلّم النحو المقارن، فتابع دروس ميبّي التي أثّرت فيه." (عن بنفنيست).

<sup>4</sup> - ينظر: MEILLET (A): Linguistique historique et linguistique générale, p.48.

مستوى البنية العامة أم في الجزئيات، ومع ذلك فإننا نعلم أن الإنجليزية والبولونية تنتميان إلى المجموعة الهندو-أوروبية<sup>1</sup>. إذن فهي نتيجة مسلم بها عند ميبى.

ثانياً: " تملك السامية والبربرية سمات مشتركة، إذ تُبرز في الوقت نفسه تشابهاً في البنية العامة وفي الجزئيات الأساسية؛ ولكن هذا لا يمنع أن تكون كلٌّ من السامية والبربرية مختلفتين اختلافاً واضحاً بحيث لا يمكن جعلهما ينحدران من أصل واحد ... و إننا مضطرين للتساؤل فيما إذا كان من المشروع في مثل هذه الحالات أن نبحث على "صلات قرابة" ... ولحدّ الآن فلا المشكل وجد حلاً ولا هو مطروح بصورة واضحة. "<sup>2</sup>

وفي الواقع لا ندري كيف نوفق بين تلك القواعد التي وضعها لأية دراسة مقارنة، وبين هذه النتائج التي تعتمد تلك الطريقة ذاتها؛ فهو يسلم بالنتيجة الأولى- ولسنا هنا بصدد مناقشتها- فرغم الاختلافات الحالية بين اللغتين استطاع أن يصل بالبحث المقارن إلى أن أصلهما واحد. وهو أمر ليس مستبعداً ولا نشكّ مطلقاً في إمكانية صحته.

بينما رغم وجود السمات المشتركة بصورة واضحة، بارزة في كلّ مستويات البنية اللسانية بين السامية والأمازيغية، وإقراره بهذه الحقيقة الفارضة لنفسها، والتي أبرزها أيضاً علماء لغويون آخرون منذ الاهتمام بدراسة هذه اللهجات ومحاولة تصنيفها ككلّ الألسن البشرية؛ إلا أنه يرفض النتيجة الصريحة، بموقف لا يختلف عن موقف أ. باسي الذي أراد أن تبقى اللغة " البربرية معزولة " على أن تُلحق السامية. أمّا هو فيعتبرها مسألة يجب أن تُطرح بوضوح حتى تجد حلّها. " بل يرى أنه من المستحيل إرجاع السامية والبربرية إلى أصل واحد"<sup>3</sup>. مما جعل اللساني المتخصّص هو الآخر في دراسة الأمازيغية، الألماني روسلر يردّ على هذا الرأي الرافض لحقائق لسانية أثبتتها الدراسات المقارنة الحديثة يردّ عليها قائلاً: " ونحن مع تقديرنا لهذا الحكم، فإنّ مجرد التّفكير في إرجاع

1 - المرجع نفسه، ص 54.

2 - نفسه، ص 49.

3 - العرابوي (محمد مختار): العربية أم السامية، ص 124.

عن روسلر 1952, ZA, 50, Der Semematischcharakter der, imlibyscher, in

السامية والبربرية إلى أصلين مختلفين غير معقول، حتى ولو لم نتمكن إطلاقاً من البرهنة على انحدرهما من أصل واحد"<sup>1</sup>.

وإذا كان هذا الردُّ، إمّا جاء بناء على إصرار مبي المخالف حتى لتلك القواعد التي وضعها للسانيات المقارنة، إلا أنّ روسلر يركز في تقريبه للسانين المذكورين على أمثلة لسانية دقيقة، ومقاربات بنوية بين اللغتين، كانت مرجعا لعدة لسانيين أمثال مسكاتي ودياكونوف وزابورسكي وغيرهم.

وعلى كلّ فخلفيات المدرسة الفرنسية اتّجاه الأمازيغية التي حملت أعباء البحث فيها مبكراً- لأهداف واضحة لا يمكن إخراجها من إطارها الاستعماري- وإذا كانت طبيعة البحث لا تسمح لنا بالخوض في هذا المجال، إلا أنّنا نرى أنّه من الضروري أن نشير إلى أن دور اللغة خطير في حياة الأمة؛ وهو من العوامل التي من شأنها أن تفرّق أو أن تجمع شمل أمة من الأمم، ولهذا ترى هؤلاء المستشرقين تختلف مواقفهم، حينما يقتضي الأمر دراسة لغتهم، أو وضعية لهجاتهم، تجدهم يبحثون في الأعماق عن كلّ ما يمكن أن يجمعهم على اختلاف ألسنتهم، ف" مبي" نفسه إضافة إلى تلك الأبعاد التي وضعها لتأكيد قرابة الألسن فيما بينها يُضيف بعداً آخر يسميه "الشعور بالوحدة اللغوية" فيقول: " إنّ قرابة الألسن تنجم فقط من استمرارية الشعور بالوحدة اللسانية."<sup>2</sup> معللاً بذلك تقبّل الغالبيين بفرنسا للغة اللاتينية ثم اللاتينية العامية لمنطقة باريس أي اللغة الفرنسية مؤكّداً أنّه "ومنذ ذلك الحين لم يفكّر سكّان فرنسا الحاليّة مطلقاً التكلم بلغة جديدة."<sup>3</sup>

ولعلّ هذا هو السبب- أي إزاحة هذا البعد الثالث: الشعور بالوحدة اللسانية- الذي جعل كلاً من مبي والأخوين باسي: هنري وأندري، ومن قبلهم إرنست رينان وغيرهم من المستشرقين

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 124.

<sup>2</sup> - ينظر: Meillet (A) : Linguistique historique et linguistique générale, P.82.

« ...Les sujets parlants ont eu le sentiment et la volonté de parler une même langue, soit que cette langue se soit transmise normalement de génération en génération soit que certains groupes d'hommes l'aient adoptée à la place de leur ancien parler, sont parentes entre-elles toutes les langues issues d'une même langue, ainsi la parenté de langue résulte uniquement de la continuité du sentiment de l'unité linguistique »

<sup>3</sup> - نفس المرجع ، ص 81. وإذا تابعنا تحليله، فهم لم يفكروا أيضاً في إعادة بعث الغالية أو الباسكية أو البريطانية رغم كونها اللهجات الأصلية قبل الاحتلال الروماني.

المتخصصين في الدراسات الأمازيغية، وحتى الساميات يرفضون مجرد المقارنة بين الأمازيغية والسامية وبخاصة العربية، بعدما أثبتت الأبحاث والدراسات اللسانية قرابتهما.

وقد انتقد روسلر هذا الموقف بشدة قائلاً: " نجد أنّ المدرسة الفرنسية الكلاسيكية للبربريات تترك عن عمد مسألة القرابة بين الساميات.<sup>1</sup> والواقع أنّ هذه المدرسة لم تغيّر موقفها كما ظنّ أ. باسي، حين أعلن م. كوهين عن تصنيف الأمازيغية ضمن ما اصطلح عليه بالحامية - السامية؛ لأنّ تصنيفه هذا يقوم أساساً كما بيّنه دافيد كوهين على القرابة من جهة والفصل من جهة أخرى.

فالأمازيغية عندهما فرع قائم بذاته، بل تمثل ركنا ركينا في المجموعة اللسانية للدراسات الحامية-السامية المعروف اختصاراً بـ: GLECS.<sup>2</sup> وهذا الأمر واضح ومقبول تضاهي به الألسن الأخرى، فكيف ما كانت القرابة التي تجمعها بأية لغة ومجموعة لغوية، فهي لها خصائصها أيضاً المميّزة لها، وكيانها الخاص الذي تشكلت فيه فتميّزت به عن غيرها، تماماً كما هو الأمر بالنسبة للغات الهندو-أوروبية التي لم يمنع تميّز أيّ لغة من هذه المجموعة من تحديد أصلها الذي تشاركها فيه لغات أخرى.

ولكن ما لاحظناه- وقد نكون في ذلك مخطئين- بالنسبة لهذه المدرسة في تصنيفها للأمازيغية ضمن هذه المجموعة " الحامية-السامية" هو محاولتها وضع حواجز تفصل بين اللسان الأمازيغيّ والألسن السامية فاتحة المجال أمام افتراضات جديدة يتوكأ عليها كلّ من يريد أن يعمّق الهوية بين السامية واللغات الأخرى من هذه المجموعة. منها التركيز مثلاً على البعد التاريخي أو الزمني. إذ ترى أنّه إن كان للأمازيغية أصل مشترك مع السامية، فإنّه قديم جداً ومندثر؛ وقد استند سالم شاكر المتخصص الجزائريّ في الدراسات الأمازيغية على هذه الفرضية قائلاً: " فبعبارة التسلسل الزمنيّ، فإنّ الأصل المشترك، أي اللغة الحامية- السامية المشتركة - هذا إن وجد فعلاً هذا الكيان- ؛ فإنّه يتواجد بكلّ تأكيد على بعد عدة ألفيات قبل الألفية الرابعة لما قبل الميلاد.<sup>3</sup> مع العلم أنّ سالم شاكر من الذين يتبنّون تصنيف الأمازيغية ضمن الأسرة " الحامية- السامية" إذ يرى:

1 - العربيّ (محمد مختار): العربية أم السامية؟ ص 155.

BASSET (A): La parenté linguistique et le berbère, p 358.

2-انظر:

GLECS : Comptes-rendus du Groupe Linguistique d'Etudes Chamito-sémitiques, Paris.

CHAKER (S) : Manuel de linguistique berbère I, p240.

3-ينظر :

" أن فرضية اللغة الحامية-السامية يمكن أن تعتبر - في الوقت الحالي - كحقيقة يقينية<sup>1</sup> والأكيد أن القارئ قد لاحظ التناقض الموجود في موقف شاكر، فتارة يشكك في وجود هذه الفصيلة الحامية-السامية، - حتى لا يخالف أ. باسي الذي يرفض وجودها - وتارة يعتبر وجودها حقيقة يقينية! ولكن كثيرا ما يذكرنا بالبعد الزمني - السحيق - لهذا الأصل المشترك، وكأنّ هذا الفارق الزمني - مع وجوده - سياعد بين الأمازيغية والعربية - خاصة، لأنّه يركّز عليها بصفة لافتة - مع العلم أنّ نفس هذا الفارق الزمني وحتى الجغرافي لم يمنع قرابة الأكادية من العربية أو الحبشية.

لهذا تراه يصرّ هو الآخر على تقديم توضيحات حول وضع "البربرية" في المجموعة الحامية-السامية؛ فيقول: "إزاء الاقتباسات والانحرافات التي كثيرا ما يرتكبها غير المتخصّصين في مسائل التصنيف فإنّه من الضروري أن نذكر بأن: " السامية ليست مرادفة للعربية؛ والحامية-السامية ليست مطابقة السامية وبالأحرى ليست مطابقة للعربية ... " <sup>2</sup> ليختم مقاله هذا، بالنتيجة التالية: " إنّ هذه القرابة السحيقة البعد، لا تمنع أن تكون البربرية واقعا لغويا مستقلا تماما. " <sup>3</sup> فمع إقراره أنّ هناك قرابة - ولو سحيقة - ويقدرها زمنيا إلاّ أنّه يصرّ على اعتبارها لغة مستقلة.

وهو موقف لا يختلف - كما نلاحظ - عن موقف أستاذه أندري باسي إلاّ في جزئية - لها قيمتها على كلّ حال - وهي أنّ باسي في تحليلاته - على غرار المستشرقين الفرنسيين على وجه الخصوص - يتفادى التصريح والإشارة إلى المقارنة باللغة العربية، مكتفيا بالتلميح لها بالمجموعة التي تمثّل فيها الفرع الأساسي عند البعض، والأصل عند البعض الآخر، وهي السامية حتى تحافظ دراسته على مصداقيتها العلمية، تاركا هذه المهمة لغيره. والمؤسف أنّ مثل هذه المواقف كثيرا ما تسيء إلى موضوعية الباحث، كما تطبع الدراسة بقيم ذاتية وإيديولوجية تبعتها عن مجالها العلمي، مما يفقدها المصداقية العلمية المرجوة.\*

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 240.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 240.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 241.

#### 4-2-2- المدرسة الألمانية :

يبدو أنّ المدرسة الألمانية هي أكثر موضوعيّة وأقربها إلى تقبل نتائج الدراسات اللسانية من المدرسة الفرنسيّة. فعلى غرار بنفائي الذي يعتبر الأمازيغيّة والقبطيّة الفرعين الغربيين للألسن الساميّة؛ فإننا نجد اللغويّ المتخصص في الدراسات الأمازيغيّة "أوتو روسلر" يؤكّد أنّ " اللوية ذات علاقة متينة مباشرة بالسامية"<sup>1</sup> معتمدا على المقارنة بين هذه الألسن إذ لاحظ " أنّ التصريف في اللوية برهن على أنّها جدّ سامية"<sup>2</sup> لهذا فهو يرى أنّ الأمازيغيّة " سامية في واقعها ولا يمكن ولا يجوز فصلها عن السامية."<sup>3</sup>

ولا يختلف رأي المستشرق الإيطالي سباتينو مسكاتي عن رأي أ. روسلر في اعتبار قرابة الأمازيغيّة من السامية، بل يعتمد على أفكاره وآرائه ونتائج تحليلاته في البرهنة على هذه القرابة- كما ذكرنا سابقا- مما جعله يستخلص أنّ مسألة استقلالية السامية، كمجرد فرع ضمن الأسرة " الحامية-السامية" تحتاج إلى إعادة النظر؛ وهذا نظراً لوجود خصائص مشتركة في كلّ مستويات بنية اللسان، بين السامية والفروع الأخرى، بحيث اعتبر كلّ من بنفائي، نيومان وروسلر وغيرهم هذه الفروع مباشرة فروعاً سامية بغض النظر عن الزمن الذي انفصلت فيه هذه اللغات عن الأصل المشترك.

ويمكن أن نضيف لهذه الآراء رأي اللغويّ الإيطاليّ جيوفاني قاريني الذي يعتبر أنّ علاقة فروع الألسن " الحامية-السامية " فيما بينها علاقة وطيدة، بحيث جعل لها تقسيماً خاصاً يجمع فيه

---

\* وللأمانة العلمية لا بدّ من أن أشير إلى أنّ لقاءً علمياً جمعتني بالأستاذ المتخصّص في الدراسات الأمازيغيّة سالم شاكّر بمخبره الخاص بهذه الأبحاث بباريس حيث استقبلني في نوفمبر 2006 وخلال المناقشة عرضتُ عليه موضوعي والطرح الذي أبحث فيه معقّلة على أنّني أنتهج مقارنة تختلف عن مقاربتة "الوظيفية"، بالنسبة لي: الأمازيغيّة لسان سامي من خلال تصنيف مباشر دون المرور بما يعرف بالحامية السامية، وأريد أن أكّد ذلك بدراسة مقارنة للظواهر المشتركة في المستوى التركيبي - الجملة - . فأجابني بهذه الجملة التي أسجّلها كما هي دون ترجمة: « c'est l'approche la plus probable. »  
وأحالني إلى دراسات روسلر وزابورسكي. أراحتني هذه الإجابة التي جعلتني أستنتج أنّ نتائج الدراسات الحديثة قد حولت نظره العلمي إلى تأكيد هذه القرابة.

1- العربيّ (محمد مختار) : العربية أم السامية؟، ص 154. عن Rössler (Otto): Der Sematischcharackterder libyschen, in ZA 5(1952), p 152.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 154.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 154.

بين الأكادية والفينيقية والكنعانية والمصرية والأمازيغية، نظرا، لأوجه الشبه التي تجمع بينهما- وقد أكد ذلك روسلر-كما ذكرنا- مشيرا إلى الخصائص المشتركة بين الأكادية والأمازيغية- في فرع سماه " الحامية-السامية" الشمالية. أما الحامية-السامية الجنوبية فتضم حسب رأيه، العربية الجنوبية والأثيوبية والكوشية التي لها قرابة وثيقة بالحبشية.<sup>1</sup>

أما اللسان العربي فجعله في قسم خاص، فهو يتوسط المجموعتين، جغرافيا، كما يجمع لغويا بين خصائص الفروع الشمالية وخصائص الفروع الجنوبية في تناسق منفرد، حيث قال "... أما العربية فسيكون لها وضع خاص ... فموقعها في شبه الجزيرة العربية جعل منها مزيجا من اللغات MISCHPRACHE حيث تجمع جنبا إلى جنب خصائص ألسن الفروع الشمالية وألسن الفروع الجنوبية؛ فالعربية هي إنجليزية السامية."<sup>2</sup>

إذن فاللغة الأمازيغية ليست " لسانا منعزلا "، ولا تمثل فرعاً مستقلاً " تمام الاستقلال"، بل علاقتها بالعربية على وجه خاص، والسامية على وجه عام . علاقة وطيدة أكدها العلماء بمختلف اتجاهاتهم وجنسياتهم من خلال أبحاثهم ودراساتهم اللغوية والتاريخية، ومن بين هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر، رابح كحلوش الذي أقرّ في الخلاصة التي استنتجها من دراسته " أن القرابة بين العربية والبربرية في إطار المجموعة الحامية-السامية واضحة للعيان، فالصيغ المشتركة بارزة في كلّ المستويات اللسانية: الصوتية والتركيبية والمعجمية، مما سهل للبربر بكلّ تأكيد تعلم القرآن وعجّل الاستبدال اللغويّ في المغرب."<sup>3</sup>

نختم هذا الفصل بعرض وجيز لأهمّ الخصائص "السامية" للسان الأمازيغي كنا قد توصلنا إلي الكثير منها في دراستنا السابقة والتي تؤكد على أنّ الأمازيغية هي فعلا فرع غربيّ من فروع المجموعة الأفراسية، انفصل عن الفرع الشرقي في الفترة التي انفصلت فيه الأكادية والحبشية من عربية الجنوب: المعينية وغيرها؛ وذلك نظرا لوجود الظواهر الصوتية والصرفية وحتى التركيبية -كما نبينته في هذا البحث- فقد بعضها في الألسن السامية الأخرى، ونجدها في هذه الألسن؛ والتي تؤكد

<sup>1</sup> - ينظر: COHEN (David) et CAQUOT (André): Actes du premier congrès international de linguistique sémitique et chamito-sémitique, p 26.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 26

<sup>3</sup> - ينظر: KAHLOUCHE ( R): Le berbère au contact de l'arabe et du français, p 202

أنّ الانفصال قد تمّ في مرحلة واحدة أو مراحل متقاربة جدا. وهي تلك الظواهر التي يعتبرها دياكونوف من السامية الأمّ.

## II - 5 - خصائص اللسان الأمازيغي:

تبيّن لنا ممّا سبق أنّ نتائج الدراسات المقارنة في مجال الألسن الأفراسية، تعتبر الأمازيغية فرعا من الفروع الغربية لهذه المجموعة الواحدة وقد كانت للمدرسة الألمانية الريادة في إبراز ذلك والإصرار على تأكيد على هذه القرابة بين الأمازيغية و بعض الألسن السامية منها الأكادية والحبشية والعربية إلى درجة اعتبار روسلر الأمازيغية فرعا من السامية وهو الطرح الذي دعا المستشرق الفرنسي " ليونيل فلان " - هو الآخر أيضا- وباللباقة الفرنسية المعتادة إلى التخلي عنه و" الرجوع إلى القاعدة الحامية- السامية "، حيث ختم دراسة مقارنة بين خصائص الأمازيغية والسامية تؤكد هذه القرابة، التي أصبح يستحيل إنكارها، قائلا: " نعلم أنّ م. أ. روسلر قد تبني الطرح الذي يعتبر أنّ الأمازيغية لسان سامي الخصائص - بناء على نتائج الدراسة المقارنة-.... ولكن تكفي القاعدة " الحامية- السامية" على الأقلّ بصورة مؤقتة، لإثبات الخصائص المشتركة بين السامية والبربرية، بينما تعود الفترة التي تمّ الانفصال خلالها إلى مرحلة سحيقة في التاريخ، ولهذا فهما يعيدان عن بعضهما البعض".<sup>1</sup>

ومع تطوّر الدراسات المقارنة المعاصرة، تركز تداول التسمية الأفرو-أسيوية بصيغتها المدمجة أيضا: الأفراسية، مفهوما واصطلاحا. فلم يودّع هذا المصطلح كما تمنى فيسخل، بل عرف انتشارا واسعا؛ وبالمقابل انحصر استعمال التسمية القديمة في الأوساط الفرنكوفونية.

<sup>1</sup>- ينظر: GALAND, L., 1983 : " Berbère et "traits sémitiques communs" in comptes rendus du Groupe Linguistique d'études chamito- sémitiques, à la mémoire de Marcel COHEN , Ts 18-23 , 1973-1979, Geuthner, Paris. P. 476.

إنّ هذا الطرح الذي يدعو للتمسك بالتمثيل الكلاسيكي على حدّ تعبير فلان في نفس المداخلة، ينبأه ورثر فيسخل الذي معلقا بهذه العبارة: وداعا أفرو أسيوية ! «Farewell Afoasiatic!» ومضيفا سنبقى نستخدم مصطلح " حامية- سامية" الذي يحدّد الطبعة الثنائية للمجموعة، وليس مصطلح أفرو-أسيوية الذي لا نعتبره سطحيًا «superflu» فحسب وإنما خاطنا ومضلا «erroné» أيضا. ينظر:

VYICHL, Werner, 1983 : " Contacts chamito- sémitiques: un seul groupe ou deux groupes distincts ? " in comptes rendus du Groupe Linguistique d'études chamito- sémitiques, à la mémoire de Marcel COHEN , Ts 18-23 , 1973-1979, Geuthner, Paris. P. 476.

ووفقا لما جاء به العالمان: الألماني بنفائي والإنجليزي نيومان في القرن الماضي، وأكده كل من روسلر ودياكونوف وزابورسكي نحاول أن نحدّد المرحلة التي انفصلت فيها الأمازيغية عن أخواتها الفروع السامية، وذلك بناء على ظواهر مشتركة بين فروع معينة دون غيرها من الفروع السامية الأخرى تطوّرت عنها في مراحل لاحقة. بعد سرد أهمّ الخصائص السامية التي تمتاز بها اللغة الأمازيغية دون سواها من الفروع الأفرازية لمنطقة شرق وشمال إفريقيا، بما في ذلك الفرع المصري القديم ، ولهذا فرّعهما كل من هيرت وزابورسكي من رأس واحدة تمثّل مرحلة الانفصال - في الرسوم التفريعية المشار إليها أعلاه-. نكتفي بتلخيص أهمّها في ما يأتي:

- يقوم النظام الصوتي الأمازيغيّ على الصوامت، ككلّ الألسن السامية، وما يميّز هذه المجموعة عدد الحروف الحلقية والحروف المطبقة، كما يقوم نظامها الصائتيّ - بكلّ لهجاته في أساسه على ثلاث حركات وسكون، على غرار النظام الصائتيّ الساميّ عموماً؛ مع فارق هامّ هو أنّ الأمازيغية بكلّ لهجاتها لا تعرف حركات طويلة كما هو الشأن بالنسبة للعربية ويميل إلى الاختلاس. وللإشارة كثيرا ما يُذكر أنّه لا يوجد في الأمازيغية الحرفان الحلقيان الحاء والعين، وهي الملاحظة التي تُقدّم أيضا للأكادية إذ يُشار إلى عدم وجود الحرفين في النصوص المكتوبة بالسومرية. وقد لوحظ وجود الزاي المطبقة في لهجات العربية الجنوبية تؤكّدها النقوش الحميرية.

- تتكوّن الألفاظ في معظمها من ثلاث أحرف فأكثر: فقد نجد ما هو مبنيّ على حرف أو حرفين؛ وعدد هذه الكلمات كثير نسبياً إذا ما قورن بالألسن السامية، و يعتبر البناء على حرفين هو الأصل البدائيّ في الألسن السامية .

- إنّها لغة اشتقاقية- كالألسن السامية- تعتمد على وزن ومادّة؛ فمن صيغة المصدر أو الفعل يمكن اشتقاق صيغ أخرى: اسم فاعل، اسم مفعول، المبنيّ للمجهول.... منها ما يمكن اعتباره قياسياً، ومنها ما هو سماعيٌّ.

- نظام الفعل فيها هو نفس النظام الموجود في السامية أو في العربية على وجه الخصوص، تمثّله صيغتان: "صيغة المنقطع وصيغة غير المنقطع؛ أما مختلف الأزمنة فتحدّد فتراتها القرائن اللغوية المختلفة. ولكنّ الأمر اللافت هو أنّ هذه الصيغ هي أقرب في بنائها من اللسان الأكادي بحيث تشبّهه في:

- وجود ما يعرف بالفعل الدائم وهي صيغة خاصّة بالأكادية والحبيسيّة بالنسبة بالنسبة لألسن السامية، وهي تشبه ما يعرف في الأمازيغية بغير المنقطع المؤكّد، ولعل هذا ما جعل روسلر يؤكّد صلة الأخوة بينهما.

- احتفاظ الصيغتين الفعليتين: المنقطع وغير المنقطع بحروف المضارعة، على خلاف الألسن السامية الأخرى، حيث تبنى صيغة غير المنقطع بإضافة هذه السوابق الفعلية (أُنيت) .
- نظام تصريف الفعل مع الضمائر المنفصلة منها والمتصلة يشبه إلى حد كبير النظام المتبع في معظم اللغات السامية. مع هذه الملاحظ الهامة وهو استعمال نفس الصيغة في المتكلم المفرد "ناك/ناكيني" في كل من الأمازيغية والأكادية والحبشية والإبليّة والأغاريتية أي الألسن السامية القديمة نسبياً. وأيضاً صيغة الضمير المتصل للغائب المفرد الذي هو "س" في الأمازيغية وهاء في العربية الفصحى هو "س" في العربية الجنوبية: المعينية والحميرية... وكلّ سين في العربية الجنوبية هي شين في الأكادية.
- صياغة المؤنث بإضافة تاء التأنيث في كلّ الألسن السامية.
- لا يفرّق - نحوياً - بين المعرفة والنكرة في كلّ من الأمازيغية والأكادية والحبشية وأيضاً الأوغاريتية والإبليّة على خلاف العربية والعبرية والآرامية.
- يصاغ الجمع في كلّ الألسن السامية بما يعرف في النحو العربيّ بالجمع السالم أي بإضافة لاحقة "النون" أساساً، والأمر نفسه متبع في اللهجات الأمازيغية. ولكنّ اللافت هو انفراد العربية والحبشية والأمازيغية باستعمال ما يعرف بجمع التكسير، كما لوحظت صيغ منه وهي قليلة في الأكادية الأوغاريتية.
- تتبّع الصفة الموصوف في الأمازيغية على غرار جميع الألسن السامية وتطابقه في الجنس والعدد. وتطابق الصفة الموصوف في الإعراب في كلّ من العربية والأكادية والأوغاريتية، والأمر مختلف في الأمازيغية التي تكون فيه الصفة دائماً في الحالة المطلقة حتى تميّز عن المضاف إليه الذي يكون في حالة إلحاق.
- وعليه فاللغة الأمازيغية لغة معربة كما توصلنا إلى ذلك في هذا البحث - الباب الثالث-، كالعربية والأكادية والأوغاريتية والإبليّة. بينما فقدت العربية والآرامية والحبشية هذه الظاهرة . مع التأكيد على أنّ الآلية مختلفة كما هو موضّح في الباب الثالث.
- تنقسم الجملة في الأمازيغية كما في كلّ الألسن السامية إلى قسمين:
- أ- جملة اسمية ← التي تبدأ باسم بداية أصلية وإن حوت على فعل
- ب- جملة فعلية ← التي تبدأ بفعل بداية أصلية.
- وتخضع الجملة في الأمازيغية بنوعيتها إلى نفس البنية العاملة التي تتبني عليها الجملة السامية عموماً - باستثناء الجملة الفعلية في الأكادية - والعربية على وجه الخصوص.

تمثّل خصائص الأمازيغية المذكورة، نفس خصائص اللغات السامية، كما أنّها تمسّ المستويات البنيويّة للسان: النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام التركيبي؛ وهي المستويات التي يعتمد عليها العلماء المقارنون في تحديد القرابة وإعادة بناء اللغة المشتركة. ومع أنّنا لم نذكر إلا بعضاً من أوجه القرابة التي تساعدنا - في معظمها - على محاولة تحديد مرحلة الانفصال لأنّنا ركّزنا على الخصائص الموجودة في كلّ من عربيّة الجنوب، الحبشيّة، والأكاديّة والأمازيغيّة ولم نتعدّها إلى سواها التي قد تكون فيها وقد لا تكون دون أن يؤثر ذلك في ساميّتها.

فعلى أيّ أساس تعتبر الأكاديّة أختاً شقيقة للحبشيّة وللعربية، ولسانا سامياً أصيلاً دون الأمازيغية؟ ولا تميّز عنها بخصائص تقربها منها أكثر من الساميّة الأمّ. بل تشارك الأمازيغيّة هذه الألسن بظواهر لا نجدّها في كلّ الألسن أو هي متفاوتة الوجود فيها. أهمّها:

- ظاهرة عدم وجود أداة خاصة بالتعريف، وتشارك فيها الأمازيغية والحبشيّة والأكاديّة.
- ظاهرة جمع التكسير وتشارك فيها الأمازيغية مع العربيّة والحبشيّة بصورة واضحة.
- ظاهرة صيغة الفعل الدائم **statif** وتشارك فيه الأمازيغية مع الأكاديّة والحبشيّة.
- اتصال صيغتي الفعل: المنقطع وغير المنقطع بعلامات الضمير - حروف المضارعة - ، إذ تتفرد الأمازيغية والأكاديّة بهذه الظاهرة ولكلّ منهما آليات لسانية تمييزيّة .
- صيغة الضمير المنفصل للمتكلّم المفرد ناك/ي، هي نفسها في الأمازيغية والأكاديّة والحبشيّة أساساً. وإلا فالضمير موجود أيضاً في الأمازيغية.
- ظاهرة الإعراب التي تميّز العربيّة والأكاديّة (بالحركات نفسها) ونجدّه أيضاً في الأوغاريتية والإبليّة، دون غيرها من الألسن السامية الأخرى التي فقدتها، نعثر عليها في الأمازيغية بالآليات خاصّة بها حيث يفرّق بين الفاعل والمفعول، وبين الصفة والمضاف إليه وتحدّد وظائف الكلم من خلالها في الجملة.

فهذه المجموعة من الظواهر المشتركة وغيرها التي تميّز أقدم الألسن السامية ظهوراً تمثّل بالنسبة لنا المرحلة المشتركة التي تمّ فيها الانفصال. فتقديرنا بناء على ما سبق هو أنّ الأمازيغية انفصلت عن السامية الأمّ في المرحلة التي انفصلت فيها عربيّة الجنوب والحبشيّة والأكاديّة. ولعلّ هذه الظواهر الدقيقة المشتركة بين الفروع المذكورة هي التي جعلت المستشرق روسلر ومن بعده

زابورسكي على وجه الخصوص يؤكّدان القرابة الحميمة بينها، والإصرار على اعتبار الأمازيغية لسانا "ساميا" تماما كالأكادية والحبشية. والأمر الذي نختلف حوله شكليا مع زابورسكي وإهريت هو أنّهما في التفريعين المقدّمين على التوالي- هامش صفحة 122 و صفحة 121-، يجعلان السامية في مقابل الأمازيغية، وهو بدون شك تفريع ناتج عن تطوّر الدراسات. ولكننا ومن خلال الظواهر المذكورة أعلاه، وتلك الموضّحة في فصول الباب الثالث والتي تمتن الصلة لتجعل الأمازيغية ليس في مقابل السامية، بل نعتبرها فرعا منها في مقابل الأكادية والحبشية والعربية الجنوبية. وهذا امتثالا لمبادئ المقارّنة التي حدّدها المتخصّصون في هذا المجال؛ وهي المبادئ نفسها التي يذكر مولر أنّ اللورد مانبودو قد أشار إليها في 1795 قائلا: "إنّ ملاحظتي الأخيرة هي أنّه في مبادئ صناعة اللغة، ما يعتبر أقلّ اعتبارية وأكثر تحديدا وضبطا هي القواعد النحوية ... وهي من الأمور الأساسية التي من خلالها يمكن اكتشاف صلات القرابة بين الألسن. فعندما نلاحظ أنّ لغتين تستخدمان نفس الآليات اللسانية من: اشتقاق، وتركيب، وتصريف، بنفس الطرق، عندها نستنتج، وأظن بكلّ ثقة وتأكيد، أنّ إحدى اللغتين هي أصل للأخرى أو أنّهما معا لهجتان للغة واحدة." <sup>1</sup> وهذا ما نقصده أيضا- فعلا-، وهو أنّ الأمازيغية والأكادية والحبشية والعربية الجنوبية أخوات لأّم واحدة. وتمثّل في نظرنا هذه الفترة المرحلة الأولى لمراحل انفصال الألسن السامية وتطوّر كلّ فرع في بيئته الجديدة. وقد حاولنا أن نرسم الشجرة التفريعية لهذه الأسرة الواحدة "الأفرازية" بجزئها الشرقيّ الآسيويّ، والغربيّ الإفريقيّ. مع ملاحظة أنّنا لم نتمكّن تقنيا من جعل البونقية في الجزء الغربيّ كونها امتدادا للفينيقية أيضا. وهذا يؤكّد ملاحظة زابورسكي السابقة.

MÜLLER, Max, op. cit .,pp. 132

1- ينظر:

وقد ترجمنا بصناعة اللغة، " Art of a language " وفضّلناه على لفظة " فنّ " وهو من معانيه الأولى، ذلك لاعتقادنا أنّ نحائنا

الأوائل ومنهم ابن جنّي على وجه التحديد في استعماله لعبارة أهل الصناعة ، الصناعة، إنّما يقصد ما قصده اللورد مانبودو « Lord

« the art of a language » بعبارة « MONBODDO »

## الباب الثاني

الجملة في الدراسات اللغوية:

العربية، السامية، والغربية

## الباب الثاني

### الجملة في الدراسات اللغوية: العربية، السامية، والغربية

مدخل:

قبل الشروع في الدراسة المقارنة للجملة في اللسانين العربي والأمازيغي، للوقوف على الجوانب المشتركة بينهما وجوانب الاختلاف والتميز في هذا المستوى من النظام اللغوي، لابد من تحديد الإطار النظري الذي ندرس فيه الجملة الخبرية النواة. في ضوء أية نظرية نحدّد ماهية الجملة قبل الشروع في المقارنة؟

لا شك أنّ الدراسات اللسانية الحديثة قد قطعت أشواطاً معتبرة في دراسة وتحليل المستوى التركيبي، خاصّة الدراسات المعاصرة التي تتقدّمها المدرسة التوليدية التحويلية التي تنطلق من الجملة في التحليل اللساني؛ إذ تعتبرها الوحدة الأساسية للكلام والمحور الذي تستند عليه قبل كلّ شيء، ذلك أنّ أهمية الجملة لا تأتي من كونها الوحدة الكلامية التي يعبر بها المتكلّم عن فكرة، كما يستطيع بواسطتها أن يوصل تلك الفكرة إلى الآخرين فحسب، وإنّما يشكل البحث في نظام الجملة تنويجاً للدراسة الصوتية والصرفية والدلالية. كما تعتبر دراسة هذا النظام قمة البحوث اللسانية المعاصرة.

ولئن تتبّعنا مسار الدراسات اللسانية العربية منذ صدور أول مؤلّف جامع في النحو العربي، كتاب سيبويه لأمكننا أن نوّكّد أن: « النحاة العرب ..... قد اعتبروا الجملة وحدة أساسية في اللغة. ولذلك كان النحاة الأوائل يفتتحون دراستهم بالقسم النحوي<sup>1</sup>، ويذهب غروتسفولد أبعد

من هذا الإقرار مؤكّداً: " أنّ النحاة كانت لديهم في الواقع، نظرية عامة في الجملة." <sup>2</sup> وهذا ما نريد أن نبينه في هذا الجزء من البحث ونعتمده في مقارنتنا، ولكن قبل ذلك لا بدّ من وقفة نحدّد فيها بإيجاز دواعي اختيار واعتبار التراث النحوي العربي نظرية لسانية متكاملة قائمة على أسس علمية لا تقلّ أهمية عن أحدث النظريات. إن النظرية " في أبسط تعريفاتها .... مجموعة من النظرات والآراء التي تقوم على أسس موضوعية لا ذاتية. وهي التي تشكّل جميعها فرضيات ثبت اختبارها وصحتها"<sup>3</sup>، ويعرّفها منير البعلبكي على أنّها " مجموعة من الافتراضات والمبادئ المقبولة علمياً توضع لتحليل بعض الظواهر أو تفسير طبيعتها ..... وإنّما تطرح النظرية أوّل ما تطرح على صورة فرضية فإن أيدتها الوقائع والتجارب على نحو خال من الثغرات الهامة، ارتقت إلى مرتبة النظريات. أمّا إذا قام الدليل القطعي على صحتها وتعدّر تعليل نفس تلك الظواهر بأية نظرية أخرى فعندئذ تصبح قانوناً"<sup>4</sup>.

وإذا كان موضوع النظرية اللسانية هو ضبط اللسان، فإنّ مجالها اللذين تدور فيهما ولا يمكن الإخلال بأحدهما هما: الاستعمال والنظام، إذ تتّصل الفروض العلمية بضبط الاستعمال وتحقيق السماع، لاستنباط النظام الذي يبنّي عليه اللسان في مختلف مستوياته حتّى يمكن أن

---

<sup>1</sup> - غروتسفولد، هاينس، (1980): "خواطر هيكلية في كتاب سيبويه و (كتب) من جاء بعده من النحاة"، تر. عبد الجبار بن غربية، حوليات الجامعة التونسية، العدد 18، تونس، ص 268.

وقد ألقى Heinz GROTZFELD المستشرق الألماني من جامعة Münster بألمانيا الغربية، المحاضرة بالفرنسية في معهد بورقيبة للغات الحيّة بنونس في 1978/03/23 تحت عنوان:

« Pensées structuralistes dans le kitab de sibawahi et chez ses successeurs ».

<sup>2</sup> - نفسه، ص 270.

<sup>3</sup> - حسنين، أحمد طاهر، (1987): الاكتمال اللغوي عند العرب، منهج شامل لتعلم اللغة العربية، القاهرة. ص 3.

<sup>4</sup> - البعلبكي، منير رمزي، (1983): موسوعة المورد، دائرة معارف انكليزية عربية مصورة، المجلد التاسع، دار العلم للملايين، بيروت، ص 201.

يصاغ على شاكلته أو يمكن " القياس عليه" على حدّ تعبير النحاة العرب<sup>1</sup>، عبر مجموعة من الإجراءات المنهجية المضبوطة.

لقد جسّد النحو العربيّ هذه المفاهيم التي تجعل منه نظرية أثارت إعجاب الكثير من المستشرقين المعاصرين الذين لم يتردّدوا في إبراز هذا التفوق التنظيري للتراث النحويّ العربيّ الذي لا يضاهيه قيمة إلا أحدث النظريات اللسانية للقرن الماضي، ومنهم على سبيل المثال "بِسْتَن" الذي أقرّ بهذا التفوق قائلاً: "لقد توصلّ النحاة العرب للقرنين الثامن والتاسع [ الثاني والثالث الهجريين] خلال وصف لسانهم وتحليله إلى وضع مفاهيم متقدّمة جدّاً في اللسانيات العامّة لم تكن معروفة تماماً في أوروبا إلى أن استتبطها لسانيو القرن التاسع بشكل مستقلّ. فمبدأ تحليل المكونات النهائية المعروف الآن- على سبيل المثال- كان منطلقاً أساساً بالنسبة للنحاة العرب"<sup>2</sup>. كما لا يخفي انبهاره بسرعة صياغة النحو مع دقّة وموضوعيّة منهجه وثراء ميدانه، إذ مسّ كلّ حقول الدرس اللسانيّ: الصوت، الصرف والنحو والدلالة وفلسفة اللغة معتبراً أنّ تطوّر الدرس اللسانيّ عند النحاة العرب الأوائل لا يضاهيه إلا تطور لسانيات ما بعد النهضة الغربية<sup>3</sup>.

أما المستشرق الانكليزي ميخائيل كارتر فيصف النحاة الأوائل مميّزاً إيّاهم عن فقهاء اللغة بالعلماء "المحترفين" الذين التزموا بالإجراءات التنظيرية الصارمة<sup>4</sup> ليضيف مؤكّداً:

---

1- ينظر: عبد الدايم، محمد عبد العزيز، (2003): " النظرية اللغوية العامة في التراث العربي" في العربية وقرن من الدرس النحوي، كتاب المؤتمر الثاني للعربية والدراسات النحوية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، صص 31- 64. وأيضا: -عفيفي أحمد (2003): " النظرية النحوية : المفهوم والتحديات"، في العربية وقرن من الدرس النحوي، صص: 13،14،15.

2- ينظر: BEESTON, A. Pr., (1983): « Arabic Language » in dictionary of the middle Ages. Charles scribnerssons , New York. Vol.1, p. 377.

3- ينظر:

LAW, Vivian, (1985): « Language and its students : the history of linguistics » In an Encyclopedia of Language edited by N.E Collinge , Routledge , London & New York, p.825.

4- ينظر: CARTER, M .G. (1968): A study of Sibawahi's Principles of Grammatical Analysis, PhD. Dissertation, the University of Oxford. Pp. 154-155.

" لا بدّ أن نعتزف بالشبه الالافت بين هدف ومنهج سيبويه وبين أهداف ومناهج لسانيّ القرن العشرين"<sup>1</sup>، وهو ما يعضد ما ذهبنا إليه حين اعتبرنا التراث النحويّ نظريّة لا تقلّ أهميّة عن أحدث النظريّات في أسسها ومنهجها، مع فارق جوهريّ لفت انتباهنا- وهو ما يزيد تراثنا عبقرية وإعجازا- هو لم يكن هدف هؤلاء العلماء المحترفين على حدّ تعبير كارتر دراسة اللسان في ذاته ومن أجل ذاته وإنّما كان هدفهم دراسة اللسان العربيّ، بما له صلة بالقرآن الكريم. ولكن دراسة موضوعيّة علميّة دقيقة. وليس هدف هذا البحث الوقوف عند تاريخ الدراسات اللسانية العربيّة أو تحليل أصول الدرس النحويّ العربيّ أو مناقشة الأسس المنهجية التي انبنى عليها، إلّا أنّنا نرى لزاما التعرّض بإيجاز إلى المنهج الذي اعتمده هؤلاء النحاة في تأسيس النحو العربيّ. فقد استطاعوا بشهادة العلماء المستشرقين - أن يضبطوا قوانين النحو

<sup>1</sup> - نفسه، ص243.

\* وحمل لواء هذا التشكيك عدد من المستشرقين وتابعتهم فيه جماعة من الباحثين العرب ولعلّ أوّل من رفض فكرة استقلاليّة النحو العربيّ المستشرق الألمانيّ ميركس Merx (1889) وتبعه بدون تحقّظ عدد من المستشرقين من بينهم الفرنسيّ هنريّ فليش (1961) مدّعيا تأثره بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطيّ؛ وقد فنّد آراءهم كلّ من المستشرق الانكليزيّ كارثر، والفرنسيّ جرار تروپو، وأيضا الأستاذ الحاج صالح وأيضا المستشرق بوهاس الذي وصف ما ذهب إليه ميركس قائلا: "يجب القول إنّ الفرضية التي تقدّم بها ميركس هي بمنتهى الصراحة فرضية خياليّة". ينظر مؤلفه: "التراث اللغويّ العربيّ"، تر. محمد عبد العزيز وغيره مركز جامعة القاهرة 2000، ص4.

أمّا فرستيغ (1977)، وبعدما اتّضح بالدليل التاريخيّ، واللسانيّ والمنهجيّ استحالة التآثر بالمنطق الأرسطيّ والتفكير الفلسفيّ راح يؤكّد على فرضية يطرحها وهي استعارة النحو العربيّ من النحو اليونانيّ!! فمّا جاء في نقاشه لفرضية ميركس قوله:.... إنّنا نعتقد أنّ هذه الحجج لا تبرهن على تأثير المنطق اليونانيّ بل تدلّ على الاتصال بالنحو اليونانيّ، ص48؛ ليضيف " وفي ضوء هذه النظرة فإنّ مشكلة ظهور نموذج كامل من النحو فجأة في زمن الخليل وسيبويه انتهت " ص26؛ ينظر " عناصر يونانية في الفكر اللغويّ العربيّ " ترجمة محمد كناكري، عالم الكتب الحديث، ط، 2003 وهو ترجمة لأطروحة:

VEERSTEEGH .C.k (1977) :Greek elements in Arabic linguistic thinking. Leiden.

\* والاستقراء اصطلاحا كما عرّفه عبد الرزاق المكي في مؤلفه: "الاستقراء والبحث العلمي" الصادر بالقاهرة سنة 1965: "ملاحظة وفحص الجزئيات والظواهر الموجودة في العالم الخارجي ثم استخلاص قانون عام ينطبق عليها" وعليه فهو يسعى إلى تقرير القوانين العامة الثابتة التي يمكن من خلالها فهم الظواهر التي تمت ملاحظتها فهما علميا صحيحا. \* يؤكّد الأستاذ الحاج صالح أنّ الفصيح عند سيبويه وأصحابه صفة تطلق على العربيّ الناطق وليس على اللسان و"قصحاء العرب هم اللذين نشأوا في بيئة فصيحة واكتسبوا ملكة العربية لا بالتلقين بل بنشأتهم في تلك البيئة؛ ينظر: الحاج صالح، عبد الرحمن، (2007): السماع العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، ص52.

العربي وقواعده - الكليّة والجزئيّة بصورة دقيقة وشاملة تدعو إلى التعجّب والإعجاب في ظرف قياسيٍّ وبموضوعيّة غير مسبوقّة، جعلت البعض يشكّك في أصالة علوم العربيّة ويستبعد عبقرية الإبداع عن العقل العربيّ؛ على أنّه لا يمكن تفسير هذا النضج المبكر إلاّ عن طريق التآثر بمؤثّر خارجيٍّ.

لقد سلك النحاة الأوائل في تفقيهم كلام العرب وملاحظة الظواهر اللسانية لاستخلاص القواعد النحويّة التي يضبطها المنهج الوصفيّ الذي يقوم على الاستقراء واستنباط الأحكام بناءً على الملاحظة والتجربة؛ فبدلوا من أجل ذلك جهوداً - لجمع اللغة من أفواه الناطقين بها الموثوق بفصاحتهم ووصف وتحليل الظواهر اللسانية من خلال هذه " المدونة": السماع أو المسموع" وتفتين القواعد التي تضبط لسان هذه المدونة؛ وهو المنهج الذي لا يضاويه في اللسانيّات الحديثة إلاّ المنهج الوصفيّ في اللسانيّات البنيويّة الأمريكيّة، الذي قام هو الآخر على البحث الميدانيّ في تعامله مع اللسان البشريّ. انطلاقاً من اعتبار اللسان ظاهرة شفويّة حيّة لا بدّ من أجل دراستها من الرجوع إلى منابعها الأصليّة وتدوين المنطوق وجمع نصوصه من أفواه المتكلّمين به سليقة. إذن اعتمد النحاة في وضع أسس النحو العربيّ المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ، وهو منهج يقوم كما ذكرنا على تتبّع كلام العرب، وبعبارة أحدث هو اتصال مباشر بالاستعمال اللغويّ أي بالأخذ عن فصحاء العرب وتلته ملاحظة وتسجيل القوانين النحويّة التي يخضع لها نظام العربيّة صوتاً، وصرفاً، وتركيباً.

وإذا توقّفنا عند حدّ النحو لدى بعض النحاة لتأكّد ما ذهبنا إليه؛ فالنحو عند أبي بكر بن السراج (- 310هـ) " هو علم استخراج المتقدّمون من استقراء كلام العرب"<sup>1</sup>، وهو عند أبي عليّ الفارسيّ (-377هـ) " علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"<sup>2</sup>، ويوافقه الرأي تلميذه ابن جنّي عندما صرّح قائلاً: "إنّما هو علم يُنتزع من استقراء هذه اللغة"<sup>3</sup>.

ولإنجاز هذا الهدف المتمثّل في جمع اللغة ودراستها والذي يعدّ من أعظم الأعمال الفكرية ليس في تاريخ الدرس اللسانيّ العربيّ، وإنّما في تاريخ الدرس اللسانيّ الإنسانيّ وضع اللغويّون والنحاة قيوداً صارمة إذ حدّدوا المساحة الجغرافية التي تؤخذ من قاطنيها اللغة كما حدّدوا الفترة الزمنية. فكما لم يأخذوا عن حضريّ قطّ ولا من ساكني أطراف الجزيرة المجاورة للعجم، عزفوا أيضاً عن الأخذ من لغة العصر العباسيّ التي تعرّضت لتأثيرات كثيرة من حضارات مختلفة.<sup>4</sup>

ولقد استمرّ هذا الجمع، وهذه المتابعة والمراقبة للظواهر مدّة بدأت بعصر أبي الأسود الدؤليّ مرورا بعبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمرو، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب والخليل بن أحمد وصولاً إلى سيبويه، خضعت خلالها الظواهر اللسانية لملاحظة دقيقة ثمّ تمّ على إثرها اكتشاف الخصائص التي تميّز بها هذه الظواهر واستخراج الأصول العامة والقوانين التي تضبطها، ولمّا اطمأنّ النحاة إلى أنّ ما توصّلوا إليه من قواعد وأصول يمثّل العربيّة، و" هذا المعيار اللغويّ

1- ابن السراج، أبو بكر بن محمد بن السراج البغدادي، (1981): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1 مؤسسة الرسالة، ج1 ص37.

2- الفارسي، أبو علي، (1933): التكملة، تحقيق كاظم مرجان ط2 عالم الكتب، بيروت. ص163،

3- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، 2000: الخصائص، تحقيق محمّد عليّ النجّار، المكتبة العلمية، مصر. ج

4- أطنب علماء اللغة في التأليف والتاريخ لهذه المرحلة الأساسية لجمع اللغة ينظر على سبيل المثال لا الحصر:

- السيوطي جلال الدين، 2007، في الأزهر في علوم اللغة وأنواعها، تعليق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون،

المكتبة العصرية، صيدا بيروت. وأيضاً:

- (2006): الاقتراح في علم أصول النحو، قراءة وتعليق محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر.

- طه عبد الحميد طه، (1967)، " النحو نمط من التفكير العربي "، في حوليات كليات الآداب، جامعة عين شمس،

المجلد10.

الذي حدده العرب للعربية لا يشبه أبدا المعيار اللغوي الذي يخص طبقة اجتماعية معينة.... [فهو] عند لغويينا " لغة العرب " أو " لغة الكافة" كما يقول ابن جنّي، وهو معيار موضوعي لأنه معيار للغة الأغلبية لا لفئة قليلة، وهذا المبدأ هو الآن المعمول به في وصف اللغات: فلا توصف لغة إلا إذا حدّد كيائها الجغرافي ومجموعة الناطقين بها واعتبار الأكثر الأغلب من ضروب كلامهم مع التنبيه على القليل في الاستعمال"<sup>1</sup>.

ولعلّ أوّل ما وصلنا هو " الكتاب"، دستور النحو الذي كان " نتاج مرحلة تزيد عن قرن من الزمن ابتداءً من أبي الأسود الدؤليّ حتى سيبويه، فيها علم العربية في بيئة عربيّة. وما الكتاب إلا ثمرة أخيرة لهذه العهود المتعاقبة "<sup>2</sup>، وقد حدّد كتاب سيبويه الأسس والأصول العامّة لعلم العربية بدقّة وشمول إلى درجة أنّه قلّ خروج النحاة عنها من بعده إلى يومنا هذا. وتشكّل هذه الأصول والأحكام والقوانين الفكر اللسانيّ العربيّ، أو بالأحرى نظريّة متكاملة " تبلورت أسسها العامّة التي قام النحاة على إيضاحها درسا وتنظيرا في ضوء النظر في اللسان العربيّ وخصائصه ومراقب كلامه.... ففي ضوء خصائص الخطاب في هذه "المدوّنة" ومقتضى طريقة العرب ومعهود خطابها تشكّلت خيوط النظرية النحويّة..."<sup>3</sup>

وتنطلق هذه النظرية النحويّة - بغضّ النظر عن الاختلاف بين ما أصبح يسمى بالمدارس النحويّة، لأنّ الاختلاف ليس في الأصول والضوابط بل في الجزئيات- من المدوّنة، فالاعتماد على السماع أصل من أصول هذه النظرية، إذ لا نجد فيها قاعدة لم تستخرج من هذا اللسان أو لم تستقرأ من كلام فصحاء العرب بمختلف لهجاته أو لغاته على حدّ تعبير اللغويين العرب الأوائل. ثم كان القياس على هذه المدوّنة المستقرأة، والقياس " هو الرابط [العقلي] الذي يربط بين أوائل هذا اللسان بأواخره بناء على الأكثر والمطرّد وفق سياق منيع من العلل، يرد ما خرج عن هذا الأصل القياس إليه ويبين أنّه منه محمول عليه"<sup>4</sup>؛ كما يعتمد على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية

<sup>1</sup> - الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص400. (تعقيب لمحمد حامل حسين)

<sup>2</sup> - حيلص، محمد يوسف، (1996): علم اللسان العربي، عالم الكتب، القاهرة، ص239.

<sup>3</sup> - حسن، محمد عبد الفتاح، أبو طالب(2006): ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الفكرية التي تبنى عليها

النحاة آراءهم، أطروحة دكتوراه، قسم اللغويات كلية اللغة العربية جامعة الأزهر الشريف، القاهرة، ص735.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص736.

"المسموعة" واعتبار ما يطرأ من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشدّ من نصوص اللغة عنها"<sup>1</sup>.

وتقوم هذه النظرية اللسانية على فكرة العامل، وهي كما سنراه لاحقا عمودها ومحورها، وهي ليست فكرة فلسفية عقيمة كما اعتقد كثير من النحاة الذين حاولوا هدمها دون تقديم البديل، بل لم يفلحوا في محاولاتهم لتقديم البديل، لأنّ هذا التنظير المبني على مفهوم العامل منغرس في الاستعمال الحيّ للسان العربيّ المستقرّ ومستتبّ من نظامه الداخليّ ولنقل من المنطق اللغوي لهذا النظام.

فكرة العامل عبارة عن جهاز إجرائي يتجاوز الأثر الإعرابيّ الظاهر، فهو مجموعة من الضوابط المتحكّمة في الجملة بناء واستعمالا، تتجلّى فاعليّتها في الأثر الإعرابيّ والمعنى في أنّ واحد، من خلال تنظيمه للعلاقات التركيبية داخل الجملة. فمن خلال هذه الركيزة يمكن القول أنّ النحو العربيّ دراسة فاعلة استطاع بدقّة وشمول أن يصف العلاقات التركيبية في نظام الجملة، وأن يحدّد حركة الكلمات في التركيب على اعتبار أنّ الإعراب هو ميزة سامية، وخاصية حافظت عليها العربية، واستطاعت هذه النظرية أن تقف عند كنهها. وعليه " فالعمل في النحو العربيّ معنى قبل أن يكون علامات إعراب، والإعراب تعليق عند ظهور هذه العلامات وعند غيابها من اللفظ على حدّ سواء .... فالعمل إذن تجريد تقدّر فيه المواضع والمجالات حسب التعلّق المعنوي."<sup>2</sup>

ولئن قام هذا الفكر اللسانيّ على أسس علمية دقيقة تعتمد التنظير المنبثق من الاستعمال الحيّ، إلا أنّه ينبغي الإشارة إلى منبعه الحضاريّ وسياقه التاريخيّ. إذ لا يمكن سلخ الدراسة اللسانية من بيئتها لأنّها في واقع الأمر تمثّل نشاطا لغويّا حضاريا وسط أنواع أخرى من النشاط الفكريّ والعقليّ في بيئة معيّنة. كثيرا ما يُردّ سبب نشأة النحو إلى ظهور اللحن وتفشّيه. والواقع أنّ اللحن كان معروفا منذ القدم واستمرّ في العصر الإسلاميّ وما بعده وإنّما بدأ الإحساس بالمشكلة والشعور بالحاجة الملحة لوضع الضوابط والقواعد التي يقوم عليها

<sup>1</sup> - أبو المكارم علي، (2006): أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط1 القاهرة، ص27.

<sup>2</sup> - الشاوش، محمد (2001): "أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية تأسيس نحو النص"، جامعة منوبة: كتيبة الآداب، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ج1، 239.

اللسان، عندما تعلق الأمر بقراءة القرآن واللعن فيه. إذن فالهدف من استقراء كلام العرب هو " تقنين نحو العربية يتوافق مع عربية القرآن الكريم التي رأى اللغويون والنحاة الأوائل أنها تمثل الفصحى الجامعة للعرب على اختلاف قبائلهم وتباعدهم داخل الجزيرة العربية"<sup>1</sup>، ولعل هذا ما جعل المستشرق الهولندي المعاصر كيس فرستيغ يعلق على مجهود النحاة العرب قائلًا: " إن هدف اللسانيين في التراث النحوي يختلف عن هدفنا فالنحوي يملك مدونة لسانية محدودة تحت تصرفه تتمثل في النصّ القرآني والشعر الجاهلي وكلام العربي الفصيح وما دام المتكلم الفصيح - بدهة- يعرف .... كيف يتكلم العربية سليقة، فالنحاة لم يوجهوه أو يلقنوه، وعليه فنحوهم لم يكن علما معياريا"<sup>2</sup> فهو إذن يقر صراحة أن " نحوهم" أي النحو العربي إنما تأسس على أصول المنهج الوصفي الذي ينطلق من الاستعمال الحي، ويدرسه ويحلل ظواهره كما هي، ويستخرج النظام الذي ينبنى عليه هذا المنطوق المستعمل. وتحدد قوانينه وتضبط قواعده ليؤخذ منوالا بعد زوال الفصاحة والسليقة، لأنه مرتبط بهدف جوهري ومقصد عقدي: هو استخراج قوانين عربية القرآن الكريم، وهو ما جعل فرستيغ يحد من مدى اعتبار منهج النحاة منهاجا وصفيا إذ يستدرك قائلًا: " ولم يكن نحوهم أيضا منهاجا وصفيا خالصا"<sup>3</sup>.

والواقع إن ارتباط منهج النحو العربي بهدف معين وهو النصّ القرآني، لا يحد مطلقا ولا يؤثر أبدا في موضوعية المنهج الذي سلكه النحاة في صياغتهم لهذا العلم، ما دام أنه تحلّى بمواصفاته العلمية في تعامله مع هذا اللسان، فعلا فقد انطلقوا في تأسيسهم للنحو من " النصّ القرآني المنطوق

<sup>1</sup> - الملح، حسن خميس، (2006): التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء التحليل، التفسير، دار الشروق عمان، الأردن، ص48.

\* ترجمنا بالفصيح لفظة بدوي Bedouin التي استعملها Kees VERSTEEGH في نصّه الآتي:

"The grammarian had a fixed corpus of Language at his disposal consisting of the text of Quran , pre-Islamic poetry and the idealized speech of the Bedouin".

إذ الأصح تاريخيا وواقعا في التحري الميداني العربي أنه في القرون الأولى: الأول والثاني الهجريين أخذت العربية عن الحضار الذين لم يتأثروا بعد بغيرهم فكانوا بذلك أيضا فصحاء. ولما انتشر التأثير الأعجمي فيهم أخذ عن البدو الذين لم يصلهم بعد التأثير. ينظر في هذا السيوطي: المزهرة وغيره من أئمة اللغة. وعليه فالفصيح ليس البدوي بالضرورة وإنما "الفصيح لغويا هو من كانت عريته سليمة في كل مستويات التعبير لموافقة نظامها للغة القرآن الكريم ومن كان ينطق بها سليمة هو العربي اللسان الذي منشأ اللغوي العربية ليس إلا". السماع اللغوي، ص68.

<sup>2</sup> - ينظر: VERSTEEGH, Kees (1997) : The Arabic Language,Edinburgh University press , p.75

<sup>3</sup> - نفسه، ص75.

واستقراؤهم له أداهم على الفور إلى النزول إلى الميدان والسماع من أفواه هؤلاء الناطقين الذين نزل القرآن بلسانهم"<sup>1</sup>، واستخلصوا قوانين هذه العربية الموافقة لعربية القرآن لتعليمها للموالي والعجم لمساعدتهم على قراءة القرآن وعدم اللحن فيه وفهم نصّه، بل وتعدّى طموحهم هذا إلى الحرص على أن يظلّ تطوّر اللغة مهما اتّسع مرتبطا بهذه القواعد الأصول المستنبطة، عبر مختلف الأجيال. ويلخص هذه الأهداف تعريف ابن جنّي للنحو: "هو انتحاء سمت العرب في تصرفه من إعرابه وغيره ... ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن من هم؛ وإن شدّ بعضهم عنها ردّ إليها."<sup>2</sup>

والمعيارية بهذه المواصفات ليست نقيضا للوصفية، بل كلاهما نقيض للتأمل الفلسفيّ العقيم، "فالدواعي التي أوجدت النحو العربيّ لتمكين المتكلّمين من أداة تعصمهم من اللحن في النصّ القرآنيّ لم تمنع النحاة العرب من الوصف على الأقلّ في الفترة الأولى من نشأته ممثلة في كتاب سيبويه ... [وعليه] لم تظهر المعيارية في النحو العربيّ إلا متأخرة مع انتهاء عصر الاستشهاد وتوقف الاستقراء، حين اضطرّ النحاة إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادّة اللغة."<sup>3</sup>

ولئن نحن جمعنا بين تعريفيّ ابن جنّي للنحو: تعريفه السابق، الذي بدأه بأداة الحصر: "إنّما هو علم ينتزع من استقراء هذه اللغة"، وبين التعريف المذكور أعلاه تجلّت لنا عبقرية هؤلاء العلماء الذين استطاعوا عن وعي وإدراك العالم المتبصّر أن يحدّدوا في الواقع معالم منهاجيين

<sup>1</sup> - الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص 397.

<sup>2</sup> - ابن جنّي، الخصائص، ج 1/34.

<sup>3</sup> - مجدوب، عز الدين، (1998): المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، دار محمد عليّ المامي، الجمهورية التونسية، ص 47.

\* نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: عبد الرحمن أيوب صاحب مؤلف (1957) دراسات نقدية في النحو العربي، إبراهيم مصطفى صاحب إحياء النحو (1939) ويعد صاحب أول مقاربة نقدية شاملة للتراث النحوي، حسان تمام في اللغة بين المعيارية والوصفية 1958، ثم بدرجة أقل في مؤلفيه: مناهج البحث في اللغة 1979 واللغة العربية معناها ومبناها 1973. وكمال بشر في: دراسات في علم اللغة 1971، الطبعة الأولى صدرت 1960. إبراهيم أنيس في من أسرار اللغة، 2003، الطبعة الأولى التي صدرت 1971، عبد اللطيف حماسة في كتابه: العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث 1983 وهو أطروحة دكتوراه، ناقشها 1972 بدار العلوم تحت إشراف حسان تمام، إلا أنّه استدرك الأمر وراجع موقفه خاصة في مؤلفه بناء الجملة العربية 2003 وغيرهم.....

متكاملين لا تتناقض بينهما: **المنهج الوصفي** الذي يتبعه عالم اللسان عندما يدرس القوانين التي تحكم وتنظم الاستعمال اللغوي الحي، فيصفها ويحللها ويستقرئ خصائصها ويحدّد النموذج الداخلي الذي يبني عليه هذا اللسان، **والمنهج المعياري** الذي يسلكه معلّم هذا اللسان- وقد يكون عالم اللسان بعينه- عندما يستخدم نتائج هذا الوصف في تعليم اللسان. وهذا ما لم يتفطن إليه كثير من دعاة الوصفية من لغويّ أو نحويّ\* مطلع القرن الماضي الذين راحوا يتّهمون النحاة القدماء بالمعيارية بالمفهوم المقابل للموضوعية، إلاّ أنّ تطوّر الدراسات اللسانية البنوية وابتعادها عن الشكلية المفرطة في إهمال جوانب هامة في الدراسة اللسانية أثبتت ضعف نقدهم، وبخاصة مع ظهور وتطوّر النظرية التوليدية-التحويلية التي تضاهي في مناهجها المنهج الذي وضعه وسار عليه النحاة الأوائل إلى درجة أنّ المستشرق البريطاني ميخائيل كارتر في أطروحته التي قدّمها سنة 1968 والموسومة " دراسة مبادئ التحليل النحويّ عند سيبويه"، يعتبر الفكر النحويّ عند هذا العالم الفذّ سابقا لعصره إذ يصرّح قائلا: " لو ولد سيبويه في هذا القرن [العشرين] لصنّف في قائمة اللسانيين بين دوسوسور و ابلمفلد".<sup>1</sup>

ولئن كان هذا التصنيف يبرز عبقرية سيبويه وريادة منهجه في دراسة اللسان العربيّ إلاّ أنّنا نرى أنّه كثيرا ما تجاوز أفكار ابلمفلد وحتى هاريس لتتقاطع آراؤه مع آراء رائد المدرسة التوليدية التحويلية-تشمسكي- في مراحلها المتطورة.

وبناءً على ما سبق، فإنّنا سننّخذ النحو العربيّ نظرية لسانية نعتمدها في دراسة الجملة في اللسانين العربيّ والأمازيغيّ لاستخراج الظواهر المشتركة في هذا المستوى من النظام اللسانيّ؛ وسيسمح لنا هذا بتأكيد الرأي الذي يصنّف الأمازيغية في الأسرة السامية. وعليه لا بدّ من تحديد مفهوم الجملة في النحو العربيّ.

## الفصل الأول

### مفهوم الجملة في الدراسات العربية:

#### أسسها - أقسامها - عناصرها

لقد أصبح من بديهيات الدراسات اللسانية أنّ النظام النحويّ هو محور اهتمامها، وأنّ دراسة أيّ لسان من الألسن ينبغي أن ينطلق من دراسة الجملة، ذلك أنّ النظام النحويّ هو قلب الأنظمة اللسانية كلّها، وواسطة العقد بينها. فهو الذي يصل بين الأصوات والمعاني المفردة التي تحملها الصيغ للتعبير عن الأفكار ومختلف الأغراض، مشكّلاً بذلك رباطاً متيناً يشدّ عناصر البناء اللسانيّ بعضه بعضاً. فهو بذلك يمثل الأحكام والقوانين التي يبنى عليها الكلام وتضبط بها التراكيب وتنتج من خلالها المعاني.

### II - 1 - مفهوم الجملة عند النحاة القدامى

وعلى هذا الأساس كان النظام النحويّ أصلاً من أصول التفكير اللسانيّ لدى علمائنا الأوائل وجوهر دراستهم ومنطلق تحليلهم إذ كانت للخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه وابن جنّي وعبد القاهر الجرجاني والرضيّ الاسترأبادي وابن هشام ... وغيرهم من النحاة الأوائل دراسات رائدة في هذا المجال؛ جمعت بين دقّة التحليل وعمق النظر وسعة الفكر قلّ لها نظير في الدرس النحويّ قديماً وحديثاً، تضاهاى في ذلك أحدث الأبحاث اللسانية، وفي هذا الصدد يؤكّد غروتسفلد على إبراز التوافق الكبير الذي لاحظته بين فكر سيبويه وفكر المدرسة البنيوية في أحدث نظريّاتها التي "تعتبر المستوى النحويّ أوّل المستويات في دراسة اللغة " مصرّاً على أنّ هذا التوافق " ليس [توافقاً] شكلياً" و" إنّما هو راجع إلى تماثل تقييمهما للظواهر اللغويّة إذا لم نقل أنّه راجع إلى تطابق التقييمين"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - غروتسفلد، خواطر هيكلية في كتاب سيبويه، ص268، والمدرسة البنيوية التي يقصدها هي مدرسة تشمسكي التي تجاوز نظرها اللساني أنظار الدراسات البنيوية السابقة.

ويؤكد جازما في ثقة وإعجاب: "واني لواتق أنّ نحويّ البصرة لن يلحظ غرابة في كتاب تشمسكي:" الأبنية النحويّة" لو سنحت له الفرصة بالاطلاع عليه، بل إنّه سيجد فيه حججا وطرقا في التفكير مألوفة ولن يعترض على القواعد التحويليّة التي وردت فيه ... وذلك للقرابة التي بدت لي بين الألسنيّة الهيكلية والنحو العربي.<sup>1</sup>

وعليه فدراسة الجملة ليس بالأمر الغريب عن نحائنا القدامى، ولهم في ذلك جهود معتبرة لم تُثر هذه الدراسة فحسب بل أرسّت دعائمها، وسطّرت مناهجها. لذلك فإننا في دراستنا هذه لن ننطلق من العدم، بل سنعتمد على هذا الجهد الرائد، بقراءة تطمح لأن تكون حدثية في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة قدر الإمكان، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف البيئة الحضاريّة بكل مؤثراتها الفكرية المختلفة والمتشعبة.

وفي هذا الصدد تستوقفنا أسئلة ملحة قبل الشروع في تحديد مفهوم الجملة:

- هل استطاع هؤلاء العلماء تحديد النموذج الإجرائي الموافق لنظريّتهم؟ وإلى أي حدّ وفّقوا في تحديد بنية مجرّدة تقوم على عناصر أساسية تربطها علاقة تركيبية؟ كيف اهتدوا إلى تقطيع النصّ المستقرأ؟

<sup>1</sup> - المرجع السابق، صص 264-265.

\* وقد يخالفه في هذا، آراء الكثير من الدارسين المحدثين والمعاصرين الذين اتفق أغلبهم على أن النحاة العرب لم يحسنوا دراسة الجملة ولم يكن لهم تصوّر واضح لمفهوم الجملة، ترديدا لآراء المستشرق أفليش وغيره، ومنهم من اتهمهم بالقصور؛ فهذا مهدي المخزومي يقول: "ومعنى أن الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى.... كان حظها من عناية النحاة قليلا، بل لم يتعرّضوا لها.... ولم يعنوا بالبحث فيها.... ولا أعرف أحدا من النحاة عني بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام، وكان النحوي أو من يسمى بهذا الاسم أبعد الدارسين عن فقه اللغة ونحوها وأساليبها.... كانوا يتخبطون في تناول هذه الدراسة فلم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث" ليضيف متطاولا: " لا بد أن نصحّ نهج القدامى ونعيد إلى هذه الدراسة اعتبارها الذي جار عليه تعنّت النحاة، وتمخّطهم وجهلهم موضوع دراستهم". ينظر:

المخزومي، مهدي، (1964): في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، صص 33-35. وسار على هذا المنوال النقدي جماعة من النحاة دون أن يقمّموا رؤية بديلة .

## 1-1- تحديد النموذج<sup>1</sup> الإجرائي:

مما لا شكّ فيه أنّ التوصل إلى تقطيع السلسلة الكلامية الخطية اللامتناهية، وتحديد نقطة بدايتها ونقطة نهايتها يعدّ أول خطوة إجرائية تجعل من النصّ اللسانيّ نظاما، وتفرز معالمه البدائية والنهائية؛ ويدلّ على وجود بنية مجردة ثابتة تمثل النموذج المتكرّر في هذه السلسلة اللامتناهية. وهو المفهوم الذي نحتاج إلى ضبطه اصطلاحا.

وليس من هدف هذه الدراسة الوقوف عند هذه الظاهرة- مع قيمتها المعرفية في أصول اكتشاف المفاهيم ثمّ البحث في المصطلحات المتعلقة بها- فقد يبعدنا عن موضوع بحثنا. إلا أنّنا نرى أنّه لا بدّ من الإشارة على الأقلّ إلى ذلك دون التوسّع في التفاصيل.

والواقع أنّ هذه الرؤية الدقيقة في التوصل إلى تقطيع الملفوظ نجدها مبسّطة عند علماء البلاغة تحت هذا الباب الذي ما فتئوا يصفونه بالدقيق المسلك اللطيف المأخذ الغامض<sup>2</sup>؛ وهو باب الفصل والوصل، بل جعلوه حدّا للبلاغة، يقول عبد القاهر الجرجاني: "وقد بلغ من قوّة الأمر في ذلك أنّهم جعلوه حدّا فقد جاء أنّه سئل عنه فقال: معرفة الفصل والوصل"<sup>3</sup> هذه المعرفة في الواقع متوقّفة على الإصابة في تقطيع الملفوظ وإلا ضاع المعنى المقصود. وقد أطنب الجرجاني في توضيح ذلك. وهذا الأمر نجد أسسه واضحة عند سيبويه ممّا يؤكّد أنّه من صميم البحث النحويّ منها قوله: "وتقول ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمر، لأنّه لو قلت ما زيد عاقلا عمر لم يكن كلاما لأنّه

<sup>1</sup>- ويسميه المجذوب: المنوال ترجمة لمصطلح modèle، ويحدّده معتمدا على مقارنة هلمسلف، فهو يرى أنّه "كائن نظريّ ذو طابع إجرائي: بنية مجردة تشتمل على مكونات محدودة قائمة على جملة من الارتباطات المتجانسة" ينظر: مبحث: الخصائص العامة للمنوال، حيث يعرض المبادئ العامة لتحديده في: المنوال النحويّ العربيّ، ص130. وهو لا يرقى مفهوما إلى المصطلح الدقيق الذي يستعمله الأستاذ الحاج صالح اقتداء بسيبويه والخليل: المثال؛ أي الصيغة أو البنية المجردة التي يشترك فيها عدد من الوحدات ويحددها في المستوى التركيبي ب: عامل + معمول1 + معمول2 + مخصّص. وهي فعلا كما يرى: "أعمّ وأكثر تجريدا من فعل + فاعل، أو مبتدأ + خبر". ينظر: "المدرسة التحليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي" في بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ص207 وأيضاً 220، 224.

<sup>2</sup>- ينظر: الجرجاني عبد القاهر، (2000): دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت. ص239.

<sup>3</sup>- نفسه، ص236.

\* ينظر: القول في الفصل والوصل، صص239-253، حيث يوضّح هذه الظاهرة معتمدا على أمثلة يحلّها.

ليس من سببه، فرفعه على الابتداء والقطع من الأوّل كأنك قلت: ما عاقل عمر<sup>1</sup>؛ كما أشار إلى قرائن لسانية ودلالية مختلفة تساهم في الكشف على وجود إجراءات تقطيع مدرج الكلام، كالتمييز بين الإنشاء والخبر، والحروف التي تصرف الكلام إلى الابتداء كقوله: "أما" و"إذ" يُقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء، ولا يحمل بواحد منهما آخر على أوّل كما يحمل بثمّ والفاء<sup>2</sup>.

وهكذا يحدّد الوقف والابتداء المعنى العام للجملة، إذ " الانفصال والابتداء يمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقيّة التي تحصل في الكلام"<sup>3</sup>. كما أنّ معرفة متى نقطع ومتى نستأنف، متى نتوقّف ومتى نبدأ- توخّيا للمعنى ومراعاة للفائدة - هي الخطوة الأولى لضبط الوحدة الكبرى " ذات معنى وفائدة معاً، وهي هذا الكلام المستغني وعلامته صحّة أو حسن الوقف"<sup>4</sup>.

إذن فقد تبلورت عند النحاة الأوائل وعلى رأسهم سيبويه وقبله الخليل "إجراءات تقطيع النصّ اللغويّ العام"<sup>5</sup> وتجلت بذلك وحدة الكلام وقاعدته الأساسية كمفهوم. وضبطت بنيتها كما استخرجت مكوناتها الأساسية وحددت العلاقات التركيبية التي تنظّم عناصرها هذه الوحدة التي أصبحت تعرف بعد المبرّد عند علماء العربية بمصطلح " الجملة ". وعلى الرغم من أنّ سيبويه لم يستعمل لفظة " جملة " كمصطلح<sup>6</sup>، إلّا أنّه درسها من خلال الكلام على اعتبار أنّ الجملة جزء من الكلام، بل كان "رائداً في مجال وصف الجملة"<sup>7</sup> على حدّ تعبير نوزاد أحمد، ولعلّ هذا ما جعل أستاذنا الحاج صالح

<sup>1</sup> - سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، (1988): الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون، ط.3، 61/1

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، 91/1.

<sup>3</sup> - الحاج صالح عبد الرحمن، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص219.

<sup>4</sup> - الحاج صالح عبد الرحمن، 1993: "الجملة في كتاب سيبويه" في مجلة المبرّر، العدد الثاني، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، ص09.

<sup>5</sup> - المنوال النحوي العربي، ص149.

<sup>6</sup> - وقد وردت عنه بالاستعمال اللغوي وبصيغة الجمع ينظر:

حماسة، عبد اللطيف محمد، 2003: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ص21.

- وقد برع ابن جنيّ في توضيح ذلك حينما اعتبر الكلام جنسا للجمال التّوام- جمعا.... كذلك الكلام جنس للجمال، فإذا قال: قام محمد فهو كلام وإذا قال: قام محمد وأخوك جعفر، فهو أيضا كلام، كما وقع على الجملة الواحدة كلاما.... فالكلام إذن إنما هو جنس للجمال التّوام مفردها ومثناها وجمعها كما أن القيام جنس للقومات.... فنظير القومة الواحدة من القيام، الجملة الواحدة من الكلام وهذا جليّ" ينظر الخصائص : ج26/1-27.

<sup>7</sup> -نوزاد، حسن أحمد، (1978): المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنيّة، بن غازي. ص235.

صالح عبد الرحمن يستغرب " ألا يوجد أثر لكلمة (جملة) في كتاب سيبويه وكذلك (جملة مفيدة) مؤكداً طبعا على " أن هذا لا يعني أن مفهوم الجملة لا يوجد عند سيبويه"<sup>1</sup>.

وهذا يدلّ في الواقع على أنّ المفاهيم تسبق المصطلحات، وقد تتبلور هذه المفاهيم قبل أن تستقلّ بمصطلحات خاصّة بها؛ كما تحتاج هذه المصطلحات إلى وقت كي تضبط ويتمّ الاتفاق عليها. بالإضافة إلى أنّ سيبويه كان يستعمل الألفاظ المتداولة عند النحاة السابقين له، وفي هذا الصدد يشير جرار ثروبو\* قائلا: " إذا تفحصنا وجدنا أنّ سيبويه لم يحدّد المصطلحات التي يستعملها، فهذا يدلّ على أنّه لم يخلق مصطلحات جديدة وأنّه يستعمل تلك التي استعملها قبله النحاة القدامى الذين يذكروهم في الكتاب، كما يدلّ ذلك على أنّ معاصريه كانوا يفهمون تلك المصطلحات بدون صعوبة وبدون تفسير"<sup>2</sup>. وفي هذا الصدد، جاء استعماله للفظة " الكلام" التي وظّفها بمعان متعددة ومختلفة من بينها استخدامه لها بمفهوم **الجملة**، منها عند حديثه على أركانها: المسند والمسند إليه، والاستقامة من الكلام، وغيرها مما يتّصل بالجملة **كمفهوم** وأيضاً **كبنية**، وهذا ما يعضد مرّة أخرى ما ذكرناه أعلاه: أنّ هذه الفترة كانت تمثّل بحقّ مرحلة تأسيس المفاهيم من خلال وصف النصوص واستقرائها، ولم يتمّ فيها تبلور المصطلحات بشكل واضح ومستقرّ.

هذا وقد نبّه النحاة الأوائل إلى أنّ من شروط الكلام المفيد أن " يحسن السكوت عليه"<sup>3</sup>؛ حتى غدت هذه العبارة بمثابة اصطلاح على تحديد الجملة أو الكلام المفيد المستغنى، إذ لفت سيبويه إلى اقتران السكوت عند المتكلم بنهاية كلامه وتمام فائدته، منه قوله على سبيل المثال، "... وذلك قولك فيها عبد الله قائماً، وعبد الله فيها قائماً، فعبد الله ارتفع لابتداء.... ألا ترى لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك " هذا عبد الله"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> -الحاج صالح عبد الرحمن، الجملة في كتاب سيبويه، ص08.

<sup>2</sup> - تروبو جيرار (1978): " نشأة النحو في ضوء كتاب سيبويه" في مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، ع1، المجلد الأول.

ص137

[TROUPEAU .G.]\*

<sup>3</sup> - الكتاب، ج2/88.

<sup>4</sup> - نفسه،

وإذا تأملنا اصطلاح اللسانيين المحدثين في تحديد الكلام المفيد لم نجد زيادة لافتة لهذا المفهوم بصيغته، فزليج هاريس يحدّد الكلام المفيد باستعمال لفظة السكوت، فهو عنده "جزء من كلام يقوله شخص يسبقه ويليه سكوت من قبل هذا الشخص"<sup>1</sup>.

والعبارة نفسها تستعملها "جويل قازد تامين" في تعريفها للكلام كحدث إذ تقول: "الكلام حدث من الاستعمال اللساني ملموس وفردّي، يُسبق ويلحق بسكوت"<sup>2</sup>. تميّزا له عن الجملة التي تعرفها ككلّ البنويين استنادا إلى ما جاء عن اللساني الأمريكي ابلفلد حيث تقول: "وخلافا للكلام تمثّل الجملة وحدة الوصف النحوي، فهي من خلال المعرفة النحويّة الراهنة الوحدة الكبرى.... التي لا تُتضمّن في وحدة أكبر."<sup>3</sup>

إذن فحسن السكوت يحدّد الكلام المفيد المستقلّ بذاته، بل إنّنا نجد في كثير من التعريفات كلمة مفيد مكان عبارة يحسن السكوت عليه.

## 1 - 2 - ظهور مصطلح الجملة وتداوله عند النحاة الأوائل:

يتفق معظم العلماء والباحثين في التراث النحويّ العربيّ<sup>4</sup> على أنّ المبرّد هو أوّل من استعمل مصطلح "الجملة" وذلك في حديثه عن الفاعل: "إنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل

<sup>1</sup>- ينظر: ZELLIG , Harris(1951): Methods in structural linguistic, university of chicago Press. P.14

استخدمنا مصطلح كلام ترجمة لـ "Utturance" وسكوت لـ "Silence". والملاحظ أنّ هاريس قد أشار إلى السكوت قبل الكلام إضافة إلى السكوت بعده، وهذه الإضافة نعثر عليها في الواقع عند نحائنا الأوائل في تحديدهم للفظّة حيث يقول سيويوه: "إنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً لأنّ المظهر عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء" ويعلق الأستاذ الحاج صالح على كلام سيويوه قائلاً "الذي يسكت عنده وليس قبله شيء هو الاسم الذي ينفصل ويبتدئ". ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص219.

<sup>2</sup>- ينظر: GARDES-TAMINE, Joelle (1998):La grammaire, 2 Syntaxe, Armand, Colin, Paris. فضلنا ترجمة: énoncé بالكلام و Parole بالاستعمال اللساني للتركيز على المفهوم، ونفادينا استعمال "ملفوظ" لأنّ الملفوظ في تراثنا قد يكون كلاماً أوّلاً. فهو كلّ ما مذل به اللسان على حدّ تعبير ابن جنّي.

<sup>3</sup>- ينظر: نفسه، ص10.

<sup>4</sup>- ينظر: الحاج صالح، الجملة في كتاب سيويوه، ص 08. وأيضا: حماسة محمد عبد اللطيف (1983):العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص19. و نحلة، أحمد، (1988): مدخل إلى الجملة العربية، دار النهضة، بيروت. ص 19.

جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد، هو بمنزلة قولك: القائم زيد<sup>1</sup>.

إلا أننا نرى - في ما عثرنا عليه - أنّ أول من استخدم مصطلح الجملة استخداما لا يختلف عمّا جاء في المقتضب للمبرد هو أبو زكرياء الفراء (ت 207) في كتابه "معاني القرآن" عندما قال: "وتقول فقد تبين لي أقام زيد أم عمرو فتكون الجملة مرفوعة في المعنى كأنك قلت تبين لي ذلك"<sup>2</sup>. وأيضا قوله: "..... ومثله في الكلام: أو لم يبين من يعمل خيرا يجز به، فجملة الكلام فيه معنى رفع، ومثله قد تبين لي أقام عبد الله أم زيد؟ في الاستفهام معنى رفع وكذلك قوله: ﴿سواء عليكم أَدَعَوْتُمُوهم أم أنتم صامتون﴾. (الأعراف: 193)، فيه شيء يرفع سواء لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبين الرفع الذي في الجملة".<sup>3</sup> والملاحظ أنّه في ما عدا هذه المواطن الثلاثة يستعمل مصطلح سيبويه "الكلام".

كما ينقل المبرد عن المازني (ت 249) استعماله لمصطلح "الجملة" في المقتضب في باب: الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى يقول: "وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت: الظانّاني منطلقا هما، فتجعل الخبر (هما) وهو مضمر ثم تقول: والظانّ أخوبك منطلقين أنا، فتعطف الجملة على الجملة وفي كلّ واحد ضمير يرجع إليه"<sup>4</sup>.

وهذا الاستخدام الاصطلاحيّ لكلمة جملة كان في الواقع مرافقا لمصطلح الكلام وكثيرا ما يلتبس معه فيجعله يبدو مرادفا له، ولكن إن نحن تأملنا عرضا وبدون إطالة في الأمثلة التي أطلق عليها كلمة "جملة" بدلا من "كلام" تبين لنا ممّا سبق ذكره أنّ:

---

بحيري، محمد حسن (1983): بناء الجملة الخبرية في رسائل إخوان الصفا منهج ودراسة، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كليّة الألسن، ص 37. وغيرهم....

<sup>1</sup> - المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1994): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة. ص 146.

<sup>2</sup> - الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، (2002): معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان. ج 2، ص 225.

<sup>3</sup> - نفسه، ج 2، ص 109.

<sup>4</sup> - المبرد، المقتضب، ج 127/3. ولعلّ هذا ما يفسّر ترجيح أستاذنا الحاج صالح استعمال المازني - أستاذ المبرد - لكلمة جملة: "ونرجح أنّ شيخة المازني استعمالها هو أيضا وقد يكون الأخفش سعيد بن سعد، تلميذ سيبويه وأستاذ المازني هو الذي وضع المصطلح، فإنّه أول نحويّ يستعمل كلمة فائدة بمعنى العلم المستفاد من الكلام". ينظر: الجملة في كتاب سيبويه.

- " قام زيد وما بمنزلته"، عند المبرّد

- " وقد تبيّن لي أقام زيد أم عمرو، أو سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم"، عند الفراء

- " والظانّ أخوتك منطلقين أنا"، عند المازني،

لا تختلف تركيبياً عن نماذج " الكلام" التي حلّلتها سيبويه وحدّد أركانها الأساسيّة المكوّنة لها، فالجملة عنده تتكوّن أساساً من عنصرين متلازمين أولهما المسند وثانيهما المسند إليه - بهذا الترتيب- في النموذجين الاسمي والفعلّي كما سنبينه.

وهذه الحاجة إلى وضع مصطلح يفّي بالمفهوم الدقيق، بدأ ينسلخ ويستقلّ شيئاً فشيئاً عن مصطلح " الكلام" المتعدّد الدلالات، إشارة واضحة إلى تطوّر الفكر النحويّ العربيّ الذي قرّر رفع الالتباس بين الكلام\*<sup>1</sup> ك" خطاب" واستعمال حيّ يتمّ من خلاله تبليغ الفائدة المرجوة للمخاطب وبين البنية اللفظيّة كوحدة أساسيّة مستقلة هي قاعدة هذا الكلام كمفهوم عامّ، ونموذجهُ الإجرائيّ.

وهذا التفكير التطويريّ المنطلق من الظاهرة اللسانية الحيّة، يحلّلها سيبويه بعمق ودقّة ويستنبط نظامها الداخليّ، ويصوغ بنيتها الأساس، ويعرض هذه المفاهيم التجريدية المتوصّلة إليها في المفردات المتداولة في عصره، وكثيراً ما تُعرض بسياق لفظيّ ومعنويّ يوحى بالمفهوم المستجدّ وإن غلّف في معنى المفردة اللغويّة. وفعلًا حملت مفردات كثيرة منها: مستقيم، قبيح، الكلام ... إشارات تعدّ أصولاً وقواعد أساسيّة في هندسة البناء اللسانيّ. وعليه فلئن لم يطالعنا سيبويه في كتابه بمصطلح مستقلّ يحدّد الجملة العربيّة، فقد استطاعت ثلّة من العلماء من تلامذته تمتلّت مفهومه ثم راحت تبلور نظره وتضع المصطلح بعد أن اتّضح لها المفهوم، وتجلّى مقصده، وهذه هي طبيعة مسار العلوم، بحيث يتمّ اللاحق عمل السابق.

إنّ فالأوائل وردت عندهم استخدامات تتّضح فيها المفاهيم وتلوح من خلالها مقاصدهم في غير مصطلح<sup>2</sup>، هذه المفاهيم بلورها المتأخّرون بالشرح والتوضيح الذي يسمح بإيجاد

\* ونرى أن الكلام هنا هو ما يعادل: *utterance* - *énoncé* وفي بعض الحالات *discours* كجنس الوحدة التركيبية الدالة في الاستعمال اللسانيّ الحديث المبنيّ على مفهوم الكلام: *Parole*، *Speech* كاستعمال مقابل لسان كنظام.

<sup>1</sup>- حبيب حسين (2001): النظرية اللغوية للتركيب النحويّ في القرن الرابع الهجريّ، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة. ص54.

المصطلح المناسب لاستبدال الاستعمال اللغوي الساذج، وهذا بناءً أيضاً على تطوّر الفكر وتلاحق العلوم التي تنمّي الخبرة وتوسّع آفاق التنظير، فتأتي المفردة غنيّة ودقيقة في آن واحد تحيط بالمفهوم وتحدّده. وهذا ما نلمسه عند ابن جنّي الذي يصنّف عند معظم الباحثين<sup>1</sup> مع الذين وظّفوا مصطلح الجملة مرادفاً للكلام! إذ يشير في لفظة مضيئة تبين أنّه لم يستخدم الجملة مرادفة للكلام، وإنما يحاول لفت انتباه القارئ المتمحّص إلى أنّ أهل الصناعة: أي علماء النحو المتخصّصين المتبصّرين بالمفاهيم الدقيقة، أصبحوا يطلقون على الكلام - الذي بيّن وشرح مفهومه عند سيبويه، واستنبط مقصد سيبويه من استعماله الاصطلاحيّ لمفردة الكلام في : باب القول على الفصل بين الكلام والقول<sup>2</sup> -، مصطلح الجملة، إذ يقول: " فقد ثبت أنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستقلّة عن غيرها وهي التي يسمّيها أهل الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها"<sup>3</sup>، مستعملاً المصطلح في صيغة الجمع؛ فالكلام هو الجمل وليس الجملة، بل ويصرّح قائلاً: " وذلك أنّنا نقول لا محالة أنّ الكلام مختصّ بالجمل .... إنّهُ جنس للجمل"<sup>4</sup>. ويزيد الأمر وضوحاً في مؤلّفه " اللّمع في النحو"، حيث يفصّل ما أجمله سابقاً موضحاً " وأمّا الجملة فهي كلام مفيد مستقلّ بنفسه، وهي على ضربين جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركّبة من فعل

<sup>1</sup>- يقسم الباحثون المحدثون نظر النحاة القدامى للجملة إلى ثلاث اتجاهات:

أ- الاتجاه الأوّل: يمثّله سيبويه الذي لم يذكر مصطلح الجملة ولكن استخدم بدله مصطلح الكلام ليدلّ عليه.

ب- الاتجاه الثانی: يمثّله كل من المبرّد، ابن الجنّي، عبد القاهر الجرجاني، الزمخشري.... ولم يفرّق هذا الاتجاه بين مصطلحي الكلام والجملة وإنما جعلهما مترادفين.

ج- الاتجاه الثالث: يمثّله الرضيّ الاسترأبادي، ابن هشام، السيوطي، ابن يعيش وقد فرّق هذا الاتجاه بين الجملة والكلام كمصطلحين.

ينظر في هذا الصدد: عليّ أبو المكارم: مقومات الجملة، صص 24-25، حماسة عبد اللطيف، في العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، صص 18-23، وأيضاً في بناء الجملة، صص 23-27،

البحيري سعيد، (1983): بناء الجملة العربية في رسائل إخوان الصفا، صص 37-43، وغيرهم.

<sup>2</sup>- ينظر: الخصائص، ج1/ ص5 وما بعدها، وبخاصة قوله ".... وإنما يُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً... ألا ترى أنّه يحسن أن نقول: زيد منطلق يعلم منه أنّ الكلام ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك...." ص19. إنّ الذي يتبيّن هذه الفروق - في نظرنا - لا يمكن أن يرادف في سداجة بين الكلام والجملة وهو من أهل الصناعة.

<sup>3</sup>- المصدر السابق، ج1/ 32

<sup>4</sup>- نفسه، ج1/ ص26

وفاعل؛ لا بد لكل واحد من هاتين الجملتين إذا وقعت خبراً عن مبتدأ من ضمير يعود إليه منها تقول: زيد " قام أبوه"<sup>1</sup>.

من هذا النصّ الواضح يمكن أن نستنتج النظر اللسانيّ المعاصر الذي يعتبر الكلام الذي هو معقد الفائدة خطاباً تبليغيّاً تؤلّفه مجموعة من البنى والوحدات التركيبية الدالة التي توصل أهل الصناعة على حدّ تعبير ابن جنّي إلى تسميتها بالجملة، والتي تعتبرها المناهج اللسانية الحديثة وحدة الكلام الصغرى.

نستنتج ممّا سبق أنّه مع ابن جنّي بدأ التصريح بالاختلاف الموجود بين " الكلام " و " الجملة " وإن استعمل مصطلح الكلام حيث يُتّوَقَّع استعمال الجملة، على اعتبار الكلام جنس لها. مع التلميح بالاختلاف في التمثيل، إذ كلّ الأمثلة التي قدّمها الفراء والمبرد والمازني وغيرهم للجملة هي أمثلة **الكلام المستقل**، إذن فأهل الصناعة لمّحوا للاختلاف الموجود بين المصطلحين وإن استخدم من جاء بعد سيبويه مفهوم الجملة في وعاء مصطلح الكلام؛ لأنّ الكلام جنس للجمل ومختصّ بها، وهو كما قال عنه السيرافي في شرحه للكتاب يطلق على القليل والكثير<sup>2</sup>، وهذا القليل هو الجملة التي يضيف لها ابن جنّي خاصية في التعريف المذكور أعلاه تميّزها عن الكثير: الكلام. فإذا كان الكلام هو الألفاظ المفيدة المستقيمة، فإنّ الجملة هي الكلام الذي يمكن أن يستقلّ بنفسه، وهذه الجملة المستقلة قد تكون جزءاً تركيبياً من الكلام أي ممّا أصبح يعرف بالجملة المركّبة. ف" زيد قام أبوه " كلام باعتباره جنساً لجملتين صغرى وكبرى، أما الصغرى فهي " قام الأب " طبعاً باعتبارها مستقلة وهي مركّبة على حدّ تعبير ابن جنّي من فعل وفاعل. ولكن لما وقعت جزءاً من كلام مفيد مستغن وجب الربط كي لا ينفصم المعنى، وتتعدّد الفائدة الخطابية بإزالة هذا الاستقلال، لتصبح جزءاً من جملة أكبر والرابط هنا هو الضمير فتقول زيد قام أبوه.

وهذا النظر التحليليّ لتحديد النموذج الإجرائيّ نجده عند " ابلمفلد " بنفس الخطوات في الفصل الحادي عشر الموسوم أنماط الجملة من مؤلفه الشهير " اللغة " - نركّز على الشاهد ونحيل القارئ إلى مرجعه ليقف على التفاصيل - يرى ابلمفلد أنّه: " قد يظهر في أيّ كلام، شكلاً لسانيّ ولكن

<sup>1</sup> - ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (1976): اللّمع في النحو، تحقيق الهادي كشريدة، ص10.

<sup>2</sup> - السيرافي أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، مكروفلّم عن المخطوط، دار الكتب القومية القاهرة، ج1 لفة 10.

كمجرّد مكوّن لشكل أكبر .... فالبنية التي تظهر في كلام ما على أنّها جملة، تتجلى في موضع متضمّن في كلام آخر؛ وعليه فالكلام المذكور " فرّ جون المسكين بعيداً" \* جملة، ولكن في الكلام الآتي: "عندما نبح الكلب فرّ جون المسكين بعيداً"، هي في موضع متضمّن<sup>1</sup>. ليستخلص من مقارنته التحليليّة ما استخلصه أيضا ابن جنّي أعلاه إذ يضيف: " من الواضح أنّه يمكن أن تحدّد الجمل ببساطة في الكلام، لأنّ كلّ جملة هي شكل لسانی مستقل"<sup>2</sup>.

وما ذهب إليه ابن جنّي في تمثله للفرق الدقيق بين " الكلام " و " الجملة " كمصطلحين بدا استعماله لهما مترادفين يعضده ما جاء به إمام البلاغة عبد القاهر الجرجاني الذي نرى أيضا أنّه " بالأساس رجل نحويّ، وهكذا كان يسمّى قديما وأقواله بالأساس دفاع عن النحو" <sup>3</sup> في كتابه المقتصد حيث يقول: "وإنما سمّي كلاما ما كان جملة مفيدة نحو: زيد منطلق وخرج عمر"<sup>4</sup>. وسرعان ما يربط بين الفائدة والائتلاف الذي يعني به الإسناد، حيث يقول في مؤلّف آخر: "اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منهما اثنان نحو زيد منطلق يسمّى كلاما ويسمى جملة"<sup>5</sup>. وبناء على هذا الرأي يصنّفه عليّ أبو المكارم في الاتجاه القائل بالترادف إذ يقول: "ويأتي على رأس القائلين بالترادف بين الجملة والكلام عبد القادر الجرجاني المتوفى 471 هـ"<sup>6</sup>. والواقع لو تدبّر بقية كلام الجرجاني ولم يتوقّف عند الشاهد المذكور أعلاه لتبيّن له أنّ الفرق واضح بين مصطلح الجملة ومصطلح الكلام عند الجرجاني الذي يضيف شارحا ما أجمله في النصّ السابق قائلا: " والجملة تقع موقع المفرد في سنّة مواضع منها أحدهما خبر المبتدأ، فتقول: زيد خرج

<sup>1</sup> - ينظر: BLOOMFIELD, Leonard, 1961 : Language, U.S.A ; renewed, the first copy right 1933. P.170.

ترجمنا بـ" فرّ جون المسكين بعيداً"، الجملة : \* "John ran away" في هذا السياق؛ ولو أنّ الترجمة الواردة في عدة كتب لسانية عربية بالصيغة الحرفية هي: جون المسكين فرّ بعيداً. ولا نراها ترجمة خاطئة، إلا أننا نرى أنّ هذه الترجمة بناء على خصائص اللغة العربية عند جمهور النحاة جملة مركّبة من مبتدأ خبره جملة فعلية (صغرى).

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 170.

<sup>3</sup> - الجرجاني عبد القاهر، 1982: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهوريّة العراقيّة. ج 1. ص 14.

<sup>4</sup> - المصدر نفسه، 68/1

<sup>5</sup> - الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، 1990: كتاب الجمل في النحو، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، لبنان. ص 107.

<sup>6</sup> - أبو المكارم، علي، (2006): مقومات الجملة العربيّة، دار غريب، القاهرة. ص 25.

أبوه، فتكون الجملة التي هي خرج أبوه في موضع رفع...<sup>1</sup> ، ويوضّحه بصورة جليّة في المقتصد حين يقول: " فالكلام لا يخلو من جملتين اسميّة ..... وفعليّة ". فلو رادف بينهما لقال الكلام نوعان فعليّ واسميّ! ولكن لم يحصل هذا مطلقا ابتداء من الفراء الذي تبيّن عندنا أنّه استعمل مصطلح جملة حيث قصد سيبويه مفهومها. وها هو نصّ الجرجاني: "واعلم أنّ معنى الائتلاف الإفادة وذلك لا يكون إلّا بين الاسم والاسم، كقولك: زيد أخوك، فزيد مبتدأ وأخوك خبر، وكلّ واحد منهما اسم، وبين الفعل والاسم كقولك: خرج زيد، وسرّ بكر، وانطلق عبد الله، فهذه أفعال وما بعدها مُخبر عنه. فالكلام لا يخلو من جملتين: أحدهما: اسميّة كزيد أخوك وتسمى جملة من مبتدأ وخبر؛ الثانية فعلية كقولك: خرج زيد وتسمى جملة من فعل وفاعل؛ والمقصود بالاسميّة أن يكون الجزء الأوّل اسما وبالفعليّة أن يكون الأوّل فعلا فإذا قلت: " زيد ضربته " كانت الجملة اسميّة لأنّ الجزء الأوّل اسم وضربته جارٍ مجرى تقولك مضروب<sup>2</sup> ".

فهذا النصّ يوضّح بصورة جليّة معالمَ النموذج الإجرائيّ للجملة بنوعيها الاسميّ والفعليّ. وأنّ الجملة هي ما كان مؤلّفا من فعل وفاعل أو مبتدأ و خبر سواء أكان هذا الائتلاف مستقلاّ أم متضمّنا في تركيب أكبر على حدّ تعبير ابلمفلد. أمّا الكلام فهو اللفظ المفيد الذي يحسن السكوت عنده.

وهذا ما صرّح به العلامة الرضيّ الاسترأبادي المتوفى (686هـ) حيث يقول: " والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد وكان مقصودا لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس<sup>3</sup>؛ ثم يفصّله من بعده ابن هشام ويزيده وضوحا: " الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالقصد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد

<sup>1</sup> - الجرجاني، كتاب الجمل في النحو، 107، 108.

<sup>2</sup> - الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 93/1.

<sup>3</sup> - ينظر: الاسترأبادي، رضيّ الدين محمد بن الحسن، 1998: شرح كافيّه ابن الحاجب، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان. 31، 32/1.

قام، وما كان بمنزلتهما نحو: "ضرب اللص"، و" أقام الزيدان" و" كان زيد قائماً"، و"ظننته قائماً"<sup>1</sup> متبنيًا مبدأ الأصل والفرع أو ما يعرف بالبنية العميقة والبنية السطحية المحولة عنها.

إذن فمع هؤلاء العلماء نحاة وبلاغيين، ابتداءً من ابن جنيّ وعبد القاهر الجرجانيّ بدأ التمييز أو بالأحرى التوظيف الاصطلاحيّ يستقرّ مع المفاهيم، ويأخذ طريقه للتجسيد في الاستعمال. فعلا " فالمفردة النحويّة في القرن الرابع الهجريّ لم تعد تلك المفردة الساذجة وإنّما حلّقت في آفاق رحيبة، فالنحاة لم يكونوا نحاة فقط، وإنّما أخذوا بالخوض في أنواع العلوم .... فاعتنت بذلك ألفاظهم واكتنرت وازدادت خبراتهم؛"<sup>2</sup> وبهذا استقرّت بهم ومعهم المصطلحات ليزال التوهم ويُرفع الالتباس.

وعليه " فالشيء الذي يميّز الكلام [عند النحاة الأوائل] هو الفائدة التي يؤدّيها والتي تشترك كلّ العناصر المكوّنة للعبارة في تحقيقها، على حين يوحي مصطلح الجملة بمنهج أكثر شكلية، يأخذ طبيعة هذه العناصر وعلاقتها البنويّة في الاعتبار". فهذا التمييز كان واضحاً من البداية، وضعه سيبويه كمفهوم، وحاول تلامذته ومن جاء بعدهم ضبط المفهوم بمصطلح " جملة " الذي ظهر مبكراً قبل المبرد، فاستعمالهم من خلال تمثّلهم له يوضّح: أنّ الجملة هي الوحدة الكلاميّة الكبرى التي كانت موضوع التحليل النحويّ، وقاعدة بناء نظريّتهم النحويّة للجملة. فرسموا لها حدوداً تتمثّل في استقلالها وتضمّنها لعمليّتي الإسناد والفائدة. كما حدّوا ركنيها الأساسيين المتلازمين، واستنبطوا نظام العمل الذي يتحكّم في تأليف عناصرها.

وفي تصنيفهم لا نجد إلا الحديث عن الجملة الاسميّة والجملة الفعلية. ولم نصادف على الإطلاق نحوياً استعمال عبارة " الكلام الاسميّ" أو " الكلام الفعليّ"، ممّا يؤكّد أنّهم لم يراذفوا بينهما حتى قبل أن يستقرّ مصطلح الجملة ويستقلّ بمفهومه بصورة صريحة عند الرضي الاسترأبادي في شرحه لكتاب ابن الحاجب وعند ابن هشام الأنصاريّ من بعده.

<sup>1</sup> - ابن هشام، جمال الدين بن أحمد بن عبد الله الأنصاري: المغنى اللبيب عن كتب الأعراب، إخراج وتعليق عليّ عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت. ج2/ ص 36.

<sup>2</sup> - حبيب حسين، النظرية اللغوية للتركيب النحويّ، ص26.

## II -2- بناء الجملة في العربية عند سيبويه:

لقد كان سيبويه رائداً في وصف بنية الجملة وتحديد أركانها وتحليل مكوناتها وضبط العلاقات التي تربط بينها، مؤسساً بذلك لمنهج لساني وصفي متكامل جمع بين الوصف الشكلي البنوي، والاهتمام بالمعنى والفائدة التي نجنيها من هذا البناء في مستوى التخاطب أو التبليغ<sup>1</sup>، فالكلام عنده "يقوم على ركني العملية اللغوية أي المتكلم والمخاطب السامع"<sup>2</sup>.

حرص سيبويه في توصيفه لمفهوم الجملة على تحديد عناصر النظام التركيبي الذي تقوم عليه الجملة - الكلام عنده - منها ما هو شكلي محض يمكن تحديده بـ "المثال" أو الصيغة الصورية التي يقوم عليها، ومنها ما هو دلالي - تركيبى مرتبط بالفائدة التي يحسن السكوت عليها. إذا تأملنا موقع "باب المسند والمسند إليه" - الذي ورد فيه التعريف الشكلي لمفهوم البنية - في الكتاب؛ نلاحظ أنه يتوسط ما بين "باب مجاري أواخر الكلام من العربية" - الذي يؤسس لفكرة العمل النحوي وما يقتضيه من ربط علائقي بين عناصر الجملة من جهة والأثر الإعرابي من جهة أخرى، وهو محور البنية التركيبية للجملة في اللسان العربي والألسن السامية عموماً - و "باب الاستقامة والإحالة" أو ما يعرف بالسلامة النحوية.

### 2-1- مفهوم الإسناد أو البناء النحوي عند سيبويه:

يرى سيبويه أنّ البنية الأساسية للكلام - أي للجملة المفيدة - مكونة من لبنين متلازمين يستحيل الفصل بينهما: المسند والمسند إليه على هذا الترتيب الخطي:

المسند + المسند إليه.

<sup>1</sup> - ينظر: HADJ-SALAH, Abderrahmane, (1977) : *Linguistique arabe et Linguistique générale*, essai de méthodologie et d'épistémologie du 'ilm el' Arabiyya, thèse d'état. Sorbonne, Paris. Pp.552-555-557.

حيث يسهب الأستاذ في توضيح كيف أنّ الجملة المفيدة (الكلام عند سيبويه) هي أولاً وحدة تبليغية أساساً، تتجاوز البنية النحوية للخطاب التي يمكن للتحليل الصوري - الشكلاني - analyse formelle فقط أن يظهرها.

<sup>2</sup> - ينظر: الزغبى، محمد الدسوقي، (1984): مفهوم الإسناد وأركان الجملة عند سيبويه، دراسة منهجية في النحو العربي، أطروحة دكتوراه قسم اللغة العربية كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ص15.

فأول مفهوم للجملة ورد عنه " أنها تقوم على هذه العلاقة البنائية التلازمية بين الركنين الذي يحتاج كلّ منهما للآخر ولا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر ظاهراً أو مقدّراً، فإذا استتر ركن فلا بدّ من تقديره حتى يتمّ شكل بناء الجملة في الذهن"<sup>1</sup>.

واللافت للنظر هو أنّ سيبويه لم يستخدم كلمة " إسناد" أو " مصطلح إسناد" على حدّ تعبير محمد الزغبى، وإنّما " استخدم مصطلح، البناء في أغلب مواطن وروده بديلاً عن مصطلح الإسناد"<sup>2</sup>. وهذا ما جعله يخرج بهذا الاستنتاج الذي يتّهم فيه تحليل سيبويه بالإبهام، إذ قال: " من سمات منهج سيبويه وتحليله أركان الجملة أنّه قد اتّخذ لنفسه مصطلحات مبهمة في أول كتابه: المسند والمسند إليه، ثم يعدل عن استخدامه شعورياً أو بطريقة غير شعورية - في سائر الكتاب- فقد استبدل به مصطلح البناء، والمبنى على الأوّل" ليضيف مستطرداً: " بل إنّ سيبويه لم يستخدم مصطلح الإسناد ولا مرّة واحدة في كتابه أثناء تحليله أقسام الكلام."<sup>3</sup>

في الواقع لا نعرف نحوياً واضحاً ودقيقاً في فكره وتحليله وضوح سيبويه والخليل، لأنّهما لم يبتعدا في تحليلهما اللسانيّ لنظام العربيّة عن الاستعمال اللغوي المتداول في بيئتهما اللسانية والفكريّة الحضاريّة.

ولعلّ ما سنقدّمه من شواهد دليل على ذلك، فمن خلال قراءتنا للنصوص التي وردت فيها الكلمتان نحاول أن نردّ على محمّد الزغبى، فأول نصّ وردت فيه الكلمتان وقد جاءتا في عنوانه: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يعنى واحد منهما على الآخر، ولا يجد للمتكلّم منه بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بد من الآخر"<sup>4</sup>. وقال في موضع آخر في

<sup>1</sup> - : الزغبى، محمّد الدسوقي، مفهوم الإسناد وأركان الجملة عند سيبويه، ص148.

<sup>2</sup> - نفسه، ص34.

<sup>3</sup> - نفسه ، ص548،

فعلا فقد استخدم (بنى) ومشتقاتها استخداماً اصطلاحياً فالبناء النحويّ يقوم على ركنين أساسيين هما: المبنيّ والمبنيّ عليه بالمفهوم التركيبيّ اللسانيّ الذي يضاهاه عنده الإنشاء والبناء المعماريّ، فالجملة المفيدة عنده ليست امتداداً متتالياً من الكلمات وإنّما هي بناء لبنة فوق أخرى وهذا التفكير بمصطلحه نجده عند ابلقلاذ في تحليله الجملة إلى المكونات القريبة. إذ يعتبر الجملة أو نواتها بناءً CONSTRUCTION

BLOOMPIELD (1930) 1961 , op.cit., p.175

ينظر .:

<sup>4</sup> - الكتاب، 23،24/1

باب: " هذا باب ما يُنتصب لأته خبر للمعروف المبني على ما [هو] قبله من الأسماء، ولم يكن ليكون كلاما ما حتى يبني على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه.<sup>1</sup> وفي موضع ثالث في باب الابتداء حيث قال مؤكّدا أنّ: " المبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفع .... فالمبتدأ الأوّل والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه."<sup>2</sup>

إذا تأملنا هذه المواضع الثلاثة التي استعمل فيها كلمتي: مسند ومسند إليه نلاحظ حرصه أن تكون توضيحا لمصطلحات تركيبية أساسية: مبنيّ، مبنيّ عليه، يُبنى عليه. التي يشيع ورودها في الكتاب بصيغ مختلفة، في مواطن مختلفة أيضا، صرفية ونحوية، بل تكاد تكون أكثر الألفاظ ورودا في الكتاب<sup>3</sup>؛ مما يخولها أن تكون هي المصطلحات النحوية على خلاف "مسند" و"مسند إليه" بالاستعمال السيبويهي، اللذين يعتبران من الاستعمال اللغوي\* الذي يمكن أن يدرج في مجال ألفاظ البناء بالمفهوم المعماريّ، فمادتهما الاشتقاقية توحى بالثبات والاعتماد والارتفاع. وإن نحن تأملنا النصوص السابقة الذكر نجد أنفسنا أمام عملية معمارية إنشائية أي: إقامة بناء وصرح الجملة. إذ يضع المتكلم اللبنة الأولى وهي الأساس الثابت أو السند على حدّ تعبير الخليل، يركّز عليه ثم يُبنى عليه اللبنة الثانية. فمفهوم الإسناد عنده هو علاقة بنائية. وعليه فبناء الجملة عند سيبويه كما حدّده في "هذا باب المسند والمسند إليه" يتجلى كالآتي:

المسند + المسند إليه

أو المبنيّ + المبني عليه

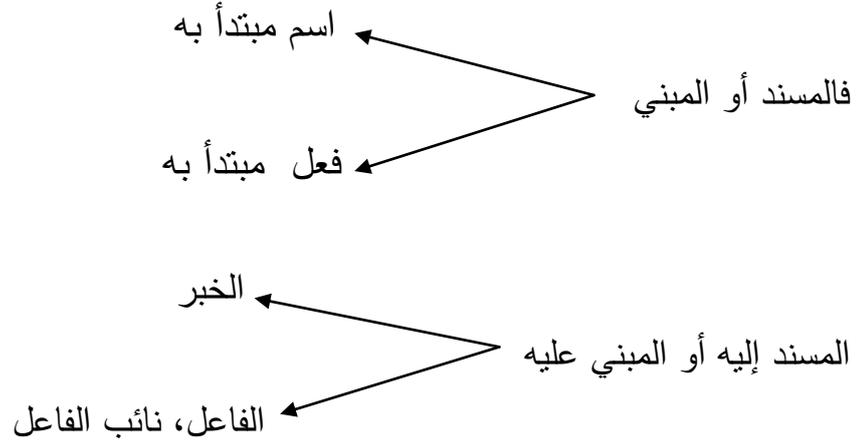
<sup>1</sup> - نفسه، 78/2.

<sup>2</sup> - نفسه، 126/2.

\* يضيف محمد الزغبى (ينظر مفهوم الإسناد ص08) موضعا رابعا في باب " هذا باب الحكاية ..... في قوله ".... إنّه يسند إلى مسند، وصار كمال الاسم كما أنّ المضاف إليه منتهى الاسم وكمالته " الكتاب ج3/328-329، تأكيدا للتوظيف المحدود لهاتين الكلمتين: مسند ومسند إليه. اللتين يعتبرهما مصطلحين، إلا أنّنا نرى أنّ توظيفهما في هذا الموضع مخالف للمواضع السابقة، فهو مجرد استعمال لغويّ وهذا يعضد ما نذهب إليه من أنّ سيبويه لم يستعملهما كمصطلحين وإنّما كلفظتين لغويتين يقرب من خلالهما مفهوم المبنيّ والمبنيّ عليه.

<sup>3</sup> - فقد أحصى المستشرق الفرنسيّ جيرار تروبو استعمال سيبويه للفظة "مبنيّ" ومشتقاتها ما يقارب 989 استعمالا ينظر: TROUPEAU, Gérard (1976) : Lexique-index du kitab Sibawahi, études arabe et islamique, klinsieck, Paris.

\* فالسند ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل والوادي.... وكلّ شيء أسند إليه شيء فهو مسند.... قال الخليل سند ومسند إليه، فالسند كقولك عبد الله رجل صالح، فعبد الله سند، ورجل صالح مسند إليه... ينظر: لسان العرب ج3، صص220، 221 و223.



نستنتج ممّا سبق أنّ سيبويه في تعريفه لمفهوم الجملة إنّما يحلّلها تحليلاً شكلياً\* معتبراً الإسناد من خلال ركنيه المتلازمين علاقة بنائية، فيفرّع الجملة الفعلية عن الجملة الاسمية تماماً كما فرّع في - تعريفه لأقسام الكلم في الباب الأوّل<sup>1</sup> - الأفعال عن الأسماء. ف" مثال" الجملة الفعلية هو نفسه " مثال" الجملة الاسمية، ويوازي وينظر بين " الابتداء" أو " الاسم المبتدأ به" و" الفعل" من جهة، وبين " المبني على المبتدأ" أو الخبر والفاعل من جهة أخرى<sup>2</sup>.

وتتحقّق هذه البنية الواحدة في مستوى " المثال" بنموذجين يُعدّان نواة الكلام وعمدته هما:

1- **النموذج الاسمي**: وهو ما اصطلح عليه النحاة فيما بعد بـ" الجملة الاسمية":

الاسم المبتدأ به + المبني عليه

أي: المبتدأ + الخبر

2- **النموذج الفعلي**: وهو المعروف بـ" الجملة الفعلية":

الفعل المبتدأ به + المبني عليه

الفعل + مرفوعه }  
 فاعل }  
 نائب فاعل }

\* تقصد به التحليل الصوري Analyse formelle

1- الكتاب، 12/1: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ الأحداث وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" فالأحداث هي الأسماء المشتقة: المصادر.

2- ينظر: غروتسفولد، خواطر هيكلية ص 271 وما بعدها، وأيضاً " التراث اللغوي العربي" لبواز وزميليه حيث جسّدوا هذا البناء في رسم حملي صص 72-74، وأيضاً الجملة في كتاب سيبويه صص 12-13 ويوضّح ما أجملناه أعلاه، في جداول حملية.

يلخّصان بالقاعدة: [ المسند ] + [ المسند إليه ]

هذا التوصيف الشكلانيّ الدقيق الذي نجده عند الخليل وسيبويه قد خالفه النحاة جميعاً ما عدا ابن جروم<sup>1</sup>، مما جعل الكثير من المستشرقين الدارسين للكتاب يتّهمون سيبويه والخليل بـ: " قلب المصطلحين من حيث الترتيب في الجملة"<sup>2</sup>. ذلك لضيق وانحصار فهمهم لمفهوم الجملة فهما منطقيًا أي أنّها: **قضية حملية = الموضوع + المحمول** وهو المفهوم الذي تجاوزه سيبويه إلى مفهوم البنية اللسانية الخالصة في مستوى التركيب، المختلفة عن مستوى وظيفة هذه البنية الدلالية والخطابية، وهذا ما أشار إليه المستشرق الألماني غروتسفلد الذي عاصر وتتبع تطوّر الفكر اللسانيّ البنويّ بمختلف اتجاهاته إلى غاية تشمسكي حينما اعتبر أنّ النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه " قد أساءوا [وؤوا] فهم هذا النص"<sup>3</sup>، وحلّوه تحليلًا وظيفيًا يبرز التطابق الوظيفي بين الفاعل والاسم المبتدأ من ناحية، وبين الفعل والخبر من ناحية أخرى.<sup>4</sup>

وهذه تمثّل القراءة أو الترجمة الأولى على حدّ تعبير " السيرافي" في شرحه لهذا الباب، إذ قدّم أربعة أوجه معتبرا الوجه الأجود والأرضى، وعلى نهجه سار جميع النحاة واللسانيين قدامى ومحدثين لعلّه لكونه الأظهر في الكلام؛ وفحواه: " أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدث عنه. وذلك على وجهين: فاعل وفعل ... واسم وخبر. فالفاعل حديث عن الفاعل والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل وهو الاسم المخبر عنه."<sup>5</sup> وهو الوجه الذي عدّه الأستاذ الحاج صالح صحيحا على اعتبار أنّه تنتج من العنصرين

<sup>1</sup> - ينظر: ابن جروم محمد بن داوود الصنهاجي، 2004: شرح المقدمة الأجرومية في علم النحو، دار المعرفة، لبنان، ص25: "... والخبر هو الاسم المرفوع المسند إليه".

<sup>2</sup> - ينظر: الزغبى، مفهوم الإسناد وأركان الجملة عند سيبويه، صص 21-31، حيث يعرض مجموعة من المستشرقين الذين قدّموا قراءات نقدية للاستعمال السيبويهي للمسند والمسند إليه، منها ما ذهب إليه فليشر FLEISHER من أنّ الخليل وسيبويه " قلبا الفاعل المنطقيّ والمبتدأ المنطقيّ وجعلا الركن الثاني مسندا إليه" ص23 وهذا في الواقع دليل قطعي آخر على أنّ النحو العربيّ لم يتأثر في مرحلته الأولى وفي أصوله بالمنطق اليونانيّ، وهذه شهادة أخرى وإن كنا لا نريد أن نفتح هذا الباب فقد تكفّل الكثيرون به - تهجما وردّا- كما أننا من الذين يؤمنون بأننا في عصر يتعلّق فيه عمل مؤرخ النظريات اللسانية بالوصف الدقيق للنظريات لا بتاريخ الأفكار التي لا يمكن تحديد وجهتها بعد ميلادها.

<sup>3</sup> - غروتسفلد، خواطر هيكلية، ص271. يقصد بالنصّ باب المسند والمسند إليه.

<sup>4</sup> - نفسه، ص271.

<sup>5</sup> - ينظر: شرح كتاب سيبويه ج1 اللقطات: 120 - 123.

المسند والمسند إليه فائدةً تبليغيةً صرفه ( دلاليةً إعلاميةً )؛ دون الالتفات إلى الوجه الرابع الذي نراه الوجه المحتمل للتأويل البنائي وهو: " أن يكون هو الأوّل على كلّ حال والمسند إليه: الثاني على كلّ حال .... ويكون المسند والمسند إليه بمنزلة المضاف والمضاف إليه، وذلك أنّ معنى الإضافة والإسناد واحد، تقول أسندت ظهري إلى الحائط، وأضفت ظهري إليه، ذلك أنّك جئت بالأوّل فعلم أنّه لا بدّ له من غيره وأنّه محتاج إلى ما بعده.<sup>1</sup>

وهذا المعنى تلقّاه عبد القاهر الجرجاني النحويّ، وأشار إليه في التفريق بين الإسناد والإخبار بحيث أكد: " أنّ حقيقة الإسناد إضافة الشيء وإمالته عليه وجعله متّصلاً ولامساً.<sup>2</sup>

إذن، فسيبويه لم يكن مبهماً وإنّما كان عميقاً في توصيفه اللسانيّ ودقيقاً في تحليله، إذ لم يتوقّف عند الوصف الظاهريّ للكلام، وإنّما استطاع أن يتوصّل إلى دراسة البناء الداخليّ للكلام، هيكل هذا الظاهر التركيبيّ- الدلاليّ إلى درجة أنّنا ونحن ننتبّع قواعد هذا البناء الذي يرتفع بوضع لبنة على أخرى مع الالتصاق وحاجة كلّ لبنة للأخرى، نحسّ وكأنّنا نخرج عن هذه الخطيّة المرسومة للكلام، لتبرز لنا فكرة التفريع التي نجدها عند ابلمفلد وبصورة أوضح عند زليغ هاريس في تحليلهما للكلام إلى مكّونات قريبة.

وهذا النوع من التحليل ينظر إلى الجملة على أنّها بناء أو شكل هرميّ يختلف عن التصرّور الأفقيّ أو الخطّيّ، حيث يبدو أنّ الجملة في هذا التصرّور خطّ من الأصوات والكلمات، كما هي في الواقع إذ تتسلسل الكلمات بشكل خطّيّ أفقيّ، ولكن هذا التابع ليس دليلاً حقيقيّاً على العلاقات بين الكلمات، والجملة نحوياً ليست خطأ أو سلسلة متّصلة من الكلمات وإنّما هي بناء على حدّ تعبير سيبويه وابلمفلد وهاريس الذين أكّدوا على العلاقة التركيبية المعماريّة التي تجمع المكوّنين الأساسيين

---

ويعلل تأويله هذا قائلاً: " إنّما كان المسند الحديث والمسند إليه المحدّث عنه كقولنا في الحديث الذي يحدّث عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحديث هو المسند إلى رسول الله هو " المسند " ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو المسند إليه،" لقطّة 121 . وهذا دليل على أنّ من بين مصادر الاصطلاح في النحو العربي العلوم الفقهيّة وعلوم الحديث، وهذا ما أكّده ماينكل كارتر وجيرار تروبو.

- أما الوجه الثاني تقديره: المسند إلى الشيء إليه، والمسند ذلك الشيء إليه
- والوجه الثالث أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كلّ حال والمسند إليه هو الأوّل.

<sup>1</sup>- شرح السيرافي، ج1، لقطّة 121.

<sup>2</sup>- المقتصد، ج 76/1.

بالتعبير عنها باصطلاح معماريِّ إنشائيِّ: بناء، وهو ما جعل المستشرق الانجليزي المعاصر مايكل كارتر يؤكّد على تطابق التحليلين، تحليل سيبويه من القرن الثامن الميلادي وتحليل هاريس من القرن العشرين قائلاً: " إنّ التحليل التركيبيّ للجملة عند سيبويه يشبه إلى حدّ كبير التحليل التركيبيّ عند هاريس 1951"<sup>1</sup>.

هذا ولم نأت بعد على ذكر كل العناصر البنائية التي قصدتها سيبويه في تحليله للكلام حتى يتم فعلا البناء النحويّ للجملة في العربية ولعلّ أهمّ هذه العناصر هو العامل الذي يقيم جدار البناء النحويّ الإسنادي، ويكوّن الجملة بكلّ امتداداتها ويتحكّم في العلاقات التي تربط بين مكوّناتها، وتظهر آثار هذا التحكّم والعمل اللسانيّ التكوينيّ بالنسبة للسان العربيّ وبعض الألسن السامية في الحركات الإعرابية.

## 2-2- مفهوم العمل وعلاقته بالبناء الإسنادي:

لا يمكن تصوّر تركيب دال مفيد، دون فهم عمليات الربط الداخليّة التي تتحكّم في العناصر اللسانية. هذا المفهوم الذي يعني القدرة على فتح وإنشاء حقول أو مجالات نحويّة، بالتعبير اللسانيّ الحديث داخل البناء التركيبيّ: وهو الذي يمثل فكرة العمل في تصوّر سيبويه هذا التصور الذي أصبح يعرف " بنظريّة العامل"، وهي نظريّة تحاول أن تفسّر العلاقة بين المقولة النحويّة والبنية التركيبيّة في تصوّر لسانيّ محض. إلّا أنّها أخذت بعد سيبويه منحى مغايراً صيغ في منهجيّة خرجت من مجالها اللسانيّ إلى مجال فلسفيّ ذي نزعة شكليّة، يحاول أصحابها أن يجدوا تحليلاً فلسفيّاً لظهور العلامات الإعرابية - العلة والمعلول-. لن ندخل في مقامنا هذا - في المتاهات الكلاميّة التي جعلت ابن مضاء القرطبي<sup>2</sup> يُخرج مصطلح العامل من مفهومه اللسانيّ إلى حقل فلسفيّ خاص بخلق الأفعال، بسبب نزعته العقديّة، فجعل من العامل الذي هو آلية ربط في البنية النحويّة معضلة كلاميّة استقطبت الكثير من المؤيدين كما أثارت الكثير من المعارضين. كما أنّنا لن ندخل أيضاً في نقد النزعة البنيويّة المنحرفة الناتجة عن تصوّر أو تطبيق خاطئ للمنهج الوصفيّ

CARTER, (1968) , op. cit., p. 240

<sup>1</sup> - ينظر:

\* الحقل النحويّ: Syntactic field - Champs syntaxique

<sup>2</sup> - ينظر: ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن، 1982: كتاب الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف.

ص76 وما بعدها.

الذي تبنته جماعة من النحاة المحدثين وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى<sup>1</sup>، ومهدي المخزومي<sup>2</sup> جعلهم يعتبرون هذه النظرية مجرد فكرة فلسفية قد تكون من آثار المنطق الأرسطي، فراحوا يبحثون عن تفسير للظاهرة الإعرابية التي كانت تمثل بالنسبة لهم مجرد علامات لمعان نحوية، ولم يسعفهم نهجهم هذا للتوصل إلى أنّ العامل هو مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لسانية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة، وآليات ربط تتحكم في العناصر اللسانية وتتكون عن طريقها بُنى نحوية، وليس مجرد حركات إعرابية - مع قيمة هذه الآثار في التصدّد للعامل-، هذا التصور الذي ضيّع مكانه في النظر النحويّ العربي عموماً، فرض نفسه في أحدث الأعمال اللسانية أعمال تشمسكي وفلمور مع فوارق تملّحها البنية الفكرية المعاصرة والخاصية اللسانية التي تميّز كلّ لسان، والأهداف المرجوة من كلّ دراسة.

بعد هذا التوضيح العام نحاول أن نستقرئ مرّة أخرى البنية الأساسية للجملة المتكوّنة من المسند والمسند إليه عند سيبويه، لقد سبق أن أشرنا إلى أنّه يفرّع المقولة الفعلية عن المقولة الاسمية إذ يبدأ بالتمثيل بها قائلاً:

- "عبد الله أخوك".

- "هذا أخوك".

ثم يحمل عليها بالتوازي المقولة الفعلية:

- "يذهب عبد الله"

"ذلك أنّ هذا التوازي متأثّر عن مرتبة العناصر في الجملة وناشئ عن [...] العمل،

فالمبتدأ أو الفعل يعملان نفس العمل إذ يرفع كلّ منهما الاسم الذي يليه.<sup>3</sup>

#### • البناء على الاسم:

<sup>1</sup> - ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، صص 22-42.

<sup>2</sup> - ينظر المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، صص 69-42.

\* إن اختيار صيغة المضارع للفعل ليس اختياراً اعتباطياً وإنّما له علاقة وثيقة بمبدأ العمل الذي يقتضي الإعراب-والمضارع يضارع الاسم في هذا المجال.

<sup>3</sup> - ينظر: غروتسفلد، خواطر هيكلية، ص 273.

لكننا نلاحظ أنّ تكوّن مجالات الجملة التي تبدأ بمقولة اسمية " الابتداء " أو " الاسم المبتدأ به " على حدّ تعبير سيبويه، محدودٌ فهي أصل التحليل وقاعدته، وتتألف من:

[ مسند ] + [ مسند إليه ]

عبد الله أخوك

زيد منطلق

أي من مجال ابتدائيّ متقدّم أو " أول " بتعبير سيبويه هو [ المسند ]، ومجال ملازم له هو مجال [ المسند إليه ]، فكأنّها تمثّل البنية الافتراضية الصغرى التي تقوم أساساً على مبدأ التلازم. هذا التلازم يقتضي الرفع لأنّ: " المبتدأ والمبنيّ عليه " رفع كما جاء في باب الابتداء<sup>1</sup> وأيضاً في: " هذا ما يرتفع فيه الخبر لأنّه مبني على المبتدأ "..... المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما بعده.<sup>2</sup> فالبناء على الاسم أو البناء الاسميّ هو بناء تلازميّ أصليّ فلا يقتضي إلاّ الرفع. وكانّ الرفع في هذه الحالة هي أيضاً علامة أصليّة أو علامة ابتدائية أولى.

#### • البناء على الفعل:

أمّا الجملة التي تبدأ بمقولة فعلية، فقد تتعدّى بنيتها هذه البنية الافتراضية الصغرى الأساس. وتتألف قاعدتها هي الأخرى على غرار البنية الافتراضية الاسمية من:

[ مسند ] + [ مسند إليه ]

يذهب عبد الله

ينطلق زيد

حيث يبني " زيد " على " ينطلق " ويسند إليه كما بُني " منطلق " على " زيد ". إلا أنّ هذا الأصل البنويّ المشترك تتجاوزه قوّة المقولة الفعلية، إذ أنّ الفعل قادر على تمديد الجملة باقتضاء مجالات أخرى تبني عليه بعد انشغاله بالفاعل الذي يبني له في هذه الحالة، هذه القوّة والاقتضاء هي التي تعرف بالتعدية، وهي درجات أدناها تمثّلها هذه البنية:

<sup>1</sup> - الكتاب، 126/1.

<sup>2</sup> - الكتاب، 82/1.

[ (مسند) + (مسند إليه) ] ← مفعول به

ضرب زيد عمرا

ويضطرّ سيبويه إلى التدقيق أكثر في توصيفه لهذه البنية الافتراضية الكبرى، إذ يصبح ما يُبنى على الفعل المبتدأ به " نصب "1، لأنه يعتبر أنّ عمل الفعل المبتدأ به قائم أساسا على " التعديّ" إلى مفعولات، وليس التعدي إلى الفاعل، لأنّ علاقة الفعل بالفاعل هي علاقة تلازم أي علاقة بناء. فظهور الفعل في موقع الابتداء ينشئ بالضرورة والتلازم محلاً للفاعل لا يمكن أن يفرغ منه أبداً على حدّ تعبيره: "... إنك لا تلفظ بالفعل فارغاً" وعليه فهو يُبنى له وينشغل به؛ ويقنضي هذا أن يرتفع الفاعل.

إنّ فالرفع مرتبة دنيا في حقل العمل أو على الأصحّ هو العلامة الأصلية التي يشترك فيها مع البنية الاسميّة. فهو أثر إعرابيّ مرتبط بالعلاقة التلازمية بين الركنين الأساسيين - تكاد تكون علامة ابتدائية، بينما يمثّل النصب الأثر الحقيقيّ لـ "قوة الفعل" وحدته، المتمثلة في كونه بهذه التعديّة يوّد مجالات مختلفة تتعدّد حسب درجة قوّة الفعل التي يستمدّها من الأبعاد الدلالية المرتبطة بالحدث؛ ولعلّ هذا ما يقصده كريستيان ثوراتي في تعريفه لقوّة الفعل - دلاليًا - قائلاً: "قوّة الفعل هي عدد المعمولات التي تفرضها " دلالية " الفعل".2.

وهذا يبرز قوّة الفعل كعامل فعّال نخرُج من خلاله من البنية الافتراضية الصغرى الأصلية إلى بنية افتراضية كبرى فرعية أي نخرج من التلازم إلى التوليد.

1- الكتاب، ج1/80.

\* الحدث، المصدر ومشتقات الفعل التي تعمل عمله، ولعلّ هذا يبرز ظاهرة لا نريد أن نخوض فيها هنا مع أهميتها وهي أنّ قوّة عمل الفعل مرتبطة بعنصر الحدث فيه وليس بعنصر الزمن وما يعرف بالجهة aspect، وهذا يعني أنّ مفهوم العمل والتحكّم في عناصر الجملة مرتبط بالحقل الدلالي أو ما يعرف بالسمات المعجمية: Lexical features التي يهتمّ بها المتخصّصون في علم الدلالة.

\*\* قوّة الفعل هي: valence وهو المصطلح الذي استعمله من قبل، أيضا - كما سنراه - تسيير TESNIERE Lucien

2- ينظر: TOURATIER, Christian,(2005): La sémantique, Armand colin, Paris. P.185

وعليه فالنصب، كأثر إعرابي، هو أعلى مرتبة في عمل الفعل لما يُنشئه من مقولات مختلفة منها ما هو أساس كالمفعول به: الأوّل، والثاني والثالث، أو اختياريّ كالمفاعيل الأخرى والحال....

[ (مسند) + (مسند إليه) ] ← [مفعول أول] ← [مفعول ثان] ← [مفعول ثالث] ← [مفعول مطلق] ← [مفعول فيه - للزمان] ← [مفعول فيه - للمكان] ← [حال] ← [مفعول معه] ← [مفعول لأجله].

### • بين العمل والربط:

إنّ الصورة المحقّقة لهذه البنية ليست مجرد هيكل جاهز، وإنّما هي نتيجة لعمليات ربط تحكمي عامليّ. إذ تقتضي قوّة عمل المقولة الفعلية إنشاء مجالات تشغلها هذه المقولات التابعة للفعل (المعمولات). فما يعرف بالفعل اللازم مثل: جاء، دخل.... يمكن أن ينشئ مجالاً أو مجموعة من المجالات المذكورة أعلاه في البنية، ولكن لا يعمل على إنشاء مجال المفعول به.

وما تجدر الإشارة إليه هو أنّه إذا كان البناء التركيبيّ عند سيبويه مرتبطاً في تحليله بالمفهوم المعماريّ الذي يقتضي النظرة الهرميّة أو التقريعيّة - كما نجد في أهمّ المدارس اللسانيّة الحديثة -، فإنّ العمل عنده مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ هامّ في اللسان وهو خطيّة السلسلة الكلاميّة عند الإنجاز في الواقع، وتحقّق البنية على الصورة اللفظيّة في مدرج الكلام، إذ يحتلّ موقع العامل المركزيّ أو الفعّال؛ سواء أكان مقولة اسميّة أو فعلية في أوّل الجملة أو " مبتدأ به " على حدّ تعبيره، ممّا يجعلنا نستنتج أنّ مصطلح " مبتدأ " لا يعني موقعا في الرتبة وإنّما يحمل مفهوم العمل، صفة الخطيّة هذه تؤكّد على أنّ العامل عند سيبويه مفهوم لسانيّ بحت، وعنصر من العناصر الأساسيّة المكوّنة للجملة. بل هو المحور المركزيّ الذي يقوم عليه هيكل الجملة البنائيّ.

وكثيراً ما نلاحظ أنّ هذا المصطلح - العمل - قد ارتبط بمفهوم يكاد يلازمه عند توصيف سيبويه له، هو مفهوم القوّة؛ أو الضعف بالنسبة للعناصر لا تملكها في فتح مجالات جديدة.

## 2 - 3 - مبدأ العمل ومفهوم القوة في العمل

إن سبويه عندما يفرّع الجملة الفعلية عن الجملة الاسمية - كما سبق توضيحه - من البنية التركيبية الواحدة التي تقوم على ثنائية: مبني/ مبني عليه، أو مسند ومسند إليه بمفهومه البنائي، يبرز لنا أنّ هذه النواة التركيبية تقوم على « مثال » أي صيغة تجريدية تماما كما تقوم صيغة الكلمة الاشتقاقية في العربية على مثال « ف ع ل » ؛ ولقد استطاع الأستاذ الحاج صالح أن يستنبط هذا المثال ويقدمه في هذه المعادلة التي تمثل الجملة في العربية مترجما إياها كالآتي:

$$[ (ع ← م^1) ± م^2 ] ± خ... (خ ← كَلّ المنصوبات غير المفعول به )$$

تمثل هذه المعادلة - في قراءتنا التحليلية - المثال التجريدي للبنية الافتراضية الكبرى التي تتجاوز بقوة العامل « ع » في المقولة الفعلية البنية الافتراضية الصغرى أو البنية الأساس التي هي محتواة في البنية الافتراضية الكبرى - ما دامت قد تفرّعت عنها: ولكل نموذج « مثال » تجريدي لبنيته الافتراضية<sup>1</sup>.

• **مثال النموذج الاسمي:** وهو النموذج الأصل الذي حمل عليه سبويه النموذج الافتراضي

الثاني :

$$ج س ← [ ع ← م^1 + م^2 ]$$

بعبارة أخرى:

ابتداء واسم مبتدأ + مبني عليه	
↓	↓
مبتدأ	+ خبر

يوضح هذا المثال الأصل فكرة أنه إذا كانت للمقولة الاسمية ميزة الأصل في البناء فتفرّع عنها وتحمل عليها المقولة الفعلية فإنّها في مجال العمل محدودة. إذ تتميز عنها المقولة الفعلية بالقوة في العمل، هذه القدرة التي تولّد مجالات أوسع، وهذا ما نفهمه من عبارة الحاج صالح المثال

<sup>1</sup> ينظر : الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 224 و 310-312. وينظر خاصة أطروحته حيث كان التحليل شاملا ودقيقا في آن واحد، ويطلق على هذا المثال: schéma générateur

التوليدي\* . كما تسمح أيضا بحرية تركيبية - إن صحّ التعبير- أي بتقديم « المبني عليه » في الجملة الفعلية، إذا اقتضى السياق المعنوي ذلك. لأنّ المبنيّ على الفعل حكمه النصب - أي هو المفعول به - والنصب عادة ما يكون سمة لرتبة متحرّرة وإن كان الأصل فيها أن تأتي بعد الفعل وفاعله: ذلك لأنّه خارج من مجال التلازم وما يقتضيه من حفظ للرتبة الأصلية.

### • مثال النموذج الفعلي :

ج ف < [ ( ع ← م<sup>1</sup> + م<sup>2</sup> ) ]  
 مبني عليه + مبني  
 فعل + مبني له + مبني عليه : وهي تركيبياً :  
 فعل + فاعل + مفعول به : أي وظيفياً:

يشرح لنا هذا التمثيل ويفسّر بوضوح عبارة سيبويه: " إنك لا تلفظ بالفعل فارغا<sup>1</sup>، ويلجّ على توصيف هذا التلازم البنيويّ بين الفعل وفاعله قائلاً: " إنّ الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل<sup>2</sup>؛ وعليه فالمبتدأ به أي " المبني " في الجملة الفعلية هو بنية مركّبة بخلاف الاسم المبتدأ به.

وهذا ما جعل البصريين وجمهور النحاة لا يجيزون تقديم الفاعل على الفعل مطلقاً؛ ولا يساوون - بنيويّاً - بين " زيد انطلق " و " انطلق زيد " وإن كان المعنى العامّ واحداً - دلاليّاً -، وهو أمر يختلف عند أهل الصنعة - النحاة - على حدّ تعبير ابن جنّي، لأنّ تحليلهم التركيبيّ بنيويّ في الأساس. أي أنّ الفعل يُظهر معه محلاً للفاعل، وهو مجال ملازم له بالضرورة مكوّناً معه بنية أو نواة مركّبة.

\* - الاستتار: ومن هنا تداول مفهوم « الاستتار » عند النحاة العرب الذي يعني عندهم تقدير ضمير الفاعل في المجال الذي من المفروض أن يلفظ فيه معنى، لانعدام ذكره لفظاً، وقد لخصّ ابن مالك في ألفيته الظاهرة قائلاً:

" وبعد فعل فاعل، فإن ظهر \* فهو، وإلاّ فضمير مستتر "

\* schéma générateur

<sup>1</sup> - سيبويه، الكتاب، ج1/ص232.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1/ص79.

وقد علّق الأشموني على البيت شارحاً: "فهو ضمير (استتر) نحو "قم" و "زيد قام" و "هند قامت" لما مرّ من أنّ الفعل وفاعله كجزئيّ كلمة، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها"<sup>1</sup>.

إذن فعدم وجود أو ذكر لفظ في هذا المجال - مجال الفعل - لا يعني انعدام وزوال المجال نفسه، بل يبقى هذا المحلّ ويقدر معنىً. وهذا التحليل الذي رفضه بعض النحاة المحدثين تأثراً في زعمهم بمبادئ الدراسة الوصفية، يمثّل في رأينا قمة التحليل التركيبيّ الناضج؛ لأنّ استقراء اللسان العربيّ يؤكّده، ممّا جعل سيبويه وغيره يلحّون - في أبواب مختلفة - على إبراز هذا التلازم بين الفعل والفاعل واستحالة الفصل بينهما، منها قوله: "ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً والاسم قد يستغني عن الفعل"<sup>2</sup>؛ أمّا المبرّد فيجزم قائلاً: "محال أن يخلو فعل من فاعل"<sup>3</sup>.

ولا ندري إذا كان هذا التلازم الذي يعني النواة الواحدة المركّبة بالتعبير الحديث هو الذي عبّر عنه سيبويه في قوله: "الأفعال أثقل من الأسماء"<sup>4</sup> كونها تحمل مجالا آخر إضافة إلى أنّ مجالها لا يزول بعدم ذكر اللفظ الذي يجب أن يحتلّه، وبقاٍ معنى يقدر ويؤوّل. يبدو أنّ مفهوم الاستتار، من هذا المنظور، خاصّ بالمقولة الفعلية أو بنطاق أوسع بالجملة الفعلية. لأنّ المبنيّ عليه في الجملة الاسميّة هو مجال ملازم لا يستتر أبداً لأنّ الخبر ليس جزءاً من المبتدأ كما هو حال الفاعل الذي يعتبر جزءاً من الفعل.\*

<sup>1</sup> - الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن عيسى، (1998): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تقديم حسن أحمد، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت. ج 1/ص 388 .

\* من بينهم على سبيل الذكر: إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، وتلميذه مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، وإبراهيم أنيس في من أسرار اللغة .

<sup>2</sup> - سيبويه، الكتاب، ج 1/ص 21.

<sup>3</sup> - المبرّد، المقتضب، ج 4/ص 77.

<sup>4</sup> - سيبويه، الكتاب، ج 20/1.

\* ولعلّ هذا يفسر حمل سيبويه الخبر على المفعول به وليس على الفاعل، فالفاعل يشغل به الفعل بينما يبني المفعول على الفعل كما يبني الخبر على المبتدأ، وهذا البناء التركيبيّ مؤسس على وظائف دلالية تتجاوز الوظيفة البنائية، والموضوع يحتاج إلى دراسة أعمق.

\* - **الحذف**: أمّا إذا حذف الفاعل الذي يشغل الفعل به، فإنّه سيُبنى للمفعول " ويرتفع المفعول كما ارتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره، فرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل.."<sup>1</sup>  
 ويبرز التناظر الذي يقيمه سيبويه بين البنيتين:

1	←	فعل + فاعل	" ذهب زيد "
2	←	فعل + مفعول	ضرب زيد سير سير سير يومان

حاملة البنية الثانية - بمختلف تحققاتها، فالمفعول قد يكون: مفعولا به أو فيه، أو مطلقا - على البنية الأولى الأصل، فالثانية فرع لها، ألحقت بها بعد تحوّل صرفيّ في مستوى الفعل، اقتضى تحوّلًا بنيويًا في مستوى التركيب، فارتفع المفعول كما ارتفع الفاعل\*؛ ذلك لأنّ الفعل لا يفرغ أبدا.

وما دام المعنى هو هاجس سيبويه، ومحطّ اهتمامه فإنّه لم يهمله أبدا؛ انشغل في تحليله التركيبيّ بتوصيف الجانب الشكليّ البنويّ باعتباره الهيكل الذي يقوم عليه البناء، إلا أنّه لم ينس أنّ الكلام يقوم على المبني والمعنى، لهذا فإنّه لم يغيّر مصطلح « مفعول»، لأنّ هذا التوازي بين التركيبين سطحيّ. إذ يبقى ما أصبح يعرف عند النحاة المتأخّرين بنائب الفاعل مفعولا في العمق، ووظيفته الدلاليّة الأصليّة واحدة لم تتغيّر مع تغيّر البناء التركيبيّ فيبقى بمنزلة المنسوب كما يشير سيبويه إلى ذلك في قوله: " اعلم أنّ المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل في التعدي والاقْتصار بمنزلته إذا تعدّى إليه فعل فاعل، لأنّ معناه متعدّيا إليه فعل الفاعل وغير متعدّ إلى سواء... لأنّ المعنى واحد... وإن كان لفظه لفظ الفاعل."<sup>2</sup>

1- سيبويه، الكتاب، ج 1/ص33.

\* وهذه العملية التحويلية - بالمفهوم تشمسكيّ - يشرحها ابن يعيش بدقة مركزا على آلياتها الإجرائية إذ يقول: فلا بدّ فيه من تغيير ثلاثة أشياء: حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه وتغيير الفعل إلى صيغة فُعل ينظر:

- ابن يعيش، توفيق الدين بن علي، شرح المفصل، مكتبة المشي، القاهرة. د.ت. ج7، ص69.

2- سيبويه، الكتاب، ج1/ص42،43.

هذه الرؤية التحليلية الدقيقة تقارب أحدث الرؤى اللسانية البنيوية المعاصرة التي تتزعمها المدرسة التوليدية التحويلية. ولا نعدم ذكر ما يعضد زعمنا هذا، وهو ما ذهب إليه أيضا غروتسفلد قائلا: "إن النحاة العرب قد سبقوا إلى هذه الفكرة\*، فاعتبروا البناء للمجهول فرعا عن البناء للمعلوم وردوا التركيبين إلى نفس البنية العميقة:



فالمبني للمجهول فرع، لأن الأصل عندهم أن يُسند الفعل إلى الفاعل<sup>1</sup>؛ وعليه فالفعل لا يفرغ أبدا، ولا بد له من فاعل إما ظاهرا وهو الأصل، أو مستترا، أو محذوفا فيحلّ المفعول محله تركيبيا. فعمل الفعل في الحقيقة قائم على التعدي إلى المفعول. وتتمثل قوة عمله في توسيع دائرة التعدي إلى منصوبات مختلفة فتصبح معادلة البنية الافتراضية الكبرى هي :

$$[ (ع ← م^1) ± 2 م ± 1 خ ± 2 خ^2 \dots ]$$

ولهذا اعتبر الفعل العامل الفاعل الأكبر، فهو يتعدى بالنصب فاتحا مجالات متعدّدة، بينما يمكن اعتبار الاسم المبتدأ العامل الفاعل الأصغر إذ يقتصر عمله على الرفع.

إذن فالفعل يمثل نواة الجملة المولّد لمجالات تقتضي النصب، وهو الرابط المحوري لعناصرها ، ولعلّ من بين المصطلحات التي ارتبطت بالعمل عند سيبيويه مصطلح "القوة" الذي

\* أي مبدأ التحويل، ومفادها أنه « بفضل القياس [ كأصل من أصول النحو العربي] يمكن أن نعيد تركيب جملة، أو نحول بنية ما إلى بنية أخرى جديدة... [ك] تحويل جملة المبني للمعلوم إلى جملة المبني للمجهول. ويؤكد تشمسكي أن النحو التحويلي أكثر نجاعة من النحو الذي يكتفي بوصف بنية الجملة» ينظر: غروتسفلد، خواطر هيكلية، ص 275.

<sup>1</sup> نفسه ، ص 277.

كثيرا ما يرد في الكتاب ملازما لمصطلح العمل: "ولكلّ فعل قوّة تُسبغ للمتعدّي منه أن يبني ما بعده عليه نصبا"<sup>1</sup>.

ولكننا نرى أنّ هذه القوّة التي يقصدها سيبويه ليس خاصة بالمتعدّي أي الذي يطلب مفعولا وإنّما هي سمة مميّزة للمقولة الفعلية عموما، ودليلنا على ذلك مناظرته بين العمل في المفعول والعمل في الحال:

ذهب زيدٌ ركبًا

ضرب زيدٌ عمرا

فعمل الفعل " ذهب " وهو لازم بتعبير النحاة المتأخرين، في ما يكون حالا، كعمل " ضرب " في ما بعده. فللفعل قوّة في العمل تميّزه عن الاسم - غير المشتقّ - والحرف، وإن كان لازما.

نجد هذه المقاربة بمصطلحاتها عند المدرسة اللسانية البنيوية الوظيفية الألمانية، ويمثلها اللسانيّ الفرنسي لوسيان تنيير، ومن بعده انجل الذي حرص على إيضاح الفرق بين العمل - عمل الكلمة - وقوّة الكلمة، فقوّة الفعل عنده تعني عدد العناصر التي يسيطر عليها الفعل، أو بعبارة نحائنا القدامى التي يعمل فيها الفعل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - الزغبى، مفهوم الإسناد عند سيبويه ، ص9.

كما وضّح سعيد حسن بحيري العلاقة بين العمل والقوّة، مستخلصا من نصوص سيبويه توضيحه الدقيق لهذا المفهوم، وكيف تتدرّج قوّة العمل بتغيّر صيغ مشتقات الفعل العامل (أحداثه) أعلاه: قوّة الفعل وأدناه: ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول بناء على نصّ سيبويه: باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، الكتاب ج 33/1 ينظر: - بحيري ، سعيد حسن (1989): عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، مكتبة الأنجلو - المصرية، القاهرة، صص: 136 - 143.

1- ينظر المرجع السابق، صص: 7، و 8 وأيضا :

TOURATIER,(2005),OP.CITp.118-

2- ينظر:

حيث يشير في ترجمته لتعريف اللسانيّ الألماني جرهارد هلبيق GERHARD Helbig الذي يقترح ما يأتي: " نعني بقوّة الفعل "la valence" قدرته على فتح وملئ مجالات محددة بم..... إجبارية أو اختيارية - ثانوية- أي تلك العلاقة المجردة التي تربط الفعل بالأعضاء المتعلقة به " ص 118. وهذا هو مفهوم عمل الفعل عند سيبويه. ولكن ما لفت نظرنا مرارا، ويزيد في نظرنا من أزمة الاصطلاح عندنا ، هو أنّ أكثر النحاة واللسانيين المعاصرين يتحرّجون تارة، ويتفادون أحيانا أخرى ترجمة: régissant, régir ب: عمل عامل، على التوالي؛ مع العلم أنّها في الاصطلاح النحوي واللساني عموما، تحمل هذه المفردات المفهوم الاصطلاحي الذي يحمله مصطلح العمل ومشتقاته في النحو العربي، فلماذا يُلجأ إلى مفردات " لغوية"، ك: يسيطر، مسيطر، يتحكّم، عوضا عن المصطلح المخصص لمعاني هذه المفردات في ميدان النحو syntaxe. ما يؤكد ما نذهب إليه هو عند مراجعتنا مثلا معجم Larousse ، وهو معجم لغوي، نجده يفرد تعريفا اصطلاحيا - لسانيا- لمادة régir وهي، ضبط مقولة نحوية معيّنة من خلال ظاهرة التعديّة، أي العمل فيها (ص829). إلا إذا بقي مفهوم العمل في أذهان هؤلاء معنى مرتبنا ارتباطا وثيقا فقط بالحركات الإعرابية والتعليل لها، وبالتالي عدم وجود هذه العلامات الإعرابية في كثير من اللغات الأخرى يتطلب استعمال مفردات توحى بالربط الداخلي للبنية التركيبية والتحكّم في العلاقات وهذا في الواقع هو جوهر العمل عند سيبويه!

هذه الفكرة يوضحها أكثر اللسانيّ " لوسيان تنيير" \* في مؤلفه المنشور بعد وفاته "عناصر النحو البنويّ " ، ولا نغالي إذا قلنا أنّ هناك تطابقاً بين مفهوم القوة في عمل الفعل وحدثه عند سيبيويه وبين مفهوم قوة عمل الفعل عند اللسانيّ الفرنسيّ تنيير، وقد استعار مصطلحه - إذ يعدّ واضعه-، من ميدان علم الكيمياء للتعبير عن مدى قدرة وقوة الفعل في إخضاع المعمولات أو الكلمات الصغرى بالمفهوم الرياضيّ على حدّ تعبيره إذ يقول: "الفعل عبارة عن ذرّة معقوفة قادرة على إحداث تأثير فعّال في مجموعة قد تكون صغيرة أو كبيرة من المعمولات، [...] إنّ عدد المعمولات التي يتعدّى إليها (أي يعمل فيها) الفعل يمثل قوة الفعل".<sup>1</sup>

\* لوسيان تنيير Lucien TESNIÈRE ( 1893-1954 ) من البنويين الوظيفيين الذين تأثروا بمبادئ حلقة براغ، وبخاصة آراء اللسانيين الروس. كانت لآراء وأعمال المستشرق الألمانيّ الفذّ همبولت V. HAMBOLT تأثير متميز كوّنت لديه رؤية خاصة في الدراسة اللسانية - في التحليل التركيبي على وجه الخصوص - جعلته يختلف عن البنويين السوسوريين. هذه الرؤية نابعة من التقليد الفكري: «الفلسفي- اللساني» الذي يقوم على مبدأ استقلالية علم التراكيب syntaxe، واعتبار الجملة أساس الدراسة اللسانية ومنطلقها والتعريف بوضوح بين الشكل الخارجي (المورفولوجي) للسان والشكل الداخلي أي جانبها النحوي، وهذا هو فكر المدرسة الألمانية عموماً مهد الاستشراق حيث نُشر "الكتاب" وترجم أيضاً! (وهو الفكر الذي نهل منه أيضاً تشمسكي). ويعتبر تنيير مؤسس نظرية نحو التبعية "la syntaxe de dépendance". التي تقوم على مفهوم العمل، إنّ نظريته العقلية المتأثرة بآراء همبولت حدّت من طغيان الجانب الشكلاني في دراسته النحوية.

1 ينظر TESNIÈRE, Lucien, 1976, (1959): *Eléments de syntaxe structurale*, Kleinksieck, Paris. P.238.

قوة الفعل هي ترجمة للمصطلح الذي وضعه تنيير Valence du verbe ، وهي الترجمة التي استعملها كل من محمد الزغبى في أطروحته « مفهوم الإسناد عند سيبيويه » ص 9، وأيضاً سعيد حسن بحيري في مؤلفه « عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبيويه » صص 72-74. وفضلنا هذه الترجمة التي تعبّر عن نفس المفهوم الذي تناوله سيبيويه تحت لفظة « قوة الفعل ». « بينما يترجمها محمد أحمد نحلة ب: " قدرة" ينظر:

-نحلة، محمد أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 62؛ مشيراً إلى أنّ تنيير " كان أوّل من نقل هذا المصطلح valenz [بالألمانية] من علم الكيمياء إلى علم اللغة " (ص 65)، مع هامشها. وترجم عبد القادر فاسي الفهري: valency, valence, [بالإنجليزية] بمصطلح: تكافؤ ولا ندرى على أيّ أساس اختير هذا المصطلح، ينظر:

الفهري، عبد القادر الفاسي، والعمري نادية، (2009): *معجم المصطلحات اللسانية، إنجليزي، فرنسي، عربي*، دار الكتاب الجديد المتحدة، المغرب. كما نجده أيضاً عند بسّام بركة الذي يضيف في ترجمته لمصطلح: valence: تكافؤ عدد العوامل التي تتعلق بالفعل"، توحى هذه الترجمة في نظرنا، على عدم مطابقة هذا "المصطلح" للمفهوم الذي يحمله المصطلح المترجم ينظر:

- بركة، بسّام، (1983): *معجم اللسانية، فرنسي عربي*، مع مسرد الفبائي بالألفاظ العربية، منشورات جروس- برس، طرابلس، لبنان. ص 211.

ونقدّم هذه المقارنة - في جدول - توضّح مجال استعمال كلّ من سيبويه وتبيري لمصطلح قوّة الفعل؛ ورأينا أن نقدّمها بنفس العبارات كما جاءت عند كلّ منهما:

قوة عمل الفعل "valence du verbe" عند تبيري <sup>2</sup>	قوة عمل الفعل في تصوّر سيبويه <sup>1</sup>
1) أفعال منعدمة القوّة ( بدون معمولات ) 1-«verbes avalents (sans actant) (Ex.: latin: pluit, fr: il pleut, ang: it rains, all: is regnet.)	لا مقابل له في الفكر النحوي العربي
2) أفعال أحادية القوّة: فعل بمعمول واحد 2-«verbes monovalents (à un actant) Ex: Alfred dort.»	1- ( فعل بمعمول واحد ) . "فاعل لا يتعداه فعله إلى مفعول نحو: ذهب زيد»
3) أفعال ثنائية القوّة ( فعل بمعمولين ) 3-«verbes divalents (à deux actants) ex: Alfred frappe Bernard ».	2- ( فعل بمعمولين ) " فاعل يتعداه فعله إلى مفعول به ضرب زيد عمر"
4) أفعال ثلاثية القوّة ( فعل بثلاثة معمولات ) 4-«verbes trivalentes (à trois actants ex: Alfred donne le livre à Charles».	3- ( فعل بثلاثة معمولات ) " فاعل يتعداه فعله إلى مفعولين أعطى زيد عمرا درهما "
لا مقابل له في الاستعمال اللغوي*	4- " ( فعل بأربعة معمولات ) "فاعل يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين أرى الله بشرا زيدا أخاك"

### جدول توظيف مفهوم "قوّة الفعل" عند كلّ من سيبويه وتبيري

1 - ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1/ص33 ، 36 ، 39/1 ، 41/1.

2 - ينظر: TESNIERE, ibid., pp. 105. 106. 107.

### \* ملاحظة وتعليق:

نشير إلى أنّ هذا التطابق هو في المبدأ، لشرح نظريّة « قوّة الفعل » التي ليست في نظرنا إلاّ نظريّة العامل في النحو العربيّ؛ على أساس أنّ الفعل هو العامل الفعّال الذي يفتح مجالات مختلفة أيضا في العربيّة - كما تمّت الإشارة إلى ذلك - وإلاّ فهناك اختلافات هامّة تفرضها:

- إمّا طبيعة خاصيّة اللسان الخاضع للتحليل.

- أو طبيعة الفكر التحليليّ والنظر المنهجيّ اللذين يعكسان النظرة الفلسفيّة - بالمفهوم العقليّ والعلميّ للأمر - والمرجعيّة الحضاريّة التي تطبع الأنظار بفكر متميّز.

\* وما نجده عند تنيير في رأس قائمة « قوّة الأفعال » ويمثّل في الواقع أدناها وأضعفها، أفعال " منعدمة القوّة"<sup>1</sup> تماما. هذا المفهوم غير موجود في الفكر اللسانيّ أو النحويّ العربيّ - والساميّ عموما - " لأنّ الفعل لا يفرغ أبدا"، هذه طبيعة اللسان العربيّ المستقر؛ تركيبيا: لكلّ فعل فاعل \* .  
والواقع إنّ المتأمل في أمثلة سيبويه ودقّة العبارات المستعملة عنده والمقصودة - في نظرنا -، يستنتج أنّ قوّة عمل الفعل مستمدّة من العلاقة التلازميّة بالفاعل - المبنيّ له - فالتعدّيّة تتمّ بواسطة الفعل عن طريق الفاعل، فوجوده أصل من أصول التفكير النحويّ لنموذج الجملة الفعلية إمّا لفظا، أو تقديرا، أو حذفًا.

\* أمّا ما هو موجود عند سيبويه - استقراءً للسان العربيّ - غير مذكور عند تنيير، لانعدام ما يقابله - في نظرنا - في الفرنسيّة واللغات الهندو - أوروبية التي اعتمدها في تحليله؛ هو الفعل الذي يتعدّى إلى « ثلاثة مفعولين»: "أرى الله بشرا زيدا أخاك" أي الفعل الذي يعمل في أربعة معمولات:

1- ينظر: TESNIERE, ibid, p.238.1

\* يوضّح أنّ هذه الأفعال التي سميها \* verbes avalents هي ما يعرف في النحو التقليدي بـ: verbes impersonnels؛ وهي: "أفعال تدلّ على أحداث فقط دون أنّ نجد لها [فاعل] actant [...] وما الفاعل الظاهر في بعض اللغات إلاّ مؤشر على المفرد الغائب للفعل" ص 239. هذا الفكر الذي يقبل بمفهوم الحدث بدون محدث أو فاعل له، هو مفهوم غير موجود تماما في العقلية السامية، وغريب عنها. إنّما هو منتشر في خوارق الإغريق وأساطيرهم. ولعلّ هذا ما جعل أفليش يقمّ هذه الملاحظة التي تعبّر عن أغوار الفكر الاستشراقيّ قائلا: "ففي هذا النحو العربي القديم أو الحديث لا نذكر أو [لا يذكر] الفعل المبهم أو اللاشخصيّ v. impersonnel، وهذا نتيجة منطقية للجهل بمفهوم المسند إليه "sujet". ينظر:

Feisch, ibid, p.25

فاعل + ثلاثة مفعولين، ورغم ذلك لم ينكر تنبير إمكانية وجود فعل بهذه القوة؛ إذ يقول: " ليس مستحيلا العثور على فعل ذي قوة أكبر"<sup>1</sup>. بل ويؤكد على أنّ الوصول إلى إنتاج تراكيب في مثل هذا التعقيد دليل على قوة الفكر المنتج لها، فيضيف: « إن تعقد نظام الفعل التصاعدي- بزيادة عدد المعمولات- دليل على تطوّر الفكر البشريّ الذي يوّلّد بُنى عامليّة معقّدة أكثر فأكثر»<sup>2</sup>.

إنّ اللسان العربيّ بما يملكه من آليات لسانيّة: صرفيّة، اشتقاقية أو تركيبية دلالية - كظاهرة الإعراب الكاملة فيه- تتميّز بهذه القدرة على التوليد. وفي هذا ردّ من لسانيّ بنويّ وظيفيّ، يعتمد المنهج الوصفيّ في تحليله، ولكن يتجاوز الوصف السطحيّ الساذج إلى التحليل النحويّ العميق، ليجلي القوانين الداخليّة المتحكّمة في نظام اللسان، لكلّ النحاة العرب المعاصرين الذين لا يزال الكثير منهم يعتبرون نظريّة العامل في النحو العربيّ نظريّة فلسفيّة تجاوزها التفكير اللساني. والواقع يثبت عكس ذلك سواء في أعمال تنبير واللسانيّين الألمان الذي نسجوا على منواله، أو أعمال تشمسكي ومن نحا نحوه من التوليديّين التحوليّين.

## 2- 4- أسس نظرية " قوة عمل الفعل ":

إن هذا التقارب الذي لاحظناه بين مبادئ التحليل اللسانيّ عند تنبير ومبادئ التحليل في النحو العربيّ عند سيبويه والنحويّين الأوائل يدعونا للتوقّف لتتبع أهمّ المبادئ التي بنى تنبير عليها نظريّته التي تقترب في كثير من النواحي من نظريّة العامل.

لعلّ أول ما لفت انتباهنا هو تحرّر تنبير في دراسته للجملة من قيود التحليل القائم على المقابلة الشائعة في المدارس اللسانية الحديثة بمختلف اتجاهاتها، تلك المقابلة التي تقوم عليها الجملة خطيّا: مركّب اسمي + مركّب فعلي، الذي اعتبره تحليلا سطحيا ساذجا لا ينأى عن مبادئ تحليل الجملة في النحو التقليدي الموسوم بالمنطق الأرسطي<sup>1</sup>، أما الجملة عنده فهي

1- ويطلق على قوة هذا الفعل الافتراضي - في حالة عدم اطلاعه على مصدر النحو العربي- الكتاب:-

Verbe Tétravalent

2- المرجع السابق، ص252.

بناء هرمي يقوم على روابط، و«جوهر الربط [عنده]- مبدئيًا - أن تربط كلمة كبرى "عاملة" بأخرى صغرى "معمولة".»<sup>1</sup>

والجملة عنده هي: مجموعة من الروابط التي توحد مختلف الكلمات " التي تدرك بالعقل، وهذه لفظة هامة من قبل بنوي لا يصف إلا المحسوس كما يتوهم الكثير، إذ يؤكد قائلاً: « إن بين الكلمة وجاراتها روابط يدركها العقل، مجموع هذه الروابط يشكل هيكل الجملة. »<sup>2</sup>

فالجملة عنده عبارة عن بناء نظامه الداخلي هرمي تكونه كلمات تربطها علاقة التبعية.

ولتبسيط تحليله البنوي للجملة اقترح رسماً تمثيلاً سماه استيماً\* جعل الفعل فيه هو العقدة الرئيسية، أو عقدة العقد، لأنه في نظره يمثل المحور المركزي للجملة، ونواتها المولدة

---

1 - ينظر: PAVEAU, M. A., SARFATI, G.E., des grandes théories de la linguistique, p.104.

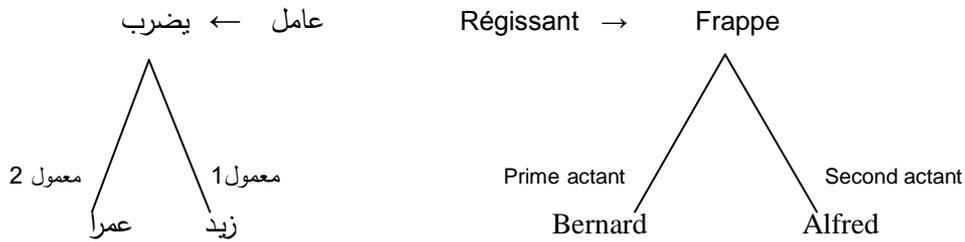
\* استيماً: Stemma. وهذان مثالان يجسدان هذا التفرغ واحد بالفرنسية والآخر لمثال بالعبرية -كتبتها صوتياً- .

<sup>2</sup>- ينظر: TESNIERE, op. cit., pp. 11, 12

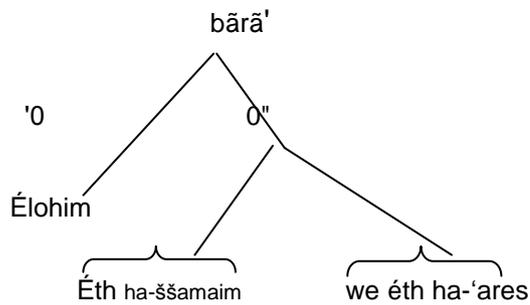
حيث يقول: « الفعل هو مركز الجملة الفعلية. فهو العامل في كلّ الجملة الفعلية.»<sup>1</sup>  
يتعلق بهذا العامل معمول أو أكثر حسب قوّته مرّقماً المعمولات حسب علاقتها بالفعل حتى يتفادى الالتباس الذي قد يفرضه المصطلح الموحد الذي اختاره له.

ويختلف هذا المثال التفريعيّ تمام الاختلاف عن مثال كلّ من هاريس وتشمسكي المبني على الخطية: [ مركب اسمي + مركب فعلي ± مركب اسمي ]. هذا، ويشير تنبير إلى أنّ " فكرة استيمًا موجودة عند النحاة الروس منذ 1929.... وقد سجّل أول رسم لها 1932 ولكنه يستدرك ملاحظاً أنّه: « إنّ كانت الفكرة الأساسيّة واحدة، إلا أنّ تطبيقها مختلف تماما.... فالروس يقيمون تفريعهم على مبدأ المقابلة مسند/مسند إليه. »<sup>2</sup>

أ- الجملة: " Alfred frappe Bernard "



ب- المثال الثاني من العبرية: « برأ الله السموات والأرض » bārā' Élohim et ha-ššamaim we et ha-ares.



ينظر: ص 113.

<sup>1</sup> - نفسه ، 13 ، 14.

عامل: Régissant معمول أساسا Subordonné، وقد أطلق عليه مصطلح خاص به استوحاه من عالم المسرح -الدراما-

« actant ». كما أطلق على المعمول الثانوي Circonstant.

- ينظر: المرجع السابق، ص 15.<sup>1</sup>

إن الدراسة التي تقترب من هذا التحليل في مبادئه العامة - وفي الجانب الاصطلاحي - ما قدمه الأستاذ الحاج صالح في " المثال " الذي اعتمده في النظرية الخليلية الحديثة. وهذا جدول مقارن يوضح ذلك:

مصطلحات "مثال" (استمًا تنبير)		مصطلحات "مثال" الحاج صالح	
ترجمتها	المصطلحات الواردة عند تنبير <sup>2</sup>	ترجمته لها في العربية	المصطلحات الواردة في أطروحة <sup>1</sup>
العامل ← الفعل	Régissant → verbe	العامل (ع) ← الفعل	(R) Régissant
المعمول	Actant	المعمول - م-	Te Terme régit
معمول أوّل ← فاعل	Prime actant (0') → sujet	معمول أوّل م <sub>1</sub> ← فاعل	T1 Premier terme régit
معمول ثان ← مفعول به <sub>1</sub>	Second actant (0'') → C.O.D	معمول ثان - م <sub>2</sub> - ← مفعول به <sub>1</sub>	T2 Second terme régit
معمول ثالث ← مفعول به <sub>2</sub>	Tierce actant (0''') → C.O.D I	معمول ثالث - م <sub>3</sub> - ← مفعول به <sub>2</sub>	T3 troisième terme régit
ظروف المكان والزمان والمنصوبات غير المفعولين	Circonstants	متخصصات - خ-	D. déterminants

وهذا في الواقع، تأكيد على أنّ تحليل الخليل وسيبويه للجملة الممثل في قراءة وتأويل الحاج صالح، لا يبتعد عن مبادئ التحليل اللساني الحديث والرؤية المتطورة للفكر البشري. والاختلاف الموجود يمليه في الواقع نظام اللسان المدروس.

ولعلّ النظام الذي يميّز الجملة في اللسان العربي، وكذلك الألسن السامية عموماً هو أنّ مثالها التركيبيّ يحقّقه نموذجان:

- جملة اسمية ← زيد منطلق، زيد ينطلق، زيد ينطلق أخوه.
- جملة فعلية ← ضرب زيد عمراً، ضرب عمراً زيد، عمراً ضرب زيد.

ELHADJ -SALAH,ibid 750-754 ,

TESNIERE ibid102 , 103

<sup>1</sup> - ينظر:

<sup>2</sup> :- ينظر

ولكلّ نموذج نظام داخليّ تتحكّم قوانينه في بناء الفرعية التي قد تعترضها تحولات - منتظمة- تفرّعها عن البنية الأصلية بال حذف، أو التقديم والتأخير.... وقد استعان النحاة الأوائل بآليات فكرية لسانية منها القياس، والتنظير الشكليّ و " التأويل النحويّ" أي افتراض صيغة أصلية للقاعدة النحوية عدل عنها المتكلم إمّا من حيث ترتيب الكلمات في جملة أو الحذف والاستغناء عمّا هو مفهوم من السياق حيث تبدو في الظاهر خارجة عن القياس النحويّ الأصليّ. وعملية ردّ مثل هذه الصيغ وتوجيهها نحوياً إلى الأصل المفترض المطرد هي ما يطلق عليه " التأويل النحوي".<sup>1</sup> هذا التفكير اللغوي الناقد الذي يتجاوز الوصف السطحي و « لا يكتفي بالوصف الساذج للغة، بل يتجاوزه إلى التفسير العلمي »<sup>2</sup>، هو الذي طبع النظر النحويّ العربيّ الأوّل. ولعلّ إحياء هذا التحليل العلميّ في الأنظار اللسانية المعاصرة مجسّدة في أعمال تنبير وتشمسكي- في منهجين مختلفين- لأهمّ المبادئ التي تقوم عليها النظرية النحوية العربية - مبدأ العمل- دليل على ريادة هذا الفكر المختلف في منطق اللغويّ وأصوله النظرية عن المنطق الأرسطي والتفكير الفلسفيّ.

وفي هذا العرض - مع ما يمكن أن يشوبه من نقائص- ردّ محدود على من ادعى من المستشرقين ومن تبعهم من اللغويين العرب « أنّه لم تكن [ للنحاة الأوائل] نظرية عامة في الجملة.»<sup>3</sup> ولا نغالي في الردّ إذا قلنا أنّهم لم يقدّموا نظرية للجملة فحسب بل وضعوا قانوناً للجملة في اللغة العربية. فبفكرهم الناقد استتبطنوا النظام البنويّ الذي يقوم عليه " قانون الجملة" الذي أقيم على مستويين لا تقابل بينهما:

<sup>1</sup>- ينظر: الزغبى، محمد الدسوقي، (1994)، « قضايا نحوية عند الخليل،» في مذكرات قولفديترش فيشر، دراسات عربية وسامية، مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعة المصرية، مركز اللغة العربية، جامعة القاهرة. صص308، 309.

<sup>2</sup>- الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص299.

<sup>3</sup>- ينظر: FLEISH ,Henri (1961): Traité de philologie arabe, Préliminaires phonétique morphologie nominale, imp. Catholique, Beyrouth. P. 24.

وهذا هو النصّ الذي ختمه بالجملة المذكورة أعلاه: « ..... لا بد من التأكيد على أنّ الخليل وسيبويه وكلّ ذلك الجيل لم يشتغلوا في النحو اشتغال الفلاسفة، أي بتلك القدرة التي تؤهّل العالم للتفكير والتحليل والتحكّم في آليات البناء التي تيسرها الثقافة الفلسفية، (لا نقصد أبداً انتقاصاً من قيمة هؤلاء الرجال الذاتية، فقد كانت لبعضهم قيمة عظيمة خاصة الخليل). لقد انطلقوا في دراستهم من الأحداث الملاحظة مستعينين بالمفاهيم العامة المذكورة أعلاه [يقصد المفاهيم الأرسطية والفلسفة اليونانية] دون عمق في التحليل مكتفين بظاهر المعطيات ولم يستطيعوا أن يتجاوزوا مستوى الظواهر المشاهدة، فجاء عملهم سطحياً؛ والواقع إنّ وجود فجوة كبيرة في تفكيرهم له دلالة هامة: لم يكن لديهم نظرية عامة في الجملة».

- المستوى الهرمي، التركيبي البنائي الممثل في «مثاله التجريديّ الأصلي»:

[ (ع ← م) ± 2م ± 1خ ..... ]

- المستوى الدلالي الخطابي أو التبليغي حيث تحدّد الوظائف النحويّة لعناصر البنية التركيبيّة، وتتكّرس حينها الظاهرة الخطيّة، وهي الظاهرة اللسانيّة المحقّقة في مدرج الكلام: **ظاهرة الإسناد**، بمفهومه النحويّ والبلاغيّ:

مسند + مسند إليه ← جملة فعلية

مسند إليه + مسند ← جملة اسمية

هذه الظاهرة التي بنى عليها النحويون الذين جاؤوا بعد سيبويه التحليل التركيبي للجملة العربية دون أن يغفلوا البناء الهرمي أو "الأمثلة" التركيبيّة المقدرة - أو العميقة بالمفهوم المعاصر - التي تتحكّم في مستوى التسلسل الخطي للعناصر. وهذا المنهج الذي تميّز به النحو العربي منذ سيبويه إلى يومنا هذا في «ترتيب الظواهر والأحداث اللغويّة ووضعها في نظام يعتبر مجهودا للعقل البشريّ جديرا بالإعجاب»<sup>1</sup>.

## II - 3- عناصر الجملة العربية وأقسامها:

قسّم النحويّون الأوائل اللبّات التي تؤلّف بناء الجملة - أي الكلم - إلى ثلاثة أقسام، بناء على استقراء المدوّنة اللسانية وإخضاع مفرداتها للملاحظة قصد تقسيمها وتصنيفها إلى فئات يسهل من خلالها الدّراسة والتحليل، وإذا كان التصنيف هو الخطوة الأساس في طريق دراسة المفردات، فإن النجاح في ضبط هذا التصنيف هو نجاح وضع وتثبيت اللبنة الأولى في البناء النحوي، إذ «أصعب شيء في بناء العلوم تحديد القاعدة المركزيّة الأولى في التحليل، إذ القواعد الأخرى الصغرى سنتكئ عليها وتشتقّ منها.... لهذا تعدّ القسمة الثلاثيّة للكلمة العربيّة: الاسم والفعل والحرف، أهم قاعدة تحليلية في النحو العربيّ.»<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-غروتسفولد، خواطر هيكلية في كتاب سيبويه، ص. 282.

<sup>2</sup>- الملح، حسن خميس، (2002): التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق عمّان الأردن، ص. 107. وينظر أيضا:

عبد الرحيم، عصام علي الدريد، (2006): التأصيل في التراث النحوي في ضوء مناهج البحث، أطروحة دكتوراه كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص. 55.

وقد تصدّر هذا التقسيم كتاب سيبويه، فكان المادة الأولى لأوّل دستور للنحو العربيّ: « هذا باب ما الكلم في العربيّة ». فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.<sup>2</sup> وقد أجمع النحاة العرب القدماء، بصريّون وكوفيّون، على صحّة هذا التقسيم<sup>3</sup>، مطمئنين إلى هذه النتيجة الاستقرائية التي يؤكّدها المبرّد - موسّعاً إيّاها إلى ألسن أخرى - : « لا يخلو الكلام، عربيّاً كان أم أعجميّاً من هذه الثلاثة »<sup>4</sup> ويؤكد هذا الموقف الجرجاني زاعماً: « اعلم إنّهم قد قسّموا الكلمة إلى ثلاثة أقسام كما لا يخفى، وهي الاسم والفعل والحرف، وأجمع العلماء على أنّ هذه قسمة لا مزيد عليها، وإنّ جميع اللغات موافقة للغة العرب في هذه قسمة؛ وكلّ قاسم قسّم الألفاظ التي لها دلالة لم يزد عليها قسماً رابعاً »<sup>5</sup> مظيفاً: «.... وثبّت أفكارك تطلب وتبحث لم تجد في المعمولات مدلولاً عليه يخرج من هذه الأقسام الثلاثة (قسمة الكلام إلى فعل واسم وحرف)»<sup>6</sup>.

ويتحدّى الزجاجي العلماء على أنّ الخروج عن هذه القسمة التي انتزعتها الاستقراء من جميع كلام العرب لا جدوى منها قائلًا إن " المدّعي أن للكلام قسماً رابعاً فيها خارجاً عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلاً."<sup>7</sup> ويفصل في ذلك ابن هشام جازماً. أنّ « الدليل على انحصار أنواعها [الكلم]، في هذه الكلم: الاستقراء، فإنّ علماء هذا الفنّ تتبّعوا كلام العرب فلم يجدوا إلاّ ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه»<sup>8</sup>.

إلاّ أنّ أبا جعفر بن صابر من نحاة الأندلس قد زاد قسماً رابعاً للكلمة سمّاه: " الخالفة " على ما أطلق عليه النحاة اسم الفعل. ولكن لم يهتمّ أحد من النحاة برأي ابن صابر وبقي مصطلح

2- سيبويه، الكتاب، 12/1.

3- ينظر: الساقى، فاضل مصطفى (1977): أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص35، وما بعدها.

4- المبرّد، المقتضب، 3/1

5- الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1/ص152.

6- نفسه، 1/ص153.

7- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص43

8- ابن هشام، أبو محمّد عبد الله الأنصاري، (1996): شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح، محمد محي الدين عبد الحميد،

المكتبة العصرية، بيروت، ص32: وينظر أيضاً همع الهوامع للسيوطي، صص23، 24.

اسم الفعل ضمن دائرة الاسم لاعتبارات متعددة منها ما هو لفظي بنويّ ومنها ما هو تركيبّي ومنها ما هو دلالي<sup>1</sup>.

إذن فالتقسيم الثلاثي نتيجة استقرائية توصل إليها النحويون من خلال متابعتهم لكلام العرب وملاحظتهم لمفرداته، استقامت عندهم هذه القسمة بعد أن أخضعوا هذه الأصناف للدراسة والتحليل لاستخلاص الخواصّ التمييزية، معتمدين على آليات لسانية بنويّة ووظيفية معنوية مستأنسين في بعض الحالات الملبسة بالدلالة العقلية. وهذه بعض أدلّة انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة نجملها فيما يأتي:

1- ما جاء في الأثر ونقلته مصادر ومراجع كثيرة وهو ما روي عن عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي بصحيفة فيها: «الكلام كله اسم وحرف».

2- استقراء كلام العرب بالاعتماد على المعنى والمبنى: لقد قام بهذا الاستقراء التّامّ على حدّ تعبير السيوطي جماعة من اللغويين والنحاة الأوائل وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء، الخليل بن أحمد وسيبويه الذي رسم ذلك في "الكتاب" بعدما اختبر صدق هذه القاعدة العامة لغويًا، وحدّ الأقسام الثلاثة بالتوصيف اللغوي البحث والتمثيل قائلًا: فالاسم: رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة [صيغ] أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كان لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب، وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا، اذهب واقتل واضرب، ومعبرًا: يقتل، ويذهب، ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل. وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم وسوف، وواو القسم ولام الإضافة ونحوها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: عبد الرحيم عصام علي، التأصيل في التراث النحوي، ص56.

<sup>2</sup> - ينظر: سيبويه، الكتاب ج1، ص12.

تجدر الإشارة إلى إن سيبويه دقيق في تحليله، متدرّج في دراسته اللسانية إذ اكتفى في هذا النصّ الذي حدّد فيه المقولات النحوية الأصلية أو أقسام الكلام الأساسية، ففي تناوله للفعل يلاحظ هنا اهتمامه بصيغتي الفعل من حيث الدلالة على كيفيات وقوع الحدث، وما يعرف: aspect: صيغة أو هيئة الحدث؛ هذه الظاهرة التي تتبني على مفهومين متقابلين: منقطع بتعبير سيبويه، accompli عند المستشرقين. وغير منقطع (ما لم ينقطع) أي inaccompli؛ مؤكّدا في هذا النصّ على الحدث، أمّا الزمن الذي لا نجد له تصريح في هذا النصّ، وإنّما قد يؤوّل من العبارات: ما مضى، ما يكون ولم يقع... نجدّه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، منها قوله هذا الواضح: «..... وإنّما جعل في الزمان أقوى لأنّ الفعل بنى لما مضى منه وما لم يمض فيه بيان متى وقع....» صج1/34-36؛ فهو يدخل عنصر الزمان في الدلالات السياقية التي تزيد من قوة الفعل في العمل « Sa valence » ولعلّ هذا ما يفهم من تعريف توراتي المذكور سابقا.

وقد كان سببويه في هذا التعريف وصفياً بامتياز، مكتفياً بالتمثيل للأسماء وأسماء الأحداث والحروف، وتحليل الفعل تحليلاً لسانياً بنوياً إلى صيغتين أساسيتين دون الإشارة في هذا النص إلى الدلالة على الزمن مكتفياً بتحديد " الأمثلة " أو الصيغ، أي البنية الداخلية لهذا القسم من الكلم؛ التي تدلّ إمّا على انقطاع الحدث أو عدم انقطاعه واستمراره - كيفما كان زمن حدوثه - وهذا المفهوم - لا نعثر عليه إلا في اللسانيات السامية عند المستشرقين الذين اهتموا بنظام الفعل في هذه الألسن ومنها العربية.

إذن الفعل عند سببويه - في هذا النص - صيغةٌ وحدث، ومفهوم العبارات المستعملة لسانياً بنوياً يتجاوز مجرد الدلالة على الزمن البديهية الحصول في مستوى السياق، وليس في مستوى بنية هذا القسم من الكلم منفردة. وبهذا يكون سببويه قد حدّد أصول القسمة الثلاثية؛ وفي كلّ صنف تدرج فروع بناءً على خصائص وعلامات تنتمي إلى مستويات مختلفة من التحليل: الصرفي، والصرفي - التركيبي، والتوزيعي والدلالي؛ وبما أنّ أقسام الكلم تمثل نظاماً مغلقاً فإنّه يعزّز المنهج القياسي التناظري، أو التماثل الشكليّ على أساس مجموعة من الخصائص. ويعتبر قسم الاسم أوسع الأقسام وأكثرها فروعاً.

**3- الدليل اللساني اللفظي:** وهو اعتماد مبدأ الاستغراق أو التوزيع في التصنيف، وهو ضرب يعتمد على اعتبارات تركيبية. إذ استخدم النحاة ما عرف في التراث النحوي بالعلامات " أي ما يظهر في جوار الكلمة من علامات حرفية أو اسمية (الضمائر) تمثل أمارات على أنّ الكلمة تنتمي إلى الأسماء أو إلى الأفعال.<sup>1</sup>

وقد استقرّ النحاة العلامات التي تدلّ على تصنيف الكلمة، فوجدوا أنّها قد تأتي قبل الكلمة - سابقة - وقد تأتي بعدها - لاحقة -، وأنّها ملازمة لها لا تفارقها. كما أنّ ما بين هذه العلامات ما هو خاصّ بالأسماء ومنها ما يختص بالأفعال.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: عبد الرحيم، عصام علي، التأصيل في التراث النحوي، ص. 62.

<sup>2</sup> - ينظر في هذا: ألفية بن مالك وشروحها، منها شرح الأشموني، صص 27-44، وأيضاً السيوطي في همع الهوامع، صص 24-40. وكذلك الاسترلابادي في شرح الكافية، خواصّ الاسم ج 1 صص 38-48، خواصّ الفعل ج 4. صص 1-6. وغيرها من التصنيفات النحوية.

أمّا في ما يخصّ تحديد الحروف عن طريق الأفعال فقد تبيّن لدى النحاة أن الحرف لا علامة له بل علامته أن لا يقبل شيئاً من خواصّ الاسم أو خواصّ الفعل.

**4- الدليل الوظيفي:** اعتنى النحاة الأولون في تقسيمهم للكلم أيضاً على الوظائف النحوية التي يمكن أن تشغلها هذه الكلم في الجملة. فقد عرّف الزجاجي على سبيل المثال الاسم قائلاً: « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقع في حيّز الفاعل والمفعول به»<sup>1</sup>. ويذكر الجرجاني في شرحه لتعريف الفعل عند أستاذه أبي عليّ الفارسيّ: « أمّا الفعل فما كان مسنداً إلى شيء ولم يسند إليه شيء مثل ذلك خرج عبد الله، وينطلق بكر... اذهب... وكل منها مسند إلى الاسم الذي بعده»<sup>2</sup> ويضيف « وإنّ الحرف... لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه، ألا ترى أنّك لو قلت: زيد إن، أو عمرو إلى، لم يكن كلاماً»<sup>3</sup>

إذن فالمعنى الوظيفيّ دور في تحديد هويّة العديد من الكلمات خاصّة تلك التي لا تحمل أيّ علامات لفظية أو بنويّة. من أمثلة ذلك اعتماد النحاة على المعنى الوظيفي دليلًا على:

\* اسميّة: كم، وإذ، وحيث ومن وكيف وهؤلاء وغيرها. يقول الجرجاني « الدليل على اسميّة كم... أنّك تخبر عنه وتقول كم رجلاً عندك؟ فيكون في موضع رفع، وكم رجلاً ضربت؟ فيكون في موضع نصب، وبكم رجل مررت؟ فيكون في موضع جرّ ... أمّا "إذا" فالدليل على أنّها اسم وقوع الأسماء موقعها، ألا ترى أنّ قولك جئتُك إذا كان كذا وكذا ... بمنزلة قولك حين كان كذا وكذا... فإذا اسم كما حين كذلك، والقاطع فيه أنّك تجده معرب الوضع... والحروف لا يكون لها إعراب بالوجه»<sup>4</sup>.

إذن لقد تمّ الاستدلال على اسميتهما لقبول " كم" الإسناد إليها، ودخول حرف الجرّ عليها، ولوقوع إذ موقع الاسم: وهما اعتباران وظيفيان وليس هناك دليل آخر نثبت به اسميتهما سوى الاعتماد على المعنى الوظيفي.

ولكن رغم أنّ النحاة استقرأوا الكلم بالاعتماد على المعنى والمبنى إلا أنّهم كثيراً ما يرجّحون المبنى والشكل على المعنى في التصنيف فمن ذلك رفضهم الحكم على " واو المصاحبة " بالاسميّة

<sup>2</sup>- ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص76-80 .

<sup>3</sup>- المصدر السابق، ص.77

<sup>4</sup>- نفسه، ج1/148، 149.

رغم موافقتها لمعنى مع وهي ثابتة وذلك لمعارضتها لمبدأ لفضي مهم في العربية وهو كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد مستقل بنفسه.

\* **تصنيف اسم الفعل:** قام سيبويه بالإجراء التحليلي نفسه في دراسته " لأسماء الفعل " التي تأتي في "موضع الفعل" أي هي بديل للفعل لأنها تقع موقعه. إذ يوضح في: « هذا باب من الفعل الذي سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث »<sup>1</sup> كيف: « أن هذه الحروف [هنا الكلمات] التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، ذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك.... وهي أسماء الفعل أجريت مجرى ما فيه الألف واللام. ولم تتصرف المصادر لأنها ليست بمصادر وإنما سمي بها الأمر والنهي \* فعملت عملهما ولم تجاوز فهي تقوم مقام فعلها.»<sup>2</sup>

إذن فإداء هذه الكلمات لوظيفة الفعل هو الذي جعل سيبويه يعتبرهما بدائل الفعل لأنها تقع موقعه، ولكن في بُنى وصيغ تختلف عن بناء وصيغته، لهذا اعتبرها « بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل.»<sup>3</sup>

وعليه فالتصنيف هذا، خضع للاستقراء والتحليل والتناظر اللساني ولم يكن " مضطرباً"<sup>4</sup> على حدّ تعبير فاضل الساقى، ولا جاء " محاكاة لتقسيم فلسفي جاهز" كما اعتقد إبراهيم مذكور، كما أنه " لا يتسم بالقصور" كما بدا لأبي المكارم؛ وإنما استقرت كالم العربية بعناية وصنفت بدقة وموضوعية، فلا عجب ألا نجد إلا نحوياً واحداً - متأخراً - خالف النحويين: ابن صابر<sup>5</sup> الأندلسي

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص 243.

<sup>2</sup> - ينظر الكتاب، ج 1/241-243، مثل لهذا النوع برويدا، هلم لما يتعدى، وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي فمنه: مه، صه وإيه... اكتفينا بالمبدأ الإجمالي، يرجع لنصّ سيبويه للتدقيق.

<sup>3</sup> - الكتاب، ج 1 / 248 .

<sup>4</sup> - الساقى، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي، ص 33 وما بعدها، ص 137.

<sup>5</sup> - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1998): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان. ج 3/82.

\* « هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي" الذي " زعمها [أسماء الأفعال] قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة سماء (الخالفة)». لم يعتد أحد برأي صابر، كما لم يهتم أحد من قبل برأي ابن مضاء القرطبي.

فجعل اسم الفعل قسماً قائماً بذاته، ولم يجد لجهده هذا - مع قيمته - تابعا أو مؤيّداً، إلا عند اللغويين المحدثين، وفي الواقع كان تأثرهم بالتصنيف أجنبياً أكثر من كونه استثناساً به.

**5-الميزان الصرفي:** تمكّن النحويون الأوّلون من خلال هذا المفهوم الإجرائي التجريدي، الذي استنبطه الخليل، تحديد أبنية الكلام العربيّ اسماً وفعلاً، وحصرها في عدد معلوم من الصيغ والأوزان التي تستوعب معظم الكلمات العربيّة. ولم يخرج عن الحصر سوى بعض الكلمات منها الحروف والضمائر ... وعددها محدود.

تتبع النحاة أوزان الأسماء مجردة ومزيدها، وحددوا أصول المجرّدة منها وتتبعوا أوزان المزيد الكثيرة، كما استقروا خصائص الاسم من حيث الجمود والاشتقاق ومن حيث الجنس والعدد. وكذا بالنسبة للفعل، إذ تتبعوا أوزانه وخواصّه من حيث التجردّ والزيادة والجمود والتصرف والصحة والاعتلال، والتعدّي واللزوم....

وبما أنّ الأوزان أو الصيغ هي أشكال بنويّة فقد تفتقر في بعض الحالات إلى " الدلالة" لتحديد صنف معيّن؛ فالوزن فعيل- مثلا- يشترك في بنية صيغ صرفيّة مختلفة: المصدر، الصفة المشبّهة، صيغة المبالغة ... فلا يعوّل على المبنى وحده في تحديد دلالة الصيغة ولا بدّ من إضافة شرط المعنى حتّى تستوفى الدقّة في التحديد. وهو الأمر الذي لم يهمله نحائنا في استقراءهم لصيغ الأسماء والأفعال. والأكيد أنّ هؤلاء النحاة قد رصدوا مفارقات عديدة، استوقفتهم وحالت دون توصّلهم إلى الفصل في بعض الاستعمالات التي اعتبروها فصيحة ما دامت جزءاً من كلام العرب، فوصفوها بالشذوذ أو الندرة والقلّة، أو ضرورة شعريّة، وهو « وصف للغة كما ينطقها أهلها، و[هذا] مبدأ وصفيّ»<sup>2</sup>.

وبناء على ما سبق ذكره نعتبر أنّ التقسيم الثلاثي للكلم مؤسس على مبادئ لسانيّة موضوعيّة، تضافرت في تحديد أصنافه اعتبارات: لفظيّة وبنويّة وتركيبية ووظيفية وحتى بنايية - الوزن-. ومع ذلك عرف هذا التقسيم إلى يومنا هذا - انتقادات مختلفة، واجهتها آراء مؤيدة لما جاء في التراث؛ نختم بها - لأهميتها- هذا المبحث.

<sup>1</sup>- عبد الرحيم، عصام علي الدريبر، التأصيل في التراث النحوي ص71 .

### 3-1- آراء المحدثين في تقسيم النحويين الأولين:

#### أ- المؤيدون لهذا القسمة:

بناء على ما سبق عرضه - ولو مختصرا- يمكن أن نجزم بأن هذه القسمة الثلاثية في أصولها إنما استقامت عند جميع النحاة العرب بعدما أخضعوا الأصناف للدراسة والتحليل قصد استخلاص الخواص التمييزية معتمدين في برهنتهم على آليات لسانية - كما سبق ذكره - ولهذا لا يزال هذا التقسيم ساري المفعول ليس في دراسة العربية فحسب بل في دراسة الألسن السامية عموما - كما سنراه لاحقا - ولا نعدم في هذا المقام ذكر الآراء التي تعضد ما ذهبنا إليه. يرى اللساني عز الدين مجذوب « أن التقسيم الثلاثي الذي خلفه النحاة العرب يبدو - بمقتضى فرض قوي - ملائما لبنية المضمون في اللسان العربي، لأنه كان قائما على أساس شكلي، حسب مستويات تركيبية مختلفة، هو إمكانية ائتلاف الكلم فيما بينها. ولم يقم على أساس مادة المضمون مثلما توهم بذلك بعض التعريفات إذا نظرنا إليها منعزلة عن سياقها .... ] ولقد راعوا ائتلاف الكلم ضمن أرقى مستوى عندما أدرجوا كثيرا من الكلمات المتباينة مبنى ومعنى ضمن قسم الاسم مثلا.»<sup>1</sup>

كما نوه كل من بوهاس وكولوغلي وقيوم بمجهود النحاة الأوائل، واعتبروا أن المؤلفات التنظيرية في النحو العربي في تعريفها لكل قسم من الأقسام الثلاثة قد قدمت: تعريفا علميا معتمدا (بمقاييس العصر) لكل نوع و [ أقامت ] النظام العام على أساس عقلائي "ب البرهنة"، ..... ولم يحدث على الإطلاق أن كان هناك اختلاف بين النحاة حول المبادئ العامة. يعود السبب في هذا الثبات غير العادي (مقارنة بعدم الاستقرار المزمع في حالة التراث اللغوي الغربي حول (نفس النقطة) إلى بساطة وعمومية النظام [.....]. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك مجموعة من الإجراءات التي تضمن قدرة النظام على التعامل بكفاءة مع تنوع المادة اللغوية، مكنت هذه الإجراءات .... التراث اللغوي من الهروب من المعضلة التي واجهت اللغوي الغربي على الدوام من أيام اليونان إلى يومنا هذا.

<sup>1</sup> - المجذوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي، ص 244 .

أي الحيرة بين تقليل الأصناف من أجل مساندة عمومية النظام أو بالعكس زيادة عددها من أجل العمل على التوافق مع المادة اللغوية.<sup>1</sup>

وبعزّز هذا الرأي أيضا ما ذهب إليه عبد القادر المهيري الذي لاحظ أنّ « مفهوم الكلمة كان موضوع تساؤل وبحث في التراث النحويّ العربيّ، فاحتياج اللغوي إلى وحدة دنيا مفيدة يعتمدها في تحليل الكلام وتصنيف معطياته دعا إلى تمحيص هذا المفهوم، وتحريّ الشروط اللازمة ليكون وحدة غير قابلة للتجزئة إلى ما هو أصغر منها،[.....] ويبدو لنا كما أسلفنا أنّ الكلمة في النحو العربيّ أقرب إلى مفهوم ما يسمى باللفظ عند اللسانيّين منها إلى المفهوم العادي للكلمة المقابلة للمصطلح الفرنسيّ mot أو الانجليزيّ word المستعملين في نحو اللغات الغربيّة وفي هذا دليل على المستوى الذي وصل إليه النحو العربيّ في التحليل.<sup>2</sup>

### ب- الرافضون للقسمة الثلاثيّة:

حاول بعض النحاة واللغويّين كسر هذه القسمة الثلاثيّة والخروج من طوقها إلاّ أنّهم عجزوا عمليّا، عن اكتشاف قسم جديد أغفله النحاة الأوائل بل اقتصر عملهم و« لم تزد اجتهاداتهم على إخراج أقسام فرعيّة من قسم إلى قسم أو تنزيلها منزلة القائم برأسه»<sup>3</sup>. وعادة ما يُعتبر إبراهيم أنيس أوّل من طرح بصفة واضحة مبحث أقسام الكلام، وطعن في مطابقته لمعطيات العربيّة نظرا لاعتقاده بتأثره المفترض بالمنطق الأرسطيّ، حيث قال: « قنع

---

<sup>1</sup>- ينظر: بوهاس، جيوم، كولوغلي، 2000: التراث اللغويّ العربيّ، ترجمة كمال شاهين ومحمّد حسن عبد العزيز، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة.ص57. للإشارة إن ج. جيوم قد ضمن أطروحته: أبحاث في التراث النحويّ العربيّ، مبحثا مطوّلا نشره كمقال فيما بعد تحت عنوان: الكلام كلّ، اسم وفعل وحرف. ينظر في هذا الصدد

Guillaume, J.P.(1986): Recherche pour la tradition grammaticale arabe, thèse d'Etat, Paris 3.

Guillaume –(1988): « Le discours tout entier est nom, verbe et particule » in Languages.

<sup>2</sup>- ينظر: المهيري، عبد القادر، 1999: "مفهوم الكلمة في النحو العربي" في نظرات في التراث اللغوي العربي دار الغرب الإسلامي، صص28، 29، وقد نشر المقال أيضا في: (1984) في حوليات الجامعة التونسية، العدد: 23، صص31-42

<sup>3</sup>-المجذوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي، ص245 .

اللغويون العرب بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف متبوعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق ....<sup>1</sup>.

والواقع أنه منذ أن أذاع المستشرق الألماني أدلبيير مِرْكَس آراءه في المحاضرة التي ألقاها بالمعهد المصري في أواخر القرن التاسع عشر مقتفياً آثار المستشرق الإيطالي إقناس فويدي في أنّ القسمة الثلاثية للكلام وضعها أرسطو<sup>2</sup>؛ حتى اعتقد معظم نحاة\* النصف الأول من القرن الماضي - خاصة - أنها تمثل القول الفصل، وأصبح القول بتأثر النحو العربي بمنطق أرسطو من المسلّمات لديهم دون أن يبدو في كتابات بعضهم رجوعهم إلى النصوص اليونانيّة والعربية للمقارنة والتحري من صدق هذا الافتراض.

إنّ بناء على هذا الاعتقاد اعتبر إبراهيم أنيس أن تلك القسمة مضطربة<sup>3</sup> ولا تستجيب لمقاييس الدراسة الوصفية الحقّة. فاقترح تقسيماً رباعياً دون أن ينسبه لنفسه قائلاً: « وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعيّ أحسب أنه أدقّ من تقسيم الأقدمين وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة التي أشرنا إليها [ المعنى، الصيغة، وظيفة اللفظ في الكلام ] والأقسام هي: الاسم [ العام، العلم، الصفة] الضمير [ ضمائر الأشخاص، الإشارة الموصولات، العدد] الفعل بصيغته الثلاث، الأداة [حروف الجر والنفي.... ظروف الزمان والمكان]»<sup>4</sup>.

والواقع أنّ اللغويّ - المتخصّص في الساميات- الذي أخرج الضمير من صنف الأسماء وجعله قسماً قائماً بنفسه يندرج تحته [ الضمائر الشخصية، الإشارة، الموصولات، الاستفهام] قسيماً للاسم والفعل والحرف هو المستشرق الألمانيّ أبراشتراسر، وذلك في محاضرات ألقاها - كالعادة!- في الجامعة المصريّة، والقسم الرابع هي "حروف الجر" ويظيف إليها عدداً كبيراً من الأدوات الجارّة

1- أنيس إبراهيم، 2003: من أسرار اللغة، مطبعة الأنجلو- المصرية، ط8، القاهرة. ص238 .

2- ينظر: MERX, Adelbert,(1889), 1891: L'origine de la grammaire arabe, in bulletin de l'institut égyptien, série2, pp.13,14.

\*- إضافة إلى من سبق ذكره: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، أمين الخولي: مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير؛ عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي....

3- ينظر: أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة، ص239 .

4- ينظر: أبراشتراسر، جوتهلّف (1929): التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السامح القاهرة، صص47-80 . يبدو أن هذه المحاضرات كانت هي الأخرى بمثابة "ورقة طريق" للكثير من النحاة المحدثين راجعوا من خلالها أصولاً نحوية أخرى، إضافة للتقسيم الثلاثي، منها أقسام الجملة...، وما أصبح يعرف بالجملة بدون أركان الإسناد أشباه الجمل: كالتداء....

ابتدعتها العربية [خلفا - في نظره - لأخواتها الألسن السامية] منها: دون ، فوق ، تحت ، قبل ، أمام ، إذا..... لدي...<sup>1</sup>.

ويبدو من هذا النص أن براجشتراسر يفرق بين مفهوم الحرف، ومفهوم الأداة كوسيلة ربط أو آلة تستخدم لربط أجزاء الجملة. فقد تكون حرفا، أو فعلا أو اسما كما جاء عن المبرد: «اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل الحروف الناصبة والجارّة وإن كانت الأفعال أقوى»<sup>2</sup>.

وكان لعمل إبراهيم أنيس تأثير واضح في اللغويين الذين جاءوا من بعده من بينهم مهدي المخزومي الذي أخذ بالتقسيم الرباعي مع بعض التعديل. فهو عنده: الاسم، الفعل (الماضي، المضارع، الدائم (اسم الفاعل)، الأداة: الاستفهام: أ، هل، أن، كيف، النفي وأدواته ومعها ليس، الشرط، الاستثناء، أدوات الوصل ومنها حروف الجرّ، الكنايات: الضمائر، الإشارة، الموصول<sup>3</sup>.

ومن الذين تأثروا أيضا بإبراهيم أنيس تمام حسّان الذي عمل في البداية بهذا التقسيم: اسم، فعل، ضمير (حاذفا منه العدد)، الأداة. إلا أنه سرعان ما عدل عنه ليتخذ تقسيما سباعيا متأثرا بالمدرسة الانجليزية عموما. ومدرسة أستاذه فيرث على وجه الخصوص وهي عنده بعد أن وضّح " مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل" على حدّ تعبيره، كالاتي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة<sup>4</sup>. وقد تبعه تلميذاه فاضل الساقى، ومحمد حماسة عبد اللطيف في هذا التقسيم واعتمدها في دراستيهما<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - نفسه، ص 65.

<sup>2</sup> - المبرد، المقتضب، ج 75/1 .

<sup>3</sup> - ينظر: المخزومي، مهدي، 1966: في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، القاهرة، صص 19-24 وأيضاً 38-39 .

<sup>4</sup> - حسان تمام، (2006): اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط.5، القاهرة. ص. 90

<sup>5</sup> - ينظر: الساقى، مصطفى فاضل، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، إذ خصّص الفصل الأول من أطروحته هذه، صص 33-105، لنقد النحاة الأوائل في قسمتهم ومن سار على نهجهم، كما وقف منتقدا محاولات تقسيم كلّ من إبراهيم أنيس، صص 118-125 . ومهدي المخزومي، صص 127-137. ليتفرغ لتقسيم أستاذه حسّان تمام الذي ارتضاه قائلا: « أرى أن عرض لآراء تمام حسّان الذي عانى من آراء النحاة في تقسيم الكلم الشيء الكثير، فلم يشأ إلا أن يمارس نقدهم في هذه المسألة المهمة؛ ثم لم يكتف بهذه الممارسة كما فعل غيره قديما وحديثا. بل وضع بنظرته السليمة الحلول التي رأى أنها البديل العلمي

وما زال عليّ أبو المكارم يكرّر دون ملل أنّ هذه القسمة الثلاثية إنّما هي يونانية ينسبها تارة إلى المنطق الصوريّ الأرسطيّ وأخرى إلى أفلاطون؛ إذ يرى أنّه: « ترجمة دقيقة للتقسيم الأفلاطوني»<sup>1</sup>، معلّفاً على قول السيوطي الذي يعتبر أنّ هذه القسمة إنّما هي نتيجة استقراء تامّ للكلام العربيّ قائلاً: «إنه ليس من الاستقراء في شيء، فإن الاستقراء منهج علمي .... واستخدامه في هذا الموقع نوع من التجوّر المخلّ...». <sup>2</sup>، ليضيف معقّباً « إن الصلة واضحة .... بين التصميم الثلاثيّ للكلمة والمنطق الصوري ... ومن الثابت علمياً أنّ أرسطو هو الأب الشرعيّ للمنطق الصوريّ »؛ ليتّهم في النهاية هذا التحليل بالقصور مدّعياً أنّ هذا التقسيم لا يستند إلى أسس يقينية. ثمّ « إنّهُ فضلاً عن ذلك يتّسم بالقصور عن استيعاب جميع الكلمات العربية »<sup>3</sup>، دون أن يحصي الكلمات التي لم يستوعبها هذا التقسيم، وغفل النحويّون الأوائل عن تصنيفها إن سهوا أو عمداً، كما أنّه لم يقترح أي تقسيم بديل مبنيّ على أسس لسانية بحثة بعيدة عن المنطق الصوريّ، مكتفياً بالإشارة إلى ما: « قدمته دار العلوم [جامعة القاهرة] في مجال الدراسات اللغوية والنحوية. وفي طليعتها ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس - رحمه الله- في كتابه "من أسرار اللغة"، والدكتور تمام حسان في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " <sup>4</sup>.

ومع أهميّة هذه الأعمال الحديثة، إلّا أنّها لم تسلم من النقد كونها لم تأت بجديد رصين يذكر، يضاف إلى جهود العلماء السابقين، ولم تصحّح في ضوء تطوّر الفكر البشريّ، في المجال اللسانيّ والنحويّ، خطأً وقع فيه الأولون، وإنّما حاولت أن تكسّر وتفتّت تلك الأصول الثلاثية التي تعتبر القاعدة المركزيّة للنحو العربيّ، بناء - في نظرنا - على تصوّر استشراقي في أساسه. قد تكون

---

الذي يضع حدّاً لاضطراب التقسيم عند النحاة. ص137. وكان هدفه هو: "ارتضاء التقسيم السباعي والتدليل على صحته والدفاع عنه"، ص165 .

- وأيضاً عبد اللطيف، محمد حماسة، (1976): قرينة العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، أطروحة دكتوراه، كليّة دار العلوم ، جامعة القاهرة، صص50-100 . حيث يؤكّد على ضرورة مراجعة التقسيم الثلاثي لأنّه « لا يستوعب كلّ أجزاء الكلام، ص90 . ثم اختار تقسيم أستاذه تمام حسان « لوضوح الأسس التي استند إليها وتتوّعها »، ص99. وإن قلّصها إلى ستة مُدرّجا الظروف مع الأداة كما فعل المستشرقون عموماً.

<sup>1</sup> - ينظر: أبو المكارم، عليّ، (2007): المدخل إلى دراسة النحو العربيّ، دار غريب، القاهرة، صص151-152 .

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص148.

<sup>3</sup> - نفسه، ص154.

<sup>4</sup> - نفسه، ص156.

لصاحبه مرجعيّة لسانية خاصة به إضافة للسان المدروس. لهذا نعتبر محاولة أبي جعفر أحمد بن صابر أقرب إلى الجدّية، إذ إضافته لقسم " الخالفة " كقسم رابع قائم بنفسه له ما يبرّره - منهجيًا - كون المقولة - أسماء الأفعال - من أصعب المقولات تصنيفًا، ومحلّ خلاف تصنيفيّ بين علماء البصرة وعلماء الكوفة.

وما نخلص إليه في هذا المسألة الجوهرية - ختامًا للمبحث - هو أنّ القسمة الثلاثية المعروفة للكلمة في العربية: الاسم، والفعل، والحرف تعتبر أهمّ قاعدة تحليلية تصنيفية في النحو العربي، وعليه فهي الركن الأساس من أركان النظرية النحوية العربية حتى أنّها كانت المادة الأولى في دستور النحو، " الكتاب ". كما أنّها تعتبر أيضًا القاعدة التي يتأسّس عليها مبدأ تقسيم الجملة في النحو العربي، وهو موضوع المبحث الذي نختم به هذا الفصل المحوري.

## II - 4 - : أقسام الجملة في العربية:

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نبين كيف تمكّن النحويّون الأوائل من إرساء بناء تنظيريّ للتقعيد النحويّ الذي أساسه الجملة، لأنّ « الجمل قواعد الحديث »<sup>1</sup> وقد اعتبرها سيبويه ومن جاء بعده من النحاة وحدة التحليل في العربية - على غرار الدراسات اللسانية المعاصرة - . وضع هيكلها التجريديّ القائم على البناء الإسناديّ التلازميّ الذي تدعّمه وتحقّقه البنية الإعرابية التي يتحكّم فيها مبدأ العمل والربط العلائقيّ. وحدّد أقسام الكلم التي تؤلّف نظام هذه الوحدة الكبرى من خلال العلاقات التركيبية التي تربط بين هذه الأجزاء؛ ولعلّ أهمّ هذه العلاقات التي تؤسّس للجملة هي: علاقة البناء أو الإسناد على حدّ تعبير النحاة اللذين جاؤوا بعد سيبويه. فالبناء الإسناديّ هو رأس أبواب التركيب وأصل وضعه. فكان بهذا أوّل مفهوم ورد للجملة في التراث، أنّها: مسند ومسند إليه، وبائتلافهما تتحقّق الفائدة<sup>2</sup> التي لا " يحسن السكوت إلا عند تمامها، وبعبارة أخرى: « تعني استقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتمّ معناها »<sup>3</sup>. كما ميّز بين نوعيها محدّدًا بذلك قسميها الأصليين: حيث يقول في الباب الذي يذكره بركنيّ الإسناد: باب المسند والمسند إليه.... فمن ذلك الاسم المبتدأ

<sup>1</sup> - ابن جنّي، الخصائص، ج1/30.

<sup>2</sup> - ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 1/93.

<sup>3</sup> - عبد الرحيم، عصام علي الدريد، التأصل في التراث النحوي، ص93 .

أو المبني عليه وهو قولك: "عبد الله أخوك"، "هذا أخوك"، ومثل ذلك: "يذهب عبد الله". فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء.<sup>1</sup> لقد اتّضح للنحاة الذي جاؤوا بعد سيبويه، أنّ الجملة إنّما تتألف من صورتين: من الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم.<sup>2</sup> فحصل التمييز بين النوعين وتمّ تقسيم الجملة إلى قسمين أساسيين: "أحدهما:

اسمية: ك:زيد أخوك، جملة من مبتدأ وخبر، والثانية:

فعلية: ك: خرج زيد، وتسمى جملة فعلية، والمقصود بالفعلية أن يكون الأول فعلا، فإن قلت: زيد ضربته كانت جملة اسمية لأنّ الجزء الأول اسم وضربته جار مجرى قولك مضروب.<sup>3</sup>

ولئن بدا هذا التميز بديهياً عند البصريين وجمهور النحاة، فالجملة الاسمية اسمية وإن كان فيها فعل كقولنا: زيد ذهب، والفعلية فعلية لأنها تبدأ بفعل، "ذهب زيد"؛ إلا أنّ للكوفيين رأياً آخر في الجملة الاسمية التي تحمل فعلا فهي عندهم فعلية تقدّم فيها الفاعل عن الفعل. ولكن يبقى رأي الجمهور هو السائد في اعتبار وجوب تأخير الفاعل عن الفعل نحوياً أو تركيبياً، إذ يناقش ابن جنّي هذه المسألة ويفصّل فيها بصورة دقيقة، ليس مع الفعل والفاعل بل حتى مع المبتدأ والخبر مما يؤكّد دقّة هؤلاء العلماء في تتبّعهم للظاهرة اللسانية مبني ومعنى، إذ يقول: «قولنا زيد قام ربّما ظنّ أنّ زيدا هنا فاعل في الصنعة كما أنّه فاعل في المعنى»<sup>4</sup>.

إذن كونه فاعلا في المعنى هو الذي جعل للموجزين يقولون بفاعليّته، وهذا نظر قاصر لأنّ البناء التركيبية يقتضي أن يكون الضمير في قام هو الفاعل نحوياً. ويؤكّد قوله هذا جازماً: «ليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدّم عندنا على رافعه، لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده وإنّما الرفع هو (المبتدأ والابتداء) جميعاً لم يتقدّم عليهما معا وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ»<sup>5</sup> مخالفاً بذلك رأي أستاذه أبي الحسن الفارسيّ. وقد حاول بعض النحاة المتأخّرين الخروج عن هذه القسمة الثنائية، منهم الزمخشري الذي عدّها أربعاً: اسمية وفعلية،

<sup>1</sup>- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1/23.

<sup>2</sup>- الاسترلابادي، شرح الكافية، ج1/32 .

<sup>3</sup>- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1/93 .

<sup>4</sup>- ابن جنّي، الخصائص، ج1 / 280-281 .

<sup>5</sup>- المصدر نفسه، ج2/285 .

وشرطيّة، وظيفيّة؛ إلاّ أنّ ابن يعيش ردّ كلاً من الشرطيّة والظرفيّة إلى الفعلية<sup>1</sup>. أمّا ابن هشام فقد قسّم الجملة إلى ثلاثة أقسام: اسميّة، وفعلية وظيفيّة وتبعه في ذلك السيوطي<sup>2</sup>. ونرى أنّ القسمة الثنائيّة هي الأصل، وهو ما انتهى إليه جمهور النحاة في استقراءهم لأقسام الجملة العربيّة. كما أنّهم اعتبروا وجود الركنين أمراً ضروريّاً، لا يستغنى عن أحدهما، فأطلقوا عليهما اسم العمدة. فتوفّرهما شرط لاكتمال التركيب وتمام الفائدة؛ وإنّ حذف أحدهما أو إضماره يستدعي تفسيراً لهذا القانون، لأنّهما يمثّلان الحدّ الأدنى الذي تتعدّد به الجملة. كما أنّ تحديد نوع الجملة متوقّف على كون الكلمة المصدرة لها أحد عناصر الإسناد، ولا اعتبار للحروف أو المتمّمات أي الفضلات.

#### 4-1- رأي المحدثين في التقسيم الثنائي للجملة:

كان للمحاضرات التي ألقاها المستشرق الألماني أبراجشتراسر في 1929، بالجامعة المصريّة نفس الأثر- في كثير من نحاة ولغويّ مطع القرن العشرين- الذي خلفته محاضرة مركس. فما أنّ أعلن رأيه في " أشكال الجملة في [ اللسان العربيّ]"<sup>4</sup> وذلك في المبحث الثالث الذي خصّصه " للتركيبات" حتى تلقّف آراءه جماعة من اللغويين وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" الذي نشر بعد حوالي عقد من تاريخ المحاضرات أي 1937، فطلع على النحو العربيّ بتقسيم جديد هو عبارة عن قسمين أساسيين:

**1/ جمل تامّة:** وهي التي تشتمل على ركني الإسناد وتشمل في نظره الجمل الاسميّة التامّة والجمل الفعلية التامّة.

**2/ جمل ناقصة:** وهي تلك التي تشتمل على ركن واحد في نظره، من ركني الإسناد ويقوم به المعنى ك: جملة النداء: يا محمد، تحيةً، سلاماً. بعبارة أخرى، كلّ جملة فيها حذف واجب لا يتكفّل تقدير الحذف، كما فعل النحويّون الأوّلون، لأنّهم في رأيه « لم يعرفوا الجملة الناقصة»<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/88-89.

<sup>2</sup>- ينظر: ابن هشام، معنى اللبيب، ج2/37، 38. والسيوطي، همع الهوامع: ج1/49، 50.

<sup>3</sup>- براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص30

<sup>4</sup>- ينظر: مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص142.

وهذا ما ذهب إليه ابراجشتراسر، وكان فيه أضبط من تابعه، معتبرا أن: « أكثر الكلام جمل، والجملة مركبة من مسند ومسند إليه إلا أن من الكلام ما ليس بجملة بل هو كلمة مفردة أو تركيبات.... غير إسنادية، مثال ذلك النداء فإن: ( يا حسن) ليس بجملة ولا قسم من جملة وهو مع ذلك كلام. ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مظهرا كان أو مقدرا»<sup>1</sup> فيسمى هذا النوع شبه جملة وهو مختلف عن مفهوم شبه جملة في النحو العربي « ويدرج تحته إضافة للنداء، أسماء الأفعال، بعد إذا: التقت فإذا النبي، بعد لولا..... لا بدّ وما يماثلها من نفي الجنس فهذه كلّها أشباه الجمل»<sup>2</sup>.

إذن ما اصطلح إبراهيم مصطفى على تسميته بالجملة الناقصة هي ما أسماء المستشرق الألماني أشباه الجمل دون تمييز. وسار عبد الرحمن أيّوب على خطاه مع اختلاف في المصطلح فهي عنده:

- 1/ جملة إسنادية: وهي الجمل التامة وتضمّ الجملة الاسميّة والجملة الفعلية ( سواء تقدّم الفعل فيها أم تأخّر)
- 2/ جملة غير إسنادية: وهي الجملة الناقصة، وتضمّ: جملة النداء، وجملة نغم وبئس وجملة التعجب.... ولا يمكن أن تُعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية<sup>3</sup>.

1- ينظر، ابراجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، صص 81-84.

2- نفسه

- ويستعمل ابراجشتراسر هذا المصطلح " الجملة الناقصة" ليخصّ به تراكيب معينة حيث يقول: «..... بخلاف مثل قولي " أمس" جوابا عن السؤال "متى جئت؟" فتقديره: "جئت أمس". فأمس وأمّالها جمل ناقصة. والنداء وأمّالها نسميها أشباه جملة». وما نفهمه من هذا النصّ هو أنّه يعتبر أنّ الحذف الجائز الذي يمكن تقديره بل والتلفظ به يختلف أمره عن الحذف الواجب الذي لا يظهر المحذوف فيه أبدا. وليس لأحد أن يقدره. لهذا اعتبرنا ما ذهب إليه ابراجشتراسر -بغضّ النظر عن موقفنا منه- أدقّ وأضبط مما عرضه تابعه الذي يتّسم بالاضطراب، لأنّه يعتبر "يا محمد" جملة ناقصة أي يقرّ بركن الفعل غير المذكور وهذا لا يختلف عن تأويل النحاة لجملة النداء بجملة فعلية- أدعو محمد- كجملة أصلية أو عميقة على حدّ تعبير اللسانيين المعاصرين، ولعلّ هذا الاضطراب هو الذي استدركه عبد الرحمن أيّوب بمصطلحه جملة غير إسنادية.

<sup>3</sup>-أيّوب عبد الرحمن (1957): دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الإنجلو-المصرية، القاهرة. صص 129-130.

وعلى هذا النهج سار محمد حماسة عبد اللطيف مؤيداً ما ذهب إليه عبد الرحمن أيوب، معلناً: « ونحن نوافق الدكتور أيوب على هذا التقسيم وإن كان بحاجة إلى تفصيل أكثر.<sup>1</sup> مؤكداً على رفضه قيام الجملة على ركني البناء الإسنادي إذ يصرّح: « نرفض اشتراط الإسناد مقوماً من مقوماتها [ الجملة ]، فكلّ كلام تمّ به معنى يحسن السكوت عليه هو جملة ولو كان من كلمة واحدة<sup>2</sup>، وعليه فهو يرى أنّ تصنيف الجملة " محتاج " إلى إعادة تصنيف « لأنّ تكديس كلّ أنماط التراكيب في نوعين اثنين ..... يفضي بالباحث - ضرورة - أن يجهد في حشر نماذج مختلفة الخصائص والسمات تحت صنف ما، معملاً في ذلك ألوان التقدير والتأويل .... [التي] لا تعدّ من المنهج اللغوي، ..... [ وعليه ] ..... فإننا لا نتكلّف الإسناد عندما لا يكون وجهها ظاهراً، إذ كيف نقيم الإسناد في جملة كالتعجب مثلاً أو جملة النداء أو القسم أو التحذير أو الإغراء إلّا بافتراض صورة لجملة لم تنطق؟ [كما] نحاول تطبيق الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل وما تستتبعه من القول ببعض ألوان الحذف والتقدير ....<sup>3</sup>، ثم يقترح في نهاية المطاف التقسيم الذي ارتضاه بعد نقد التقسيم التراثي قائلاً: " أنه بناء على هذه الأسس أرى أن تقسم الجملة في العربية إلى ثلاثة أقسام:

- **الجملة التامة\*** وهي الجملة الإسنادية

- **الجملة الموجزة** وهي الجملة التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد.

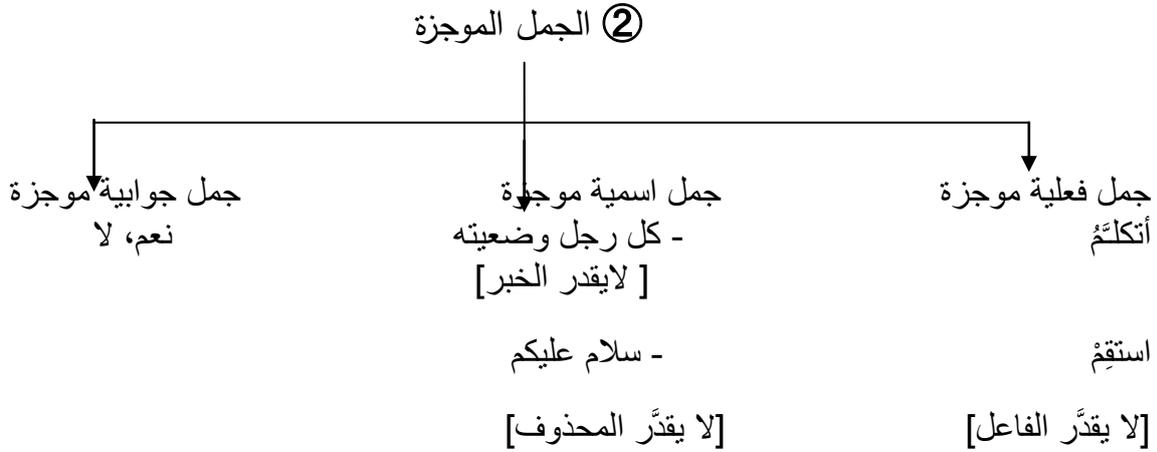
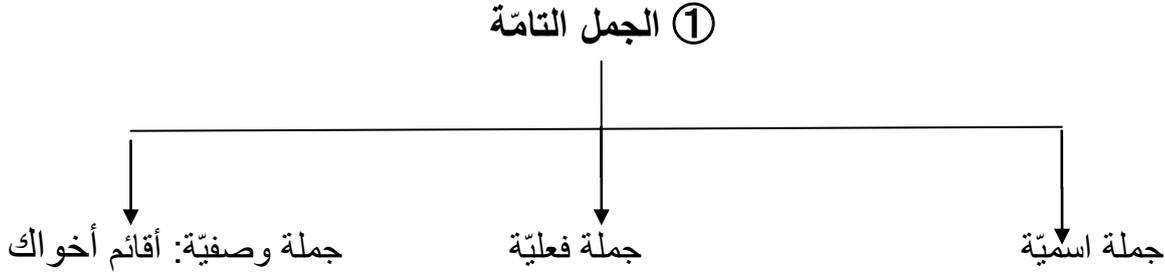
- **الجملة غير الإسنادية**

<sup>1</sup>-ينظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة، ص.33

<sup>2</sup>-نفسه، ص 57 .

<sup>3</sup>- ينظر: نفسه، صص 57-58.

نجمل هذه الأقسام وأنواعها على النحو الآتي، ونحيل القارئ الذي يريد الوقوف على التفاصيل إلى مؤلفه<sup>1</sup>.



<sup>1</sup> - ينظر: عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية، صص 79-110.

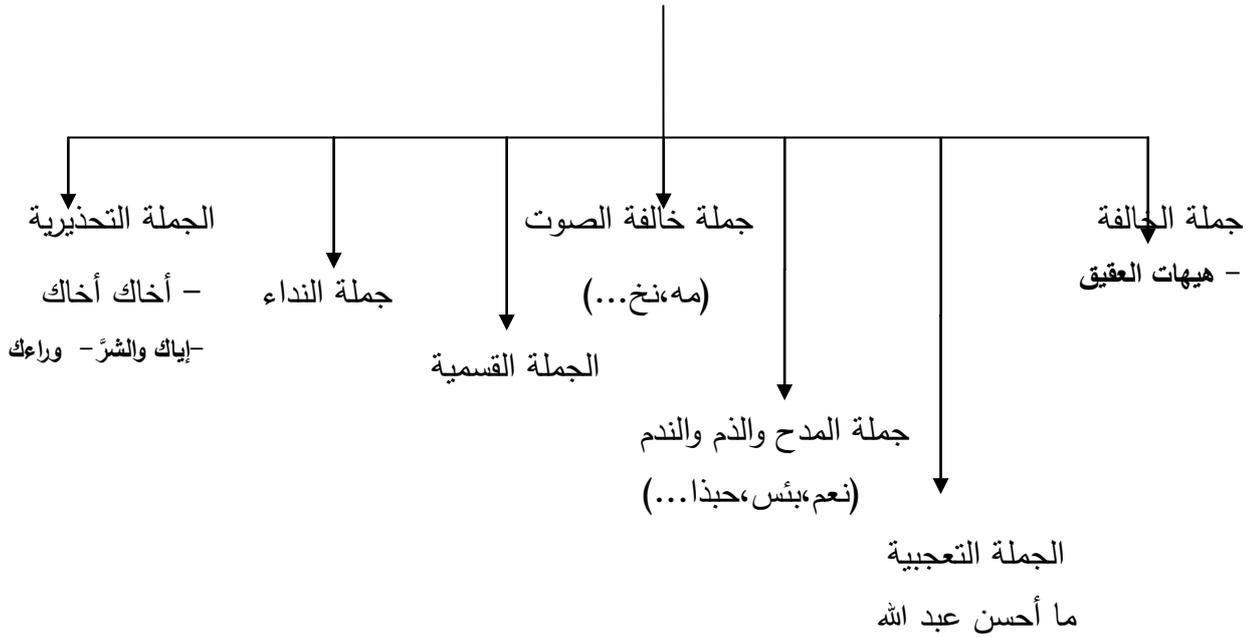
ينظر: نفسه، صص 78-79.

\* ولا ندري فيما إذا كان قد استعمل هذا المصطلح تامّة اقتداء بالنحاة السابق ذكرهم - وهذا الأرجح في نظرنا - أو متأثراً بما جاء عند ابلمفلد الذي قسّم الجملة أيضا إلى جمل تامّة Full sentences وجملة ثانوية أو صغرى minor sentences معتبرا « أنّ كلّ الألسن قد تميّز بين نوعين من أنواع الجمل التي يمكن أن نسميها جمل تامّة

نحو: John ran away وجملة صغرى ك: « Be good ! , Come ! » Who ran away

ينظر: BLOOMFIELD, L, Language, pp. 171,172 et 176

### ③ الجمل غير الإسنادية



أما زميله عليّ أبو المكارم فيفضّل إضافة قسم خامس إلى أقسام الزمخشري الأربعة أي: جملة فعلية، جملة اسمية، جملة ظرفية، جملة شرطية، والخامسة هي الجملة الوصفية\* مستخلصا: « وبهذه النتيجة أمكن التخلّص من تلك المقولة التي ظلّت مسيطرة على الفكر النحويّ طوال ثلاثة عشر قرنا، وحصلت باستمرارها وسيطرتها على حصانة لا معنى لها في البحث العلميّ الذي يجب أن يعيد النظر في كثير من المسلمات التي لا سند لها إلّا ما تحضى به من شيوع وذبوع وانتشار واستقرار وهي جميعا أمور غير مسلّمة وإن تبعها الكثيرون وأخذ بها الباحثون »<sup>1</sup>. إذن فإضافته لهذا القسم " الجملة الوصفية " بناء على دراسات زملائه\*، لا يعتمد على أسس علمية إجرائية بقدر ما هو تمرّد عمّا اعتبره سيطرة فكر نحويّ، وفي هذا بعد عن الموضوعية.

\* وقد تناول هذا النوع بالدراسة أيضا زميل لهم بدار العلوم، ينظر:

صلاح شعبان (1975): الجملة الوصفية، أطروحة دكتوراه كلية دار العلوم، جامعة القاهرة. إذ يقول في صفحة 73 " الجملة الوصفية جملة مكتملة الخصائص منفردة عما سواها ".

<sup>1</sup> - أبو المكارم علي (2007): مقومات الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ص 10.

وينظر أيضا صص 140-152.

\* هذا القسم نجده أيضا عند تمام حسان. في الواقع كنتيجة حتمية لأقسام الكلام التي تبناها وأخرج فيها الاسم الوصف، الذي نتج عنه بناء الجملة الوصفية. ينظر: حسان تمام (2004): الخلاصة النحوية، عالم الكتب القاهرة. صص 127-130.

إنّ الاضطراب الذي يبدو على الاقتراحات المقدّمة أعلاه، بديلاً للتقسيم الثنائي للجملة الذي أجمع عليه النحاة عبر الأجيال، مع ما قدّمه بعضهم من إضافات ردت إلى تلك الأصول وفق اعتبارات لسانية وإجراءات لغويّة، وعدم التوصل إلى تقسيم متقارب على الأقلّ بين هؤلاء المتأخّرين كنتاج لمجهود لغويّ وتجربة جديدة له في نظرنا سببان رئيسان – وليس حصريّين-

**السبب الأوّل:** هو الأخذ بالنهج الاستشراقيّ واتّباعه دون نقد أو تمحيص، هذا النهج الذي ما فتى يدرس اللسان العربيّ على الطريقة اللاتينيّة، فمعظم هؤلاء المستشرقين « لم يتخلّوا عن اقتناعهم أو قلّ عن شعورهم بأنّ تحليل اللغة على الطريقة اللاتينيّة هو التحليل الممكن، ولذلك ما اعتبروا مناهج النحاة العرب جديدة بالبحث العميق »<sup>1</sup>.

فهذه المناهج عندما حاول تطبيقها هؤلاء المستشرقون ومن تبعهم من النحاة الذين ذكرنا بعضاً منهم، لاحظنا أن عملهم لم يتجاوز عملية تفرّيع الأصول الجامعة، وجعل بعض الفروع أقساماً قائمة بنفسها، كالجملة الوصفية التي يتصدر اسم مشتق: اسم فاعل، اسم مفعول، أو صفة، والمشتقّ فرع من أصل اسمه صنف الاسم، والدليل أنّهم لم يستطيعوا أن يزيلوا عنه خاصيّة الاسميّة بمختلف علاماتها، البنيويّة والتوزيعيّة، وإنّ كان يقوم في استعمالات معيّنة بعمل الفعل الذي تفرضه الدلالة على الحدث.

أمّا الفروع المتعدّدة عدد أقسام الكلم عند حسن تمام، والتي استند عليها محمد حماسة عبد اللطيف، ومنها ما يسمّيه تمام وغيره بالجملة الإفصاحيّة\* فما هي في الواقع إلا أساليب إنشائيّة محوّلة عن أصلها الخبريّ لغرض معيّن: فهي إذن فروع تعبيرية خاصّة لأصول لسانية نظاميّة، والتنظير السليم هو الذي يحدّد الأصل بدقّة ووضوح، ثم يقف عند خصائص الفروع التمييزيّة يحلّلها ويفسّرها وينظرها بغيرها ليردّها إلى الأصل، وهذا ما فعله النحاة الأوائل، إذ اعتبروا التقسيم الثلاثيّ للكلم، ومن بعده التقسيم الثنائيّ للجملة على اعتبار أنّ الإسناد أو البناء الإسناديّ يقوم على الصنفين الأساسيين الاسم والفعل نوعاً من الأصول النظرية، التي توصلوا إليها من خلال استقراء كلام العرب.

**السبب الثاني:** التآثر بالمناهج البنيويّة الغربيّة خاصّة تلك التي تغلب الاهتمام بالشكل على المضمون، جعل البعض يتّهم النحاة الأوائل باسم الوصفية البنيويّة – كما تمثّلوها- بالخلط والاضطراب، فراحوا يرفضون مبدأ التقدير (لا وجود لضمير مستتر في فعل الأمر قم، ولا مضارع المتكلّم أقوم) ويسعون لهدم

البناء الإسنادي بما يسمّى جملاً غير إسنادية، كما رفضوا القول بأسبقية الفعل على الفاعل، فاختلط الأمر عندهم بين الفاعل والمبتدأ تماماً كما اختلط عند المستشرق الفرنسي افليش رغم أن النحاة<sup>1</sup> الأوائل شرحوه بصورة دقيقة، لا لبس فيه تعرّضنا لها سابقاً. ولكن سرعان ما تداعت هذه الدعوات التي بقيت مجرد محاولات بعد تراجع التيار البنوي المحض، وتخلّت عمّا كانت تدعو إليه. وعادت إلى اعتبار المفاهيم مثل العمل، الإعراب، التقدير، أصولاً تنظيرية وإجراءات لسانية برهنت الدراسات اللسانية المعاصرة على نجاعتها.

وفي هذا الصدد فقد راجع عبد اللطيف محمد حماسة مواقفه في ضوء الدراسات اللسانية المعاصرة، وبخاصة المدرسة التوليدية التحليلية، ومن يقرأ مؤلفه - بناء الجملة العربية يتلمّس ذلك، ويقف على المراجعة التي قام بها هذا اللغوي لتصحيح مواقفه؛ منها: أنّ « الجملة البسيطة [هي] نموذج للبنية الأساسية التي تتولد عنها أشكال نحوية في كلّ من نوعي الجملة .... فبناء الجملة الاسميّة له عوارض... ولبناء الجملة الفعلية الأساسية عوارضها المتنوعة. »<sup>2</sup> كما أصبح الإسناد شرطاً أساسياً لديه: إذ يستدرك: « إنّ التعيد يجب أن يراعي الحد الأدنى الذي تتعقد به الجملة ويكتمل المعنى. والجملة في العربية تتعقد من هذين العنصرين الأساسيين. »<sup>3</sup> ويضيف أنّ الجمل قد صنّفت أنواعها في العربية بناء على فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسيين: الجملة الاسميّة والجملة الفعلية. وأمكن بسهولة (!) ردّ كلّ النماذج الأخرى إلى هذين النوعين، بل أكثر من هذا فما كان يعتبره أصنافاً جمليّة قائمة بنفسها مستقلة عن غيرها أصبح يعتبرها " بُنى ظاهريّة سطحيّة " لأصول عميقة بعد أن دخلت عليها "عوارض تركيبية " أي تحويلات معيّنة. ثمّ يقدم سبعة وعشرين (27) مثالا يشرح فيه كيفيات الانتقال من الأصل إلى الفرع عن طريق التحويل الذي يتمّ إما بالتقديم أو التأخير، أو الحذف أو التأويل (في حالة استعمال جملة مصدرية)<sup>4</sup>..... ليخلص في النهاية إلى

<sup>1</sup> - ينظر: المبرد في المقتضب، ج4/128؛ الجرجاني في شرح المقتصد 93/1. وابن جني: الخصائص، ج2/285 .

<sup>2</sup> - عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، ص22 .

<sup>3</sup> - نفسه، ص34 .

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه ، صص 248 - 252. بل ويخصّص مبحثاً مطوّلاً « لعوارض الحذف في بناء الجملة » من ص 259 - ص279. يهدم فيه كلّ ما زعمه من قبل، ويسير على نهج الأوائل في ضوء ما اطّلع عليه من المنهج التوليدي التحليلي، وفي هذا إقرارٌ بصواب ما ذهب إليه النحويّون الأوّلون، وتراجع بل ومراجعة وتصحيح موقف ورأي متسرّع بُني على أسس واهية وخاطئة.

القول « بالتقدير والإسناد والتأويل والحمل على المعنى وغيرها من الأمور التي يتّضح منها أن الغرض منها هو المواءمة بين الصورة المنطوقة والأصل الذي ينتمي إليه، أو قل بين بناء الجملة المنطوقة والبنية الأساسية... وبذلك يصبح اللجوء إلى التقدير، وليس هذا التقدير ضرباً من الخيال والترخّص ولكنه فهم لبنية الكلام الأساسية التي يردّ إليها التعبير.»<sup>1</sup>.

ولقد تعمّدنا الردّ بهذا الموقف التصحيحيّ المراجع في ضوء نتائج الدراسات اللسانية المعاصرة التي أثبتت أنّ نحو العربيّة نظريّة لسانية رائدة، قائمة على أصول فكريّة لسانية، وإجراءات منهجيّة وصفية متوازنة، وهو ردّ - تطبيقيّ - واف لما سبق، وتكسير لتلك المعاول الهدامة التي صوّبت تارة لتحطيم العامل كمحور أساس لهيكل النحو العربيّ، وطورا لهدم البناء التركيبيّ الذي تقوم عليه الجملة العربيّة بإنكار خصوصيّة الثنائيّة، وتفتيت أصول الكلم القاعدية؛ وفي هذا دعوة أيضا إلى إعادة تقييم النحو العربيّ على أسس موضوعيّة تستجيب للصرامة العلميّة التي يقتضيها البحث اللسانيّ الموضوعيّ، وتجنّب اللهث وراء النظريّات اللاتينيّة دون تمحيص ومراجعة ودون تعصّب أو افتتان.

<sup>1</sup>- ينظر: المرجع السابق، صص 252 - 253.

## الفصل الثاني

### الجملة في الدراسات السامية و الدراسات اللسانية الغربية

#### II - 0 - تمهيد:

بعد أن وضّحنا مفهوم الجملة النواة في النحو العربيّ، وتوقّفها عند خصائص بنائها، على اعتبار أنّ المقارنة سنتبني أساسا على اللسان العربيّ كنموذج للألسن السامية، في إطار الألسن السامية، رأينا أنّه لا يمكن إقامة هذه المقارنة قبل الاطلاع على نظام الجملة النواة في بعض الألسن السامية المعروفة التي تمثّل العربيّة نموذجها، حتى يتبيّن للقارئ صحّة اعتبار اللسان العربيّ نموذجا - مثاليّا عند معظم المستشرقين - للألسن السامية جميعا إلى ما يعرف بالسامية الأمّ.

فكان اختيارنا لبعض الألسن السامية مبنيا - إضافة لمدى وفرة المادّة العلميّة حولها - على تلك الألسن التي قدّمت الشواهد المدروسة فيها بأصوات الأبجديّة العالميّة المتّفق عليها، علما أنّ معظم تلك الألسن مندثر وغير مستعمل، وتقديم أمثله بخطّ النقوش القديمة لا يخدم البحث بوضوح كالأكادية، والأوغاريتيّة والكنعانيّة..... أمّا ما أعيد بعثه كالعبريّة فقلّ من يعرف قراءة خطّها عندنا، ولهذا تجاوزنا عدّة مراجع عربيّة خاصة تلك التي في دراستها للظواهر النحويّة المقصودة تقدّم الشواهد بقلم النقوش ثم ترفقها مباشرة بالترجمة الفصيحة؛ فلا يتبيّن لنا مطلقا الأركان بدقّة تسمح أن نبني عليها استنتاجا علميّا مقبولا، فاكتفينا بالاستئناس ببعض هذه الدراسات بعد تتبّع الظاهرة في المراجع التي أوضحت معالمها.

ومادام البحث مقتصر على دراسة بناء الجملة بل نواة الجملة أي ما يسمى بالجملة البسيطة فإنّنا ركّزنا على هذا الجانب التركيبي فقط، دون الولوج في بعض القضايا الصرفيّة والصوتيّة، على أهميتها التي قد نقف عندها خلال مقارنتنا مع الأمازيغية.

وفي هذا الصدد يقدّم المستشرق المتخصّص في اللسان الساميّ الحبشيّ تعريفاً للجملّة لا يختلف في عمومته عن التعريف لها في النحو العربيّ. وإن كان هذا الأخير أدقّ في جوهره لأنّه يعتبر الظاهرة الإسناديّة بناءً ركن على ركن آخر، وليس مجرد جمع بين ركنين أساسيين.

والواقع إن مصطلح بناء كما أوضحناه في الفصل السابق لا نجد له أثراً عند معظم المستشرقين المتخصّصين في الساميات. كما أنّه لم يستعمل في الدراسات اللسانية قبل ابلمفلد، إلا نادراً. إذن يركز المستشرق الألمانيّ أوغست دلمان في تعريفه للجملّة على ركنيّ الإسناد قائلاً: « لا بدّ أن تحتوي الجملّة الساميّة مهما كانت بسيطة على ركنين أساسيين أحدهما المسند إليه والآخر المسند. ولا بدّ لوجود كلّ منهما حتى تكون الجملّة كاملة [مفيدة]. واعتماداً على هذين المكوّنين الأساسيين يمكن للجملّة أن تمتدّ إلى ما لا يمكن حدّه ويتمّ ذلك بجمع ورتب كلمات حول كلّ من المسند إليه أو المسند أو حولهما معا<sup>1</sup>».

إذن فأساس الجملّة هو التركيب الإسناديّ، وهو ليس في نظرنا جمع المسند إليه والمسند على حدّ تعبير دلمان وإنما هو بناء إما المسند إليه على المسند أو بناء المسند على المسند إليه، وباختلاف البناءين يختلف نموذج الجملّة في الألسن الساميّة عموماً واللسان العربيّ على وجه الخصوص.

## II - 1- نظام الجملّة في الألسن الساميّة

سبق أن حدّدنا الخصائص المشتركة التي تميّز بها الألسن الساميّة في الباب الأوّل، والتي تجعل منها - نظراً للقراية الشديدة في مختلف مستويات النظام اللساني: الصوتي، الصرفي، والتركيبّي - مجرد لهجات لسان واحد ولا سبيل إلى تفسير هذا التقارب إلاّ افتراض أصل واحد مشترك، اللغة الساميّة الأولى أو الساميّة الأمّ.

ونحاول في هذا المبحث أن نقف عند خصائص الجملّة من خلال دراسة نظامها العامّ في أشهر الألسن الساميّة البائدة منها والحية، لاستخلاص القوانين المشتركة التي يبنى عليها النظام

<sup>1</sup> - ينظر: DILLEMANN, August, (1899), 1907: Ethiopic Grammar, translated by James A. Crishton, London. P.423.

التركيب السامي. ويؤكد المستشرق الألماني تيودور نولدكه: « أنه من الأيسر أن نقدّم بحثاً مقارنتياً للنحو الساميّ على أن نقدّم بحثاً في الصوتيات الساميّة ».<sup>1</sup> وفي هذا دليل على أنّ القوانين النحويّة واضحة جليّة من جهة، لا تعترّيا تغييرات أساسيّة من جهة أخرى، كذلك التي نلاحظها خاصّة في المستوى الصوتي. وما يعضد رأينا هذا ما ذهب إليه سليمان عليان في أنّ « التغيّر النحويّ يحدث في مجال المستوى النحويّ ببطء شديد ».<sup>2</sup>

والمثقف عليه بين علماء الساميات مستشرقين ثم عربا، أنّ الجملة السامية نشأت بسيطة للغاية و« أنّها كانت في السامية الأمّ قصيرة ومرتبطة بغيرها من الجمل عن طريق الواو كأداة وصل قديمة استخدمت لربط التعبيرات الموجزة .... التي كانت تعبر عن فكرة بسيطة في شكل وحدة صغيرة أساسها المسند إليه والمسند ».<sup>3</sup> وهذا ما أكدّه المستشرق الإيطالي المتخصّص في اللسانيات السامية المقارنة حيث لاحظ أنّ « الجملة عامّة بسيطة التركيب، فاللغات السامية لا تميل إلى الجمل الفرعية، ولكن تفضّل وضع الجمل بعضها إزاء بعض ... ».<sup>4</sup> وتعرف هذه الظاهرة بظاهرة التوازي\* وقد أشار إليها محمود فهمي حجازي في توصيفه لظاهرة التراكيب في الألسن السامية حيث قال: « فاللغة السامية الأولى لم تكن ذات جمل طويلة بل كانت تسودها ظاهرة التوازي؛ أي أنّ الجمل كانت قصيرة .... تتوازي الواحدة بجانب الأخرى ».<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- ينظر: NÖLDÉKE, Th., (1886), 1913, p618 (1° colonne)

نشر المقال لأول مرّة بالانجليزية في الطبعة 11 من الموسوعة البريطانية في 1886.

<sup>2</sup>- عليان سليمان، (1997): « مفهوم التغيّر اللغويّ في العبريّة، مستوياته وأسبابه ومشكلاته، في حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، مج25 ج2، ص189.

<sup>3</sup>- عبد المجيد محمد بحر (1977): بين العبريّة ولهجاتها والعبريّة، القاهرة، ص149. وينظر أيضا:

عوض الله الحسن محمد اسماعيل، (1987): نظام الجملة الفعلية في اللغات السامية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه قسم اللغات الشرقية، كلية الآداب جامعة القاهرة. ص. 09

<sup>4</sup>- ينظر: مسكاتي، سباتينو، (1957): الحضارات السامية القديمة، ترجمة، السيد يعقوب بكر، القاهرة. ص 47.<sup>1</sup>

\* التوازي، Parataxe

<sup>5</sup>- حجازي محمود فهمي، (1992): علم اللغة العبريّة، مدخل تاريخيّ مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، دار الثقافة

للنشر والتوزيع القاهرة. ص147

وهذه الظاهرة قد سجّلها نولدكه في اللغة العبرية القديمة مؤكّداً على أنّها أكثر انتشاراً فيها من اللغات السامية الأخرى المعروفة، حيث أنّ الطريقة المثلى في هذا اللسان لربط الجمل فيما بينها تتمّ إما بالمعنى أو بحرف «و»<sup>1</sup>.

وطبعاً مع تقدّم الزمن وتطوّر الفكر ورفيّه، تعقّدت الجملة ولم تعد على بساطتها تلك الأولى. فظهر ما يعرف بالجملة المركّبة، ولهذا نجد بروكلمان من بين التصنيفات التي يقدّمها للجملة في الساميات تصنيفها من حيث التركيب إلى:

- 1- **جملة بسيطة:** وهي التي يتحقّق فيها كلّ جزء من أجزائها بكلمة واحدة، أي ما يعرف في الدراسات الحديثة بالجملة النواة التي تتكوّن عادة من مسند ومسند إليه أو مسند إليه ومسند.
- 2- **جملة بسيطة متّصلة:** هي الجملة المتعدّدة الأجزاء أي يتحقّق فيها أحد الأجزاء بمركّبات: موصوف/صفة، مضاف/مضاف إليه...
- 3- **جملة مركّبة:** وغالباً ما تتكوّن من جملتين أو أكثر، إحداها جملة أصلية والأخرى جملة فرعية تتعلّق به.<sup>2</sup>

وهذا التقسيم الساميّ نجد له نظير في النحو العربيّ عند ابن هشام في حديثه عن الجملة الكبرى والجملة الصغرى. ولعلّ من أسس دراسة الجملة تصنيف أهمّ العناصر المكوّنة لها وهي الكلم. فما هي أقسام الكلم في الألسن السامية؟

#### 1- أ- أقسام الكلام في الدراسات السامية:

ليس من اليسير تقديم إجابة واضحة ومحدّدة في هذا الشأن؛ إذ تختلف آراء دارسي الساميات في تقسيم الكلام وتصنيفه بل يسودها اضطراب لم يفصل فيه بصورة جيّدة، كما فصل فيه وحدّد في النحو العربيّ. حيث صنّف الأوائل - كما سبق ذكره - إلى ثلاثة أقسام أصلية؛ يتفرّع عن كلّ قسم فروع ثانوية تصنّف فيها الكلم حسب الخصائص المشتركة فيما بينها، إمّا بنويّة أو وظيفيّة دلاليّة.

<sup>1</sup> - ينظر: Nöldéke, op cit, p. 623 (1<sup>e</sup> colonne).

وقد ترجم رمضان عبد التواب Parataxis Sentences بالجملة المستقلّة، ولا نرى الترجمة ملائمة، بل لا تفي بمفهوم التراصّ والنوازي في مقابل التعلّق. ينظر: كتابه اللغات السامية، ص 40-41.

2- ينظر، بروكلمان، كارل (1977): فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعة جامعة الرياض، المملكة السعديّة.

ورغم محاولات كسر هذا التقسيم تأثراً بالدراسات الاستثنائية أو اللسانية البنيوية إلا أنها لم تفلح في إيجاد تقسيم واضح المعالم ينافس أو يحلّ محلّ ما ذهب إليه النحاة الأوائل بعد استقراء دقيق للسان العرب؛ فبقيت اجتهادات لها قيمتها العلمية في النظر النحويّ الحديث دون أن تتعدّى ذلك. بل ما تجدر الإشارة إليه في البداية هو أنّ فضل هذه الدراسات النحوية باد - لا يمكن إنكاره - سواء في أعمال المستشرقين اللسانية أو في الدراسات النحوية الخاصة لبعض الساميين أنفسهم وبخاصة النحاة العبريين والسريان وهذه بعض آرائهم.

\* **المستشرقون:** فالمتتبع لمؤلفاتهم في الألسن السامية المختلفة يلاحظ لأول وهلة: « أنّ دراساتهم تدور حول التقسيم الثلاثي، وهو التقسيم ... الذي أخذ به معظم النحاة، غير أنهم قد استبدلوا الحرف بالأداة<sup>1</sup> ». وهو في الواقع المصطلح الذي يستعمله الكوفيون؛ إلا أنّ استعمال المستشرقين له مخالف لمحتوى هذا الصنف، فكثيراً ما يدرجون تحته - صنف الأداة - إضافة للحروف المعروفة، « ظروف المكان والزمان حول، قدام، وراء، قبل، ... أصوات: أواه، نخ، هات...<sup>2</sup> ». وبعبارة أخرى جُمع في هذا الصنف كلّ أنواع الكلم التي لم تتضح لديهم حقيقة اسميتها أو فعليتها أو ما يعادلها في لغاتهم.

ومن المستشرقين من يقسم الكلمة إلى أربعة أقسام معتبرا الضمير قسماً رابعاً للاسم والفعل والأداة. ومن بينهم وليام جزنيوس<sup>3</sup> وبراجشتراسر؛ والواقع أنّ هذا الأخير لا يخصّص قسماً واضحاً كما فعل الأوّل وقائماً بنفسه للحروف. وإنما يذكرها في ثنايا بحثه كتتابع للاسم والفعل ولكن يمكن استنتاج ذلك<sup>4</sup>.

أمّا وليام أورايث الذي يُعتبر من الأوائل الذين اهتموا بالألسن السامية عموماً، وباللسان العربيّ على وجه الخصوص؛ فيسود الاضطراب دراساته لأقسام الكلام في هذه الألسن. إذ نجده في مؤلفه

---

لينظر: النجار، محمد نور الدين (2004): أدوات الربط في اللغات السامية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة حلوان. ص10.

<sup>2</sup>- ينظر:

WRIGHT, William, (1971): A grammar of the Arabic language, Cambridge university-Press (first ed.: v1 1859 , v2 1862) pp 278-280

3- ينظر.: GESENIUS, (1910): Hebrew grammar, edition cowly oxford, pp 105-307

<sup>4</sup>- ينظر: براجشتراسر، التطور النحوي، خاصة القسم الرابع الذي خصّه لأنواع الجمل. فهنا يتعرّض لأدوات النفيّ

والاستفهام، صص 108-115، كما يخصص مبحثاً لما يسميه بالحروف الجارة « صص 104-108.

السابق الذكر أي: " نحو العربية "، أكثر اضطرابا وإن انطلق من التقسيم الثلاثي حيث يعلن من البداية قائلا: « أقسام الكلام هي: فعل واسم وحرف وأداة »<sup>1</sup>.

إلا أنه يقسم الصنف الأخير، أي قسم الأداة إلى أربعة أنواع فيقول: « هناك أربعة أنواع من الحروف: حروف الجرّ، الظروف، الروابط (حروف العطف)، أسماء الأفعال. »<sup>2</sup>.

إذن فهو يصنّف الظروف التي في معظمها أسماء قد تُنصب على الظرفيّة كمفعول فيه - ولم يُنكر ذلك إذ أشار إلى هذا الجانب في تحليله- ، ومع ذلك يصرّ على تصنيفها كفرع من الحروف رغم اسميّتها الواضحة؛ إذ تقبل التعريف كما تأتي مرفوعة أو مجرورة. وقد تبعه في هذا التصنيف مستشرقون آخرون من بينهم أبراجشتراسر، كما تأثر بهما النحاة العرب المحدثون الذين سبق أن ذكرنا بعضهم.

أمّا في مؤلفه الآخر الذي خصّصه للدراسة النحويّة المقارنة للألسن الساميّة المنشور سنة 1890، فقد تقدّم التعرّض فيه لصنف الحروف أو الأدوات، وبالتالي نرى أنّ تصنيفه قد جاء مبتورا، إذ لم يذكر إلاّ هذه الأصناف « الضمائر... الاسم... الفعل »<sup>3</sup>؛ مستعملا " الضمائر " للجمع لأنّه يدرج تحت هذا الصنف إضافة إلى ضمائر الأشخاص بمختلف أنواعها: « الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام... »<sup>4</sup>.

Wright, w, 1967, op.cit., p10

1- ينظر

ibid, pp 278-290

2 - ينظر: .

ibid, pp 280-282

للإشارة يوضح ورايت قصده من الأداة، فهي بالنسبة له مرادفة للحرف، وهذا هو النص كما جاء عنه وهو مترجم في المتن أعلاه .

« They are four sortes of particules (حرف pl. أدوات or حروف pl. حرف)، viz. prepositions, adverbs, conjonctions, and interjections... » p 278.

3- ينظر : WRIGHT, William, (1890) : Lectures on comparative grammar of the semitic languages,

Cambridge university-Press. p 12

ibid, p. X :

4- ينظر :

واللافت أنه يضيف أداة التعريف "ل" العربية، و"ها" العبرية إلى هذا التصنيف حيث يستطرد قائلاً: « قبل أن أختم الحديث عن أسماء الإشارة لابد أن أتوقف عند أداة التعريف التي فعلاً تنتمي لهذا الصنف من الكلمات »<sup>1</sup>.

ويشير اللسانيّ صلاح الدين صالح حسنين إلى هذا المفهوم الذي تتّخذ أداة التعريف "ال" في حالة اتّصالها بأسماء الزمان إذ يقول: « تفيد أدوات التعريف المستخدمة في بعض اللغات السامية معنى اسم الإشارة، وذلك عندما تدخل على أسماء الزمان »<sup>2</sup> ولا يوحي هذا النصّ اعتبارها اسم إشارة. والفارقة اللافتة هي أنّ النحاة العرب يصنّفون بعض حالات استعمال أداة التعريف "ال" مع أسماء الموصولة، « إذا دخلت على صفة صريحة »<sup>3</sup>.

واتّبع المستشرق الفرنسي هنري فليش نهج زملائه الألمان والانجليز وغيرهم في تقسيمهم الكلام في الألسن السامية عموماً، منطلقاً على وجه الخصوص من اللسان العربي<sup>4</sup>. وتبدو سعة اطلاع هذا المستشرق على التراث النحويّ العربيّ شاملة ودقيقة. إلا أنّ تفكيره الاستشراقيّ ونهجه التغريبيّ يوجّهان دراسته وتحليله، سواء للسان العربيّ أو الألسن السامية الأخرى. إذ يصرّ هو الآخر على التقسيم الرباعيّ واضعاً الضمائر في صنف نحويّ قائم بنفسه. ومدرجاً الظروف وأسماء الأفعال

ibid , p 114.

<sup>1</sup>- ينظر:

<sup>2</sup>- حسنين، صلاح الدين صالح، (1971): ظاهرة التعريف والتكبير في اللغات السامية مع عناية خاصة باللغة العبرية، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة. ص. 39 .

اعتمد لتوضيح ما ذهب إليه، على أمثلة منها في العبرية: " ha-yyōm " هذا اليوم، في السريانية " yawmā " هذا اليوم، " šenata " هذه السنة، على اعتبار أنّ أداة التعريف فيها هي " آ " في آخر الاسم.

<sup>3</sup>- عباس حسن، (1979): النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ص. 356. - ينظر خاصّة هامش هذه الصفحة وما بعدها، وتجدر الإشارة إلى أنّ مثل هذه الآراء تؤكّد على قيمة الدراسات المقارنة للألسن السامية، وضرورتها للوقوف على المتشابه والمختلف فيه، كما أنّها تجلي بعض الحقائق حول الظواهر اللسانية العامّة في لسان معيّن من هذه الفصيلة.

<sup>4</sup>- ينظر: خواطر هيكلية هامش صفحة 263، حيث يذكر هانس غروتسفولد جماعة من المستشرقين الأوائل الذين أرادوا

الوصول إلى تحليل اللغة العربيّة مستقلّ عن النظام الذي كان النحاة وصفوه. « ومن بين هؤلاء المستشرق الألمان بول كسپاري Paul Caspari؛ إذ يقول: « .... ويظهر سنة 1859 ثم 1862 مجلدان نقل فيهما وليام ورايت كتاب Caspari: [النحو العربيّ] إلى الانجليزية .... وظهرت طبعة أخرى 1898 وظلت إلى الآن الكتاب التعليمي الأكثر شهرة خارج البلدان اللاتينية. »

في صنف الحروف؛ إلا أنه اعتمادا على آراء المستشرق بارث يضيف لصنف الضمائر: أداة التعريف "ل" <sup>1</sup>.

كما أنه يستحدث فرعا - ضمن الضمائر - يضمّ كلا من « لام التوكيد ولام الاستغاثة أو التعجب » حيث يقول: « إنّ القيمة الأولى للإشاريّ [اسم الإشارة] هي التي تفسّر استعمال "ل" لما يسمّيه النحاة العرب لام التوكيد ولام الاستغاثة والتعجب، وهذه الطريقة في تفسير مختلف استعمالات اللام هي طريقة ج. بارث وتبدو لي صحيحة <sup>2</sup>؛ معتبرا "ل" في المثال الذي يقدّمه لدعم ما ذهب إليه من رأي: « إنّ زيدا لقائم » اسم إشارة إذ يقول: "إنّ" حرف تقديم [كأنك تقول] انظر: زيد واقف .... بالإضافة إلى التقديم هناك تعيين من الإشاري "ل" يوضّح الحقيقة: انظر: زيد هذا القائم <sup>3</sup>. ولكن سرعان ما يستدرك قائلا: « ومع ذلك تبقى اللام في هذا التركيب تحافظ على قيمة التوكيد، وقد أصبحت عبارة عن ظرف توكيد <sup>4</sup>».

نلاحظ من خلال هذا التحليل عدم التوازن في الرأي. فإن لم يصل إلى درجة التناقض فالاختلاف واضح تماما. إذ ما استهلّ اعتباره اسم إشارة في مقدمة المبحث ختمه باعتباره " نوعا من الظرف" وفي كلتا الحالتين التحليل ليس إلا مجرد تأويل بعيد عن كونه توصيفا لظاهرة بنوية لها وظيفة نحوية حدّدها الدارسون الذين انطلقوا فعلا من الوصف اللساني والاستقراء اللغوي - أعني النحاة العرب - على أنّها حرف توكيد له وظيفة معنويّة فحسب. إذ لم يغيّر فيما بعده ولم يعمل فيه، بخلاف لام الاستغاثة التي تجرّ ما بعدها - وظيفة نحوية - إضافة إلى وظيفتها المعنوية الندائية. وهذا الأمر أيضا واضح بين لأفليش <sup>5</sup> الذي بنى تحليله مستعينا بأمثلة من المفصل للزمخشريّ،

<sup>1</sup>- ينظر: FLEISH , H (1979) : Traité de philologie arabe, V.II, p 55 et 56 .

<sup>2</sup>- ينظر: نفسه، ص.53.

<sup>3</sup>- ينظر: نفسه، صص53 و54.

<sup>4</sup>- ينظر: نفسه، ص.54، ظرف توكيد ، adverbe d'affirmation

<sup>5</sup>- ينظر ص54 من المرجع نفسه، حيث أنّ "ل" "L" تستعمل في الأوغاريتية كحرف نداء، particule devocatif، نحو:

« šm l btl't 'nt » مترجما إياها: 'écoute ô vierge ' Anat؛ أي: «اسمعي يا باتول عنات». إذن فما دام جوردن

GORDON يعتبرها حرف نداء فلم لا تصنّف كذلك: أي مع الحروف في الاستعمال العربي؟ لماذا الإصرار على الخروج عن

القواعد التي وضعها النحاة العرب؟! على كلّ يقدّم فليش المرجع الذي اعتمده بالنسبة للأوغاريتية كالاتي:

« Gordon, C.H. Ugaritic manual, part , Grammar (Rome 1955) § 12, p 6 » .

يا " للماء" ومقارنة مع ما ذهب إليه قُردون في الاستعمال في الأوغاريتية، مع الملاحظة أن قردون يعتبرها حرفا وكذلك ينقلها فليش عنه حرف نداء وهذا مختلف تماما عن الاعتبار السابق.

إذن فالخروج عن التقسيم الثلاثي للكلام عند هؤلاء لم يقدّم إضافة علمية بقدر ما زرع الاضطراب وأبرز خلل هذا التوجّه سواء أكان مقصودا أم غير مقصود. وإلا كيف نفهم إصرار افليش - هو الآخر - على إدراج أسماء المكان وأسماء الزمان مع الحروف، مع علمه أنّها تصنّف مع المفعول فيه. وما كان منها مبنيا فهو ظرف مكان أو زمان يُحمل على المفعول فيه. والمفاعيل إنّما هي أسماء معمولة لأفعال. إذ نراه يشير إلى أنّ مصطلح adverb الذي عادة ما يترجم بالظرف هو مفهوم غريب عن العربية معتمدا على ما قاله المستشرق الألماني "وهر" إذ قال ما ترجمة نصّه: «... إنّ ما كتبه وهر يبقى صحيحا ف(مصطلح adverb كما نتصوّره هو فئة نحويّة غريبة عن العربية، إنّ [مصطلح] الظرف لا يطابقه إلّا في جزء)»<sup>1</sup>.

ونختم قائمة المستشرقين الذين تمكّنوا من الاطلاع مباشرة على أعمالهم بالمستشرق الإيطالي مسكاتي سباتينو حيث يضيف هو الآخر قسما أو صنفا خامسا، مخالفا بذلك زملاءه المذكورين أعلاه. فأقسام الكلام في الألسن السامية عنده هي:

«الاسم - الضمير: ويضم كلا من ضمائر الأشخاص، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، أسماء الاستفهام، والضمائر المبهمة: من، ما، أي... العدد: ويضمّ الأعداد الأصليّة والترتيبيّة والكسور، . الأدوات: ويضمّ هذا الصنف النحويّ: الظروف وحروف الجر - على وجه الخصوص - الروابط،

<sup>1</sup>- ينظر: FLEISCH, Henri (1968), 1986: L'Arabe classique, esquisse, d'une structure linguistique, éd : revue et augmentée , Dar El Machreq Beyrouth, p. 155-

ملاحظة: النصّ بين قوسين هو نصّ المستشرق الألماني هنز وهر Hans WEHR الذي استشهد به وتعمدنا استخدام

Adverbe دون ترجمته لأنّ وهر يعتبره مختلفا عمّا نسميه في العربية بالظرف الذي نسخه ليبيّن الفارق كالاتي Le darf؛ في الواقع لكلّ لسان وسائله اللغويّة وأدواته التركيبيّة للتعبير عن مفاهيم قد تكون مشتركة لدى البشر. وعليه فالتصنيف النحويّ للكلم بينى على هذا الأساس في نظرنا.

ويخصّ بها حروف العطف وحرف الشرط " إنّ " في العربيّة وما يعادلها في الأوغاريتية Km؛  
والعبرية im: وفي السريانيّة em وفي الحبشيّة emma، وأيضا أسماء الأفعال؛ . الفعل»<sup>1</sup>

إذن ما أضافه سباتينو مسكاتي- هو الآخر- يقتصر على إخراج العدد من قسم الأسماء  
وجعله صنفا قائما بذاته؛ إلاّ أنّه يشير خاصّة في مبحث الأدوات إلى صعوبة التصنيف في هذا  
القسم وعدم مطابقته لبعض الأصناف النحويّة، بل وقبل التعرّض إلى كلّ فرع بالدراسة المقارنة بين  
الألسن السامية، يعترف في مقدمة المبحث أنّ ما أدرج تحت هذا الصنف غير المتجانس لم يتمّ وفق  
المقاييس التي يفرضها التصنيف اللساني الدقيق<sup>2</sup>؛ مؤكّدا: « أنّه كثيرا ما يبرز تحليل الأدوات  
الأصل الاسمي أو الضميري لبعضها، بينما تبقى حالات كثيرة لا يمكن تحديد أصلها »<sup>3</sup>.

هذه بعض من آراء المستشرقين في تصنيف الكلم، وهي مرحلة إجرائيّة هامّة وأساسيّة في  
التحليل اللسانيّ على اعتبار أنّ تحديد أجزاء الكلام بصورة صرفيّة- تركيبية دقيقة هامّ في بناء  
الجملة وحتى في تحليلها. وقد تبين الاضطراب وعدم وضوح المقاييس التي صنّفت في ضوءها  
الكلم. هذا إن وجدت فعلا مقاييس معتمدة - ولا نشكّ أنّ أسباب هذه " المعضلة " على حدّ تعبير  
بواز في هذا المقام، هو الانطلاق من الفكر اللسانيّ الغربيّ الذي يتميّز بعدم " الاستقرار المزمّن "  
في تعامله مع هذه النقطة؛ بينما مكّنت الإجراءات اللسانيّة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقياس في  
التراث اللسانيّ العربيّ- كنموذج للدراسات السامية- من التحليّ بالثبات غير العادي، وذلك بحصر

---

<sup>1</sup>- ينظر: MOSCATI, Sabatino, (1964), An introduction to the comparative Grammar of the semitic Languages, phonology and morphology, otto Harrassovitz, wiesbaden  
· p.V and p. 121·

<sup>2</sup>- ينظر: نفسه، ص120.

<sup>3</sup>- المرجع السابق، ص120.

إنّ المنتبّع لما صنّف تحت الفئة الفرعيّة: الظروف adverbis، سيتساءل عن إصرار إدراج: أبدا، جدّا، يوما، صباح -  
مساء، ذات الأصول الاسميّة على حدّ تعبير مسكاتي؛ لا لشيء إلاّ لأنّ ما يعاد لها في الألسن الغربيّة، الفرنسيّة والانجليزيّة  
على وجه الخصوص قد تمّ تصنيفها في هذه الفئة. بل يصل اضطراب التصنيف عند ذكر بعض أسماء الاستفهام - الخاصّة  
بالزمن - رغم وجود صنف قائم بنفسه لأسماء الاستفهام، كمتى، أين، بل ويضاف لها ما أسماه مسكاتي هنا ظروف النفي:  
"لا" بالعربيّة؛ lā بالأكاديّة؛ lō بالعبرية ... ص120-121.

فما فائدة التأكيد على الأصل الاسمي، بل وحتى على الخصائص الاسميّة التوزيعية وغيرها ثمّ تصنيفها في فئة صرّح منذ  
البداية أنّها لا تقوم على مقاييس لسانية دقيقة.

الأصناف وفق أصول وأبواب يتم توزيع الفروع فيها اعتمادا على مستويات مختلفة من التحليل الصرفي والصرفي - التركيبي والتوزيعي والدلالي<sup>1</sup>.

\*الساميون: فما عدا الدراسات النحوية العربية التي تعرضنا لها في الفصل السابق، يمكن أن نعود إلى الدراسات العبرية، وبعض الدراسات السريانية فهما من الألسن السامية التي ترك علماء منها دراسات نحوية لها قيمتها العلمية.

لا شك أنّ القرابة الشديدة بين الألسن السامية جعلت النحاة السريان يراجعون في دراستهم النحوية للسانهم التقسيم اليوناني للكلم عندهم. حيث « كانوا في بداية الأمر يتبعون منهج اليونان، وقسموا لغتهم تبعا لذلك إلا ثمانية أقسام.»<sup>2</sup>. إذ يذكر الأب يوسف داوود أقليمس: « أنّ ابن العبري وهو عالم سرياني وضع كتابا مهما سماه " الأشعة أو اللمع " قد فيه منهج الزمخشري، ويعتبر بذلك أول انتقال من الأخذ عن اليونان والسير على نهج العرب »<sup>3</sup>. بينما يزعم الأب جرجس الرزي: « أنّ أول من سار على نهج العرب هو إلياس الطيرهاني.»<sup>4</sup>

يتفق هؤلاء على التقسيم الثلاثي للكلام؛ وإذا كان اضطراب المستشرقين في تحديد ما يصنف في فئة "الحرف" واضحا، فإننا نلاحظ أن النحاة السريان قد تمثلوا مفهوم هذه الفئة كما حددها النحاة العرب فسلموا من الاضطراب. فالأب جرجس يعرف الحرف على أنه « ما دلّ على معنى غير مستقلّ بالفهم، ومن ثمّ لم ينفكّ من الاسم أو الفعل .... إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الاسم

<sup>1</sup>- ينظر: بواز، التراث اللغوي العربي.

وقد تعرضنا للفكرة نفسها في الفصل السابق، وقصدنا الرجوع إليها لأنها شهادة لسانی مستشرق أيضا ولكن لم يهدف إلى إخضاع ألسن معينة إلى نظام الألسن الغربية مناهجها المستقاة من فكر وحضارة تختلف عن فكر وحضارة غيرها؛ وقد تتفق معها في أمور أخرى، هنا، فقط يمكن أن نتكلم عن الخصائص المشتركة للسان البشري أو لبعض ألسنها.

<sup>2</sup>- النجار محمد نور الدين، أدوات الربط في اللغات السامية، ص 09؛ وينظر أيضا للمعة الشهية، ص 209 .

<sup>3</sup>- أقليمس، يوسف داوود (1896): اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية، دير الآباء الدومنيكيين، الموصل. ص 205

<sup>4</sup>- الرزي جرجس (1897): الكتاب في نحو اللغة الآرامية السريانية الكلدانية وصرفها وشعرها، المطبعة الكاثوليكية للآباء

اليسوعيين، بيروت. ج1، ص 02

أو الفعل واقتصر على الحرف<sup>1</sup>، ويؤكد ذلك جبريل القزداحي في صياغة مقارنة لها: « وهو ما دلّ على معنى في غيره ومن ثمّ وجب أن يصحب الاسم أو الفعل في الدلالة على المعنى<sup>2</sup> ».

أمّا النحاة اليهود فقد بنوا كلّ قواعدهم تأسيساً وإنشاءً على نحو اللغة العربية، وفي هذا الصدد يشهد الأب يوسف داوود على أنّ النحاة اليهود قد فاقوا النحاة السريان في الأخذ عن العرب، قائلاً: « إنهم بنوا كلّ قواعد نحو اللغة العبرانيّة على القواعد التي وضعها النحاة العرب والتي تناسب طبع اللغات الساميّة مناسبة تامّة، وقابلوا أكثر قواعد اللغة العبرانيّة بقواعد اللغة العربيّة، وهكذا وقفوا على حقيقتها وعاملوها حقّ المعاملة<sup>3</sup> ».

والواقع إنّ النحو العبري نشأ ونما واكتمل في كنف النحو العربيّ ويفضله؛ وهناك إجماع تامّ بين المؤرّخين للنحو العبريّ، على أنّ النحو العربيّ هو الحافز لنحاة العبريّة على تأليف كتبهم، كما كان النموذج والمثال المحتذى عند تأليف دقائقه وتفصيله، بل كثير منه كتب بالعربيّة، وفي هذا الصدد يقول هرشفلد: « إنّ هناك دلائل أكيدة على الأثر العربيّ في المؤلّفات النحويّة العبريّة .... بل إنّ كتب اليهود الأولى ألّفت بالعربيّة واتّبعت النسق الذي اتّبعه العرب في كتبهم؛ وكان العصر الذهبي للنحو العبريّ في الأندلس ... »<sup>4</sup> ويؤكد شهادته هذه، اللسانيّ " بار" في تعليقه على أعمال أبي النحاة اليهود "سعديا الفيومي" قائلاً: « وكانت أول محاولة [ يقصد قاموس اللغة العبريّة القديمة ومجموعة مقالاته في النحو] معروفة لكتابة نحوٍ لعبريّة التوراة، وقد كتبت هذه الآثار جميعها مثل كلّ المؤلّفات اليهوديّة اللغويّة التي تعود إلى القرن العاشر الميلادي باللغة العربيّة<sup>5</sup> ». ويشير وليام تشمسكي إلى دور نحاة الأندلس في ازدهار الدراسات اللسانيّة العبريّة، ولكن دون التعرّض ولو تلميحاً إلى الدور العربيّ في ذلك، إذ يرى: « أنّ العصر الوسيط في إسبانيا إلى فترة الحكم العربيّ للأندلس كان العصر الذهبيّ في تاريخ اليهود، ولعلّ أعظم ما قدّمه ذلك العصر كان في مجال

1- نفسه، ج1، ص252 .

2- القزداحي جبريل (1906): المناهج في النحو والمعاني عند السريان، روما، ص52 .

3- أقليمس، يوسف داوود، اللّعة الشهيّة، 206 .

4- ينظر: HIRSCHFELD, Harturing (1926): Literary history of hebrew grammarians and lexicographers, Oxford university –press London p 7.

5- ينظر: BARR, J (1972): "Linguistic litteratur Hebrew", in encyclopedia judaica. Mac Millan, new york. V.16, p. 1354 .

النحو العبري الذي أصبح أكثر العلوم انتشاراً، وبلغت المؤلفات اللغوية فيه من الغزارة حدًا لم يعرفه عصر آخر في تاريخ اليهود سواء من حيث الكمّ أو من حيث النوع والأصالة.<sup>1</sup>

هذا ويؤكد حسن ظاظا قائلاً: « أجمع مؤرّخو اللغة العبرية على أنّ "علم اللغة" أو "النحو" لم يكن معروفًا قبل أواخر القرن الثامن الميلادي على الإطلاق.<sup>2</sup>؛ مضيفاً « يسمّي اليهود هذا العلم في لغتهم "دقدوق".... ولم يرد على الإطلاق في عبرية الكتاب المقدس.... فهو اسم مشتق من المادة الثلاثية الموجودة في كثير من اللغات السامية، وهي مادة "د ق ق" مثل دقّ بالعربية ومعناها سحق. والشئ الدقيق هو الشئ الذي يحتاج إلى فحص وإمعان. وأوّل ما نعثر على كلمة دقدوق في العبرية نجدها في قوله في المنشا (أبوت 6:6) « "دقدوق حبيريم" التي اختلف فيها المفسرون من قائل بأن منها « التدقيق في اختيار الرفاق » ومن قائل أنها « الدقائق التي يناقشها الرفاق » وفي التلمود (سكوت 28: 1) ورد "دقدوقي تورا" بمعنى الدقائق في تفسير الشريعة وتأويلها. وكانت هذه الكلمة قد بدأت تأخذ معنى متّصلاً بالاهتمام بالنصوص وتحليلها وتفسيرها، فكان ذلك مشجّعاً لنحاة اليهود بعد ذلك على تخصيصها للدلالة على علم النحو»<sup>3</sup>. ليخلص في النهاية إلى هذه النتيجة: « والخلاصة هي أنّه لم يكن هناك نحو بالمعنى العلمي للكلمة، لأنّه لم تكن هناك دراسات لغوية

<sup>1</sup>- ينظر: CHOMSKY, W. (1975) : The Eternal language: the jewish, publication society of America Philodelphia p 117.

والواقع أنّ ازدهار الدراسات النحوية بل وحتى الأدبية في العصر الأندلسي هي شهادة إضافية مما قاله كثير من المؤرخين عبرانيين وسريان ومستشرقين - المهتمين بالدراسات العبرية خاصة اللسانية منها، أمّا الادعاء بأصالة originality هذه الدراسات اللسانية فهو إنكار لحقيقة تاريخية تؤكدها مصادر ومراجع عبرانية سطرّت بالعربية، وقد اطلعنا على بعض منها، بل منها ما تمّت ترجمته للعربية ومنها ما زال مكتوباً بالعربية، وفي هذا الصدد ليس لنا إلّا أن نؤكّد رأي محمد حسن إبراهيم الذي يتأسّف كيف أنّ: « كتب تاريخ النحو والطبقات العربية قديمها وحديثها تسكت عن ذكر الأثر العربيّ في النحو العربيّ، مع أنّ هذا النحو يصحّ أن يعدّ من حيث منهجه وأسلوبه جزءاً من التراث النحويّ للعرب، لأن كثيراً منه كتب بالعربية في بلاد عربية... كما أنّ التأليف يحاكي المؤلفات العربية ويقتفي خطاها. » [ص 59-60] ولا يخفي استغرابه وتعبّه من أن يبدأ التقعيد النحويّ للغة العبرية في أواخر القرن التاسع الميلادي وبداية القرن العاشر الميلادي، « فقد كانت الحاجة ماسّة إلى الحفاظ على اللغة وتقعيدها منذ السبي البابليّ وتخريب الهيكل ولكن اليهود لم يفكروا في نحو عربيّ [أصيل] يضبط لغتهم ويحفظها إلّا بعد أن تتلمذوا على أيدي العرب فحاكوا قواعدهم وطبقوها على لغتهم»

ينظر: إبراهيم، محمد حسن، (1985): " النحو العربيّ وأثره في نشأة النحو العربيّ وتطوره "، في مجلة المورد العراقية، مج14، ع1. ص 58 .

2- ظاظا حسن، (1974): " أثر سيبويه في نشأة النحو العربيّ"، في اللسان العربيّ، المجلد 12، ج الأول، الرباط، ص 92

3- ينظر: نفسه، ص 94 .

منفصلة عن النصّ المقدّس، ولأنّه لم تكن هناك أمة يهوديّة لها لغة وأدب يمكن استخدامه كشواهد، ولم تكن هناك تجمّعات شعبية يهوديّة تتحدّث بالعبريّة يخشى على أسنتها من اللحن والخطأ، وهي الظاهرة التي كانت دائما تبعث على التأليف في النحو في جميع الأمم والشعوب»<sup>1</sup>.

ونجمل ما سبق في قول الباحثة سلوى ناظم: « لن نضيف جديدا إذا تحدّثنا عن تأثر النحاة اليهود بالنحاة العرب، فقد أصبح من المعروف أنّ النحو العبري قد وُضع على أساس النحو العربي، وأنّ النحاة اليهود قد طبّقوا إلى مدى واسع نظريّة النحو العربيّ بجوانبها المختلفة حتى إنهم استخدموا.... نفس المصطلحات مثل القياس والسماع والعلة والتقدير والأصل وغيرها من المصطلحات...»<sup>2</sup>.

ويؤكّد سلّمون اسكوس: « أنّ سعديا الفيومي في كتابه ["الجامع" Ha-Egron] كان مسترشدا بكتب النحو العربيّ، ويظهر ذلك جليّا في تقسيمه للكلام، إنّهُ نفس التقسيم العربيّ: اسم وفعل وحرف ... واعتبار المصدر أصل المشتقات»<sup>3</sup>. مضيّفا، « وجاءت تعريفاته لكلّ جزء على طريقة العرب في كتبهم ». وقد دعّم هذه التعاريف بأمثلة من العبريّة<sup>4</sup>.

أمّا العالم أبو الوليد مروان بن جناح القرطبيّ إمام النحاة اليهود وشيخهم جميعا فقد اتّبع في نهجه أئمة النحو العربيّ. وهو صاحب الكتاب الهامّ " التتقيح " ويعتبر مرجعا لسانيا أساسيا، إذ نال شهرة كبيرة وانتشارا واسعا، وهو من الكتب الأولى التي حُضيت بالترجمة إلى العبريّة عندما كفّ اليهود عن استخدام العبريّة. وقد قسّم ابن جناح مؤلّفه هذا إلى جزأين أساسيين. أمّا الجزء الأوّل فهو عبارة عن معجم سمّاه "الأصول" وقد ترجمه " يهود بن ثيبون" إلى العبريّة سنة 1171 تحت عنوان: « سفر هاشوراسيم »؛ أمّا الجزء الثانيّ الخاصّ بالدراسات النحويّة - عموما - فقد وسمه ب: « اللّمع »، والعنوان يذكّرنا بمؤلّف اللّمع لابن جنّي، ضمّنه نظريّته الكاملة عن النحو العبريّ، اقتفى فيه أثر

<sup>1</sup> - نفسه، ص 95 .

<sup>2</sup> - ناظم سلوى، (1985): "أثر المبرّد في النحو العبري"، في دراسات عربية وإسلامية، سلسلة أبحاث جامعيّة، كليّة الآداب، دار العلوم، جامعة القاهرة. ص 102.

<sup>3</sup> - ينظر: Skoss, S L, (1955): Saadia Gaon the earliest hebrew Grammarian, philadelphia. P.22.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، صص 22-25.

المدرسة البصريّة في النحو العربيّ، بل قلّما نجد فيه أصولا نحوية لا يعتمد فيها على سيبويه أو المبرّد أو غيرهما<sup>1</sup>.

وأقسام الكلام عند ابن جناح ثلاثة، ليس في العبريّة والعربيّة فحسب بل في كلّ ألسن العالم والرأي نفسه عند المبرّد والزجاجيّ وعند القاهر الجرجانيّ - كما ذكر في الفصل الأوّل من هذا الباب - . إذ يقول: " اعلم أنّ مبادئ الكلام كلّه عبرانيّة وعربيّة وأيّ لغة سوى هاتين ثلاثة وهي: أسماء، وأفعال، وحروف معان، لا يخلو لسان منها ولا يوجد أكثر منها، ولا يكون أقلّ منها على ما وسعتها عليها الطبيعة «<sup>2</sup> . وعليه ينقسم الكلام في العبريّة كما هو الحال في العبريّة والسريانيّ إلى ثلاثة أقسام هي: « اسم ... وفعل .... وحرف...»<sup>3</sup>

بعد سرد هذه النماذج من الدراسات الساميّة - بصورة مقتضبة - في تحديد الفئات النحويّة التي تتبني عليها الجملة وتقسيمها حسب وظيفتها النحويّة وبنيتها الصرفيّة ووظيفتها الدلاليّة، تبين لنا أنّ أصحاب هذه الألسن الأصليين - على خلاف المستشرقين - يتفقون مع علماء العبريّة في تقسيمهم للكلام على القسمة الثلاثيّة وهو التقسيم الذي سنتبناه في مقارنتنا مع اللسان الأمازيغيّ.

<sup>1</sup> - ينظر في هذا الصدد:- ناظم سلوى (د . ت): محاضرات في اللغة العبريّة، دار الثقافة العربيّة، القاهرة، صص 190-201 .  
وأيضاً ظاظا حسن، أثر سيبويه في نشأة النحو العربيّ، صص 103-105 .

وحسن المراغي، محمود أحمد (2007): مدخل إلى اللغة العبريّة، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، ج2/ ص19.

<sup>2</sup> - ينظر: ابن جناح، أبو الوليد مروان القرطبيّ، (1886): كتاب اللّمع، تحقيق ونشر جوزيف ديرنبورج ووليام باخر، باريس، صص 09.

IBN DJANAH, Marwan (1886): AL-Luma": Le livre de parler terre fleuris, éd . Joseph DERENBOURG & William BAKHER, Paris.

<sup>3</sup> - ينظر: حسن المراغي، محمود أحمد، 2008: مدخل إلى اللغة العبريّة، دار المعرفة، ج1/ص 97 .  
وأيضاً دروس في اللغة العبريّة لربحي كمال، ص64.

## 1- ب - أقسام الجملة في الدراسات السامية:

لم يختلف المتخصصون في الدراسات السامية - ساميين ومستشرقين - حول تقسيم الجملة في الألسن السامية اختلافهم حول تقسيم الكلم، إذ يكاد يتفقون على أنّ الجملة في الألسن السامية نوعان:

\* **جملة اسمية:** وهي المتكوّنة من مبتدأ وخبر كلّ منهما اسم أو ما بمنزلته تربطهما علاقة معنوية: الإسناد. وقد عرّفها جزيبوس بأنّها الجملة التي يكون مبتدأها وخبرها اسمين أو ما يعادلها<sup>1</sup>. وتكاد تنفرد الألسن السامية بهذا النوع من الجملة التي يسميها ابراجشتراسر: " الجملة الاسمية المحضة " أي الخالية تماما من الفعل إذ يقول مؤكّدا: « الجملة الاسمية كثيرة الاستعمال في اللغات السامية بخلاف اللغات الهندية والإيرانية والغربية، فالجملة الاسمية تكاد أن لا توجد وقام مقامها نوع من الجملة الفعلية، فعله: كان... [الذي] يستخدم معناه كرابطة بين المبتدأ والخبر، غير أنّ اللغات السامية كلّها حافظت على الجملة الاسمية المحضة في حيّز واسع<sup>2</sup>. بل يعتبر هذا النوع من أقدم التراكيب، إذ يضيف قائلا: «... كانت الجملة الاسمية من أقدم التركيبات في اللغات؛ والعربية مع احتوائها على وسائل التخصيص والتعيين قد حافظت على هذا التركيب الأولي<sup>3</sup>».

\* **جملة فعلية:** وهي الجملة التي تبتدئ بفعل بداية أصلية، وخلافا لما رآه المستشرق الألماني ابراجشتراسر، يُعتبر هذا النوع هو السائد في الاستعمال إلى درجة أنّ اللسانيّ جون هُونرُقارد يزعم أنّ الجملة في اللغة السامية الأمّ من نوع الجملة: فعل + فاعل + مفعول به. وهذه حقيقة البناء التركيبيّ لمعظم الألسن السامية الغربية: لأنّ ترتيب الجملة في اللهجات الأكادية هو: فاعل + مفعول به + فعل، في العموم المطلق، وإن احتفظت بعض النصوص الشعرية على الترتيب المغاير أي: فعل، فاعل، مفعول به. لا شك أنّ الترتيب العادي: فاعل، مفعول به، للأكادية راجع إلى

Gesenius, op.cit.,p. 450

<sup>1</sup>- ينظر:.

<sup>2</sup>- ابراجشتراسر، التطور اللغوي، ص 87 .

<sup>3</sup>- نفسه، ص 88 .

التأثير السومري»<sup>1</sup>. ونجد الرأي نفسه يقول به جون هرتزون الذي يؤكد قائلاً: « إنَّ نظام ترتيب الكلم في السامية الكلاسيكية [القديمة] هو فعل + فاعل + مفعول به ما عدا الأكادية التي كان نظامها فاعل + مفعول + فعل تحت تأثير السومرية»<sup>2</sup>.

وتدعم الباحثة سميرة الراهب هذا الرأي أيضا قائلة: « إنَّ للغات السامية الغربية والجنوبية نظاما موحدًا في تركيب الجمل. هذا النظام يميّز بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية يحكمه في هذا الخبر مسندا والمبتدأ مسند إليه. فهي الجملة الاسمية ... نستثني اللغة الأكادية وفقا لهذا، إذ أنَّ لها نظاما مختلفا. وإن تظهر فيها بعض الأمثلة الموافقة لنظام أخواتها الساميات»<sup>3</sup>. لم توضّح الباحثة « بعض هذه الأمثلة » ونعقد أنَّها تعني النصوص الشعرية، ولا يمكن في الواقع البناء عليها لأنَّ الضرورة الشعرية والحفاظ على الوزن كثيرا ما يخلّ بنظام الجملة. وحتى نتبين الأمر سنخصّص المباحث الآتية لدراسة بعض الألسن السامية نوضّح من خلالها نظام أو بنية الجملة في هذه الألسن.

## II - 2 - بناء الجملة في الأكادية:

يتفق العلماء المتخصصون في الساميات على أنَّ الأكادية قد ضيّعت تحت تأثير اللسان السومري، خصائص النظام التركيبي للجملة السامية، وعادة ما يقصدون نظام نموذج الجملة الفعلية التي نالت الحظ الأوفر من الدراسة والاهتمام.

كما أنَّ الأكادية تعتبر من « أقدم لغات أقوام الجزيرة العربية التي استطعنا تعرّفها. وتعدّ في الوقت نفسه شقيقة للغة أقوام الجزيرة العربية الأمّ، انفصلت عنها في فترة مبكرة. ولذلك فاللغة الأكادية

1- ينظر: Huenergard, John (2004): « Afro- Asiatic » in the Cambridge Encyclopedia of the World's languages, edited by Roger D. Woodar, Cambridge, University press, p. 154.

ثم يستدرك - ما جاء أعلاه- بإضافة لافتة بالنسبة لنا، قد توحى أنَّ الترتيب للجملة الأكادية هو V.S.O أي:

[V[erb] + S[ubject] + O[bject] وهي: « أنَّ في الأكادية الأولى أسماء الأشخاص [أسماء الأعلام] المركبة من فاعل وفعل

هي عادة V.S. أي فعل ثم فاعل »، ص154؛ وقد يوحي هذا إلى الأصل السامي القديم لتركيب الجملة.

2- ينظر: HERTZON Robert (1992): « Semitic languages », in international Encyclopedia of linguistics, (William BRIGHT editor in chef), Oxford University press, V.3 p. 416.

3- ينظر: الراهب سميرة (1998): دراسات لغوية مقارنة بين اللغة العربية واللغة الكنعانية الفينيقية في الضوء اللغات

السامية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية، جامعة دمشق . ص16 .

[هكذا] تحمل معظم صفات اللغة الأم<sup>1</sup>، وبهذا يبقى هذا اللسان يحتفظ بالخصائص السامية مهما كانت درجة التأثير. إنَّ الجملة في الأكادية نوعان: جملة اسمية وجملة فعلية.

## 2-1- الجملة الاسمية:

المؤكد أنَّ المقصود بالجملة الاسمية في الأكادية هي الجملة الخالية من الفعل، ويبدو أنَّ تركيب الجملة الاسمية في الأكادية بدائي، فمعظم الأمثلة المقدّمة تعتمد تراكيبيها الإسنادية هذه على الضمير. وهو عند بعضهم مسند، وعند آخر مسند إليه. وعدم الاتفاق في تحديد أركان الإسناد الاسميّ هذا راجع في نظرنا إلى حرّية الترتيب، أو التقديم والتأخير التي لم تعط حقّها في الدراسة. كما سنحاول أن نبيّنه.

يشير عامر سليمان، في هذا الصدد، للتركيب الاسميّ في مبحث الضمائر إشارة عابرة، إذ يقول: « وتستخدم هذه الضمائر [ضمائر الرفع المنفصلة] أيضا في الجملة الاسمية البسيطة حيث يكون الضمير المنفصل هو المسند إليه:

أناك شرمُ  
↓ ↓  
[ حرفيا: [ أنا ملك ]

←anāku šarrum ( أنا الملك )  
شَر مَاتِم أَتَّ  
↓ ↓ ↓  
[ حرفيا: [ ملك بلاد أنت ]

ولنا قبل الانتقال إلى رأي آخر، ملاحظتان عمّا جاء في هذا النصّ:

**الملاحظة الأولى:** تتمثّل في ترجمة الكاتب كلمة « šarrum » أي ملك بـ« الملك » أي معرفة، ولم يقمّ توضيحا عن سبب ترجمة هذه الكلمة. كما لا يوجد ما يبيّن أن هذه الجملة مأخوذة من

1- رشيد فوزي، (2009): قواعد اللغة الأكادية، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق. ص 11. 4.

2- سليمان عامر، (2004): اللغة الأكادية (البابلية الآشورية)، تاريخها وتدوينها وقواعدها، دار العربية للموسوعات، لبنان. ص 226

لا ندري إذا كان سياق الجملة هو الذي ساعد هذا الباحث على ترجمة šurrum أي ملك إلى العربية معرفة "الملك" خاصة أنّ الخبر في العربية، الأصل فيه أن يأتي نكرة هذه من جهة، ومن جهة أخرى التعريف غير موجود في الأكادية على غرار الحبشية !

سياق كلامي يساعد على ترجمتها معرفة، وما يجعلنا نلحّ على إثارة هذه الملاحظة هو اعتباره الضمير " أناكُ - anāku " مسندا إليه أي مبتدأ، وعليه فملك خبر، والمعروف أنّ الأصل في الخبر في النحو العربي الذي عادة ما يُتخذ مرجعا في هذه الدراسات نكرة - وقد يأتي معرفة إذا أزيل الالتباس - ولا يمكن أن يكون الشأن، على كلّ، في هذه الجملة - ذلك أنّ الأكادية على غرار الحبشية والأمازيغية لا تملك أداة معينة للتعريف.

كما أن هناك مراجع أجنبية ينبّه أصحابها إلى هذه الخاصية تارة بالتلميح وأخرى بالتصريح. إذ يصرّح جون هونفارد وزميله وودس - بعد تحليله لظاهرة الإعراب في الأكادية، واختلاف الحركات الإعرابية باختلاف وظيفة الكلمة في الجملة، وخلال دراسته للأمثلة مباشرة - أنه « لا توجد في الأكادية أو الإبلائية أداة للتعريف أو التكرير وعليه فكلمة "šarrum" في الأكادية يحتمل أن تمثل ملك، أو الملك»<sup>1</sup>.

**أما الملاحظة الثانية:** هي ترجمته للمثال الثاني ب (أنت ملك البلاد) علماً أنّ الترجمة الحرفية لا تفي بالغرض فحسب بل تؤكد القرابة بين اللسانين الأكاديّ والعربيّ فلا ندري لماذا لم يأخذ بالترجمة الحرفية وهي: المثال ← « شر ماتم أت »

ترجمته الحرفية: « ملك بلاد أنت »

الترجمة الفصيحة: ملك البلاد أنت

فأنت مسند إليه على حدّ تعبيره، أي مبتدأ مؤخر، وملك البلاد خبر مقدّم، وهذا يؤكد أنّ بناء الجملة في الأكادية هو نفسه في العربية، ويمكن بناءً على ذلك اعتبار الظاهرة سمة سامية.

<sup>1</sup>ينظر: HUEHNEGARD, J. and WOODS, Christopher (2004): « Akkadian and Eblait » in Cambridge Encyclopedia of the World's ancient languages, Cambridge University Press. P. 242.

أما تلميحاً فيستنتج من الترجمة الحرفية المصاحبة للأمثلة المدروسة - إمعاناً في الدقة - حيث لا تذكر أداة التعريف « the » ولا أداة التكرير « a »، ولم نلاحظ ذلك إلا في الأمثلة التي استشهدا بها للتركيب الإضافي، أكيد على اعتبار الإضافة نوعاً من التعريف، وهذه الدقة في التحليل من المفروض أنّ نجدها عند الباحثين العرب على خلفية معرفتهم للنحو العربي؛ إلا أنّ الحاصل هو العكس. وهذا مثال لتركيب إسنادي على حدّ تعبيرهما the predicative form ، أي جملة اسمية من: البابلية القديمة:

« šarrum ezbum

king [is] abandoned

ثم الترجمة الحرفية:

وبعدها الترجمة الفصيحة المناسبة: The king is/was abandoned أي الملك مخلوع أو مهجور. أما مثال التركيب

الإضافي فهو: awilim bit فيقدمان ترجمة واحدة: the house of the man أي بيت الرجل. ينظر، ص 245 .

أمّا فوزي رشيد فيرى أنّ: « الجملة الاسميّة تتكوّن في الأكثر من مبتدأ وخبر، وقد يكون الخبر اسماً أو ضميراً..<sup>1</sup> » مخالفاً بذلك الرأي الأوّل الذي اعتبر الضمير مسنداً إليه، دون أن يبرّر موقفه هذا. كما أنّه يقدّمه في صيغة الاحتمال دون تفصيل واضح.

وإن نحن دققنا - سياقياً - في الجملة السابقة « شر ما تم أتّ » فالضمير " أتّ " وإن تأخّر هو المسند إليه في نظرنا وليس مسنداً مطلقاً؛ كما يعتقد فوزي الرشيد، أي مبتدأ مؤخّر بتعبير النحو العربي، والدليل على ذلك الترجمة الفصيحة التي قدّمها عامر سليمان « أنت ملك البلاد »، تبيّن في الواقع أن التركيب الإضافيّ « شر ماتم » هو إخبار عن " أتّ " وعليه فالضمير " أتّ " مسند إليه تأخّر عن المسند، تماماً كما يتم ذلك في العربيّة كلّما رفع الالتباس.

أمّا هونرقارد وزميله وودس فيعرضان الجملة الاسميّة في الأكاديّة والإبلائيّة كالآتي: « لا يوجد [ فعل مساعد ] في الأكاديّة، وإنّما الجملة هي عبارة عن معادلة رصّ المسند إليه إزاء المسند [ بهذا الترتيب مسند إليه ومسند ]. ولا يتحدّد الزمن في هذا النوع من الجمل إلاّ عن طريق السياق. <sup>3</sup>، ثم يضيفان ملاحظة هامّة قد تفصل إلى حدّ ما في الاختلاف المذكور أعلاه وهي ملاحظتهما أنّه: «عندما يكون المسند إليه في الجملة الاسميّة:

-اسماً فإنّه يسبق الخبر كما في المثال الآتي:

Hammuropi šarrum ša Bābilim  
Hammuropi king of Babylon  
Hammuropi [is/was] king of Babylon»<sup>3</sup>.

[ إن نحن نتبعنا بناء هذه الجملة في العربيّة نحصل على الآتي:

Hammuropi šarrum ša Bābilim

بابل ل ملك حمرابي → [ اتجاه القراءة ]

ولا تحتاج إلى ترجمة فصيحة، فالبناء التركيبيّ واحد: **حمرابي ملك بابل أو ملك لبابل**].

1- رشيد فوزي، اللغة الأكديّة، ص 60 .

HUEHNEGARDj, WOODSc, op.cit. , pp. 266, 267.

2- ينظر:

فضلنا ترجمة « to be » بالفعل المساعد في قوله: "there is no verb to be ...."

3- ينظر، المرجع السابق، ص 267

« أمّا إذا جاء المسند إليه:

- ضميرا فإنه يتبع (يلي) الخبر نحو:

Šarrum ša Babilim šu  
King of Babylon he  
«He [is/was] king of Babylon»<sup>1</sup>

šarrum ša Babilim šu أي

→ هو بابل ل ملك

والترجمة الفصيحة هي: هو ملك بابل.

ولا ينحصر البناء الإسنادي عند كلّ من هونرقارد و وودس في هذين النموذجين، بل يؤكّدان أنّه قد: « تدخل الأسماء والصفات [ويقصدان بالصفة الاسم المشتق] في تكوين هذا النوع من التركيب الإسنادي<sup>2</sup>، مؤكّدين على وجوده أيضا في الإبلائية نحو:

mars āku »

Sick I [am]

→ أنا مريض

وأیضا

Šarrum ezbum

<sup>3</sup> King abandoned

→ مخلوع ملك

والترجمة الفصيحة هي: الملك مخلوع/أو مهجور. لأنّ في العربيّة ملك مخلوع هو مجرد تركيب وصفيّ وليس إسناديّا.

هذا وبضيفان « أنّ الجملة الاسميّة قد تستعمل للتعبير عن الملكية فقط عندما يعمل الحرف "ša ل" في الاسم الذي يليه<sup>1</sup>. أي يجزّه نحو:

1- المرجع السابق ، ص 267 .

2- نفسه، صص 245 - 246 .

3 - نفسه ،ص 266.

4- المرجع السابق، ص 266 .

« Kuspum w burāsum ša alim  
Silver and gold of town  
The silver and gold of the town »<sup>1</sup>

ونحصل بالعربية على:

Kuspum w burāsum ša alim

→ مدينة ل ذهب و فضة  
أي إمّا: الفضة والذهب للمدينة  
أو: للمدينة فضة وذهب

وعليه فالجملة الاسمية لا يقتصر تركيبها على الضمير والاسم فحسب، بل تتنوع تركيبها تماما كما في العربية. ونضيف في هذا الصدد - على سبيل المثال - جملة منفية استشهد بها الباحث إلياس البيطار؛ ولكن وإن قدّمها بالكتابة الصوتية العالمية إلى أنه لم يتبع البناء التركيبي وإنما اكتفى بتقديم الترجمة العربية الفصيحة كالاتي:

« ul-abī-atta (لستَ أبي) »<sup>2</sup>

وإن نحن تتبعنا الطريقة التحليلية التي نهجها المستشرقون أي الترجمة الحرفية التي تبرز مواضع الكلم بدقة، سنلاحظ القرابة الشديدة بين العربية والأكدية وقد لا نحتاج إلى ترجمة فصيحة. قد تغني الحرفية عن ذلك.

ul-abī-atta

أنت أبي لا → ، ← لا أبي أنت

أمّا الترجمة الفصيحة فنفضّل أحد الخيارين: " ما أبي أنت"، أو " ما أنت أبي" تأكيدا وحفاظا على حرفية أداة النفي وعدم عملها فيما بعدها! وإبراز القرابة التركيبية. وتبقى الترجمة « لستَ أبي الأبلغ تعبيريا ».

## 2-2- الجملة الفعلية في الأكادية

يتفق علماء الساميات على أنّ الجملة الفعلية في الأكادية قد عرفت تغييرا عميقا في بنائها التركيبي، ويؤكد إلياس البيطار على أنّ تركيب الجملة في الأكادية لا يخضع للنظام المعمول به في

1- المرجع السابق، ص 266 .

2-البيطار إلياس، (1992): قواعد اللغة الأوغاريتية، منشورات جامعة دمشق. ص 67 .

بقية الألسن السامية إذ « يتأخر فيها الفعل إلى نهاية الجملة نتيجة تأثيرها بنظام الجملة في اللغة السومرية التي اقتبست عنها الكتابة »<sup>1</sup>. ويوضح المستشرق كبلير هذا الترتيب الخاص بالأكدية قائلا: « تتألف الجملة فيها [الأكدية] من: فاعل + مفعول به + مفعول غير مباشر + الفعل مثل:

<sup>2</sup> Šarrum eqiam ana awīlim iddin

وعند تتبع بنائها نحصل على :

šarrum eqiam ana awīlim iddin

أعطى رجل ل حقل ملك → حرفياً

أي: « أعطى الملك حقلاً لرجل/للرجل ». أو أعطى الملك الرجل/رجلاً حقلاً.

وعليه نؤكد استنتاج البيطار « أن تركيب الجملة الفعلية في الأكادية لا يتبع النظام المعمول به في بقية اللغات الشرقية أي أن الفعل لا يتصدر الجملة »<sup>3</sup>. ويعضد هذا الرأي فوزي الرشيد الذي يؤكد أن « اختلاط الأكديين مع السومريين منذ أواخر الألف الرابع قبل الميلاد، قد أدى إلى تطور اللغة الأكادية على نحو غريب يغاير تطور بقية لغات أقوام الجزيرة....[منها] أن فقدت اللغة الأكادية الحروف الحلقية مثل الهمزة والهاء والحاء والعين...[كما] تغير مكان الفعل ضمن الجملة. حيث أصبح موضعه في نهاية الجملة على غرار ما هو عليه الفعل ضمن الجملة السومرية »<sup>4</sup>.

من الطبيعي أن تتأثر الألسن المتعايشة فيما بينها، وأن يصل هذا التأثير والتأثر مع طول الأمد والاحتكاك المستمر أن يطال نواحي من النظام اللساني، ولكن دون أن يقضي على الخصائص المميزة لكل لسان، بل إن هذا التأثير الذي يؤدي لا محالة إلى تطور طبيعي لأي لسان معرض له، إنما يتم بآليات داخلية يسمح بها نظام هذا اللسان أي دون صدام يحدث شرخاً بين ما هو أصلي قاعدي، ما هو دخيل فرضه الاحتكاك والتلازم.

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 64 .

CAPLICE, R, (1980) : An introduction to Akkadian, Roma, p36.

2-ينظر :

3- البيطار إلياس، قواعد اللغة الأوغاريتية، ص 66 .

4- رشيد فوزي،

إذ نرى أنّ ما يَسّر التأثّر التركيبيّ في مستوى الجملة بالنظام السومريّ هو وجود خاصيّة الإعراب التي حافظت عليها الأكاديّة، وهي خاصيّة نحوية تكسب الكلمات حرية في ترتيبها داخل البناء التركيبيّ إذ ترفع الالتباس. وتؤدّي المعاني الوظيفيّة بوضوح. كما أنّ نظامها التركيبيّ الأوّل أو الجزئيّ غير الإسناديّ كعلاقة المضاف والمضاف إليه والصفة والموصوف هي نفس العلاقة. وتخضع لنفس النظام الترتيبيّ المعهود لهذه التراكيب، في معظم الألسن الساميّة والعربيّة على وجه التحديد. فقد لاحظ جون هونرفارد أنّ ما يسميه " بالمعدّلات " أي التتابع « تظّم النعت والمضاف إليه والصلة تتبع أسماءها الرئيسيّة»<sup>1</sup>. وهو ما يؤكّده عامر سليمان حيث يقول: « إنّ الصفة أو النعت عادة ما يذكر بعد الاسم ليبيّن بعض أحواله نحو:

شَرّوم دَنّوم šarrum dannum

( ملك قويّ )، والصفة في اللغة الأكاديّة كما هي في اللغة العربيّة تتبع الموصوف في الإعراب والعدد والجنس»<sup>2</sup>.

أمّا الجزمُ بفقدان الأكاديّة للحروف الحلقية المذكورة أمر لا نوافق عليه، وقد لا يكون صحيحاً، وإن أشارت إلى هذا الفقدان - بناء على التأثّر بالسومرية - مراجعٌ متعدّدة. إذ نرى أنّ هذه الدراسات بنت نتائجها المحتملة على النصوص الأكاديّة المكتوبة بالخطّ المسماريّ؛ بعبارة أخرى بالرموز الموضوعية وفق النظام الصوتيّ السومريّ الذي لا يملك هذه الحروف الموجودة في الألسن السامية. وعليه لا نشكّ أنّ هذه الأصوات بقيت متداولة في الاستعمال الشفويّ في الاستعمال الحيّ لهذا اللسان. تماماً كما حصل عندنا إبان الاستعمار الفرنسيّ فمعظم أسماء الأعلام سواء الشخصيّ منها أو أسماء المناطق والمدن، كثيراً ما حرّفت تلك الأسماء التي تحتوي حروفاً حلقيةً منها العين، الحاء، والهاء. كعنابة التي أصبحت ولا زالت أنابة. بن عكنون ← بن أكنون.... لقب "عمران" أصبح أمران، حلیم، أليم، وغيرها كثير... إذن فهي ظاهرة عاشتها العربيّة ومختلف لهجاتها في الجزائر.

HUEHNERGARD, op.cit., p.154

1- ينظر:

وترجمنا بالمعدّلات ما ذكره تحت Modifiers ، وقد وجدناه أيضاً عند عبد القادر الفاسي الفهري ولكن لاحظنا تخصيص فئة نعت كترجمة ملازمة له: ينظر معجم المصطلحات اللسانية، ص 199 .

2- سليمان عامر، اللغة الأكادية، ص 217 .

وعليه نرى أن ما كتب بالمسماريّة لا يمثل - في نظرنا - كلّ النطق الشفويّ الفصيح للأكاديّة. فلا يمكن أن نجزم بناء على ذلك بضياع هذه الأصوات بهذه البساطة.

مع ذلك تبقى الجملة في الأكاديّة أقدم جملة ساميّة احتفظت بظاهرة الإعراب كاملة، وصلت إلينا من خلال النصوص المكتوبة بالخطّ المسماري، وتؤكد الباحثة سلوى ناظم على: « وجود الإعراب كاملاً ... في الأكاديّة: وتشمل اللغتين البابليّة والأشوريّة في عصورها المتأخّرة؛ وأهم الوثائق التي اشتملت على الإعراب هو قانون حمورابي المدوّن باللغة البابليّة القديمة التي تظهر فيه علامات الإعراب الموجودة في اللغة العربيّة الفصحى تماماً، فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب، وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة وعلامة الجرّ الكسرة»<sup>1</sup>.

وهذه أمثلة من قانون حمورابي استشهدت بها الباحثة، كما وجدناها عند غيرها من الباحثين المستشرقين نرفقها بين معقوفين بالترجمة العربيّة الحرفيّة توكيماً للدقّة؛ منها: « في الفقرة الأولى من القانون نجد:

#### šummā awelum awelam ubbirmirma

[ اتّهم إنسانٌ \* إنسانٌ إذا ] → اتجاه قراءة الترجمة الحرفيّة

بمعنى " إذا اتّهم إنسانٌ إنساناً". وفي هذه الجملة نجد أنّ: awelum الأولى بمعنى " إنسان" في حالة الرفع وهي مرفوعة بالضمة؛ أمّا awelam الثانية فهي في حالة المفعول وهي منصوبة بالفتحة. وفي الفقرة الخامسة من القانون:

#### šumma doyanum dinam iddin

[ حُكِمَ حُكَمَ قاضٍ إذا ] →

بمعنى " إذا حكم قاضٍ حكماً". فكلّمة « dayanum » بمعنى قاضٍ في حالة الفاعليّة وهي مرفوعة بالضمة، وكلّمة dinam بمعنى « حكماً » في حالة المفعوليّة وهي منصوبة بالفتحة، وفي الفقرة 19 من هذا القانون:

#### šumma marum aba šu imtahas

[ ضرب هُ أباً ابنٌ إذا ] →

1- ناظم سلوى، محاضرات في اللغة العبرية، ص 55 .

\* تقادينا التتوين في الترجمة الحرفيّة لأنّه مقابل للتعريف، وهو غير موجود في الأكاديّة.

بمعنى " إذ ضرب ابن أباه"، نجد كلمة " abašu " بمعناه أباه في حالة المفعوليّة، تماما كما في العربيّة<sup>1</sup>.

ومن الأمثلة التي أوردها كپليس نذكر هذا المثال:

« šumma awilum makkar ilim u ekallim išriq »<sup>2</sup>

→ [سرق معبد و آلهة أملاك رجل إذا ]

أي " إذا سرق رجل أملاك الآلهة أو المعبد ". يوضّح الشاهد الحركات الإعرابيّة لكلّ حالة: فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور، والمعطوف على المضاف إليه مجرور أيضا تماما كما في العربيّة. إذ تكون حالات الجرّ إما بالإضافة إلى اسم أو إلى ظرف أو أن يجرّ بحرف من حروف الجر. وقد استتجنا ذلك من الأمثلة الآتية:

- المضاف إلى اسم: « لا تختلف حالة [المضاف إليه] عمّا عليه في اللغة العربيّة كثيرا والأمثلة التالية توضح أنواعها.

Bit awilim = "بيت الرجل"، علما أنّ كلمة بيت في الحالة المطلقة هي: bitum

↓ ↓  
→ [رجل بيت]

šarrum = "ملك العالم"، وكلمة ملك في حالة المطلق هي: šarrum

↓ ↓  
→ [عالم ملك]

šarrat mātīm = ملكة البلاد ( ملكة šarratum )<sup>3</sup>

↓ ↓  
→ [بلاد ملكة]

1- نفسه، ص 55.

Caplice, op.cit, p36

2- ينظر:

3- رشيد فوزي، قواعد اللغة الأكديّة، ص 31. اللافت في التركيب الإضافي أنّ الاسم الأوّل أو المضاف تحذف علامة إعرابه، أو علامته الوظيفيّة، ولعلّ هذا ما جعل الكاتب يشير إلى الاختلاف عن بنية هذا التركيب مع ما يناسبه في العربيّة - في هذه الجزئية - ولكن يبقى جرّ المضاف إليه بالكسرة، واضحا وبيّنا وقد راعى نحائنا الأوائل هذه التراكيب الجزئيّة المضاف والمضاف إليه، الموصوف والصفة بمثابة الكلمة الواحدة أو ما أطلق على الأستاذ الحاج صالح باللفظة يجسد التركيب اللساني الأكادي والأمر في الواقع يحتاج إلى دراسات وصفية ومقارنة أعمق، أما الملاحظة الثانيّة أنّ « awilum » هو " إنسان" عند سلوى ناظم، و "رجل" عند فوزي رشيد أيضا عند هونرقارد: man .

- المضاف إلى ظرف: نحو « Qerbum bābili تعني في وسط بابل ». <sup>1</sup>

[ بابل قرب ] →

- المجرور بحرف: نحو « summa awilum kišpa eli awilim iddima ». <sup>2</sup>

[ ألقى رجل على سحر رجل إذا ] →

فالشاهد awilim جاءت مجرورة بحرف الجر « eli » أي "على" وعلاماتها الكسرة.

ويلخص جون هونرفارد وزميله كريستوف وودس في جدولٍ إعرابٍ الاسم في الأكاديّة والإبلائية، هذا نصّه: « وهذه أشكال تصريف آخر للاسم [إعرابه] في البابلية القديمة، المثال المقدم هو « ilum » [ إله ]، « iltum » [ الإلهة ] <sup>3</sup> - نلاحظ إضافة التاء للحصول على المؤنث -

مؤنث	مذكر
iltum [ إلتم ]	ilum [ إلم ]
iltim [ إلتم ]	ilim [ إلم ]
iltam [ إلتم ]	ilam [ إلم ]
iltan [ إلتان ]	ilān [ إلان ]
iltin [ إلتين ]	ilin [ إلين ]
ilātum [ إلتوم ]	ilū [ إلو ]
ilatim [ إلتيم ]	ili [ إلي ]

جدول حالات إعراب الاسم الأكاديّ (بابليّ قديم): <sup>4</sup>

1- المرجع نفسه، ص 32 .

2- نفسه، ص 19 - نص من وثيقة أو قانون حمورابي.

<sup>3</sup>-ينظر

<sup>4</sup>-نفسه ، ص 242 .

ويضيفان: " إنَّ الحركات القصيرة « u » الضمّة و « i » الكسرة و « a » الفتحة التي تمثّلان على التوالي الرفع، والجرّ والنصب موروثه عن نظام الساميّة الأمّ. «<sup>1</sup>.

توقّفنا عند هذه الظاهرة ننتبّع الأمثلة والشواهد، لأنّ الإعراب يحدّد وظيفة الكلمة في الجملة، كما يوضّح معاني العلاقات التركيبية: الفاعلية، المفعولية والإضافة؛ وهذه كلّها مفاهيم خاصّة بنظام التركيب المفيد أيّ الجملة. ولئن خرج ترتيب كلم الجملة الفعلية في الأكادية عن النظام المعهود في الساميات إلّا أنّ حفاظها على الإعراب بالصورة الكاملة، مع فقدانه في كثير من الألسن السامية يؤكّد على أنّ التغيير لا يكون بصورة شاملة أو مطلقة، بل ولا يمَسّ جوهر النظام الخاصّ بكلّ لسان- على اعتبار أنّ التقديم والتأخير يكفله الإعراب - . كما يؤكّد أيضا أصالة الإعراب في الألسن السامية، خاصّة أنّ الأكادية هي أقدم لسان سامي توصل العلماء إلى اكتشافه إلى حدّ الآن من خلال تلك الآثار والنصوص المكتوبة بالخطّ المسماريّ.

## II - 3 - الجملة في اللسان الأوغاريتي:

إنّ الأوغاريتية من أحدث الألسن السامية اكتشافا؛ إلّا أنّها أيضا تعتبر أقدم لسان سامي وصلتنا نقوش مدوناته بعد الأكادية. فقد كشفت حفريات منطقة " رأس الشمرة " بسوريا - في 1929- عن آلاف النقوش والوثائق المدونة بالخطّ المسماريّ، ولكن في أبجدية ميسرة لا تزيد عن ثلاثين حرفا<sup>2</sup>. هذا الإبداع الحضاريّ القائم على الفكر التجريديّ، وضع حدّا للكتابة المقطعية المعقّدة؛ ومهدّ لميلاد كتابة بسيطة نهضت عليها أبجديات العالم الحديث بعد أن غير أخوانهم الفينيقيّون - الكنعانيّون - الكتابة المسمارية إلى ما أصبح يعرف بالكتابة الأبجدية.

وفي هذا الصدد يشيد دوني پاژدي بهذا الإنجاز اللسانيّ الرائد الذي خصّ كلّ صوت بحرف أو رمز خطّيّ مستقلّ قائلا: « إنّ نظام الكتابة الأوغاريتية فريد عن نوعه، ذلك أنّه كيف الخطّ المسماريّ لرسم حروف من نمط مختلف هو النمط الصامتّي، قصد كتابة لسان من ألسن السامية

1- المرجع السابق ، ص 242

2- ينظر: PARDEE, Dennis, (2004): « ugaritic » in Cambridge Encyclopedia of the World's ancient languages, Cambridge University Press. P. 290.

الغربيّة»<sup>1</sup> وكان ذلك في حوالي القرن الرابع عشر قبل الميلاد.<sup>2</sup> ويوافقه الرأي المستشرق الهولنديّ كيس فرستيغ إذ يقول: « كانت الأوغاريتيّة تستعمل في القرن الرابع عشر والثالث عشر قبل الميلاد بمدينة أوغاريت، ما يعرف حاليًا رأس الشمرة على بعد كيلومترات شمال اللاذقيّة»<sup>3</sup>.

سجّلت لنا هذه النقوش نصوصاً شعريّة ونثريّة تمّت دراسة الكثير منها، وأقرّت هذه البحوث والدراسات على اعتبار الأوغاريتيّة من أقرب الألسن الساميّة إلى العربيّة في الصوت والصرف والتركيّب. ممّا شجّع الباحث إلياس البيطار على القول: « إنّ اللغة الأوغاريتيّة - ربّما - تمثّل الطفولة المفقودة للغة العربيّة التي لم تكتشف حتى الآن، فالأوغاريتيّة تتطابق مع العربيّة في الجذور اللغويّة التي تظهر في ذلك العدد الهائل من الألفاظ المشتركة بين اللغتين، وكذلك في البناء اللغويّ الذي أثبتت دراسته بالمقارنة مع اللغات الشرقيّة الأخرى إنّّه واحد .... [وما دامت] الأوغاريتيّة قد انقرضت في 1200 ق.م لم يستطع التطوّر أن يلحق بها، فبقيت إلى حدّ ما كما هي، لذلك يمكنها أن تعكس صورة صافيّة لطفولة كلّ أخواتها بما في ذلك العربيّة»<sup>4</sup>.

وهذا ما سنحاول أن نبرزه من خلال دراستنا - وإن كانت مقتضبة- لنظام الجملة في اللسان الأوغاريتيّ، وهي على غرار الألسن الساميّة نوعان. جملة فعليّة وجملة اسميّة.

### 3-1- الجملة الفعلية:

تتطابق الجملة الفعلية في الأوغاريتيّة مع العربيّة في نظامها حيث تبدأ بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول به.<sup>5</sup>

هذا وقد يتقدّم الفاعل على الفعل، فيعتبر البيطار الجملة - في هذه الحالة - جملة اسمية قياساً على النحو العربي البصري، بينما يعتبره پاردي فاعلاً مقدّماً على غرار الكوفيين مستخلصاً هذه النتيجة وهي أنّ الجملة الفعلية قد تكون من نمط:

1- ينظر: نفسه، صص 290 - 289

2- ينظر: نفسه، ص 288.

يحدّد المرحلة التاريخية بين 1300 ق م - 1190 ق م.

3- ينظر: VERSTEEGH, kees, (1997): The arabic language, Edeinburgh University Press, p 10.

4- بيطار إلياس، قواعد اللغة الأوغاريتيّة، صص 19، 20. 2.

5 - نفسه، ص 65. 3.

فعل + فاعل.

أو فاعل + فعل.

وتجمع بين النمطين الجملة الآتية التي استشهد بها پاردي:

« yabninu hek m malk âmr w ybl hw mit hrs »

[ ذهب مائة ه أعطى و عمور ملك إلى ذهب يينينو ] → اتجاه القراءة  
نمط: فعل + فاعل      نمط: فاعل + فعل

ثم يستنتج: فاعل + فعل ؛ فعل + فاعل.<sup>1</sup>

والترجمة العربية الفصيحة لهذه الجملة لا تختلف في بنيتها عن الأوغاريتية فهي: "يينينو ذهب إلى ملك عمور وأعطاه مئة قطعة من الذهب".

ونميل إلى اعتبار الجزء الأول من الجملة المقدمة جملة اسمية، ليس فقط بناءً على رأي البيطار السابق، وإنما استنتاجاً - أيضاً - مما تقدّم به پاردي نفسه في تحليله للجملة الفعلية البسيطة. حيث أشار إلى ملاحظة هامة مفادها أنه: « في الجملة الفعلية البسيطة وهي الجملة المكوّنة من: فعل + ضمير؛ فالضمير الفاعل هو جزء من صيغة الفعل نفسه فهو لاحقة في صيغة المنقطع [ صيغة فعل بالعربية ] وسابقة في صيغة غير المنقطع [ صيغة يفعل ] ». <sup>2</sup>

وما دام لم يقدّم أمثلة يمكننا توضيح ذلك من خلال أمثلة نأخذها من جداول تصريف الفعل الأوغاريتي للبيطار منها.

« قَبْرْتُ (Qabartu) Qbrt ». <sup>3</sup> لصيغة - المنقطع - الماضي؛ بحيث يكون الفاعل لاحقة. أي الضمير المتصل "ت" (tu).

« أَقْبُرُ (aQburu) aQbr ». لصيغة غير المنقطع.

PARDEE, op.cit., p312

<sup>1</sup>- ينظر:

وتأكيداً لاعتباره « yabninu » فاعلاً مقدّماً على فعله يضيف في الترجمة الانجليزية الفصيحة بين قوسين سبب التقديم أي التأكيد على الفاعل:

Yabninu (not some one else) went to the king of Amouru and he took, did he, one hundred [peaces of] gold .

:PARDEE, op.cit., p312

<sup>2</sup>- ينظر:

<sup>3</sup>- البيطار، قواعد اللغة الأوغاريتية . ص194 . جدول لتصريف الماضي، وهو جدول مقارن بين صيغ الماضي في العربية والسريانية والعبرية والأوغاريتية.

أما في حالة تصريف الفعل مع المذكر المفرد:

« ماض Qbr (Qabara) ».

« مضارع yQbr (yaQburu) ».

إن فياردي يعتبر أن اللاحقة "ت" في "قبرت" وقياسا عليها "Ø" في "قبر"؛ بالنسبة للمذكر

المفرد فاعلا - بالنسبة لصيغة غير المنقطع - وهو الأمر نفسه في النحو العربي. أما بالنسبة

لصيغة غير المنقطع أي المضارع، فلا شك أنه يقصد بالسابقة حرف المضارعة، وهي عنده في هذه

الحالة ضمير - تماما كما فعل اللساني الفرنسي الوظيفي فالان المتخصص في الأمازيغية كما سنراه

في فصل لاحق - ولكن هذا الأمر لا يستقيم على اعتبار أنه قد يلي الفعل المضارع اسم ظاهر

يكون فاعلا - حتما - ؛ ففي هذه الحالة ماذا نعتبر حرف المضارعة؟

لاشك أن هذا المفهوم تماما كمفهوم الاستتار وتقدير الفاعل هو مفهوم سامي استطاع النحو

العربي إبراز نظامه في قواعد واضحة.

وعليه فإننا نعتبر في الجملة الأولى « yabninu » مبتدأ، وأما فاعل الفعل « hek » وكذا

الفعل المعطوف عليه « ybi » فضمير مستتر.

وخلافا للأكادية إن نظام الجملة الفعلية الأوغاريتية يتطابق مع نظام الجملة العربية والجملة

في الألسن السامية عموما. حيث يكون الترتيب الأصلي هو: « فعل + فاعل + مفعول به، هذا

الترتيب الأصلي كثيرا ما يعتره حسب أغراض المتكلم التقديم والتأخير ».<sup>1</sup>

### 3-2 - الجملة الاسمية:

لا يختلف بناء الجملة الاسمية في الأوغاريتية عن نظام الجملة الاسمية في العربية؛ فهي

عند معظم الدارسين الجملة الخالية من الفعل. أما عند اللسانيين الذين يتخذون النحو العربي مرجعا

في دراستهم للأوغاريتية فالجملة الاسمية هي تلك التي تبتدئ باسم بداية أصلية وهو المعروف

بالمسند إليه، إذ يقدم إلياس البيطار مثلا عن ذلك معربا الشاهد إعراب العربية كالاتي: « šnu hd

gpt 'gr » أعداء حددوا جوف المغارة (قصر بعل 17:65).

PARDEE, op.cit., p.312

<sup>1</sup>- ينظر:

šnū : مبغضو، اسم جمع مذكر ومضاف لذلك حذفت علامة الجمع الميم وهو مبتدأ، وعلامة رفعه الواو كما في اللغة العربية<sup>1</sup>. مكتفيا بهذا في تحليله.

ونستنتج أن الجملة الفرعية: « gpt 'ger » هي جملة فعلية خبر للمبتدأ - حتى تتم أركان الجملة الاسمية - وهي متكوّنة من فعل وفاعل ومفعول به. وإذا كان الفعل، والمفعول به واضحي الصيغة - الصرفية - أي على التوالي « gpt » و « 'ger » فإن تقدير الفاعل هو الإشكال. ولعلّ هذا ما جعل - ربما- الباحث يكتفي بالتحليل الذي قدّمه ولا يواصل " إعراب" - على حدّ تعبيره - الجملة الاسمية كلّها.

سنحاول أن نقدّم قراءتنا التحليلية بناءً على نفس المراجع؛ ولكن لا بدّ من الإشارة إلى ملاحظتين:

1- تكمن صعوبة دراسة النصوص الأوغاريتية في كون هذه الأخيرة نقوشها لا تسجّل إلى الصوامت، أما الصوائت أو الحركات، فاستطاع المستشرقون تقديرها - بصورة دقيقة أو تقريبية - من خلال مقارنة مدوّنة هذا اللسان بنصوص الأكادية المكتوبة بالخط السومري. المسماري - وهي امتداد له - والصعوبة نفسها نجدها أيضا في مدوّنة العربية الجنوبية القديمة الحميرية والسبئية والمعينية، وعادة ما يضيف المستشرقون هذه الحركات في كتابتهم الصوتية المعتمدة، فيعرضون الهيكل الصامت - الأصل - نحو: Qbr أي: "ق ب ر"، ثم يردفونه بين قوسين (Qabara) قَبْر.

إلا أنّ الدراسات العربية في معظمها، تكتفي بنسخ - بالحروف العربية - هيكل الكلمة أو الجملة ثم الترجمة الجاهزة الفصيحة ولا تقف عند البناء المورفوي - تركيبياً إلا قليلا، كما يفعل المستشرقون المدقّقون.

2- وفي هذا المثال المقدّم - دون الإشارة إلى المرجع كوّه مكتوبا بالأبجدية الصوتية العالمية - لم نتمكّن من ضبط مفرداته، فتركناه دون الترجمة الحرفية التي عادة ما نبنيها توخياً لدقّة على الترجمة

<sup>2</sup>- ينظر: البيطار، قواعد اللغة الأوغاريتية، ص 67 .

ثم يستطرد شارحا كلمة šnū وقد قرأ شنو لأنّ الحركة الإعرابية في الأوغاريتية تظهرها - كما سنرى لاحقا- الهمزة أو تظهر على الهمزة وهو أمر بالغ الأهمية لم يشر إليه البيطار - إذن يرى أنّ « هذا الاسم مشترك في اللغات الشرقية ففي العبرية ..... وكذلك في العربية جاء في قوله تعالى (إنّ شأنك هو الأبتري)؛ وفي الآرامية ... (أعدائي): نقش السفيرة 3: 20 ، ص 67 . وهذا يدلّ على أنّ الألسن السامية، إنّما هي لهجات تدرّجت عن لسان واحد مشترك، إذ يتعدّى التشابه النظام اللساني الداخلي الذي يؤكّد القرابة، إلى المستوى المعجمي الذي يزيد هذه القرابة توطيدا؛ وتتضح القرابة كلّما توغلنا في عمق تاريخ هي الألسن.

الحرفيّة الانجليزيّة، وهي غير موجودة في هذا المثال، ولكن مع ذلك وبعد هذه الإشارة نعود ونحاول أن نتّبع مفردات هذه الجملة، بعد الملاحظة الثالثة الهامّة.

3- قدّم البيطار جدولاً مقارناً للفعل الماضي مصرّفاً مع مختلف الضمائر. ونجد هذا التصريف عند موسكاتي سباتينو. فيعرض تصريف فعل: Qbr للماضي مع جمع الغائب المذكر كآلاتي: « ففي العربيّة "قبروا" وفي الأوغاريتيّة Qbr (Qabaru) ». <sup>1</sup>

وعليه من المفروض أنّ هذه القاعدة الأساسيّة تطبّق في المثال المستشهد به والذي نفدّره في غياب مرجع آخر كآلاتي:

### šnū hd gpt-ū 'gr

غار وا احتل حدّ شانؤ → الترجمة الحرفيّة

وعليه فالترجمة الفصيحة هي: " شانؤو حدّ احتلوا الغار ". للإشارة لم نعرّف " غار " في الترجمة الحرفيّة توخيّاً للدقّة، لأنّ الأوغاريتيّة لا تملك هي الأخرى أيضاً أداة للتعريف على غرار الأكاديّة والحبشيّة والأمازيغيّة.

وفي هذه القراءة - إن صحّت - يظهر الفاعل على أنّه ضمير متصلّ فتستقيم الجملة الفرعيّة بذكر أركانها الأساسيّة. هذا وقد تخلو الجملة الاسميّة المبدوءة بمسند إليه من الفعل تماماً وهو الأصل فيكون فيها الخبر مفرداً أو شبه جملة. كما يتقدّم الخبر على المبتدأ كلّما أزيل الالتباس تماماً كما في العربيّة. وهذه أمثلة نضيف بين معقوفتين الترجمة العربيّة الحرفيّة التي تساعد على تحديد الكلمات ووظيفتها مأخوذة عن إلياس البيطار التي استعان بها. وهذه الجمل من أسطورة ( قصر بعل ).

(الحفرة كرسيّ جلوسه) (قصر بعل 66: 25)

« ṁk -ks'u -tbt -h »  
 ↓ ↓ ↓ ↓  
 → [ هـ جلوسه كرسيّ حفرة ]

<sup>1</sup> - ينظر: البيطار، قواعد اللغة الأوغاريتية، ص 194 .

ks'u: كرسي، عرش اسم مفرد مذكر مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره (الهمزة)، وهو خبر للمبتدأ الذي قبله»<sup>1</sup>

مثال آخر لجملة اسمية بسيطة التركيب متكوّنة من مبتدأ و خبر:

« at um y »

[ ي أم أنت ] →

Your mother my

والترجمة الانجليزية الفصيحة : « you are my mother ».<sup>2</sup>

ويتفق دارسو الأوغاريتية على أن الجملة في هذا اللسان السامي المنذر « تمتاز بحرية

الترتيب بين ركنيها فقد نقول:

Hw mlk " هو المَلِكُ " ونعني بذلك هو - وليس أحدٌ غيره - المَلِكُ.

→ [ ملك هو ]

He [is] king أي جملة إخبارية تقريرية،

أمّا عندما نقول:

mlk hw " المَلِكُ هو " فإننا نعني به هو ملكٌ وليس شيئاً آخر؛ أي جملة تصنيفية».<sup>3</sup>

→ [ هو ملك ]

إنّ ما عرضه "ولسن" في هذا النصّ ويشاركه الرأي دوني پاربي، معتبرا « hw » هو مسندا إليه في الحالتين أي: مبتدأ وملك خبر تقدّم لغرض بلاغيّ في الحالة الثانية هو النظام المتّبع في الجملة الاسمية العربية التي قد يتقدّم فيها الخبر عن المبتدأ لأغراض بلاغية.

إذن لا يختلف نظام الجملة في الأوغاريتية سواء الاسمية أو الفعلية عن نظام الجملة في العربية، بل هو أقرب الألسن السامية لنظام الجملة العربية. وما يزيد هذه القرابة تأكيدا هو وجود ظاهرة الإعراب كاملة تماما كما في الأكادية والعربية، وإن كانت في هذين اللسانين أوضح وأبين،

1- ينظر، المرجع السابق، ص68.

PARDEE. p. 314op.cit. .

2- ينظر:

WILSON, G, 1982 : « Ugaritic word order and sentence structure, in journal

3- ينظر:

semitic studies. (17 - 32). P. 27

Pardee , op.cit, p. 311,

وأيضا:

لأنّ الكتابة الأبجديّة في الخطّ المسماريّ للأوغاريتيّة لا تسجّل الحركات ومن هنا - كما سبقّت الإشارة إليه - صعوبة قراءة الكلمة اسما كانت أم فعلا ولا تظهر في هذه الكتابة الحركة إلاّ على الهمزة. وفعلا ساعدت الكلمات المنتهية بالهمزة إظهار الحركات الإعرابيّة بوضوح أي إظهار:

علامة الرفع وهي الضمة lu

علامة النصب وهي الفتحة la

علامة الجرّ وهي الكسرة <sup>1</sup>il

كما ساعدت النصوص القديمة المكتوبة بالخطّ السومريّ أو الأكاديّ على مقارنة الكلمات وإبراز الحركة الداخليّة منها وكذا الحركة الإعرابيّة. وقد أشارت الباحثة سلوى ناظم إلى هذه الظاهرة، أي ظهور علامات الإعراب المعروفة في العربيّة كاملة في الأوغاريتيّة ولكن على الأسماء المنتهية بالهمزة، إذ صرّحت قائلة: « تشتمل أيضا اللغة الأوغاريتيّة وهي إحدى اللغات الساميّة على حركات الإعراب التي ظهرت على الهمزة، فقد ظهر فيها الهمزة على ثلاثة صور هي الرفع والنصب والجرّ <sup>2</sup>. »

يعتبر سباتينو مسكاتي ظاهرة الإعراب ظاهرة أصلية في الألسن الساميّة، إذ يؤكّد: « تملك الألسن الساميّة في الأصل ثلاث حالات إعرابيّة أساسيّة: الحالة الإسناديّة (الفاعل\*) الحالة الإضافيّة (اسم معمول لاسم آخر) وحالة المفعوليّة (اسم [مفعول] معمول لفعل،...) كما يظهرها الرسم الآتي:

المثنى	الجمع	المفرد	
[ā] - ā	[ū] - ū	[u] - u	الإسناديّة
[ay] - ay	[ā] - ā	[i] - i	الإضافيّة
		[a] - a <sup>3</sup>	المفعوليّة

Moscatti, S , op.cit , p94

<sup>1</sup>- ينظر:

2- ناظم سلوى، محاضرات في اللغة العبرية، ص 56 .

\* ونضيف أنّ مسكاتي يقصد بـ subject المسند إليه، وهو نفس المصطلح الذي يطلق أيضا على الركن المبتدأ به في الجملة الاسميّة، وفي هذه الحالة يمكن أنّ نضيف الخبر أي المسند فحالة الرفع تجمعهما معا. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّنا ترجمنا Nominative case بالحالة الإسناديّة، فهو المفهوم المقصود في نظرنا بركنيّه الاسميّن ( المبتدأ والخبر) في حالة كونهما مفردين وهو الأصل.

Moscatti, S . op.cit p94.

<sup>3</sup>- ينظر:

وهذه الحالات نفسها الموجودة في السامية الأمّ، نجدها كاملة في الأكادية والأوغاريتية والعربية ودرجة أقل في اللسان الحبشي<sup>1</sup>، بينما فقدتها الألسن السامية الأخرى أو أصبحت تمثل آثارا في بعض منها.

إنّ فبناء الجملة في الأوغاريتية يتطابق مع بناء الجملة في العربية سواء في مستوى التركيب الإسنادي المفيد: الجملة - كما رأينا - أو في مستوى التراكيب الجزئية كالتركيب الوصفي؛ حيث يتبع النعت أو الصفة الموصوف ويطابقه في الجنس والعدد، وكذا التركيب الإضافي إذ يعتبر المضاف إليه معمولا للمضاف وعلامته الجرّ بينما تحدّد وظيفة المضاف في العربية حسب موقعه في الجملة؛ أمّا في الأوغاريتية فالمرجع الذي اعتمدنا يذكر أنّ المضاف تحذف علامة إعرابه.

ونختم هذه الفقرات التي خصّصناها لعرض وجزر للجملة الأوغاريتية بهذه الملاحظة الهامة وهي نفسها التي خلصنا إليها أيضا بعد دراسة الجملة الأكادية؛ وتتمثل في اتفاق علماء الساميات على عدم وجود أداة تعريف معينة في الأوغاريتية تماما كما في الأكادية والإبلائية والحبشية، وهي من أقدم الألسن السامية، تساعدنا هذه الظاهرة التي تميّز أيضا الأمازيغية على تحديد الفترة التي انفصلت فيها الأمازيغية عن الفرع الساميّ. إذ يؤكّد كلّ من دوني پاردي وولسن وأيضا إلياس البيطار أنّه لا توجد أداة خاصّة بالتعريف في الأوغاريتية.

أمّا پاردي فيرى أنّه: « لا توجد علامة معينة شبه معجمية للتعريف في الأوغاريتية »<sup>2</sup>. ويعضده في هذا ولسن الذي لاحظ هو الآخر أنّ: « الأوغاريتية الأولى لا تملك أداة معينة تحدّد التعريف أو التكرير، وإنّما السياق هو الذي يساعد على المقصد »<sup>3</sup>، مقارنة ذلك بانعدام ظاهرة التعريف في الإبلائية والأكادية. وإلى هذا الرأي يذهب أيضا إلياس البيطار مستنتجا: « لا تملك الأوغاريتية أداة للتعريف »<sup>4</sup>. مشيرا إلى أنّ التميميم أيّ انتهاء الأسماء بالميم لا يرتبط بظاهرتي التعريف والتكرير.<sup>5</sup> كما تعرّض قبل هؤلاء أيضا المستشرق الإيطالي مسكاتي بالدراسة المقارنة لهذه الظاهرة وأكّد على انعدام ظاهرتي التعريف والتكرير في الألسن المذكورة أعلاه<sup>6</sup>.

ibid, pp 94,95

<sup>1</sup>- ينظر: .

PARDEE, op.cit p 295.

<sup>2</sup>- ينظر:

WILSON, op.cit p 29 .

<sup>3</sup>- ينظر:

<sup>4</sup>- ينظر: البيطار، القواعد الأوغاريتية، ص 109 .

<sup>5</sup>- نفسه، 109 .

<sup>6</sup>- ينظر: Moscati, op.cit pp 96-101 . وخلال دراسته للظاهرة يتعرّض سباتينو لما يعرف بالتمميم في الألسن

السامية الشمالية خاصّة في مقابل التتوين المعروف في العربية، مؤكّدا على أنّ للتتوين وظيفة مقابلة للتعريف في العربية،

## II - 4 - الجملة في اللسان الكنعاني:

ترى طائفة من المستشرقين أنّ هناك قرابة شديدة بين اللسان الكنعانيّ واللسان البابليّ، تجعلهم يصنّفونهما في كتلة واحدة شماليّة تقابل الكتلة الجنوبيّة المكوّنة من لهجات الجزيرة العربيّة والحبشيّة؛<sup>1</sup> إلاّ أنّ المرجّح بناءً على خصائص لسانيّة مشتركة أنّ هذا اللسان الكنعانيّ يعتبر من أهمّ ألسن الفرع الغربيّ للكتلة الشماليّة، ولعلّ أقرب لسان ساميّ للكنعانيّة هو اللسان العبريّ إذ « يعدّ الكنعانيون من أقرب أقرباء بني إسرائيل لاشتراكهم في اللغة... »<sup>2</sup>. والواقع أنّ الكنعانية لا تختلف أيضاً عن جارتها الأوغاريتيّة مما يقربها هي الأخرى من خصائص العربيّة؛ خاصة في بناء الجملة وهو هدف بحثنا.

ترى الباحثة سميرة الراهب: " أنّ للغات الساميّة الغربيّة والجنوبيّة نظاماً موحّداً في تركيب الجمل. هذا النظام يميّز بين الجملة الفعلية والجملة الاسميّة، يحكمه في هذا الخبر مسندا أو المبتدأ مسندا إليه فهي الجملة الاسميّة - فالمسند قد يكون فعلاً أو اسماً والمسند إليه لا يكون إلاّ اسماً -"<sup>3</sup> ؛ وهو الرأي الذي ذهب إليه أحمد حامد الذي ذكر - هو الآخر - أنّ في الكنعانية تتألف " الجملة [من] ثلاثة عناصر رئيسية هي: الاسم والفعل والحرف، وتقسم من حيث أنواعها إلى قسمين:

أ- الجملة الفعلية

ب- الجملة الاسميّة.<sup>4</sup>

---

بعكس التميم الذي ليست له هذه الوظيفة. وإنما يكاد يقترن بالأسماء خاصّة في الأكادية القديمة ثم زالت ظاهرة التميم في البابلية والآشورية الحديثتين.

<sup>1</sup> - ينظر: ولفانس إسرائيل: اللغات السامية، ص 51.

ويؤكّد ولفانس على عدم اعتبار العبريّة فرعاً من الكنعانيّة قائلًا: « إنّ بعض المستشرقين كانوا يطلقون على العبريّة والآرامية اصطلاح " لهجتيّ" اللغة الكنعانيّة.... وهو خطأ صريح لا أصل له من الصحّة لأنّ العبريين جاؤوا بلغتهم من موطنهم الأصليّ ولم يقتبسوها من الكنعانيين بعد اتّصالهم بهم فليس يصحّ إذن أن يقال عن اللغة العبريّة أنّها فرع من الكنعانيّة. » ينظر ص 79 .  
ونعتقد أنّه ردٌّ على ما جاء على لسان المستشرق الألمانيّ ثيودور نولدكه الذي قال: « إنّ العبريّة والفينيقية [الكنعانيّة على اعتبار أنّ الفينيقية لفظة إغريقية أطلقت على الكنعانية] لهجتان من نفس اللسان الواحد. »

Noldecke, op cit, p621.

ينظر:

<sup>2</sup> - ينظر: الراهب سميرة، (1998): دراسات لغويّة مقارنة بين العربيّة واللغة الكنعانيّة-الفينيقية في ضوء اللغات السامية،

أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق. ص 116 .

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص 117.

<sup>4</sup> - ينظر: حامد أحمد (1994)؛ المدخل إلى اللغة الكنعانية - الفينيقية، منشورات جامعة دمشق. ص 33 .

#### 4-1 الجملة الفعلية:

يرى كلّ من أحمد حامد وسميرة الراهب في عبارات متقاربة جدا دون أن يشير أحدهما للآخر. أنّ الجملة الفعلية في الكنعانية هي تلك الجملة التي « تتألف من فعل وفاعل سواء أكان ظاهرا أو مستترا، ومن تتمة الجملة، ويمكن أن تكون هذه التتمة مفعولا به أو جارا ومجرورا أو ظرفا<sup>1</sup>. وهو كما يبدو - تعريف يقترب من تعريف الجملة الفعلية العربية. ويقدمان الأمثلة بالكتابة الكنعانية دون الاستعانة بالكتابة الصوتية التي تقرب بناء وترتيب الكلم في الجملة، مع الاكتفاء بتقديم الترجمة الفصيحة للجملة مرفقة بمرجع النقش المأخوذة منه. وهذا ما جعلنا نستغني عن ذكر الأمثلة ونحيل القارئ للمرجعين. وتستنتج سميرة الراهب من الشواهد التي درستها أنماط الجملة الفعلية وهي كالاتي:

« 1- فعل + فاعل "ضمير" + مفعول به + ظرف.

2- فعل + فاعل "اسم ظاهر" + مفعول به.

3- فعل + فاعل "ضمير متصل" + مفعول به.

4- فعل + فاعل "ضمير مستتر" + مفعول به.

5- فعل + فاعل "ضمير مستتر" + جار ومجرور.

6- فعل + مفعول به "ضمير متصل" + فاعل اسم ظاهر. «<sup>2</sup>

وهي أنماط كما نلاحظ تشبه في بنائها أنماط الجملة الفعلية في العربية وأيضا في الأوغاريتية كما رأينا.

ولا يختلف "جو أن هاكيت" في وصفه للجملة الفعلية في الفينيقيّة عما ورد ذكره أعلاه على اعتبار أنّها تكاد تكون ميزة بناء الجملة في الألسن السامية، حيث يؤكد هو الآخر على أنّ: « الجملة الفعلية في الفينيقيّة هي تلك الجملة التي تحتوي على فعل متصرف. يكون عادة ترتيب

1- ينظر: حامد أحمد، المدخل إلى اللغة الكنعانية، ص 33 وأيضا الراهب سميرة: دراسات لغوية مقارنة بين العربية والكنعانية حيث تقول: «وتتركب الجملة الفعلية في النقوش من فعل ظاهر وفاعل ظاهر أو مستتر وأجزاء متممة....» ص 116.

2- الراهب سميرة، دراسات لغوية مقارنة بين العربية والكنعانية. ص 116 .

كلماتها على غرار الترتيب المتبع في الجمل السامية: فعل + فاعل + مفعول به. «<sup>1</sup> ثم يضيف مستدركا: « أنه كثيرا ما يحصل تقديم الفاعل على الفعل بغرض التوكيد «<sup>2</sup>. وهو بهذا الرأي يتبع مقارنة الكوفيين في اعتبار الجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلا سواء تقدّم أم تأخر؛ بخلاف البصريين الذين يصرون على تقديم الفعل على الفاعل، وإلاّ تغيّر نوع الجملة من جملة فعلية إلى جملة اسمية، وهو الرأي الذي يقول به إلياس البيطار وأحمد حامد وسميرة الراهب. ولئن كنّا نميل أيضا إلى هذا الرأي الأخير إلاّ أنّه في كلتا الحالتين لا نخرج من مقارنة النظرية النحوية العربية.

#### 4-2 - الجملة الاسمية:

يركّز المستشرقون عادة في توصيفهم لهذا النوع من الجملة، على مبدأ خلوّها من الفعل تماما؛ بما في ذلك ما يعرف بالفعل المساعد، وذلك تأكيدا على أنّ هذه الظاهرة التركيبية أيّ الجملة الاسمية المحضة خاصّة بالألسن السامية. وفي هذا السياق، يصف هاكيت الجملة الاسمية في الكنعانية قائلا: « تستعمل الفينيقية على غرار الألسن السامية جملا بدون فعل ساعد أو ما يعرف بالجملة الاسمية المحضة بكثرة، وتتكوّن من مبتدأ وخبر عادة ما يكون ظرفا أو صفة أو اسما «<sup>3</sup>.

أمّا أحمد حامد فيعرّفها على أنّها: « الجملة التي تبدأ باسم، وركناها الأساسيان هما المبتدأ والخبر. «<sup>4</sup> مخالفا بذلك هاكيت الذي يشترط خلوّها من الفعل تماما.

وهذه أنماط الجملة الاسمية كما عرضها كلّ من أحمد حامد وسميرة الراهب. ومن خلالها يمكن أن نستنتج أنّ الترتيب في الجملة الاسمية محفوظ، خاصّة أنّ الباحث هاكيت لم يشر هو الآخر إلى إمكانية التقديم والتأخير في الجملة الاسمية: كما أظهر ذلك بالنسبة للجملة الفعلية والأنماط المقصودة هي:

1- ينظر: HAKETT, Jo Ann, (2004): « Phoenician and Punic » Cambridge Encyclopedia of the World's ancient languages, Cambridge University Press, (pp 365-385) p382.

2- ينظر: ibid, p 382

3- ينظر: ibid, p 381

4- ينظر: حامد أحمد، المدخل إلى اللغة الفينيقية الكنعانية، ص 34 ، وأيضا الراهب سميرة: دراسة لغوية مقارنة بين العربية والفينيقية الكنعانية، ص 117 ، معتمدين على نفس المثال، المترجم في صيغة مقارنة لجملة الخطّ الفينيقية ففي المرجع الأوّل: « هو رمّم كلّ أنقاض هذه البيوت. وفي المرجع الثاني: « هو رمّم أطلال المعابد كلّها».

- « 1- المبتدأ (ضمير) + الخبر جملة فعلية.  
 2- المبتدأ (ضمير) + الخبر جار ومجرور أو ظرف.  
 3- المبتدأ (اسم ظاهر) + الخبر (اسم ظاهر).  
 4- المبتدأ (اسم ظاهر) + الخبر جار ومجرور أو ظرف»<sup>1</sup>.

وخلاصة القول أنّ النقوش الكنعانية أثبتت أنّ نظام الجملة في هذا اللسان لا يختلف عن بناء الجملة في الساميات عموماً والعربية على وجه الخصوص. وإن كانت المراجع - المحدودة - التي تمكّننا من الاطلاع عليها، دراستها للجوانب الصوتية والصرفية أوسع من الدراسة التركيبية؛ ومع ذلك فالنتائج المتفق عليها تثبت أنّ النظام التركيبي الكنعاني لا يختلف في جوهره عن النظام الأوغاريتي والعربي إلا في عدم إمكانية تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية بناء على المراجع المعتمدة.

## II - 5- الجملة في اللسان العبري:

يعدّ اللسان العبري من أكثر الألسن السامية اضطراباً وتعرّضاً للتغيّر اللساني نظر لما مرّ به تاريخه اللغوي من ظروف عدم الاستقرار - الهجرة، السبي - تركت آثارها عليه قديماً ووسيطاً وحديثاً. أمّا قديماً: فقد حلّت الآرامية محلّ العبرية في الفترة التي خرجت فيها عن الاستعمال والتداول<sup>2</sup>؛ فاحتاج اليهود لشروح آرامية نظراً لعدم فهمهم للنصّ العبري... سواء في بابل أو في أورشليم.<sup>3</sup>

أمّا وسيطاً: ففي فترة الحضارة الإسلامية بالأندلس حيث أعيد بعث هذا اللسان وإخراجه شيئاً فشيئاً من كنيسه في ظلّ التعايش؛ تحوّل اليهود لمحاكاة العرب في شتى المجالات العلمية. ونتج

1- نفسه، ص 34، وأيضاً دراسة لغوية مقارنة، ص 117.

2- ينظر: HERTZON, Robert, (1987), 1991: « Hebrew » in the World's Major Languages, edited by Bernard COMRIE, London & New York: (pp 686-704) p. 691.

ويشير هرتزن إلى أنّه « يصعب تحديد الفترة التي توقّف فيها استعمال عبرية التوراة biblical hebrew أو العهد القديم،

لكن عادة ما يرتبط بفترة تهديم الهيكل في حوالي 586 قبل الميلاد » ص 691

3- عليان سليمان، مفهوم التغيّر اللغوي في اللغة العبرية، ص 162.

عن ذلك ظهور العديد من العلوم المقّدة لما كان لدى العرب في مجالات الفلسفة والأدب والعلوم اللسانية.<sup>1</sup>

ويعترف موشي غرينبرغ قائلاً: « شجّعت الثقافة الإسلاميّة تطوّر العلوم بين اليهود، فكانت البيئة التي ازدهرت فيها الفلسفة اليهوديّة والطبّ والنحو.»<sup>2</sup>

أمّا حديثاً: فمع ما أصبح يعرف بعصر التنوير\* تتبعث العبريّة الحديثة متأثرة بالأسن الأوروبية المختلفة بشكل عامّ، وهي عبارة عن لسان هجين\*\*. فمن حيث الوصف العلميّ، هي لسان ساميّ طبيعيّ، ومن حيث الواقع اللسانيّ فهي لغة اصطناعيّة تجمع صفات أسن مختلفة وعديدة من غير الأسرة الساميّة بل وأيضا من هذه الأسرة.

ولهذا السبب عادة ما تعتمد الدراسات الساميّة المقارنة في تعاملها مع العبريّة على نصوص "عبريّة التوراة" لاحتفاظها على بعض الخصائص الساميّة وأيضا المميّزة لهذا اللسان، وهو ما حاولنا أن نعتمده بدورنا في دراستنا هذه وإن كانت مقتضبة على اعتبار أنّه لا يمكن تجاوز اللسان العبريّ في مثل هذه الدراسات.

تنقسم الجملة في العبريّة على غرار الأسن الساميّة إلى قسمين أساسين: الجملة الاسميّة والجملة الفعلية.

## 5-1 - الجملة الاسميّة:

عادة ما يقصد بها الجملة الاسميّة المحضة أو الخالية من الفعل كما سبقّت الإشارة إلى ذلك مرارا. ويعرّفها المستشرق المتخصّص في العبريّة جزيوس ب: «أنّها الجملة التي يكون مبتدأها وخبرها

ibid, p 692

<sup>1</sup>- ينظر:.

<sup>2</sup>- ينظر: GREENBERG, Moshe, (1965) :Introduction to hebrew, printencia hale U S A .p 6

\* يحدد هرتزن عصر التنوير « the period of enlightenment » ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر أي 1781 حيث أعيد بعث العبريّة كلسان لائكيّ، لتصبح في 1922 إحدى اللغات الرسمية في فلسطين تحت الانتداب البريطانيّ، ثمّ بعد 1948 لغة وطنيّة للكيان الإسرائيليّ. ينظر المرجع أعلاه صص 292 - 293 .

\*\* هجينة Lingua Franca، ويترجمها عبد القادر الفاسي الفهري بـ " لغة مشتركة " ولكننا نراها هجينة أي خليط ومزيج من اللغات واللهجات فلّما يخضع لنظام معيّن.

اسمين أو ما يعادل الاسم»<sup>1</sup>. كما يصفها غرينبرغ قائلاً: «تسمى الجملة التي يكون فيها المبتدأ اسماً والخبر اسماً أو صفة، جملة اسمية، ويقوم تركيبها البسيط على مجاورة اسمين أو اسم وصفة»<sup>2</sup>. وكثيراً ما يتكرر هذا التوصيف عند علماء العبرية، وإذا قارناه بتعريف العربية يبرز الفرق في دقة التوصيف، فإن العلاقة التي تربط بين المسند إليه والمسند في النحو العربي ليست مجرد علاقة التجاور الظاهرة للعيان وإنما هي بناء ركن على ركن آخر، وإلا فإن التركيب النعتي - موصوف وصفة - يقوم على التجاور أيضاً، وما دام الخبر كثيراً ما يكون صفة - كما هو مذكور أعلاه - ، فما الفرق بين التركيبين!؟

ولهذا فالفرق بين الصفة والخبر من حيث العلاقة التركيبية يبرزها بوضوح النحو العربي فيعتبر الصفة مجرد تابع، أما الخبر فهو مبني على المبتدأ وهو فرق جوهري في نظرنا يبرز عمق التحليل والدقة في التوصيف في النظر النحوي العربي.

وفيما تؤكد الباحثة نازك إبراهيم عبد الفتاح على أن الجملة الاسمية في العبرية: «هي التي تقيد الحالة واستمرارها وعدم تغييرها»<sup>3</sup>، يفيد غرينبرغ: «أن سياق الجملة الاسمية هو الذي يحدد زمنها، وإن لم يحدده، فالحاضر هو المقصود منها»<sup>4</sup> والمراد من هذا هو التأكيد على خلو الجملة الاسمية من عنصر الفعل الذي من شأنه أن يحدث الحركة أو يحدد الزمن. وهو رأي فيه نظر، ولعل مثل هذا التحليل جعل الكوفيين وأيضاً بعض النحاة العرب المحدثين يعتبرون الجملة التي مسندها فعل جملة فعلية وإن تصدر المسند إليه الجملة. ويشير جزيبوس إلى أن الترتيب العادي للجملة الاسمية في العبرية هو المسند إليه ثم المسند؛ على أن يتفقا في الجنس والعدد ويتعاقبا دون فاصل. وهذا لا يعني ثبوتها على هذا الترتيب دائماً. فإنه قد يتغير في بعض الأحوال حين يقصد

GESENIUS, op cit, p 450

<sup>1</sup>- ينظر:

GREENBERG, op cit p 24

<sup>2</sup>- ينظر.:

<sup>3</sup>- عبد الفتاح، نازك إبراهيم، (1977): «تركيب الجملة العبرية في العصور القديمة والحديثة»، في حوليات كلية

الآداب، بجامعة عين شمس المجلد 14 ، ص 295 .

GREENBERG, op cit p 25

<sup>4</sup>- ينظر.:

تأكيد المسند فإن ذلك يخول له مكان الصدارة في الجملة، إذ يجوز عندها التقديم في الجملة العبرية كلما اقتضت الضرورة ذلك.<sup>1</sup>

وهذا مثال يذكره ماك كرتر بالكتابة الصوتية، يوضح ما سبق تقديمه. (وهو من سفر التكوين 3: 17)

« arûra hā-'adāmā ba bûre ka »<sup>2</sup>

ك أجل من أديم ال ملعون → الترجمة العربية الحرفية  
 مضاف جار ومجرور مسند إليه مسند →  
 إليه  
 مبتدأ مؤخر خبر مقدم →

فالمسند أو الخبر « arûrā » \* أي ملعون أو لعين تقدّم عن المسند إليه، والملاحظ أنّه نكرة أي بدون أداة « hā » وهي أداة التعريف في العبرية على خلاف المسند إليه، أو المبتدأ الذي تأخر « hā-adāmā ». وربما لولا التأكيد على هذه الصفة " ملعون " لكانت الجملة في البناء الأصليّ الإخباري على حدّ تعبير ماك كرتر كالاتي:

« hā-'adāmā arûra ba bûre 'ka »

→ ك أجل من ملعون أديم ال  
 مسند مسند إليه  
 خبر (نكرة) مبتدأ (معرفة)  
 + متعلقاته

لا ندري إذا كان يمكن لنا أن نستنتج من خلال شاهد واحد أنّ ما سمح بالتقديم والتأخير - في غياب الإعراب - هو تعريف المسند إليه وتكثير الخبر، كما أنّ هذا الشاهد هو من " سفر التكوين " أي من نصّ العبرية القديمة التي تحافظ على الخصائص السامية لنظام الجملة الذي عادة

1- ينظر: GREENBERG, op cit p 128

لم نستطع أن نوظف الأمثلة التي قدّمها الباحث كونها معروضة بالعبرية في الخطّ العبري، دون ترجمة حرفية تساعد على تحديد أركان الجملة وضبط الشواهد. وينظر أيضا:

تركيب الجملة العبرية لنازك إبراهيم عبد الفتاح، ص 296 . ولم تحمل الباحثة أيضا على غرار معظم المراجع العربية - إن لم تكن كلّها - عناء تقريب الأمثلة للقارئ والباحث العربي الذي لا يعرف العبرية بترجمتها أولا حرفيا حتى يتبع النظام التركيبيّ الأصليّ ثمّ الترجمة الفصيحة - إن اقتضى الأمر - خاصة أنّ هذه الألسن مكتوبة من اليمين إلى اليسار فلا تحتاج حتى للكتابة الصوتية - وهي إغريقية لاتينية - كما يفعل المستشرقون خاصة الفرنسيين والانجليز لتقريب لغات غيرهم لذويهم. وقد أفادنا ذلك كثيرا وساعدنا على الفهم واستنتاج المقصد.

يقبل التقديم والتأخير إذا رفع الالتباس، بآليات تركيبية نظامية. وبالتالي على قرابتها من نظام الجملة في العربية\* .

ويؤكد كيل ماك كارتر أن: « القاعدة العامة للجملة الاسميّة التي يكون المسند إليه فيها اسما أو ضميرا والمسند اسما أو صفة أو ظرفا، هي من نمط: مسند إليه + مسند أي جملة إخبارية نحو:

أ- šem ha-nnāhār ha-ššeni Gihon

→ [ سفر التكوين 2: 13 ] [ جيحون ثاني الـ نهر الـ اسم ]

ب- hā-nnahar hā-rabi 'ihū 'porat

→ [ سفر التكوين 2: 14 ] [ الفرات هو رابع الـ نهر الـ ]

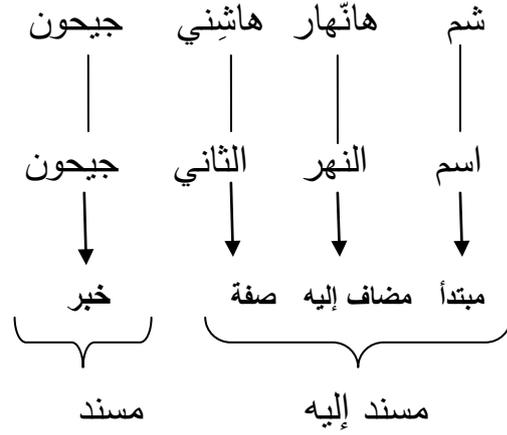
أو من نمط: مسند إليه + مسند ، أي جملة تصنيفيّة بتقديم المسند تأكيدا عليه<sup>1</sup>.

من خلال الأمثلة التي قدّمها كيل ماك كارتر مباشرة بالكتابة الصوتية (أي لم يكتبها بالعبرية) مرفقة بالترجمة الانجليزية الحرفية ثم الفصيحة استطعنا أن نحدّد بقية أركان الجملة الاسميّة وعناصرها المتممة وكذا رتبة هذه الأركان. ويبدو أنّنا لا نحتاج في العربية إلى ترجمة فصيحة، فالترجمة الحرفيّة تفي بالغرض وهي بهذا تبين القرابة الشديدة بين اللسانين الساميين في هذا المستوى، نحدّد هذه الأركان بكتابة الأمثلة المذكورة أعلاه بالخطّ العربيّ توحيدا للاتجاه الأصليّ للسانين.

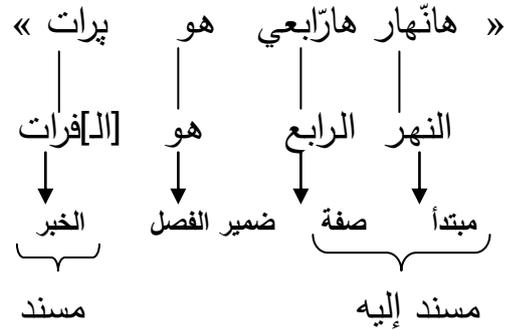
\* ولم نرد أن ندفع بالمغامرة إلى مقارنة هذا المثال بما يعرف في النحو عندنا بالمبتدأ الوصف وما يقتضيه. وطبيعة التركيب هذه نجدها أيضا في الأمازيغيّة عندما يكون المسند اسما مشتقا أو وصفا باصطلاح النحو العربيّ.

Mc CARTER , op cit . 357.

<sup>1</sup>- ينظر:



إذن فالمسند إليه عبارة عن تركيب من مبتدأ مضاف ومضاف إليه وصفة للمضاف إليه، أمّا المسند فهو اسم علم. والملاحظ أنّ في هذا المثال استغني عن ضمير الفصل\* بين المسند إليه والمسند رغم كونهما معرفتين لأنّه لا التباس في الجملة، بينما نجد في المثال الثاني استعمال الضمير ممّا يؤكّد على " جواز " أو إمكانية استعماله أو حذفه حيث لا يؤثر على المعنى. وفي هذا أيضاً تشابه كبير مع العربيّة. وهذه الجملة مثال على ذلك:



نستنتج ممّا سبق أنّ بناء الجملة الاسميّة العربيّة لا يختلف عن الفينيقيّة (الكنعانيّة) والأوغاريّتيّة وحتى الأكاديّة، تماماً كما لا يختلف عن بناء الجملة العربيّة، حتى أنّ التراكيب الجزئيّة: الموصوف والصفة والمضاف والمضاف إليه التي تكوّنها تقوم على نفس النظام.

\* يطلق ماك كارتز على ضمير الفصل مصطلح Copula .

## 5-2- الجملّة الفعلية:

يبدو أنّ للجملّة الفعلية العبرية خاصيّة تنفرد بها، وتميّزها عن أخواتها فمن الملاحظ أنّه عادة ما يسبق الفعل المتصدّر للجملّة في عبرية العهد القديم واو تعرف بواو القلب<sup>1</sup>؛ وفي هذه الحالة تُحفظ رتبة الكلم في الجملّة الفعلية ويكون نمطها: **و + فعل + فاعل ± مفعول**. هذا، ويؤكد سيّد سليمان عليان على أنّ « واو القلب من سمات لغة "سفر التكوين" وعصر عبرية العهد القديم، بينما في العصور التالية ومنها العصر الحديث تترکّب الجملّة الفعلية بترتيب معيّن وفقا لحالة التأكيد التي توجب صدارة الجزء المؤكّد»<sup>2</sup>. وهو في هذا العرض يوافق جزيوس الذي بدأ بتعريف الجملّة الفعلية قائلا: « أمّا الجملّة الفعلية فهي التي تفيد الحدوث في زمن معيّن ... وتتكوّن الجملّة الفعلية من مسند ومسند إليه أي فعل وفاعل وأحيانا مفعول به، وهذا ما يحدث غالبا في حال دخول الواو القالبة عليه [على المسند] ... أمّا إذا أردنا تأكيد الفاعل فإنّه يوضع في الأوّل ثم يليه الفعل، وبهذا يعتمد تركيب الجملّة الفعلية أساسا على أسبقية الكلمة الواقع عليها التأكيد، فإن وقع التأكيد على الفعل بدأت به الجملّة وهو ما يحدث غالبا في عبرية التوراة»<sup>3</sup>. وهي القاعدة التي يخلص إليها غرينبرغ إذ يقول: « إذا سبقت الفعل الواو الملازمة تصدّر الفعل الجملّة - أو الجملّة الفرعية - وجوبا. أمّا إذا فقد هذا التلازم وحُذفت الواو وجب تقديم المسند إليه على الفعل»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- ينظر: ناظم سلوى، محاضرات في اللغة العبرية. ص 58 ، حيث تلاحظ سلوى ناظم أنّ: « واو القلب في العبرية تعمل عمل " لم الجازمة" في العبرية مشيرة إلى أنها تقلب الفعل المضارع إلى الماضي والماضي إلى المضارع في المعنى»، بينما " لم" عندنا خاصة بالمضارع وتحمل أيضا معنى النفي. إنّ ما يسميه الباحثون العرب بالواو القالبة، ربما قياسا على لمّ، يسميها بعض المستشرقين ودارسي العبرية بما ترجمناه بالواو الملازمة. Waw consecutive . ونجد لها أثرا، واستعمالا ولو محدودا كما في الآية الكريمة ﴿ ويصنع الفلك وكلما مرّ عليه ملأ من قومه سخروا منه ﴾ فهذه الواو التي سبقت الفعل المضارع، وقلبت دلالاته إلى الماضي هي صنو الواو القالبة العبرية.

على كلّ ما يهّمنا هو ملاحظة جّل العلماء إلى أنّ الفعل في العبرية يُسبق بهذه الواو إنّ تصدّر الجملّة. ينظر أيضا في هذا الصدد عوض الله حسن نظام الجملّة الفعلية في اللغات السامية. ص 126

<sup>2</sup>- ينظر: عليان سيّد سليمان، التغيّر اللغوي في العبرية، ص 190

<sup>3</sup>- ينظر: . GESENIUS, op cit pp 455-456

<sup>4</sup>- ينظر: GREENBERG, op cit p 129

وعلى منوال هذه القاعدة بنى حسن محمود عوض الله تحليله للجملة العبرية في مقارنته لها ببعض الألسن السامية قائلا: «أما اللغة العبرية فنجد فيها النمط: فعل + فاعل + مفعول في لغة العهد القديم النثرية، ولكنّ الأفعال التي تأتي بدون واو القلب فهي في الغالب تأتي بعد المسند إليه وهو النمط الشائع في اللغة العبرية»<sup>1</sup>.

ونختم هذا المطلب بعرض رأي كيل ماك كارتر الذي خلافا للباحثين المختصين بالعبرية، لم يهتمّ بالواو الملازمة للفعل رغم وجودها في الأمثلة التي اعتمدها، فلم يشترطها في قاعدته إذ يقول: « إنّ الرتبة العادية لأركان الجملة الفعلية العبرية هي: فعل + فاعل + مفعول، متبوع بلواحق كالجارّ والمجرور أو الظرف نحو.

wa yitta yhwh élohim gan be 'éden

→ [ عَدَنَ فِي جَنَّةِ الرَّبِّ يَحْوَحُ غَرَسَ وَ ]

and planted yahwh god garden in Eden

«"and yahwh God planted a garden in Eden" Genesis 2:8»<sup>2</sup>

وتأكيدا لرأي ماك كارتر ندرج مثلا لفعل متصدر للجملة دون أن يُسبق بهذه الواو الملازمة التي تستوجب هذه الرتبة عند معظم دارسي العبرية، المثال أورده اللساني الوظيفي تتيير، في سياق تطبيق تفريعه الشجري "استيمًا" لمختلف الألسن. فاختار مثالين من العبرية.

1 - عوض الله حسن محمود، نظام الجملة الفعلية في اللغات السامية، ص 126 .

MC CARTER , op cit . p 356

2 - ينظر .

أما المثال الأول - بدون الواو القالبة - فهو: بالكتابة الصوتية التي استعملها تئبير:

<sup>1</sup> « bārā élohim 'eth ha-šamaim w eth ha-'ares »

→ أرض ال [-] و سموات ال [-] الرب برأ

وهذه أركان الجملة الفعلية:

« برأ إلهيم إته هاشمايم و إته هأرص »  
برأ الرب مسند مسند إليه  
إلهيم إته هاشمايم و إته هأرص  
السماوات و الأرض  
مفعول به عاطف معطوف على المفعول  
فاعل فعل

وتعدّ الترجمة الحرفية الشبه الكبير من المستوى البنوي التركيبي المحض إلى الشبه والقرابة في المستوى المعجمي ولو ترجمنا elohim بلفظ الجلالة الله، ونظنه هو المقصود، لاكتملت المطابقة وهو دليل آخر على أن الألسن السامية إنما هي لهجات لسان واحد.

TESNIERE , op cit . p 95.

<sup>1</sup> - ينظر:

لا يقدّم تئبير الترجمة الحرفية على غرار المستشرقين الإنجليز، كما لا يقدّم أيضا المرجع الذي أخذ منه الشاهد. مكتفيا بعرض الترجمة الفصيحة الآتية: « Elohim crée le ciel et la terre ». وتجدد الإشارة إلى أنّ في الشاهد ملاحظتين استوقفتنا: - الأولى، المفعول به يسبق بأداة "et" ربما لتمييز المفعول عن الفاعل في غياب الإعراب الذي ضيعه اللسان العبري. - الثانية، لنا تحفظ عن دقة الترجمة الفرنسية. وتبرز هنا قيمة الترجمة الحرفية - كمرحلة أولى - حيث استعمل تئبير Le ciel - مفردا، ومن الملاحظ أنّ في كلمة šamaīm، اللاحقة šam هي علامة للجمع السالم في العبرية تقتضي الحفاظ على هذا المقصد: بـ cieux، كما أنّ الفعل للماضي المقطوع، قد يعادل "créa" وليس زمن الحاضر، في غياب الواو القالبة. ونظن أنّ المثال مأخوذ من سفر التكوين، ففي لغته حافظت الجملة الفعلية على صدارة الفعل فيها.

والمثال الثاني هو:

« wa JJ'omer élohim el- 'abraham šma' »<sup>2</sup>  
[ اسمع: إبراهيم ل الرب قال و ] →

وهو نموذج آخر للشبه التركيبي بين العبرية والعربية. وهذه أركانها وامتّماتها:

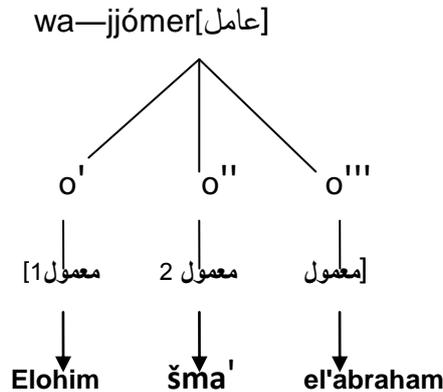
« و يُؤمَرُ إلهيْمُ إلْ إبراهيمَ : شَمَع ! »  
↓ ↓ ↓ ↓ ↓  
[و] قال الرب ل إبراهيم : اسمع !  
مسند مسند إليه جاز ومجورون جملة فعلية  
مفعول به ثانٍ مفعول به أول

إذن فهي تتكون من: و + فعل + فاعل + مفعولين؛ إلا أنه جاز تقديم المفعول الثاني عن المفعول الأول لأغراض بلاغية، وربما أيضا فرضها البناء التركيبي. إذ جاء المفعول به الأول المؤخر جملة فعلية، فعلها أمر.

TESNIERE , op cit . p 114

1- ينظر:.

وزيادة في الفائدة، الترجمة الفصيحة التي قدّمها تبيير هي « et Elohim dit à Abraham: Ecoute! » إلى هذا، يفرعها الشكل الذي يبرز العامل وهو الفعل ومعمولاته: وهي الفاعل، والمفعول 1 والمفعول 2





ثم يستدرك " كارتر " التبرير المقدم - أي مطابقة الفعل للجزء الأول فقط من التركيب -hā adam، دون أن يقدم مثالا آخر يدعم هذا الرأي، يكون فيه الاسم الأول مؤنثا أو جمعا - برأي آخر يعلل فيه هذه الظاهرة، قائلا: « قد يأتي الفعل المتصدر للجملة بصيغة المفرد دون الاكتراث لصيغة المسند إليه في الجنس والعدد ». <sup>1</sup> أي أنّ هذه الحالة التركيبية تضاهي ما في العربية الفصيحة، وهي أنّ الفعل إذا سبق الفاعل لا يطابقه في العدد، وهنا أضاف في الجنس أيضا.

والواقع أنّ هذه الإضافة لها قيمتها في مجال الدراسات السامية المقارنة - فبناءً على طبيعة الأمثلة المقدمة - وهي من عبرية التوراة أي العبرية القديمة، نستخلص أنّها سجّلت الخصائص السامية المشتركة. إذ تكاد تكون ظاهرة عدم مطابقة الفعل لفاعله إذا تقدّمه، ظاهرة خاصة بالعربية الفصحى ونجدها أيضا في الأوغاريتية. بينما ضيّعتها الألسن السامية الأخرى من بينها اللسان العبري وحتى اللهجات العربية.

ولكن يظهر أنّ هناك آثار باقية - تبدو شاذة لقلتها - إلا أنّها تشهد على البناء الأصلي السامي، وأيضاً على القرابة اللسانية بين الساميات. ولعلّ الترجمة العربية الحرفية للنصوص المقدمة التي أغنت عن الترجمة الفصيحة تثبت في كلّ مرة القرابة البنوية في المستوى التركيبي عموماً، وفي مستوى الجملة الفعلية على وجه الخصوص. كما تؤكد أنّ الأصل في هذه الألسن السامية - على خلاف الألسن الهندو-أوروبية كما تقدّم بيانه؛ حتى وإنّ وجب اقتران الفعل بالواو الملازمة، في العبرية - تبقى القاعدة الأساسية واحدة وهي ميزة سامية أصلية.

أمّا أن يتقدّم المسند إليه عن المسند، فهو تحويل من هذا الأصل، وفرع له، ويكفي أنّ معظم الباحثين يؤكّدون على أنّ الضرورة البلاغية أي التأكيد على المسند إليه؛ هي التي تسمح بالخروج عن هذه القاعدة. مما يدعم ثبوت أصلية النمط: فعل + فاعل ± مفعول به.

ويختتم ماك كارتر مبحث الجملة الفعلية في العبرية قائلا: « ورغم تعميم هذه الظاهرة [ظاهرة تقديم الفعل على الفاعل] سواء في الجمل الفرعية المتعلقة بغيرها أو الجمل المستقلة إلى أنّ هناك استثناءً سائداً يقتضي تقديم المسند إليه \* فنحصل على نمط: مسند إليه + فعل ± مفعول به نحو:

« ha-nnāḥāš hišši'áni

→ [ني ضللت أفعى ال]

« The serpent deceived me » Genesis 3:13 »<sup>1</sup>

وقد يأتي المسند إليه ضميراً نحو:

Hi 'mātenâ-li min hā-ttra'eṣ

→ [ شجرة ال من لي أعطت هي ]

She gave me from the tree

« She gave me[fruit] from the tree »

<sup>2</sup>«Genesis 3: 12 »

الملاحظ هنا مطابقة الترجمة الحرفية الانجليزية للجملة العبرية والسبب في ذلك هو كون هذه الأنماط هي من: S.V.O.

هذا وتتنوع أنماط الجملة الفعلية: إذ قد يتقدم المفعول به على الفعل وفاعله إن كان التأكيد عليه

نحو:

« et qōleka šamāti bi ha gān

→ [ جنة ال في ت سمع ك صوت [...] ]

\* فَضَّلْنَا ترجمة subject بالمسند إليه وهو مصطلح عامّ في النحو العربيّ، يشمل الفاعل ونائبه وأيضا المبتدأ. وتبقى ترجمة دقيقة على اعتبار أنّ subject في الجملة الاسميّة المحضة هو مبتدأ، كما أنّ بعض الباحثين - عربيا ومستشرقين - يأخذون بالقاعدة النحويّة البصريّة أيّ إذا تقدم المسند إليه - الفاعل - على الفعل تغيّرت وظيفته النحويّة إلى مبتدأ على أن يكون فاعل الفعل مستترا لأنّ الفعل في الألسن الساميّة ومنها العربيّة والأوغاريّتيّة والآراميّة، لا يخلو من فاعل. وما دامت القاعدة تنصّ أنّ للفعل فاعلا واحدا فما ابتدئ به يصبح مبتدأ. وهذا رأينا. وعليه فترجمة العبارة المختصرة المتداولة عند اللسانيين: SVO هي: مسند إليه + فعل + مفعول .

Mc Carter , op.cit . 357

<sup>1</sup>- ينظر:

ibid, p 357

<sup>2</sup>- ينظر:.

«<sup>1</sup> I heard your voice in the garden »

كما قد يتوسط المفعول به بين الفعل والفاعل جوازا أو وجوبا إذا كان المفعول به ضميرا والفاعل اسما ظاهرا.<sup>2</sup>

إنّ الشبه الكبير في مستوى النظام التركيبي بين الجملة في العبرية وفي العربية يجعلنا لا نستغرب أن يتّخذ نحاة العبريّة الأوائل النحو العربيّ منوالا لهم؛ أمثال سعديا بن يوسف الفيومي الذي يُعتبر أعظم شخصية ربطت بين النحو العربي والتفكير اللغوي الناشئ عند اليهود «<sup>3</sup> ولعلّ أهمّ جهوده على الإطلاق هي اقتباسه المنهج العربي الوارد على بغداد من مدرسة سيبيويه بالبصرة في تقنين البحث اللغوي والنحوي في اللغة العبرانية بشكل واضح ومتسق مع النحو العربي.»<sup>4</sup> وتؤكد سلوى ناظم ما سبق قائلة: ".... أمّا في مجال النحو فهو يعد بحقّ أوّل باحث يترك لنا كتبا خاصة بالدراسات النحوية..... وقد أطلق عليه إبراهيم بن عزرا في مقدمة كتابه " مزناييم " " أبو النحو العبريّ " ووضعه على رأس القائمة الخاصة بالنحويين «<sup>5</sup>. وأبو الوليد مروان بن جَنّاح القرطبي الأندلسيّ « شيخ نحاة اليهود على الإطلاق وإمامهم الأعظم بكتابه " اللّمع" في النحو العبري الذي يعتبر عندهم ككتاب سيبيويه عند العرب»<sup>6</sup>. وغيرهما\*.

ibid, p 357

<sup>1</sup>- ينظر:.

<sup>2</sup>- ينظر: نظام الجملة الفعلية في اللغات السامية صص 129، 130 <sup>4</sup>

-SKOSS, SL, op.cit, pp 21 , 22

<sup>3</sup>- ينظر:.

<sup>4</sup>-ظاذا حسن، أثر سيبيويه في نشأة النحو العبري، ص 98 ، 99 .

<sup>5</sup>- ناظم سلوى، محاضرات في اللغة العبرية، ص 91 .

<sup>6</sup>- ظاذا حسن، أثر سيبيويه في نشأة النحو العبري، ص 101 .

\* ومن النحاة الذين ذاع صيتهم، وذكرتهم مراجع عبريّة وعربيّة نذكر دوناش بن نعيم، والمغربي يهودا بن قريش، مناخم بن سروق، وأبو زكريا يحيى بن داوود حيوج الذي أرسى أركان القياس البصريّ في النحو العبريّ.... وداوود بن ابراهيم

Skoss, , op.cit, pp 57 – 59. & Encyclopedia judaica

الفاسي ينظر كلا من:

إن بنى هؤلاء نحوهم على منهاج النحو العربيّ واتبَعوا طريق تحليله إن في الدراسة الصوتية أو الصرفية أو التركيبية؛ إلى درجة أنّهم طبّقوا نظرية العامل على الجملة العبرية رغم أن العبرية فقدت ظاهرة الإعراب، ولكن العلاقات التركيبية التي تربط بين أجزاء الجملة الأساسية وغير الأساسية تكاد تخضع لنفس القاعدة. ولعلّ اكتفاءنا بالترجمة الحرفية للأمتة العبرية دليل على ذلك. ومن الذين عملوا بنظرية العامل شيخ نحاة العبرية أبو الوليد مروان بن جناح الذي كان وفيًا للمدرسة البصرية العربية، بحيث يقول بالأصول الثلاثية في الاشتقاق<sup>1</sup>؛ كما عوّل على القياس -على غرار تعديا الفيومي- في منهجه، بل يصرّح قائل: «إنّا معشر أهل القياس...»<sup>2</sup>.

ويتكرّر مصطلح العامل بصورة لافتة في مؤلّفه " اللّمع " وبصيغ مختلفة منها قوله على سبيل المثال: « وهذا ممّا اجتمع فيه عاملان »<sup>3</sup>. رغم عدم وجود علامات الإعراب التي حصر فيها النحاة العرب المتأخرون مفهوم العامل بل حتّى المحدثون الذين ثاروا على هذا المفهوم.

فهل يعني أنّ نحاة العبرية فهموا أنّ مفهوم العمل يتجاوز الأثر الإعرابيّ الذي قد يظهر فيؤكد العلاقات التركيبية العميقة كما هو الشأن في العربية والأكادية والأوغاريتية؟ وقد لا يظهر هذا الأثر كما هو الحال في العبرية والفينيقية والحبشية والسريانية، ولكن تبقى علاقات نظم الكلام تكشف عن هذا المفهوم التركيبيّ الذي عاد إليه تشمسكي في الدراسات اللسانية المعاصرة.

إذن فالاختلاف - في هذا المستوى اللسانيّ- بين العربية والعبرية هو احتفاظ العربية على ظاهرة الإعراب كاملة على خلاف العبرية التي ضيّعت هذه الآثار؛ وما بقي منها فهو قليل وفقد وظيفته كعلامة إعرابية، وفي هذا الصدد تشير الباحثة سلوى ناظم إلى أنّ المهتمين بالدراسات العبرية « حاولوا استخراج آثار الإعراب التي كانت موجودة في السامية الأمّ. وأهمّ علامات الإعراب التي وُجدت في اللغة العبرية هي الفتحة، كانت تدلّ في بادئ الأمر على المفعول. أمّا علامات

1- ينظر: ابن جناح القرطبي، ص 150 .

2- نفسه، ص 220 .<sup>3</sup>

3- المصدر السابق، ص 220 .<sup>4</sup>

الرفع والجرّ فهي قليلة جدًا ويبدو أنّها كانت تستخدم في عبرية ما قبل العهد القديم ثم فقدت دلالتها الإعرابية وقت التدوين»<sup>1</sup>.

كما سبق الإشارة إلى ذلك المستشرق وليام أورابت الذي أكد هو الآخر على فقدان هذه الظاهرة في العبرية قائلًا: « يمكن أن نعثر على بقايا آثار العلامات الإعرابية في العبرية خاصّة علامة النصب في معناها الظرفي .... أمّا علامات الإسناد والإضافة [الرفع/الجرّ] فهي نادرة وما وُجد منها في بعض الكلمات فقدّ وظيفته ولم يعد يشير إلى بقايا توحى بأصل قديم»<sup>2</sup>.

### الخلاصة:

بعد هذا العرض الذي أجملنا فيه الخصائص المشتركة عموماً لبناء الجملة البسيطة في أهمّ الألسن السامية نلخص هذه الخصائص فيما يأتي:

**1-** تبنى الجملة على ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه تربطهما علاقة معنوية: الإسناد؛ ويختلف نوع الجملة - عموماً - باختلاف ترتيب ركنيها الأساسيين، إذ لا تقوم ظاهرة الإسناد إلا في: اسمين: اسم + اسم ← مسند إليه + مسند ← جملة اسمية. أو: فعل + اسم ← مسند + مسند إليه ← جملة فعلية. فلا يستغني البناء الإسنادي عن أيّ ركن من ركنيه.

إنّ هذا التقسيم - الأصلي - موجود في كلّ الألسن السامية على خلاف الألسن الهندو-أوروبية. لهذا فرّق الدارسون - خاصّة النحاة العرب - بين النوعين تقريباً أشدّ من الحقيقة على حدّ تعبير ابراجشتراسر، حتى أنّهم عبّروا عن المسند إليه في الجملة الاسمية بمصطلح " مبتدأ "؛ وفي الجملة الفعلية بمصطلح وظيفي آخر هو الفاعل، ونائب الفاعل، مع أنّ الفرق التركيبي بين النوعين في المسند يكون خبيراً مؤخراً أصلاً في الجملة الأولى، وفعالاً مقدّماً - أصلاً - في الجملة الثانية. ونموذج الجملة الفعلية الأصلي السائد هو: فعل + فاعل ± مفعول في كلّ الألسن السامية ما عدا الأكادية والإبلائية حيث يتأخّر الفعل إلى آخر الجملة أي بعد الفاعل والمفعول به تأثراً ببناء الجملة

1 - ناظم سلوى، محاضرات في اللغة العبرية، ص 57.

2 - ينظر: WRIGHT, w, comparative grammar of the semitic languages,

السومرية. وقد يتقدّم المفعول على الفاعل أو حتى على الفعل فنحصل على أنماط فرعية أو اختيارية، حسب السياق البلاغي. وعليه فالعلاقات التركيبية للجملة الفعلية البسيطة هي كالاتي:

ج ف: ف + فا + مفع

أ - ف + مفع + فا

ب - مفع + ف + فا

ج - فا + ف + مفع (عند الكوفيين وكثير من المستشرقين المتخصّصين في الساميات)

2- إنّ التقسيم الثلاثي للكلم: اسم وفعل وحرف، وهو التقسيم الذي وضعه النحاة العرب وعمل به نحاة العبرية وكذلك السريانية هو التقسيم الملائم للنظام النحوي السامي. لأنّ التقسيم الرباعي وحتى الخماسي الذي وضعه المستشرقون كثيرا ما يسوده الاضطراب والاختلاف في ما بين الدارسين.

3- إنّ الإعراب ظاهرة سامية قديمة، ولئن انفردت العربية بالحفاظ على أشكال مورفيماتها المتنوعة: الرفع والنصب والجرّ، إلّا أنّنا بيّنا أنّ الأوغاريتية وقبلها الأكادية قد استعملت هذه الحركات بشكل مطابق لاستعمالها في اللسان العربي، وعليه يمكن التأريخ لأقدم الظواهر الإعرابية بما وصلنا من نصوص الأكادية التي أظهرت اختلاف وظيفة الاسم في الجملة باختلاف حركته الإعرابية. وهذا دليل على كون الظاهرة موروثه عن السامية الأمّ.

4- تبيّن لنا من خلال تتبعنا لنماذج من الجمل الفعلية أو الاسمية، التشابه الكبير في ظاهرة الرتبة، ونعني بها مواقع الكلم في الجملة وعلاقتها ببعضها البعض في المستوى التركيبي؛ إذ كثيرا ما تتشابه صياغة أنماط الجملة الفعلية الأوغاريتية والكنعانية والسريانية والعبرية ولم يشذّ عن هذا الأمر إلّا اللسان الأكادي. وهذه الرتبة محفوظة في اللسانين العربي والسرياني - عند جمهور النحاة- حيث لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل لأنّه كالجزء منه وحقّ الجزء أن يكون متّصلا بصاحبه، وعليه فإنّ تقدّم المسند إليه في هذين اللسانين تغيّر نموذج الجملة من فعلية إلى اسمية.

أمّا في الألسن الأخرى فالفرق بين النوعين من الجمل عند الدارسين، هو مجرد وجود الفعل سواء تقدّم أم تأخّر. أمّا تقديم المفعول على الفاعل أو حتى على الفعل وفاعله فجانز في كلّ الألسن كلّما رُفِع الالتباس؛ كما يجب تقديم المفعول على الفاعل إذا كان ضميرا متّصلا والفاعل اسما ظاهرا.

5- تجدر الإشارة إلى أنّ البناء التركيبيّ لأجزاء الجملة يخضع لنظام واحد حيث يلي المضاف إليه المضاف ويُعتبر معموله، كما أنّه يجرّ في الألسن التي حافظت على إعرابها كالأكاديّة والأوغارينيّة والعربيّة. كما أنّ الصفة تتبع الموصوف وتطابقه في الجنس والعدد والتعريف والتكثير في الألسن التي توجد بها ظاهرة التعريف؛ أمّا تلك التي لا تملك هذه الظاهرة كالأكاديّة والحبشيّة والأوغارينيّة فالسياق هو الذي يحدد المقصد.

## II - 6 - الجملة في نظر بعض اللسانيين الغربيين

لن نتعرض لمفهوم الجملة في النحو الغربي التقليدي الذي تجاوزته الدراسات اللسانية البنوية، بل وثارت على مبادئه الفلسفية ومنطلقاته المنطقية البعيدة عن الخصائص اللسانية المحضة. ويكفي أن نقرأ تلخيص اللساني الفرنسي جورج موانان للجملة - قبل إرساء معالم علم التراكيب كفرع من اللسانيات يهتم بدراسة الجملة - لننتبين أن مفهوم الجملة في هذه الأنحاء يتسم بالاضطراب وعدم الوضوح، كما أن تعريفاتها المختلفة تفتقد إلى الدقة التي يفرضها الوصف الموضوعي؛ إذ يذكر هذا اللساني على غرار شارل فرايز أنه يوجد - حوالي - مائتا تعريف مختلف للجملة، تختلف هذه التعريفات باختلاف المعيار الذي يُحتكم إليه في تحديدها منها:

\* أن الجملة تحدّد - حدسيًا - بالإحساس أنها تعبر عن فكرة كاملة وفي هذه الحالة عادة ما يُلجأ إلى علم النفس والمنطق لتوضيح ما هي الفكرة، وماذا نعني بكاملة.

\* اعتبار الجملة قضية منطقية تجمع بين المسند والمسند إليه أي الموضوع والمحمول: كما صورته الفلاسفة الأرسطية وبنيت نحوها عليه المدرسة الفرنسية بوررويال.

\* أن الجملة تحدّد صوتيًا بالوقف والسكوت وخاصة بتغيّرات المنحنى التنغيمي.

قد تكون هذه التعريفات مؤسّسة على ملاحظات لا يمكن اعتبارها خاطئة، إلا أنها تدلّ على أن هذه الأنحاء التقليدية لم تتوصّل إلى تعريف نحويّ خالص مستمد من الخصائص اللسانية؛ وهنا يكمن الإشكال عند جورج موانان وغيره من اللسانيين المحدثين.<sup>1</sup>

إضافة إلى ما ذكره موانان وأشار إليه فرايز، فإنّه كثيرا ما اهتمّ هذا الاتجاه باللسانيين اليوناني واللاتيني، بل وعمل على وصف الألسن الأخرى في ضوء قواعدهما؛ إلى أن وضع " أفرانز بواز" قاعدة مفادها: « يقوم كلّ لسان على بناء خاصّ به في الصوت والصرف والتركيب والدلالة، ويجب أن يوصف في ضوء هذا البناء وليس وفقا لبعض الأبنية اللسانية الأخرى »<sup>2</sup> وهو المبدأ الذي يُعرف بنسبية الألسن؛ وقد خرّقه تشمسكي فيما بعد.

MOUNIN, Georges (1968) 1987 : La linguistique, ed Seghers, Paris, pp 125-126

1- ينظر

وأیضا

FRIES, Charles Carpenter (1952): The Structure of english : an introduction of English sentences, Haucourt Brace & Co. New York, pp. 8-9.

HALL, R.A.J.(1951) : « American Linguistics 1925-1950 » in Archivum Linguisticum , V2, p113. ينظر -<sup>2</sup>

إذن حضرت دراسة الجملة باهتمام كبير لدى الدارسين المحدثين بل صارت من أهم القضايا اللسانية التي شغلت بال اللسانيين البنيويين حيث أصبحت هي منطلق كل دراسة ونهايتها بوصفها الوحدة الأساسية للكلام. وسنتعرض باختصار إلى مفهوم الجملة في بعض المدارس اللسانية الحديثة.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أنّ هذا العلم الحديث: اللسانيات البنيوية لم يُبن وفق نظرية واحدة ولم تُصغ أفكاره ومقارباته وفق جهود موحّدة. فقد كان هناك تياران بارزان، لا يختلفان من حيث الموقع الجغرافي فحسب، بل تختلف أنظارهما باختلاف منطلقات هامة ميّزت كلّ تيار عن الآخر، أقصد: التيار البنيوي الأوروبي، والتيار البنيوي الوصفي الأمريكي. فلئن انطلقا من تصورات النحاة الجدد وتطوّر اللسانيات المقارنة عموما، ويرميان إلى أهداف مشتركة أهمّها جعل اللسانيات علما مستقلا وتخليص مناهجه من النظرة القديمة الممتزجة بالفلسفة والعلوم الأخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع، واعتبار اللسان نظاما مستقلا في خصائصه الصوتية وقواعده الصرفية والتركيبية وفي مفرداته؛ إذ يؤكّد هارتمان أنّ « أقلّ ما يمكن أن يشتركا [ هذان التياران ] فيه هو أنّهما انطلقا من تصورات المدرسة الألمانية للنحاة الجدد يحدوهما هدف جوهرى هو تخليص الدراسات اللسانية من النظرة الفلسفية القديمة وجعله علما مستقلا<sup>1</sup>».

إلا أنّهما يختلفان اختلافا هاما ميّز مناهجهما وآليات تحليلهما الإجرائية تمييزا جعل مصطلح الوصفية ينطبق بحق - بمفهومه الشكلي - على اللسانيات البنيوية الأمريكية. فإذا كانت البنيوية الأوروبية قد تأسست على أفكار دوسوسور التي كانت امتدادا تطوريا لاتّجاه اللسانيات المقارنة وأعمال النحاة الجدد الألمان، فإنّ اللسانيات الأمريكية قد نشأت وطوّرت مبادئها في أحضان الدراسات الأنثروبولوجية، منطلقة من البحوث الميدانية بزيادة أفرانز بواز « خريج مدرسة النحاة الجدد الأوروبية ومتخصّص أيضا في الألسن الهندية الأمريكية<sup>2</sup> » إذ استوحى مبادئه اللسانية من اتّجاهات النحاة الجدد الذين ظهروا في أواخر القرن التاسع عشر في ألمانيا - مسقط رأسه - وثاروا على مناهج الدراسات اللغوية التقليدية، كما أنّه اتّخذ الألسن واللهجات الأمريكية حقلا لدراساته

<sup>1</sup> ينظر

HARTMANN, R.R. Others (1976) :Dictionnaire de language and Linguistics, applied sciences. Publishers LTD .London, P,222

<sup>2</sup> - ينظر

LEPSCHY, G .C (1967) : La Linguistique structurale, traduit par Louis Jean CALVET petite Bibliothèque,PARIS. P.97.

اللسانيّة والتقافيّة. وفي هذا الصدد، يشيد تلميذه ابلمفلد أبرز واضعي أسس البنيويّة الوصفيّة قائلاً: « يكمن الإسهام الكبير لبواز في مجال العلوم في تطويره للدراسة الوصفيّة؛ إنّ الألسن الوطنيّة في قطرنا قد درسها علماء موهوبون، إلّا أنّه لم يستطع أحد أن ينجح - مثله - في وضع هذه الدراسة على أسس علميّة: حيث جمع بواز قدراً هائلاً من المدوّنة التي اشتملت على نصوص مسجّلة تسجيلاً دقيقاً من أفواه الناطقين.... إنّ التقدّم الذي أحرز في تسجيل الكلام البشريّ ووصفه بدأ من العمل الميدانيّ الذي قام به بواز»<sup>1</sup>.

ومع ذلك هناك من يدّعي أنّ كلاً من التيّارين نشأ منعزلاً عن الآخر؛ إذ يزعم ملكا إفيك أنّ: « البنيويّة الأوروبيّة قد اعتمدت على أفكار دوسوسور، في حين لم يكن معروفاً في أمريكا، ولم يكن هناك اتّصال بين الاتجاهين »<sup>2</sup>. أمّا إنار هوجين فيضيف قائلاً: « يجد اللسانيّون صعوبة في تمثّل ما كتبه الأوروبيّون في مجال اللسانيّات.... فمن النادر أن يجد أحد متّاماً مرجعاً أمريكيّاً يشتمل على أعمال دوسوسور.... على الرغم من أنّهم [ الأوروبيّون - وأظنه يقصد النحاة الجدد-] هم المفكّرون الذين أمّدونا بالأدوات التي نعمل بها... وهذا النقد ينطبق أيضاً على الباحثين الأوروبيّين الذين تجاهلوا الإسهامات الأمريكيّة »<sup>3</sup>. إلّا أنّ أندري مارتيني يردّ مفنّداً: « إنّ تعاليم دوسوسور كان لها أثر مباشر أو غير مباشر على كلّ المدارس اللسانيّة البنيويّة على الرغم من إنكار أنصار ابلمفلد المتعصّبين، لهذا التآثر بطريقة واضحة»<sup>4</sup>.

---

1- BLOOMFIELD , Leonard (1943) : « A note about Frantz Boas », in Language vol. 19 ed. by Bloch and others. linguistic society of American, New york. P198.

2- ينظر IVIC, Milka (1965) : Trends in linguistics, translated by Muriel Heppell, Mouton &Ca. The Hague London.P115

3- ينظر HAUGEN, Enar (1951) : « Direction in modern linguistics » in language,V.27 edited by B.Bloch & others, L .S.A New York. PP 211-212.

4- ينظر MARTINET, André (1953) : « Structural linguistics », in Encyclopedia Anthropology Today, the Chicago Press University. P559.

مهما يكن من أمر، فجوهر البنيوية في التياراتين متقارب، بل يكاد يبلور أحدهما الآخر؛ ففي الوقت الذي « يحدّثنا دوسوسور عن اللسان كنظام، فإنّ ساپير يبرز بجلاء مفهوم المثال »<sup>1</sup> الذي يجسّد هذا النظام ويرسم معالم بنيته التي سنتبلور مع ابلمفلد وهاريس ثم تشمسكي.

## 6-1 مفهوم الجملة عند دوسوسور:

لم يعرف أبو اللسانيات « دوسوسور » الجملة ولم يحدّد مفهومها. ففي توصيفه لمحور العلاقات التركيبية يكتفي بتحديد هذه العلاقات التي تخضع لخاصية «خطية اللسان»<sup>2</sup> على حدّ تعبيره، وما تقتضيه البنية التركيبية من قواعد تضبط نظامها. وعلى الرغم من اعتبار الجملة « نموذجاً مثالياً للمركّب »، إلا أنّه سرعان ما يستدرك معترضاً: « تنتمي الجملة للكلام وليس للسان ... فجوهر الكلام هو حرية التأليف ... [ بينما ] يجب إدراج أنواع التراكيب [ أو المركّبات ] المبنية وفق أشكال منتظمة ومطرّدة في اللسان وليس في الكلام »<sup>3</sup> ومع ذلك يعترف أنه لا يوجد فاصل بين الحدث اللساني الذي يعتبر مظهراً للعرف الجمعي وبين الحدث الكلامي الذي يخضع للحرية الفردية»<sup>4</sup>.

ولا يمكن أن نستخلص من هذا الموقف إلا أنّ الجملة ليست من مجال اللسانيات، ولعلّ هذا ما يفسّر قلّة الدراسات في مجال علم التراكيب مقارنة بتلك الأبحاث في ميدان الدراسات الصوتية والصرفية في المدارس الأوروبية الأولى وبخاصّة مدرسة جنيف وبراغ وهذا ما أشار إليه تشمسكي - أيضاً - منتقداً هذا الموقف الذي جعل من اللسانيات البنيوية الأوروبية علماً لا تتجاوز مناهجه

LEPSCHY, op. cit, p81

1- ينظر

نعتبر "مثال" ترجمة لـ: Modèle; Pattern:

2- ينظر Saussure, Ferdinand de, 1990 : Cours de linguistique générale, ENAG. Algerie. P197.

3- ينظر Ibid, 199.

4- السابق، ص199؛

يسمى دوسوسور الوحدات المتتالية في مدرج الكلام بالتراكيب أو المركبات Syntagmes ويتكون المركب -في نظره إما

من: كلمة مركبة: re-live أو مجموعة كلمات: La vie humaine, Contre tous . أو بعض أنماط الجمل: Dieu est bon:

S'il fait beau temps nous sortions

La terre tourne ; Que nous dit-il ?

وتعتبر هذه المركّبات من اللسان ، بينما لا يحدّد الأنماط الأخرى من الجمل التي لا تنتمي للسان وإنّما للكلام، ولعلّ مثل هذه الضبابية، وانعدام الدقّة في ضبط الفرق بين الحدث اللساني والحدث الكلامي هو الذي جعل البنيوية الأمريكية بزعامة بواز تعتبر الكلام أو الخطاب هو موضوع اللسانيات، وبهذه القفزة عرف فرع علم التراكيب تطوّراً جوهرياً في مناهجه التحليلية، بل أصبح محور الدراسات اللسانية.

التحليلية للظاهرة اللسانية « التقطيع والتصنيف »<sup>1</sup> حيث قال: « يوضح [دوسوسور] أحيانا أنّ فكرة آليات تكوين الجمل لا تنتمي أبدا للسان وأنّ نظام اللسان يقتصر على الوحدات اللسانية كالأصوات والكلمات، وربما أيضا الجمل الجاهزة .... وعليه فإنّ تكوين الجملة ليس مطلقا مشكل للسان وإنما هو مشكل ما يسمّيه بالكلام فهي خارج مجال اللسانيات»<sup>2</sup>.

## 6-2 مفهوم الجملة عند مارتيني:

إذا انتقلنا إلى أندري مارتيني زعيم المدرسة البنوية الفرنسية المعروفة بالوظيفية، لا يمكن أن لا نلاحظ أنّ نظره إنّما بني على المبادئ السوسورية أساسا ودعم بتعاليم المدرسة البنوية التي كان أحد أعضائها البارزين: مدرسة براغ الوظيفية. لهذا كانت أبحاثه في المجالات الصوتية والصرفية أثرى من أبحاثه في الجانب التركيبي.

ومع ذلك نعتقد بضرورة معرفة تحديده لمفهوم الجملة، لأنّه إضافة إلى كونه لسانيا رائدا فهو أستاذ تخرّج من مدرسته الوظيفية الفرعية ثلّة من الباحثين المتمرّغين المحدثين، الذين حاولوا إخراج الدراسات الأمازيغية من طابعها اللاتيني التقليدي. ففكره الوظيفي ونظرته التقطيعية التصنيفية بارزة في أعمال اللساني الفرنسي ليونيل فلان، وفي أعمال المتخصّص في اللهجات الأمازيغية أندري باسي وسالم شاكرو.... وغيرهم.

لاحظ مارتيني الارتباك أو بالأحرى التناقض، و " التعارض " الذي وقع فيه دوسوسور حينما اعتبر الجملة، كما سبق ذكره - رغم كونها تركيبيا - جزءا من الكلام ولا تنتمي للسان موضوع اللسانيات.<sup>3</sup> إلاّ أنّه - أقصد مارتيني - استخلص في نهاية المطاف أنّ الجملة هي فعلا تركيب مبني على أشكال منتظمة، وعليه يمكن إدراجها في اللسان وإخضاعها للتحليل بناء على تعريف اللساني المقارناتي أنطوان مبي الذي ارتضاه حدّا للجملة فهي: « مجموعة من الملفوظات تربطها بعض العلاقات النحوية، ولا تتعلّق تركيبيا بأية مجموعة أخرى، فهي مكثفة بذاتها »<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر CHOMSKY , Noam (1969) 2005 : La langage et la pensée, traduit par Louis Jean Calvet, Petite Bibliothèque Payot, Paris. p 53

Ibid, p54

<sup>2</sup> ينظر:

MARTINET, André (1985) : Syntaxe générale, Arnaud Colin p15.

3- ينظر

ترجمنا بالتعارض أو التناقض عبارة Les incohérences

Ibid, p15 et p 86

4- ينظر:

وأیضا

MARTINET, André (1975) : La linguistique synchronique , études et recherches, P.U.F, Paris. pp 220-230

يتكوّن هذا التركيب المفيد من: تركيب اسميّ وتركيب فعليّ، اللذين يمثّلان المكوّنين الأساسيين للجملة. فالجملة يمثّلها - عنده - النموذج الشائع:

تركيب اسمي ( تر. س ) + تركيب فعليّ ( تر. ف. )

أو مسند إليه + مسند ± توسعة.

فهي تقوم على التقابل المتداول أيضا في النحو التقليدي: مسند إليه/مسند؛ ليس من حيث المصطلحات التي لم تفقد قيمتها اللسانية، ولكن أيضا من حيث التحليل الإجرائي الذي لم يتجاوز مبدأ الخطيّة، وهو خاصيّة الكلام، وميزة مدرجه ذي البعد الأفقيّ الزمنيّ، وليس من خصائص اللسان المتعدّد الأبعاد.

وعليه بقي مارتيني سجين النظرة المثاليّة للبنويين الأوروبيين عموما في الخمسينيّة الأولى من القرن الماضي: عدم خرق مبدأ الخطيّة وما تفرضه من آليات التقطيع الأفقي للوحدات المترصّة والمتاليّة. كما أنّه لم يتمكّن من الإفلات - في نظرنا - من قيود النظرة الثنائيّة المتجدّرة عند السوسوريين لسان/كلام. مع العلم أنّ الإفلات من هذه القيود يقتضي الاعتراف بأنّ الجملة كوحدة للكلام أو الخطاب ليست رصّا متتاليًا للوحدات أفقيًا وإنّما هي بناء. كما وضّحه سيوييه، أو بناءً هرميًّا كما أراد إبرازه اللسانيّ البنويّ والوظيفيّ أيضا خريج مدرسة براغ: لوسيان تنيير.

### 3-6 مفهوم الجملة عند تنيير:

سبق أن تعرّضنا في الفصل الأوّل لأهمّ آراء تنيير، إذ اقتضت ضرورة المقارنة - المباشرة - أن نتعرّض إليها بما يتطلّبه المقام. ونضيف في هذا المطلب قراءة مختصرة لما تمثّله الجملة في نظر هذا اللسانيّ البنويّ والوظيفيّ، الذي تمكّن من التحرّر من قيود التحليل القائم على المقابلة بين المسند إليه والمسند، ف « بالنسبة له هذا التقابل... لا يمكن تبريره إلا من وجهة نظر المنطق وهي

رؤية لم تعد مقبولة في اللسانيات<sup>1</sup> ، بل اعتبر هذا التحليل السطحيّ على حدّ تعبيره من مخلفات وبقايا عهدٍ يمتدّ من أرسطو إلى بوررويال لم تمح بعد آثاره؛ حيث أسّس النحو كلّه على المنطق<sup>2</sup>.

تمثل الجملة عند تنبير: « مجموعة منظّمة من العناصر، تكوّن كلمات ... بين الكلمة وجارتها يُدرك العقل روابط؛ مجموع هذه الروابط يؤلّف هيكل الجملة، ولا شيء [ في الجملة ] يشير إلى وجودها، ولكن من الضروريّ أن يدركها العقل: « أن تقول أنّ جملةً من نمط: « Alfred parle » لا تتكوّن إلاّ من عنصرين يعني أنّك تحلّلها تحليلاً سطحياً، أي مجرد تحليل صرفيّ - مرفولوجيّ مهملاً الجانب الأهمّ المتمثّل في العلاقة التركيبية. وعليه فالجملة تتكوّن من ثلاثة عناصر:

Alfred -1»

Parle - 2

3- الرابط الذي بدونه لا توجد جملة. »<sup>3</sup>

ويذكرنا هذا التحليل بتحليل الاسترابادي الذي صرّح أنّ الجملة تتركّب من كلمتين مع هذا الرابط الذي يُسمى في هذه الحالة بالإسناد<sup>4</sup>.  
ويتمثّل مبدأ الربط عند تنبير في إقامة علاقة وثيقة هي - علاقة التبعية - بين « كلمة عليا » عاملة وأخرى « سفلى » تابعة أي معمولة.  
من خلال هذه النظرة التحليلية العميقة، يرسم تنبير بوضوح نظريته التي تكشف مستويين في تكوين الجملة:

- مستوى داخليّ، بنائيّ أي هرميّ متعدّد الأبعاد، أدناها بعدان.

- مستوى خطّي أفقيّ أحاديّ البعد.

ف« النحو البنويّ يقوم على تلك العلاقات الموجودة بين النسق البنويّ الهرميّ والنسق الخطّي »<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر TODOROV, Tzvetan et DUCROT, Oswald (1972) : Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, ed/ du seuil, Paris. p273.

<sup>2</sup> - ينظر TESNIERE, op.cit. 11-12.

<sup>3</sup> - ينظر Ibid, p12.

<sup>4</sup> - ينظر: الاسترابادي، شرح الكافية، ج1/ص32.

<sup>5</sup> - ينظر Tesnière, op.cit. p103.

ولتقريب معالم صرح هذا البناء اللساني، قدّم تقريبا شجريًا - المعروف باستيمًا كما سبق ذكره- متّخذا- **الفعل** « الكلمة العليا » العاملة أي العقدة الرئيسيّة في التقريع، من حيث تنطلق العلاقات التركيبية في تدرّج علّها ترسم تلك الأبعاد الداخليّة. وعليه فعملية التقريع «هي تحويل الترتيب الخطّي إلى ترتيب هرمي»<sup>1</sup> أي إلى بناء بمفهوم سيبويه في النحو العربيّ، متّخذا هذا المثال. ندرجه كما هو في البداية.

Les petits ruisseaux font les grandes rivières

ثم نترجمه إلى العربيّة - حرفيًا- معنى وليس ترتيبًا- دون الاهتمام بمغزاه - كمثل- الذي من المفروض أن يراعى أيضا في الترجمة، ولكن الذي يهمنّا هو البناء.

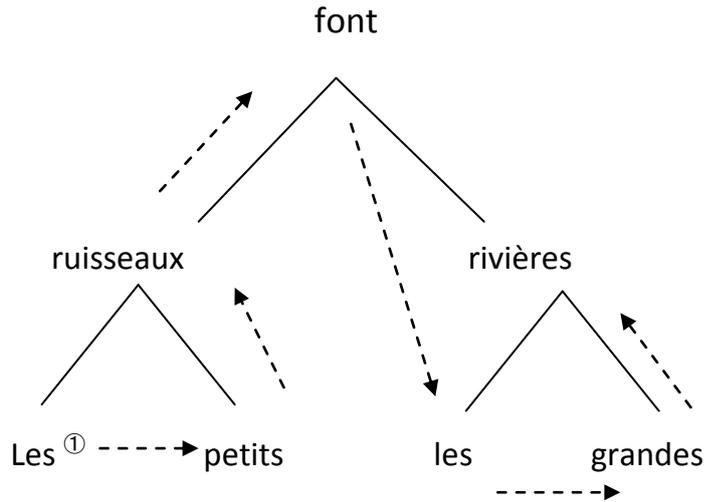
Ordre linéaire:

1 « ترتيب خطّي

Les petits ruisseaux font les grandes rivières

Ordre structural :

2 ترتيب بنائيّ - هرميّ-



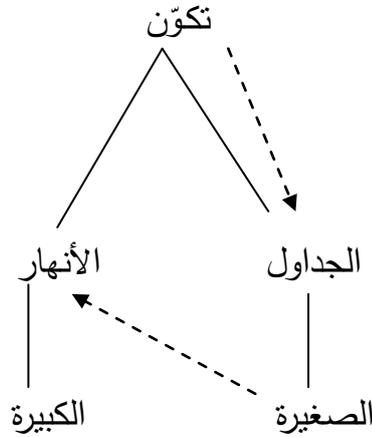
**ملاحظة:** إنّ الأسمم الصغيرة التي أضفناها، تبيّن لنا في الواقع عدم المطابقة في مسار العلاقات بين الترتيب الخطّي وهذا التمثيل؛ فنقطة الانطلاق لا تبدأ من «الكلمة العليا» العاملة؛ أي الرأس الممّثل بالفعل.

المفارقة اللافتة هو إن طبّقنا هذه الآليات التحليليّة المؤسّسة على التنظير البنائيّ على نماذج من العربيّة سنلاحظ أنّ مفهومَ ومرتبته «الكلمة العليا» العاملة، و«الكلمة السفلى» التابعة لها أو المعمولة محفوظتان خطياً تماماً؛ كما يتمكّن تمثيلهما هرمياً وفق استيماً تنبير وهذا مثال على ذلك، مترجم عن المذكور أعلاه. وهو: تكوّن الجداول الصغيرة الأنهار الكبيرة.

### 1- ترتيب خطّي:

#### تكوّن الجداول الصغيرة الأنهار الكبيرة

### 2- ترتيب بنائيّ:



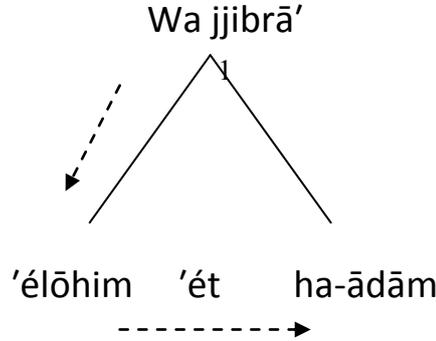
فالملاحظ أنّه لا يوجد خلل ترتيبيّ في مسار العلاقات وتدرّجها.

والواقع أنّ هذه الملاحظة نفسها نجدها في العبريّة من خلال الأمثلة التي قدّمها تنبير نفسه، سبق ذكر بعضها حسب السياق في الفصلين الأوّل والثاني، وهذا مثال آخر نوّكد من خلاله ما نذهب إليه من قراءة لما قدّمه تنبير تطبيقاً على العبريّة:

« wajjibrā'elōhim 'ét ha-ādām (Genèse,1,27) »

وهي في الحروف العربيّة: « وَبِرَاءُ ئِيلُوهِمُ إِبْتُ هَاآدَامِ »

أي: وبيراً الربّ آدم \*



إذن نستخلص من خلال المقارنة العامّة أنّ مسار الأسمم التي تبرز « الكلمة العليا » والعاملة في غيرها في العبريّة كما في العربيّة - هو المطابق فعلا للحدث اللسانيّ في نظامه البنائيّ، وللتحقّق الكلاميّ في مدرجه الخطّيّ - خاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار الملاحظة التي يؤكّد فيها تنبير على أنّ نموذج استيمًا « إنّما هو تخطيط بصريّ لمفهوم مجرد هو المثال البنائيّ للجملة <sup>1</sup> « مستخلصا أنّ « المثال الخطّيّ إنّما هو مثال بنائيّ مصفّح <sup>2</sup> ».

ونستنتج بدورنا أنّ عملية تصفيح الجملة العربيّة أو الجملة العبريّة - من نمط: فعل + فاعل ± مفعول به، فهو النمط الوحيد المحلّل - هي التي تعطينا النتائج الصحيحة المتوخّاة من هذا التحليل، حيث يتطابق الترتيب الخطّيّ، مع تدرّج البناء الهرميّ الممتلّ للعلاقات؛ فتبقى الكلمة الأولى - الفعل - أو الرأس بالنسبة للجملة الفعلية هي العليا متصدّرة الجملة. هذه الرتبة تخوّل لها العمل فيما بعدها ( العمل بمفهوم سيبويه وأيضاً ابن الجلاح الذي نحا نحوه بالنسبة العبريّة، فالعامل يسبق معموله.

وهنا من حقّنا أن نتساءل ولاعتبارات لغويّة محضة تمسّ نظام الألسن، هل انطلق تنبير في تصوّر مقارنته وتوظيف آلياتها التحليليّة وما تقتضيه من مصطلحات وفق مفاهيمها المستحدثة

\*ملاحظة: ترجم تنبير هذا المثال العبريّ الذي نسخته كما هو مذكور أعلاه بالكتابة الصوتية كالآتي:  
Et Dieu créa l'homme.

TESNIERE, op.cit. p16.

1- ينظر

تخطيط بصريّ Représentation visuelle

Ibid, p20

<sup>2</sup> - ينظر.

« Le schème linéaire est un schème structural laminé »

أحياناً<sup>3</sup>، في البداية من الأمثلة الفرنسية أو حتى الألمانية التي يصطدم - في نظرنا من النظرة الأولى لمختلف أمثلة استيماً- ترتيب بنائه مع نظام الجملة في هذه الألسن. فأسفرت على ارتباك وتناقض\* بين المقاربة والواقع اللساني، أم انطلق من العبرية على سبيل المثال - كونه اعتمد على أمثلة من عبرية العهد القديم - جسدت مقارنته وكشفت عن تطابق بين نظام الجملة البنائي وتحققه الخطي، ثم عمم التحليل ليشمل ألسنا أخرى؟

على كل استطاع تبيير أن يوضح أن الجملة تقوم أساساً على مبدأ البناء وهو نظامها الداخلي وليس على مبدأ التقابل السطحي الموروث عن الأثناء التقليدية. هذا المفهوم الذي وضّحناه سابقاً عند سيويوه تنطلق منه اللسانيات البنوية الأمريكية وإن بصورة أخرى ووفق منطلقات مغايرة. كما ساهمت هذه النظرة للجملة في المستويين البنائي الهرمي والخطي التسلسلي في بلورة التصور التحويلي بأن خلف كل جملة ( سلسلة كلامية ممتدة ) بناء داخلياً عميقاً ونظاماً تركيبياً متعدّد الأبعاد ومتشابه العلاقات. وهي النظرة المرتبطة بتصوّر العالم الألماني ولهم فون همبلت لمفهوم العلاقات التركيبية الداخلية. وتمثّل النظرة نفسها التي انطلق منها تشمسكي فيما بعد مع فرق جوهري.

#### 4-6 مفهوم الجملة عند ابلمفلد:

يعدّ ابلمفلد رائد التيار البنوي الأمريكي في اللسانيات الحديثة، فالإيه يُعزى انتشار المبادئ والأسس الوصفية التي شكّلت ملامحه الأساسية فقد كان « مفهومه لعلمية الدراسة اللسانية مفهوماً تجريبياً مبنياً على أساس استقرائي في جمع المدونة اللسانية ووصفها وصفاً دقيقاً »<sup>2</sup>.

ولكن أدّى تصوّره « السلوكي أو البهفيوري » لطبيعة اللغة إلى دراسة الحدث الكلامي دراسة آلية. فانصبّ اهتمامه بالجانب الشكلي فقط، مقرراً أنّ المعنى إنّما يمثّل أضعف نقطة في التحليل ليس لعدم أهميته بل لاستحالة شكلته، إلى أن تتقدّم المعرفة الإنسانية<sup>3</sup> فتمكّن الباحث بما نتيجته له من آليات، من تحديد ملامحه وتوصيفه؛ إلا أنّ آراءه المجموعة في مؤلّفه الشهير « اللغة » ظلّت

1 - ينظر TESNIERE, op.cit. p111 , 118.

يراجع خاصة الجداول التي تسرد بعض المصطلحات التي قد راجعها تبيير.  
\* خصّص تبيير فصلاً لهذه المفارقات والتناقضات الملاحظة تحت عنوان:  
« Antinomie de l'ordre structural et de l'ordre linéaire » . p21....

LEPSCHY, op.cit. p111

2 - ينظر .

BLOOMFIELD, op.cit. p140 .

3- ينظر

مصدر إلهام معظم اللسانيين المحدثين. فقد اعتبرها بعضهم منهجا علمياً ينبغي اتباعه ووضعه موضع تطبيق. فكان بحق « اللساني الذي ترك أوضح البصمات وأعمق الآثار في اللسانيات الأمريكية .....، فحتى تلك التطورات البنيوية « الذهنية » ما كانت لتوجد بدون هذه المبادئ والأصول التي رسّخها هذا العالم الكبير<sup>1</sup>؛. لقد ظلّت نظريته: التحليل إلى المكونات المباشرة مهيمنة على الدرس اللسانيّ طيلة ثلاثين عاما.

ينطلق ابلمفلد من الكلام\* لتحديد مفهوم الجملة، فهو يعتبره سلسلة متّصلة أو بالأحرى مجموعة مترابطة متراصّة بالمفهوم الرياضي<sup>2</sup>، ويتّخذ منطلق دراسته التركيبية. ففي نظره: « قد يتألف الكلام من أكثر من جملة وهي الحالة التي يحتوي فيها على أشكال لسانية متعدّدة، دون أي رابط تركيبّي يوحدّها في شكل أوسع [...]؛ وعليه فالجملة: هي ذلك الشكل اللساني المستقل غير المتضمّن بأيّة طريقة تركيبية كانت، في شكل لساني أوسع<sup>3</sup>، يلخّص جون ليونز هذا التعريف بالشكل الآتي: « الجملة هي الوحدة الكبرى للتحليل النحويّ<sup>4</sup>».

لقد رسم ابلمفلد لدراسة وتحليل هذه الوحدة منهجا موازيا للمنهج التقليديّ في تحليل الجملة، المبنيّ على التقابل المعروف مسند إليه/مسند؛ المعروف بتحليل المكونات المباشرة معتمدا على الجملة الشهيرة - حرفيا -: « جون المسكين فرّ بعيدا ». هذا التحليل الذي لا ينظر إلى الجملة على أنّها مجرد تسلسل خطّي للعناصر، وإنّما تتكوّن من طبقات من المكونات المباشرة. مكوّن كلّ طبقة هو جزء من الطبقة المواليّة [ من المستوى الأعلى ]<sup>5</sup>.

1 - ينظر LEPSCHY, op.cit. pp.109, 115-116 .

\* سبق أن ذكرنا أنّنا نعتبر « Utterance » وما يقابله في الفرنسية « énoncé » الكلام كما جاء في استعمال النحويين العرب الأوائل.

2- ينظر MALMBERG, Bertil (1968) : Les nouvelles tendances de la linguistique, tr. Jacques

GENGOUX , 2<sup>e</sup> éd, P .U.F. Paris. P243.

BLOOMFIELD, op.cit. p170 .

3- ينظر ونظرا لأهمية هذا النصّ في تحديد تعريف الجملة تبيّنته مجموعة كبيرة من اللسانيين المعاصرين نقدّم الأمثلة التي توضح فكرته وتمهّد لاستخلاص هذا التعريف المقصود:

« How are you ?It's a fine day. Are you going to play tennis this afternoon?»

ثم يعلّق مؤكّدا على أنّه "مهما كانت واقعية وفائدة الربط الذي يمكن أن نتصوّر وجوده بين هذه الأشكال الثلاثة، إلّا أنّه لا يوجد أيّ رابط تركيبّي - نحوي- يوحدّها في شكل لسانيّ واسع: هذا الكلام يتألف من ثلاثة جمل". ص170.

4- ينظر LYONS , John (1970) :Linguistique générale, introduction à la linguistique théorique, tr .

Dubois CHARLIER, & David Robinson, Librairie, Larousse Paris. p133 . .

Ibid. p162-163 .

5- ينظر

وقد وضعت عدّة آليات لتمثيل هذا البناء « الطبقيّ » أوضحها على حدّ تعبير دافيد كريستال التفريع الشجريّ. لقد أشاد هذا اللسانيّ أيضا بهذا التحليل التركيبيّ مقدّما أيّاه على أنّه أوضح المقاربات اللسانية لتحليل الجملة مفهوماً وتوصيفاً؛ نضيف ما قاله لا لنعضد رأي جون ليونز فقط، وإنّما لفت انتباهنا - ونحن نقرأ أصل هذا النصّ - دقّة اختيار الألفاظ التي تتماشى مع آليات هذه المقاربة البنويّة وتكشف ملامحها، فما اختصرنا ترجمته بعبارة « تقسيمها »\* - مع الوعي بالتقصير عجزاً من جهة، ومن جهة أخرى حفاظاً على حدود النصّ الأصليّ البعيدة عن الإطناب، - فهو يتجاوز مضمون مجرد عمليّة التقسيم إلى مركبات قابلة لهذه العمليّة وفصل مكوناتها وتوزيعها ليس بالمفهوم اللسانيّ وإنّما الكيماويّ\*\*، وهو مجال علميّ آخر تطبّق فيه العمليات وفق منظور رياضيّ دقيق.

يقول كريستال: « يعتبر التحليل إلى المكونات القريبة أبرز وأوضح تقنيّة للتحليل التركيبيّ إلى يومنا هذا. إنّ هذا المصطلح: المكونات المباشرة الذي أدخله ابلمفلد يرسم الطريقة التي يمكن أن نتناول بها جملةً ( وقد اختار: جون المسكين فرّ بعيداً ) وتقسيمها إلى مكوناتها المباشريّين (جون المسكين/ وفرّ بعيداً)، بعبارة أخرى لا ينظر إلى الجملة على أنّها مقطع أو سلسلة من العناصر: جون + المسكين + فرّ + بعيداً، وإنّما من طبقات من المكونات، كلّ نقطة فصل أو عقدة في الرسم المتفرّع الممثل لها؛ إنّما هو علامة عليها. إذن فالتفريع الشجريّ يبرز هذا التحليل بوضوح «<sup>1</sup> - على النحو المبين في الهامش.

\*وظّف دافيد كريستال David CRISTAL الفعل: to split up ← « and split it up » عوض - في نظرنا الفعل المتداول To segment. ويبدو أنّ هناك فرقاً جوهريّاً بين الفعلين، إذ يعرّف القاموس الانجليزيّ Longman Dictionary: الفعلين على التوالي:

**To segment** : to separate in to segments, peaces (p1008) .

**To split up** : to divid in to separate parts...(p1077)

See :PROCTER,Paul and others (1978) 1984 : Longman dictionary English, printed by Typopress. Beirut.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم القسمة: « To divid » الرياضيّ نجدها أيضاً موظّفة عند مالمبرغ MALMBERG ، فإضافة إلى ما سبق ذكره عنه في هذا السياق يقول: " يقسّم النصّ عند ابلمفلد كما عند اللسانيّين الآخرين أولاً إلى مكوناته المباشرة، وهذا يعني أنّه يجب تحقيق قسمة - Division - لسانية مطابقة للمقطع". ينظر المرجع السابق ص241.  
\*\*يظيف قاموس المورد في التعريفات المختلفة للمقدمة للمادة Split ، تعريفاً علميّاً من ميدان الكيمياء: فصل مركّب إلى عناصره الموقّمة. ينظر  
البلعبي، منير، منير رمزي (2009): المورد الحديث، قاموس انكليزيّ - عربيّ، دار الملايين، بيروت، ص1128.

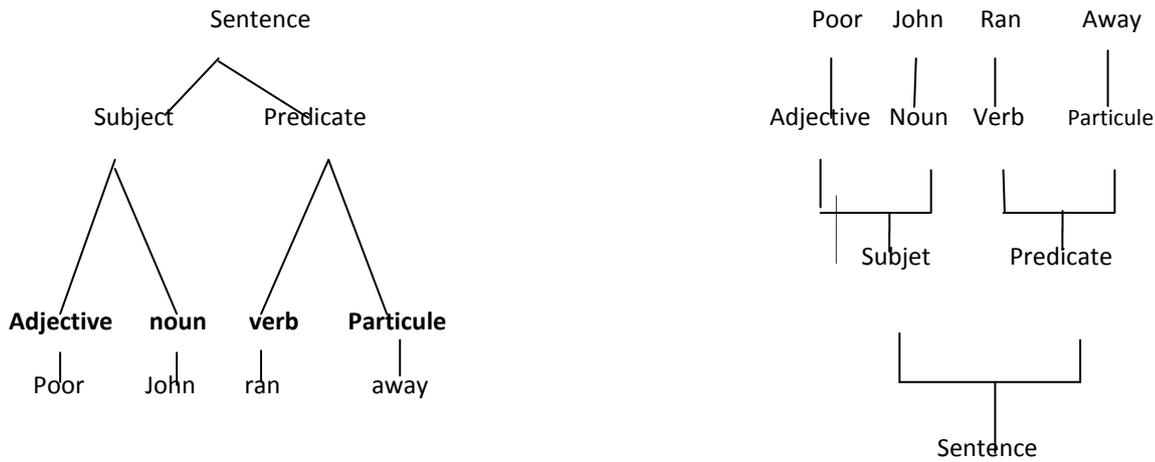
CRISTAL, David (1971) 1982 : Linguistic, Pingouin Books, England. P203.

<sup>1</sup> - ينظر

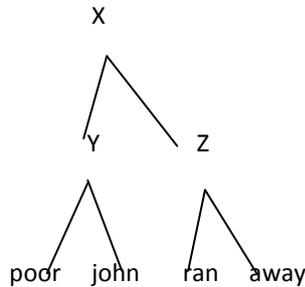
## تعليق

لا شك أنّ دافيد كريستيال في التفريغين المذكورين أدناه يرسم - بيانياً - تحليل ابلمفلد الذي لخصه بدقة في النصّ المقدم، إلّا أنّنا لاحظنا إدراجه لمصطلحيّ مسند إليه، مسند مع العلم أنّ ابلمفلد يرى أنّها « مصطلحات سطحيّة وإن كانت منتشرة التداول ». ولقد تعمّدنا هذا الاختيار لإبراز مبدأ ثنائيّة التركيب الذي يقوم عليه هذا التحليل في تقسيمه لنسيج الجملة إلى مستويات تكوّنها **طبقات من المكونات\***؛ هذه المكونات **المزدوجة التركيب\*** إنّما تقوم على علاقة التلازم بين المكوّنين مؤلّفة أقساماً تركيبية - نحوية -: تركيب وصفي، تركيبّي إضافي .... ومن ضمنها التركيب الأساس: التركيب الإسنادي، الذي يعتبر قاعدة الجملة ومنطلق القسمة. إذن فهو تحليل لا يقتصر على التقسيم البسيط، وإبراز تسلسل العمليات، وإنّما هو تحليل متكامل يراعي العلاقات البنائية

ها هو الرسم التفريغي الذي قدمه كريستال بطريقتين، نرفده برسم جون ليونز الأكثر انتشاراً وتداولاً:



أما تحليل جون ليونز فيحرص مصرّحاً ذلك بوضوح، على ألاّ يشير الرسم التفريغي إلى ركنيّ الإسناد ولا إلى طائف الكلم كالآتي:  
Lyons, op.cit. p163.



\*هي ترجمة لعبارة: **Layers of constituents**. ف: layer هي طبقة جيولوجية أي أرضية؛ وهنا لا أستطيع ألاّ أعود إلى المجال الذي أقام - أيضاً- عليه سيويه بناءه -التركيبّي، فهو أيضاً جيولوجيّ أرضيّ، فالمسند لغة هو مرتفع يرتكز على طبقات أرضية. فهل هي الصدفة التي تجعل هذين العالمين من عصريين متباعدين ينهلان من نفس المجال للتعبير عن نفس المفاهيم اللسانية بنفس الآليات أم طبيعة اللغة هي التي أحالتهما إلى ذلك!؟

\*مزدوجة التركيب: Bipartite

الثنائية والتلازم الخطي؛ خاصة بعد أن عرفت هذه النظرية التوزيعية تطورًا ملحوظًا على يد هاريس، بما أضافه من تعديل وأدخله من مفاهيم أهمها مبدأ التحويل؛ فمهّدت لظهور المدرسة التوليدية التحويلية التي سنتعرض إلى بعض مراحلها بإيجاز شديد كتطور لمسار الدراسات اللسانية على اعتبار أنها تعتمد الجملة محورًا لتحليلها اللساني، إذ مثلت منطلقًا وهدفًا - لسانيًا على الأقل - ما دام أنّ لهذه المقاربة أهدافًا أخرى.

ولكننا نرى ضرورة توقّفنا عند النتائج اللسانية والعلمية التي أفرزتها مدرسة ابلمفلد البنوية: المدرسة التوزيعية، لأنها منطلق هذه الدراسات وأنّ مبادئها التحليلية كانت قاعدة لهذا الصرح العلمي. إذ كانت هذه المقاربة - مفهوماً وآليات - مجالاً لقراءة مقارنة - منهجية - مع آراء سيوييه النحوية للمستشرق الانجليزي ميخائيل كارتر الذي سبق أن ذكرنا جملته الشهيرة\* التي استنتجها من هذه المقارنة المنهجية بين نحويّ من القرن الثامن الميلاديّ ولسانيّين من منتصف القرن العشرين. فمّا لاحظناه: أنّ التحليل التركيبيّ عند سيوييه لا يختلف في مبادئه البنوية عن التحليل التركيبيّ عند ابلمفلد المعروف بالمكونات المباشرة. حيث « يحلّل الكلام ليس على الطريقة اليونانية إلى أجزاء، ولكن إلى طبقات وظيفية، تحقّق كلّ وظيفة بوحدة ثنائية التركيب »<sup>1</sup>.

---

\* لو ولد سيوييه في هذا القرن [العشرين] لصنّف في قائمة اللسانيين بين سوسور وابلمفلد.

1- ينظر Carter, M,G (1973) : « A Grammarian of the eight century a. D : a contribution to the history of linguistics, in journal of the American oriental society, vol.93,v2 (Apr -jun) pp146-157.

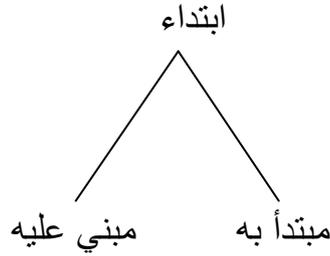
وهو مقال مستلّ من أطروحته المذكورة سابقاً.

Ibid, p146

- ينظر:

والواقع لا نريد التفصيل في الأمر هنا، حتى لا نحيد عن مقصد البحث، فقد أحصى كارتر ما يزيد عن سبعين طبقة وظيفية Seventy function classes ، ممثلاً لبعض الوحدات الوظيفية الثنائية التركيب مستعملاً المصطلحات العربية كما استعملها سيوييه، ومنتبعا ورودها في الكتاب: فوحدة الإضافة تكون من مضاف ومضاف إليه، الوصف: موصوف وصفه؛ البناء: مبني ومبني عليه... فيرى أنّ هذه الطبقات الوظيفية تشبه إلى حدّ كبير ما سماه ابلمفلد بالمكونات المباشرة؛ فبالنسبة له " يطابق منهج سيوييه بصورة لافتة التحليل إلى المكونات المباشرة ". ينظر صص: 149-152.

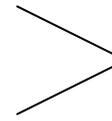
وإن نحن أخذنا - على سبيل المثال - التركيب النواة للجملة، وهو مقصد بحثنا، الذي يقوم على ثنائية بنائية: المبني (المبتدأ به) والمبني عليه؛ نراه قد قدّم لهذه المعادلة التركيبية - كما يسمّيها - رسماً تمثيلاً ليس ثنائياً بل ثلاثيّ التنظيم\* والعرض:



ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ هذا الثلاثي\* البنوي المحض الذي - فعلا - هو منطلق التوصيف اللسانيّ، لم يتوقف عنده سببويه - نفسه - أو النحاة الذين جاؤوا من بعده خاصة الاستراباذي وعبد القاهر الجرجاني - بل تجاوزه؛ فالتحليل النحويّ العربيّ عنده متكامل غير مبتور كما هو الشأن عند ابلمفلد الذي عزل المعنى، وهذا ما استدركه هاريس ومن بعده تشمسكي. فتحليل سببويه ينصهر فيه جانبان يتمّ بهما - معا - الكلام فتتعدّد الفائدة من خلال البناء.

الجانب البنوي ← التركيبيّ، الشكليّ

الجانب الدلاليّ ← الفائدة



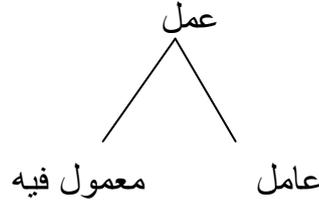
ولعلّ تداول هذه المعادلة:

إسناد ← مسند + مسند إليه، عند النحاة والبلاغيين على حدّ سواء محلّ المعادلة البنائية الخاصة بأهل الصناعة: بناء ← مبتدأ به + مبني عليه، إنّما تأكيد على أنّ نحائنا الأولين أدركوا تمام الإدراك أنّ توصيفهم للكلام - وللجملة كظاهرة بنويّة - لا يمكن أن يفصل عن سياق الخطاب وما يقتضيه من وظائف تبليغيّة، وإن لم يحدوا عمّا تقتضيه الدراسة النحويّة أساساً، وعليه فالدراسة النحويّة العربيّة قامت - في منطلقها - على مراعاة الجانبين: الشكليّ والدلاليّ كما استدركه تشمسكي فيما بعد.

\*- ثلاثي التنظيم Triadic arrangement

\* - الثلاثي Triad

ولئن أعدنا النظر في تلك الثلاثيات التي رسمها كارتر لتحليل سيبويه، سنلاحظ أن هيكلها يقوم على ثلاثية باطنية إجرائية - تمثل في الواقع البنية العاملة، محور النحو العربي كله:



وهذا أيضا يؤكد مرة أخرى تجاوز تحليل سيبويه لتحليل ابلمفلد، فهو لا يقف فقط عند مكوني طبقة معينة بل يحدّد أيضا علاقة الربط الداخليّة التي تجمعهما. وفي هذا الصدد يضيف كارتر شارحا. « يقتضي مثال كلّ ثالث ضمنيّا أن تُحقّق كلّ وظيفة بعنصرين أحدهما عامل في الآخر»<sup>1</sup>.

ومن هنا يتّضح لنا مرة أخرى بجلاء أنّ مفهوم العمل هو مفهوم إجرائيّ تقوم عليه بنية الطبقة القاعدية المكوّنة من وحدتين. ولعلّ هذه النظرة اللسانيّة المحضة لهذا المفهوم، المبنية على

1- ينظر Carter, op.cit. p153 . وهذا هو النصّ الأصلي نوره لنلفت انتباه القارئ - وبخاصّة المتخصّص- إلى ما شدّ انتباهنا نحن أيضا هو ترجمته لمصطلح عمل الذي عادة يترجم ب:Government ولكن يبدو أنّ كارتر اختار المصطلح الإجرائي العمليّ Operationnel لهذا المفهوم، حيث قال:

« ...and the sheme of triads implies that every function is realized as two elements, one **operating** on the others... »

و يبرّر مراجعته لهذا المصطلح ومشتقاته اعتمادا على رأي المستشرق الألمانيّ ج ويس J.Weiss الذي حاول " أن يثبت في مقال له أنّ 'amal لا علاقة له بالفكرة اللاتينيّة ل: Governance ". وهي من الأدلّة التي يعتمدها كارتر في نفيه لعلاقة النحو العربيّ بالمنطق والفلسفة اليونانيّة. فالمصطلحات عنده هي كالآتي:

\* عمل ← 'āmal Grammatical operation

\* عامل ← 'āmal operator ، ويشرحه ب: grammatically affecting

\* معمول فيه ← ma 'mūl fihī operated on أي: grammatical affected

فالعمل عنده إذن هو إجراء نحويّ، تركيبيّ؛ ومع ذلك يستأنس - في نظرنا في ما قدمه برأي ابن جنّي - هو لم يذكره - الذي يعتبر أنّ العامل الأول هو المتكلّم الذي يجري هذه العمليّات من خلال العناصر اللسانيّة والعلاقات التركيبيّة التي يبنّيها فكره اللسانيّ، إذ يذهب في مقارنته بين العالمين: النحوي سيبويه واللسانيّ ابلمفلد بعيدا في اعتبار الكلام هو سلوك المتكلّم حيث يقول: " في النهاية، يبدو أنّ المتكلّم هو دائما المحرّك الأول لأية عملية نحويّة، وسيبويه كان يدرك جيّدا هذا الأمر، ولكنّ النحويّ [سيبويه كنحويّ] كان اهتمامه مركّزا بالأحرى على السلوك الكلاميّ لا على المتكلّم". نفسه، ص151.

التوصيف الشكليّ هي الأساس التي جعلت كارتر يعيد النظر في الترجمة المناسبة لهذا المفهوم: العمل وركنيّه: العامل والمعمول فيه.

## 6-5- مفهوم الجملة عند تشمسي:

يعتبر علماء ومؤرّخو اللسانيّات أنّ التيّار التوليديّ التحويليّ الذي أخذ يشقّ مساره بزعامه أحد أعلام النهضة اللسانيّة المعاصرة « نعوم تشمسي » مع بداية النصف الثاني من القرن الماضي، يمثل ثورة على مبادئ التيّار الوصفيّ البنويّ التوزيعيّ الذي انسلخ منه<sup>1</sup>، فلقد كانت مبادئه بمثابة التربة الخصبة التي نبتت فيها نظريّته. ولئن أثار مؤلّفه " التراكيب النحويّة " الذي نشره 1957 جدلا كبيرا في الأوساط العلميّة اللسانيّة، و« فتح به عهدا جديدا في تاريخ الفكر اللغوي »<sup>1</sup>، فإنّ كتابه « ملامح النظرية التركيبية » (1965) يعتبر ثورة فكريّة في عالم اللسانيّات.

ففي هذا الصدد يؤكّد دويغراد أنّ المقاربة التي طرحها تشمسي في هذا المؤلّف « هي حقّا حديثة وثنويّة، بل لا زال تشمسي يجتهد ليجعل منها بديلا مختلفا ومتميّزا، بالرغم من أنّ أفكاره محافظة وتقليديّة، فهي تتحدر من تقاليد: النحو القديم والفلسفة والمنطق؛ فالمظهر الأكثر ثوريّة في زعم تشمسي يمتدّ إلى كيف يمكن لهذه الأفكار أن تطبّق على اللسان وفي اللسانيّات.»<sup>2</sup>

\* - لم ينكر تشمسي فضل أستاذه اللسانيّ زليج هاريس، إذ أشاد بأفكاره التي ساهمت في بلورة نظريّته بشكل مباشر؛ وذلك من خلال مداخلته في المؤتمر الثالث للدراسات اللسانية بتكساس، والذي انعقد في سنة 1958، حيث قال: « إن منهج النحو الذي سأعرضه وأناقشه هنا يمثل في الحقيقة تطورا مباشرا لتلك المحاولات التي قدّمها زليج هاريس في دراساته لآليات التحليل اللساني...» بل إنّ هناك من يرى أنّ أعمال تشمسي الأولى كانت وثيقة الصلة بمبادئ ابلمفلد. ففي هذا الصدد يؤكّد جون كركن John CORCORN قائلا: « لا بدّ من الإشارة إلى أنّ كتاب تشمسي الأوّل: التراكيب النحوية Syntactic Structure، يعكس إلى حدّ بعيد النظرة التجريبيّة، ولم تظهر النظرة العقلانية إلّا فيما بعد، بل إنّ تشمسي ظلّ وثيق الصلة بلمفلد أكثر من صلة هاريس بهذا الأخير. إذ ظلّ مقتنعا بأنّ اللسان هو مجموعة من الجمل، بينما يرى هاريس أنّ اللسان هو مجموعة من المحادثات [ من النصوص ]. » ينظر:

CORCORN, John (1963) " Review of John Lyon's book: Chomsky", in Word, vol.28, published by William Clowes & sons, Limited London, p337.

1- ليونز جون (1955): نظرية تشمسي اللغويّة، تر. حلمي خليل، دار المعارف الجامعيّة، مصر. ص. 73.  
2- ينظر BEAUGADE, Robert de (1993) : Linguistic theory, Longman & New York. P147.

ويبدو للبعض الآخر أنّ تشمسكي قد « أدار ظهره للسانيات البنوية الحديثة لينهل من عمق تاريخ النحو: ... [من نحو] بانيني... ومن فلسفة ديكارت ... وفكر ولهم فون همبلت».<sup>1</sup>

والواقع إنّ تشمسكي قد أدرك أنّ النظرة التجريبية الطاغية على التحليل اللساني البنوي جعلت منه مجرد وصف آلي يعتمد على إجراءات الاستكشاف\*؛ فإذا كانت هذه الآليات فعالة في دراسة المستوى الصوتي أو حتى الصرفي، فإنّ قصورها في دراسة وتحليل الجمل واضح. فهي عاجزة عن كشف المظهر الإبداعي في استعمال اللغة وعليه يقترح تشمسكي « نحو يقوم على نظرية تفسيرية تشرح كيف يمكن لمكلم في لسان ما أن يدرك وأن يؤوّل وأن يشكّل أو يستعمل كلاما بطريقة معينة وليس بأخرى، »<sup>2</sup>.

وهكذا فما ثار عليه الاتجاه البنوي، انتصر له الاتجاه التوليدي الذي أحيى التصورات الفلسفية الذهنية التي سادت في القرن السابع عشر الميلادي وكان ديكارت أشهر أعلامها، « وأعاد الاعتبار لمفهوم النحو الكلي الذي كان سائدا في الاتجاه التقليدي وحاول الاتجاه البنوي القضاء عليه »<sup>3</sup>،

Ibid, p147 .

1- ينظر

المؤسف له هو أنّه لازال مؤرخو اللسانيات الغربيون - على العموم- يصرون على إنكار المجهود اللساني الرائد الذي قدّمته مرحلة حضارية من تاريخ الإنسانية: التراث الفكري النحوي العربي الذي لا زالت نظريته صامدة ومبادئه العلمية تكاد تكون ثابتة يشهد على ذلك النظريات اللسانية الحديثة المتعاقبة. إذ يستحيل لباحث لساني أكاديمي أن يعد أطروحة في النحو العبري، دون الرجوع إلى مصادره أي مختلف مؤلفات نحاة الأندلس، واضعي - لأول مرة في تاريخ هذه اللغة - نحو للعبرية في اللغة العربية وقد ذكرنا أمثلة لذلك في الفصل السابق، كما أشرنا إلى أنّ أبا نعوم تشمسكي، وليام تشمسكي المتصلع في اللغة العبرية - قد أشاد بالمجهود الرائد وغير المسبوق لعلماء هذا العصر ولكن بمصطلح Espagne médiévale وليس باسم الأندلس وهذا يعني الكثير، وعنوان الأطروحة التي نال بها تشمسكي شهادة الماجستير من جامعة بنسلفانيا في 1951 بإشراف هاريس هو: « Morpho-phonemic of modern hebrew ». وقد قام النحو العبري على مبادئ النحو العربي كما وضعها سيبويه.

\*إجراءات الاستكشاف Discovery procedures: آليات تحليلية تصنيفية، تعتمد على التقطيع والتصنيف للمادة اللسانية.

CHOMSKY, Le langage et la pensée, p69

2- ينظر:

3- ينظر:

BUREN, Paule van, ALLEN, J.P.B (1971) :Chomsky :Selected readings, Oxford University -Press.. p3.

والاهتمام بالأنحاء الخاصة على اعتبار أنّ لكلّ لسان نظامه الخاصّ به؛ بينما يرى تشمسكي أنّه نادرا ما تختلف الألسن في مستوى البنى العميقة، في حين أنّه من المحتمل أن تختلف في مستوى البنى السطحيّة<sup>1</sup>. وقد صرّح تشمسكي أنّه استعار هذين المفهومين من العالم الألمانيّ همبلت قائلا: « سنستعير الاصطلاح الذي استعمله ولهم فون همبلت في 1830 لوصف إنتاج المتكلم الذي يستعمل وسائل محدودة للتعبير عن اللا محدود، فهذا يعني أن نحوه [نحو المتكلم] يحتوي نظاما محدودا من القواعد الذي يولّد عددا لامتناهيا من البنى العميقة والسطحية تربطهما علاقة مناسبة .... هنا يكمن جوهر مفهوم البنية النحوية الذي نعدّه ونطوره الآن،<sup>2</sup>».

وهكذا فقد ورث الاتجاه التوليديّ التحويليّ تراثا لسانيا ضخما تضافرت في بناء صرحه جهود علماء الاتجاه التقليديّ بعصوره المختلفة مع جهود النحاة الجدد، ثم مختلف النظريات اللسانية بمدارسها المتنوعة التي زخر بها الاتجاه البنويّ. لقد عمل تشمسكي على الإفادة من هذا الموروث اللسانيّ المتنوع مستخدما معطيات العصر: الرياضيات، المنطق الصوريّ، علوم الحاسوب\*، وفي هذا الصدد تقول جين إرفين أنّه استطاع « أن يجمع الجوانب الحسنة في الأنحاء السابقة: التقليديّ، التاريخيّ، والبنويّ في منهج واحد بتصورات جديدة تهدف إلى تقديم وصف بسيط وشامل للسان»<sup>3</sup>.

### طرق تحليل الجملة في الاتجاه التوليديّ التحويليّ:

لم تستقرّ مناهج تحليل الجملة في هذا التيّار على طريقة واضحة المعالم، ثابتة الأركان؛ إنّما كانت ولا تزال عرضة للتغير المستمر، فالأبحاث الجارية في هذه النظرية موضع اختبار وتجديد وتعديل، كلّما أفرزت تطبيقاتها على ألسن مختلفة عدم المطابقة أو التعارض مع النظام الداخليّ لهذا

<sup>1</sup> - ينظر Ibid, p. 13.

\* يعتبر العلماء أن أعمال تشمسكي قد تجاوزت آثارها مجال الدراسات اللسانية إلى فروع معرفية أخرى، فقد أشار جون كركرن إلى "أنّ عمل تشمسكي كان بمثابة وثبة في تطور الرياضيات. كما أن تطوّر اللسانيات الرياضيّة إنّما كان بتأثير اتجاهات تشمسكي... " ينظر: CORCORN, op.cit. pp.331-338.

<sup>2</sup> - ينظر: Ibid, p 338.

<sup>3</sup> - ينظر: ERVIN, Jane, (1968), A short guide to the new grammar, Tinnon, Browninc, Book publisher. P.12.

اللسان أو ذاك. ممّا يوحي بأنّ هذا المفهوم " الكليّات النحويّة " فيه نظر، خاصّة إذا ما لاحظنا أنّ تشمسكي ينطلق من الانجليزية معتبرا نظامها التركيبيّ هو الأساس؛ تماما كما كان يفعل نحاة الإغريقيّة ومن بعدها اللاتينيّة - إذ تقاس عليها الألسن الأخرى- وفي هذا شطط كبير.

ومهما يكن من أمر فقد قدّم تشمسكي عددا من الطرق والمناهج لتحليل الجملة بعد أن أعاد البحث اللسانيّ إلى « مقارنته الذهنية »<sup>1</sup> التي تركز على العقل والمعنى وما يقتضيه من طرق تحليليّة تفسيريّة واستبطانيّة، متجاوزا التوصيف الشكليّ الذي يعدّ مرحلة أساسيّة ومنطلق كلّ دراسة نحويّة. إنّ هذه النظرية التي ولدت في السياق المعروف بالثورة المعرفيّة على حدّ تعبير تشمسكي، شكّلت تغييرا هامّا في النظر اللساني بحيث « انتقلت من دراسة السلوك وإنتاجاته (كالنصوص) إلى دراسة الآليّات الداخليّة التكوينيّة للفكرة والحدث.»<sup>2</sup>

نحاول أن نلخص مراحل هذه النظرية بإيجاز شديد، فهي وإن ليست من مجال بحثنا مباشرة، إلا أنّ أهميّة التعرّض إليها لا تخفى على لبيب، خاصّة أنّها تمثل أحدث النظريّات التي جعلت الجملة منطلقا وهدفا في آن واحد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى أعادت الاعتبار - في مراحلها الأخيرة - إلى نظرية العمل، هذه النظرية التي حاولت الدراسات البنويّة تهديمها ، معتبرة إيّاها من نتائج التحليل الفلسفيّ، وسار في هذا الركب نحاة ولسانيّون عرب، إلا أنّ الكثير تراجع بعد النتائج التي قدمتها هذه النظرية، وإن كانت تختلف في بعض آلياتها عن نظرية العمل في النحو العربيّ. وهذا دليل على أنّ المبدأ الأساس صحيح في نظرية العمل التي تمثّل هيكل الدرس النحويّ العربيّ.

<sup>1</sup>- ينظر CHOMSKY , Noam (2005): Nouveaux horizons dans l'étude du langage et de l'esprit, tr. Richard CREVIER, révisée par Alain KIHM , éd. Stock, Paris. p44.

لا بد من الإشارة إلى أنّ تشمسكي في ما يسميه بالمقاربة الذهنية، لا يعني مفهومها التقليديّ البحث، فهذه المقاربة تهتم في نظره بالملاحم الذهنية للعالم التي هي موجودة تماما كما توجد ملامحه الأخرى: الآلية أو الكيماوية أو البصرية. وعليه فهي تستعمل لدراسة شيء حقيقيّ من العالم الطبيعيّ - الدماغ: أحواله ووظائفه -، وبالتالي إدراج، شيئا فشيئا دراسة العقل في العلوم البيولوجية"، ص44. لم نرد المغامرة وترجمة Esprit بروح، واكتفينا بترجمتها بالعقل. وقد تعني المقصد الأول.

ولئن لم يعتن أصحاب هذا الاتجاه بتقديم تعريف للجملة، تاركين صياغته للسانيين من خلال ملاحظتهم وفهمهم<sup>1</sup>، بقدر عنايتهم بعرض القواعد التي توضح حدود الجملة وتكشف عن عناصرها وعن العلاقات التي تربط بين مكوناتها، فإنهم يتفقدون مع البنويين في اعتبارها أكبر وحدة لسانية صالحة لأن يُجرى عليها التحليل اللساني، ولعلّ القاعدة التوليدية الأساس أو النواة التي وضعها التوليديون لرسم حدود الجملة والكشف عن مكوناتها هي:

ج ← تر.س + تر.ف<sup>1</sup>

وما يتبعها ممّا يعرف بقواعد إعادة الكتابة التي يوضّحها الرسم البياني المعروف بالتفرع الشجري.

ولتتبع تطوّر مسار هذا « التيار الصوري »<sup>3</sup>، ونظرياته المتعاقبة يمكن أن نقسم تاريخه إلى مرحلتين كبيرتين:

**المرحلة الأولى:** ويؤرخ لها عادة بصدور مؤلّف تشمسكي: البنى التركيبية سنة 1957، الذي أسس لما يعرف بالنظرية الأولى أو الكلاسيكية؛ وقد تميّزت بالتركيز على الشكل أكثر من اهتمامها بالمعنى، وتليها المرحلة الهامة في مسار هذا التيار، والمؤسسة لمبادئه الكبرى - تنظيرا وآليات - وهي المعروفة بالنظرية النموذجية التي يؤرخ لها بصدور مرجعها الأساس ملامح النظرية التركيبية 1965، حيث أصبح موضوع الدلالة هو الأساس.

ويتكوّن « نموذج - الملامح التركيبية - من ثلاثة أجزاء (مكونات): مكون مركبي مركزي، ومكونين تأويليين مرتبطين بالجزء الأساس، وهما المكون الدلالي والمكون الفنولوجي..»<sup>3</sup> وفق هذا الرسم البياني:

---

ERVIN, op.cit. p11 .

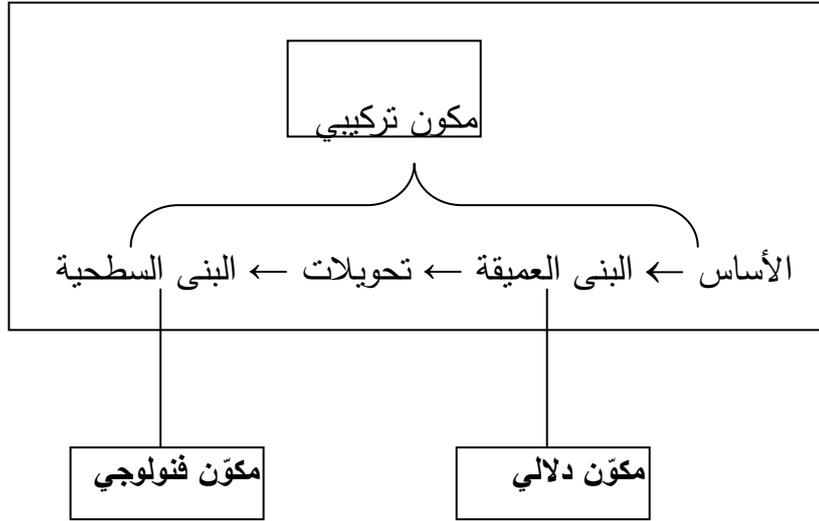
1- ينظر

2- ينظر

-CHOMSKY , Noam (1969): Structures syntaxiques, tr. Michel Braudeau, le Seuil, Paris. p29.

P → SN + SV.

3- ينظر FUCHS, Catheine, Le GOFFIC, Pierre (1996) : Linguistiques contemporaines repères théoriques, N<sup>lle</sup> éd. Entièrement remise à jours, Hachette. Paris. p73.



(1)

وأهمّ تجديد في هذه النظرية هو الفصل الواضح بين البناءين: العميق والسطحي، وإدخال عنصر جديد هو العنصر الدلالي الذي يعطي التفسير الدلالي للجملة.

توسّعت هذه المرحلة بعد 1970 بظهور نظرية الأثر؛ ففي مجال التعديل المستمرّ لما يستجدّ من صعوبات عادة ما تفرزها النتائج التطبيقية، اتضح أنّ للمفهوم التجريدي للبنية العميقة إشكالات جعلت باحثي هذا التيار يميلون إلى الاهتمام بالمستوى الظاهري والمادي للجملة، أي ما يطلقون عليه مصطلح البنية السطحية ودورها في التأويل الدلالي؛ فأصبح هاجس تشمسكي اللسانيات الدلالية أو ما يعرف بالمصطلح الخاصّ به « الصورة المنطقية » « ومن هذا المنطلق تغيّر بل انقلب تماما منظور النظرية النموذجية بحيث أصبح في نظرية الأثر البنية السطحية هي وحدها الوثيقة الصلة بالتأويل الدلالي ... وبدأ مصطلح البنية العميقة ينزع إلى الأفلو، لأنّه كان دوما مصدر التباس، وهذا أمر صحيح بكلّ تأكيد<sup>2</sup>.

وتقدّم كاترين فوك وزميلها رسما بيانيا للنموذج المعروف لدى تشمسكي بالنظرية النموذجية

الموسّعة كالآتي<sup>3</sup>:

Fuchs, Le goffic, op.cit. p77

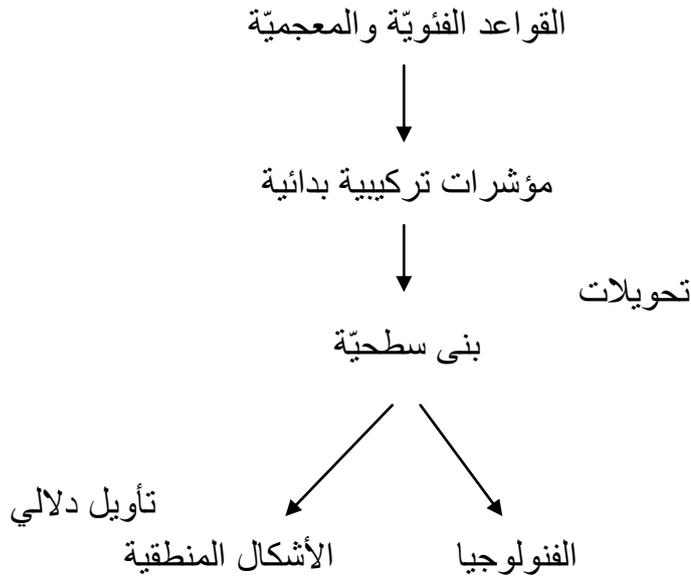
1- ينظر

Fuchs, Le goffic, op.cit. p80.

2- ينظر

Ibid, p81.

3- ينظر:



أصبحت المؤشرات التركيبية البدائية هي التي تحتفظ بالخصائص التركيبية لما كان يعرف بالبنى السطحية. أي مجال التحويلات أمّا الخصائص الدلالية التي كانت تستأثر بها البنى العميقة سابقاً، أسندت إلى البنى السطحية بواسطة «الآثار»<sup>1</sup>.

توجّه اهتمام الباحث التوليدي -التحويلي- في أعقاب هذه المرحلة إلى القضايا التي أثارها الكليات النحوية؛ وهي الفترة المعاصرة التي يهدف فيها تشمسي إلى توحيد المناهج اللسانية على نحو شامل ودقيق في آن واحد.

**المرحلة الثانية:** وهي المرحلة المعاصرة التي يؤرّخ لها بصدور مؤلفه « نظرية العمل والربط » \* سنة 1981، وقد حاول تشمسي تصوّر علاقة تربط الوقائع اللسانية بالفعاليات اللغوية، في الدماغ البشري، إذ تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أنّ هناك أنسجة بيولوجية ذات صفات معينة تحدّد الفاعلية الناتجة عن العضو الجسمي العامل فيها، وبواسطتها يمكن صياغة الأشكال اللسانية

Les indicateurs syntagmatiques initiaux المؤشرات التركيبية البدائية

Ibid, p81

<sup>1</sup>- ينظر:

\* العنوان الأصلي هو: Lectures on government and Binding، وقد مهدت لهذا البحث دراستان سابقتان هما على

التوالي: - مجموعة من المحاضرات تحت عنوان: « the pisa lectures (Avril 1979) »

- وأيضاً المؤلف الموسوم ب: « On Binding, linguistic Inquiry (1980) »

المختلفة للبنية الفطرية الغريزية في الدماغ البشري. ويؤدي هذا أيضا إلى افتراض وضع لغوي بدائي وراثي في جميع الفصائل اللسانية، مما يرسخ الاعتقاد بصحة نظرية الكليات النحوية<sup>1</sup>.

وتفسر نظرية العمل علاقة التحكم التركيبي التي تجمع بين جزئين أحدهما هو العامل والثاني هو المعمول. والواقع أنّ مفهوم العمل عرفته الأنحاء التقليدية، فهي على سبيل المثال من المفاهيم التركيبية المحورية التي تأسست عليها نظرية النحو العربي في القرن الثامن الميلادي. كما نجدها أيضا - وقد سبق ذكره- عند تنيير في ما يسميه بنحو التبعية ولكن بمنظور آخر في آليات التطبيق.

ويعرّف العمل - في هذه النظرية -، عموما على « أنّه مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في الكلمات العاملة (نحو الرأس الفعلي) وفي الكلمات المعمولة نحو المفاعيل، وأيضا في العلاقة التركيبية التي تجمعهما »<sup>2</sup>.

وفي هذه النظرية المعدلة نعود إلى مفهوم نحو التبعية حيث يعرفه كوك بالطريقة التي يعرف بها في النحو العربي، إذ يقول: « ... يرجع مفهوم العمل إلى علاقة تركيبية عاليه التجريد بين عنصر عامل وعنصر معمول. فالفعل يعمل في مفعوله ... كما يعمل حرف الجرّ أيضا في الاسم الذي يليه »<sup>3</sup>.

هذا، و« تلعب فكرة العمل دورا كبيرا في توحيد النظام [ نظام الجملة ] كلّهُ »<sup>4</sup>، ولكن بمنظور ومعطيات حديثة تعدّ تطورا مباشرا لمسار النظريات السابقة.

ولعلّ الإضافة أو بالأحرى التعديل الجوهرية الذي أدخل على نظام هذا النموذج يتمثّل في الانتقال من نظرية اشتقاقية\* إلى نظرية تمثيلية\*\*، نعم يعد يتعلّق الأمر باشتقاق الجمل وإنما تمثيلها

FUCHS, Le GOFFIC ,op.cit. p86.

1- ينظر

:CHOMSKY , Noam (2005): Some concepts and consequences of the theory of government and binding, Cambridge,5th. printed, U.S.A. p7

2- ينظر:

COOK, vivian, NEWSON Mark (1988) 1996 : Chomsky's universal grammar an introduction, 2 nd . Block well publishers, U.S.A. p.51

3- ينظر:

CHOMSKY, op.cit. p8.

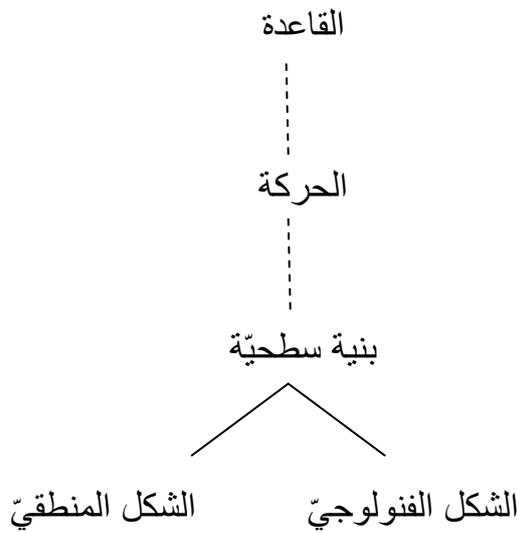
4- ينظر

\* اشتقاقية dérivationnelle

في مستويات متداخلة الارتباط. وعليه لم يعد للمصطلحين: بنية عميقة وبنية سطحية، ذلك القبول الذي كان في النظرية النموذجية، إذ أصبحت:

**البنية العميقة:** مجرد تمثيل لعلاقات التبعية البنوية<sup>1</sup>، وآثارها في العناصر المعجمية.

**البنية السطحية:** عبارة عن تمثيل تجريدي للعلاقات التركيبية الهرمية والخطية بين عناصر الجملة؛ وبعيدا عن الشكل الفنولوجي ترتبط المستويات الأخرى فيما بينها وفق عملية توجيهية وحيدة هي التحريك<sup>\*\*\*</sup>. وهذا تخطيط بياني لهذا النظام كما رسمه كوك<sup>2</sup>:



يقوم التحليل في هذه النظرية على مجموعة من المقاييس المعدلة تحددها نظريات جزئية أو فرعية يحاول تشمسكي من خلالها أن يشرح التغيرات التي تحدث في بعض الألسن، فتؤثر في المبادئ العامة لهذه النظرية - وأطلق على هذه المتغيرات مصطلح الوسائط\*. وهذه بعض النظريات الفرعية المؤسسة:

تمثيلية \*\* représentationnelle

التحريك \*\*\* movment / déplacement

COOK, vivian, NEWSON Mark, op., cit.

<sup>1</sup>- ينظر:

p.13.

Ibid, p47.

<sup>2</sup>- ينظر:

الوسيط \* Paramètre / Parameter

- نظرية العمل: وهي النظرية المحورية أو النظرية الأم التي سميت بها المرحلة، تهتم بتحليل علاقات التبعية البنوية التي يخضع لها نظام الجملة.

- نظرية الحالة: وهي النظرية التي تعين لكل تركيب اسمي حالة تجريدية تماثل الحالة الإعرابية، وهذه الحالات هي: الفاعلية، نحو « يأكل يوحنا »؛ المفعولية [ المباشرة ]: « يأكل يوحنا تفاحة »؛ والمفعولية غير المباشرة نحو: يعطي يوحنا كتابا لمريم.

- نظرية الربط: وهي النظرية التي تهتم بالعلاقات العائدية أي تختص بالعلاقات الإحالية بين التراكيب الاسمية.

- نظرية الحد: وهي النظرية التي تفرض الشروط « المحلية » على تطبيق عملية التحريك.

- نظرية المراقبة: وتسعى هذه النظرية إلى تحديد شروط تقدير العنصر الفارغ<sup>1</sup>.

هذه بعض النظريات الفرعية التي تتفاعل معا لتكوّن النظرية الأم المعدلة وهي النظرية التوليدية التحويلية في مرحلة الثمانينات. وقد حاول تشمسكي - مرّة أخرى - تدعيمها بالوسائل حينما تأزمت نظريته عند اصطدامها بخصائص ألسن مغايرة للإنجليزية، كالعربية واليابانية؛ فاضطر إلى الاستجداد "بالبرامترات" على حدّ تعبير محمد الأوراعي، باعتبارها متغيّرات تأخذ قيمة معينة في الألسن الخاصة، دون أن ينتفي النحو الكلي: هاجس تشمسكي؛ وبهذا تكون هذه النظرية - وهي ذاتها معدلة من سابقتها للأسباب نفسها - قد تحصّنت مرّة أخرى من الانهيار مع اشتداد الأزمة<sup>2</sup>.

إنّ النحو التوليدي التحويلي الذي يزيد عمره عن أربعين سنة لم يستقرّ على حالة معينة عقدا كاملا واحدا؛ وما هو تشمسكي في العقد الأخير من القرن العشرين يراجع نظريته المعدلة الأخيرة ويبرمج « طبعة جديدة للنحو الكلي »<sup>3</sup>. على حدّ تعبير فيّان كوك، أسماها « البرنامج الأدنى »\* مؤكداً على أنّ هذا البرنامج ليس نظرية بعد، ومع ذلك يصرّح اللساني الانجليزي نيل سميث في

<sup>1</sup> - ينظر في هذا الصدد كلاً من:

CHOMSKY (1982): op.cit. pp. 5, 10, 21 ; 81.

COOK, vivian (1997): Inside language, first published in Great Britain, ed. Arnold. Pp. 251-257.

2- ينظر: الأوراعي، محمد(2001): الوسائل اللغوية، 1 . أقول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، المغرب، صص 27-

30 .

COOK, v, op.cit. p.257 .

-3- ينظر:

\* Minimalist program (M.P)

تقديمه لمؤلف تشمسكي: آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، أنه: « لأوّل مرّة يمكن أن توصف نظريّة لسانية بالثوريّة وهي الصفة التي أطلقت على أعمال تشمسكي في العقد الخامس من القرن العشرين. »<sup>1</sup>

وفي انتظار نتائج هذه المرحلة الجديدة: مرحلة البرنامج الأدنى؛ لا بدّ من التذكير أنّ « الطبعة الأخيرة [طبعة الثمانينات] من النظرية التي أعادت النظر في الأسس السابقة .... قد أدت إلى التخلّي عن آليات التحليل التي اعتمدها النحو التوليدي في طبعاته السابقة حتى « ذلك الاختراع الخصب » المتمثل في التفريق بين البنية العميقة والبنية السطحية، أجبره على البحث عن تفسيرات أخرى... »<sup>2</sup>.

هذا وقد عرفت النظرية التوليدية التحويلية، في كلّ مراحلها وبكلّ طبعتها المعدّلة تطبيقات على اللسان العربي، إلا أنّ النتائج المتوصّلة إليها برهنت على أنّ ما تدعيه مدارس هذا التيار من شمول وعالمية لم يكن صحيحاً في مجمله؛ إذ لم تكن قادرة على وصف العربية وصفاً دقيقاً، كونها - على غرار اليابانيّة والروسية والهندية ومختلف اللغات السامية- من الألسن الحرة نسبياً في نظامها التركيبي، وترتيب عناصر الجمل فيها، ومختلف عن الألسن النظامية أو النسقية\* كالإنجليزية التي يصرّ تشمسكي على اعتبارها النموذج الكلّي لجميع الألسن. فهذا مبدأ استراتيجي لم يفارق مشروعه فهو « لم يتوقّف أبداً ... عن ترديد فرضيته القائلة: إنّ ما يصحّ في الانجليزية يحتمل أن يكون كلياً يستغرق جميع اللغات البشرية ... ولكن العكس ليس صحيحاً في نظره.<sup>3</sup>

هذه المفارقة الكبيرة، المتمثلة في اتّخاذ نموذج الانجليزية لبناء نحو كليّ " قد أدت إلى مغالطات كثيرة. نذكر منها بالنسبة للعربية على سبيل المثال لا الحصر:

---

CHOMSKY, Nouveaux horizons...,pp . 20 - 21

-1- ينظر:

ibid, p21.

-2-ينظر:

\* الألسن النسقية: Langues configurationnelles في مقابل الألسن غير النسقية non configurationnelles.

-3- ينظر: الأوراعي، الوسائط الغوية،. أفول اللسانيات الكلية، ص93 .

- الخلط بين مفهومي الفاعل والمبتدأ في جمل من قبيل: « زيد ضربه عمر »، أو « زيد جاء أخوه » أو « زيد ذكي » ولئن نحن طبقنا مقاييس تشمسي المعروفة في نظريته الأخيرة: قانون المكونات الفارغة، أو قانون النقل « حرك α » أو قانون الإسقاط الذي ينجر عنه خرق قانون ثيتا المعروف لتوزيع الأدوار حسب النسق الترتيبي الكلي<sup>1</sup>، ينتهي بنا التحليل إلى إسناد دور الفاعل إلى المركب الاسمي المرفوع « زيد » في الجملتين الأولى: أي المبتدأ هو في الحقيقة مفعول به أو مضاف إليه!

كما بقيت أسئلة مطروحة لم تستطع أن تجيب عنها مختلف نظريات هذا الاتجاه أهمها:

- ما هي القواعد المتحكّمة في عملية الترتيب ؟

على اعتبار أن الترتيب في نمط: (فاعل) + فعل + مفعول هو ترتيب أصلي وليس تحويليا (قد يختلف البصري مع الكوفي في إعراب " زيد خرج" ولكن لن يختلفا في إعراب زيد ضربه عمر؛ إذا سلّمنا جدلا أن وجهة نظر الكوفي سليمة في اعتبار زيد في الجملة الأول فاعلا مقدّما).

- ما هي البنية العميقة للجملة الاسمية المحضة ؟

وبالتالي فالابتداء بالاسم المرفوع - بغضّ النظر عن طبيعة الخبر ليس ناتجا عن نقل هذا الاسم من موقع لآخر، بل هو ناتج عن عملية بنائية (على حدّ تعبير سيويّه) توليديّة أصلية غير اشتقاقية ولا تحويلية. فهي « عملية تنزّل مستقلّ للاسم المرفوع في موضع الصدارة بصورة مستقلّة عن حركات النقل<sup>2</sup>؛ وعليه فموضع الابتداء ليس موضعا سطحيّا وغير محتاج لقانون حركة النقل مطلقا.

- كما أنّ الجملة من نمط: فعل + فاعل + مفعول ، جملة أصلية وليست عبارة عن عملية " تصعيد" للفعل كما يحلّله بعض اللسانيين المعاصرين، معتبرين الترتيب النسقي (الانجليزي): فاعل + فعل + مفعول هو الأصل، رغم اصطدامهم بأمثلة لفاعل ضمير متصل نحو كتبته، مكتفين بتبرير ذلك بأنه « استعمال شائع في العبرية والعبرية » ولكن يتجاوزونه في التحليل. أمّا الأول فيحلّل على أنه نتيجة تغيير في الترتيب الأول بأنّ **أصعد** الفعل إلى مكان التصريف ومن ثمّ نشأت

<sup>1</sup>- الدقاشي عبد المجيد (1989): " تقييم النظريات المطروحة للمعالجة الإعلامية للغة العربية واستعمال النحو البنوي الموحد كحل لإشكالية ترتيب العناصر"، في أشغال الملتقى الرابع للسانيات العربية والإعلامية لسلسلة اللسانيات -7- تونس.

<sup>2</sup>- حسنين صلاح الدين صالح (2002): " بناء الجملة في العبرية والعربية"، في علوم اللغة، المجلد الخامس، العدد الثاني، دار غريب القاهرة. ص 250 .

جمل يسبق فيها الفعل فاعله. والغريب هو أن تصدر مثل هذه الآراء - في مطلع هذا القرن - في وقت تخلى تشمسكي عن مبدأ التحويلات. بل وأعاد النظر في أسس نظريته.

هذا باختصار شديد عرض لمسار الاتجاه التوليدي التحويلي. نختم به - مبحثنا - الجملة في الدراسات اللسانية الحديثة. وهو مسار اشتد الاختلاف بين أطواره لما عرفه من تغير يكاد يقطع كل صلة بين السابق واللاحق، الثابت فيها اسم صاحبها، وعادة ما يفسر ويحمل هذا التغير تنويها على التطور والحركة. إلا أننا نرى أنّ سرعة التغير ليست بالضرورة علامة من علامات التطور، تماما كما أنّ الثبوت والتواصل ليسا من علامات الجمود والضيق في الأفق؛ والدليل على ذلك أنّ تلك التطورات التي صححت مسار هذه النظرية هي التي تقاطعت مع ثوابت النظرية العربية دون أن تتجاوزها.

إنّ هذه القراءة المقارنة لمسار تطوّر المناهج اللسانية الغربية مع مناهج نحائنا الأولين التي اتسمت بالثبوت والتواصل جعلتنا نلاحظ من خلال تنزيل المنوال العربي في أهم المنعرجات التي عرفتھا الدراسات اللسانية الغربية في القرن العشرين ابتداء من: طغيان النزعة البنوية عند دوسوسور، وعلى الصيغ الملموسة عند ابلومفيلد وهوكيت وهاريس بإقصاء الاستعمال والمعنى والسياق، والتقطيع المفرط عند مارتيني مع عدم تجاوز الاستكشاف والتصنيف ... أنّ هذه النظريات قد بلغت الذروة ولعلّ من بين النتائج التي حققتها ملاحظة أصحابها ضعف ذلك النظر التجريبي المحض واضطرابه فكانت المراجعة، وذلك بإعادة الاعتبار وإرجاع ما تمّ إقصاؤه من ميدان الدراسة، « فجاءت نهاية هذه التحولات التي شهدتها النظريات اللسانية الحديثة ... هي بالضبط البداية التي انطلقت منها النظرية النحوية العربية. »<sup>1</sup> حيث يبدو كلّ عنصر من عناصر هذه النظرية إن في المفاهيم أو في الآليات قد وضع في مكانه منذ البداية وثبت عليه ملازما له في مختلف التفريعات النظرية، في غير جمود وضيق نظر « ... فكان منهم التجريد بإرجاع الفروع اللامتناهية إلى عدد من الأصول المنتهية، وكانت الأصول الصناعية الإعرابية على شمولها وعمومها مناسبة للأصول الدلالية. »<sup>2</sup> . فبناء على هذه الاعتبارات كان اختيارنا للنظر النحوي العربي لدراسة الجملة.

<sup>1</sup> - ينظر: الشاوش محمد، 2001: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، الجزء الثاني، كلية الآداب جامعة

منوبة، تونس. ص1283

<sup>2</sup> - نفسه، صص1283-1284.

## الباب الثالث

بناء الجملة الخبرية البسيطة في اللسانين  
الأمازيغيّ والعربيّ

## الباب الثالث

### بناء الجملة الخبرية البسيطة في اللسانين الأمازيغيّ والعربيّ

#### مدخل منهجي: مبادئ أولية

إنّ النتائج التي استخلصناها في الباب الأوّل، من خلال تتبّع مختلف النظريّات اللسانية المقارنة المدعّمة بالدراسات التاريخية المختلفة أثبتت في معظمها أنّ اللسان الأمازيغيّ المجسّد في الواقع المنطوق بمئات اللهجات الشفوية، إنّما هو ساميّ في خصائصه، ممّا جعل معظم العلماء يتفقون على إدراجه ضمن أسرة واحدة مع الألسن المشرقية عموماً تأكيداً على هذه القرابة التي أفرزتها نتائج الدراسات المقارنة.

#### تاريخ الدراسات اللسانية للأمازيغية وطبيعتها:

إنّ ما يسرّ القيام بهذه الدراسات في الحقل المقارناتيّ هو تلك الجهود التي بذلت لدراسة مختلف اللهجات الأمازيغية، ومحاولة استنباط نظامها اللسانيّ، لعلّ أوّل دراسة وصلتنا في هذا المجال وبهذه الأهداف، هي تلك التي قام بها المستشرق الفرنسيّ جان ميشال فننور دوپارادي\* في الفترة التي كلّف فيها بمهمّة لدى داي الجزائر من 1788 إلى 1790.

---

ولد \* Jean Michel de Venture de Paradis

بمرسيليا في 1739، تخصصّ في الألسن الشرقية عموماً والتركيّة على وجه الخصوص، ساهم في حملة نابليون على JOMARD جومار الإسكندرية ثمّ في الحملة على سوريا حيث توفي في مايو 1799، يعتبره محافظ الحكومة الفرنسية " أمّا الدراسة التي قام بها في مدّة عامين بالجزائر " Le Premier Orientaliste d'Europe المستشرق الأوّل في أوروبا Grammaire et dictionnaire abrégés de la langue berbère العاصمة حين لاحظ وجود سكان أصليين يتكلمون غير العربية فقد وسمها بالعنوان الآتي:

ويعدّ هذا المؤلف الذي وُضع مخطوطه بالمكتبة الملكية ثم تفرّر طبعه في 1824 وبعدها في 1848، أوّل محاولة لاستنباط القواعد الصرفيّة والنحويّة الأمازيغيّة من خلال مدوّنة محدودة خاصّة باللهجة القبائليّة.

ثم تلتها - خلال القرن التاسع عشر - أبحاث ودراسات في مختلف اللهجات الأمازيغيّة عبر كلّ الشمال الإفريقيّ، أشرف عليها علماء عسكريّون\* في البداية، مفسّحين المجال بعد تعزيز الاحتلال إلى جماعة من الرهبان والقساوسة\* الذين مهّدوا بل أسّسوا للدراسات الأكاديميّة. ففي 1880 خصّص كرسيّ " للبربريّة " بجامعة الجزائر تعاقب عليه روني باسي ثم ابنه أندري ليخلفه زميله أندري بيكار، ولقد أصدر مرسوم سنة 1885 يسمح بالقبول لتحضير " شهادة في اللغة القبائليّة" من كلّية الآداب بجامعة الجزائر<sup>1</sup>. وقد اشترط عندها، سواء في إعداد أسئلة الامتحان أو في الإجابات المقدّمة ما يأتي، " يجب أن يكون نسخ القبائليّة بالحروف الفرنسيّة والعربية"<sup>2</sup> وقد كان المعلم الجزائريّ خريج المدرسة العليا ببوزريعة سعيد بوليفة أستاذا مكلفًا بالدروس التطبيقيّة للقبائليّة في هذه الكلّيّة.

---

\*نذكر من بين العلماء العسكريّين - المتخصّصين في الدراسات اللغويّة- على سبيل المثال لا الحصر العقيد ليوبلد جستيّنار Colonel LEOPOLD JUSTINARD (1876-1959)، متخصّص في اللهجة الشلحيّة- تاشالحيّة- بدأ ضابطا في الجزائر (1902-1911) في الفيلق الثالث للقناصة الجزائريّين ليلتحق فيما بعد بالمغرب الأقصى (1911) له عدّة أبحاث نذكر منها في المجال اللسانيّ: "الموجز في البربريّة الغربيّة - اللهجة الشلحيّة"

Manuel de berbère Marocain, dialecte chleuch, Paris Guilmoto 1914.(164p).

وأیضا " الموجز في بربريّة المغرب اللهجة الريفيّة"

Manuel de berbère Marocain, dialecte rifain, Paris Guethner 1926. (168p)

وأیضا اللواء دوما Général DAUMAS صاحب كتاب La grande Kabylie ، واللواء هانوتو Général A. HANOTEAU الذي ترك دراسات في الأمازيغيّة تعدّ مصادر أساسيّة للباحثين أهمّها الدراسة الوصفيّة للهجة القبائليّة 1858، والدراسة الوصفيّة للهجة الطارقيّة 1860.

\* نذكر منهم الأب فوكو Père FOULCAUD- وقد بدأ عسكريًا؛ الأب هيوغ Hyughe، وبروسلار Brosseard ، ودالي Dallet، والأخت دوفنسين Sr. Devincenne وغيرهم كثيرون.... ينظر في هذا الصدد كلّاً من:

CHAKER, S, manuel de linguistique berbère, pp52-68

BOUGCHICHA, Lamara,(1997) : Langues et littératures berbères des origines à nos jours, bibliographie international, Ibis Press Paris. P36-40.

<sup>1</sup> - ينظر: BOULIFA, Said (1913) : Méthode de langue kabyle, cours de 2 année étude

linguistique et sociologie sur la Kabylie de Djurjura, Adolphe Jourdan, Alger. P.346 .

Ibid, p364.

<sup>2</sup> - ينظر:

كما خصّصت المدرسة العليا للمعلّمين ببوزريعة تكويناً في الأمازيغية مدعماً بمنحة خاصة. أمّا في المغرب الأقصى فقد تأسّس فرع - كرسيّ - للأمازيغية في 1920 بالرباط بالمعهد العالي للدراسات المغربية.

إذن فكّلت الدراسات الأمازيغية التي يؤرّخ لها عادة بحوالي منتصف القرن التاسع عشر - قبله بقليل - تتدرج تحت الدراسات الاستعمارية، عسكرية في بدايتها ثم تبشيرية، ولم تكن طابعها الأكاديمي، والعلمي البحت إلا بعد منتصف القرن الماضي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بدّ من التأكيد على أنّ الطابع "الفرنسيّ" طاغ على كلّ الدراسات وفي مختلف التخصصات، إلى درجة أنّ الدراسات اللسانية الأمازيغية بقيت في معظمها مرتبطة إلى حدّ كبير بالتقاليد النحوية الفرنسية، فكانت هذه الدراسات "مجرد نماذج للنحو التقليديّ للسان الفرنسيّ، ويظهر هذا جلياً خاصة في تحديد الفئات النحوية والتحليل الصرفيّ - التركيبيّ"<sup>1</sup>.

وقد لا نغالي إذا قلنا أنّه حتى بعد تطوّر الدراسات اللسانية، وظهور مختلف النظريات اللسانية البنوية، إلا أن الاستئثار الفرنسي واحتكار الدراسات الأمازيغية واضح لا يمكن تجاهله، فالتيّار البنويّ الوظيفي الذي تنزعه المدرسة الفرنسية: مدرسة مارتيني، هو التيار الذي كاد ينفرد بالاهتمام بالأبحاث الأكاديمية في الحقل الأمازيغي، فقليلة هي الدراسات التي خرجت عن هذا التيار، وقد اتخذنا بعضها مرجعاً خلال هذه الدراسة وسنشير إليها في حينه.

وبالرغم من ملاحظة هؤلاء الباحثين - وهم مستشرقون في معظمهم - للقرابة الواضحة للنظام اللسانيّ الأمازيغيّ مع ألسن سامية معروفة: عربية على درجة الخصوص، وحتى عبرية في أحيان أخرى، في مختلف المستويات: الصوتية والصرفية والتركيبيّة، فقد أشار على سبيل الذكر أول الدارسين الأمازيغيّة المستشرق دو پارادي للقرابة اللافتة بين الأمازيغية والعربية في المستويين الصوتي والصرفي<sup>2</sup>؛ كما لم يخف هانوتو انبهاره بالقرابة الشديدة في المستوى التركيبي إضافة للشبه الملاحظ على المستويين الصوتي والصرفي، إلا أنّ فكرة تصنيفها مع الألسن السامية كانت فكرة

<sup>1</sup> CHAKER, op .cit, p57.

VENTURE DE PARADIS, op.cit p. 08

إذ جاء في مقدّمة الكتاب وهي للمحافظ أميدي جوبر Amédée Jobert هذه الشهادة: "إنّ هذا اللسان كان يقمّ لمستشرق على درجة عالية من الإشراف كفتنور دو پارادي، مجموعة من الخصائص الجديرة بالملاحظة أهمّها: القرابة الشديدة والشبه الكبير extrême analogie لنظامها النحويّ مع نظام الألسن ذات الأصل الساميّ التي نعرفها " ص VII.

غير مقبولة تماما - بل ولا زالت عند البعض، حتى من التلاميذ الجزائريين - عند الكثير من اللسانيين الفرنسيين، إلى درجة أنّ هذا الرفض أصبح مقاومة عنيدة وشرسة لفكرة هذا التصنيف؛ فلا يجب أن يكون للأمازيغية رابطة جينية - على حدّ تعبير سالم شاكر - وراثية مع العربية<sup>1</sup>؛ إلى درجة أنّ أندري باسي فضّل اعتبار الأمازيغية لسانا منعزلا ورفض فكرة تصنيفها مع ألسن أخرى، حينما ثبتت - بما لا يدع مجالا للشكّ، قربتها من الألسن السامية، خاصة بعدما فرضت نظرية زميله مارسيل كوهين « الحامية-السامية » - مع ما تحمله من تناقضات - نفسها في الحقل المقارناتي.

### القيمة العلميّة لتلك الدراسات:

ومع ذلك، تعدّ تلك الأبحاث والدراسات، مصادر أساسية ومراجع أولية يستحيل الاستغناء عنها. كما أنّ الكثير منها قد أنجز - إن نحن استثنينا الأهداف التي من أجلها أعدت مثل هذه الدراسات " الكولونيالية " في استراتيجياتها، التي لا يمكن تجاهلها، والتي كان لها أيضا نتائجها المباشرة على المجال اللسانيّ المحض، كأن تكون طرائق دراستها نسخة طبق الأصل للدراسات الفرنسيّة أو اللاتينيّة، كما سنبرزه خلال دراستنا -، وفق المناهج المتبعة في جمع وتحليل وتقعيد الألسن واللهجات، بعبارة أخرى تخضع هذه المناهج وآلياتها الإجرائية في عمومها إلى التقاليد العلميّة المتعارف عليها في الأبحاث اللسانية الميدانية منها، والوصفية التحليلية. حتى أنّنا يمكن أن نقسم هذا المسار - مسار بعث الأمازيغية - الذي بدأ مع القرن التاسع عشر إلى ثلاث مراحل كبرى.

**مرحلة جمع المدونة:** إذ حدّدت المساحات الجغرافية اللهجية، وتجنّدت لها علماء: ضباط وقساوسة تسلّقوا الجبال، وجابوا الصحاري جمعا لمختلف اللهجات، من أفواه الناطقين بها مستعينين بمُخبرين محليين. هذا في الجانب الميدانيّ المباشر والأساس. كما أنّهم من جانب آخر نقّبوا في تاريخ هذا اللسان - المجسّد في الواقع عبر هذه اللهجات - فوقفوا على مخطوطات هامة، ومؤلفات تعود في معظمها إلى الفترة ما بين التاسع والثالث عشر الميلادي وكانت كلّها - كما شهدوا بذلك مكتوبة

-CHAKER, op.cit. p58.

ينظر:

<sup>1</sup> - وقد جمع هذين النموذجين متخصص واحد: الجنرال هانوتو، فمدونته الأولى في اللهجة القبائلية: أشعار جرجرة،

وغيرها كتبها بالخطّ العربيّ ثم نسخها بالحرف اللاتينيّ لتقريبها من الدارس الفرنسيّ - فهو المعنى الأوّل بالأمر. أمّا

نصوص لهجات الإموشاغ وقد سجّلها بتيفيناغ محافظا على خاصية هذا الخطّ الأصلية وهو كتابها من اليمين إلى اليسار،

كما فعل الأب فوكو. إذن فأعمال روني باسي Basset .R الأولى، وليولد جوستينار Justinard L. وهيوغ وقبلهم

دوپارادي V.de Paradis كانت في البداية مسجّلة بالحرف العربيّ ثم تنسخ بالحروف اللاتينية تقريبا للباحث الفرنسيّ.

بالخطّ العربيّ، فجمعوا شتلت معظمها وحققوا معظمها. ونفس الجهد بذله علماء متخصصون في دراسة النقوش والرسوم، أي آثار الماضي الغابر ولئن طبع تكوينهم العسكريّ والتبشيريّ دراستهم بالدقّة والصرامة في تتبّع كلّ التفاصيل، فإنّ تكوينهم الأكاديميّ الاستشراقيّ القائم على دعائم فكريّة عميقة، والمستند إلى أسس حضاريّة جعلتهم يسطّرون مخطّطاً استراتيجياً، اتّضحت معالمه مع تطور المراحل وقطع الأشواط، يكفل لهم نجاح مهمتهم الإستراتيجيةّ الحضاريّة والعلميّة.

فلإنجاح هذه المرحلة الهامّة: مرحلة جمع المدوّنة اللسانيّة من أفواه الناطقين بها فقد تمّ تدوين نصوص اللهجات الأمازيغيّة وبخاصّة لهجات الشمال كلّها عبر مختلف الأقطار بالحرف العربيّ. فهو الحرف المقدّس لدى هذا الأمازيغيّ المسلم بغضّ النظر عن الاعتبارات الأخرى، أمّا في الصحراء فقد سجّلت المدوّنة بتيفيناغ: الكتابة الأصليّة- للإموشاغ -

وهكذا ولأوّل مرّة في تاريخ هذا اللسان، وبفضل هذا الجهد المعتبر، دونت آثار أدبيّة: شعريّة ونثريّة - عادة لا تجاوز الحكم والأمثال، والقصص الشعبيّة، قصص الأطفال على لسان الحيوانات -، بعدما كان إنتاجاً شفويّاً، محكياً تتوارثه الألسن وتحفظه الذاكرة الشعبيّة- خاصة النسويّة منها- إذ لم يدوّن الأمازيغيّ قبل القرن التاسع عشر مآثره الفكريّة والأدبيّة رغم امتلاكه أبجديّة خاصّة به، وقد برّر هنري باسي هذه الظاهرة قائلاً: " لم يكن إهمال الأبجديّة الليبيّة والتخليّ عنها بسبب ضعفها وعدم صمودها أمام الأبجديّة اللاتينيّة، بل لأنّها كانت أبجديّة شعب لا يحتاج إليها، فهو لم يكن يعدّ -اجتماعيّاً- جديراً بامتلاك كتابة عاديّة. ولما حان هذا الوقت استعار ... البربر الأبجديّة العربيّة."<sup>1</sup>

**المرحلة الثانية:** ويمكن التّاريخ لها بالتقريب ببداية القرن العشرين (العشريّنة الأولى منه) إذ لم يمرّ قرن على الاحتلال. حتى قرّر هؤلاء المهتمون بالدراسات الأمازيغيّة إحلال الحرف اللاتينيّ محلّ الحرف العربيّ، بصورة نهائيّة بعدما كان يستعمل بالتوازي معه- وخلال تحليل ودراسة هذه المدوّنة، أخضعت اللهجات الأمازيغيّة - رغم اعتراف هؤلاء المستشرقين بخصائصها الساميّة- للقوانين اللسانيّة اللاتينيّة عموماً، والفرنسيّة على وجه الخصوص. فجاءت الشروح والتفسيرات غامضة أحياناً وبعيدة عن نظام هذا اللسان، والكثير منها قد استدرسته الدراسات اللسانيّة المعاصرة، ولكن كما

BASSET, Henri, Essai sur la littérature des berbères. P24.

1- ينظر

سبق ذكره لم تتحرّر مناهج هذه الدراسات من قيود الدراسات اللاتينية والإغريقية في آلياتها ومصطلحاتها....

**المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي بدأت فيها الدراسات الأمازيغية تنهل من منابع الدراسات اللسانية البنيوية الوصفية والمقارنة في مناهجها الحديثة. وقد صُحّحت في ضوءها عدّة أخطاء مقصودة أو غير مقصودة.

وعليه سنحاول في هذا الجزء من البحث أن نقدّم دراسة للأمازيغية في المجال الذي رفضته دوّما الدراسات الفرنسية - على وجه الخصوص- أي دراسة مقارنة مع العربية في إطار الألسن السامية، مقتصرين على الجانب التركيبي أو بالأخصّ بناء جملة البسيطة، وقد سبق أن لاحظ المستشرق الفرنسي المتخصّص في جمع وتوصيف اللهجات الأمازيغية خاصة اللهجتين الطارقية والقبائلية، الجنرال هانوتو القرابة اللافتة في المستوى التركيبي بين الأمازيغية والعربية، فصرّح قائلاً: « أجبرتني الممارسة التطبيقية على ملاحظة ظاهرة لافتة ومكرّرة، أرى أنّها من الواجب الإشارة إليها مع الامتناع عن تقديم أيّ حكم استنتاجي، أعني بهذه الظاهرة، تلك السهولة التي يمكن أن نترجم بها من العربية إلى البربرية والعكس. إنّ تركيب الجملة، واستعمال الفعل والضمائر واحد، يكشف عن علاقات كبيرة بل حتى تلك العبارة المعادلة التي عبثاً ما نبحت عنها في ألسنا الأوروبية تعرض نفسها بدون جهد كأنّها هي نفسها. بل حتى اللهجة الطارقية مع أنّها تختلف عن العربية في معجمها إلى أنّها في هذا المجال تشبهها بصورة لافتة»<sup>1</sup>.

انطلاقاً من هذه الشهادة الصادرة عن متخصصّ في الأمازيغية - لهجات مختلفة - ومطلّع على خصائص العربية والعبرية، أي السامية عموماً-، ومحاولةً لاختراق هذا الامتناع عن الإقرار بالقرابة الناجمة عن هذا التشابه الكبير الذي شدّ انتباهه وانتباه غيره من المهتمّين بلهجات هذا اللسان، نحاول أن نتتبّع هذه الظاهرة بالدراسة وصفاً وتحليلاً في الأمازيغية معتمدين على اللهجة القبائلية - مع التوسّل بلهجات أخرى كلّما اقتضت الضرورة- ثمّ مقارنةً بالعربية أساساً وبلغات سامية أخرى قد تشترك معها في بعض الظواهر التي قد لا نجدها في العربية.

. HANOTEAU, Essai de grammaire kabyle, (Préface)

<sup>1</sup>- ينظر:

ولقد حدّدنا مجال دراساتنا هذه بالمستوى التركيبيّ أو النظام النحويّ الذي تقوم عليه بنية الجملة، وتضبط من خلال قوانينه مكوّناتها، وتحدّد العلاقات التي تربط بين عناصرها؛ وهو بهذا لبّ الدراسات اللسانية وقلب الأنظمة اللغويّة ومحصّلتها النهائيّة؛ لأنها الرابط بين الأصوات والصيغ وبين المعاني والدلالات. ولا شكّ أنّ قوّة اللغة في الأداء والبلاغة لا تأتيها من مفرداتها أسماء كانت أم أفعالا، إنّما تأتيها من تركيب جملها وطريقة بناء هذا التركيب.

ومن المعلوم عند اللسانيين أنّ بناء الألفاظ وتأليف الجمل البسيطة أو المعقّدة لا يجري على كيفية واحدة في كلّ الألسن، بل لكلّ لسان نظامه الخاصّ في تأليف الكلام وقوانينه المتميّزة. في التركيب والبناء، لهذا كان التشابه في هذا المستوى من النظام اللسانيّ بين لسانين دليلا عند المقارنين أنّهما من أصل واحد وإنّ حالت بينهما المسافات الزمانيّة والمكانيّة، كما أكّد ذلك اللسانيّ المتخصّص في الدراسات المقارنة أنطوان ميبّي: « أنّه حيثما أبرز النظام الصوتيّ والنظام النحويّ مطابقات دقيقة، وحيثما سمحت الموافقات المنتظمة والمسطرة بمعرفة وحدة أصل الكلمات وحدة النظام الصوتيّ وحيثما أمكن تفسير الصيغ النحويّة انطلاقا من أصل مشترك كانت القرابة»<sup>1</sup> ويشاركة الرأي پلّتسكاي قائلا: « إذا اشتركت ألسن في عناصر صوتيّة وتركيبية: صرفيّة ونحويّة أساسية، فإنّ هذا راجع إلى كونها تنتمي إلى أصل مشترك واحد، لا إلى الافتراض أو النقل»<sup>2</sup>.

ولا يمكن أن نشرع في دراسة الجملة ونظامها التركيبيّ دون التعرّض للمستوى الصّرفيّ على الأقلّ، إذ الصلة العضويّة بين النظامين الصّرفيّ والتركيبيّ وطيدة يستحيل في أحيان كثيرة الفصل بينهما، وعليه سنخصّص الفصل الأوّل لدراسة وتوصيف الخصائص الصّرفيّة - التركيبيّة للكلم في الأمازيغيّة وبخاصة القسمين الرئيسين الاسم والفعل في إطار الألسن الساميّة.

MEILLET, A(1948) : Linguistique historique et Linguistique générale

<sup>1</sup> - ينظر

<sup>2</sup> - ينظر، POLOTSKY, h.G.1964 : Semitics and Egyptiens, the World History of the Jewish people, edited E.A. Speiser,

London. P122.

## دراسة الأمازيغية في إطار نظرية النحو العربي:

إنّ اختيارنا لنظرية النحو العربي كإطار منهجيّ لدراسة نظام الجملة في الأمازيغية هو الذي حتمّ علينا تخصيص فصل كامل حاولنا خلاله دراسة الجملة في النحو العربيّ، ولقد استنتجنا أنّ توصيف وتحليل الجملة في هذا النظر - خاصة عند النحاة الأوائل - يتسم بالدقة والعمق في آن واحد، ويتقاطع الكثير من آرائه مع نظريّات بنويّة حديثة ومعاصرة خاصة التوزيعيّة بل تتجاوزها في الجانب التفسيريّ لتلتقي مع التوليديّة - التحويلية في جوانب كثيرة. وهذا الأمر من بين مبررات اختيار هذه النظرية لدراسة الجملة الأمازيغية إضافة إلى اعتبارات أخرى نذكر منها:

\* أنّ النظام اللسانيّ الذي يقوم عليه اللسان الأمازيغيّ بمختلف لهجاته في مستوياته الثلاثة: الصوتي والصرفي والتركيبّي هو النظام الذي تقوم عليه الألسن الساميّة. وسنحاول في هذا الجزء من البحث التركيز على الظواهر المشتركة في المستوى التركيبّي بين الأمازيغية من خلال القبائليّة أو الألسن الساميّة من خلال العربيّة وكذلك أوجه الاختلاف التي تفرضها ظروف تطوّر كل لسان على حدة بعد الانفصال.

\* أن النحو العربيّ كنظام استتبّطه العلماء من لسان ساميّ نموذجي: اللسان العربيّ قد اتّخذه المستشرقون مثالا ونموذجاً لدراسة ألسن مندثرة كالأكاديّة الأوغاريتيّة.

\* لعلّ أفضل الأمثلة التي اتّخذت النحو العربيّ منهاجاً للدراسة:

- الدراسات السريانيّة وقد اعتمدنا بعضها كمراجع ذكرناها في الفصل الثاني من الباب الثاني.  
- الدراسات العبريّة: حيث يجزم اللسانيّون العبريّون أنّه لم يسبق للعبريّة أن تُدرس نظامها اللسانيّ، واستخرجت قواعدها قبل تلك الأعمال التي اتّخذت النحو العربيّ منهاجاً لها، إذ أرسى رجال كـ"سعديا بن يوسف الفيومي"، الذي يعدّ أولّ دارس يترك أعمالاً لغويّة أهمّها كتاباً في النحو أشار في مقدمته مراراً، إلى تأثيره بالنحاة العرب وباللسان والدراسات النحويّة العبريّة<sup>1</sup>، و"يهودا بن قريش أبو الدراسات الساميّة المقارنة، وقد ترك عملاً مكتوباً بالعربية تحت عنوان «الرسالة» عالج فيه العلاقة بين العبريّة والعبريّة والآراميّة، كما ركّز على الظواهر اللسانيّة المشتركة خاصة بين العبريّة

<sup>1</sup>- ينظر: ناظم، سلوى محاضرات في اللغة العبرية، ص 11.

والعبرية في المستويين الصرفي والتركيب<sup>1</sup>، وأيضاً "يهودا بن داوود حيوج" الذي جاءت أعماله - بناء على معرفته للغة العربية ونظامها - مؤسّسة على نظريات النحو العربيّ ومما ترك، مؤلفاً سمّاه "كتاب الأفعال ذوات حروف اللين، نشر بليّدين 1897. و" مروان بن جناح صاحب كتاب "اللّمع" وهو الجزء الأوّل من كتاب جامع: «التنقيح»، ويعدّ هذا الكتاب كما سبق ذكره، في العبرية بمنزلة كتاب سيبويه في العربية.

إذن أرسى هؤلاء وغيرهم دعائم الدراسات النحوية العبرية معتمدين المؤلفات النحويّة العربية. وقد نوّه بذلك يُلنّسكي\* مبرزاً في الواقع دور النحاة العبرانيين - قائلاً: «ويمثّل قمّة تلك الأعمال اللسانية المقارنة ما قدّمه جماعة كبيرة من علماء الأندلس من مقارنات منتظمة بين تراكيب العبرية والعربية»<sup>2</sup>.

ولا يمكن الإقبال على دراسة أيّ لسان دون ضبطه في نصّ مكتوب يمكّن الدارس من استنباط القوانين التي تتحكّم في نظامه اللسانيّ. ولعلّ هذا ما جعل اللسانيّ الفرنسيّ أنطوان مبي يقدر عبقرية أولئك الرجال الذين اخترعوا الكتابة حيث قائلاً: «إنّ الرجال الذين اخترعوا وطوّروا الكتابة كانوا لسانيين عظاماً؛ إنهم هم الذين اخترعوا فعلاً اللسانيّات»<sup>3</sup>. وقد سجّل لنا التاريخ كيف أنّ الأمازيغ ينتمون إلى صنف هؤلاء الرجال الذين عرفوا الكتابة. وكما أكّدته لنا الدراسات الحفريّة، تيفيناغ تحمل خصائص الكتابات السامية الأولى؛ إلّا أنّها لم تطوّرها لأنّها لم توظّفها. ولا تزال إلى حدّ الآن معضلة اختيار الخطّ المناسب لكتابة هذه اللغة مطروحة. وربما ما زاد الأمر تعقيداً وجود تنافس شديد بين ثلاثة ممارسات معروضة في سوق الأبجديات: تيفيناغ، العربية، واللاتينية. وكلّ اتجاه يعرض مؤهلاته التقنية التي تؤهّله ليكون وسيطاً خطيّاً للأمازيغيّة في غياب معايير لسانيّة موضوعيّة وحضاريّة جادّة. وهذا ما جعلنا نعيد طرح حيثيات هذه المسألة في الفصل الأوّل من الباب الأوّل.

1- ينظر، نفسه، صص 7-11 .

2- ينظر:

POLOTSKY, h.J (1964) : op. cit. p. 99  
COULMAS, Florian, (2003) : Writing systems, An Introduction to their Linguistic Analysis, CAMBRIDGE University Press. P. 1.

3- ينظر :

## قواعد كتابة الأمازيغية بالحرف العربي:

ومها يكن من أمر، فلقد اخترنا - في بحثنا هذا- الحرف العربي لرسم وتجسيد الصوت الأمازيغي، ليس لأن البعدين التاريخي والحضاري يعطيانه - في نظرنا- الأولوية والشرعية فحسب، إنّما كما أكدّه اللسانيون جميعا بدون استثناء أنّ الكتابة العربية هي الأنسب علمياً - لسانياً- لتجسيد الأصوات الأمازيغية. ذلك أنّ مضارعة النظام الصوتي الأمازيغي في معظمه - للنظام الصوتي العربي على وجه الخصوص قد يسّر الاستعانة بالحرف العربي، وفعلا فقد اتّخذ الأمازيغي- عن طواعية وبصفة فردية غير رسمية- الخطّ العربي وسيلة لكتابة لسانه، ولأول مرة في تاريخ هذه المنطقة، بل وفي تاريخ لسانها وحضارتها خطّ مؤلفات\* في اللسان الأمازيغي بالخطّ العربي. وقد استوفقت هذه الظاهرة: استعارة الخطّ العربي والتأليف فيه الكثير من الباحثين المستشرقين، إذ لم يحصل هذا الأمر مع الحضارات السابقة وكتابتها من بينهم أندري باسي الذي أكد على أنّ: « الحضارة البربرية حضارة شفوية محكمة ومع ذلك توجد بعض المؤلفات المخطوطة مكتوبة بالحروف العربية، وتعدّ دراستها في غاية الأهمية، فهي تشهد في الواقع على تكييف أجدية معينة للسان، بعض أصواته غير مطابقة لأصوات العربية كحرف ژ(الزاي المطبقة). كما أنّها مفيدة جداً إذ تعرّفنا على طريقة رسمها (هذه المؤلفات) للصوائت، أي في تكييف رسم الحركة الطويلة لتعبّر عن الحركة القصيرة، لنظام قائم على صائت كامل/صائت صفري (أي حركة / سكون) ».<sup>2</sup>

إضافة إلى الشهادة التاريخية التي يحملها هذا النصّ على أنّ الأمازيغية دخلت مجال التدوين والكتابة الواسعة بالخطّ العربي، فإنّه يعدّ شهادة قيّمة من لسانيّ متخصصّ في اللهجات الأمازيغية في أنّ الأبجدية العربية توافق أصوات اللسان الأمازيغي بل حتّى المثال الذي استنتاه\* وهو حرف

---

\* لا بدّ من الإشارة إلّا أنّه قبل هذه الكتب والمؤلفات لم يكتب الأمازيغي لا بثيفينغ ولا بالليبيّة - أي لم تسجّل الكتابات الأمازيغية الأصلية آثاراً فكرية ولا أدبية ذات بال ولا اعتبار، فلم تكن تلك الرسوم- التي يتفق علماء الآثار، كما سبق توضيحه على اعتبارها شكلاً من أشكال الرسوم السامية - تستعمل إلّا في نطاق ضيق جداً: إمّا كتابات فوق الحلي والأسلحة والأواني، وبعض الرسائل الشخصية التي لا تتعدى الأسطر المعودة بالنسبة لتيفينغ أو كتابة جنازية بالنسبة لليبيّة، وأمازيغية الشمال.

<sup>2</sup>- ينظر: BASSET, André, (1952) : *La Langue berbère*, by the Oxford University Press ,

London , NEW- YORK, Toronto. P.46

\* ترجمنا بصائت كامل ما عبّر عنه باسي بقوله *voyelle pleine* ونظّمه يقصد بها ما يعرف عند علمائنا بالحركة الصريحة.

الزاي المفخّمة كدليل على وجود أصوات لا مقابل لها في الأبجدية العربية- وهو على كلّ أمر طبيعي- إلا أنّ هذا الصوت منطوق به في العربيّة القديمة وهو من الحروف الفرعيّة المستحسنة عند سيوييه.

ويقوم النظام الصوتيّ الأمازيغيّ على غرار النظام الصوتيّ العربيّ والساميّ عموماً على هيكل الكلمة أي على عدد معتبر ومتنوّع من الصوامت - حتى أنّ تيفيناغ وقبلها الكتابة الليبية لا تسجّل إلا الصوامت من اليمين إلى اليسار تماماً كالكتابات السامية. ويمكن أن نلخصه كالآتي:

### 1 نظام الصوامت

أ- **صوامت مشتركة بين العربية والأمازيغية:** وهي سبعة وعشرون حرفاً: ء، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي .

### ملاحظات:

1) **الهمزة:** رغم أن دارسي اللهجات الأمازيغية لم يشكّوا في أصالة هذا الحرف في الأمازيغية إلا أنّهم متفقون على تسميته بمصطلح « الصائت الابتدائي »\*. إذ لا نجد الهمزة القطعية بمختلف حركاتها: مفتوحة - أ -؛ مضمومة - و -؛ مكسورة - ئ -؛ إلا في بداية الكلم، نحو:

في الاسم، أخام ← دار ، وشان ← ذئب، إزام ← أسد .

أو الفعل: أفاغ ← أخرج ، وسيفند ← جئت

أو الحرف : أد، وهي سابقه تلحق صيغة الفعل غير المنقطع: أدافاغ ← أخرج.

والمفارقة أنّ الأسماء في الأمازيغية - بمختلف لهجاتها- لا تبدأ إلا بهذه الهمزة القطعية حتى أنّ بعض الأسماء المقترضة من العربيّة أو الفرنسيّة، تبدأ بها: أطاكسي، أبيدون، أكورسي....

أمّا الأسماء المجردة منها قليلة جداً ومحدودة، وتعتبر شاذة تحفظ منها: فاذ ← عطش، لاثر ← جوع؛ انّرا ← بعض.....

والمواقع أنّ هذا حرف- الهمزة- غير ثابت في الألسن السامية. ففي العربيّة الكلمة المهموزة - وإن لم تصل إلى درجة الكلمة المعتلّة- إلا أنّها مطعونة في سلامتها وتعتبرها تغيّرات- لها قواعدها

الصرفيّة، كالحذف، أو ما يسمى بالتسهيل، تخفيف الهمزة. ولعلّ أفضل مثال على ذلك هو التلاوة المنتشرة عند أهل المغرب العربيّ، وهي قراءة ورش التي من سماتها تسهيل الهمزة - والقرآن بالإضافة إلى قداسته الدينيّة التي تحرّم كلّ تغيير في كلمه، فهو نصّ عربيّ فصيح، وكونه يقبل هذه الظاهرة دليل على أنّ الظاهرة لها وجود لهجيّ، فهي إذن ليست غريبة ولا وقعت بتأثير من الأمازيغيّة. إنّما لها جذور ساميّة تدلّ على القرابة ووحدة الانتماء ... إذ إن ظاهرة تسهيل الهمزة في وسط الكلمة ظاهرة ساميّة، فقد ذكر وليام ورايت أن العبريّة والسريانيّة والآشوريّة تعرف هذه الظاهرة مستعينا بأمثلة في مختلف الألسن.<sup>1</sup>

(2) - يعتبر المتمزغون الحرفين «ح» و«ع»، غير أصليين في الأمازيغيّة، ربّما لعدم العثور عليهما في النقوش والكتابات الأمازيغيّة القديمة، إلّا أن انتشارهما في كلّ اللهجات الأمازيغيّة إلى درجة أنّه - مثلا - كلّ ما هو غين في القبائليّة هو عين في لهجة ورقلة والغدامسيّة والزّنّانية.<sup>2</sup> والأمر نفسه بالنسبة للحاء. ولم يعتبر فنّور دويّارادي الحرفين دخيلين بل ذكرهما حرفين أمازيغيين أصلا ممثّلا لهما بأمثلة من اللهجة القبائليّة: «ح: احجاجو = اللهب، ع: أعبوظ = بطن»<sup>2</sup>.

وعلى كلّ، لا يوجد دليل قاطع على أنّ هذين الحرفين ليس أصليين، بل إنّ انتشارهما الواسع في اللهجات الأمازيغيّة، واحتواء العديد من المفردات الأمازيغيّة الأصل عليهما جعلهما حرفين أصليين من الأبجديّة الأمازيغيّة، ولا نعدم ذكر رأي يدعم ما نذهب إليه وهو للّساني المغربيّ أحمد بوكوس إذ يقول أنّه: « في المستوى الفنولوجي لا يخلق تأصيل هذه الأصوات اختلالا ولا صداما في النظام الفنولوجي القاعديّ للأمازيغيّة، بالعكس فهو يملأ فراغه ... وعليه اعتبر أنّ الأصوات التي يفترض الكثيرون أنّها مقترضة من العربيّة ومن بينها ح، ع جزءا أصيلا مدمجا في النظام الفنولوجي للأمازيغيّة »<sup>3</sup>.

1- ينظر WRIGHT, W, Lectures on the comparative grammar, pp44-46

2- ينظر كلا من: BASSET, R, Etudes sur les dialectes berbères, pp 55-57

VENTURE DE PARADIS, op. cit. p.10

3- ينظر BOUKOUS, Ahmed, (2009) : phonologie de l'Amazighe, Publication de l'institut royal de la culture amazighe Rabat, p91-92 [ Version remaniée de la thèse de doctorat d'état soutenue à l'université de Paris 1987]

وتجدر الإشارة ونحن في إطار الدراسات السامية المقارنة أنّ حرفي العين والحاء غير موجودين - في نظر دارسي النصوص المكتوبة بالسومرية - في الأكادية، كما لوحظ عدم وجود العين في الأمهرية وعدم وجود الحاء في العبرية.<sup>1</sup>

## ب) صوامت خاصة بالأمازيغية دون العربية - الفصيحة-

تتميز الأمازيغية بأصوات لا توجد في العربية، وقد وضع لها العلماء الأوائل، عرب ثمّ مستشرقون حروفا فرعية من الأبجدية العربية ولعلّ أولهم حسب اطلاعنا العلامة ابن خلدون الذي وضع قاعدة دقيقة لاختيار الرموز للملائمة للصوت الأمازيغي، فبيّن ذلك شارحا: « ولما كان كتابنا مشتملا على أخبار البربر وكانت تعرض لنا في أسمائهم أو بعض كلماتهم حروف ليست من كتابتنا ولا اصطلاح أوضاعنا اضطررنا إلى بيانه، ولم نكتف برسم الحرف الذي يليه... لأّنه عندنا غير واف بالدلالة عليه. فاصطلحت في كتابي هذا على أن أضع ذلك الحرف المعجمي، بما يدلّ على الحرفين اللذين يكتفانه ليتوسّط القارئ بالنطق به مخرجي ذينك الحرفين فتحصل تأديته. »<sup>2</sup>. وهذه الحروف هي:

1) الزاي المطبقة: ZI، وسنرمز له في دراستنا بحرف " ز " فهو أيسر للكتابة من الرمزين: ص<sup>ز</sup>، أو ض/صين المستعمل في بعض المخطوطات كما أنّنا فضّلناه على الشكل الذي وضعه محمد شفيق "ز" ليس لمجرد المخالفة، أو لأنّ الأوّل عمليّ - تقنيّا-، بل لأنّ محمّد شفيق يعتبر هذه العلامة "عامة تفخيم فيضعها على الزاي وعلى الراء عند تفخيمهما"<sup>3</sup> وهو الأمر الذي نتحفّظ عليه. إذ نعتقد

1- ينظر: MOSCATI, op.cit. p.41

<sup>2</sup>- ينظر، ابن خلدون المقدّمة ، ص25، وللإشارة فقد علّق على اختياره رمز: ص<sup>ز</sup> للزاي المفخّمة في الأمازيغية باقتباسه من رسم القرآن حروف الإشمام ك "صراط" في قراءة "خلف" فنطقها بين الصاد والزاي، " فوضعوا الصاد ورسموا داخلها شكل الزاي ودلّ ذلك عندهم على التوسط بين الحرفين. فكذلك رسمت أنا كلّ حرف يتوسّط بين حرفين من حروفنا كالكاف المتوسطة عند البربر بين الكاف والجيم أو القاف مثل اسم بلوكين ...."، ص 25 . وللإشارة فقد استخدم الأستاذ الحاج صالح هذا الرمز: ص<sup>ز</sup> في جدولته الخاصّ بالرموز العربية لكتابة المنطوق.

<sup>3</sup>- ينظر شفيق محمد، (2000): اللغة الأمازيغية بنيّتها اللسانية، منشورات الفنك، الدار البيضاء، المغرب، ففي الصفحة 14 يمثل للزاي المطبقة بز ← بزّي = مرارة.... وفي الصفحة 16 يمثل للراء المفخّمة بز نحو " أزومي = افرنجي". ولكن ما لاحظناه هو أنّه سرعان ما ينسى هذه القاعدة التي استدرّك وضعها - فهي تخالف ما اتبعه في مؤلّف سابق له: " المعجم العربيّ الأمازيغيّ الذي عرف طبعات عديدة بعد 1987، حيث لم يول لتفخيم الراء الاهتمام الذي يجعله يختار له رمزا مخالفا وكأنّها حرفان - إذ يكتب راء كلمة " أزرو = الصخر" بدون علامة التفخيم ومن المفروض أن يكتبها أزرو تطبيقا للقاعدة التي وضعها (ينظر ص17).

أنّ " تفخيم" الزاي أصيل يكون ثنائياً تقابلياً مع الزاي المخففة ولهذا نفضل مصطلح مطبقة كصفة للأولى ژ ، أي " ز/ژنحو:

ئزور = غلظ

ئزور = زار مكاناً مقدساً<sup>1</sup>

أمّا حرف الراء- في نظرنا الذي لا يختلف عن المتمزّجين الأوائل وعند بعض اللسانيين التوليديين أمثال عبد المسيح - يفخّم بالموضع، أي يتأثّر بما يجاوره في السياق الصوتي وفق القاعدة التي حدّدها علماء العربيّة. فهو إذن حرف واحد يفرض السياق نوع تأديته- وهكذا نعتبره في هذه الدراسة، وإن خالفنا بذلك بعض المحدثين من المتخصّصين في الدراسات الأمازيغية الذي يميّزون بين الراءين معتبرين كلّاً منهما حرفاً تمييزياً.

(2) القاف القريبة من الكاف: أو الكاف المعقودة: |g| وقد اخترنا الرمز گ، وهو الشكل الذي

اتّفق على الكتابة به معظم المتمزّجين الذين استعانوا بالخط العربي، منهم فننور دو پارادي وقد سمّاه بالكاف الفارسية، كما نجده عند روني باسي؛ وشدّد عن الدارسين الأوائل المستعملين للخطّ العربيّ سعيد بوليفة حيث استعمل الحرف "ق" عملاً ربّما بوصف ابن خلدون القائل بأنّ أهل العربيّة قد ذكروا هذه القاف القريبة من الكاف وينطق بها الجيل البدويّ منهم.

(3) الكاف الرخوة: |k| التي رمز لها ابن خلدون ب:ك منقوطة من الأسفل، ووصفها: «بالكاف

المتوسّطة عند البربر بين الكاف الصريحة والجيم والقاف مثل بلگين<sup>2</sup>»، ونرمز لها في دراستنا بالشكل گ، والاختيار هنا اضطراري لأنه تقني، فرمز "گ" منتشر في تقنيات الكتابة الحديثة بمختلف البنوط ولمختلف وضعيات هذه الكاف عكس الرمز ك النادر مع بساطته.

<sup>1</sup> - ينظر :

ABD EL MASSIH, Ernest- Tawfik, (1968) : Tamazigh verb structure a générative approach, published-indiana-University Bloomington U.S.A. p18.

« |i - z u r| » he is fast

|i - z u r | he visited a holy place

دون الإشارة بعلامة معينة إلى تفخيم الراء في الكلمة الثانية، كما يفعله دارسون آخرون، مثال (معمري، شاکر، نايت زراد

وغيرهم ويرمزون له عادة : |r| ، وهذا يؤكد أننا أمام حرف واحد، يحدّد صفته السياق والجوار

<sup>2</sup> - ابن خلدون، المقدمة، ص25.

4) الكاف المعقودة الرخوة: |g| والتي يسميها ابن خلدون بكاف أفراك، وهو « بين الكاف والقاف»<sup>1</sup> وسنرمز لها بـ «گ».

**ملاحظة:** إن قرابة هذه الكاف من الكاف المعقودة كقرابة التاء من التاء؛ والذال من الذال، جعل بعض المتمرّغين يفضلون عدم التفريق بينهما، ويعتبرونهما تأديتين لصوت واحد<sup>2</sup>، ولكن نعتبرهما حرفين مختلفين كما وهكذا يُعتبران في تيفيناغ، إذ أشار إليهما فوكو في جدول اعتمده كلٌّ من أ. باسي، وكُرتاد<sup>3</sup>، كالآتي:

= ك̣ = |g| ← شديدة

= ك = |g| ← رخوة

أمّا هانوتو فقد عكسهما في الجدول الذي قدّمه لحروف تيفيناغ.

= ك̣ = |g| ← شديدة

= ك = |g| ← رخوة

ونراهما حرفين تمييزيين - عموماً - في القبائلية نحو:

يوگيث: أخذه ← شديدة

يوگيث: رفضه ← رخوة

1) 5- حرف الشين المدمج في الجيم: |t| أو |tš|، الذي يصفه سيوييه « الشين التي

كالجيم»<sup>4</sup> ويعتبره من التأديّات اللهجيّة العربيّة، أي من الحروف المستحسنة، وقد رمز له كلٌّ من پارادي وروني باسي وبوليفة في مؤلّفاتهم السابقة الذكر بالشكل "چ" وهو الرمز الذي نستعمله في بحثنا. وهكذا فالحروف الأصول التي تختصّ بها الأمازيغيّة دون العربيّة - الفصيحة - هي:

1- المصدر السابق، ص 474.

CHAKER ,s, manuel de linguistique berbère

2- ينظر:

3- ينظر كلاً من:

BASSET, André (1959): Article de dialectologie, Klincksiek, Paris. P.172-179 .

CORTADE, Jean Marie, op.cit pp 4-7.

4- سيوييه، الكتاب، ج4/432

ژ، گ، گ، چ، وبها يصبح عدد الصوامت واحدا وثلاثين صوت. والملاحظ أنّ هذه الحروف الخمسة ليست غريبة على التأدية العربيّة بل « لهج بها بعض العرب، وأحصاها اللغويّون والنحاة الأوائل، وحدّدوا صفات مخرجها ثم صنّفوها حسب درجة الاستحسان »<sup>1</sup>.

## 2- نظام الصوائت: -الحركات-

يقوم النظام الصائتي الأمازيغي - بكلّ لهجاته في أساسه على ثلاث حركات وسكون، على غرار النظام الصائتي السامي عموما والعربي على وجه الخصوص - مع فارق هامّ هو أنّ الأمازيغية بكلّ لهجاتها لا تعرف حركات طويلة كما هو الشأن بالنسبة للعربية ( كَتَبَ / كَاتَبَ). فقد تمدّ حركة صريحة ولكن دون أن يكون لهذا المدّ دور وظيفي، وعليه سنرمز للأصوات الصائتية الأمازيغية بهذه الحركات كما فعل الأمازيغيون الأوائل في مخطوطاتهم، وقد أشار لهذه الظاهرة أندري باسي - كما سبق ذكره - بل وطبّقها أبوه روني باسي في النصوص التي جمعها. فأّمهات الحروف الصائتة على حدّ تعبير مسكاتي أي الحروف الأصلية القاعدية التي يصفها معظم دارسيّ الأمازيغية بالمثلث الصائتي\* هي:

الفتحة: |a| ونرمز لها بحرف "ا"

الضمة: |u| ونرمز لها بالحرف "و"

الكسرة: |i| ونرمز لها بالحرف "ي"

السكون ∅ نحفظ بالرمز العربي « ُ » وإن كان عدم وجود إحدى الحركات السابقة دليل على السكون. ويحدّد عبد المسيح صفات هذه الحركات الأصول في جدول نذكره للفائدة:

<sup>1</sup> - بن تريدي أنيسة، الأمازيغية لغة سامية في بنيتها: صص 171

\* Triangle vocalique ، ومن الذين يستعملونها على سبيل المثال، نذكر:

QUITOUT , Michel , (1997) : Grammaire berbère(Rifain, Tamazight, Chleuh , Kabyle, éd.

L'Harmattan, Montréal (QC), Paris .P18 .

BOUKOUS,A .op.cit, p110 .

وتمثّل بالنسبة له النظام العميق بالإضافة إلى ذلك يطلق عليه أيضا -على غرار عبد المسيح إرنيس: Matrice lexicale والعبارات من مصطلحات المقاربة التوليدية التحويلية، التي لا تستبعد عمقها السامي، لأن أعمال من ز، هاريسون، تشمسكي وإن تبدر بعيدة عن المجال السامي للكثيرين- وهي الأعمال التي اعتمدها بوكوس، هي نفسها مصدر مسكاتي خاصة زليغ هاريس في دراسته للكنعانية والعبرية (ينظر مسكاتي ص49) فالحروف الصائتة الواردة في تلاوة التوراة خاصة في اللهجات الأرامية والسريانية والتي يطلق عليها عبارة « The matrice lections » هي (|a|, |i|, |u|)، أي المثلث الصائتي.

خلفي	مركزي	أمامي	اتساع المخرج الخصائص
الضمة  u  و		الكسرة  i  ي	عالية
	الفتحة  a  ا		منخفضة

### لوحة المثث الصائتي للأمازيغية<sup>1</sup>.

إلا أنّ هذه الصوائت الأصول التي تمثّل المثث الصائفي الذي حدّده روني باسي من قبل، تعرف تأديت مختلفة، فكلّ صوت من هذه الصوائت الثلاثة يخضع لتغيّرات يفرضها الجوار الصائفي التي تظهر فيه، إلا أنّ هذه « التغيّرات الصائفية هي مجرد تأديت لهجية أو بدائل صائفية لا تؤثر في معنى الكلمات ». <sup>2</sup> والواقع أنّ هذه التغيّرات اللهجية موجودة في كلّ الألسن السامية، تماماً كما يوجد المثث الصائفي ممّا جعل مسكاتي يعتبره النظام الصائفيّ للسامية الأمّ، ويخضع لنفس التآديت اللهجيّة التي لخصّ أهمّها النحاة العرب الأولون ومن أهمّها ما وصفه مسكاتي:

«الإمالة [e:] < [a:]

الروم [o:] < [a:]

الإشمام [u:] < [i:]» <sup>3</sup>

ولعلّ الظاهرة الأكثر انتشاراً في اللهجات الأمازيغية وقد كرّسها الطابع الشفويّ لها، الذي يميل إلى الاقتصاد بالاختصار والسّرعَة في التلقّف من جهة، وزاد من حدّتها عدم تنميط اللسان الأمازيغي في نظام موحد من جهة أخرى، هي ظاهرة الاختلاس؛ ولعلّها الظاهرة التي

ABD EL MASSIH, E.T, op. cit p12

MOSCATI, S, op cit. pp52-53

<sup>1</sup> - ينظر:

<sup>2</sup> - ينظر:

<sup>3</sup> - نفسه، ص 53

قصدها أ. باسي بما سمّاه بالـصفر النسبي<sup>1</sup>. وفي اعتقادنا، لا يقسم الصفر مطلقاً، ولا يمكن أن يكون نسبياً ف: " لا شيء " أو العدم غير موجود فكيف يجرّأ؟! فما يجرّأ - في نظرنا - هو الحركة التي تقابلها ( حركة / سكون أي صفر). لأنها لها مدّة وطول يمكن تقسيمه إلى كمّيات: من الحركة الصريحة، إلى شبه حركة أو الحركة المخطوفة التي يسميها باسي بالـصفر النسبي في مقابل انعدام الحركة تماماً، أي ما يعرف بالسكون في النحو العربيّ، وهو ما يسميه باسي بالـصفر المطلق في مقابل الحركة الصريحة والـصفر النسبيّ. هذا التوصيف لنظام غريب عن النظام الصوتيّ اللاتينيّ والفرنسيّ، قد زاد من صعوبة التحليل في هذا المستوى القاعديّ للسان الأمازيغيّ وأخرجه عن سياقه الطبيعيّ وأثر على طريقة رسم الكلمة.

فما أسماه أ. باسي بالـصفر النسبيّ وأبوه روني من قبل بشيفا أو شيوا |šewa| وفضّل سالم شاكّر تسميته بمصطلح مارتيني الصائت المحايد<sup>2</sup>، إنّما هو الحركة المختلطة التي تختلف تماماً عن انعدام الحركة (∅) السكون في العربيّة والألسن الساميّة.

وإذا كان السكون يقابل الحركة عموماً، ممثلاً الثنائية سكون/ حركة صريحة، ويمثل الكلّ ما يمكن اعتباره النظام الصائتي العميق، فإن الحركة المختلطة لا تمثّل صائتاً تميزياً في النظام الفنولوجي الأمازيغي تماماً كما هو الأمر بالنسبة للنظام الصائتي العربي والسامي عموماً، فهي إمّا:

أ- همزة وصل في بداية الكلمة.

ب- حركة مختلطة (مخطوفة) في وسط الكلمة - أي مجرد إدراج لصائت يسهّل التلقّف بمجموعة متتابعة من الصوامت<sup>3</sup>. وكثيراً ما تنتشر هذه الظاهرة، في العربيّة والكنعانيّة والآراميّة والحبشيّة<sup>4</sup>. ويطلق عليها المستشرقون المتخصّصون في الدراسات السامية المصطلح الذي انتقل إلى التداول عند المتمرّغين أي: شيفا، أو الشيوا وهو مصطلح عبرانيّ تحدّد مفهومه بدقّة ليتّضح لنا الاستعمال

1- ينظر: BASSET, A, La langue berbère, p 8, et p.46 → « Degré zéro relatif »

2 - ينظر كلا من: MARTINET, A, Eléments de linguistique générale berbère, p. 43

CHAKER, S, Manuel de linguistique berbère, I p8.

3- ينظر: BOUKOUS, A, op.cit. p113-114

4- ينظر: Moscati, op cit. 54

المناسب لهذه الظاهرة: صوتيًا وخطيًا، وذلك بتحديد حروف مناسبة. فالشيفا حركة ضعيفة للغاية تسمى في النحو العربي باختلاس الحركة أو رومها أو إشمائها. ويعرفها زين العابدين محمود حسن: «بالسكون المتحرك أو الحركة المخطوفة، وتقع في المواضع الآتية:

- أول الكلمة وذلك لكراهية الساميين النطق بالساكن\*

- بعد الحركة الطويلة .....

- إذا التقى ساكنان في وسط الكلمة .....»<sup>1</sup>

إذن بعدما أوضحنا هذا الإشكال في مستوى النظام الصائتي. فإننا نحاول أن نؤصله في الأمازيغية في هذه الدراسة أي نمثله بخصائص سامية، وهو الأمر الذي سبقنا إليه المستشرقون الأوائل\* حفاظا على هذه الخاصية التي تميز الأمازيغية وعليه سنكتب مثلا:

اگرز ← احرث- بهمزة وصل على غرار الساميين الذين لا يبدعون بساكن، وهو يختلف صوتيًا عن:

اگرز ← الحرث، والاختلاف الوظيفي هنا هو في مستوى همزة القطع التي تجعل من الكلمة الثانية اسما، وعليه فلن نولي الاهتمام للحركة المختلطة فهي عندنا حركة يحددها الناطق حسب السياق الصوتي.

وبهذا نكون قد حددنا النظام الصوتي للأمازيغية بجزئيه الصائتي والصائتي، ولا يمكن ألا نتعرض إليه ونحن بصدد دراسة لهجة من لهجات، لم يُتفق على كتابتها لسانها نظرا لصعوبات مفتعلة أحيانا

---

\* هذه الظاهرة يؤكدتها مسكاتي في الصفحات 50-51، وسمي الشيفا بـ: Mumoi vocal ويرمز له بالشكل المستعمل عموما في الدراسات السامية والدراسات اللهجية الأمازيغية: "θ"، ومن بين الأمثلة التي يقدمها نختر θzn في الأثيوبية في مقابل العربية "أذن" و sēm في الأثيوبية، سنّ في العربية.

1- ينظر: محمود حسن، زين العابدين، (1988): قواعد اللغة العبرية مع مختارات العبرية من النصوص العبرية الحديثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة، ص30-31 .

\* إذ يحافظ روني باسي على همزة الوصل في الكتابة العربية، أما بالفرنسية فينسخه بـ θkrəz، أما المتمرغون المتأخرون فيحذفون تماما هذه الحركة المختلطة، خاصة الأولى - همزة وصل- ولا مبرر لهم في نظرنا - لأننا نحسّ بهذه الحركة عند النطق - إلا أنها ذات طابع سامي توحى بقربتها من العربية، فيكتبها البعض Krez أو Krəz وآخرون Krz. ولا ندرى كيف نحرّك أو نتلفظ بهذا الركام من الصوامت! تماما كما نقف عاجزين عن نطق كلمات تيفيناغ رغم معرفتنا للحروف فرادى.

لأنّ سببها توصيف هذا النظام خارج سياقه الأصليّ بتطبيق قواعد غريبة عنه في الأصل والانتماء،  
وبيّنا الطريقة الإملائيّة التي سنتبعها في هذا البحث وهي إجمالاً:

- 1- استعمال حركات المدّ العربيّة: "ا، ي، و" للتعبير عن الصوائت الأمازيغيّة وهي على التوالي:  
الفتحة والكسرة والضمة، في مقابل السكون: ُ الذي عادة ما لا نسجّله، فهو واضح.
- 2- الاستعانة بهمزة الوصل في بداية الكلمة، وعدم الاهتمام بالحركة المختلصة - في وسط الكلمة،  
أي أنّنا نعتبرها حركة - في الأصل - قد يختلسها ناطق ولا يختلسها آخر فهي تأدية لهجيّة.
- 3- نستعمل الرمز: ّ ، أي الشدّة للحرفين المدغمين
- 4- نسجّل همزة القطع الابتدائيّة حسب حركتها فإنّ كانت مفتوحة كتبناها على الألف وإنّ كانت  
مضمومة فعلى الواو، وإنّ كانت مكسورة على الياء، تماماً كما وجدناه في بعض المخطوطات وعند  
المستشرقين الأوائل.

وفي الأخير هذا جدول إجماليّ جمعنا فيه صوامت الأمازيغيّة؛ نردفه بجدول للصوائت.

## 1- جدول إجماليّ لصوامت الأمازيغية

صفات الصوامت الأصول									المخرج	الحيّز								
المهموس			المجهور				المطبق	الرخو			الشدّيد	البيّني	المستعلي	الرخو	الشدّيد	المستعلي	البيّني	الأغن
				هـ					ء									
				ح			ع											وسط الحلق
			خ				غ											أدنى الحلق
							ق											اللهاء
		ك		ك			ك											أقصى الحنك
		ج		ش			ي											وسط الحنك
							ل											الأطراس حتى الثنايا
							ر											فوق الثنايا
		ن (مجهور)																فوق الثنايا
																		أصول الثنايا
																		فوق الثنايا
																		أطراف الثنايا
																		لثويّ
																		شفويّ
		م مجهور																الشفتان

### ملاحظة:

استعنا في إعداد هذا الجدول الإجماليّ للصوامت، بالنسبة للحروف المشتركة مع العربية، وهي الأكثر عدداً، على الدراسة المفصلة للمستشرق هنري افليش<sup>1</sup> التي أقامها أساساً على أعمال الخليل وسيبويه والزمخشري، وأيضاً أعمال المستشرق جان كُنْتينو، وفيها حتى توصيف الحروف الفرعية الموجودة في الأمازيغية لأنها من الحروف الفرعية العربية المستحسنة.

<sup>1</sup> - ينظر. Fleish, H, Traité de philologie arabe, vol1, pp. 56-59 et pp. 207-235

أما بالنسبة للأمازيغية<sup>1</sup> فقد رجعنا إلى عمل كلٍّ من الأخت دوفنسين والأب دالي، ولاحظنا أنّ توصيفهما قريب جدا من توصيف فليش، إضافة إلى جدول الأب كرتاد وأيضا أعمال وأيضا أعمال أحمد بوكوس وتوماس بِنكُوين ؛ وتجدر الإشارة إلى أنه ما عدا جدول فوكو الذي قدّمه كرتاد- مفصلا-، لا يذكر الآخرون الهمزة، ربما يعتبرونها مجرد صائت. وهذا جدول النظام الصائتي وهو لا يختلف عن النظام الصائتي الساميّ عموما، إلا أنه كثيرا ما يميل إلى اختلاس الحركة.

خلفي	أمامي	المخرج درجة الانفراج
		انفراج أدنى
		انفراج أقصى

2- جدول لنظام الصوائت

1- ينظر كلا من:

- VINCENNES LOUIS de, S.B et DALLET , J.M (1960), initiation à la langue berbère, v1 Grammaire, Fichier de documentation berbère ; Fort national (grande Kabylie) pp. 4-11 .
- CORTADE, Jean Marie,(1969) : Essai de grammaire touareg, (dialecte de l'ahaggar) Institut de recherches sahariennes, Université d'Alger. P3-6.
- BOUKOUS, op.cit , p .79-84.
- PENCHOEN , Thomas G(1973) : Etude syntaxique d'un parler berbère (Ait Frah de l'Aurès), instito Universitario orientale, Napoli, p4.

## الفصل الأول

### الخصائص السامية للبنية الصرفية-التركيبية للجملة في الأمازيغية

#### I - 0: التمهيد:

قبل الشروع في دراسة بناء الجملة الأمازيغية ومقارنته ببناء الجملة العربية لاستخراج أوجه الشبه بينهما، والوقوف على أوجه الاختلاف بينهما، أي استخراج الخصائص السامية التي تميّز نظام هذا البناء، نرى أنه من الضروري أن نحدّد أولاً العناصر المكوّنة لبنية هذا المستوى التركيبي النموذجي، سواء في المستوى الإفرادي: الكلم، أو التركيبي الجزئي: كالتركيب الوصفي، والإضافي، الجار والمجرور.

ونرى أنه لا يمكن دراسة الجملة أي النموذج التامّ للمستوى التركيبي دون التعرض ولو بإيجاز إلى أهمّ خصائص العناصر المكوّنة للجملة، إذ لا يمكن أن نحدّد العلاقات التركيبية التي تربط هذه العناصر والوظائف النحوية التي تؤديها قبل أن نحدّد ماهيتها التي تؤهلها لذلك. ولا يفوتنا أن نشير إلى أننا قد تعرّضنا في دراستنا السابقة<sup>1</sup> لتوصيف البنية الصرفية عموماً وتحليلها، ولن نكرّر ما ذكرنا إنّما سنبنّي على النتائج التي استخلصناها.

وعليه نحاول أن نحدّد أقسام الكلم في الأمازيغية إذ اتّضح لنا - تماماً كما بيّناه بالنسبة للعربية والألسن السامية- أنه من خلال ضبط أقسام الكلم الأصلية يمكن تحديد طبيعة الجملة ونموذجها؛ وما هي خاصية العناصر التركيبية المكوّنة للجملة.

<sup>1</sup>- بن تريدي: الأمازيغية لغة سامية في بنيتها، ينظر خاصّة الفصل الأول من الباب الثاني

## I - 1- أقسام الكلم في الأمازيغية:

لم يحدّد دارسوا الأمازيغية - بمختلف لهجاتها-، نحاة ولسانيّين أقسام الكلم بوضوح، ولم يتفقوا في ذلك إذ يسود تصنيفهم لها اضطراباً كبيراً، ذلك لأنّ عملية التصنيف هذه لم تبين على الاستقراء والاستنباط من اللسان الأمازيغي، وإنّما كانت مجرد تطبيق تصنيف الكلم في النحو الفرنسي\*. وهذا ما يؤكّده المتمرّغ سالم شاكر، قائلاً: « لقد اكتفينا منذ أمد بعيد بتطبيق تصنيف الكلم الفرنسي، إذ كان يمثّل مصفاة النحو المدرسيّ، فهو الذي يمثّل الإطار العام لوصف البربريّة »<sup>1</sup>، وإذا كان لهذا النهج المفروض على الدراسات اللسانية الأمازيغية مساراً تاريخيّ بيّره، فقد آن الأوان - سواء مع تطوّر الدراسات اللسانية الوصفية أو المقارنة- أن يُراجع ليبنى على أسس أصيلة سليمة. فالإطار الاستعماريّ الذي ولدت ونشأت وتطوّرت فيه الدراسات الأمازيغية، واحتكار- شبه المطلق- للمدارس الفرنسيّة لهذه الدراسات أخضعها - كما سنبينه في عجالة- إلى تقاليد النحو الفرنسي « إذ كانت الأبحاث والمنشورات عبارة عن أعمال لهواة مستنيرين ( قساوسة وضباط الجيش الفرنسي ) الذين اكتفوا - على العموم- بتطبيق إطار الفئات النحويّة المعروفة في النحو التقليديّ الفرنسيّ، بصفة حرفيّة »<sup>2</sup>. واللافت للانتباه أنّ هذا النهج قلّ من خرج عليه حتى بالنسبة للمتمرّغين الذين عايشوا تطوّر الدراسات اللسانية عموماً والبنويّة على وجه الخصوص ولم يعيدوا النظر في معايير التصنيف التي من المفروض أن تخضع لقوانين التوصيف الموضوعي وتنتبع بخصائص اللسان المدروس، وإنّما فرضت لمعطيات بديهية<sup>3</sup>. ولم يشدّ على هذا النهج إلا القليل.

ولقد أدى عدم مطابقة قواعد لسان لاتيني من الفصيحة الهندو- أوروبية، تخضع ظواهره اللسانية إلى نظام خاصّ تحكمه قوانين تختلف عن القوانين التي تضبط الظواهر اللسانية في الألسن السامية أو غيرها، هذا الاختلاف يولّد مفاهيم خاصة بكل فصيحة بل بكلّ لسان قد لا نجدها في غيره، وإن وجدت - كمفهوم- فهي تخضع لضوابط مختلفة تجعلها تتجلّى بكيفية متميّزة، تفرض على المحلّل

---

حيث يصنّف الكلام إلى تسعة أقسام أو فئات نحوية هي: الاسم، الفعل، الصفة، الضمير، أداة الربط، الخالفة (اسم الفعل)\*. ينظر في هذا الصدد على سبيل المثال

GREVISSE, Maurice, (1969) : Précis de grammaire Française, E N L Alger. pp17-18 .

CHAKER, S, Manuel de linguistique T.I, p21.

CHAKER, S, Manuel de linguistique ,T.II, p122

Ibid, p122.

1- ينظر:

2- ينظر:

3- ينظر:

أو الدارس أن يصفها في سياقها الخاصّ هذا، مستتبطا هذه المفاهيم والقوانين التي تحكمها-، أدّى إذن هذا الأمر إلى اختلافات جوهرية، إلى حدّ التناقض بين الدارسين المتمرّعين نحاة ولسانيّين- حول تحديد بعض الأصناف. وحتى نوضّح ما قلناه نأخذ على سبيل المثال: **الصفة** أو **النعته**. فقد لاحظنا من خلال تتبّعنا لدراسات متتالية، أنّه لا يوجد إجماع بين الدارسين حول تصنيف هذا العنصر.

ففي الوقت الذي يهمله تماما أندري باسي ولا يتعرض لذكره في مصدره الهامّ: اللسان البربري\* المذكور آنفا، فإنّنا نجد اللسانيّ الوظيفيّ ليونيل قّلان لا يفرد له فئة معيّنة بل يذكره بجمله **منفردة** يختم بها قسم الاسم، حيث يقول: « تحمل الصفات عموما نفس الخصائص الصرفيّة التي يميّز الأسماء »<sup>1</sup>. ولا ندري كيف استنتج سالم شاكر من هذه "الفقرة-الجملة" الواضح<sup>3</sup> افتراضه " أنّ قّلان- على غرار أ. باسي- يقرّ بوجود صنف « الصفة »<sup>2</sup>. بالنسبة لنا، العناصر التي تحمل نفس الخصائص الصرفية من المفروض أن تصنف في قسم واحد. وهذا ما فعله كلّ من لويز دوفنسان وجان ماري دالي قائلين: « نظرا للتماثل في المستوى الصرفيّ وفي الاستعمال تُجمع الأسماء والصفات معا كالأتي: أسماء موصوفة وأسماء صفات. »<sup>3</sup>.

وقد نحا كمال نايث زراد نحوهما معتبرا أنّ الاسم يتكوّن من موصوف وصفة.<sup>4</sup> ومن قبله أيضا سالم شاكر- كما سنراه لاحقا- إذ يعتبر الصفة فرعا لقسم أو صنف أصليّ هو صنف الأسماء.<sup>5</sup> ومن الذين لا يعتبرون الصفة قسما قائما بنفسه، أيضا، مولود معمرى مؤكّدا على أنّ

---

\* « la langue berbère » وهو مصدر هام لكل الدراسات التي جاءت بعد الخمسينات.  
1- ينظر:

GALAND, Lionel, (1960) : Langue, in article Berbère, in *Encyclopédie de l'islam*, p.1218-1219

CHAKER, S, Manuel de linguistique , pp21-22.

2- ينظر

VINCENNE, L de, *Dallet* , J M. op. cit. p41.

3- ينظر

4- ينظر NAIT ZERRAD, Kamal, (1995) : *Grammaire de berbère contemporain ; morphologie*, éd EnaG, Alger, p44.

ملاحظة: يقدم المؤلّف العنوان بالأمازيغيّة على الغلاف، والصفحة الأولى كالأتي: Tajerrumt n tmaziyt tamirant (taqbaylit), 1 taliwin

وقدمنا المرجع بالعنوان الفرنسيّ لأنّ الدراسة - في الواقع بالفرنسيّة كلّها.

5- ينظر CHAKER, S, Manuel de linguistique berbère, p129.

للصفات خصائص الأسماء وتتبع القوانين نفسها التي تخضع لها الأسماء<sup>1</sup>، وأيضا اللسانية المغربية فاطمة صدّيقي التي ترى أنّ « للصفات نفس الخصائص الصرفية المميّزة للأسماء »<sup>2</sup>.

أمّا الدارسون الذين يعتبرون الصفة قسما قائما بنفسه- مع، بل بالرغم من الاعتراف بالخصائص الصرفية الاسمية التي تحملها، وهذا دليل على الاضطراب وعدم الدقة في تحديد المميّزات الفارقة لكلّ قسم أو صنف. من بين هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر، اللسانيّ الوظيفيّ المتخصّص في دراسة لهجة الشاوية<sup>3</sup> وأيضا اللسانيّ الفرنسي ميشال كيتو الذي حاول - ولم ينجح، في نظرنا- أن يبتعد عن ذكر ما يربط الصفة بالاسم - كما فعل غيره- تقاديا لأيّ اضطراب، ولم يكتف باعتبار الصفة صنفا أو اسما مستقلا بل فرّعه إلى فئات دنيا منها ما أسماه على سبيل المثال ب: « درجات التفاضل ».

وإن نحن تتبّعنا المبحث الخاصّ بقسم الصفة<sup>4</sup> ونظرنا في الأمثلة المقدمة فإننا نجد أنفسنا أمام أسماء أو أفعال أو ظروف... التي نعتبرها نحن أسماء. ولنتتبع هذين المثالين، وهما من اللهجة الريفية - بالمغرب الأقصى-.

أ- مثال لتكوين وصفيّ نموذجي. وهو الذي يسمّيه كيتو الصفات الحقيقية<sup>5</sup>.

- " تاماطوث تاماروالت "

امرأة	هارية	} ←
المرأة	الهارية	

- " أظار أموظين "

قدم	مريض	} ←
القدم	المريض	

<sup>1</sup>-ينظر:

MAMMERI, MOULOU D (1992) : Précis de grammaire berbère, éd in na- yas- Tizi-ou .p25

SADIQI, F, op.cit p125.

<sup>2</sup>- ينظر

PENCHOEN, Th. G. op. cit. pp17-18.

<sup>3</sup>- ينظر:

QUITOUT, op.cit, pp63-77.

<sup>4</sup>- ينظر:

Ibid, p69.<sup>2</sup>

<sup>5</sup>- ينظر:

ولكنّ الأمر يختلف في المثال الثاني؛ وهو:

« يامًا توجار يماش » في القبائليّة: يامًا توگار يامًاك.

الترجمة الحرفيّة: أمّي تكبر أمّك

والشاهد عند كيتو هو « توجار » الذي يعتبره « صفة »، وهو صيغةٌ وتصنيفاً فعلٌ، والفعل قسم واضح المعالم عند النحاة واللسانيين، لم يختلفوا مطلقاً حول تحديده!

إذن، في الواقع، نحن في هذا المثال لسنا أمام عنصر « الصفة » وإنّما نحن أمام مفهوم " تفاضل بين الصفات " عبّر عنه في الأمازيغيّة بفعل، وهو مصرّف مع ضمير الغائب المؤنث في هذا المثال. المفهوم نفسه يعبّر عنه في العربيّة بالصيغة المسمّاة اسم تفضيل.

وعليه فالترجمة الفصيحة للمثال المقدم هي: «أمي أكبر من أمّك»، ووظيفياً " أكبر " هنا ليست صفة فهي خبر للمبتدأ، والمعروف عن الصفة أنّها من التوابع، وعلى كلّ، لكلّ من الصفة والخبر المفرد صيغة: اسم. بل يعرف الخبر على أنّه اسم يصف المبتدأ الفرق بينه وبين الصفة هو في البناء التركيبيّ فالخبر مسند، والصفة تابع والفرق واضح جليّ.

إذن نحن أمام باحث لا يقسمّ الكلم كعناصر لسانية تُصنّف في فئات معيّنة، بناءً على خصائص تجمعها، وإنّما يصنّف المفاهيم وتارة الوظائف والأمر مختلف تماماً! ولعلّ إحساسه بهذا الانفلات من مجال التحليل اللسانيّ والتوصيف الصرفيّ، وتداخل المفاهيم بالصيغ الصرفيّة والعناصر اللسانية تارة، وتارة أخرى بالوظائف النحويّة جعله يقدم هذا الاستنتاج - وإنّ لم يعمل به - « لا بدّ من أن نذكر أنّه من البديهيّ أنّ كلّ لسان يفصلّ الواقع على طريقته، ويدمج فئاته النحويّة - في هذه الحال فئة الصفة - بكيفيّة خاصّة تميّزه، وعليه لا يمكن أن يوجد موضع مطابقة للصفة في الفرنسيّة والبربريّة، ولا في الفرنسيّة والصينيّة مثلاً ».<sup>1</sup>

إنّ هذا الموقف الأخير، وهو موقفنا، كفيل أن يهدم - في نظرنا - هذا التصنيف من أساسه ولا يترك مجالاً حتى لإعادة النظر فيه. ومع ذلك يصرّ كيتو على اعتبار الصفة قسماً قائماً بنفسه.

وما قلناه عن الصفة ينسحب عن تصنيف الظرف، الذي يصنّف تارة في قسم قائم بنفسه كما نجده ذلك عند باسي [1952] وكلّ من دالي ودوفنسان وأيضا نايت زراد، وكييتو وبنكويين في المراجع السابقة الذكر. وتارة أخرى في قسم الأدوات كما نجده عند هانوتو [1858]، ومولود معمرى [1992].

كما ضاع عند هؤلاء جميعا في تقسيمهم لأقسام الكلم، مفهوم الضمير الذي لم تحدّد ماهيته في هذا اللسان حتى تتّضح فنته بجلاء. فلقد أمعن بعض الدارسين في تقنيت هذه الفئة إلى أصناف قائمة بنفسها مع العلم أنّ في النحو الفرنسيّ - ما دام هو المرجع والمصفاة على حدّ تعبير شاكر - فئة الضمائر تضمّ: ضمائر الأشخاص، وضمائر الإشارة، والموصول، والاستفهام. إلا أنّ في توصيفهم للضمائر - أي ما يعرف بالأسماء المبهمة في النحو العربيّ - في اللسان الأمازيغيّ، فإنّهم جعلوا قسما خاصا قائما بنفسه أسموه ضمائر الأشخاص وقسما مستقلاّ أو أقسام مختلفة بالنسبة للضمائر الأخرى أي الاستفهام، الإشارة، الموصول - ممّا يقتضي إعادة النظر في هذا التصنيف الغريب عن الخصائص الأمازيغيّة كلسان تختلف آلياته عن اللسان الفرنسيّ. قد نقف عند هذه الخصائص خلال تحليلنا للجملة - لأنها ليست من صلب الدراسة - لنؤكّد على المميّزات السامية التي تحملها هذه العناصر - إن صرفا أو تركيبيا - وعليه يمكن أن نجمع آراء هؤلاء الدارسين - نحاة ولسانيّين - في ثلاثة أقسام أساسية:

### 1-1- القسم الأول: تطبيق التصنيف الفرنسيّ

طبّق أصحاب هذا القسم، نموذج تصنيف الكلم في الفرنسية على الأمازيغيّة غير مبالين بالاختلافات، وفي بعض الأحيان، بالتناقضات بين طبيعة التصنيف وواقع اللسان. بل من هذا القسم من يعترف في أحيان كثيرة بعدم التطابق بين هذه المفاهيم الجاهزة، والواقع اللسانيّ الذي لم تسلخ منه، على حدّ تعبير ابن جنّي.

\* ويعدّ أندري باسي رائد هذه القسم فمؤلفاته سواء تلك التي ألفها مع اكروزي [1937] أو مع بيكار [1948]، أو دراسته الجامعة: اللسان البربري [1952] المذكور أعلاه، قد أسست لتصنيف الكلم واتّخذت نمودجا قلّ من خرج عنه حتى من اللسانيّين المتأخّرين - خاصة الوظيفيّين منهم -. وقد قسّم الكلم في الأمازيغيّة إلى تسعة أقسام هي: الفعل، الاسم، العدد، ضمائر الأشخاص، الإشارة، الأدوات: منها ما هو خاصّ بالاسم، وما هو خاصّ بالفعل، حروف الجرّ، الروابط، الظروف.

\* ثم تبعه في ذلك الراهب الأخ جان ماري كُرتاد في بحثه " دراسة في نحو الطارقية - لهجة الأهقار - " مع تعديل بسيط، إذ احتفظ بالعدد نفسه، ولكن أدرج صنف العدد في قسم الاسم، وحذف صنف الأدوات وعودتهما بقسمين آخرين هما: الاستفهام، حروف النداء والتعجب.

\* أمّا الراهبان الأب ج. م. دالي، والأخت دوفانسن فقد قسّما الكلم إلى عشرة أقسام هي: الفعل، الاسم، العدد، ضمائر الأشخاص، الإشارة، الاستفهام، حروف الجرّ، الروابط ثم الخوالب (أسماء الأفعال).

وعلى نهج هؤلاء سار كلّ من بنكويين، ونايت زراد الذي يقسمّ الكلم في الأمازيغية إلى عشرة أقسام هي: الاسم، الفعل، الضمائر الشخصية، أسماء العدد، الصفة، الظرف، الإشارة، الاستفهام والموصول والمبهم، الحروف والروابط، الخوالب.

وقد حطّم كيتو الرقم القياسي في عدد أقسام الكلم، إذ تصلّ عنده إلى ثلاثة عشر قسما، إمعانا في التجزئة والتفتيت وهي كالاتي: الاسم، الصفة، الأعداد، الفعل، ضمائر الأشخاص، الإشارة، الضمائر الموصولة، المبهمات (نحو: أگرا= بعض، كول= كلّ، بيوان= أحد...)، الاستفهام، النفي، الحروف، الروابط، الظروف.

## 1-2- أمّا القسم الثاني: تصنيف هانوتو ومولود معمرّي:

هذا التصنيف أكثر ارتباطا باللسان الأمازيغيّ، واهتماما بخصائصه التي جعلته يحدّ من الاضطراب الذي وقع فيه القسم الأوّل، ويقلّص عدد أقسام الكلم حيث يجمعها في فئات حسب خصائصها الصرفيّة والتركيبية الوظيفيّة، والمعجميّة. فبدا مجهوده أقرب إلى الواقع اللسانيّ الأمازيغيّ من جهة، ومن جهة أخرى تقاربت رؤاه من رؤى النحاة العرب والساميين على وجه العموم. وعلى رأس هؤلاء الجنرال هانوتو، الذي ربّما بحكم معرفته للعبريّة وإطلاعه على القواعد العربيّة - وهذا استنتاجنا من خلال مقارناته المختلفة سواء الصوتيّة أو الصرفيّة، بين الأمازيغيّة وهذين اللسانين-؛ إذ قسّم الكلم في الأمازيغيّة إلى ثلاثة أصناف كبرى، نذكرها بالعناوين التي ذكرت بها في مؤلّفه كالاتي:

1- « الاسم والضمائر والصفة / [النعته] »<sup>1</sup>

2- « الفعل والأسماء المشتقة »<sup>2</sup>

3- « الأدوات المختلفة حروف الجرّ، حروف العطف، الظروف »<sup>3</sup>

ويعدّ هذا التقسيم - مقارنة بالآراء السابقة - الأقرب إلى طبيعة اللسان الأمازيغيّ من جهة، ومن جهة أخرى الأقرب إلى آراء العلماء الساميين في عمومهم.

أمّا التقسيم الآخر الذي يشاركه في عدد الأصناف، ولكن يختلف عنه في محتوياتها، والدقّة في تصنيف هذه المحتويات أيضاً، هو تقسيم الأديب الجزائريّ، والرائد في الدراسات الأمازيغيّة مولود معمري، حيث يقسم أصناف الكلم في الأمازيغيّة إلى ثلاثة أقسام هي:

- الاسم ويضمّ الصفات وأسماء العدد،

- الفعل،

- الأدوات، ويحتوي هذا الصنف غير المتجانس على الفروع الدنيا الآتية: ضمائر الأشخاص،

الإشارة، الموصول، الظروف، حروف الجرّ، حروف الربط، النفي، الاستفهام.<sup>4</sup>

نرجى التعليق على هذا التقسيم - الذي ربما حاول مولود معمري أن يحصر فيه عدد الأصناف وأن يحدّد من الاضطراب وانعدام التوازن في التصنيف السابقة-، إلى ما بعد عرض التعريف الذي قدّمه في ترجمته للدراسة النحويّة بالأمازيغيّة. وتجدر الإشارة إلى أنّه في دراسته الأصليّة التي ألفها بالفرنسيّة في 1967، ثمّ أعيد طبعها وهي المعتمدة في هذا البحث، لا يُحدّد هذه الأصناف في نصّ واضح المعالم، أو تعريفٍ مستقلٍّ للكلم وأقسامه، وإنّما تُستخرج الأقسام - وذلك ما فعلناه- من الدراسة كلّها بالاستعانة بالفهرس، كما هو الشأن عند الدارسين السابقين جميعاً، ولكن

<sup>1</sup>- ينظر كلاً من: HANOTEAU, A, (1896) : Essai de grammaire de la langue Tamachek', 2 éd, Adolphe

JOURDAN, Alger p15 [cet ouvrage été couronné en 1860]

HANOTEAU, A, (1858) : Essai de grammaire kabyle, Adolphe JOURDAN, Alger. p13 .

\*الصفة هنا، ترجمة للمصطلح الذي استعمله Qualification

في عبارته: Du nom, Du pronom, et de la qualification

فهو يفرّق بين النعت وبين الصفة المشتقة التي يعتبرها اسماً ولكن يصنّفها - ربّما لوظيفتها النحويّة- مع الأفعال والمصادر. وهو الأمر الذي نختلف معه. لأنّ هذه الصفات من حيث الصيغة والتوزيع لها خصائص الأسماء.

ibid, p. 95.

<sup>2</sup> ينظر:-

ibid, p- 225

<sup>3</sup>: ينظر:

MAMMERI, M, op.cit

<sup>4</sup>- ينظر:

في البحث الذي ترجمه هو بنفسه إلى الأمازيغية-اللهجة القبائلية- والذي نشره لأول مرة 1974، فإنه يستهل الفصل الثاني منه بتعريف خاص بأقسام الكلمة، تماما كما نجده في الكتب النحوية الكلاسيكية. هذا نصه مترجماً إلى العربية: « الكلم منقسم إلى ثلاثة أصناف:

- الاسم وضميره

- الفعل

- الأداة

**فالاسم** ما دلّ على شيء يحسّه الإنسان: "أظار" = قدم، "أسيف" = واد/نهر، "تامورث" = بلد؛ أو يجول في خاطره نحو: "تاموسني" = معرفة...؛ **أما الفعل** فهو ما دلّ على حدث: "ألحو" = سر/ إمش، "وُزلان" = ركضوا. خاصّة الفعل التصريف، إذ تتغيّر صيغته بتغيّر المتكلم، نحو: "اديع (ناك) = مشيت (أنا)؛ "ثديظ (كاش) = مشيت (أنت)؛ "يادا (ناتا) = مشى ( هو). **أما الحرف** فهو كلمة ليست باسم ولا فعل نحو: "ناتا" = هو؛ زيك = باكرًا / قديماً؛ "مي". لَمَّا...»<sup>1</sup>.

هذا هو تعريف مولود معمري للكلم - على طريقة سيوييه-، وتعمدنا أن نقدّم ترجمة حرفية للنصّ

الأمازيغيّ الأصليّ، كقوله:

- « أولان ابظان فاثلاثا تاكابين »

← ال/كلم منقسم إلى ثلاثة أصناف. « الكلم منقسم إلى ثلاثة أصناف"، عوض: ينقسم الكلم إلى ثلاثة أصناف؛ وهو التعبير الأفصح في نظرنا.

وهذه بعض الملاحظات التي استوقفنا وأثارت استغرابنا.

**الملاحظة الأولى:** رغم هذا الإيجاز الذي يوحى بالدقّة والضببط من جهة، ويوهم بالقرابة التي يمكن أن تكون بينه وبين تعريف الكلم في العربية؛ إلّا أنّه يحمل تناقضا جلياً لم نلاحظه في النسخة الفرنسية، وإن لم تقدّم تعريفاً مستقلاً كالتعريف المذكور أعلاه. إذ لاحظنا أنّه يبدأ بذكر الأقسام قبل التعريف بكلّ قسم؛ فيذكر القسم الأول بهذه العبارة: « نسام أدّ ومقيميس»<sup>2</sup> « الاسم وضميره " هذه

1- ينظر: MAMMERI, Mouloud, 1990: *Tajjerumt n Tmazigt, (tantala taqbaylit)*

,éd. Bouchène, Alger. p.21.

ibid.,p.12

2- ينظر

\*ف « أمّقيم » من المصطلحات النحوية التي وضعها مولود معمري، ويعني به الضمير الشخصي وجاءت الهمزة الأولى - في النصّ - مضمومة " ومقيم" لأنّه مسبوق بحرف عطف.

العبارة توحى بأنه يعتبر الضمير فرعاً من الاسم، ولكن الغريب أنه يختم النصّ بالقسم الثالث، أي قسم الأداة مُعرِّفاً إيّاها على طريقة النحاة الساميين: فهي العبارة المتداولة عند النحاة العرب والسريان والعبريين: ما ليس باسم ولا فعل. حيث يقول:

« نازالغا ذأوال ورنالّي لا ذيسام ولا ذامياك »<sup>1</sup>.

← الحرف [-] كلمة لا تكون لا [-] اسم لا فعل ؛ « الحرف كلمة ليست اسما ولا فعلا »  
هذا الكلام معقول لو طابقته الأمثلة التي قدّمها كنموذج لهذا الصنف؛ إذ أوّل مثال يقدمه كنموذج للحرف هو: " نائاً "، أي ضمير المفرد المذكر الغائب: هو!!  
كيف يمكن أن يستشهد بالضمير كمثال هنا أي كجزء من صنف الحروف، و في نفس الوقت يذكره في صنف الأسماء؟ أي في صنفين مختلفين في آن واحد!  
وتجدر الإشارة إلى أنه في النسخة الفرنسيّة يذكر ويُدرس الضمير مع الأدوات أو الحروف ولا يشير إليه مطلقاً مع الأسماء.

الملاحظة الثانية: يبدو أنّ ما ليس باسم ولا فعل على حدّ تعبير معمرى، هو كلّ كلمة لم يُتمكّن من تحديد معايير لسانيّة لتصنيفها: سواء صرفيّة أم نحويّة وظيفيّة أم توزيعيّة أم حتى معجميّة، لضبط تصنيفها بدقّة؛ وإلاّ كيف يمكن الجمع في صنف واحد: الضمير الذي ينوب عن الاسم والذي يحمل المعنى في ذاته، مع خاصيّة الإبهام التي هي ميزته - وليس هذا مجال شرحها - وبأخذ وظائفه فيكون فاعلاً، أو مبتدأً أو مفعولاً أو مضافاً إليه أو مجروراً، وإن اختلف عنه في الصيغة الصرفيّة التي تميّزه بخصائص شكلية معيّنة، مع الحرف الذي لا معنى له إلاّ مع غيره واختلافه عن الاسم واضح بيّن.

كما أنّ الظروف: ظروف المكان، أو ظروف الزمان تعتبر في أنحاء الألسن الساميّة أسماءً، في صيغها الصرفيّة وفي وظيفتها النحويّة. فعادة ما تكون مفاعيل متممة للفعل في توزيعها الموضوعي، وعليه لا يمكن لا أصلاً ولا فرعاً اعتبارها قسماً من صنف الحروف.

ولئن قارنّا بين تصنيف "هانوتو" وتصنيف "معمرى" للاحظنا أنّ التصنيف الأوّل أدقّ وأضبط منه، وإن كنّا نتحفّظ عمّا جاء في صنف الأدوات - وهو على كلّ أشبه بتصنيف بعض النحاة واللغويين

العرب المعاصرين-؛ إذ نجده قد استعمل- توحيًا لدقة العبارة- عبارة " أسماء مشتقة من الفعل" <sup>1</sup> مما يوحي إلى أنّ الكلمات: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة... هي أسماء صيغة وتوزيعًا، إنّما تدرس- منهجيًا- ووظيفيًا مع الفعل الذي تشتقّ منه وقد تقوم بوظيفته. أمّا الضمائر فهي عنده فرع من صنف الأسماء، إذ تشبه وظائفها التركيبية ووظائف الاسم.

### 1 - 3 - القسم الثالث: تصنيف الكلم عند سالم شاكِر

ينهي هذا المبحث الهامّ: أقسام الكلم،- الذي من المفروض أن يخضع منهجه إلى معايير لسانية مدروسة، حتى نتقّادى هذا الاضطراب السائد بين النحاة واللسانيّين الدارسين للأمازيغية؛ ولهذا حدّدنا في الفصل الأوّل من الباب الثاني المعايير التي وضعها النحاة العرب الأوائل لضبط أصناف الكلم في العربية، وهي معايير تهتمّ بالأصول العامّة التي قد تتفرّع إلى فئات دنيا علاقتها بالصنف الأصليّ وطيدة وواضحة، ولعلّ هذه الدقّة المتوخّاة هي التي جعلت اللسانيين الساميين يطبقونها على مختلف الألسن السامية -، بالوقوف عند تصنيف اللسانيّ الجزائريّ المتخصّص في اللسانيّات الأمازيغية، والبنويّ الوظيفيّ سالم شاكِر. ولعلّ ما يميّز عمله هذا، هو اعتماده على المناهج اللسانية الحديثة في تحليله وتوصيفه للظواهر اللسانية وضبط معايير تصنيفية موضوعية من جهة، ومن جهة أخرى معرفته وارتباطه باللسان الأمازيغي مع اطلاعه على الدراسات السامية عموماً.

يحدّد سالم شاكِر أصناف الكلم في الأمازيغية قائلاً: « إنّ نحن أهملنا عددًا من الظواهر الثانويّة والأشكال المنعزلة فإنّ الوحدات التركيبية البربرية تنتظم في أربع مجموعات كبرى كالاتي: أفعال، أسماء، حروف الربط، محدّدات مختلفة <sup>2</sup>، معتبرا صنف الأسماء هو القسم الأكبر\* الذي يتفرّع إلى أصناف دنيا أو أصناف فرعية منها:

- ما هو معجميّ: الأسماء، الصفات، العدد.

- ما هو نحويّ: الضمائر، الاستفهام...

1- ينظر: HANOTEAU, Essai de grammaire kabyle, p.95

Du verbe et des noms dérivés des verbes.

حيث جاء العنوان كالاتي:

2- ينظر: CHAKER, Salem, op cit., p.123

\* القسم الأكبر: Macro-classe

مؤكدًا على أن الضمائر بمختلف أنواعها - أي الأسماء المبهمة- تمثل أنظمة فرعية مغلقة لا يمكن إدماجها إلا في دائرة الاسم.<sup>1</sup> وهذه الرؤية اللسانية البنيوية تتقاطع مع ما ذهب إليه النحاة الأوائل في تصنيفهم للكلم، فهم يعتبرون صنف الاسم هو القسم الأكبر الذي تندرج تحته أصناف فرعية تربطها علاقة معينة إما بنيوية شكلية، أو نحوية وظيفية أو توزيعية أو حتى دلالية بالصنف الأصلي، فالضمائر بدائل تضطلع بمهام الأسماء.

أما الروابط\*، فهي مختلف حروف المعاني: منها ما هو خاص بالأسماء، وما هو خاص بالأفعال وما هو مشترك: كحروف الجرّ، العطف، النفي؛ أما المحدّات أو المخصّصات التي يصفها « بالناقصة أو الظروف»<sup>2</sup> فيعرّفها بأنّها: « مجموعة تتّسم بالتباين والاختلاف بين عناصرها وعدم التجانس في خواصّ هذه العناصر، رغم أنّ معظمها من أصل اسمي، إذ تحمل العلامات الشكلية للاسم»<sup>3</sup>، بل ويضيف مكرّرًا أنّه: « تاريخيًا تعتبر معظم هذه الوحدات أسماء قديمة، وفي بعض الحالات أفعال قديمة»، وعليه نرى أنّ تصنيفها في مجموعة مستقلة بعد هذا التحليل المقدم غير مبرّر، فهي أسماء تتخذ أشكالًا خاصة وغير متجانسة، والدليل على ذلك الأمثلة التي قدّمها والتي تتناسب في استعمالها مع طبيعة الظروف في اللسان العربيّ مفهومًا واستعمالًا، ولتأخذ المثاليين اللذين قدّمهما وهما:

1- زيگ = قبلًا، قديما، باكرًا - حسب السياق- ثم إنّ هذه المعاني المعجمية دليل - في

نظرنا- على اسمية هذا العنصر في المنطلق.

2- ذافير: خلف، وراء

ويرى أنّ استعمالهما يوضّح صعوبة تصنيف مثل هذه الظروف، التي تارة تستعمل «كمخصّص\*» مستقلّ، وتارة أخرى تتخذ توزيع ووظيفة الاسم نحو:

ibid, 129-131

1- ينظر :

Les relationnels, ou connecteurs

\* الروابط

ibid, p.133

2- بنظر :

ibid, p135

3- بنظر:

\*- المخصّص: déterminant، هذا المصطلح يدلّ على مفهوم قد يعبر عن الاسم ذاته، فالاسم يكون مخصّصًا، كالنعت، والمضاف إليه، واعتبار الظرف مخصّصًا لا يخرج من دائرة صنف الأسماء.

## « سي زيگ انسان اذ بيمنيان »

← من قديمهم [-] فرسان ← منذ القدم هم فرسان، أو إنهم فرسان منذ القدم / الأزل

ويرى شاكر أنّ الظرف "زيگ" في هذا المثال - وسنشاطه الرأي -

1- مسبوق بحرف جرّ "سي": من، تماما كما يُسبق أيّ اسم

2- متبوع بضمير متصل، الموافق تركيبياً للمضاف إلى اسم [ أي المضاف إليه ].<sup>1</sup>

أمّا المثال الثاني، فيمثّل له بالعبارات الآتية:

أ- « أْخَام ان ذافير »

← دار - خلف ← دَارُ الخَافِ

ب- « ذافير وأْخَام »

← خلف دار ← خلف الدّار

ج- « ياقيم ذافير »

← بقي/قعد خلف ← بقي في الخلف

مُعْتَبَرًا الظرف « ذافير » اسمًا في المثال " أ " وأداة في المثال " ب " ولكن دون أن يحدّد ماهيّة هذه الأداة؛ وظرفًا في المثال " ج " <sup>2</sup>.

ونرى أنّ الظرف « ذافير » وهو ظرف مكان، اسم في الحالات الثلاثة: فهو مضاف إليه في المثال - أ - وفي المثال " ب " هو ظرف وهي وظيفة الاسم وما بعده مضاف إليه، أي نموذج للتركيب الإضافيّ الأصليّ، والمضاف قد يكون اسما أو ظرفا. أمّا في المثال " ج " فهو إن صحّ استعمال المصطلح العربيّ: مفعول فيه ظرف مكان.

وعليه كلّ من: الظرف الأوّل "زيگ"، وهو ظرف زمان، والظرف الثاني "ذافير" وهو ظرف مكان، ينتميان في نظرنا إلى تصنيف فرعيّ يندرج في المجموعة الكبرى وهي مجموعة أو قسم

ibid, p. 134.

1- ينظر

ibid, p. 135

2- ينظر:

الأسماء، فالظروف أسماء لها خصائصها الشكلية، ولكن لا تختلف عن الاسم في المميزات والوظائف الأساسية، مطابقةً للقسمه الثلاثية للكلم في الأمازيغية.

نستخلص مما سبق عرضه أنه كلما خضع التحليل إلى معايير وصفية، وكلما اقترب من النظام الأمازيغي الخاص، كلما تحصلنا على تصنيف لا يختلف في أصوله عن التقسيم السامي عموماً والعربي على وجه الخصوص.

ولعل توصيف كل من هانوتو، بنظرته النحوية المستوحاة من اللسان الأمازيغي خاصة في لهجتيه: القبائلية والطارقية، وسالم شاعر برؤيته اللسانية الوصفية الدقيقة هو الذي يقربنا من واقع اللسان الأمازيغي، هذا التوصيف هو الأقرب إلى التوصيف العربي خاصة في ظاهرة تقسيم الكلم. وقد توصلنا إلى هذه النتيجة التي مفادها أن القسمه الثلاثية التي يقوم عليها النحو العربي، ومن بعده النحو العبري، كما سبق ذكره هي التصنيف المطابق لخصائص الأمازيغية مفهوماً واستعمالاً، وهذا يجعلنا نستنتج أمرين هامتين:

أولهما يؤكد على أن تصنيف الكلم في النحو العربي يخضع كما سبق ذكره لمقاييس لسانية وصفية شاملة ودقيقة في آن واحد، منها ما هو بنوي: صرفي وتركيبي، وما هو وظيفي وتوزيعي إضافة للجانب الدلالي الذي لم يهمل في الدراسات النحوية العربية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف الذي تمكن من الإفلات من الاضطراب الملاحظ في التصنيف اللسانية الأخرى، واستطاع أن يحصر بدقة وعمق وشمولية عدد أصناف الكلم في قسمه أصولية جامعة؛ كل صنف منها يتكوّن من فروع لها مميزات خاصة، ولكن تجمعها خصائص مشتركة بالصنف الأصلي، وهذه الرؤية اللسانية التي بني عليها كل النحو العربي هي التي نجدها - بمظاهر مختلفة باختلاف الألسن المدروسة، والمناهج المتبعة، والتجارب العلمية المتراكمة في أحدث النظريات اللسانية المعاصرة النظرية التوليدية التحويلية.

والثاني، ومن خلال عرضنا و نقدنا للأراء السابقة، نرى أن أقسام الكلم في الأمازيغية ثلاثة هي: اسم، وفعل، وحرف؛ ويمثل الصنفان الأولان: الاسم، والفعل مرتكز الكلام في الأمازيغية ومحور النحو الأمازيغي؛ إذ يمثلان المجموعتين الأساسيتين

## I -2- بنية الكلمة في الأمازيغية وخاصيتها السامية

بعدما تبين لنا أن تصنيف الكلمة في الأمازيغية لا يختلف عنه في العربية إذ الكلم فيها: « اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل »<sup>1</sup>، نلخص في عجلة الخاصة الأهم التي تميّز الألسن السامية عمومًا، والتي يبدو أنّها تميّز أيضا الكلمة في كلّ لهجات اللسان الأمازيغي - إنّها ظاهرة الاشتقاق -.

تؤكد كلّ الأبحاث الكلاسيكية للدراسات السامية، أنّ بنية الكلمة في الألسن السامية على خلاف الأسر اللسانية الأخرى - تقوم أساسا - على هيكل صامت يحدّد معناه و صنفه نظام الحركات أو الصوامت<sup>2</sup>.

وعادة تتكوّن جذور معظم كلماتها من ثلاثة صوامت بل يؤكد اللساني الروسي المتخصّص في الدراسات السامية المقارنة دياكونوف قائلا: « إنّ ظاهرة الجذور الثلاثية الصوامت ليست هي المهيمنة في الألسن السامية فحسب ولكن أيضا ... في اللببية-البربرية. »<sup>2</sup>

إنّ طبيعة هذا البناء يقوم على عنصرين متداخلين، يكوّن ما يعرف بظاهرة الاشتقاق، هذان العنصران هما:

1- ينظر: سيبيويه، الكتاب، 12/1 وينظر أيضا:

MAMMERI, op.cit.,p.21

2 ينظر

Diakonoff, I ,M, (1965): Semito- hamitic languages, an Essay in classification, Nauka – Publishing house, Moscow. P.29.

مع التأكيد على وجود كلمات ثنائية وأحادية البناء الأصلي، وهي نسبيًا - مقارنة بالألسن السامية خاصّة الحديثة منها - كثيرة العدد، ومع ذلك فهذه الظاهرة المنتشرة في اللسان الأمازيغي موجودة خاصة في الألسن السامية القديمة والتي « تعرف عادة باسم الجذور الفارغة، حيث يكون أحد فروعها غير ثابت كالياء والواو » ص33.

ibid , p.32

3- ينظر :

وهذا الرأي يؤكده أيضا مسكاتي، يُنظر مرجعه المذكور سابقا ص 72-75.

ibid , p.32

4- ينظر:

وهذا الرأي يؤكده أيضا مسكاتي، يُنظر مرجعه المذكور سابقا ص 72-75.

- المادّة اللسانية: التي تتكوّن في أغلب الحالات من ثلاث صوامت.

- المثال التجريديّ: أو الصيغة أو الوزن الذي يحدّد بناء الكلمة ومعناها الفرعيّ، وقد أطلق عليها علماء العبريّة الميزان الصرفيّ، ورمزوا لها بالمثال، أو الصيغة الرياضية (ف، ع، ل) أمّا في العبريّة فيرمز لها بصيغة «|pa'al|»<sup>1</sup> ويعتبر هذا النظام المزدوج خاصيّة « تميّز بعق كلاً الألسن الساميّة »<sup>2</sup>. والأمر لا يختلف في اللسان الأمازيغي إذ « تتألّف الكلمة، الاسم أو الفعل، كما في السامية من مادّة ومثال؛ تدلّ المادّة المكوّنة من الصوامت على المفهوم بينما يساعد المثال على صياغة الأسماء والأفعال »<sup>3</sup>.

ولقد حاول اللسانيّ الفرنسيّ ليونيل فلان أن يستخرج هذه الصيغة أو المثال تماماً كما استُخرج من العبريّة أو من بعدها في العبريّة، بعدما لاحظ أنّ الكلمة في الأمازيغيّة مركّبة من مادّة لسانية وصيغة مجرّدة، معتمداً على مثالين من اللهجة الطارقية:

الأول: فعل، مصرّف مع المفرد المؤنث للغائب: تاكراس = عَقَدَت

الثاني: اسم: تاكاريسنت = عقدة / العقدة. والكلمتان نفسها مستعملتان في اللهجة القبائلية، مع

اختلاف بسيط لا يكاد يذكر وهو استبدال التاء " تاءً " والكاف الصريحة، " ك " فتصبح تاكريسنت. ويحلّلهما كالآتي:

بالنسبة للفعل: « تاكراس، [ فهو ] يتكوّن من الجذر | كراس | المكوّن من المادّة اللغويّة: ك، ر، س ومن الصيغة 1 2 3، بالإضافة إلى « ت » علامة التأنيث.»<sup>4</sup>

AUVRAY, Paul(1962) :L'hébreu biblique, Deselée Brower, PARIS. p.51.

1- ينظر

CANTINEAU, Jean; (1950):« Racines et Schèmes» in Mélange offert à William MARÇAIS, Ed. Maisonneuve & Cie, Paris p.124.

2- ينظر:

NAIT ZERRAD, k, op.cit., p .41.

3- ينظر

GALAND, Lionel, 1975: « Berbères, Langue, in Encyclopédie de l'Islam, T1ed.

4- ينظر

Maisonneuve de la Rose, Paris. p 1217

**akras : (racine K R S x shème 1 2 a3)**

حيث ورد في النصّ الأصليّ الآتي:

أعدنا كتابة النصّ في صورته الأصليّة للوقوف على ملاحظتين هامتين:

(أ) - تمثّل الأرقام رموزاً رياضية لصوامت أي (صامت أول، صامت ثانٍ حركه صامت ثالث) وهذا "المثال " أو الصيغة مع تجريده الرياضي فهو مبهم على خلاف المثال: ف ع ل، وإن كان فلان في نهاية تحليله يبرز هذا الاختيار بصعوبة تحديد وضبط المثال كما هو معقد في العبريّة.

(ب) - هو كتابته لأصل الفعل بإثبات همزة الوصل -إكراس- ممثلة ب: θ على غرار المتمرّغين الأوائل - وهم مستشرقون في معظمهم - كالآتي akras. هذه الهمزة يتعمّد الدارسون المتأخرون حذفها لتصبح kras عند أ. باسي، مولود معمري، سالم شاعر، كمال نايت زراد ...

أما بالنسبة للاسم: « تاكاريس، يتكوّن الجذر " أكاريس ( المادّة ك، ر، س × المثال أ 2 2 1 ي 3) + علامة التانيث " ت-ت" <sup>1</sup>. ثم يستنتج هذه الخلاصة المنطقية التي كثيرا ما يتهرّب من ذكرها الدارسون للّسان الأمازيغيّ خاصّة المتأخّرين منهم وهي: « مجمل القول هو أنّ هذا النظامّ شبيه إلى حدّ كبير بالنظام في العربيّة، إلاّ أنّه في البربريّة يصعب عزل الجذر وتحديد قيمة الصيغ بدقّة <sup>2</sup>.

إذن فنظام الاشتقاق شبيه بالنظام المزدوج المتّبع في اللسان العربيّ مع هذا الفارق الذي أشار إليه ليونيل فلان المتمثّل في صعوبة تحديد واستخراج الصيغة أو الوزن بصورة واضحة، ومع ذلك فالقاعدة واضحة؛ وكثيرا ما يرمز المتخصّصون في دراسة اللهجات الأمازيغيّة لوزن الكلمة بالحروف الأولى من المصطلحات الصوتيّة اللاتينيّة: صامت " c " من " consonne "، ومصوّت أو حركة " v " من " voyelle"، وبالتالي:

$$\sqrt{\text{اگرز}} \leftarrow \text{ص ص ح ص} \leftarrow \text{c c v c}$$

وهناك من يرقّمها توخّيا الدقّة كدلالة على اختلاف الصوامت والصوائت لتصبح كالاتي:

$$\sqrt{\text{اگرز}} \leftarrow \text{ص}_1 \text{ص}_2 \text{ص}_3 \leftarrow \text{c}_1 \text{c}_2 \text{c}_3 \text{.}^3$$

وفي كلّ الأحوال فهي عبارة عن صيغة مبهمّة لا توحى بالقالب والهيكل الذي تفرغ فيه المادّة اللسانية، فتتخذ شكلا مجردا ولكن يحمل معنى واضحا، له وظيفة دلالية كما هو الشأن بالنسبة للصيغة: ف ع ل. " فالمثال" المستعمل هو عبارة عن رموز منفصلة ومتتابعة لا تشكّل بناءً متكاملًا كالوزن المستعمل في العربية <sup>2</sup>. ولكن يبدو أنّ استعارة المثال العربيّ " ف ع ل" واستعماله للكلمة الأمازيغيّة مناسب جدّا (في نظرنا) نحو: الفعل:

اگرزُ وزنه هو افعال

← احصد ← افعل

Ibid, p 1217.

-1- ينظر

Ibid, p 1217

-2- ينظر

-3- بن تريدي أنيسة: اللغة الأمازيغيّة سامية في بنيتها، ص 263.

فهذا الوزن بصوامته الأصول وحركاته يمثل بحق القالب لهذه المادة إذ مع تجريده الرياضي فهو واضح: لكل صامت رمز يميّزه: ف، ع، ل، على أن تبقى الحركات جزءاً من الوزن، لأنها في الألسن السامية وإن فصلت عن الصوامت إلى درجة عدم الاهتمام بتسجيلها كتابياً - وهو في الواقع نوع آخر من التجريد - فهي التي تحركها وفق هيكل اللفظة، كما تضاف حروف زوائد لهذا الوزن لبناء الصيغ المختلفة.

وهذا مثال يوضح هذا النظام المزدوج: الاشتقاق، نعرضه وفق الوزن: ف ع ل، مأخوذ من دراسة هانوتو<sup>1</sup> مادة: " زدم " التي تعني احتطب، نقدمها في جدول يوضح الأشكال النحوية والمعجمية التي تكون الكلمة ذات الأصول الثلاثية التي لم يعثرها حذف؛ ( ونحيل القارئ إلى بحثنا السابق الذي استقضنا التحليل فيه لظاهرة الاشتقاق وتعرضنا لمجمل المشتقات).

الكلمة	صيغتها	وظيفة الصيغة	نوعها	ترجمتها: معنى وصيغة
أزدام	أفعال	فعل أمر	قياسية	احتطب
زادماغ	فاعلاغ	فعل ماض (مع ضمير المتكلم)	قياسية	احتطبت
أزدام	أفعال	مصدر	قياسية	احتطاب
أنازدام	أنافعال	اسم فاعل	قياسية	
أزادام	أفاعال	صيغة مبالغة	قياسية	حطاب
ياتوازدام	ياتوافعال	فعل ماض مبني للمجهول (للغائب المفرد)	قياسية	احتطب
تأزدامت	تأفعلت	تصغير	سماعية	رزمة/ حمل

Hanoteau, Essai de grammaire kabyle, p.224

2- ينظر

\* زدم ZDM يستخرج منها هانوتو عدّة صيغ أو مشتقات منها صيغة اسم الفاعل: nom d'agent

دون الإشارة إلى مفهوم الوزن، أما نابت زراد فيستخرج وزنها على طريقة المستشرقين أي:

«anezdam : shème : an+c<sub>1</sub>c<sub>2</sub>+a+c<sub>3</sub>

Azdam : shème : a+c<sub>1</sub>c<sub>2</sub>+a+c<sub>3</sub>, voir Nait Zerrad, op.cit. , p.41

إذن نخلص بعد هذا التحليل الوجيز إلى أنّ بنية الكلمة الأمازيغية تخضع لنظام بنية الكلمة في الألسن السامية عموماً والعربية على وجه الخصوص، الذي يقوم أساساً على عنصرين متداخلين بصفة عميقة:

- المادة اللسانية: التي تتكوّن في معظم الحالات من صوامت ثلاثة يُحدّد ترتيبها المعنى الأصلي للكلمة.

الصيغة المجردة أو المثال: ويحدّد بناء الكلمة ومعناها الفرعي، فعلى هذين العنصرين تقوم ظاهرة الاشتقاق التي تميّز الألسن السامية كلّها والتي يمكن اختصارها في هذه المعادلة:  
الجذر = مادة لسانية + مثال.

### I - 3- الخصائص السامية للاسم في الأمازيغية:

من خلال ما سبق ذكره أعلاه، يمكن أن نستنتج أنّ الاسم في الأمازيغية لا يختلف عن الاسم في العربية من حيث الصيغة فكلاهما ينقسم إلى:  
اسم جامد: ومنه اسم الذات، واسم المعنى<sup>1</sup> واسم العلم واسم الجنس نحو: أرڭاز = رجل؛  
تافشيشت = بنت؛ ثياللي = الحرية؛ ثيزيري = نجمة (اسم علم مؤنث)؛ أزامور = زيتون.  
اسم مشتق: وبعيداً عن الجدل من أي صيغة يتمّ الاشتقاق من الفعل أم من المصدر، يرى هانوتو أنّه يشتقّ الاسم « بإضافة لواحق معينة تعطي الأفعال القبائلية أسماء تدلّ بصورة مجردة على فكرة أو حدث الفعل »<sup>2</sup> مضيفاً: « أنّ المصدر في القبائلية يدلّ ... بصيغته الاسمية على الفكرة التي يمثلها الفعل »<sup>3</sup>. أمّا سالم شاكر فيرى أنّه: « انطلاقاً من الفعل يمكن نظرياً أن نحصل على مصدر (اسم معنى وأيضاً اسم ذات) »<sup>4</sup>.

إذن فالأسماء المشتقة قد تؤخذ من المصدر فيكون هو الأصل، كما قد تؤخذ من الفعل فيكون - في رأي آخر - هو أصل الاشتقاق. بالإضافة إلى المصدر، تصاغ مشتقات أخرى من

MAMMERI,M,op.cit p.21

1- ينظر

HANOTEAU,op.cit,p.199

2- ينظر

Ibid,204

3- ينظر

CHAKER,op.cit.

4- ينظر

الفعل أهمّها اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبّهة، اسم الآلة منها ما هو سماعي، ومنها ما هو قياسي.

√ م ذر ← المصدر ← أمّكار = حصاد  
← اسم الفاعل ← أمّاكار = حاصد  
← اسم المفعول ← ثامّاكارا = مَحْصود  
← اسم الآلة ← ئمّكار = منجل

هذا وإذا كان الساميون - عموماً - قد ضبطوا المعايير التي تحدّد صيغة الاسم وما يعترّيبها من تغيّرات منتظمة هي: الجنس، والعدد والحالة الإعرابية<sup>1</sup>، وهذا المعيار الأخير يكاد يميّز العربيّة الفصحى عن جميع أخواتها، إذ فقدت الألسن الحيّة منها والميّة هذه الظاهرة نحو الحبشيّة، الفينيقيّة، الآراميّة، العبريّة...، بينما لم تحتفظ النصوص الأكاديّة والأوغاريتيّة على هذه الظاهرة فحسب، بل ضارعت العربيّة في استعمال نفس الحالات الإعرابيّة للاسم: الرفع، النصب والجرّ، فإنّ المتمرّغين يحدّدون معايير الاسم في الأمازيغيّة أيضاً بالجنس، والعدد إضافة إلى ما يعرف بحالة الإضافة، أو حالة الإلحاق والبناء<sup>2</sup>. فهل هذه الحالة هي الحالة الإعرابيّة في اللهجات الأمازيغيّة؟ ما علاقتها بالألسن الساميّة التي تستعمل فيها هذه المصطلحات؟

-1- ينظر في هذا الصدد، كلاً من:

WRIGHT, op.cit., pp.131-155.  
DIAKONOFF, op.cit ,pp.55-69.  
MOSCATI, op.cit, pp.84-102.

-2- ينظر عن سبيل المثال لا الحصر كلاً من:

Basset, A ,op.cit,p

ويطلق باسي مصطلح: état d'annexion (A.E) " على حالة الإضافة ، في مقابل حالة الإطلاق: état libre (L.E) حالة مستقلة أو حالة مطلقة- وتبعه في ذلك:

-MAMMERI, M, op cit :pp.31-36

-CHAKER, S, Manuel de linguistique berbère II .39-52.

EL MOUDJAHID, El Houssain, 1997: Grammaire générative du berbère Morphologie et Syntaxe du nom en tachelhit, publication de la faculté des lettres et Sciences humaines, séries thèses et mémoires, Rabat ,pp.113-123.

يحتفظ المجاهد بالمصطلحين السابقين، إلا أنّه يشير أنّ حالة الإلحاق(A.E) يطلق عليها أيضاً حالة بناء: : état construit ، في مقابل حالة مستقلة (L.E) التي يسميها أيضاً بالحالة المحايدة: état neutre ، وتتبعه في ذلك اللسانية فاطمة صديقي التي تستعمل نفس المصطلحات ماعدا الأخير فهي تفضل (L.E) أو état isolé

SADIQI , F, op.cit.p.112-115.

قبل الإجابة على هذه الأسئلة المحورية، والتي علاقتها بالجانب التركيبي أمتن، نعرض في عجلة المعايير الأولى للوقوف على الظواهر المشتركة بين الأمازيغية والعربية.

## 2- أ- الجنس:

تميز الألسن السامية بين جنسين: المذكر والمؤنث، تمييزاً نحويًا؛ ولا يوجد ما يعرف بالمحايد كما في بعض الألسن الهندو-أوروبية كالإنجليزية أو الألمانية. ويشير مسكاتي إلى أنه: « ليس للمذكر علامة خاصة تميزه فهو (Ø، أي مرفيم صفر) بخلاف المؤنث الذي ينتهي عادة باللاحقة (ت) التي تعم كل المساحة السامية نحو:

أكادية:	šarra <u>tum</u> = ملكة	؛ مذكره	šarrum = ملك
أوغاريتية:	ilt = إلهة	؛ مذكره	il = لاه
عربية:	ملكة،	؛ مذكره	ملك.
حبشية:	bə'əsīt = امرأة	؛ مذكره	bə'əsi = رجل
سريانية:	bīšta <u>t</u> = سيئة	؛ مذكره	biša = سيء
عبرية:	tahtit = سُفلى	؛ مذكره	tuhti = أسفل <sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه العلامة المضافة إلى المذكر لتكوين المؤنث وإن كانت عامّة ومطرّدة إلى أنّ هناك حالات تعتمد في التعبير عن المؤنث أو المذكر على مجرد المعنى، أي التقابل المعجمي، فلفظه المؤنث يختلف عن المذكر نحو العربية: حمار مؤنثه أتان...

هذا النظام - بتفاصيله - هو الساري والمتبع في الأمازيغية بمختلف لهجاتها مما يزيد في تأكيد القرابة بالألسن السامية، إذ تميز الأمازيغية أيضا بين جنسين: المذكر والمؤنث بإضافة هذه التاء أي تاء التأنيث للاسم المذكر؛ إلا أنّ ما يميز الأمازيغية عن الألسن السامية هو ورود هذه التاء كسابقة ولاحقة في آن واحد، تارة، وطورا كلاحقة فقط أو كسابقة فقط حسب اللهجات وكثيرا ما تستبدل هذه التاء بالتاء كما هو الشأن في اللهجة القبائلية نحو:

أقشيش: طفل، مؤنثه	←	ثاقشيشت : طفلة
وْشان: ذئب، مؤنثه	←	ثوشنت : ذئبة

ثنايكي: ضيف، مؤنثه ← ثينابكيث: ضيفة

وهذا وقد أشار هانوتو إلى وجود أسماء مؤنثة لا تنتهي بتاء التأنيث ملاحظا إلى: « أن هذه الأسماء التي لا تحدّد جنسا مُعيّنا ليس لها مذكّر » ومن الشواهد التي قدّمها ما يأتي: ثيماس = نار؛ ثاسا = كبد؛ ثاركا = ساقية؛ ثيلي = ظلّ؛ تيجارسي = عقدة.

وعليه يستنتج القاعدة الأساسية في تحديد المؤنث في القبائليّة وهي أن المؤنث هو: « كلّ اسم يبتدئ بتاء التأنيث »<sup>1</sup>. ونضيف- تأكيدا على القرابة الشديدة بين الأمازيغيّة و العربيّة- أسماء مؤنثة يختلف لفظها عن لفظ المذكّر كما أشار إليه موسكاتي.

أرگاژ = رجل ؛ مؤنثه	←	ثامطوث = امرأة
أزگار = ثور ؛ مؤنثه	←	ثافوناست = بقرة
نزام = أسد ؛ مؤنثه	←	ثاسادا = لبوة

ولعلّ ما يميّز الأمازيغيّة عن الألسن الساميّة ومنها العربيّة على وجه الخصوص، هو أنّ للتأنيث في اللهجات الأمازيغيّة وظيفة صرفيّة إضافيّة، فبه يُعبّر عن « التصغير » في هذا اللسان نحو:

أخام = منزل ،	ثاخامت = غرفة / منزل صغير.
أغومجا = مغرف ،	ثاغومجايت = ملعقة.
أجانوي = سكين ،	ثاجنويت = سكين صغيرة.

## 2-ب- العدد:

العدد في الأمازيغيّة نوّعان: مُفرد وجمع، على غرار العديد من الألسن البشريّة ، فهي تخالف العربيّة التي إضافة إلى الثنائيّة الشائعة مفرد/ جمع، تمتلك المثني؛ وبهذا فهي تجسّد ميزة أخرى تكاد تنفرد بها عن الألسن الساميّة الأخرى، فهذه الظاهرة- على غرار الإعراب- إنّما توجد بصفة مطّردة في العربيّة كلسان سامي حيّ، وكذلك في الأكاديّة والأوغارينيّة كلسانين مندثرين.

إذ يؤكّد مُسكاتي الأمر قائلًا: « يُستعمل المثنى للتعبير اللغويّ عن الأزواج الطبيعيّة، إلاّ

أنّه في بعض الألسن الساميّة يستعمل للتعبير عن التثنية خارج هذه الحدود الضيقة، فانتشار استعماله في الأكاديّة والأوغاريّتيّة والعربيّة، يجعلنا نعتبر أنّ انحصار استعماله في الأزواج الطبيعيّة في الألسن الساميّة الأخرى حصل في مرحلة ثانويّة، وقد أبرز التخليلُ المقارن علامات التثنية في الساميّة الأمّ، فهي - ا - في حالة الإسناد [الرفع] و - أي - في حالتها الإضافيّة والمفعوليّة [الجرّ والنصب] متبوعين بالتثنية أو التميميم [بالنسبة للأكادية] <sup>1</sup>.

وهذا ما يؤكّده اللسانيّ المتخصّص أيضًا في اللسانيّات الساميّة المقارنة جون هوينرقاد حيث لاحظ هو الآخر وجودَ المثنى في هذه الزمرة من الألسن موضّحًا أنّ المثنى إنّما « يُبنى بإضافة علاماتٍ لأصل الاسم المفرد تلي علامة التأنيث إنّ كان الأمر كذلك، إنّ الشواهد الموجودة في الأكاديّة القديمة، والأوغاريّتيّة، والصفائيّة، والعربيّة، دليلٌ على أنّ ظاهرة المثنى مستعملةٌ بانتظامٍ للتعبير عن اثنين من كلّ شيء. أمّا في الأكاديّة الحديثة [البابليّة والأشوريّة] والعبريّة، والآراميّة القديمة، فقد تقلّص استعمال المثنى وانحصر في الكلمات الدالة على الأزواج الطبيعيّة، وبعض المفردات الدالة على الزمن، ثم نُدّر استعماله في الآراميّة والحبشيّة ليزول استعماله تمامًا في الأمهريّة ولهجات أخرى <sup>2</sup>.

أمّا في الأمازيغيّة فالآثار الموجودة للمثنى في هذا اللسان هي في الواقع صيغ عربيّة الأصل إذ لم نلاحظها إلاّ في كلمات عربيّة أصبحت تستعمل كقوالب شكليّة:

يومايان = يومان/يُن

مارثايان = مرتان/يُن

جوجايان = زوجان اثنان، أمّا زوج؛ فهو: ثايوگا.

والصيغة نفسها، قد نجدها في عددٍ محدود جدًّا في كلمات أمازيغيّة، نحو: بازدايان = مرتان/يُن، كما في قولنا:

- اسويغ بازدايان

← شربت مرتين

Moscatti, S, op.cit.p.93

1- ينظر

HUENNERGARD, John, 2005 :«Afro-Asiatic » in Cambridge Encyclopedia

2- ينظر

Of World's Ancient languages, ed. by Roger D. Woodard, 4ed , p.148.

واللافت أنّ مفرد لفظة "بارديان" هو "أبريد" ويعني الطريق أو السبيل. بهذا المعنى الأخير الأصلي، لا تملك هذه اللفظة مثني، بل لها جمع فقط وهو: نباردان = طرق، وللتعبير عن المثني نقول:

#### - سين نباردان

← اثنان/ثين طرق ← طريقان/ثين، تماما كما في العبرية<sup>1</sup>.

وعليه لا تملك الأمازيغية عل غرار الألسن السامية التي فقدت هذه الظاهرة على حدّ تعبير هوينرقاد.

#### - الجمع:

يصاغ الجمع في الأمازيغية صياغة شبيهة بالصياغة العربية إذ يصاغ على شكلين:

- جمع سالم بجنسيه: مذكر ومؤنث.

- جمع تكسير.

تماماً كما هو الشأن في العربية، ووجود جمع التكسير لافت جداً؛ لأنّ هذه الظاهرة تكاد تميّز العربية عن كثير من أخواتها الساميات.

#### ① - الجمع السالم:

أ- الجمع المذكر السالم: يبنى الجمع المذكر السالم في الأمازيغية بإضافة إحدى اللواحق الآتية لصيغة المفرد: « ن " أو "يان" أو " أن " »<sup>2</sup> وهي لواحق أصلها كما هو واضح النون؛ والنون هي لاحقة جمع المذكر السالم في الألسن السامية جميعاً، وتُعوّض بالميم في الأوغاريتية؛ والميم والنون حرفان متقاربان على النحو الآتي:

"ون / ين" حسب الحالات الإعرابية في العربية والأكادية<sup>3</sup>.

« وم/يم حسب الحالات الإعرابية في الأوغاريتية؛ فحسب البيطار: « يصاغ جمع المذكر السالم في الأوغاريتية - كما في العربية - بإضافة "واو" إلى الاسم المذكر في حالة الجمع وياء في حالتني

1- المراغي، محمود أحمد حسن، 2008: مدخل إلى اللغة العربية، 1، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، مصر. ص

102. حيث يذكر « أن المثني يأتي في اللغة العبرية بأن يسبق اللفظ المراد تثنيته، كلمة: اثنين.. الدالة على العدد المثني ثم يُتبع بالاسم المراد تثنيته في صورة الجمع تأنيثاً أو تذكرًا » ص 102.

BASSET,A, La langue berbère, p.25.

2- ينظر

3- ينظر كلا من

Moscatti,S,op.cit.p.87.

-DIAKONOFF, op.cit, pp.63-64.

النصب والجرّ على الاسم المفرد، دون أن يتغيّر هيئة المفرد لكنها تضع ميما بدلا من النون... وتسمى هذه الظاهرة اصطلاحا التميميم<sup>1</sup>.

"يم" في العبرية والفينيقية والسريانية<sup>2</sup>.

"أن" في الحبشية

إنّ فآلية صياغة الجمع المذكّر السالم واحدة في الأمازيغيّة والألسن الساميّة، مع إضافة هامّة بالنسبة للأمازيغيّة وهي أنّ هناك كلمات تُكسر فيها همزة الابتداء، وصيغ تحتفظ بها هذه الهمزة بحركتها الأصليّة .

## ② - جمع التفسير:

إن وجود ظاهرة جمع التفسير وبصفة منتشرة ومطرّدة لدليل قويّ على القرابة التي تربط الأمازيغيّة باللغة العربيّة، ويؤكّد هذا أيضا رابح كلوش إذ يرى أنّ « بناء الجمع بتغيير صيغة المفرد هو بناء مشترك في اللسانين العربيّ والأمازيغيّ »<sup>3</sup>.

وللإشارة تكاد هذه الظاهرة- على غرار ظاهرة المثنى- تميّز اللسان العربيّ، إذ لا يشاركها فيها من الألسن الساميّة الحيّة إلّا اللسان الحبشيّ، وفي هذا الصدد يذكر عالم الساميّات المقارنة الفرنسيّ إرنيست رينان مؤكّدا: « تفرّد اللسان العربيّ، منذ العصور القديمة بأصالة واضحة جعلت منه فرعا متميّزا في قائمة الألسن الساميّة ... فهو ينفرد بآليات إجرائيّة خاصّة به لا تكاد نعثر على أصل لها في الألسن الساميّة الأخرى منها: الآليّة البارزة، آليّة جمع التفسير التي لا توجد إلّا في الأثيوبيّة [ الحبشيّة ] ... وهذا كلّه يفترض أنّ العربيّة قد انفصلت عن الجذر المشترك لهذه الأسرة في الحقبة التي كانت تمتلك خواصّها العضويّة »<sup>4</sup>. ولعلّ هذا ما جعل مسكاتي يفترض أنّ جمع

1- ينظر: بيطار إلياس، قواعد اللغة الأوغاريتية ص 95.

Moscatti, op. cit. p.88.

2- ينظر :

3- ينظر

KAHLOUCHE, Rabah,(1992) :Le berbère (kabyle) au contact de l'arabe et du français, étude socio- historique et linguistique, thèse d'état Alger. p198

4 - ينظر

RENAN,Ernest (1878) : Histoire générale et système comparés des langue sémitiques, 1<sup>er</sup> partie,5<sup>eme</sup>ed, ancienne maison Michel Levy- frères. Paris p.3.

التكسير هو من الصيغ الموجودة في السامية الأمّ مؤكّداً - على غرار رينان- أنه يميّز الألسن السامية الجنوبية أي العربيّة والحبشيّة ، وإن لم ينف وجود آثار لهذه الصيغة في الأشوريّة القديمة<sup>1</sup>. وفي الحين الذي يرى فيه مسكاتي: « أنه لم يُبرهن بعد على وجود جمع التكسير في الأوغاريتيّة<sup>2</sup>، يؤكّد إلياس البيطار على: « أن الأوغاريتيّة تعرض نظاماً مُتطوّراً لجمع التكسير، متطابقاً في ذلك مع العربيّة فمثلاً:

| nāših | (عضلة) جمعها 'anš (عضلات)

Gzr (جَزَار) جمعها 'agzr (جزارون)<sup>3</sup>.

ومهما يكن من أمر، فالمتفق عليه بين علماء الساميات أن جمع التكسير كظاهرة مطّردة واضحة المعالم تكاد تميّز لساني الفرع الساميّ الجنوبي: العربيّ والحبشيّ، ولكن وجود آثار لهذه الصيغ في الألسن السامية القديمة كالأكاديّة والأوغاريتيّة غير مستبعد تماماً- في نظرنا-. إذ تشارك هذه الألسن العربيّة في ظواهر أخرى لا نجدها في الألسن السامية الأخرى منها ما سبق ذكره كالمثني والإعراب، وإلى هذه الألسن نضيف - من خلال دراستنا هذه - اللسان الأمازيغيّ بمختلف لهجاته؛ حيث تُعتبر فيه هذه الظاهرة مطّردة وشائعة. وهو دليل آخر على أواصر القرابة المتينة بين الأمازيغيّة والألسن السامية القديمة عموماً والعربيّة على وجه الخصوص.

تبنى صيغ جمع التكسير في الأمازيغيّة بتغيير بنية الاسم المفرد وهي على غرار العربيّة صيغ سَمَاعِيّة لا تخضع لأوزان معيّنة؛ إنّما يَتِمّ التغيير عادة في مستوى الحركات وقد تغيّر الصوامت أحياناً إن حذفوا أو زيادة نحو:

ثاساروث = مفتاح ← ثيسورا = مفاتيح.  
 أيأزيظ = ديك ← نيوزاظ = ديكة.  
 أُررو = حجر ← نُررا = أحجار.  
 ثاجألث = أرملة ← ثوجأل = أرامل.

### ③ - الجمع المشترك:

Moscatti, op.cit.p.89.  
Ibid.89.

1- ينظر

2- ينظر

3- البيطار: قواعد اللغة الأوغاريتية، ص.97

وفي الأمازيغية صيغ يُجمع فيها بين جمع التكسير والجمع السالم، وهذا النوع من صيغ الجمع يسمّيه هانوتو، ومن بعده مولود معمري بالجمع المركب<sup>1</sup>، كما يعرف عند غيرهما بالجمع الممزوج. وقد لاحظ ذلك أيضا محمد الفاسي إذ يذكر أنّ: « في البربرية جَمْعًا يَمِزج بين الطريقتين بأن يُغيّر فيها شكل الكلمة وتزداد علامة الجمع .... نحو أفوس، اليد، إفاسن؛ أسيف: النهر إسافن... وفي المؤنث تاركًا ج. تاركين ( بالكاف المعقودة) الساقية<sup>2</sup> ».

للملاحظة تجمع لفظة ثارگًا = ساقية في القبائلية جمع تكسير ثيريتگوا: سواقي. وهذه بعض الأمثلة من صيغ الجمع المشترك في الأمازيغية:

أزاکا = قبر ← نزاگوان = قبور  
 وگال = سين ← وگلان = أسنان  
 نزيمار = خروف ← نزامران = خرفان

وتعرف هذه الظاهرة في العربية بملحقات الجمع السالم، بجنسيه، وهي قليلة منها: أولو، بنون، أهلون، سنون.....؛ أولات، بنات، أخوات.

وكما سبقت الإشارة إليه في بداية هذا الفصل، يتفق علماء الساميات وكذا المتخصصون في اللهجات الأمازيغية على أنّ المعايير التي تحدّد صيغة الاسم هي: الجنس والعدد والحالة الإعرابية بالنسبة لعلماء الساميات وحالة الإلحاق بالنسبة للمتمزّغين. إلّا أنّنا نضيف معيارًا - هو في نظرنا من محدّدات صيغة الاسم في معظم الألسن، قبل التعرّض للمعيار الثالث المتفق عليه- وقد تكون له علاقة به- وهو معيار التعريف والتنكير، الذي نوّد التعرّض إليه ولو بإيجاز لنؤكد على ظاهرة أخرى توثق القرابة بين الأمازيغية والألسن السامية.

## 2-ج- ظاهرة التعريف والتنكير في الأمازيغية والألسن السامية

يؤكد المتمزّغون أنّ اللسان الأمازيغي لا يميّز نحوياً بين المعرفة والنكرة بأداة معينة كما هو الشأن في العربية على سبيل المثال: " ال" في بداية الاسم المعرف، والنون في نهايته للنكرة، إذ

1- ينظر كلا من:

HANOTEAU, Essai de grammaire kabyle p.27.

MAMMERI, M, op.cit, p.29.

الجمع المركب: pluriel combiné - الممزوج: p.mixte

2- ينظر الفاسي، محمد، (1969): " البربرية شقيقة العربية" في مجلة البحث العلمي، العدد 14-15، الرباط. ص 10.

لاحظ هانوتو: « أنه لا يوجد في اللهجة القبائلية أداة للتعريف أو للنكرة »<sup>1</sup>؛ كما أكد كل من أندري باسي، وجان أكروزي في قولهما: « إن البربرية لا تفرّق نحوياً بين المعرفة والنكرة فلا توجد أداة خاصة لذلك »<sup>2</sup>، وطبعاً هذا لا يمنع أن تُبتكّر آليات لسانية ترفع اللبس، وتحدّد المفهوم المقصود.

إلا أنّ اللافت في الأمر هو أنّ هذه الظاهرة: عدم التفريق بين التعريف والتكثير موجود أيضاً في بعض الألسن السامية، بل في أقدم الألسن السامية وأقربها - تاريخياً - إلى الأصل، وأكثرها تمثيلاً، ومجالاً للاستشهاد بالنسبة للخصائص السامية بعد العربية.

**الحبشية:** وهي أقرب الألسن السامية إلى العربية؛ إذ يؤكّد العالم الألماني أوغست ديلمان أنّه: « لم تُطوّر أية أداة خاصة في الإثيوبية، ولا في الألسن الحبشية الأخرى، بل ولا حتى في الأشورية، وبهذه الطريقة يكون هذا اللسان قد احتفظ بأقدم خاصية من أقدم حقبة ... وقد عرّضت الطبيعة اللسانية أدوات وآليات مختلفة للتفريق بين الاسم المحدّد أو المعرف والاسم في حالته النكرة. »<sup>3</sup>

**الأكدية:** يتفق علماء السميّات على أنّه لا توجد في الأكدية أداة للتعريف والتكثير ف: « الاسم قد يكون مُعرّفاً أو غير مُعرّف؛ ف: šarrum ← [ شاروم ] قد يقصد بها: الملك أو ملك ». <sup>4</sup>

ويؤكّد هذا الرأي كلٌّ من جون هونرقارد وكريستوفر وود قائلين: «لا توجد أداة تعريف أو تكثير في الأكدية أو الإبلائية، فكلمة: šarrum الأكدية قد تمثل الملك أو ملك حسب السياق. »<sup>5</sup> وإلى هذا الرأي أيضاً ذهب مسكاتي<sup>6</sup>. مقدّماً الأمثلة نفسها، مضيفاً ملاحظة هامّة - سنعود إليها بعد حين - مفادها أنّ التمييم، وهي ظاهرة تلازم الاسم في الأكدية، في مقابل التنوين في سامية الجنوب، « وتلحق جميع الأسماء المفردة في الأكدية سواء أكانت معرفة أم نكرة، مذكرة أم مؤنثة نحو:

HANOTEAU, op. cit. p.5.

1- ينظر

2- ينظر

BASSET, A, Crouzet, J. (1937) : Cours de berbère, parler de la Kabylie, éd. thypo-litho, Alger. p.9.

3- ينظر

4- ينظر

DILLMAN, August : Ethiopic grammar ; p.424.

RIEMSCHEIDER, K. (1974) 1984 : An akkadian grammar, translated by Thomas A., Caldwell and others , sixth edition, university press, U.S.A. p.24.

HUEHNERGARD, J, WOOD, G, Akkadian and Eblaic, op. cit, p.242.

5- ينظر

6- ينظر

MOSCATI, op. cit. p.96-97.

mrruša: الملك، ملك

Sarratum : الملكة، ملكة

ولكن لا تملك [ هذه العلامة- التميميم- ] وظيفة التفريق بين المعرفة والنكرة.<sup>1</sup>

الأوغاريتية: يؤكد دوني پاردي أنه: « لا توجد علامة معجمية للتعريف في الأوغاريتية. »<sup>2</sup> ويشاركة الرأي كل من إلياس البيطار<sup>3</sup>، ومحمود فهمي حجازي الذي أكد على أن: « اللغات السامية لم تكن تعرف في البداية أداة للتعريف. الأكادية والأوغاريتية هما أقدم لغتين دونتا من لغات هذه الفصيلة لم تعرفا هذه الأداة. »<sup>4</sup>

إن خلو أقدم الألسن السامية- تاريخيا- من هذه الظاهرة جعل علماء اللسانيات السامية المقارنة يفترضون أن اللغة السامية الأم لم تعرف أداة للتعريف أو التكرير، إنما تكونت أدوات لهذا الغرض في عصور تالية بطرق مختلفة في الألسن السامية، حيث يؤكد: « أن السامية الأم لم تمتلك أداة للتعريف أو للتكرير »<sup>5</sup>؛ وهذا ما أقره أيضا بروكلمان من قبل حين لاحظ: « أن السامية لم تكن تملك في البداية علامة خاصة للتخصيص أي أداة للتعريف، فالأشورية والحبشية بقيتا على هذه الحالة. »<sup>6</sup>

إذن فلأمازيغية الخصائص المميزة للسامية التي لا تمتن هذه القرابة فحسب بل تجعلها كاملة العضوية في هذه المجموعة بين الألسن الأصلية والأساسية التي انفصلت باكرا عن السامية الأم حاملة معها المميزات الأصلية لتطورها بطرق مختلفة في بيئاتها الجديدة في العصور التالية.

MOSCATI, op. cit. p.96-97

1- ينظر :

PARDEE, D., Ugaritic, op.cit.p.295.

2- ينظر

3- بيطار، قواعد اللغة الأوغاريتية، ص ص 108-109.

4- حجازي، محمود فهمي، (1998): « اللغة الأوغاريتية بنيتها وعلاقتها بالعربية، في مجلة علوم اللغة، المجلد الأول،

العدد الثاني، دار غريب، للنشر والتوزيع، القاهرة ص 15.

5- ينظر

HUEHNERGAD, JOHN (2004) : « Afro-asiatic » in the Cambridge Encyclopedia of the world's Ancient languages, p.146.

6- ينظر

BROCKLEMAN ,C,(1910) : Précis de linguistique sémitique, tr .

MARÇAIS et COHEN, M, lib. Paul Guethener, Paris p138.

ولعلّ الآلية اللسانية التي تؤكد هذه الصلة هي تلك التقنية الإجرائية، بغضّ النظر عن طبيعتها وموضعها من الاسم، إلا أن افتراضات العلماء المتقاربة تحدّد الأصل الأوّل لها، ونعني بهذه الآلية ظاهرة التميم في الأكادية التي فُقدت فيما بعد في كلّ من الأشورية والبابلية، وظاهرة الهمزة القطعية في الأمازيغية، فكّل منهما سواء كلاحقة الميم بالنسبة للأكادية، وسابقة الهمزة بالنسبة للأمازيغية يُعتبر مجرد علامة اسمية- ملازمة له- ولكن فقدت وظيفتها التي من بين الافتراضات المقدّمة حولهما أنّهما علامتا تعريف في الأصل.

إذ ما يميّز الاسم بالدرجة الأولى في الأمازيغية بمختلف لهجاتها، هو ابتداء كلّ اسم مذكّر- مفردًا كان أمّ جمعا- بسابقة ملازمة له، يُصِرّ معظم المتمرّغين على اعتبارها مجرد صائت، ويتفقون على تسميته بالصائت الابتدائي\* ولم يشدّ عنهم إلاّ كارل پراس اللسانيّ الدانماركيّ المتخصّص في اللهجة الطارقية الذي كان يطلق عليها مصطلح « سابقة الحالة »\* له وظيفة نحوية بحيث يكون ثابتا مَبْنِيًّا- في اصطلاح النحو العربيّ- في الحالة المستقلّة، ومُعْرَبًا في حالة الإلحاق<sup>1</sup>. أمّا المستشرق ورنير فيسيخل فيطلق عليها عبارة السابقة الاسمية\*\*، أي مجرد أداة للاسمية بعدما ضيّعت وظيفة التعريف كما ضيّعتها بعض لهجات الآرامية وبخاصة السريانية<sup>2</sup>، مع فارق في الموضوع، فهزمة الآرامية تأتي في نهاية الاسم أي لاحقة.

ويتفق فيسيخل في رأيه هذه، إنّ في المصطلح الذي استعمله: سابقة اسمية أو في طريقة تحليله لظاهرة الهمزة القطعية الملازمة للاسم الأمازيغيّ، مع علماء السامية في تحليلهم لظاهرة

La voyelle initiale \*

بنظر في هذا الصدد: بن تريدي، الأمازيغية لغة سامية في بنيتها ص ص. 286-296

ولقد أسهنا في دراستها بتتبّع المقاربات المختلفة التي حلّت في ضوئها هذه الظاهرة، معتمدين على مصادر ومراجع سامية وأمازيغية.

Préfixe d'état \*

1- ينظر

Prasse, Karl-G.1974 : manuel de grammaire touarègue( tahaggart),iv-v nom, Akademisk forlag, Copenhagen .pp.12-13.

Préfixe nominal\*\*

2- ينظر

Vycichl, Werner, (1956) :« l'article défini du berbère »,in mémorial d'André Basset, librairie d'Amérique et d'orient Adrien Maisonneuve, ParisVI p.141et 146.

التمييم في الأكاديّة التي يعتبرها ريمشنايدر علامة نهائيّة- مادامت لاحقة- ملازمة للاسم، ولكن لا تؤدّي أيّة وظيفة معيّنة، وعليه فهي مختلفة عن ظاهرة التتوين في الساميّة الجنوبيّة، هذه اللاحقة التي تؤدّي وظيفة التتكير<sup>1</sup>؛ وما يدعم رأيه هو فقدان هذه اللاحقة- التمييم- في الأشوريّة والبابليّة القديمتين دون أن يؤثر ذلك في طبيعة الاسم اللهمّ إلا في المستوى التركيبيّ؛ إذ تحذف لاحقة الميم في اللسان الأكاديّ في حالة الإضافة التي يتفق علماء الساميات على تسميتها بحالة الإلحاق أو حالة بناء في مقابل الحالة المستقلّة أو المطلقة التي يحتفظ فيها الاسم بصيغته الأصليّة كاملة. وهذه المصطلحات هي نفسها المتداولة في المجال الصرفيّ خصوصا وأيضا الصرفيّ- التركيبيّ عند دارسي الأمازيغيّة، الأمر الذي لفت انتباهنا، ودعانا لتتبّع هذه الظاهرة في الجانبين.

## 2-د - ظاهرة الإلحاق الاسم وإرساله في الأمازيغيّة والألسن الساميّة:

كما سبق ذكره يحدّد الاسم في الأمازيغيّة إضافة إلى الجنس والعدد بثنائية تقابلية: تعرف بحالة الإلحاق أو حالة بناء في مقابل حالة الاستقلال أو حالة الإرسال أو حالة مطلقة<sup>2</sup>. ويُصِرّ معظم دارسي الأمازيغيّة على غرار علماء الساميات على دراسة هذه الظاهرة في المباحث الصرفيّة، نظرا لما يعتريه الاسم من تغيّرات في مستوى صيغته؛ وتحديد التغيّير الذي يعتري المقطع الأوّل من الاسم أي همزة القطع أو الصائت الابتدائيّ على وجه الخصوص بالنسبة للاسم المذكّر، وحركة سابقة التأنيث ( التاء) بالنسبة للاسم المؤنث إلى درجة أنّ اللسانيّ المغربيّ الحسين المجاهد يعتبر أنّ « حالة الإلحاق [ إنّما هي ] آليّة مورفو- فنولوجيّة [ صرفيّة صوتيّة ] »<sup>3</sup>؛ بينما ترى فاطمة صدّيقي « أنّ ظاهرة الإلحاق وهي الظاهرة التي يتغيّر فيها مطلع الاسم تنتمي إلى المستويات الثلاثة للنظام النحويّ الأمازيغيّ، فهي في الآن نفسه ظاهرة صوتيّة مادامت تؤثر في طريقة تلفظ بعض الأصوات، وهي صرفيّة أيضا لكونها تُحدِث تغييرا في مستوى الكلمة، وهي نحويّة مادامت متعلّقة بالسياق التركيبيّ الذي توجد فيه<sup>4</sup>. ونرى- بعيدا عن هذا التذبذب الذي يعجز عن تحديد

1- ينظر RIEMSHNEIDER,K,op.cit,p.23.

2- ينظر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر:

BASSET ,A. ,la langue berbère ,p.26.

SADIQI ,F., op.cit., p.112.

CORTADE ,J-M.,op.cit., p.25.

EL MOUDJAHID , op.cit. p.117.

3- ينظر

SADIQI, op.cit .p.113.

4- ينظر

المجال بدقة - أن هذه الظاهرة إنما هي ظاهرة نحوية، أي تركيبية أساساً؛ فالتغيرات الصوتية التي تصيب صيغة الاسم إنما تفرضها سياقات تركيبية معينة، إذ تخضع هذه الثنائية التقابلية لشروط علائقية تركيبية، بل وتؤدي وظائف نحوية تضاهي وظيفة الإعراب في العربية والألسن السامية التي حافظت على هذه الوظيفة التركيبية العلائقية التي تظهر آثارها - بداهة - على عناصر التركيب أي الكلم، وفق شروط حددها الاستقراء، مع فارق وهو أن الإعراب يصيب أواخر الكلم الأساسية في هذه الألسن السامية، أما حالة الإلحاق في الأمازيغية فإنها تصيب بداية الكلمة - الاسم - وبطرق خاصة حددها أيضاً استقراء هذا اللسان.

ومع ذلك لن نشدَّ عن هؤلاء الباحثين، سواء في مجال الدراسات السامية أو الأمازيغية، ونعرض هذه الظاهرة في هذا الفصل بإيجاز - على أن نعود إليها خلال دراستنا للجملة في الفصلين الآتيين - مع مقارنتها بما يعرف أيضاً اصطلاحاً حالة بناء والحالة المطلقة عند علماء الساميات. فما العلاقة بينهما مفهوماً واصطلاحاً؟ وهل تمثلان نفس الظاهرة فيكون أصلهما - بذلك - واحداً؟.

#### د-1- ظاهرة إلحاق الاسم واستقلاله في الأمازيغية:

يتفق علماء الأمازيغية - بمختلف لهجاتها - على أن للاسم الأمازيغي حالتين:

حالة الإلحاق: وهي الحالة التي ينجر عنها تغيير في مطلع الاسم، أي همزة القطع بالنسبة للمذكر وحركة تاء التأنيث بالنسبة للمؤنث، وتعرف أيضاً بحالة بناء<sup>1</sup>.

حالة الاستقلال: وهي تلك التي يحتفظ فيها الاسم بصيغته الأصلية وتعرف أيضاً بالحالة المطلقة.

ويؤكد سالم شاكر على: « أنه نادراً ما يستعمل في الأمازيغية الاصطلاح: الحالة المطلقة / حالة البناء<sup>2</sup>؛ وهو الاصطلاح الشائع لدى علماء الساميات والمرادف للثنائية - المستعملة عندهم أيضاً، حالة مستقلة / حالة إلحاق - مضيافاً « أن هذه الظاهرة التقابلية من أصعب مواضيع

1- ينظر في هذا الصدد وخصوصاً بالنسبة للاصطلاح المستعمل المرَجِعِينَ السابقِي الذِكر للمغربيين: المجاهد ص 113،

وصديقي ص 112. يقصد بحالة بناء: état de construction

2- ينظر CORTADE, op.cit.p.25.

النظام النحويّ البربريّ إنّ في مستوى العناصر الدالة أو في المستوى التركيبيّ. كما أنّه تاريخياً أصلها غامض «<sup>1</sup>. والواقع أنّه تاريخياً ومن خلال الدراسات المقارنة يمكن إزالة هذا الغموض، وهي المقاربة التي نطرحها بعد توضيح هذه الظاهرة.

### آليتها الإجراءية:

يكون الاسم في حالة الاستقلال أو في الحالة المطلقة أو في حالة إرسال<sup>2</sup> وهي الترجمة التي يقدّمها عبدلوي؛ عندما يحافظ على صيغته الاسميّة الأصليّة فلا يعترها أيّ تغيير وظيفيّ يذكر. أمّا في حالة الإلحاق أو حالة بناء فإنّ تغييرا يصيب مطلع الاسم، فعلى خلاف الطارقيّة التي عادة ما يحذف فيها الصائت الابتدائيّ تماما، فإنّ لهجات الشمال ومنها القبائليّة قاعدة صرفيّة متّبعة في معظم الأسماء الأمازيغيّة- المذكّر منها-

- إمّا بتغيير حركة الهمزة القطعيّة

- أو استبدال هذا الحرف بحرف علّة مناسب: "و" أو "ي". وذلك على النحو الآتي:

---

CHAKER,S, op.cit. p.39.

1- ينظر

وهما المصطلحان المتداولان في الدراسات الساميّة - الانجليزية خاصّة - Absolute case / Construit case وهذا يوحي لنا - وقد نكون مخطئين - أنّ سالم شاكر يتفادى هو الآخر، ذكر أيّة قرابة في هذا المجال مع الدراسات الساميّة ولا نشكّ مطلقا اطلاعنا على بعضها - فالمصادر المراجع المذكورة في دراسته المختلفة توضّح ذلك -؛ ويفضّل أن يعتبر أنّ تاريخ هذه الظاهرة، مفهومها واصطلاحها غامضاً؛ و« أنّ المعطيات حولها في غاية التداخل» وعليه تبقى « مقاربات أندري باسي (57،52،1948) الكلاسيكيّة وهي أصلاً قديمة هي المراجع الأساسيّة وقاعدة العمل الأفضل»! ص 39. وهو لا يختلف تماما عن موقف سابق اتبع فيه أستاذه أ. باسي في ضرورة اعتبار الأمازيغيّة لغة معزولة عند دراسيتها مع الألسن الساميّة عندما فرضت نتائج الدراسات المقارنة اعتبارها من الألسن الشرقيّة.

2- ينظر: بوكوس، أحمد، بوخرص فاطمة وآخرون، (2010): مدخل إلى اللغة الأمازيغيّة، ترجمة رشيد العبدلوي، المعهد الملكيّ للثقافة الأمازيغيّة، ط2، الرباط

بعض السياقات التركيبية الفارضة للتغيير	صيغة الاسم الأصلية		همزة القطع	
	ترجمته	الاسم	تغييراتها	الهمزة
أديغ اذ وارگاز سرتُ مع ال/رجل ياساولادُ وُمازيغ تكلّم ال/أمازيغي يازأنز أُخريق اذ وَاخام بَاع الحقل مع المنزل	رجل/الرجل ال/أمازيغي ال/منزل	أرگاز أمازيغ أخام	وُ أو وو [و]	أ
آفغان بيرگازان خرج ال/رجال ياقَع ساگُ بييري آن وَابريد خرج من حافة الطريق	ال/رجال ال/حافة	ئرگازان ئري	بي [ي]	ئ
يازوال ووشان هرب ال/دئب ياناشراح ووليس انشرح قلبه	ال/دئب ال/قلب	وُشان وُل	وو [و]	و

أمّا بالنسبة للمؤنث فالتغيير يعنري حركة سابقة التأنيث التي عادة ما تحذف نحو:

ثاماطوث: امرأة ← ثافاغ اثماطوث

خرجت ال/مرأة

وعليه يمكن أن نستنتج قاعدة الإلحاق كالاتي:

تلحق الأسماء المذكرة ( في حالة الإفراد والجمع ) في الأمازيغية بتغيير حركة الهمزة القطعية أو

تعويضها بأحد حرفي العلة المناسب للحركة الأصلية: و/ي ، أو حذفها كما في الطارقية.

أما الأسماء المؤنثة فعادة ما تحذف حركة تاء التأنيث السابقة. وتجدر الإشارة إلى بعض

الملاحظات الضرورية وهي:

\* تشذ عن قاعدة الإلحاق:

- الأسماء التي لا تبتدئ بهمزة قطعية، وعدد هذه الأسماء محدود جدًا منها: لاث = ال/جوع؛

فاذ= ال/عطش؛ أكرأ= بعض؛ اذروس: ال/قليل؛ ساكسو= كسكس؛ باطو= ال/تفريق.

- الأسماء العربية التي احتفظت بصيغتها الأصلية خاصة المعرفة ب"ال": ادين= الدين؛  
اشيخ= الشيخ؛ البير؛ الكاس...

- وقد تحتفظ بعض الأسماء بحالتها الأصلية ( أي المطلقة ) وتبقى « مبنية » بالاصطلاح  
الصرفي العربي، فلا « تعرب » الأسماء المؤنثة المكسورة التاء نحو:

ثيزي= تلة؛ ثيلي= ظل؛ ثيزيا= ند

والمضمومة نحو: ثوجال= أرامل؛

ثوشانت= ذئبة← ثاروال ثوشانت = هربت الذئبة

### \*مَوَاضِعُ الإِلْحَاقِ

الموضع هو الموقع الأصلي الذي تبنى عليه وظيفة نحوية معينة وهي بهذا خاصية نحوية،  
نفصل دراستها في الفصلين الآتيين، ونكتفي بالذكر دون التمثيل- للمواضع التي يلحق فيها الاسم  
وهي: الفاعل، نائب الفاعل، الاسم المجرور بالحرف، المضاف إليه، الاسم المعطوف. ويكون في  
الحالة المطلقة أو المستقلة إذا جاء هذا الاسم: مفعولا به، أو صفة أو مبتدأ أو خبرا.

وعليه فظاهرة الحالة بنوعيتها هي ظاهرة نحوية واضحة المعالم، بحيث نميز من خلالها بين  
الفاعل والمفعول، بين ظاهرة الصفة والمضاف إليه وهي عادة الوظائف التي تحددها ظاهرة الإعراب  
في الألسن السامية التي حافظت عليها. إذن فالإلحاق الاسم واستقلاله إنما هي تقنية تضاهي آلية  
الإعراب الذي يعتري أواخر الكلم باختلاف وظائفها، ولعل هذا ما جعل اللساني الدنماركي كارل  
براس يعتبر: « أن تغيير هذه العلامة الاسمية حالة إعرابية من حيث أنها تُحدّد وظائف الأسماء في  
الجملة.» مستخلصا هذه النتيجة الواضحة: « تطابق حالة الإلحاق [ الأمازيغية ] الإضافة السامية<sup>1</sup>.  
في الوقت الذي يصرّ معظم المتمرّغين على اعتبارها شكلا من الأشكال الصرفية المحضة، ومن  
بينهم المجاهد الذي ينفي عنها الوظيفة النحوية والتركيبية<sup>2</sup>.

1- ينظر Prasse,K.G, 2002 : « l'origine des préfixes d'état un berbère»,in Article de Linguistique berbère, Mémorial Weiner Vycichl, l'harmathan ,Paris. p.384.

2-- ينظر

El Moudjahid, El-Houssain(1982) : « Un aspect morphologique du nom en tamazight :l'état d'annexion », in langue et littérature, Rabat. p.48-49.

## د-2- ظاهرة الإلحاق والاستقلال في السامية:

إنّ هذه الظاهرة مفهومًا - كآلية نحويّة لها آثار في المستوى الصرفي- واصطلاحًا، من محدّدات الاسم في الألسن السامية سواء المعربة منها كالأكاديّة والعربيّة... وغير المعربة كالعربيّة... ويقصد علماء السامية بما يصطلحون على تسميته بحالة الإلحاق أو حالة بناء ما يعرف بحالة الإضافة أو التركيب الإضافي في النحو العربي، وهو الاستنتاج الذي خلصنا إليه من خلال التعريفات المقدّمة.

إذ يُعرّفها العالم الروسي المتخصّص في الساميات المقارنة على أنّها: « تخصيص اسم باسم آخر يضاف إليه... كما في الأكاديّة: kalbi' rimrša- [ كلب الملك-جرًا... ]»، وقد يُحدّد الاسم أو يخصّص بضمير متّصل يضاف إليه نحو في الأكاديّة kalā-šunu ← كلهم [ نصبًا ]<sup>1</sup>. ونتيجة هذا التخصيص\* أو علامة حالة الإلحاق هنا في الأكاديّة هو حذف الميم الذي يعتبر علامة الاسميّة، تمامًا كما تحذف النون في الإضافة؛ مع فارق جوهريّ هو أنّ التتوين علامة تكبير تحلّ محلّ علامة التعريف؛ أمّا التميم، فيتفق علماء الساميات على أنّه ليس علامة للتكبير؛ وإنّما علامة للاسم في الحالة المطلقة، وتسقط هذه العلامة في حالة الإضافة، تمامًا كما تسقط هذه العلامة الاسميّة للاسم الأمازيغيّ- همزة القطع- في الطارقية أو تتغيّر في اللهجات الأمازيغيّة الأخرى.

ويربط علماء الساميات حالة الإلحاق عمومًا بوظيفة التخصيص أو التعريف والتكبير، إذ يؤكّد مسكاتي قائلاً: « إنّ حالة البناء السامية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بوظيفة التعريف والتكبير، فهو الشكل الخاصّ الذي يتّخذ الاسم عندما يُحدّده اسم أو ضمير متّصل... والاسمان متلازمان لا

Diakonoff, op.cit. p.60- 61

1- ينظر

وقد حلّل هذا العالم هذه الظاهرة تحليلًا صرفيًا ودقيقًا ومفصّلًا في مرجعه المذكور في الصفحات صص 57-62 مبينًا أن التغيير الصرفي الأساس الذي تحدّثه هذه الظاهرة النحويّة في الأكاديّة هو حذف العلامة الاسميّة التميم في الصفحات 57-62 كما وضّح آلبتها المستشرق الإيطالي مسكاتي في المصدر المذكور سابقًا في الصفحات: 100-106 وتعرّض لها ديلمان بالنسبة للحبشيّة صص 424-426 وقبلهم جميعًا المستشرق الانجليزي وليام ورايت في مصدر المذكور سابقًا في الصفحات: 140-145، ويتفق هؤلاء جميعًا على دراسة هذه الظاهرة مع ظاهرة التعريف والتكبير.

\* تحديد / تخصيص Détermination

يفرق بينهما عادة ... ويفقد الاسم الأول التمييز، بالنسبة للأكادية نحو: mārū-šu = ابنه، و"ال" التعريف والتنوين في العربية نحو الجَزَّار/ جَزَّارٌ، جَزَّارٌ ...<sup>1</sup>. ولكن « بعدما فُقد الإعراب في معظم الألسن السامية أصبحت حالة الإلحاق تميّز وظيفة الاسم في السياق في مقابل الحالة المطلقة أو الحرّة، التي تتخذ أيضا وظيفة معينة كما في العبرية<sup>2</sup> ».

والواقع إنّ العبريّة نموذج للسان استطاع أن يعوّض ظاهرة الإعراب في الألسن السامية بآليات مختلفة، فللتفريق بين الفاعل والمفعول به، يسبق المفعول به حرفُ إِت، فهي علامة المفعوليّة. وللتفريق بين الصفة والمضاف إليه؛ فالمضاف إليه عادة ما يغيّر حركة المقطع الأوّل أو تحذف تماما على غرار حركة التانيث، وتغيير الصائت البدائي في حالة الإلحاق في الأمازيغيّة.

وخلاصة هذا المبحث، تكمن في أنّ ما يقرب الأمازيغيّة من العربية ومن الألسن السامية أكثر مما يجعلها مختلفة عنها، بل ما تختلف فيه عن العربية تشترك فيه مع لسانٍ أو أكثر من هذه الأسرة الشرقيّة، كظاهرة المثنى التي لا توجد فقط في الأمازيغيّة، بل في العديد من الألسن السامية. ولعلّ الخصائص الأخرى المميّزة لمُكوّن أساس من مكوناته الجملة، وهو الاسم دليلٌ ليس على مجرد القرابة، بل على أنّ الأمازيغيّة فرع أصيل من الأسرة السامية حافظ على الخصائص التي عادة ما تتوفّر في الألسن الأقدم تاريخياً والأقرب من السامية الأم. منها:

- ظاهرة الاشتقاق من جذر ثلاثي أصلي وفق وزن معيّن
- صياغة المؤنث بإضافة تاء التانيث
- صياغة الجمع السالم بإضافة علامة النون و إن بأشكال مختلفة
- صياغة جمع التكسير- عن طريق أوزان قياسية- وهي ظاهرة خاصة بالعربية عموماً.
- مضاهاة الأكادية والأوغاريتية والحبشية في عدم وجود علامة معينة للتعريف والتكثير.
- مضاهاة العبريّة-بشكل خاص- في حالة الإلحاق التي يعترى فيها حركة مطّلع الاسم تغيير أو حذف. وإن كانت لحالة الإلحاق في الأمازيغيّة وظيفة إعرابيّة لا تنحصر في التركيب الإضافي، بل تتجاوزها إلى وظائف نحوية أخرى سنبينها لاحقاً.

Moscatti, S, op. cit. p.101.

1- ينظر

DIAKONOFF, op.cit., p.61.

2- ينظر

#### I-4- الخصائص السامية للفعل في الأمازيغية:

بعد تناولنا لخصائص الاسم، نعرض في هذا المبحث - وإن بإيجاز - بعض خصائص عنصر آخر من عناصر الجملة لا يقل أهمية عنه: الفعل.

يعدّ الفعل من أهم أقسام الكلمة، فهو الركن الرئيس في بناء وتركيب الجملة. إذ كثير من الألسن لا تخلو الجمل فيها من الفعل مطلقاً؛ فهو الذي يصوغ الحركة الدينامية للكلام التي يحملها الحدث، وذلك بوضع هذا الحدث إما:

- في حيّزه الزمني وتتبع مختلف لحظاته، أو بوصف الحالة في فترة من الفترات الزمنية بصيغ وآليات تختلف باختلاف الألسن، كما نجده في أهم الألسن الهندو-أوروبية.
- أو بالتركيز على صياغة الحدث، وكيفية إنجازه دون الالتفات إلى الزمن، كما نجد ذلك في بعض الألسن اسلافية وبخاصة الروسية، وأيضاً الألسن السامية بالتحديد.

#### 4-1- تأصيل مفهوم «صيغة الحدث» أو هيئة الحدث في الألسن السامية:

يتفق اللسانيون عموماً، ودارسو الساميات على وجه الخصوص على أنّ الميزة التي تطبع الألسن السامية جميعاً هي أنّ نظامها الفعليّ مبنيّ أساساً على هذه الثنائية: منقطع/غير منقطع<sup>1</sup> أو تامّ وغير تامّ<sup>2</sup>؛ التي تُحتزل في النحو العربيّ، أيضاً في الثنائية: فعل/يفعل. هذا النظام التقابليّ لا يقوم أساساً على الزمن، وبالتالي فهو لا يصوغ مختلف فتراته وإنما يركّز على كيفية صياغة الحدث ويتولّى السياق بمختلف القرائن: (السين، سوف، إن، إذا، كان...) هذا المفهوم النحويّ الذي

1- منقطع ← accompli ، غير منقطع ← inaccompli ينظر في هذا الصدد كلاً من:

BLACHERE, R ET GAUDEFROY-DEMONBYNE, M,(1975) : Grammaire de l'arabe classique morphologie et syntaxe, Maisonneuve et Larose , Paris pp.38-41.

FLEISH,H .( 1979), op.cit.,p.115-119.

2- تام ← parfait، perfective، غير تام ← imparfait..، imperfective، ينظر في هذا الصدد على سبيل

BROCKLEMANN , K., 1910 : précis de linguistique sémitique, p.149. المثال لا الحصر كلاً من:

DIACKONOFF,op.cit,p.78-85.

MOSCATI,op.cit,p.131-135.

يخضع له نظام الفعل في الألسن السامية جميعها هو الذي نسميه « صيغة الحدث»\* ويعرفه اللسانيُّ برنار كومري على أنه مفهوم نحويّ يختلف عن الزمن، فصيغة الحدث لا تربط زمن الفعل بزمن التكلم أو زمن آخر، ولكنها تنظر إلى زمن الحدث من الداخل أي إلى الأمد *Durée* الذي يستغرقه الحدث لكي ينقضي أو إلى الكيفية التي يحصل فيها أو يُنجز بها الحدث ضمن مسار الزمن<sup>1</sup> الخطي الذي يتولاه السياق؛ وهو لا يختلف عن التعريف الذي قدمه اللسانيُّ كريستال: « صيغة الحدث تصنيف نحويٌّ للأفعال تشير إلى مدّة أو نوع الحدث الذي يعبر عنه بصيغة الفعل»<sup>2</sup>.

إنّ هذه الرؤية الدقيقة في توصيف الفعل لا تختلف عن رؤية سيبويه- كما سبقت الإشارة إليه في الباب الثاني من هذا البحث- الدقيقة في تحديده للفعل في العربية: « ... فأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»<sup>3</sup>.

فالملاحظ أنّ سيبويه لم يشر إلى دلالة الفعل- بلفظه وصيغته- على الزمن وإنما قسّم الفعل

وفق كيفة وقوع الحدث إمّا:

- بتمام إنجاز وانقطاع حدوثه ← " لما مضى "

---

\*ونقصد بصيغة الحدث الفئة اللسانية المعروفة بـ aspect، وقد ترجمها تَمَام حَسَان بالجهة، إلا أننا نتحقّق عن هذه الترجمة التي نراها تقابل في الواقع: modalité، وهو مفهوم واسع، نحويّ ودلاليّ يكتنّف كلاً من الفئتين الأساسيتين في تحديد الفعل حسب الألسن: الزمن وصيغة حدث الفعل، بل وغيرهما. و" الجهة " بمعانيها النحوية والدلالية في هذا المجال، مصطلح تراثي قد استعمله عبد القادر الجرجاني وغيره؛ ففي "المقصد" على سبيل المثال قوله: ... الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها وكاد وأخواتها تجري مجرى الأدوات، فنسلب الدلالة على الحدث وتقيد مع دلالتها على الزمن معنى آخر من معاني الجهة كالانتقال، والتحوّل أو المقاربة والشروع... (ص114 من المصدر المذكور). فعلاً: فقرأ، يقرأ، كان قد قرأ، سيظل يقرأ ... فهذه الأدوات المختلفة التي تضاف على صيغة الفعل لا تحدد الفترة الزمانية، فحسب بل الوجهة مع ما تحمله من دلالات أخرى، هذا مفهوم من مفاهيم الجهة؛ وهو في نظرنا مختلف تماماً عن مفهوم صيغة الحدث aspect.

1- ينظر ونظن أن COMRIE, Bernard,(1976)1981 : Aspect, CAMBRIDGE-university- press . p.5-6

هذه العبارة: زمن الحدث من الداخل هي التي يترجمها تمام بالزمن الصرفي في مقابل الزمن الرئيسي الذي يحدده السياق؛ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها.

2- ينظر CRISTAL,David,(1991) : A Dictionary of linguistics and phonetics,

Black well publisher UK. (Aspect).

3- سيبويه، ج1/ص12

ما يكون ولم يقع  
- أو عدم انقطاع حدوثه واستمراره ←  
ما هو كائن لم ينقطع

ولئن استخلص بعضهم\* أنّ هذا التقسيم يدلّ على القيم الزمانيّة الطبيعيّة المعروفة التي تبني من أجلها الأفعال، فهي على حدّ تعبير سيبويه « تبني لما مضى منه وما لم يمض ... »<sup>1</sup>، بناء على ترتيب سيبويه: « ماض، مستقبل وحاضر »<sup>2</sup>، فإننا نرى غير ذلك - وإن كنا لا ننفي هذه الإيحاءات - والتي قد تعني ما ذكره كُمري: زمن الحدث من الداخل-؛ إشارة سيبويه إلى بناء الفعل " ... بُنِيَتْ .. " له دلالة أدقّ من المفهوم الزمني الطبيعي الذي تضبطه القرائن اللسانيّة والسياقات التركيبيّة. وهذا ما تنبّه له السهيليّ حين أكّد على أنّ الفعل « لا يدلّ على الزمان البتّة، إنّما يدلّ اختلافُ أبنيتِهِ على اختلاف أحوال الحدث ... »<sup>3</sup> فصيغة " فعل " لا تدلّ على الزمن الماضي كما فهمه افليش وإنما على مضيّ الحدث وتام إنجازه ولو في المستقبل: إن كتب محمدُ الرسالة أخضِرْهَا. وصيغة « يفعل » تدلّ على عدم انقطاع الحدث واستمراره في الماضي أو في المستقبل، وتتولّى الأدوات والزوائد المصاحبة للفعل، وحتى القرائن البلاغيّة التعبير عن الزمن بدقّة متناهية، وهذا ما ذهب إليه الأستاذ الحاج صالح مؤكِّدًا على أنّ صيغة الفعل - عند كلّ من سيبويه والخليل بن أحمد - لا تدلّ على الزمن بل تحدّد هيئة أو حالة وقوع الحدث<sup>4</sup> مؤصِّحًا ذلك قائلاً: " فعندما قال سيبويه أنّ في الفعل دلالة على الماضي والمستقبل فإنّ ذلك يَرْجِعُ حتمًا إلى التعاقب:

\*- نقصد ببعضهم جلّ النحاة الذين جاؤوا بعده ماعدا السهيلي، وأيضا بعض المستشرقين من بينهم افليش الذي لَقِّنَتْ انتباهنا ترجمته- وهي قراءتا- تتّهم الرؤية النحويّة العربيّة بالسذاجة والسطحيّة- لِعِبارة " لما مضى" (من الحدث الذي أخذت منه أمثلة formes) ب: " ce qui est passé": ترجمة لغوية سطحية؛ والواضح أن المقصد النحويّ هو ما تمّ وأنجز وانقطع من الحدث. وعبارة "انقطع" قد استعملها سيبويه في توضيحه للصيغة الثانية: « ما هو كائن لم ينقطع»: أي inaccompli التي تقابل الصيغة الأولى " ما مضى" وانقطع: l'accompli؛ وهي الثنائية ومرادفاتها التي استعملها جلّ المستشرقين إنّما هي- في نظرنا- ترجمة لمفاهيم سيبويه؛ وعليه فهو مؤسس لهذا المفهوم الذي اتخذه المستشرقون منهاجا في مقارنتهم، وهذا يفنّد اتّهام افليش " بأن العرب جهلوا صيغة الحدث" «Ils ont ignoré l'aspect». ص 204.

1- سيبويه، ج 1 ص 36.

FLEICH, op.cit. , p.202

2- ينظر

3- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة. ص 66.

HADJ SALAH, 1979, op.cit., pp.702.703.

4- ينظر

Ø فعل/ سيفعل. وبعبارة أخرى إلى المقابلة:<sup>1</sup>

صيغة الحدث (بناء الفعل)	علامة الزمن (القرائن السياقية)
فعل	Ø
يفعل	س

وهذه المقابلة البنوية قد وضّحها المستشرق الفرنسيّ ابلاشير، إذ اعتبر الفعل الذي يكون على هيئة بسيطة الممتلئة بالصيغ: فعل، فعُل، فعل، فعلا منقطعاً، أمّا غير المنقطع فصيغته الثلاثة: يفعل، يفعل؛ ملخصاً وظيفية كلّ صيغة في هذه النتيجة: إنّ المنقطع يدلّ على وقوع الحدث في فترة ماضية غير محدّدة، أمّا غير المنقطع فيدلّ على وقوع الحدث واستمراره وتكراره في فترة غير محدّدة.<sup>2</sup>

ولم يجانب افليش الصواب حين أشار إلى أنّ تحليل ابلاشير لنظام الفعل - الذي يعدّ في نظرنا مجرد شرح لتعريف سيوييه الدقيق وترجمة لتحليل السهيلي لمفهوم صيغة الحدث للفعل العربيّ - مبنيّ على آراء المستشرق المتخصّص في الألسن السامية: مرسيل كوهين<sup>3</sup> الذي ركّز على مفهوم "اللازمن" في النظام التقابليّ: تامّ/ غير تامّ، مؤكّداً على أنّ هذا المفهوم هو الذي يقوم عليه نظام الفعل في كلّ الألسن السامية عبّر تاريخها الطويل، وفي مختلف الأقطار حيث قال: « إنّ الأمر اللافت للانتباه، إذا تأملنا مختلف الكتب التاريخية للسامية، الموزّعة على مدى خمسة آلاف سنة - التي توصلنا إليها - هو ذلك الثبات - في إصرار - لنظام فعليّ لا يركّز على الزمن.»<sup>4</sup>

ولكن يجب التذكير أنّ المصطلحين متداولان عند علماء الساميات، إذ جاء في نصّ بروكلمان - الذي ترجمه مارسيل كوهين - ما يأتي: « لا تميّز السامية إلاّ " زمنين " غير التامّ ... والتامّ ...، ولكن لا يجب أن نفهم من التامّ وغير التامّ المفهوم الهندو - أوروبي، ولكن يجب أن

Ibid. p. 703.

1- ينظر

BLACHERE, op.cit., p.40-41.

2- ينظر

COHEN, Marcel,(1924) : le système verbal et expression de temps, imprimerie nationale, Paris. pp.12-13.

3- ينظر

COHEN, op.cit., p. 296.

4- ينظر

يُفْهَمًا من خلال دلالتهما التأصيلية على إنجاز الحدث وعدم إنجازه»<sup>1</sup>؛ أي مضي وانقطاع الحدث، واستمراره وعدم انقطاعه كما جاء في تعريف سيبويه؛ وعليه فهذا التعريف الذي وُضع للفعل العربي هو أيضا حدُّ الفعل في كلِّ الألسن السامية بناءً على ما جاء عند معظم المستشرقين. بل ونعتبره بدورنا التعريف المناسب للفعل في الأمازيغية أيضا. فلقد أكّد اللساني الجزائري سالم شاكر من جهته - على غرار ما فعل افليش- أنّ أندري باسي الذي يُعتبر أوّل من اعتمد على مفهوم صيغة الحدث في تحليله للفعل الأمازيغيّ قد استعان بالدراسات السامية، وبخاصّة أعمال مارسيل كوهين<sup>2</sup>.

#### 4-2- نظام الفعل الأمازيغيّ والدلالة على الزمن

لا يعبر الفعل الأمازيغيّ عن الزمن بصيغته، وإنما يدلُّ على انقطاع الحدث ومضيّه، أو عدم انقطاعه واستمرار حدوثه تماما كما هو الشأن في الألسن السامية عموماً والعربية على وجه الخصوص، وهذا المفهوم هو الذي فرض نفسه بين دارسي اللهجات الأمازيغية ابتداءً من منتصف القرن الماضي، بعدما فشلت محاولات إسقاط خصائص نظام الفعل الفرنسي على نظام الفعل الأمازيغيّ. ولكن مع ذلك- بقيت المصطلحات التقليدية، منها المصطلح الإغريقيّ: \* aoriste مستعملة عند معظم النحاة واللسانيين، مقتفين في ذلك خطى أندري باسي الذي يرفض استعمال

1- ينظر BROCKLEMANN, 1910, op.cit. ,p. 149

يؤكد مارسيل كوهين أنّ افليش هو مروج مصطلحيّ تامّ/غير تامّ: parfait/imparfait ، وذلك سنة 1864 ؛ وهما الشائعان في الاستعمال عند معظم دارسي السامية، وهما المصطلحان الموضوعان أيضا لمفهوم صيغة الحدث aspect عند المستشرق الروسيّ دياكونوف بعبارات صيغة الحدث التامّ: perfective aspect وصيغة الحدث غير التامّ imperfective aspect ( ينظر ص 78 من دراسته المذكورة).

2- ينظر CHAKER, manuel de linguistique berbère, II p54.

\* لم نستطع أن نقارب ترجمة aoriste لهذا نسجله في النصوص كما هو وفي حروفه الأصلية، وبكفيينا عجز باسي وغيره عن تحديد مفهوم هذا المصطلح الإغريقيّ. وعادة ما يُقابل بمصطلح آخر ممثلاً معه ثنائية تقابلية، وهو prétérite ما يعادل الماضي. ويعرّف Dubois مصطلح aoriste: «أنّه زمن الأفعال الإغريقية مع علاقات خاصّة بالضمائر والعدد مضيفا «... إن قيمة صيغة الحدث aoriste ل la valeur aspectuelle هي قيمة الحدث منعزلا عن أيّة علاقة بالفاعل المتكلم، فهو غير محدّد بالنسبة لزمن الحدث، وهو الشكل غير المعلم non marqué لصيغة الحدث في الإغريقية». ينظر مادة aoriste في «Dictionnaire de uqitsiugnile». هذا الغموض في المفهوم جعل اللسانيّ البنويّ (الوظيفي) ينكوي PENCHOEN يتخذ موقفا من هذا المصطلح مستبدلا إيّاه بالعبارة «البنية أو الشكل غير المعلم للفعل». ينظر: p. 43 op.cit., PENCHOEN,, أما عبدلوي فيترجمها بصيغة المجرد في مقابل التامّ وغير التامّ، ينظر: مدخل إلى اللغة الأمازيغية، ص59

المصطلحات التي يَسْتخدِمُهَا دارسو الساميات - رغم وضوحها واستيفائها للمفهوم المقصود؛ تفادياً لأية مقارنة تقرب نظام الأمازيغية من الألسن السامية وبخاصة العربية، مفضلاً استعمال مصطلحات يعترف باعتباريتها وعدم وضوح دلالتها في توصيف النظام الفعلي الأمازيغي حيث يُصرِّح: « إنَّ المصطلحين aoriste والماضي هما مصطلحان اعتباطيان، لم نستطع بعدُ أن نحدِّد نوع الفكرة التي يستجيب لها تقابلهما. وفي كلِّ الأحوال نعتبر أنَّها ليست قيمة زمنية على الأقلِّ في الأساس ... [ وعليه ] ألاَّ يجب أن نرى تقابلاً بين:

- محدّد/ غير محدّد Déterminé/ indéterminé

- مؤقّت/ دائم momentané/ durable

- تامّ/ غير تامّ parfait/ imparfait؛ إلى آخره أو أيضاً التقابل بين المصطلحين اللذين

ينبئاهما عموماً المعرّبون منقطع غير منقطع: accompli/ inaccompli. ممكن؛ ولكن من جهتنا يستهويننا البحث في التقابل: دقيق وغير دقيق précis/ imprécis.

ولكن؛ ومهما يكن من أمر، وبعد فحص جديد للمسألة ... يبدو أن المصطلح aoriste هو

المفتاح العام ...<sup>1</sup> « ورغم ملاحظة اللسانيّ بنكوين الذي يرى أن موقف باسي بعيد عن الموضوعية

بحيث قرّر أن « يحتفظ بمصطلحات للدلالة على صيغ فعلية، وهو يعلم - بعد فحص دقيق - أنّها لا

توافق القيمة التقابلية التي يملكها في النظام الفعلي. »<sup>2</sup>، يفضل سالم شاكر - وبعد فحص آخر من

جانبه - اختيار باسي للثنائية aoriste/ préterite على استعمال المصطلحات المتداولة في المجال

السامي قائلًا: « بالنسبة لي سابقى وفيّاً لاصطلاح أندري باسي الكلاسيكي \* مع العلم أنّ هذه

التسميات هي مجرد علامات - قصاصات - لا تحمل دلالة واضحة (أو قليلاً) عن المدلول وربما يبقى

الاستعمال الأقرب إلى الحكمة هو نظام الترقيم للمفاهيم (III, II, I)<sup>3</sup> !!

Basset, A., 1952, op. cit., p.52-53

Penchoen, T., 1973, p.44

Chaker, S, op. cit., p.56-57

1- ينظر

2- ينظر

3- ينظر

وبغض النظر عن موقف باسي وتلامذته من الثنائية " السامية " بل " العربية " - في نظرنا- : منقطع/ غير منقطع، فالصيغة في الفعل الأمازيغي لا تدلّ مطلقاً عن الزمن تماماً كما هو الشأن في الفعل العربي وإن كان لكلّ منهما صيغته الخاصة وآلياته المميزة . فقد رأينا في العربية أنّ:

صيغة فعل: تدلّ على مضيّ وانقطاع الحدث

صيغة يفعل: تدلّ على عدم انقطاع الحدث واستمرار

أمّا في الأمازيغية فنرى أنّ للفعل صيغتين أصليتين:

1- صيغة تدلّ على مضيّ الحدث وانقطاعه

يافاغ: خرج ؛ نافاغ: خرجنا ؛ ثافاغ: خرجت

وهناك من يستعمل  
↓                      ↓                      ↓  
تافاغ                  نافاغ                  يافاغ

بإضافة اللاحقة "اد" لصيغة الفعل، وهي الأصحّ وإن كان استعمالها مهدّداً بالزوال؛ إذ كثيراً ما تحذف اختصاراً.

2- صيغة تدلّ على ما هو كائن لم ينقطع على حدّ تعبير سيبيويه وهي:

أد يافاغ: يخرج؛ أد نافاغ: نخرج؛ أتاافاغ: تخرج

وهكذا فصيغة غير المنقطع التي يُعبّر عنها في العربية بصيغة المضارع " يفعل " نحصل عليها في الأمازيغية بإضافة السابقة: « أد »\* وعليه:

∅ يورا(د): كتب ← منقطع

أديارو: يكتب ← غير منقطع

∅ يالساد: لبس ← منقطع

أديبلاس: يلبس ← غير منقطع

\* كثيراً ما تُدغم السابقة " أد " فيما يليها إذا جاورتها حروف قريبة المخرج من الدال، كما في هذا المثال أيضاً أدتينيظ ←

أتينيظ: تقول أو تقولين. ينظر: MAMMERI, op.cit.,p.45

ولئن اعتبر دي پارادي<sup>1</sup>، وروني باسي<sup>2</sup>، وهانوتو<sup>3</sup>، ودالي<sup>4</sup>، ومعمري<sup>5</sup> وغيرهم من النحاة، هذه الأداة "أد" أداة تدلّ على الاستقبال إلا أننا نخالفهم الرأي، لأن زمن المستقبل - كغيره من الأزمنة - يدلّ عليه في الأمازيغية السياق. أمّا السابقة "أد" فإنّها كما ذكر اللساني بنكوين: « وسيلة إضافية لنواة الفعل ... تكمن قيمتها في تسجيل الحدث الفعليّ كحدث غير منقطع وغير محدد»<sup>6</sup>. وهذه بعض الأمثلة لتوضيح وظيفة الصيغة " اد+الفعل".

1- « أداكسان أنزاطان، أدظاكران، أكليم ذي ازيت. »

← [ينزعون الشعر، يلقون الجلد في الزيت]

ففي هذا المثال الذي قدّمه سالم شاكر نلاحظ أنّ الفعلين: " أداكسان " " أدظاكران " لا يدلّان عن زمن معيّن، بل يصفان تكرار الحدث واستمرار وقوعه في رتبة. فالجملة نموذج للتعبير عن ما هو كائن لم ينقطع الذي يعبر عنه في العربية بـ « يفعل ».

2- أد يافاغ ثورا

← يخرج الآن

لقد جعل الظرف الزمنيّ: « ثورا»: الآن، زمن الفعل للحاضر.

3- أد يافاع أزاكا

← يخرج غدًا ← سيخرج غدًا ( الترجمة الصحيحة ) فالظرف الزمنيّ " أزاكا: غدًا؛ جعل

زمن هذه الصيغة " أد يافاغ" للمستقبل، وفي هذا الزمن الحدث لم ينقطع.

4- ياكومًا أد يافاغ إظالي

← رفض يدخل البارحة ← رفض أن يدخل البارحة

VENTURE DE PARADIS, op. cit., p.49

1- ينظر

BASSET,R,(1894)op.cit.p7

2- ينظر

HANOTEAU,A(1897) op.cit.p 96

3- ينظر

DALLET et VINCENNES,(1960), op.cit,p.96

4- ينظر

MAMMERI,M,(1992) op.cit p.49

5- ينظر

PENCHOEN,T,.(1973)op.cit.p.44

6- ينظر

إنّ سياق هذه الجملة للماضي، فبالظرف الزمنيّ " إظاليّ ": البارحة، والاستعانة بالفعل في صيغة المنقطع: " ياكوما ": رفض، صار زمن الفعل « أد يافاغ » هو الماضي، فالحدث لم ينقطع في الماضي.

وبالتالي فالسياق هو الذي يحدّد الزمن وفتراته، والتعاقب- على حدّ تعبير الأستاذ الحاج صالح- التقابليّ هو الذي يحدّد صيغة الحدث للفعل الأمازيغيّ. وهذا التعاقب يشبه تعاقب " ال " التعريف/ نون التكرير في الاسم العربيّ؛ كآلية لسانية تمييزية.

إذن للفعل في الأمازيغية صيغتان تقومان على مبدأ التقابل، المناظر لفعل/ يفعل؛ وهما:

\* صيغة « الفعل + د » ← صيغة الحدث المنقطع ← فاعلاغ ← فاعلاغ(د)

\* صيغة « أد + الفعل » ← صيغة الحدث غير المنقطع ← أد فاعلاغ

وهنا نتساءل عن مدى مطابقة المصطلحين اللذين استعملهما مُسكاتي ودياكونوف لمثل هذه الظاهرة؟ فكثيرا ما يصرّ مُسكاتي- على وجه الخصوص- خلال مقارنته بين الألسن السامية- على استعمال هذين المصطلحين:

\* التصريف بالسابقة للتعبير عن المنقطع

\* التصريف باللاحقة للتعبير عن المنقطع<sup>1</sup>

فما يفرّق بين الصيغتين هو موقع الزائدة «د» فإن استعملت سابقة صرفت صيغة الفعل لغير المنقطع « المضارع » وإن استعملت لاحقة صرفت الفعل للمنقطع وقد تحذف اختصارا:

أدافكاغ / افكيغد - افكيغ

أعطي / أعطيت

**ملاحظة هامة:** لفتت انتباهنا ظاهرة - لها قيمة معتبرة في الدراسات المقارنة - حيث وجدنا أنّ في لهجة الأحقاف وهي « من لهجات عربية الجنوب لم تتأثر بشكل واضح باللغة العربية الفصحى .... إذ احتفظت بالكثير من أساليب وصيغ العربية القديمة .... وأرجح أن تكون أقدم لهجات العرب

MOSCATI, op.cit.p.137-145

1- ينظر

prefix- conjugaison : ← imperfect

التصريف بالسابقة

التصريف باللاحقة : Perfect←suffix- conjugaison

وأقربها إلى لغة كتابات النقوش<sup>1</sup> « أن الفعل المضارع يصاغ بزيادة السابقة أد، إذ يؤكّد مريخ أن: »  
 في لهجات الأحقاف تسبق الفعل حرف الدالّ الساكنة ... مع المفرد المذكّر والألف والتاء مع  
 المونث [ ذ ي ف عُ ل ] - [ ء ت ف عُ ل ] وهذه الصيغ ليست ببعيدة عن صيغ الفصحى. <sup>2</sup> ثمّ  
 يقدّم أمثلة لتصريف المضارع حيث يذكر خلال استشهاده لظاهرة استتار الضمير ما يأتي: « في  
 تقدير الفعل الماضي: مثال ذلك - عمل - هو - ، خُ دُم - ش ه . وفي المضارع:

أعمل - أنا -	_____ ذ ء خ د م	أد خأدماغ
نعلم - نحن -	_____ ذ ن خ د م	أد ناخدأم
يعمل - هو -	_____ ذ ي خ د م	أد يخدأم
تعمل - هي -	_____ أ ت خ د م <sup>3</sup>	أأخدأم ⇔ أد تاخدأم

وقد أضفنا عموداً للأمازيغية حتى يتسنى للقارئ المقارنة .

وعليه إن أردنا أن نعرّف الفعل الأمازيغيّ - في عمومته - لن نجد تعريفاً وأدقّ وأشمل  
 لخصائص هذا الفعل من تعريف سيبويه: « الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما  
 مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع »، دون التحفّظ من الجزء الأوّل من التعريف لأنّ  
 الأمازيغية لغة اشتقاقية وللعمل - كما سبق ذكره، وتوسّع فيه هانوتو - مصادر اسمية قد تكون أصل  
 اشتقاقه. ومع ذلك يختلف نظام الفعل الأمازيغيّ عن نظام الفعل العربيّ على وجه الخصوص في  
 أمرين هما: صيغة الفعل المؤكّد، وظاهرة « حروف المضارعة ».

<sup>1</sup> - ينظر: مريخ، عادل محاد مسعود، العربية القديمة ولهجاتها، صص 47-48.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 101.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 117.

#### 4-3: صيغة الفعل « المؤكّد » في الأمازيغية وصيغة الفعل « الدائم » في الألسن السامية:

يُقسم بعض دارسي الأمازيغية صيغة الفعل في هذا اللسان إلى: تامّ / غير تامّ / غير تامّ/غير تامّ مؤكّد، وهو التقسيم الذي وضعه أندري باسي<sup>1</sup>. وتجدر الإشارة إلى أنّ الصيغة الثالثة: غير التامّ المؤكّد، قليلة الاستعمال، لا توجد إلاّ في بعض اللهجات منها الطارقية والقبائلية والشلحية؛ ولهذا فهذا التصنيف ثانويّ وليس قاعدياً، فهو لا يستغرق كلّ اللهجات الأمازيغية<sup>2</sup>، وهذه الصيغة موجودة في بعض الألسن السامية، وتستعمل لنفس الوظيفة أي: التعبير عن غير التامّ المستمرّ حصوله، وتعرف بصيغة « الدائم » ويعتبرها المستشرق الألماني بروكلمان « أزمنة ثانوية » إذ يقول: « يوجد في الأشورية إلى جانب الزمنين القديمين [ أي التامّ / غير التامّ ] زمن ثالث كذلك للدلالة على الحدث المستمرّ وهو ما يسمّى: permansive<sup>3</sup> ولقد لفت المستشرق الإيطالي مسكاتي إلى وجود هذه الصيغة الفعلية في الأكادية (وهي أصل الأشورية)، - وأيضاً في الحبشية - ممثلاً لها في الأكادية بالفعل yaqabbar في مقابل yiqbur، ومطلقاً عليها مصطلح الدائم<sup>4</sup>؛ كما أشار المستشرق الفرنسي أفليش إلى نفس الظاهرة مقدّماً النظام الفعليّ - في السامية المشتركة - على أنّه مبنيّ على الصيغ:

Paris ← تامّ

Japrus ← غير تام

Japparas ← غير التام المؤكّد أي الدائم<sup>5</sup>.

1- بنظر: BASSET, A, 1952, op.cit., p13-19

تامّ / غير تامّ / غير تامّ مؤكّد هي على التوالي:

Prétérit, aoriste, aoriste intensif

2- ينظر: CHAKER, S, manuel de linguistique berbère II ,p.56

3- بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص 122.

4- ينظر: MOSCATI, S, op.cit. pp. 132-133

\* الدائم نعتيره ترجمة للمصطلح المستعمل في المصادر والمراجع الفرنسية والانجليزية، الآتي: durative·duratif. أمّا دياكونوف فكثيراً ما يستعمل بالتوازي مصطلح: stative وفي بعض الحالات يستعير مصطلح بروكلمان: (permansive) ينظر مرجعه المذكور سابقاً في الصفحات (79-80).

5- ينظر: FLEISH, H, 1963, op.cit., p.216

ويعرف صيغة الدائم قائلًا إنَّ: « الدائم هو غير المنقطع المؤكَّد.»<sup>1</sup> أي ما يعادل التقابل الذي وضعه أندري باسي للأمازيغية - في بعض لهجاتها- تامّ/ غير تامّ/ غير تامّ مؤكَّد. ويذكر كلُّ من مسكاتي وافليش بل وحتى الروسي دياكونوف\* أنَّ روسلر قد قام بدراسة مقارنة بين الأمازيغية والأكادية وحتى الحبشية برهنت نتائجها على قرابة واضحة في مستوى بناء هذه الصيغ مؤكَّدًا على وجود صيغ ذات بناء مماثل أيضا في البربرية، ولها نفس الوظائف منها:

Ikaššad- ikšud	}	الأكادية
Ipparas - ipras		
Yanaggar – yanger	}	الحبشية
Iffaras - ifress		
2«iffares - ifress		البربرية

ولعلَّ هذا ما جعل هذا العالم- روسلر- يصرَّ على اعتبار اللسان الأمازيغيّ لسانا ساميًا، رافضا مقارنة كوهين المعروفة بـ« السامية- الحامية». إذ ما بين الأمازيغية والألسن السامية- على اختلافها- من المميزات الدقيقة والخصائص المشتركة في مختلف مستويات النظام اللساني ما يفرض اعتبارها فروعاً من أصل مشترك واحد، فالأصول بينهما مشتركة، والاستثناءات إن وجدت فهي أيضاً مشتركة.

ibid, p.197 .

1- ينظر

\* غير منقطع مؤكَّد Inaccompli renforcé

\*\*\* يكاد ينفرد دياكونوف عن زملائه المستشرقين بمصطلحات خاصة إذ وهو يذكّر بدراسة روسلر يستعمل مصطلح « aorist- habitative » لما يطلق عليه غير منقطع مؤكَّد.

2- ينظر كلاً من:

MOSCATI,op.cit.p.133

DIAKONOFF,op.cit.p.83

FLEISH,op.cit.p.216

#### 4-4: الفعل الأمازيغي و « حروف المضارعة »:

إن حروف المضارعة: أن ي ت هي تلك السوابق التي تُضاف إلى أصل الفعل العربي فتكوّن بإضافتها صيغة غير المنقطع؛ وترمز هذه السوابق إلى الضمائر التي يتصرّف إليها الفعل، ومن هنا اختلاف هذه الزوائد باختلاف الضمائر. ويسمّيها النحويّ العبراني أبو الوليد مروان بن جناح في كتابه "اللمع" بـ« حروف الاستقبال »، حيث: «... فإنّ الألف والياء والنون والتاء هي حروف استقبال إلا أنّها جائز أن تكون هذه الأفعال التي تدخلها حروف الاستقبال... أن تكون في الحال... وأن تكون في المستقبل»<sup>1</sup>.

بل إنّ هذه الحروف هي نفسها في كلّ الألسن الساميّة- وهي التي يطلق عليها مسكاتي وأيضاً دياكونوف بالسابقة الصرفيّة - مع اختلاف صوتيّ في بعض الألسن كاستعمال الهمزة المكسورة عوض الياء في الأكاديّة، بينما تنفرد السريانيّة بالتعبير بـ: «ن|ne|» عوض «ي». وهذا جدول\* مقارن يوضّح استعمال حروف المضارعة في أهمّ الألسن الساميّة.

في العربية حروف المضارعة	في العبرية حروف الاستقبال	الأكادية	الأوغاريتية	السريانية	الحبشية
أ	أ é	أ a	أ a	أ é	أ é
ن	ن ni	ن n	ن n	ن ni	ن nə
ي	ي yi	إ i	ي y	ن ne	ي j
ت	ت ti	ت ta	ت ti	ت te	ت tə

1- ينظر ابن جناح، اللمع، ص 145

اللافت أنّ ابن جناح يطلق عموماً مصطلح «المستقبل» على ما يعرف "بالمضارع" في النحو العربي، ويبدو ذلك جلياً في حدّه لصياغة فعل الأمر حيث يقول «... وحركة عين الفعل تابعة لحركة عينه في المستقبل في أكثر الأفعال، فأنت تأمر بما لم يقع» ص 22 من اللمع.

\* استعنا في وضع هذا الجدول بدراسات كلّ من مسكاتي ووليام ورايت، وبروكلمان ودياكونوف، ولقد لاحظنا أنّ دياكونوف في كتابته الصوتية للفعل في الأكادية في الصيغتين يسجلهما كالأتي: /japras/ja-prus، وهذا يجعلنا نقرأ المقطع الأول "ي" وليس أ كما يُستنتج من الكتابة الصوتية التي اعتمدها مسكاتي، ويرى بروكلمان أنّ هذه الهمزة صارت ي في الأشورية i>iy>ay ؛ ص 112 من المصدر المذكور سابقاً.

وإذا رجعنا إلى الفعل في الأمازيغية سنلاحظ أنه في هذا اللسان، بمختلف لهجاته، تتصل به أيضا هذه الزوائد التي تشير إلى الضمائر المناسبة لها، فهي علامات لها تمامًا كما في الألسن السامية ويمكن تقديمها بالرسم الآتي:

متكلم: ن.....	} جمع	متكلم: غ....	} مفرد
مخاطب: ت.....		مخاطب: ت....	
غائبون: .....ن		غائب: ي.....	
غائبات: .....نت		غائبة: ت/ث....	

إذن تتصل بالفعل سوابق صرفية هي ن ي ت/ث بالإضافة إلى اللاحقة غ/ع ( عين ) بالنسبة للّهجة الغدامسية. نجعلها في هذا الجدول:

الضمير المرجع المناسب	اللاحقة الصرفية	سوابق التصريف في القبائلية	سوابق التصريف في الألسن السامية
متكلم مفرد	ع/غ	-	أ
متكلم جمع		ن	ن
غائب ( مفرد بالنسبة للأمازيغية )		ي	ي/(ن السريانية)
مخاطبة ( مفرد بالنسبة للأمازيغية )		ت/ث	ت

وإذا كانت القرابة أكيدة في مستوى تصريف الفعل مع مختلف الضمائر حيث تختلف باختلافها مع تشابهها في بُناها - ما عدا اللاحقة غين، وسبق أن لاحظنا تفرد السريانية بالسابقة ن عوض ي- وهو أمر له قيمة لا يستهان بها في المجال المقارناتي: استعمال نفس العلامات للتعبير عن الضمائر المناسبة لها<sup>1</sup>؛ فإنّ هناك فرقاً في وظيفة هذه الزوائد في الأمازيغية ومعظم

1- وفي هذا الصدد توصل رابح كحلوش في دراسته المذكورة سابقاً إلى تأكيد القرابة بين العربية والأمازيغية ولكن في إطار الزمرة السامية- الحامية، من خلال هذه الظاهرة من نظام الفعل؛ إلا أننا لاحظنا أنه في جدول المقارن قد قارن بين فعل من القبائلية صرفه لصيغة المنقطع وفعل من العربية ولكن صرفه لصيغة غير المنقطع للمضارع، ليستخلص النتيجة المذكورة أعلاه، ونرى أن في هذا خطأ منهجياً ترتب عليه خطأ معرفي لأنه اعتقد- وهذا رأينا- أن الحروف غ، ن، ي، ت خاصة بصيغة المنقطع وهذه نتيجة خاطئة، فهذه الزوائد تتصل أيضا بصيغة غير المنقطع أي بالمضارع بالمصطلح النحوي العربي

الألسن السامية باستثناء الأكادية. ذلك أنّ هذه الزوائد ، أي السوابق ن ي ت/ث واللاحقة غ/ع تتصل بالفعل الأمازيغي في الصيغتين: صيغة المنقطع وصيغة غير المنقطع؛ وعليه فهي لا تحدّد صيغة الفعل كما بيّنه الرسم المبسط الآتي:

غير منقطع	منقطع
أد.....غ	غ/ذ.....
أذ ن.....	ن.....(ذ)
أذي.....	ي.....(ذ)
أد ت/ث.....	ت.....(ذ)

ولعلّ ما نستنتجُه من هذا الجدول هو أن الذي يُحدّد صيغة الحدث ويجعله للمنقطع أو غير المنقطع هو موضعُ الأداة "أذ".

لهذا نعتبر أن المصطلحين اللذين استعملهما كلّ من مسكاتي ودياكونوف أقصد:

- التصريف بالسابقة للتعبير عن غير المنقطع

- التصريف باللاحقة للتعبير عن المنقطع

يطابقان بدقّة التعبير عن الصيغتين في الأمازيغية.

ولكنّ الإضافة الأساسية التي نعتبرها من نتائج هذا البحث- وإن كانت ليست من مقاصده

الأولى- فالظاهرة نفسها موجودة في الأكادية: فصیغتَا الفعل المنقطع وغير المنقطع في الأكادية-

على خلاف الألسن السامية الأخرى ومنها العربية - تتصل بها سوابق هذه السوابق أ، ن، ي، ت

في الصيغتين<sup>1</sup> . ويؤكد دياكونوف ذلك قائلا: « في كلّ الألسن السامية الأخرى ماعدا الأكادية وحدّه

غير المنقطع يصرّف بإضافة السوابق<sup>2</sup> « المعروفة بحروف المضارعة.

وعليه كان بإمكانه إجراء المقابلة بين فعلين من نفس الصيغة، مادام الغرض هو إثبات التشابه في تعيين الضمائر بنفس العلامات.

MOSCATI, op.cit, pp.141-142

1- ينظر

DIAKONOFF, op.cit, p.80-81

2- ينظر

ولا شك أنّ للأكادية هي الأخرى- على غرار الأمازيغية- آلية لسانية تفرّق بها بين الصيغتين- ليس هذا هو مجال البحث فيها-. وهذا جدول نعرض فيه الظاهرة في الأكادية والأمازيغية ونقابلهما بالعربية كنموذج لبقية الألسن السامية من خلال تصريف الفعل "أقبر" وهو الفعل الذي يتّخذ - عادة دارسو الساميات- نموذجا لتوضيح الظواهر الفعلية - خاصة التصريفية منها-. ولقد اكتفينا بعرض التصريف مع ضمائر المفرد فقط لأنّها تفي بالمقصد المطلوب.

العربية (نموذج) للألسن السامية)		الأكادية*		الأمازيغية			
مضارع	ماض	غير منقطع	منقطع	غير منقطع	منقطع	ضمائر -المفرد-	
أقبر	قبر	Iqubbar taqubbar	Iqbur Taqbur	أديأقبار	بيقأبراد	مذكر	غائب
تقبر	قبرت			أتأقبار	انقأبراد	مؤنث	
تقبر	قبرت	Taqubbar taqabburi	Taqbur Taqburi	أتقأبراط	انقأبراد	مذكر	مخاطب
تقبرين	قبرت			أتقأبراط	انقأبراد	مؤنث	
أقبر	قبرت	Aqabbar	Aqbur	أدقأبراغ	قأبراغ		متكلم

إذن يبرز هذا الجدول تميّز الصيغتين: المنقطع وغير المنقطع في الأمازيغية والأكادية باتصالهما بالسوابق التصريفية على خلاف العربية التي تتصل فيها هذه السوابق بغير المنقطع فقط، ولئن أوجدت الأمازيغية آلية إضافة الأداة "أد" كسابقة لغير المنقطع، ولاحقة للمنقطع، فإننا نلاحظ أنّ في الأكادية يصيب الصيغة الفعلية تغيير صائتي واضح.

#### 4-5- صيغة الأمر في الأمازيغية والألسن السامية:

\* نموذج تصريف الفعل الأكادية منقول كما هو - بكتابته الصوتية- من جداول مقارنه وضعها مسكاتي وأيضا دياكونوف

DIAKONOFF, op. cit., p.82

ينظر كلا منهما:

MOSCATI, op. cit., p.142

لاحظنا أنّ كلّ علماء السامية والألسن الساميّة يقدمون صيغة فعل أمر كأصل لتصريف الفعل في الألسن الساميّة على خلاف بعض نحويي العربية الذين ينطلقون في التصريف من صيغة الماضي للمفرد الغائب، وقد أكدّ مسكاتي أنّ في « كلّ الألسن السامية تعتبر صيغة الأمر للمخاطب المفرد بمثابة الجذر أو الأصل للفعل، إذ تطابق صيغة الفعل في حالة تصريفه مع السوابق ... بعد حذفها »<sup>1</sup>، وبعبارات النحو العربيّ: يُبنى فعل الأمر على صيغة المضارع بحذف حرف المضارعة. والمبدأ نفسه هو المتّبع لصياغة فعل الأمر في الأمازيغيّة؛ إذ يُحدّده روني باسي قائلاً: « يُبنى فعل الأمر بحذف سابقة غير التامّ »<sup>2</sup>؛ وهو ما بيّنه أيضاً هانوتو معتبراً صيغة الأمر جذراً أو أصل الفعل حيث يقول: « يعتمد التصريف على جذر، وهو الذي يستعمل في نفس الوقت كفعل أمر للمخاطب المفرد؛ وبهذا الجذر نذكر الأفعال للتصريف، كما نستعين في الفرنسية بالمصدر الفعلي لنفس الاستعمال »<sup>3</sup>.

والواقع، إنّ ما يحذف من صيغة الفعل الأمازيغيّ ليس حرف المضارعة أو علامة الضمير لأنّها موجودة أيضاً مع صيغة المنقطع أيضاً وإنما ما يحذف هو: - أداة صيغة الحدث " أد " في الوضعين: سابقة ولاحقة - علامة الضمير أي " حرف المضارعة " ؛ ومن هنا دقّة تعريف روني باسي لأنّ السابقتين: الأداة + علامة الضمير إضافة إلى نواة الفعل ( أي مادته الأصليّة ) هي العناصر المكونة لصيغة " المضارع " أو غير التامّ على حدّ تعبير روني باسي. إذن نحصل على فعل الأمر انطلاقاً من صيغة غير المنقطع بحذف كلّ الزوائد كالاتي:

أدياكراس ← (أ)كراس

← يعقد ← (أ)عقد

MOSCATI, op. cit., p.156

1- ينظر

BASSET, René, Etudes sur les dialectes berbères, p.125

HANOTEAU, A., Essai de grammaire Kabyle, p.16

\* المصدر الفعلي: Infinitif, الجذر/ الأصل Racine

2- ينظر

<sup>2</sup>Venture de paradis, op.cit,p.

<sup>3</sup>BASSET, René,, op.cit,p

إنّ إضافتنا لهزمة الوصل للفعل الأمازيغيّ ليس لتطبيق القاعدة الإملائيّة العربيّة، بل لأنّ كلّ المستشرقين الأوائل من جامعي المدوّنة الأمازيغيّة حرصوا على تسجيل هذه الهزمة حيثما تبدأ الكلمة بساكن- تماما كما في الساميات، وليس العربيّة استثناءً-. ففنتور دوياردي يُثبت همزة الوصل هذه في الأمثلة التي يدوّنها بالخطّ العربيّ ويرمز لها بالحرف اللاتيني "e" في نسخته لها بالفرنسيّة على النحو الآتي:

« أَكْرَاز : ekris ؛ أَفَاغ : iffagh ؛ اَزْ : ezzi »<sup>1</sup>

← [ احرث ؛ اخرج ؛ لَفَّ أو دُر ]

بينما لم يُثبت هذه الهزمة في الأفعال المتحرّكة الأوّل تماما كما في العربيّة

« سَغْلِي : saghli ؛ أوغال : oughal »

← [ أَسْفِط ؛ عُدَّ أو اَرْجَع ]

وتبعه في ذلك روني باسي محافظا على نفس القاعدة " اَدَّر ، edder " ← [عِشْ]<sup>2</sup>

وهذا جدول مقارن\* يوضّح كيفيّة صياغة فعل الأمر في كلّ الألسن السامية بما في ذلك

الأمازيغيّة، لأنّ الشبه والقرباة الشديدة حتى في التفاصيل الدقيقة لهذه الظواهر الصرفيّة التي تمسّ بنية النظام تمنن القرباة وتؤكد الانتماء إلى فصيلة واحدة.

صيغة الفعل	الأكاديّة	الحبشية	الأوغاريتية	العربية	السريانية	العبرية	الأمازيغيّة
غير منقطع «مفرد مخاطب مذكر»	تَقْبَر	تَقْبَر	تقبر	تقبر	تَقْبَر	تَقْبَر	أَدْتَقَابْرَاظ أَثْقَابْرَاظ
	Taqabbar	tiqabbar	Tqbr	taqburu	Teqbor	tiqbor	
أمر	قُبْر	قبر	Qbr	اقبر	قبر	Qabor	اقبور əqbur
	qubur	qabar		uqbur	qebor		

### جدول صياغة الأمر في الألسن الساميّة والأمازيغيّة

Moscatti,op.cit,p.156

1- ينظر

\* استعنا بجدول تصريف مسكاتي لوضع هذا الجدول المقارن؛ ينظر مرجعه صص 137،142،145، ومن هنا اختيار الفعل " قبر الذي يبدو أنّه يلعب دور صيغة فعل.

ونختم هذا المبحث بجدول مقارنة لتصريف الفعل أفران: "اختَرَّ" أو "اختَارَ"، لمن يرى أنّ أصل الفعل العربيّ هو الماضي.

صيغة الأمر		صيغة غير المنقطع		صيغة المنقطع		الضمائر		
الفعل القبائلي	الفعل العربي	الفعل القبائلي	الفعل العربي	الفعل القبائلي	الفعل العربي	القبائلية	العربية	نوع الضمير
		أديافران	يختار	يافران/بيخارند	اختار	نات/ناتّان	هو	غائب
		-	يختاران	-	اختارا	-	هما	مذكر
		أدرفاران	يختارون	فارنان/فارناند	اختاروا	توثي	هم	
		أتافران	تختار	ثافران/انثاراناد	اختارت	ناتّات	هي	غائب
		-	تختاران	-	اختارتا	-	هما	مؤنث
		ادفارانانت	يخترن	فارنانت/فارنانتاد	اخترن	نوثناتي	هن	
افران	اختر	أتفاراناظ*	تختار	اثفاراناظ/اثفاراناد	اخترت	كاچ/ني	أنت	مخاطب
-	اختر	-	تختاران	-	اخترتما	-	أنتما	مذكر
فارنام	اختاروا	اثفارانام*	تختارون	اثفارانام/اثفارانامد	اخترتم	كونوي	أنتم	
افران	اختر	اثفاراناظ*	تختارين	اثفاراناظ/اثفاراناد	اخترت	كام/ني	أنت	مخاطب
-	اختر	-	تختاران	-	اخترتما	-	أنتما	مؤنث
فرنامت	اخترن	اثفارانامت	تخترن	اثفارانامت/اثفارانامتاد	اخترتن	كونامتي	أنتن	
		أدفارناغ	أختار	فارناغ/فارناغد	اخترت	ناك/ني	أنا	متكلم
		أدنافران	نختار	نافران/انفاراناد	اخترنا	نوكني	نحن	
						نوكانتي		

- جدول تصريف الفعلين مع جميع الضمائر للمنقطع، لغير المنقطع، للأمر. -

ملاحظات:

\* الملاحظة الأولى: لقد اخترنا ترتيب الضمائر بناء ما هو متَّبَع في الدراسات السامية، والعربية

حيث يبدوون التصريف بضمائر الغائب ثم المخاطب فالمتكلم، وقد تبعهم في ذلك الدارسون الأولون للأمازيغية. وقد سجّل هذه الملاحظة اللافتة اللسانيّ الوظيفيّ لوسيان تنيير حيث أشار أنّ: « الشائع في كلّ الألسن السامية ( منها العربية والعبرية ) هو أن نبدأ في تصريف الأفعال للضمائر، بضمير الغائب الذي عادة ما تُمثّل فيه صيغة التامّ أصل الفعل، ثم ضمير المخاطب وأخيرا المتكلم، والطريقة نفسها متَّبعة في السنسكريتية بحيث تكون أرقام الضمائر عكس اتجاه النموذج الإغريقيّ الذي ارتضاه نحائنا الأوروبيون. »<sup>1</sup>

\* الملاحظة الثانية: بالنسبة لضمائر القبائليّة استعملنا الصيغ المتداولة والتي عادة ما تعتمد إلى

الاختصار في الكلام، إذ كثيرا ما تحذف النون المكسورة من بعض الضمائر نحو:  
أنا: ناك = ناكيني؛ أنت: گاچ = گاچيني؛ أنت: گام = كاميني.

- واللافت أيضا أنّ بنية ضمائر المتكلم:

أنا ← ناك / ناكيني

مذكر: نوكني

نحن }  
مؤنث: نوكانتي

« تركز على دعامة النون » وهي عبارة نستعيرها من المستشرق المتمرّغ الفرنسي ليونيل قلان في

وصفه لهذه المجموعة من الضمائر في السامية حيث أشار إلى أنّ: « السامية تمتلك ضمائرها

المنفصلة للمتكلم ... ركيّزة، هي أصل بنية الضمائر: أن |an| »<sup>2</sup>.

ليس هذا فحسب، بل لاحظنا بدورنا - أنّ الأمر يتجاوز الاشتراك في الأصل الموحد وهو: "

النون" - في ضمائر المتكلم - وهو أمر له قيمة في الدراسات المقارنة-؛ ولكن ما شدّ انتباهنا هو

عثرنا على الصيغ نفسها « وليس فقط الأصل » بالنسبة للضمير المتكلم المفرد "ناك(ني)"، في

TESNIÈRE, L, op. cit, p.116:

-1 ينظر

-2 ينظر GALAND, Lionel, 1983 : « Berbère et sémitique commun », in études Chamito-sémitique,

G.I.E.C.S, - T.2, 1973-1974 Geuthneur, Paris. p.475.

عدة ألسن سامية منها: « في الأكادية anāku؛ الأوغاريتية: ānk؛ في الفينيقية والآرامية القديمة: nk(y)؛ وفي العبرية ānoki؛...»<sup>3</sup>.

أما بالنسبة للحبشية فيؤكد ديلمان أن « الضمير المتكلم قد تمّ اختصاره - بكلّ تأكيد - في الإثيوبية ... حيث يعتبر ضمير |an| اختصاراً لـ anku أو anōki المحتفظ بها في العبرية.»<sup>1</sup>

ولعلّ هذا ما جعل مسكاتي يفترض: « أنّ ضمير المتكلم المفرد في السامية الأمّ هو anāku؛ وهي الصيغة التي يحددها أيضا المستشرق الروسي دياكونوف للسامية المفترضة أو المعاد بناؤها على حدّ تعبيره، وفي الاصطلاح المقارناتي وهي: an-āku/ī

هذا، وتجدر الإشارة إلا أنّه في الأمازيغية لا يميّز بين المثنى والجمع فلا مثنى في هذا اللسان، كما لا يميّز بين المذكر والمؤنث بالنسبة للمخاطب المفرد في مستوى الفعل.

أنت ← كاج

أنت ← كام

حرتت - }  
أتكرزاط  
- حرتت

بينما يميّز في بعض اللهجات ومنها القبائلية بين المؤنث والمذكر بالنسبة لضمير المتكلم في الجمع - في مستوى الضمير فقط دون الفعل -

نوكني ← مذكر }  
نحن =  
نوكانتي ← مؤنث

\* الملاحظة الثالثة:

MOSCATI, op. cit., p.103

DIAKONOFF, op. cit., p.71

3- ينظر

1- ينظر

نلاحظ أنه في الأمازيغية إذا اتصل الفعل بلاحقة الضمير حذفت سَابِقَة الضمير، أي أن ما يعرف بـ "حروف المضارعة" لا تسبق الأفعال مع كلّ الضمائر - كما هو الشأن في الألسن السامية، نحو:

هو يخرج ← ناتّا (ن) أدْيَافَاغ ( الفعل هنا اتصلت به السابقة « ي » الدالة على الغائب المفرد) ولكن نلاحظ في:

<p>حذف السابقة «ي» الدالة على الغائب من الفعلين لاتصاله باللواحق الضميرية الدالة على الجمع المذكور والجمع المؤنث.</p>	}	<p>هم يخرجون ← نوثنّي أدافغان هن يخرجن ← نوثنانتي أدافغانت</p>
---	---	--

### الخلاصة:

إنّ نظام الفعل في الأمازيغية سواء في نظامه العامّ: كصيغة الحدث، التصريف مع الضمائر... أو في الدقائق الصرفية الداخلية الدقيقة التي تتبني عليها صيغة الفعل، يشبه إلى حدّ كبير، بل هو نفسه نظام الفعل في الألسن السامية؛ بحيث ما اختلفت فيه الأمازيغية مع العربية توافقت فيه مع الأكادية أو الحبشية أو غيرها، ممّا يجعلنا نصرّ - على غرار روسلر - على اعتبارها فرعاً واضح المعالم من فروع السامية، مادامت حتى مميزاتها الصرفية الدقيقة هي نفس خصائص ومميزات بعض الألسن السامية.

إذ رغم تعقيد نظام الفعل - مقارنة بالاسم - فإنّ مظاهر التشابه فيه أوسع وأدقّ بين الأمازيغية والعربية أو ألسن أخرى من المجموعة السامية، بل ويتجاوز التشابه في ما هو مشترك بين جميع الألسن السامية إلى ما هو مستثنى تتفرد به بعض الألسن. مع العلم أنّنا لم نتعرّض لكلّ الظواهر الصرفية التي تخصّ هذا المكوّن الأساس من مكونات الجملة، كصياغة المزيد، وطبيعة الزوائد، وصياغة المبني للمجهول والشبه فيها لا يقلّ وضوحاً عمّا سبق.

وهذه بعض النتائج التي خلصنا إليها في هذا المبحث.

\*- تأصيل مفهومي المنقطع وغير المنقطع إذ يُعدّ تعريف سيبويه للفعل في اللسان العربيّ - وهو مطابق لخصائص الفعل في جميع الألسن الساميّة بما في ذلك الأمازيغيّة - تعريفاً يحدّد صيغة الحدث للفعل وليس زمنه وهو بهذا يفنّد ادعاء المستشرق فليش: « أنّ صيغة الحدث في تحليل الألسن هو من مكتسبات اللسانيّات الحديثة »<sup>1</sup>، قد يكون ذلك، ولكن قد ورثته مفهوماً واضح المعالم عن الدراسات المقارنة الساميّة - على وجه الخصوص - التي ورثته كمفهوم جاهز أيضاً عن النحو العربيّ كما وضعه الخليل وسيبويه.

\*- أنّ الفعل الأمازيغيّ على غرار الفعل في جميع الألسن الساميّة ومنها العربيّة، يقوم أساساً على الدلالة على صيغة الحدث، أمّا الزمن ومختلف فتراته يتكفّل بالتعبير عنه السياق ومختلف القرائن التركيبيّة والمعنويّة.

## الفصل الثاني

### بناء الجملة الفعلية في اللسانين الأمازيغي والعربي

#### II - 0 - تمهيد:

لقد خلصنا في الباب الثاني من هذه الدراسة إلى أنّ النظرية النحوية العربية قد حدّدت مفهوم الجملة، وتمكّن روادها الأولون -على رأسهم سيبويه- من استخراج "المثال" الذي يقوم عليه بناؤها ابتداءً من تعريفه لها في: "هذا باب المسند والمسند إليه..." وإن استخدم مصطلح الكلام<sup>1</sup>، وهو منطلق سليم ليس لأنّ المفاهيم تسبق وضع المصطلحات فحسب، بل لأنّه يعتبر الكلام، أو الخطاب بالاصطلاح اللساني الحديث - كما سبق توضيحه - الإنجاز الحقيقي والواقع التجريبي، أي ما يمكن أن نشاهده: نسمعه، نلاحظه. والكلام أيضاً تبليغي أو إخباري بالاصطلاح الكلاسيكي ما دام قد عرّف على أنّه العبارة التي تحمل معنى - فائدة - يحسن السكون عندها، في حين أنّ الجملة هي إمّا تركيب من: فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر؛ فهي بالتالي كيان تجريدي، نظري، وبناء لساني يساعد على تفسير بنية الكلام وتحديد نظامه الداخلي.

ولعلّ هذا التفكير العلمي الدقيق هو الذي جعلنا نختار دراسة الجملة الأمازيغية في إطار النظرية النحوية العربية التي تتقاطع مناهجها مع مناهج أحدث النظريات اللسانية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنّ القواعد والقوانين اللسانية المعتمدة إمّا هي مستنبطة من لسان سامي، يجسّد خصائص الألسن السامية، بل يتفق علماء الساميات على أنّه أقرب الألسن السامية إلى السامية الأمّ، بل منهم من يقترح اعتبارها السامية الأمّ نفسها .

<sup>1</sup> وهو المصطلح الذي رجعت إليه بعض اللسانيات الحديثة، فالمتمأل في أعمال البنويين - الوظيفيين على وجه الخصوص - سيلحظ كيف أنّ لفظة énoncé وهو عندنا -بمفهوم سيبويه-، حلت محل الجملة : phrase , proposition في التعابير التي يُقصد بها الجملة - مفهوماً - نحو énoncé verbal ، énoncé nominal وهو المنهج الذي سار عليه اللسانيون المتخصّصون في الدراسات الأمازيغية على رأسهم أندري باسي، ليونيل فلان، بنكوين، سالم شاكور، كمال نايت زراد...

وعليه سندرس الجملة الأمازيغية ونحاول أن نقف عند بنائها الداخلي، ونظام العلاقات التركيبية التي تجمع بين مكوناتها الأساسية التي سبق التعرّض بالتوصيف لأهمّ العناصر في الفصل السابق، من خلال مقارنة لها بالجملة العربية كنموذج للجملة السامية، وقد نستعين بجمال من ألسن سامية سبقت دراستها للوقوف على الظواهر التي قد تختلف فيها الأمازيغية عن العربية، ولتأكيد على انتشار ظاهرة تركيبية معينة في ألسن سامية مختلفة.

وإذا كانت الدراسات الصوتية والصرفية أوفر حظاً، وأقلّ اختلافاً في التوصيف سواء في الدراسات النحوية الكلاسيكية أو اللسانية، إلا أنّ دراسة النظام التركيبي، ومنه نظام الجملة، فهو أقلّ حظاً في التداول بالبحث والدراسة، وأكثر اضطراباً في توصيف العلاقات وتحديد الأركان التركيبية، حتى الأساسية منها سواء بالنسبة للدراسات النحوية « القديمة منها أو الحديثة ابتداءً من هانوتو 1854م إلى مولود معمري 1967، التي تكتفي عادة بفرض نموذج النحو الفرنسي على اللسان البربري »<sup>1</sup>، أو الدراسات اللسانية خاصة البنوية الوظيفية - منها - التي من خلال نظرتها التقطيعية المفرطة والتزامها بالخطية في مستوى العلاقات البنائية لم تتمكن حتى من تحديد - بدقة ووضوح لا لبس فيه - الأركان الأساسية، وأقصد على وجه الخصوص الفاعل، فضلاً عن ضبط المصطلح الخاص به؛ كما أنّها لم تتمكن - في نظرنا - من توضيح الفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، توضيحاً يعتمد على الآليات اللسانية التي يستعين بها النظام التركيبي الأمازيغي في التفريق بينهما. وهذا ما سنحاول أن نستقرئه في بحثنا هذا، ونخصّص هذا الفصل لدراسة وتحليل الجملة الفعلية الخبرية البسيطة في الأمازيغية ومقارنتها بالجملة الفعلية العربية لاستخلاص الخصائص السامية المشتركة.

## II - 1 - الجملة الفعلية البسيطة الأمازيغية في الدراسات الغربية:

قبل التعرّض لدراسة الجملة الفعلية الأمازيغية وفق المقاربة السامية، العربية على وجه التحديد، تعريفاً وضبطاً للأركان وتحديدًا للرتب الأصلية وما قد يعتريها من تحويلات، وتعييناً للوظائف بناء العلاقات التركيبية، نرى أنّه من الضروريّ تقديم عرض لأهمّ الدراسات النحوية

(1) ينظر: CHAKER, salem ; (1978 ) 1983: un parler berbère d'Algérie( Kabylie) syntaxe, thèse

présentée devant l'université de Paris 5.p. 267.

واللسانيّة، الغربيّة في عمومها، التي تناولت في إطار الدراسات التركيبيّة الجملة الأمازيغيّة. فهي مع كلّ الاختلافات الممكن ملاحظتها تبقى المصدر الأساس بل الوحيد، وعليه يستحيل تجاوزها.

## 1-1 أقسام الجملة :

يتفق دارسو الأمازيغيّة على أنّ الجملة فيها نوعان : جملة فعليّة، وجملة اسميّة؛

ويُقصد عادة:

\* بالجملة الاسميّة: الجملة الخاليّة تماما من الفعل وقلّمَا يُتَوَقَّف عند دراستها، وقد يكون ذلك - وهذا رأينا - لعدم وجود هذا النموذج في اللسان الفرنسيّ الذي يُعتبر منطلق التوصيف وعليه يُبنى تحليل الجملة الأمازيغيّة حتى عند الوظيفيين.

\* أما الجملة الفعلية: فهي تلك التي يكون أحد رُكنيها الأساسيين أي المسند فعلا. وتنقسم عندهم إلى نمطين:

- جملة فعلية من نمط: فعل + فاعل ± مفعول به، والتي يرمز لها «V.S.O».\*

- جملة فعلية من نمط: فاعل + فعل + مفعول به، والتي يرمز لها ب: «S.V.O» كما أنّ هناك شبه إجماع بين النحاة واللسانيين المتمرّعين على أنّ الأصل في ترتيب مكونات الجملة الفعلية في الأمازيغيّة هي: «فعل + فاعل ± مفعول به»، فهو النمط الأكثر شيوعاً من النمط الذي يقع فيه الفاعل قبل الفعل، ممّا جعل البعض يعتبرون الجملة التي تبدأ بفعل جملة حيادية<sup>1</sup>، تمثل التركيب الأصلي؛

---

\* وهذا بناء على التصنيف الذي قدّمه ج . هـ غرينبرغ J.H. GREENBERG إثر دراسة شملت عددا كبيرا من الألسن حيث صنّفها وفق ترتيبها القاعدي للمكونات الأساسيّة إلى :

- لغات ذات نمط أصليّ: فعل + فاعل ± مفعول به =<(V.S.O languages).

- لغات ذات نمط أصليّ: فاعل + فعل ± مفعول =<(V.S.O languages).

- لغات ذات نمط أصليّ: فاعل ± مفعول + فعل =<(V.S.O languages).

ويبدو - في نظرنا- أن العربية وحتى الأمازيغية كما سنوضحه ، تنتمي إلى الصنفين الأولين لأنّ النمطين - دائما في نظرنا - أصليان فيهما، وتعريف سيبيويه واضح في هذا الصدد. ينظر:

GREENBERG, j (1963) ; " some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful", universals of languages, Cambridge ,pp. 76-78.

(1)- جمل حيادية Phrases neutres , Phrases non marquées ، ينظر بهذا الصدد :

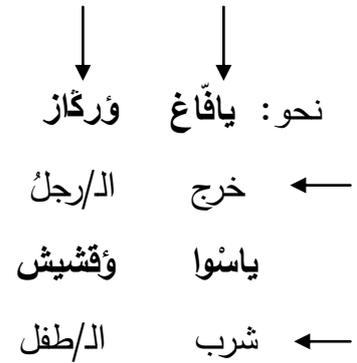
SADIQI, F, op.cit , p 148.

CHAKER, S, 1978 , op. cit. , 267 .

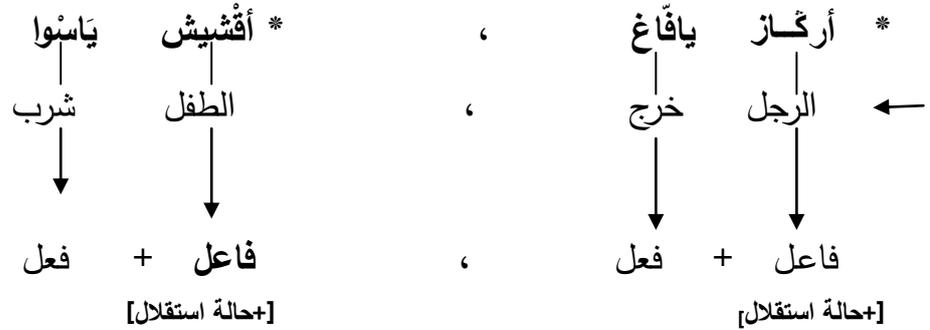
بينما يمثل ترتيب الجملة المبتدئة « بفاعل » نمطا فرعياً يعتبر أسلوباً تعبيرياً تقدّم فيه الفاعل على الفعل لغرض بلاغيّ.

وعليه تتكوّن الجملة الفعلية البسيطة في كلّ الدراسات التقليدية، باستثناء دراسة بيكار، وفق تعريف شاكر الملخص لهذه الدراسات - وإن بنظرة وظيفية - « من فعل يتبعه مقطع اسمي \* يحمل وظيفة الفاعل، فإن كان وحدة معجمية ورد في حالة إلحاق أي:

فعل + فاعل ( اسم في حالة إلحاق )



وقد يتقدّم الفاعل على الفعل لغرض بلاغيّ، وعندها يفقد الفاعل علامة حالة إلحاق<sup>1</sup> كالاتي:



## 2-1 - آراء النحاة:

وهذا عرض لآراء النحاة حول الجملة الفعلية :

أ- لاحظ أندري باسي : " أن الأصل في الأمازيغية أن يأتي فاعل الفعل بعد الفعل، في حالة إلحاق نحو : "ثاقِيم اثْمَاطُوْث" : [جلست المرأة] ، أمّا ما يسمّى فاعلا قبل الفعل وفي حالة استقلال إنّما هو تقديم للفاعل نحو : "ثاماطُوْث ثاقِيم" : [المرأة جلست] "1.

ويُشاركه الرأي الأب كورتاد الذي يعتبر الفاعل " اسما يمكن أن يرد قبل الفعل في حالة استقلال أو بعده في حالة إلحاق "2.

ب- هذه الفكرة التي يتبناها كلّ المتخصّصين في الدراسات الأمازيغية يَشُدُّ عنها النحويُّ أندري بيكار الذي يُوكِّد على أنّ الترتيب الأصليّ هو أن يسبق الفاعل الفعل - ربما اقتداء بنظام الجملة الفرنسيّة فهو المرجع دائما - تماما كما تسبق الحالة المطلقة أو حالة الاستقلال، حالة الإلحاق أو البناء؛ مؤكّدا على أنّه : " إذا كان من الطبيعيّ أن يسبق الفاعل الفعل، فمن غير الطبيعيّ أن يليه، فنحن في هذه الحالة إزاء أسلوب تعبيريّ "3 نحو :

أركان ياكراز نكار ← ترتيب طبيعيّ: فاعل + فعل + مفعول به  
←الرجل حرث الحقل

\* ياكراز وركاز نكار ← ترتيب أصليّ: فعل + فاعل + مفعول به  
علاقة الفاعلية

\* ياكراز نكار وركاز ← تركيب تعبيريّ تقدّم فيه المفعول به على الفاعل، ولكن بقي  
الفاعل في حالة إلحاق رغم تغيّر رُتْبَتِهِ.  
علاقة الفاعلية

الملاحظ هنا، أنّ حالة الإلحاق " وركاز " هي التي جعلت هذا الاسم يحتفظ بموضع الفاعلية سواء بعد الفعل مباشرة، وهو الموضع الأصليّ الذي يحدّد وظيفته كفاعل، أو بعد المفعول به هو الموقع

(1) - ينظر BASSET , André ( 1950 ) : « sur l'anticipation en berbère », in mélanges offerts à G.

MARÇAIS, éd. Maisonneuve et cie, Paris, p 21

p 175. CORTADE, J.M., op cit,

(2)-ينظر :

(3) - ينظر PICARD , André , (1960) ; de quelques faits de stylistique dans le parler berbère des

Irién( Kabylie, Algérie) de la phrase inorganique à la phrase organisée , tybo-litho, carbonel , Alger .Pp. 320-321.

المتأخر الذي فرضه البعد البلاغي، وساعد اختلاف إعراب الفاعل [ بحالة الإلحاق ] عن إعراب المفعول [ حالة الاستقلال ] رفع الالتباس وحفظ وظيفة كلٍّ منهما.

ولكن لما سبق " الفاعل " الفعل، جاء في حالة الاستقلال أي غُيِّر إعرابه:

**أرگاز یاگراز نگار.**

فتغيير الحالة: حالة " أرگاز"، دليل في نظرنا على تغيير وظيفة هذا الاسم الذي فقد علاقة الفاعلية التي تبرزها عادة حالة الإلحاق، من خلال التغيير " الإعرابي" الذي يصيب مطلع الاسم في الأمازيغية لأنّ طبيعة البناء التركيبي قد تغيّر، فالأمر ليس مُجَرَّد " حدث تعبيرى " كما يعتقد بيكار، بل نحن أمام نموذج آخر للبناء الإسنادي، مختلف عن نموذج الجملة الفعلية، هذا النموذج غير موجود في الفرنسية، ومتداول في جميع الألسن السامية، فهي من الخصائص التركيبية التي تميّزها؛ إنّه نموذج الجملة الاسمية - بمختلف أنماطها - وما تقتضي من علاقات بنائية معينة تتطلب مصطلحات وظيفية خاصة منها مصطلح المبتدأ وهذا ما سنوضّحه لاحقاً.

ج- أمّا الرأي الثالث فيمثله كلٌّ من الأب دالي والأخت دو فنان وهو وإن كان لا يختلف عن الآراء السابقة في اعتبار أنّ القاعدة التركيبية الأصلية للجملة الفعلية في الأمازيغية أن: « يأتي الفاعل بعد الفعل »<sup>1</sup>، إلا أنّهما لفتا إلى ظاهرة دون شرح مستفيض لها تلقّفها من بعدهما اللسانيّ ليونيل فلان وبنى عليها طرحه الوظيفيّ وتحليله التجريبيّ المحض، وتبع نهجه هذا جماعة من البنويين الوظيفيين من بينهم على سبيل المثال ينكويين ، سالم شاكِر ، نايت زراد ..... .

وتتمثل هذه الرؤية في اعتبار الاسم الذي يلي الفعل أو يسبقه مجرّد حشو<sup>\*\*</sup> ، حيث لاحظنا قائلين أنّ: « فاعل الفعل من حيث الشخص والجنس والعدد، إنّما يعبر عنه بالسوابق واللاحق الفعلية [ ... ] أمّا الاسم أو الضمير المنفصل اللذان يليان الفعل- وإنّ وصّاحا هويّة الفاعل-

PICARD , op. cit. , p 325.

DEVINCENNES, DALLET , 1960, op.cit. P 155

(\*)- حدث تعبيرى: Fait expressif ، ينظر

(1)-ينظر

(\*\*)- حشو Pléonasme

يُشكلان، في الواقع، تكراراً للفاعل المحتوى في الفعل [...]؛ أمّا إنْ ذُكرتِ الأسماء والضمائر قبل الفعل - وهي الصيغة الأقلّ تداولاً من الأولى - فإنّ الأسماء تفقد حالة الإلحاق [...]»<sup>1</sup>.

إذن كما ذكرنا، فالإضافة الأساسيّة في هذا الرأي هو اعتبار علامة الضمير أي سابقة الفعل "ي" في "يبروخ" أو ما يعرف في النحو العربيّ والعبري "بحروف المضارعة" هي الفاعل الحقيقيّ؛ وهو استنتاج - في نظرنا - متسرّع لا يستند إلى استقراء واسع للكلام الأمازيغيّ كما يقتضي التوصيف اللسانيّ العلميّ، وهذا ما سنبينه في نقدنا لطرح فلان الذي يعتبره الدارسون طرْحاً لسانياً.

### 1-3- آراء اللسانيين الوظيفيين:

- أ- انطلاقاً من الرأي السابق الذكر، الذي يعتبر الاسم مجرد حشو وتكرار لوظيفة سابقة الفعل، أي علامة الضمير، أو بالأحرى حرف مضارعة في الأنحاء الساميّة، بنى اللسانيّ الوظيفيّ فلان الذي يُعتبر من رواد الدراسة التركيبيّة للأمازيغيّة - تماماً كما يُعتبر أستاذه أندري باسي رائداً مستكشفاً للمجال الصرفيّ في هذا اللسان، - بنى فرضيته مع اختلاف جزئيّ يتمثل في المصطلح الذي اختاره للاسم الواقع بعد الفعل - أمّا المبدأ فواحد؛ أي أنّ هذا الاسم ليس الفاعل الحقيقيّ، بل تسند وظيفة الفاعل " لعلامة الشخص" الملتصقة بجذر الفعل، وهنا لا بدّ من وقفة قصيرة تبين لنا التذبذب الذي تعانیه هذه الدراسات، والتناقض بين نتائج التحليل الصرفيّ والتوصيف التركيبيّ، رغم أنّه أقصد فلان يؤكّد - وهو محق في ذلك - على أنّه لا يمكن الفصل على الإطلاق بين علم الصرف وعلم التراكيب<sup>2</sup>، ففي دراسته لصيغة الفعل ممثلاً له بالفعل من اللهجة الطارقية " تاكراس:

(1) - ينظر

Ibid , p 155-156.

إن الأمثلة المقدّمة بالفرنسيّة كما هي في النصّ الأصليّ والتي فضلنا حذفها [...] من النصّ المترجم تساعد أكثر على فهم مصدر هذا الاستنتاج المبنيّ على المقارنة بالفرنسيّة وها هي الأمثلة:

« i-ruh ; i-ruh wergaz  
Il est parti ; il est parti , l'homme»

فبالنسبة لهما تمثّل السابقة " ئ : i" وبالأحرى " ي" الضمير المنفصل " il" بالفرنسيّة ، وهذا خطأ منهجيّ واضح سنردّ على من تبنّاه - لسانياً-؛ فاللسانيّات أعمّ والظواهر فيها تُوصف وصفا موضوعياً دقيقاً قبل أن تُعمّم.

(2) - ينظر:

-GALAND, Lionel 2002 : « Redistribution des rôles dans l'énoncé verbal en berbère », in étude de linguistique berbère, société linguistique de Paris .P. XIII.

عقدت " tekras : elle noue "؛ إذ يعتبر أنّ بنية هذا الفعل تتكوّن من " جذر: ك،ر، س x مثال أو وزن"، مستنتجا الآتي: « وفي المجلد إنّ هذا النظام شبيه بالنظام العربيّ مع الفرق أنّه في الأمازيغيّة يصعب عزل المادة وتحديد قيمة المثال التي هي ف، ع، ل في العربية.<sup>1</sup> وعليه فما دامت بنية الفعل نواة واحدة وإن كانت مركّبة ، فلا يمكن تقطيعها خطّيًا بل يجب تحليلها - كما فعل الخليل - عموديًا وهو تحليل يتجاوز الخطيّة دون أن يحوّ خصائصها وبخاصة العلائقيّة.

ومن هذا المنظور الصرفيّ يستحيل تقطيع صيغة الفعل واعتبار علامة الشخص التي هي جزء لا يتجزأ من " المثال " المكوّن لصيغة الفعل هي الفاعل، إذ لم يحدث أن اعتُبر حرف المضارعة سواء في نظام الفعل العربيّ أو العبريّ فاعلا؛ بل حتى في الأكاديّة التي يشبه نظامها الصرفيّ للفعل النظام الأمازيغيّ، حيث تُلازمُ " حروف المضارعة " صيغتي الفعل: المنقطع وغير المنقطع، إلا أنّ التوصيف التركيبيّ لم يخرق النظام الصرفيّ؛ بحيث أنّ الفاعل في الأكاديّة على خلاف كلّ الألسن الساميّة - كما سبق توضيحه - يأتي في بداية الجملة بينما يتأخّر الفعل إلى نهاية الجملة .

ولعلّ الملاحظة اللافتة في هذه المقاربة الوظيفيّة التي تبنّاها جيل من اللسانيين الوظيفيين المتمرّعين وإنّ بمصطلحات مختلفة، التي قد تكون - في نظرنا - السبب المباشر في التوصل إلا هذه النتائج، هو الاستنتاج المبنيّ - على غرار النحاة السابقين - على الترجمة الفرنسيّة حتى لا أستعمل مصطلح المقارنة. وحتى نبرز ذلك سنقدّم الأمثلة بنصّها الأصليّ أي الفرنسيّة كي يظهر المنهج جليًا بعيدا عمّا يمكن أن يطرأ عليه من تغيير جرّاء الترجمة، وإن كنّا نحرص أن تكون حرفيّة حتى لا يضيع التوصيف الوظيفيّ المقصود .

إذن يعتبر فلان الاسم الذي يلي الفعل إضافة مُتمّمة لعلامة الشخص بحيث يقول: « ... مع استبعاد وقوعه فاعلا [ الاسم الذي يلي الفعل ] فهو يُتمّم علامة الشخص، ... سأسمّيه إضافة ( أو

---

أي في مقدمة البحث، حيث نوّه بأعمال باسي في مجال علم الصرف Morphologie قائلا: « استكشف أستاذي أندري باسي مجال الصرف [في الأمازيغيّة]: أمّا علم التراكيب Syntaxe فهو الميدان الذي يجذبني بقوة، وبطبيعة الحال لا يمكن الفصل على الإطلاق بين علم الصرف وعلم التراكيب .»

(1) - ينظر: - GALAND, berbère in encyclopédie de l'islam ,Op.cit.,( V. Berbère )

تكملة تفسيرية\*)<sup>1</sup>. وهذا بناءً على تحليله لأمثلة ونماذج حيث ذكر: « تتكوّن كلُّ صيغة فعلية من جذر وعلامة للشخص ، ولا يستغني أحدهما عن الآخر ولكنهما معاً يؤلّفان كلاماً مفيداً نحو :

y – swa « يَاسُوا

شرب «.il – a bu<sup>2</sup>

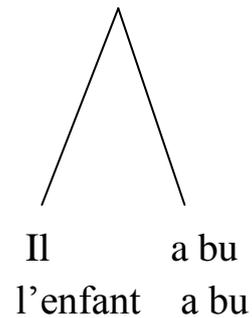
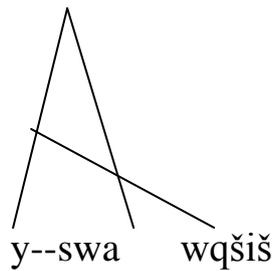
مضيفاً: وإذا تطلّب الأمر التدقيق والتوضيح أضفنا للعلامة اسماً بعد الفعل في حالة إلحاق نحو:

y – swa wqšiš ياسُوا وأقشيش

il - a bu l'enfant شرب ال/طفل

« L'enfant a bu »

وموضّحاً أنه: « يمكن في الفرنسية استبدال الضمير بالاسم، في حين أن الاسم البربري لا يأتي إلاّ متمماً لعلامة الشخص؛ ويمكن إبراز هذا الفرق من خلال هذين الرسمين:



ثمّ يستنتج من خلال هذا التوازي الواضح بين:

التركيب الأمازيغي {علامة X الاسم}

والتركيب الفرنسي {الضمير X الاسم}

Complément explicatif إضافة تفسيرية (\*)

(1) – ينظر GALAND , L,(1964)l'énoncé verbal en berbère , étude de fonction, in cahiers de

Ferdinand de Saussure, fasc. 25 , lib Droz , Genève , p 91.

(2) – ينظر – GALAND , L, ( 1969) « type d' expansion nominal en berbère», in cahier Ferdinand de  
Saussure , fasc. 25 , lib Droz , Genève , p 91.

أنّ: « في المثال المقدّم " وقشيش " ليس مطلقاً الفاعل للفعل " ياسوا " كما تريده كلّ الدراسات النحويّة ، فالفاعل الحقيقيّ من وجهة نظر اللسانيّات هو علامة الشخص الموجودة بصفة ثابتة في الصيغة الفعلية... لهذا اقترحتُ تصنيف " وقشيش " بين الإضافات.<sup>1</sup>»

ونرى بدايةً، أنّه ليس من وجهة نظر اللسانيّات كما يعتقد فلان، بل من وجهة نظر المنهج الوظيفيّ الفرنسيّ - منهج مارتيني-، ولئن كانت طريقتُه التقطيعيّة المفرطة مناسبة لبنية اللسان الفرنسيّ- أحياناً- ، ومتلائمة مع خصائص نظامه اللسانيّ، إلا أنّها كثيراً ما تصطدم مع خصائص الألسن السامية؛ إنّ في المستوى الصرفيّ أو التركيبيّ. فعلامات الأشخاص سواء في العربيّة، العبريّة الأكاديّة... أو الأمازيغيّة هي جزء لا يتجزأ من صيغة الفعل ولا يمكن تقطيعها أو عزلها لإعطائها وظيفة تركيبية معيّنة، فهذا البناء التجريديّ للفعل في الألسن السامية : فعل/ يفعل، أو حتى الصيغة الفعلية للأمازيغيّة: "يأفعال/أديأفعال" المشابه للصيغة الأكاديّة لا يمكن تكسيه لتقطيعه، فهو بناء مجهول في اللسان الفرنسيّ وحتى الألسن الهندو- أوروبية عموماً، فكلّ فصيلة نظامها البنيويّ الخاص بها.

ومن جهة أخرى، وهو تدعيم لما نذهب إليه، لم يتجرأ فلان، ولا تلامذته من بعده، على إطلاق مصطلح ضمير على ما يسمّونه "علامة الشخص" أي ما يعرف بحرف المضارعة في الألسن السامية. فهو مجرد سمة أو علامة؛ إلا أنّ المفارقة اللافتة هي عندما وازى فلان في تحليله للفعل أو بالأحرى للتركيب المفيد: "ياسوا"

y-swa

il- abu

بين مجرد علامة تلحق الفعل في الأمازيغيّة على غرار الألسن السامية، وتعدّ جزءاً لا يتجزأ من صيغته؛ وبين الضمير المنفصل "il" في الفرنسيّة.

والواقع أنّ ما يعادل الضمير الفرنسي "il" في الأمازيغيّة ليس حرف المضارعة "ي"، ولكن الضمير المنفصل "ناتاً: netta"، فهو الذي يمكن أن يستبدل بالاسم، ويأخذ وظيفته بما يسمح به نوعه وبنائوه.

لهذا تصنّف الضمائر بمختلف أنواعها في فئة الاسم ...، فهي أسماء مبهمة في النظر اللسانيّ العربيّ بل حتى الساميّ: العبريّ والسريانيّ؛ وعليه فهي فئة اسمية فرعية وليس حروفا ولا علامات ولهذا لا يمكن أن يُستبدل حرف المضارعة: " ي " أي علامة الضمير باصطلاح فلان، و"علامة الفاعل" باصطلاح ينكويين كما استبدل الضمير " il " باسم.

ونرى أنّه خطأ منهجيّ وسمّ التحليل الوظيفيّ بالتذبذب وعدم الاستقرار في الرأي، ولأنّ فلان نفسه وفي دراسة أحدث من المذكورتين أعلاه نشرت في موسوعة الإسلام طبعة 1974 ختمها بفقرة وجيزة خصّصها للجملة في الأمازيغيّ بالآتي: « يتصدّر الفعل عادة بداية الجملة ويليه فاعله، إلّا في حالة التقديم»<sup>1</sup>.

إنّ هذا التوصيف الواضح لأركان الجملة وترتيبها يجعلنا نستنتج أنّ الاسم الذي يلي الفعل - في حالة إلحاق - هو الفاعل؛ وعليه فأركان المثال الذي قدمه فلان سابقا هي:

يا سوا وُقشيس  
↓            ↓  
فاعل [+ حالة إلحاق]    فعل

وعليه فليس الفاعل - هنا - علامة الضمير، كما حاول إبراز - في الدراسات السابقة - بل وحتى اللاحقة، لهذا وصفنا موقف فلان بالتذبذب وليس بالتراجع، لأنّه في دراسة أحدث نشرت في 2002 يعود إلى رأيه الأوّل منطلقا هذه المرّة من مصطلحات تنبير\* حيث يقول: « إنّ العلاقة بين

(1) - ينظر:

Galand, L., encyclopédie de l'islam [berbère]

\* ونؤكّد على انطلاق فلان من الجانب الاصطلاحيّ الذي استوحاه تنبير من عالم الدراما - إلّا أنّه لا يتمثّل نهجه الوظيفيّ بالمفهوم " البراغي " المتشعب بالفكر اللسانيّ إسلافي، الروسيّ على وجه الخصوص، من حيث استلهم تحليله التقريعيّ Stemma، والمتأثّر بالمنهج الألمانيّ القائم على العلاقات التبعية في دراسة التراكيب. وهي دراسة عمودية - تفريعية - تحرّر العلاقات التركيبية من النظرة الخطية الجامدة لوظيفة مارتيبي التقطيعيّة التي يصرّ فلان على تبنيها فمصطلح: Actant، وسبق أن بيّنا لم ترجمناه بمعمول، في الباب الثاني، مع العلم أنّه يعني لغةً الفاعل، أي الذي يقوم بالفعل Acte، إلّا أنّ تنبير يطلقه على المتعلّقات الأساسية بالفعل أي: الفاعل، المفعول، أي معمولات العامل التي تختلف علاقاتها بهذا العامل بين الفاعلية والمفعولية ... لهذا استعان بالترقيم - كما سبق ذكره - والواقع أنّ فلان انطلق من الجملة التي حدّد تنبير طبيعة هذه المعمولات: « إنّ المعمولات Actant أسماء دائما أو ما بمنزلة الأسماء "équivalents" وما بمنزلة الأسماء الضمائر؛ ومنها ضمائر النصب ( المفعولية ) المتصلة بالفعل التي تختلف كُلياً عن علامة الشخص أو حرف المضارعة الذي هو جزء لا يتجزأ من وزن وصيغة الفعل؛ ينظر: rôles dans GALAND ;2002, redistributions l'énoncé verbal, op cit .

الفعل ومعموله مُدرجاً في الصيغة الفعلية ... فهي تسبق الفعل " تورو " [ولدت، وضعت]؛ العلامة " ت " التي تسبق الجذر "ؤرو" الضرورية الوجود هي التي تقوم بوظيفة الفاعل ...<sup>1</sup>.

إذن فهو مُصِرٌّ على رأيه في اعتبار هذه العلامة هي الفاعل؛ وهو رأي نرفضه ، فإن كانت لهذه العلامة - حرف مضارعة - وظيفة معينة فهي وظيفة صرفية محضة تُحدِّد من خلالها مطابقة الفاعل المبني على الفعل، لعله في التذكير والتأنيث ، وهي وظيفة مختلفة تماماً عن الموضع الذي يحتله الفاعل .

\* ولا تتعد وجهة نظر اللسانيّ بنكوين عن هذا التحليل إلا في أمرين :

1- اعتبار ما يُسميه الوظيفيون الفرنسيون بعلامة الشخص " علامة الفاعل " مؤكداً على أنه في غياب تركيب اسمي يؤدي وظيفة الفاعل، تقوم هذه الفئة النحوية بهذه الوظيفة. أما في حالة تمثيل الفاعل بتركيب اسمي في الكلام فإنّ علامة الفاعل تبقى حاضرة دائماً من خلال مطابقتها لهذا التركيب وتصبح علامة وظيفية له.

2- يتميز الفاعل في علاقته مع الفعل بحرية الرتبة، « بحيث أنّه يتميّز باستقلالية، فيأتي قبل أو بعد الفعل؛ وما يضمن هذا الوضع بالدرجة الأولى هو مطابقته لعلامة الفاعل التي تحدّد علاقته بالفعل وتضمن حرية رتبته<sup>2</sup>. »

ولعلّ النتيجة التي نخرج بها من هذا التصوّر الوظيفي أيضاً، هو أنّ للفعل في الأمازيغية فاعلين على هذا النحو :

Ibid , p.312.

(1) - ينظر

PENCHOEN, op cit , p 42 et 62 .

(2) - ينظر

(\*) - علامة الفاعل : sujet - Indice

(\*\*) - توسعة : Expansion

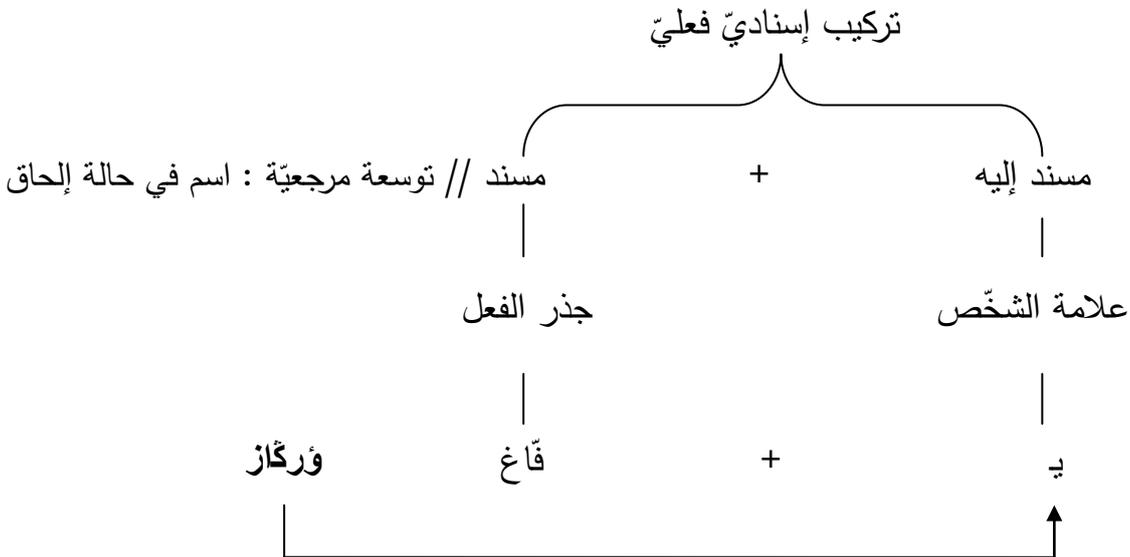
ياسنوا  
← علامة الفاعل \* : هي الفاعل.

أما في التركيب:

ياسنوا وقشيش  
← الفاعل

\* كما يتبنّى اللسانيّ سالم شاکر التحليل الوظيفيّ كما يقّمه فلان، بل ويعتبره خروجاً مُوقفاً عن الدراسات النحويّة التقليديّة ، مُوضّحاً أنّ ما كان يُعرف بفاعل فيها، إنّما هو مجرد توسعة \*إضافيّة للتركيب الفعليّ مُعتبراً أنّ المصطلح الذي اقترحه فلان " الإضافة التفسيرية " غامض ومبهم مفضّلاً عليه مصطلح " التوسعة المرجعيّة " <sup>1</sup>. \* فهو يبرز في نظره العلاقة الموجودة بين علامة الشخص والاسم الذي يوضّحها ( الإضافة التفسيرية ) .

فالتركيب الإسناديّ الفعليّ الذي يمثل أدنى تركيب يحمل فائدة : أي يمثل جملة فعلية نحو " يافاغ وُرگاز " يُحدد أركانه سالم شاکر كالآتي <sup>2</sup>:



(\*) - توسعة مرجعية Expansion référentielle

(1) - ينظر

(2) - ينظر

هذا التحليل المبني على تصوّر قلان، ولا يخالفه إلا في تفضيل مصطلح توسعة مرجعية على إضافة تفسيرية، قد سبق وصفه أنّه مبنيّ على استنتاج وظيفيّ تجريبيّ لا يعتمد على استقراء التراكيب الإسنادية الفعلية في الأمازيغية؛ وإلاّ ما هي وظيفة الاسم بعد الفعل في أمثلة من هذا النمط:

- أقشيش ياسنوا ومداكليس أياكي .

← ال/طفل شرب أخوه ال/حليب.؟

إنّ الترجمة العربية الحرفية - ماعدا تجاوز قضية التعريف والتتكير غير المحددة في الأمازيغية - توحى مبدئياً بالوظائف والعلاقات التركيبية.

وحتى نبقى في الطرح الوظيفي ما هي التوسعة المرجعية باصطلاح شاكر لعلامة الشخص؟ أو ما هي الإضافة المتممة بتعبير قلان لعلامة الشخص؟ أي " أقشيش " والاسم - هنا- في حالة استقلال لآته سابق للفعل، أم " ومداكل(يس) " وهو في حالة إلحاق بعد الفعل .

وفي مثال آخر من أحداث الكلام الأمازيغي القبائليّ على وجه الخصوص قولنا :

- برّيك وذميس ؛ المختلف تركيبياً عن: ذابازكان وذميس .

← إسودّ وجهه ؛ المختلف تركيبياً عن : أسودّ وجهه.

فهذا الفعل " بارّيك " وهو من أفعال الأحوال والصفات التي تختلف صيغها في الماضي عن صيغ أفعال الأحداث في الأمازيغيّ وخاصة في اللهجة القبائليّة والطارقية بحيث لا تلحقها علامة الشخص، في صيغة المنقطع تماماً كما في الأفعال السامية. وفي هذه الحال:

ما هي وظيفة الاسم- وهو في حالة إلحاق- إذا لم يكن توسعة مرجعية لانعدام وجود علامة الشخص؟

نكتفي بهذا العرض في هذا المقام - لفتنا للانتباه وتأكيداً على أنّ الاستنتاج الوظيفيّ

السابق بمختلف مصطلحاته لا يستند إلى استقراء واسع لتراكيب اللسان الأمازيغيّ- على أنّ ندرس

ونحلّل هذه الأمثلة التي لا يمكن اعتبارها شاذة تُحفظ ولا يقاس عليها ، كردّ واف في المبحث

اللاحق .

#### 1-4- آراء اللسانيين التوليديين التحويليّين:

الواقع أنّ هذا النظر اللسانيّ الوظيفيّ يستدرك قصوره - في رأينا - أنظاراً من مقاربات لسانية أحدث، ومنها التوليدية - التحويلية حيث يبرز بحث اللسانيّ هاريس- جونسون الذي طبّق على الأمازيغيّة (اللهجة الأمازيغيّة بالمغرب) نموذج النظرية النموذجية لتشمسكي 1965م، اختلافاً جوهرياً مع المقاربة البنويّة الوظيفيّة، هذا الاختلاف هو أقرب ما يكون إلى النظرة النحويّة العربيّة مع ما يوجد بينهما من تمايز أهمّ - في هذا المقام - اعتبار الجملة الفعلية : ف + فا ± مفع، هي الجملة الأصل أو البنية العميقة في التركيب الأمازيغيّ حيث يمثل هذا الترتيب "الترتيب القاعديّ الأوّل"<sup>1</sup>.

إذن، تتكوّن الجملة الفعلية القاعديّة من: مركّب فعليّ ومركّب اسميّ يطابقه في الجنس والعدد، ويحدّد ركنها الأساسيّان كآتي:

**1-نواة الفعل:** وتتألّف من جذر يحدّد صيغة حدث الفعل مع علامة تصريفية تشير للشخص والعدد والجنس. مؤكّداً على "أنّ العلامات المرافقة للفعل والدالة على الشخص، والجنس، والعدد هي صفات تمييزيّة features وليست مرفيمات تؤدّي وظيفة الفاعل"<sup>2</sup>

**2- الفاعل:** قد يكون الفاعل اسماً أو ضميراً توكيدياً<sup>3\*</sup> ؛ وفي تصريف الفعل للغائب المفرد يكون علامة فارغة ؛ أي ضميراً مستتراً باصطلاح النحو العربيّ. هذا التقدير الذي يرفضه النظر البنويّ الوظيفيّ بدأ يجد مكاناً له مع التحليل اللسانيّ التوليديّ التحليليّ. إذن فبالنسبة لهاريس جونسون وظيفة الفاعل منوطة بالمركب الاسميّ الذي يلي المركب الفعليّ؛ وبعبارات النحو العربيّ يلي الفاعل الفعل ويكون إمّا اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً وهو ما نبينّه في المبحث الموالي.

(1)- ينظر HARRIS-JOHNSON , M.J (1966) : syntactic structure of tamazight, PhD theses, university of California, Los Angeles ,p127 .

الترتيب الأوّل القاعدي: Basic first order

ibid , pp 136-137

<sup>2</sup> ينظر:

(\*)- ضمير توكيدي: Emphatic pronoun:

ibid , pp 130-134.

(3)- ينظر

## II-2- بناء الجملة الفعلية في اللسانين الأمازيغي والعربي:

إنّ المتفق عليه - مما سبق ذكره- والذي يمكن أن ننطلق منه في دراسة بناء الجملة الأمازيغية وتحديد أركانها الأساسية، وضبط الوظائف النحوية لهذه الأركان من خلال العلاقات البنائية، هو: أنّ نموذج الجملة الفعلية هو النموذج الشائع الاستعمال في اللسان الأمازيغي تماما كما هو شائع الاستعمال في الألسن السامية عموما والعربية على وجه الخصوص .

إلا أنّ تصوّرنا لبناء الجملة الفعلية ، وهو مبنيّ على آراء جمهور نحاة العربية وعلى رأسهم سيبويه، مختلف عن الآراء السابقة الذكر ولا بدّ من توضيح هذا الاختلاف الذي تترتب عليه نتائج متباينة.

لقد رأينا أنّ معظم دارسي الأمازيغية نحاةً ولسانيّين يتفقون على أنّ الجملة الفعلية في الأمازيغية هي الجملة المحتوية على فعل، والأصل فيها أن يسبق الفعل الفاعل، كما قد يتقدّم عليه لأغراض بلاغية . بل يرى لسانيون آخرون أن البنية العميقة للجملة الفعلية في الأمازيغية هي : " ف + ف "، ويعتبرون النموذج: " ف + ف + مفع " هو بنية سطحية طبقت عليها إجراءات تحويلية طبقاً لمبادئ نظرية التحريك التي تقوم عليها نظرية العمل والربط بعد تطوّر مسار التوليدية التحويلية، ومنها " تصعيد الفاعل " إلى الرأس،<sup>1</sup> بغرض الوصول إلى مبدأ كليّ يقتضي أن يرتبط الفعل مباشرة بمفعوله؛ وعليه الأصل أن يسبق الفاعل الفعل.

ولكن تمكّن اللسانيّون المحدثون من خلال المناهج اللسانية الحديثة إلى التوصل إلى أن ظاهرة التقدير من الظواهر التركيبية التي يمكن تفسيرها من خلال التحليل التفريعيّ الذي يتجاوز النظرة النحوية التجريبية والوصف الخطيّ الذي لا يتعدّى استكشاف الأشكال وتصنيفها إلى الاهتمام

(1) - ينظر EL MOUDJAHID , 1997 , op cit p 59 et 66.

ولعلّ التفريع الذي قدّمه في صفحة 67 يبيّن مختلف التحويلات التي تطرأ على البنية العميقة لنحصل على جملة من نحو: أوز يارّزي وفروخ الكاس ( اللهجة الشلحية )؛ أوز يارّزي وفشيش الكاس ( في القابائلية )  
← ما كسر الطفل الكأس

ليصل في نهاية التفريع بعد تجريد بنية الجملة من كلّ التحويلات ( كالنفي ، المطابقة ، العلامة التصريفية للفعل ، تصعيد الفعل إلى رأس الجملة ) إلى البنية العميقة التي هي في نظره " أفروخ راژ الكاس "؛ وكأنّ النموذج SVO الذي تقوم عليه الانجليزية هو الأصل الذي يجب أن تخضع له تراكيب الألسن فهو يمثل قاعدة كلية.

بالعلاقات التركيبية بين هذه الأشكال. ويتقاطع هذا النظر الحديث مع مفهوم الإضمار ومنه استتار الفاعل على سبيل المثال في النحو العربي؛ كما يُؤكّد على مبدأ العمل والتحكّم في العلاقات التركيبية الذي يعتبر المحور الذي تقوم عليه نظرية النحو العربي؛ إلا أنّ التفريق الواضح الأشدّ وضوحاً من الحقيقة على حدّ تعبير المستشرق الألماني براجشتراسر بين:

الجملة الفعلية: التي تبدأ بفعل بداية أصلية.

الجملة الاسمية: التي تبدأ باسم بداية أصلية.

يبقى حائلاً وإشكال مطروحاً لم يُتجاوز بعد. وإلاّ ما هي البنية العميقة للجملة الاسمية المحضة؟ على كلّ ليس من أهداف البحث الإجابة عن هذا السؤال الملح. ولكن من مبررات اختيارنا للنظرية العربية في تحليل الجملة، أنّها فرّقت بين النوعين تفريقاً واضحاً مبنياً على أسس بنائية تركيبية علائقية - كما سبق توضيحه في الفصل الأول من الباب الثاني - يقوم في أساسه على ماهية الركن الأساس، الأوّل - المبتدأ به - الذي يحدّد نوع الجملة، معتبراً كلاً منهما أصلاً قائماً بذاته، له بناؤه الخاص الذي يقتضي مصطلحات وظيفية خاصة لأركان الإسناد الأساسية في كلّ نوع:

جملة فعلية: فعل + فاعل ← مبني ومبني عليه.

جملة اسمية: مبتدأ + خبر ← مبني ومبني عليه.

ونُحدّد بدايةً المواضيع الأساسية لأركان الجملة الفعلية في الأمازيغية، مقارنة بالجملة الفعلية في العربية.

## 2- أ - أركان الجملة الفعلية :

بناءً على ما اتّفق عليه دارسو الأمازيغية تتكوّن الجملة الفعلية البسيطة في الأمازيغية من:

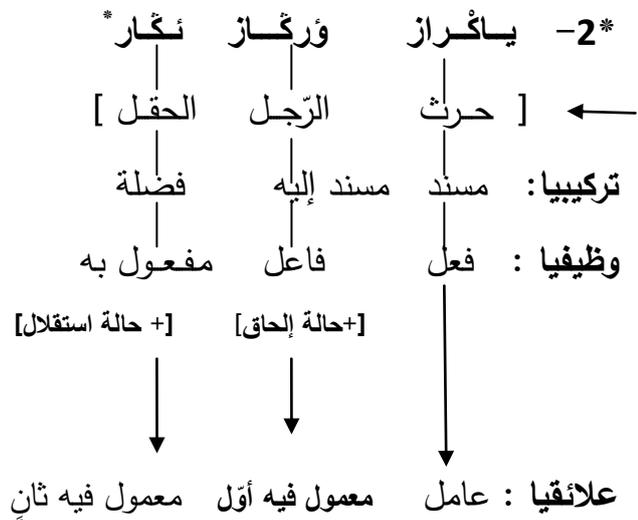
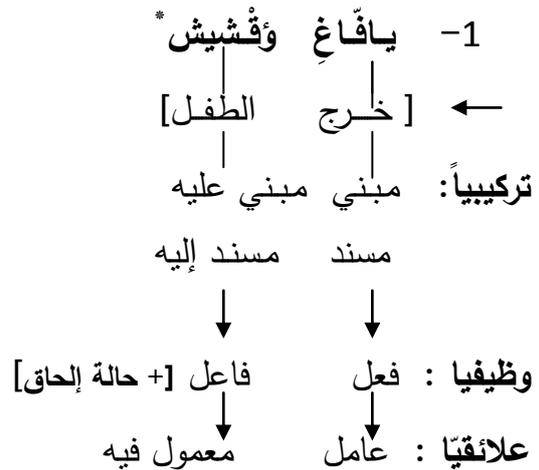
( فعل + فاعل ) ± مفعول به.

أي (مبني + مبني عليه) ± فضلة.

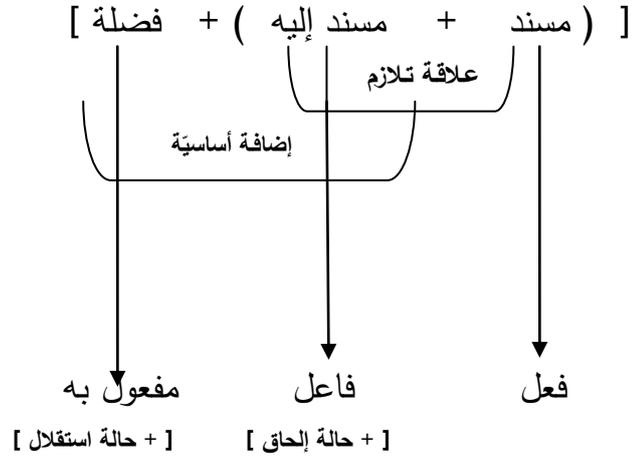
أو (مسند + مسند إليه) + فضلة.

يشترط في هذا الفاعل أن يكون في حالة إلحاق كما يعتبر التركيب المكوّن من:

( فعل + فاعل ) هو أدنى تركيب يحمل فائدة، وهو المعروف بالتركيب الإسنادي ، ويتكوّن هذا البناء الإسنادي من مبني ومبني عليه في اصطلاح سيبويه، الذي أصبح يُعرف عند النحاة المتأخرين بـ: مسند ومسند إليه؛ وهو الاصطلاح الذي سنتبعه في بحثنا، رغم تفضيلنا لاصطلاح سيبويه فهو أدقّ في التحليل التركيبي البنائي. ولنتأمّل المثالين:



فمن خلال المثالين: **يافاغِ وَقْشيشِ؛ و يائمرارز وِرْگاز نِگار<sup>1</sup>** ، اتّضحت الأركان الأساسية للجملة الفعلية :



ونلاحظ أنّ العلاقة التركيبية الأساسية الأولى، علاقة البناء الإسنادي التي يمثلها الركنان الأساسيان:

( مسند ) + ( مسند إليه )  
فعل + فاعل [ + حالة إلحاق ]

هذه العلاقة التي تستلزم الرفع في النحو العربي، هي نفسها العلاقة التلازمية-الإسنادية - التي تستلزم حالة الإلحاق في الأمازيغية. وللتذكير فقد أشارنا إلى أنّ عددا من المستشرقين يفضلون مصطلح " حالة البناء " على " حالة الإلحاق "؛ وعليه نستخلص أنّ المسند إليه: الفاعل في الجملة الفعلية الأمازيغية يكون دائما في حالة إلحاق إلى درجة جعلت اللساني الفرنسي توراتي يربط حالة الإلحاق بوظيفة الفاعل.<sup>2</sup>

(1) - هذا المثال يقّده فلان كنموذج للجملة المنجزة أي énoncé verbal، والواقع أنّ هذا المصطلح énoncé هو الذي

يفضّل كل البنويين الوظيفيين استعماله، لأنّه يمثل الحدث الكلامي المنجز حقيقة؛ ينظر:

GALAND.2002, redistributions des rôles dans l'énoncé verbal en berbère, p. 307

(2) - ينظر TOURATIER, Christian, 1986 ; Sujet et extra position en berbère, in bulletin de la société de linguistique de Paris , p 393.

فهل تمثل حالة الإلحاق ظاهرة الإعراب المعروفة في العربية والممثلة هنا في المثالين بأثر الرفع في حالة العلاقة الفاعلية؟ أي أثر لحالة بنائية تلازمية تقتضي عمل الأول في الثاني؟ لا يمكن الإجابة عن هذا التساؤل قبل تحليل نموذج المثالين الآتين:

3 - أفشيش يافاغ ← [ الطفل خرج ].

4 - أركاز ياكراز نكاز ← [ الرجل حرث الحقل ].

هذا النموذج الذي يتفق معظم دارسي الأمازيغية على اعتباره نمطاً من أنماط الجملة الفعلية، تقدم فيه الفاعل عن الفعل؛ مع الإصرار والتأكيد على الإشارة إلى أنّ الفاعل في هذا النمط يأتي في حالة استقلال .

وهذه الإشارة مع أهميتها الجوهرية إلا أننا نختلف معهم - بناءً عليها - في تحديد ماهية هذه الجملة، وبالتالي ضبط وظيفة أركانها التي تحدّد من خلال البناء التركيبي والتحكّم العاملي الذي لا يمثل محور النحو العربي فقط ، بل حتى النحو العلائقي عند تنبير ونظرية العمل والربط عند التشمسكي. فما يساعدنا على هذا التحديد هو تغيير حالة المسند إليه من حالة الإلحاق أو البناء في المثالين 1، و2 حيث يكونان معاً بناءً تلازمياً تربطه علاقة الفاعلية التي تقتضي جعل الفاعل في حالة إلحاق، إلى حالة الاستقلال في المثالين 3 و4 عندما يأتي هذا الاسم قبل الفعل. فما يؤكّد على أنّه ليس مبنياً على عنصر آخر سابق له، متعلّق به، يعمل فيه مباشرة، هو فقدانه لحالة الإلحاق. وعليه فنحن أمام نموذج آخر مختلف عن الأول، والجملة في نظرنا وبناءً على الترجمة الحرفية التي تحدّد الأركان هي جملة اسمية، المسند إليه فيها أصبح اسماً مُبتدأً به، يبني ما بعده عليه، فأدى هذا البناء الجديد إلى تغيير حالة الاسم.

ومع ذلك سننتبّع التحليل البنيوي الخطي لإدحاض الاعتبارات السابقة التي ترى أنّ الاسم السابق للفعل فاعلاً مقدماً ولنتبع هذين المثالين :

1- أفشيش يافاغ ← [ الولد خرج ].

2- أفشيش يافاغ ومداكليس ← [ الولد خرج صديقه ].

من المستحيل أن ندعي أن " أفشيش " [+ حالة استقلال] هو فاعل الفعل الذي جاء بعده ، وإلاّ كيف نحدّد في المثال 2 وظيفة " ومداكليس " أي الاسم الذي جاء بعد الفعل في حالة إلحاق ولا يمكن أن يكون إلّا فاعلاً، ويستحيل أن يكون للفعل فاعلان إلّا على شكل الاشتراك وعليه نرى أن في الجملة الأولى موضع شاغر بعد الفعل يافاغ

1 أفشيش يافاغ Ø

2 أفشيش يافاغ ومداكليس .

فموضع الضمير [ Ø ، مجموعة خالية] وهو ما يعرف بالضمير المستتر في النحو العربيّ، والمعروف بالفئة الفارغة<sup>1</sup> أو فاعل صفر في الدراسات التحويليّة المتطورة، بعد الفعل " يافاغ " هو نفسه الذي يحتلّه " ومداكليس " [ صديقه ] الذي يُعتبر فاعل الفعل في الجملة 2، وعليه ففي الجملتين السابقتين :

- أفشيش يافاغ .

- أركاز ياراز نكار .

يستحيل أن يكون الاسم المبتدأ به في الجملتين:

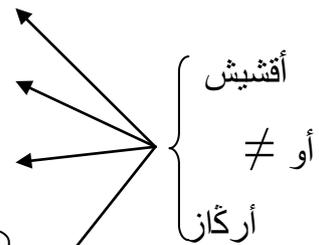
فاعلا : كما يريد أندري بيكار .

فاعلا مقدّمًا كما يقترح أندري باسي .

حشوا أو تكراراً لعلامة الشخص كما يعتقد دالي ودو فنسن .

فضلة متممة للفاعل : علامة الشخص كما يزعم قلان .

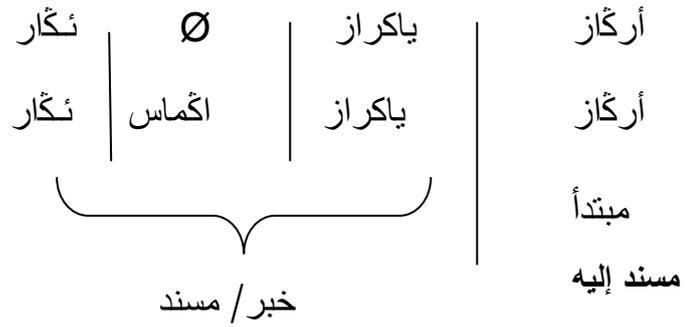
توسعة مرجعيّة كما يفضّل اعتباره سالم شاكر وغيره .



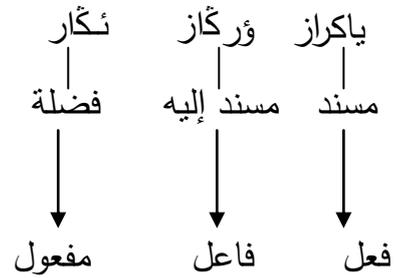
إنّ هذا الاسم المبتدأ به هو مبتدأ وليس فاعلا لفعل له فاعله، فنحن أمام صياغة تركيبية

تضاهي صياغة الجملة الاسميّة المركبة في العربيّة:

<sup>1</sup>(\*) - الفئة الفارغة: Sujet nul / catégorie vide



المختلفة تركيبياً وبنائياً عن الجملة.



واللافت للانتباه هو أنّ وُرُود المبتدأ به أيّ المسند إليه في الجملة الاسميّة الأمازيغيّة في حالة استقلال لا يسمح - حتى - بقبول تصوّر الكوفيّ في النحو العربيّ: وهو جواز تقديم الفاعل على الفعل وعليه لابدّ أن نحدّد علاقة هاتين الحالتين: حالة استقلال وحالة البناء أو الإلحاق بالإعراب أو بالأحرى بمفهوم العمل .

## 2- ب - مفهوم الإلحاق والاستقلال وعلاقتهما بالعمل:

لقد سبق أنّ عرّفنا هذه الظاهرة صرفياً إذ عادة ما تدرس هذه الظاهرة في مجال علم الصرف رغم أنّ دورها الأساس كما حدّده پراس هو: إبراز وظائف الأسماء في الجملة، وعليه فهي جزء من المجال النحويّ تحدّد من خلاله العلاقات التركيبيّة. ما يجب أن نذكره حتى لا نكرّره في ما بعد هي أنّ حالة الإلحاق التي يتغيّر على إثرها الصائت البدائي أي: مطلع الاسم إنّما تصيب الأسماء التي تبدأ بهذا الصائت أي أنّ الأسماء الشاذّة عن ذلك، ك: فاذ:عطش؛ لاژ: جوع ... تبقى مبنيّة باصطلاح النحو العربيّ، أي لا يصيبها تغيير، وكذلك الأسماء العربيّة الصيغة، نحو: الكاس، الدّين، القايد...- وقد سبق توضيح ذلك في الفصل الأوّل - . ولكن مبدأ الإعراب، أقصد أثر التحكّم العلائقي تبرزه الأسماء " المعربة " التي من خلالها تحدّد الوظائف وتحمل عليها الأسماء " المبنيّة " الأخرى. نبدأ بسرّد أهم مواضع إلحاق الاسم، واستقلاله في الجملة.

## أ- مواضع الإلحاق أو البناء:

الموضع هو موقع أصليّ تبنى عليه وظيفة نحويّة معيّنة، وهو بهذا يحدّد العلاقة التركيبية الأصلية للعنصر اللسانيّ في السياق، ويكون الاسم في حالة الإلحاق إذا كان:

1- فاعلا: - يأكْرز وفالّاح نُكريس؛ (الأصل أفلاح: حالة مطلقة)

← حرث الفلّاح حقله

2- نائب فاعل: - ياتواكور وُخام؛ (الأصل أخام: حالة مطلقة)

← سُرق المنزل

3- فاعلا للصفة: - ذا شابحان ووذميس؛ (الأصل وُدام: تقلب الهمزة المضمومة. ← جميلٌ

وجهه واوا في حالة الإلحاق)

4- مضافا إليه: - أوال وُمازيغ؛ (الأصل أمازيغي: حالة مطلقة)

← كلامُ الأمازيغيّ

- أدياقيم ذافير وُمداكليس؛ (الأصل: أمدكول حالة مطلقة)

← يجلس خلف صديقه

5- بعد حرف الجر: - ياملال وُماكسا اذ ووشان (الأصل وُشان بالهمزة في حالة الاستقلال)

← التقى الراعي مع الذئب .

- ثافاغ ساك وُخام؛ (الأصل: أخام في الحالة المطلقة)

← خرجت من المنزل

- ثاساراذ اس ومان (الأصل أمان في الحالة المطلقة)

← غسلت بالمياه؛ " اغتسلت بالماء"

6- بعد العدد: - يازانز اسنات اُثفوناسين؛ (الأصل ثيفوناسين: حالة مطلقة).

← باع اثنين أبقار؛ " باع بقرتين "

ب- أهم مواضع استقلال الاسم:

يكون الاسم في الحالة المطلقة أو في حالة استقلال إذا كان:

1 - خارج السياق ، أي منفرداً : أَخَام، ثَامْغَارْت ، وَشَان ، نَزَام.

2 - مفعولاً به : - يَانْغَا أَرْكَاز.

← قَتَلَ رَجُلًا

3 - مبتدأ : - أُبْرِيذُ نُظُول.

← الطَّرِيقُ طَال .

4 - خبراً : - نَاتًا ذَا مَوْسِنَاو (أصلها: إِذْ أَمَوْسِنَاو ، وبعد الإدغام أصبحت ذَامَوْسِنَاو)

← هُوَ - عَالَمٌ .

5 - صفة : - ثَاغَايِيْغْتْ ثَامَالَات.

زهرة بيضاء.

الزهرة البيضاء.

←

من خلال الأمثلة المقدّمة أعلاه نستنتج أنّ ظاهرة الحالة بنوعيّها تحمل وظيفة نحويّة واضحة فمن خلالها نميّز بين الفاعل والمفعول به، بين المبتدأ والفاعل، بين الصفة والمضاف إليه؛ وهي الوظائف التي تحدّدها ظاهرة الإعراب في الألسن الساميّة التي احتفظت به.

فما يعتري مطلع الاسم في الأمازيغيّة من تغيّرٍ للصائت الأوّلي أو تعويض له، أو حذف بناءً على الموضع الذي يحتلّه في الجملة، والوظيفة التي يؤدّيها فيها يضاهاي - إجرائياً وتقنيّاً - آليّة الإعراب الذي يعتري أواخر الكلم في العربيّة. ولعلّ هذا ما جعل اللسانيّ الدنماركيّ كارل ابراس يعتبر تغيّرات هذه العلامة الاسميّة: الصائت الابتدائيّ « حالاتٍ إعرابيّةً من حيث أنّها تحدّد وظائف الأسماء في الجملة »<sup>1</sup>؛ كما يعتبرها محمد فاسي صورةً من صور الإعراب في الأمازيغيّة إذ

(1) - ينظر : PRASSE, K.G , (2002) : " l' origine des préfixes d'état un berbère " in articles de linguistique berbère , mémorial Werner VYCICHL, le harmattan , Paris, p. 384.

يقول: « إن البربرية ليس فيها إعراب إلا في صور قليلة منها حركة " أ " بالفتح في الاسم تصير "أ" بالضم في الجملة الفعلية نحو قولنا: إذ أركان: ذهب الرجل؛ وهكذا يُرفع ولكن من أوله ».<sup>1</sup>

إذا اعتبرنا أنّ تغير الصائت الابتدائي في حالة إلحاق أو البناء إعرابا فهو ليس بالضرورة مجرد "رفع" كما يراه الفاسي، إذ إنّ صورة الإعراب واحدة، سواء أوقع الاسم فاعلا أم مضافا إليه أم مجرورا بحرف. إنّ اعتبار هذه الظاهرة التركيبية وسيلة إعرابية على أساس أنّه من خلالها يمكن تحديد وظائف الكلم في الجملة الأمازيغية، فليس من باب مقارنتها بمختلف حركات الإعراب أي آثار العوامل المعروفة في اللغة العربية: الرفع، النصب، الجر؛ بل بمبدأ الإعراب الذي يقوم عليه مفهوم العمل. إذ وإن اختلفت الآثار في اللسانين العربي والأمازيغي فالمبدأ المحوري واحد. إنّهما لسانان معربان وخاصية الإعراب من خصائص الألسن السامية، وما قدمناه إثبات على قرابة أخرى تربط الأمازيغية بالفصيحة السامية في المستوى التركيبي.

وهكذا يتبين لنا أنّ حالتنا الإلحاق والاستقلال هي آثار التحكم العلائقي، ونتيجة عمل عنصر لساني في عنصر آخر من خلال تعلّقه به أو بنائه عليه، فهي بمثابة الإعراب في الألسن السامية، هذه الآلية التي تحدّد من خلالها وظائف عناصر الجملة وأركانها. وتسمح عند رفع الالتباس، بالتقديم والتأخير ما دامت هذه الوظائف محدّدة بوضوح.

وانطلاقا من هذه الثنائية الإعرابية نحلّل وظائف أركان الجملة الأساسية والتراكيب الجزئية والعناصر اللسانية المكوّنة للجملة الفعلية في الأمازيغية.

### 3-1- وظائف الأسماء الملحقة:

إن نحن تمعنا في الأمثلة السابقة، وفي مختلف المواضيع التي يكون فيها الاسم في حالة إلحاق أو بناء، نلاحظ أنّ هذا الاسم يمثل مع العنصر الملحق به علاقة تلازم، فهي تربطه بهذا العنصر مكوّنة معه تركيبا بنائيا، يتحكّم العنصر الأوّل فيه في العنصر الثاني، بعبارة أخرى يعمل العنصر الأوّل في الثاني مباشرة، فالتراكيب البنائية المذكورة أعلاه تضاوي التراكيب العربية المتلازمة فهي من باب:

(1) - ينظر فاسي محمد ، البربرية شقيقة العربية ، ص 12.

- التركيب الإسنادي.

- التركيب الإضافي.

- التركيب الحرفي: الجار والمجرور.

وإن نحن تأملنا المصطلح: "حالة بناء" الذي استعمله المستشرقون في دراستهم للألسن السامية لتوصيف بناء تركيب في هذه الألسن جميعها هو: التركيب الإضافي - كما بيّناه في الفصل الأول من هذا الباب - لا يمكن إلا أن نستنتج أنه من صميم الاصطلاح، النحوي العربي، فالسيرافي - كما سبق ذكره - في شرحه وتأويله لمفهوم البناء عند سيبويه أو بالأحرى الإسناد، يعتبر أن العلاقة التي تجمع بين المسند والمسند إليه إنما هي: « بمنزلة المضاف والمضاف إليه، فمعنى الإضافة والإسناد واحد ... ». وهذا الرأي يؤكده عبد القاهر الجرجاني المتضلع في تحليل العلاقات التركيبية وسياق النظم، إذ « حقيقة الإسناد [ عنده ] إضافة الشيء وإحالة إليه وجعله متصلا به ».

إن هذه العلاقة البنائية التلازمية بين ركنين يحتاج أحدهما للآخر، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، إنما يوطد أو اصرها ويمتد علاقتها مبدأ العمل والتحكّم في العلاقات التي تربط بين كلّ المكونات وتظهر آثار هذا التحكّم العلائقي والعمل اللساني بالنسبة للعربية والأكادية والأوغاريتية في الحركات الإعرابية المختلفة حسب الحالة: كالرفع بالنسبة للعلامة الإسنادية، والجر للإضافة والنصب للمفعولية ... أما بالنسبة للأمازيغية فتتجلّى آثار العمل اللساني والتحكّم العلائقي ليس من خلال الصورة الساذجة التي قدمها فاسي محمد، ولكن ما يبرز آثار العمل والتحكّم العلائقي هي الشائبة الإعرابية: حالة الإلحاق/ حالة الاستقلال أو حالة البناء/ الحالة المطلقة.

فالحالتان تمثلان ظاهرة إعرابية تحدّد من خلالها الوظائف؛ ولئن كانت هذه الآثار أقلّ تمييزا وتحديدا لنوعية العلاقات والوظائف من الحركات الإعرابية في العربية المختلفة باختلاف طبيعة العلاقة والبناء، إلا أنها في نظرنا أكثر تجسيدا للخاصية التركيبية السامية: الإعراب، من تلك الآليات التي لاحظناها في لسان سامي فقد الظاهرة الإعرابية في صورتها المكتملة التي تبرزها الأكادية والأوغاريتية والعربية، نقصد اللسان العبري الذي عندما فقد آثار الإعراب عوّضها بآليات لسانية منها:

- إضافة "إت" قبل المفعول به، للتفريق بين الفاعل والمفعول به.

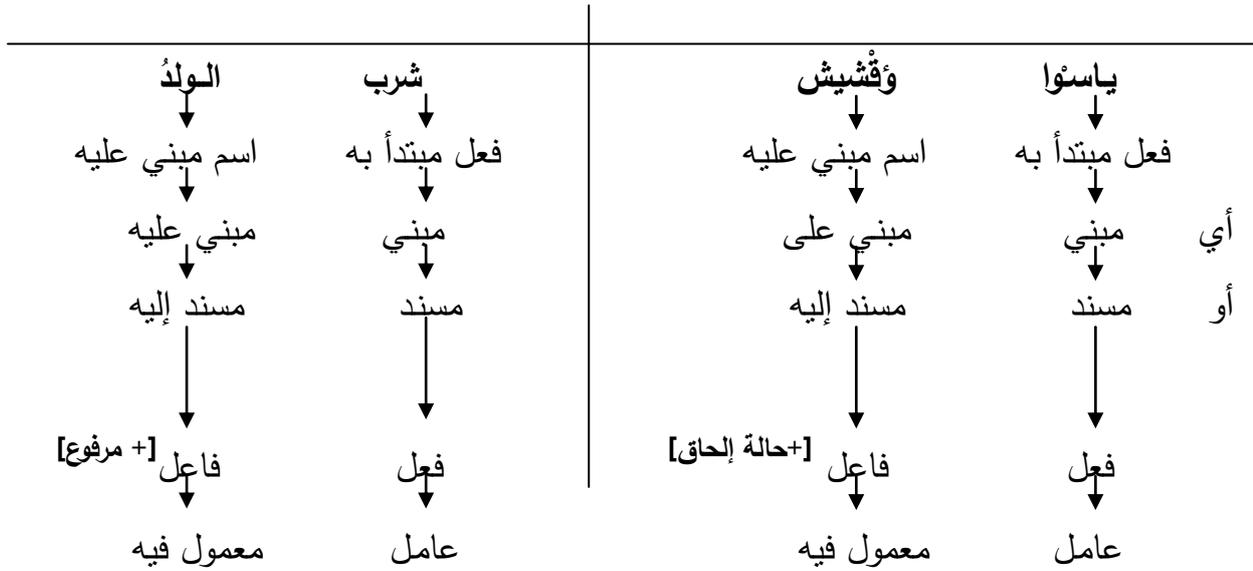
- حالة الإلحاق والبناء أي الإضافة للتمييز بين المضاف إليه والصفة حيث يعمل الأوّل المضاف في المضاف إليه، ويؤدّي هذا العمل إلى تغيير مورفولوجي في أحد أطراف هذا التركيب الإضافي؛ هذا التغيير هو تقنية إعرابية وأثر عاملي، ونرى أنّ تقنية " الثنائيّة الإعرابيّة " التي يعتمدها اللسان الأمازيغيّ أقرب إلى إبراز المبدأ الذي تقوم عليه ظاهرة الإعراب في اللسان العربيّ.

ولنتتبع وظيفة الاسم الملحق وعلاقته بغيره؛ ونبدأ بالتركيب الإسناديّ الفعليّ، نواة الجملة الفعلية.

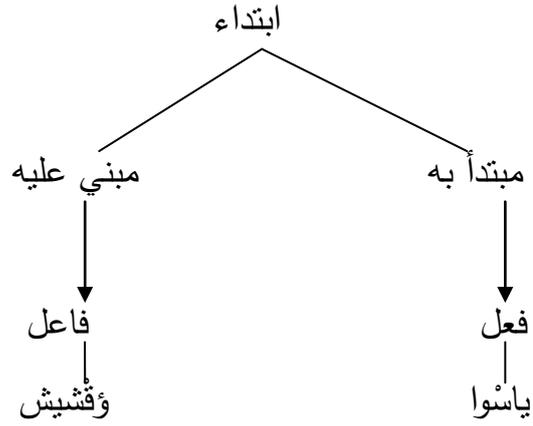
- التركيب الإسناديّ الفعليّ: وقد سبق تعريفه على أنّه أدنى تركيب يحمل فائدة يحسن السكوت عليها، ويتكوّن من فعل مبتدأ به يُبنى عليه اسمٌ يكون في حلة الإلحاق نحو:

ترجمته إلى العربيّة

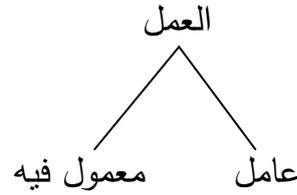
المثال في الأمازيغيّة



يقوم تحليل هذا البناء على التفريع الذي يجسّد مبدأ سيبويه لتوصيف البناء الهرميّ القاعديّ للجملة الفعلية الذي يتجاوز التحليل الخطيّ لتسلسل مدرج الكلام: بحيث نرسم العلاقات التركيبية كالاتي:



هذه العلاقات التفريعية للبناء القاعدي يقوم على جهاز تحكّمي يربط هذه العلاقات التركيبية. وهو كما جسّد سيبويه أيضا يمكن رسمه بالتفريع الآتي:



هذا الرسم التجريدي مركّب\* على الرسم الأول، فالتطابق الأول هنا تطابق تركيبّي إذ يمكن وضعه فوقه، فنحصل على أنّ الترتيب الأصليّ في العمل الابتداء أو الرأس، فالعامل يسبق في الأصل معموله، فهو أعلى منه ولعلّ هذا التصوّر هو الذي جعل تنبير - كما سبق ذكره - يعتبر الفعل هو العقدة الأولى " المبتدأ به " أي انطلق من نقطة الابتداء فجعله على رأس تفريعه رغم أنّه في الجملة الفرنسيّة والانجليزية لا يحتل الفعل الرتبة الأولى - العليا - \*خطياً.

هذا المبدأ الذي يقوم عليه التركيب الإسناديّ الفعليّ في الأمازيغيّة هو نفسه المبدأ الذي يقوم عليه في العربيّة - والذي وصفه سيبويه - . ويظهر كيف أنّ المبتدأ به عامل في ما بعده وأثر

مركب Superposé  
 عليا Supérieure (\*)  
 - (\*) Premier actant  
 - (\*\*) Second actant ، في اصطلاح تنبير .

هذا العمل:

- في الأمازيغية هو ورود المعمول فيه المتعلق بعامله، أي الفاعل من حيث الوظيفة، والمسند إليه من حيث العلاقة التركيبية في حالة إلحاق: بتغيير أول الاسم أي حركة الصائت الابتدائي.
- أما في العربية فيأتي هذا المعمول فيه المباشر للفعل مرفوعا.

وقد لا يكتفي الفعل بفاعله فيحتاج إلى مفعول به، وهي فضلة أساسية للفعل المتعدي تقتضيها قوة عمل الفعل التي تتجاوز المعمول الأول إلى معمول ثانٍ؛ نحو:

ترجمته الحرفية إلى العربية	المثال في الأمازيغية
<p>الحليب      الطفل      شرب</p> <p>↓                      ↓                      ↓</p> <p>فضلة      مسند إليه      مسند</p> <p>↓                      ↓                      ↓</p> <p>[منصوب] مفعول به      [مرفوع] فاعل      فعل</p> <p>↓                      ↓                      ↓</p> <p>معمول 2      معمول 1      عامل</p>	<p>أيأفكي      وقشيش      ياسوا</p> <p>↓                      ↓                      ↓</p> <p>فضلة      مسند إليه      مسند</p> <p>↓                      ↓                      ↓</p> <p>مفعول به      فاعل      فعل</p> <p>[+ حالة مطلقه]      [+حالة إلحاق]      ↓</p> <p>↓                      ↓                      ↓</p> <p>معمول 2**      معمول 1*      عامل</p>

فما يُفرّق بين المعمول الأول أي فاعل الفعل، والمعمول الثاني المفعول به لهذا الفعل

بالإضافة إلى الرتبة الأصلية هو:

- في العربية رفع الأول ونصب الثاني.

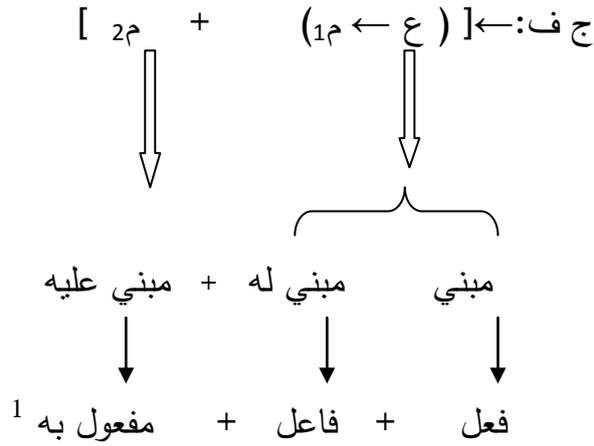
- أما في الأمازيغية فالنفرق بينهما يظهر في أنّ:

المعمول الأول: الفاعل      ←      في حالة إلحاق.

المعمول الثاني: المفعول به      ←      في حالة استقلال.

فنموذج الجملة الفعلية البسيطة في الأمازيغية هو نفسه نموذج الجملة الفعلية البسيطة في العربية، ومبدأ العمل هو ذاته في اللسانين يبرز الاختلاف، في أثر العمل حيث يرفع الفاعل وينصب المفعول في العربية. ويرد الفاعل في الأمازيغية في حالة إلحاق، أما المفعول به ففي حالة استقلال، ولكليهما نفس النموذج التركيبي ونفس " المثال " .

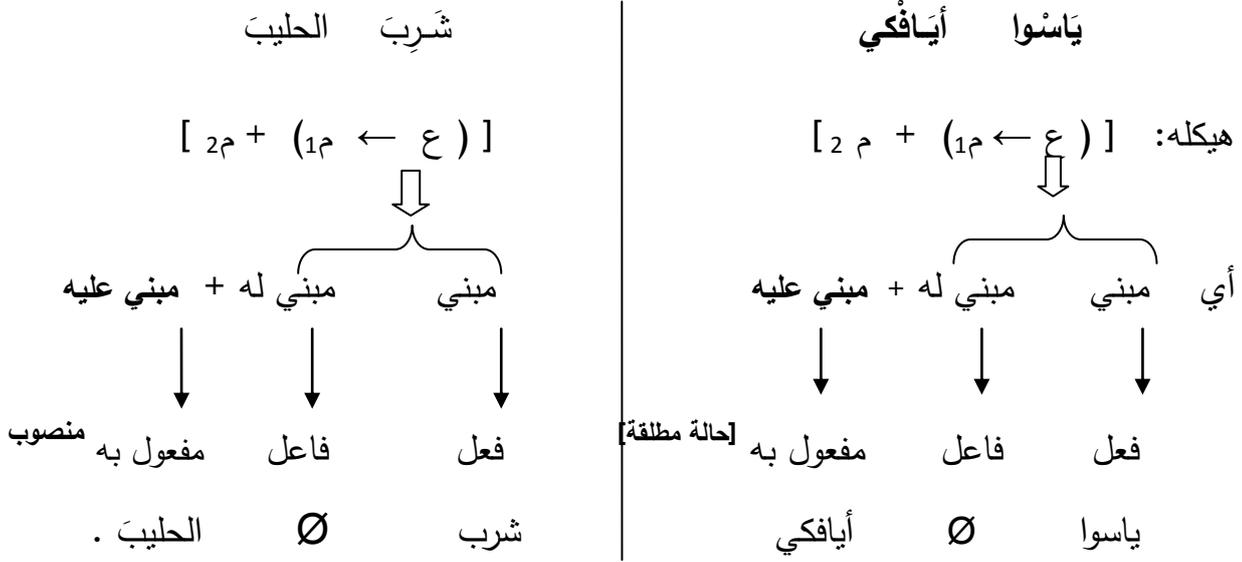
فالنموذج هو: [ ( مسند ) + ( مسند إليه ) + فصلة ] . ويُهَيِّكُله هذا " المثال ":



إنّ علاقة الفاعل - المبني له - بالفعل تبرز كيف أنّ الفعل لا يفرغ أبداً باصطلاح سيبويه، وما يؤكّد هذه العلاقة البنائية التلازميّة حيث يُظهر الفعل مَحَلًّا للفاعل مُكوّنًا مع نواة مركبة تستلزم وجود الفاعل إمّا لَفْظًا أو تقديرًا. ومن هنا تداول مفهوم " الاستتار " عند النحاة العرب الذي يعني تقدير ضمير الفاعل في المجال الذي من المفروض أن يُلفظ فيه معنى، لانعدام ذكره لفظًا. هذه الظاهرة نفسها موجودة في الأمازيغية ولعلّ صيغة الفعل الأمازيغيّ المكوّنة من سابقة الفعل + جذر تساهم من خلال هذه السابقة المطابقة صرفيًا للفاعل في الإشارة إليه في حالة عدم ذكره وهذا ما جعل البنويين يعتبرونها الفاعل نفسه؛ وهو أمر نخالفهم فيه كما سبق توضيحه.

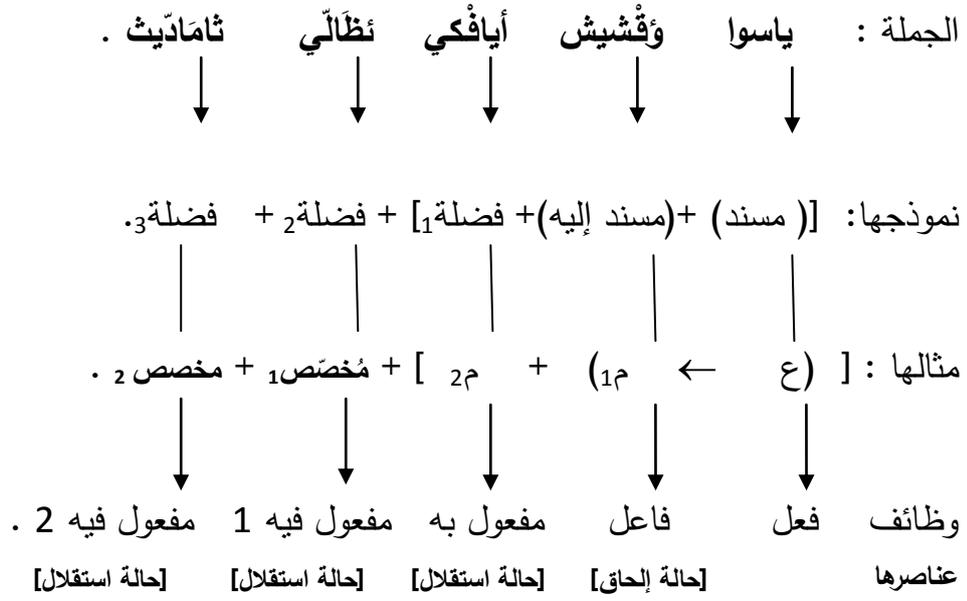
(1) - ينظر توضيح هذا الرسم وفق نهج سيبويه في ص 40 وما بعدها تفاديا للتكرار.

وهذا المثال يوضّح مفهوم الاستتار:

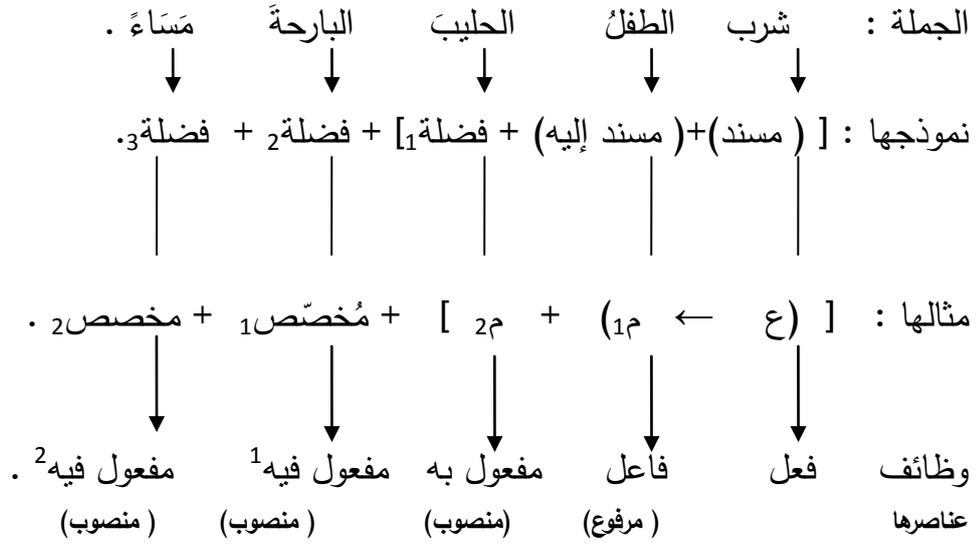


هذا ويمكن توسيع الجملة الفعلية - حسب قوّة الفعل - في فتح وتوليد حالات علائقية غير المفعول به الذي يقتضيه بالضرورة الفعل المعتدي. وهذا مثال على ذلك :

### 1- في الأمازيغية :



## 2- في العربية:



والنتيجة أنّ بناء الجملة الفعلية في اللسانين يقوم على نموذج واحد يشكّله هيكل واحد سواء في مستوى البناء القاعدي أي البناء الإسنادي الفعلي، أو في مستوى توسعة هذا البناء من خلال تعدية الفعل إلى مفاعيل مختلفة ومتعدّدة حسب قوّة الفعل. هذا البناء الداخلي الموحّد في هيكله يتجلّى عبر مدرج الكلام في إنتاجه الخطي من خلال آثار العمل بصور مختلفة تميّز كلّ اللسان.

فالنصب هو علامة المفاعيل المختلفة في العربية، وحالة الاستقلال هي علامة هذه المفاعيل أي الفضلات في الأمازيغية.

إن التركيب الإسنادي الفعلي سواء في العربية أو في الأمازيغية في الواقع نوعان:

- نوع يكون فيه المسند إليه: فاعلا

- نوع يكون فيه المسند إليه: نائب فاعل

ولقد حلّلنا النوع الأوّل وأوضحنا أركانه الأساسية والإضافية.

نوضّح الآن النوع الثاني من خلال هذه الأمثلة التي تقدّمها في جدول تقابلي، لنقف على التحويلات التي من خلالها ننتقل من البناء الإسنادي الأصلي، إلى البناء الإسنادي المحوّل، وبعبارة التحويليّين: من البنية العميقة الممثّلة في الجملة المبنية للمعلوم، أي المكوّنة من فعل في صيغته الأصلية وفاعل مبني عليه ومفعول به إن كان الفعل متعدياً، إلى البنية السطحية التي تمثلها

الجملة المبنية للمجهول في اصطلاح نحاة العربية المتأخرين والتي تتكوّن من: فعل تحوّلت صيغته ومفعولٍ به حلّ محلّ الفاعل المحذوف، فبنّي على الفعل مكوّنًا معه تركيبًا إسناديًا مُحَوَّلًا، كالاتي:  
( نقدّم الأمثلة في الأمازيغية مُرفقة بالترجمة الحرفيّة بالعربيّة التي نعتبرها الأمثلة العربيّة الفصيحة لأنّها تقي بالغرض.)

النموذج القاعدي: المبني للفاعل	النموذج المحوّل: المبني للمفعول
* ياكراز وفلاح نكاز ← حرث الفلاح الحقل	* ياتواكراز بيكار [بيكار: حالة إلحاق] ← حرث الحقل
* يوكار وركاز أخام ← سرق الرجل المنزل	* ياتواكر وخام [وخام: حالة إلحاق] ← سرق المنزل
* ثابظا اثمغارث أغروم ← فرقت العجوز الخبز	* ياتواظا وغروم [وغروم: حالة إلحاق] ← فرق الخبز

يشبه هذا التركيب الإسنادي الفعليّ في الأمازيغية الذي يُبنى الفعل فيه للمفعول، نظيره في العربية، ويُبنى على الطريقة نفسها بحيث يتمّ التحويل في مُستويين من نظام الجملة الأصليّة:  
- في المستوى الصرفي: وذلك بتغيير يحدث في صيغة الفعل، والمعلوم أنّ صيغة الفعل المبني للمفعول في العربية هي فَعِل/ يُفَعَل؛ أي بفتح أوّل صيغة الماضي وكسر ما قبل آخرها: يَفَعَل/ يُفَعَل.

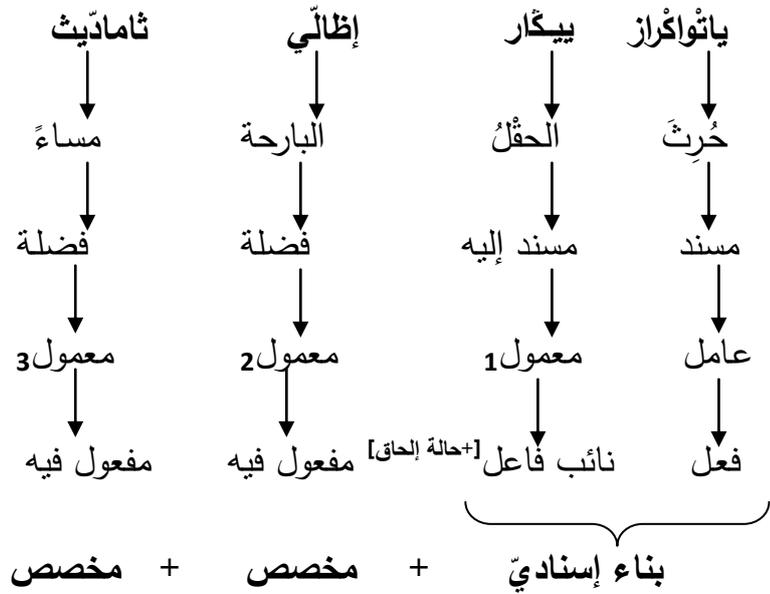
أمّا في الأمازيغية فالفعل المبني للمفعول هو فعل مزيد بحرفين في اللهجة القبائليّة " اتوا" وهي الطريقة التي تُبنى فيها هذه الصيغة في ألسن سامية منها السريانية والفينيقية والآرامية.<sup>1</sup>  
- في المستوى التركيبي: ويتمّ على النحو الآتي:

(1) - ينظر: شفيق، محمد: أربعة وأربعون درسا في اللغة الأمازيغية، ص ص 80-81، وأيضا: بن تريدي أنيسة: الأمازيغية لغة سامية في بنيتها، ص ص 235-236.

1- حذف الفاعل من التركيب.

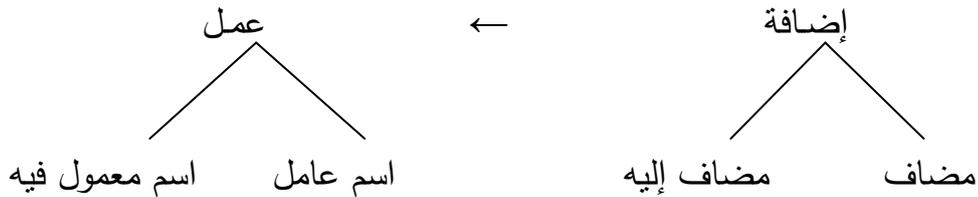
2- ثم نقل المفعول به من موضع الفضلة إلى موضع المبني عليه أي إلى المسند إليه، حتى يكتمل البناء الإسنادي، ولعلّ من مستلزمات هذا البناء أن يأخذ المفعول به الخصائص التركيبية للمسند إليه أي للفاعل المحذوف، وهي في الأمازيغية حالة الإلحاق.

وباكتمال هذه الخطوات الإجرائية يصبح ما كان فضلة ركنًا من الإسناد في التركيب، ولكن يبقى دلاليًا يحمل معنى المفعول به؛ وبهذا الأثر الدلالي المتبقي يستحيل اعتباره - وظيفيًا - فاعلاً. ومن هنا لابدّ من مصطلح آخر لركن هذا التركيب الإسنادي المحوّل، وقد نسمح لأنفسنا استعارة المصطلح العربيّ " نائب فاعل " في غياب المصطلح النحويّ الأمازيغيّ. وهذا المثال تطبيق لما ذكر:



- التركيب الإضافي: هو أيضا بناء تلازمي، يسيّره جهاز العمل، إلا أنه تركيب جزئي لا يحمل

فائدة كالتركيب الإسنادي، فعلاقته التركيبية والعملية محدودة، فهي علاقة اسم باسم آخر.



ولا يرقى هذا البناء إلى مستوى البناء التركيبي الذي يؤلف جملة، إلا أنه يقوم على مبدأ العمل، بحيث يعمل الاسم الأول أو الظرف - وهو نوع من الأسماء - في الاسم الذي يتعلّق به، ويظهر أثر هذا العمل في اللسان العربيّ بجرّ المضاف إليه؛ أمّا في اللسان الأمازيغي فيُروود الاسم المضاف إليه في حالة إلحاق، نحو:

\* ياتّورار وُقشيش ذافير وُخام  
 ← يلعب الطفل خلف المنزل  
 \* يادام وُقشيش أجوواق وُماكسا  
 ← أخذ الطفل نايّ الراعي

إن نحن تأملنا هذه العبارات:

ذافير وُخام ← - وُخام - في حالة إلحاق - لأنّه مضاف إليه  
 ↓  
 ظرف مضاف إليه  
 أجوواق وُماكسا ← - وُماكسا - في حالة إلحاق - لأنّه مضاف إليه  
 ↓ ↓  
 مضاف مضاف إليه

والاسمان الملحقان بمثابة الاسمين المجرورين بالإضافة في العربيّة؛ فحالة الإلحاق في هذا التركيب هي بمثابة الجرّ في التركيب العربيّ الموازي له ترجمة، وبضاهيه تركيبًا. هذا التركيب القائم على مبدأ العمل: عمل الاسم الأول في الثاني، ولكنّ الأثر الإعرابيّ مختلف لكلّ لسان آليته الخاصّة، ولكن آلية الإعراب في اللسان العربيّ أكثر تمييزًا؛ وعليه أدقّ إبرازًا لطبيعة العمل المختلفة عن طبيعة العمل في التركيب الإسناديّ، فتجلّى ذلك من خلال الأثر: الكسرة، المختلف عن الأثر السابق: الضمّة. ولكنّ في اللسان الأمازيغيّ فالأثر واحد: حالة الإلحاق، كدلالة فقط على علاقة عمل وتحكّم عنصرٍ في آخر يليه ويبنى عليه.

\* المضاف إليه: يعرف عند المتمرّعين بـ: Complément de nom أو Complément déterminatif ينظر في هذا الصدد على سبيل الذكر:

- NAIT ZERRAD, 1996, Op.cit. , P 30-31.

- CHAKER, S, Manuel de linguistique berbère, 1, syntaxe et diachronie, pp. 434.

- PENCHOEN, Op.cit., P 19 et 32.

وعادةً ما يُبنى التركيب الإضافي بزيادة حرف "ن" قبل المضاف إليه\* وتعرف بنون الإضافة، دون تغيير في مبدأ إلحاق الاسم الذي يليه فنقول:

- أوال وُمَازيغ أو أوال ائومَازيغ

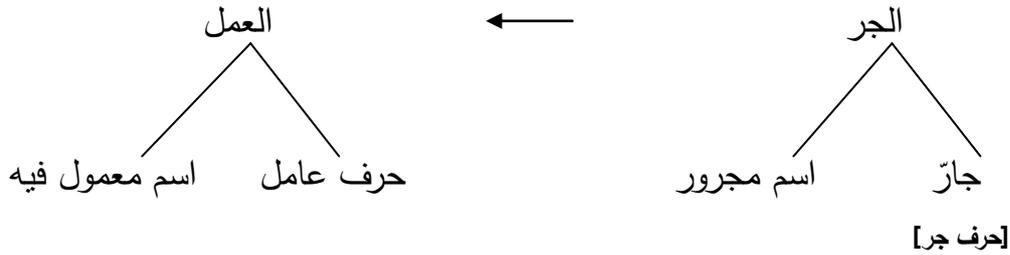
← كلام الأمازيغي

- أفوس وُكَالزيم أو أفوس ائوكَالزيم

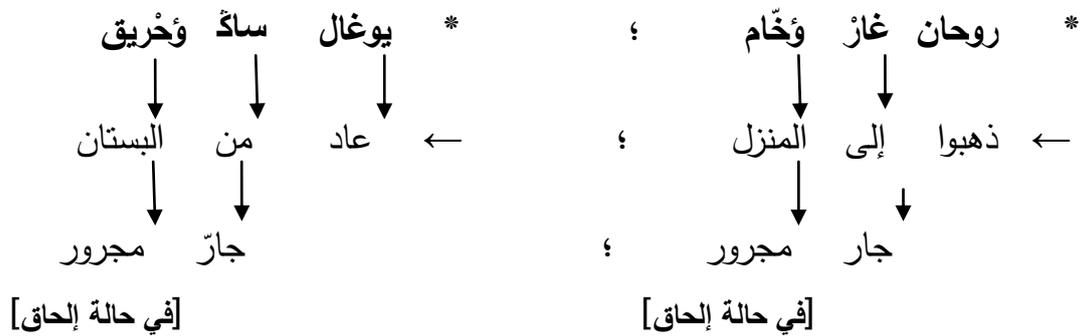
← يد المَعول

- تركيب الجارّ والمجرور: ومن التراكيب التلازميّة تركيب الجارّ والمجرور؛ حيث يعمل حرف الجرّ في الاسم الذي يليه. ففي العربيّة يلي حروف الجرّ العاملة أسماءً معمولّة، أثر هذا العمل هو الكسرة.

أمّا في الأمازيغية فالمبدأ واحد من حيث العمل: إذ يعمل الحرف في الاسم الذي يليه، ولكن أثر العمل هو حالة الإلحاق.



ومن أمثلة التركيب التلازمي المبني على مبدأ العمل: تركيب الجارّ والمجرور ما يأتي:



إذن فحالة الإلحاق هي علامة أو أثر إعرابي يصيب الاسم الذي يقع:

- معمولاً مباشراً لفاعل: أي فاعل أو نائب فاعل ← في التركيب الإسنادي.

- معمولاً لاسم أو ظرف: مضاف إليه ⇐ في التركيب الإضافي.

- معمولاً لحرف الجر: اسم مجرور ⇐ في تركيب الجار والمجرور.

بحيث تُكوّن هذه المعمولات مع عواملها تركيباً تلازمياً يُبنى فيه الثاني على الأول، وهي المواطن نفسها التي يقع فيها الاسم في العربية معمولاً لغيره، ويتجلى ذلك من خلال الحركة الإعرابية التي يقتضيها هذا التركيب.

وتتفرد الأمازيغية بموضعين آخرين؛ بحيث يكون الاسم في حالة إلحاق أيضاً إذا جاء بعد العدد.

عَادَانْ عَاشْرِين بِيَسُوْكَاسَان - بِيَسُوْكَاسَان - ⇐ اسم في حالة إلحاق بعد العدد.

⇐ مَرَّوَا عَشْرُونَ سَنِينَ

⇐ مَرَّ عَشْرُونَ سَنَةً ⇐ بينما سنة: اسم منصوب، فهو تمييز

يتعلق المعدود بالعدد في الأمازيغية تعلق المجرور بالجار أو المضاف بالمضاف إليه فيترتب عن ذلك ورود الاسم المعدود في حالة إلحاق.

أمّا الحالة الثانية وهي حالة تركيبية تبدو خاصة جداً، يتبين لنا من خلالها أنّ لكلّ لسان خصائص ينفرد بها مهما كانت درجة القرابة مع لسان آخر، فهو مستقلّ عنه، يستحدث وسائله الإجرائية الخاصة، عند الضرورة؛ إلا أنّها تبقى ضمن مبادئ النظام العامّ الذي يستحيل الخروج عنه، فهو أصل الانبثاق وصرح البناء. نطرح هذه الظاهرة من خلال مقارنة الشواهد الآتية:

" شَاكْغَاغْثْ وَفْشِيْشْ"<sup>1</sup>

⇐\* " أرسلته الطفل" (التركيب غير سليم، وهو غير عربيّ)

اچْيَغْثْ وَغْرُومْ

⇐\* " أكلته الخبز " (التركيب غير سليم، وهو غير عربيّ)

<sup>1</sup>- هذا المثال: شَاكْغَاغْثْ وَفْشِيْشْ قَدَمَه فْلَان .



تظهر الأمثلة المقدّمة أنّه في الأمازيغيّة، قد يعود ضمير المفعوليّة المتّصل بالفعل على ما بعده. والأصحّ - في نظرنا - أنّه قد يوكّد الضمير اسمٌ يُذكر بعده توضيحاً له ، فلا يأتي في حالة استقلال، إذ لا يمكن - تركيبياً - أن يكون مفعولَ الفعل "شكعأث" لأنّه استوفى مفعوله ، وهو الضمير المتّصل "ث". وعليه يأتي في حالة إلحاق توكيدا وتوضيحاً لضمير المفعوليّة. وهي ظاهرة تركيبية خاصّة بالأمازيغيّة، حاول فلان<sup>1</sup> من خلال حمل هذه الظاهرة على الفاعل الذي يكون في حالة إلحاق؛ إذ يعتبرهما (كلاً من الفاعل والمفعول) مجرد إضافة وتكرار للضمير - المرجع -؛ سواء أكان:

- الضمير هو ضمير النصب أي المفعوليّة، نحو: شكعأث وقشيش

- أو علامة الشخص - كفاعل في نظره - نحو: ياكرز وركاز

ثمّ يستخلص:

- أنّ " حرف المضارعة " : "ي" في " ياكرز" هو الفاعل، وما " وركاز" إلاّ فضلة متممة له، في حالة إلحاق.

- أنّ الضمير " ث " هو المفعول به ، بينما " وقشيش" هو فضلة متممة له في حالة إلحاق.

على كلّ سبق أن نقدنا رأيَ فلان، بالنسبة للفاعل. أمّا بالنسبة لهذا الاسم الذي يوكّد

ضمير النصب فهو في نظرنا " توكيد".

GALAND, L . ,(1964), op. cit. ,pp. 46-47.

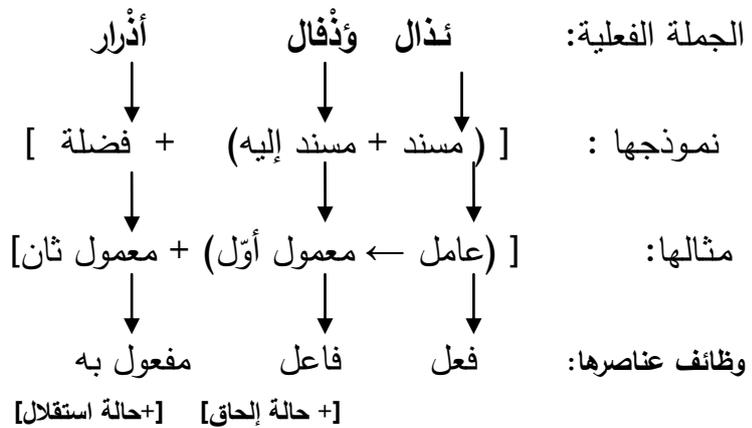
<sup>1</sup>- ينظر:

### 3-2- حالة الاستقلال أو الحالة المطلقة في الجملة الفعلية:

لا يكون الاسم في حالة الاستقلال، ركنا من تركيب، أي لا ينتمي في هذه الحالة إلى علاقة بنائية أساسية يكون مع عنصر آخر بناءً تلازمياً يعمل الطرف الأول فيه في الطرف الثاني، بل كثيراً ما يأتي الاسم في حالة الاستقلال، في الجملة الفعلية، فضلةً كالمفعول به أو فيه أو تابعا كالصفة، وهو في هذه الحالة أيضا يمثل آلية إعرابية تميز العناصر اللسانية الإضافية المتممة للتركيب البنائي سواء أكان إسنادياً أو إضافياً.

– **المفعول به:** المفعول به عنصر من عناصر الجملة الفعلية البسيطة. وهو أساسي إذا كان فعل الجملة متعدياً لا يكتفي بفاعله؛ ولكنه لا يكون ركناً بنائياً، بمعنى أن علاقته بالفعل ليست علاقة إسنادية تلازمية، وإنما علاقة تعدية تقتضيها قوة الفعل في فتح مجالات تشغلها المفعولات المختلفة بعد احتياج الفعل للمعمول الأول: الفاعل، وانشغاله به على حدّ تعبير سيبويه « حيث يكون معه بناءً تلازمياً يعمل على التعدي إلى فضلات وامتّمات مختلفة من بينها المفعول به، فكلّ فعل قوة تُسبغ للمتعدّي منه أن يبني ما بعده عليه نصبا »، وهذا التوصيف نفسه يقوم عليه نظام العلاقات في الجملة الفعلية البسيطة الأمازيغية، إلا أننا هنا لا نبنّي نصباً وإنما بذكر الاسم في حالة استقلال أو في الحالة المطلقة، ولنتأمل هذه الأمثلة:

– نذال وندفال أذرار  
← غطى الثلج الجبل

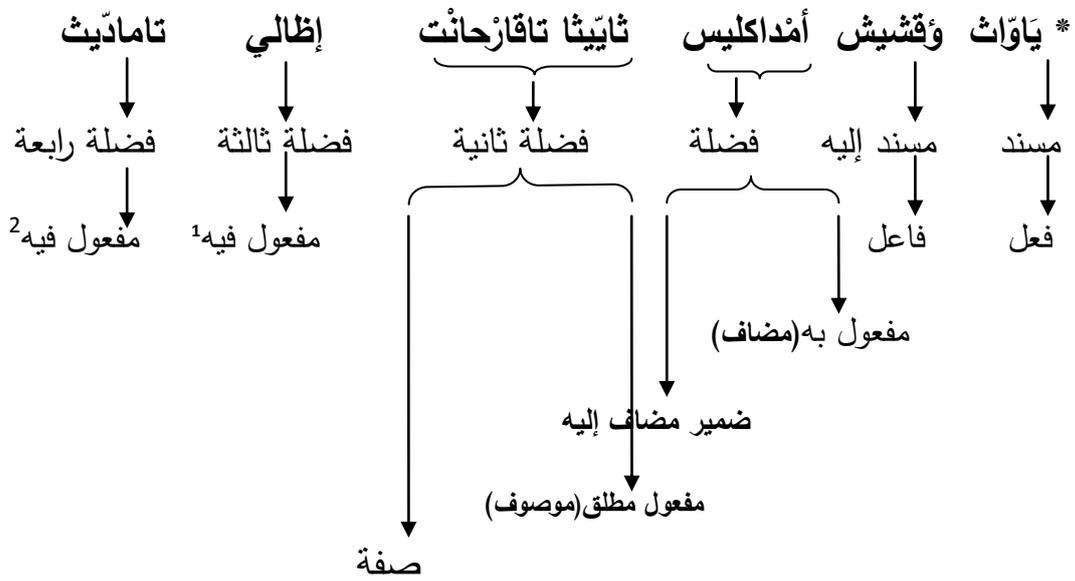


إنَّ الجملة تجسّد للمثال التجريديّ الذي يقوم عليه نموذج الجملة الفعلية العربية مع هذا الاختلاف، وهو أنّ المفعول به أي المعمول الثاني للفعل يأتي منصوباً في العربية، بينما يكون في حالة استقلال في الأمازيغية، وعليه هي: أي الحالة المطلقة أثر إعرابي يميّز المفعول به عن الفاعل الذي يأتي في حالة إلحاق، تماماً كما يميّز نصب المفعول عن الفاعل المرفوع.

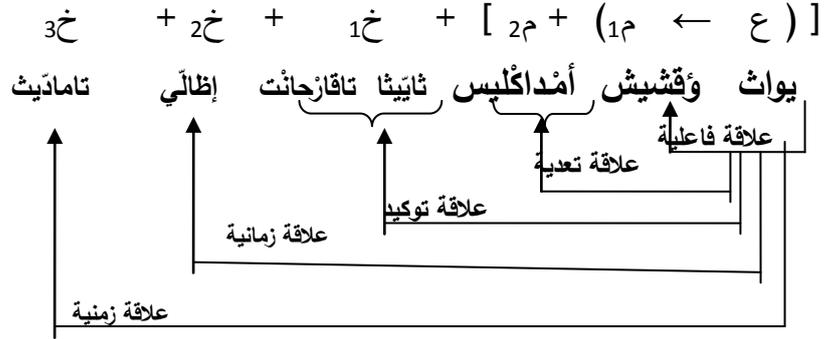
وقد تتوسّع الجملة باعتبار أنّ الفعل أقوى العوامل، وذلك بإضافة مفاعيل غير المفعول به.

\* يَاوَاتْ وَقْشِيْشْ أَمْدَاكْلِيْسْ تَايِيْبِيْنَا تَاقَارْحَانْتْ نُّظْلِي تَامَادِيْثْ  
← ضَرْبُ الْوَلْدِ صَدِيْقَهُ ضَرْبًا مَوْلَمًا الْبَارِحَةَ مَسَاءً

إنَّ الترجمة العربية الحرفية المتتبعّة لعناصر ومكوّنات هذه الجملة، تمثّل الجملة الفعلية الموسّعة في العربية، فهي نفسها ... وتتكوّن من فعل وفاعل ثم مفعول به عبارة عن تركيب إضافي، ومفعول مطلق هو عبارة عن مركب نعني: منعوت و نعت، متبوع بمفعول فيه للزمن ومفعول فيه آخر للزمن أيضاً.



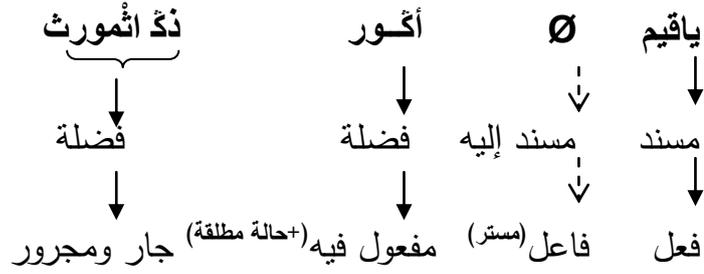
والجملة الفعلية هذه تجسيد للمثال التجريدي الموسع



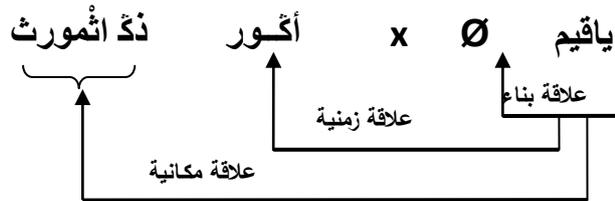
وقد تتألف الجملة من فعل غير مُتَعَدٍّ، ولكن قوته تُؤلِّد مجالات أخرى غير المفعول به نحو:

\* يَأْقِيمُ أَكْوْرَ ذَاكَ ائْمُورْثَ

← بقي شهراً في البلد



← [ (ع ← م<sub>1</sub> - م<sub>2</sub> ) + 1خ + 2خ ]



إذن فالمفاعيل كلها تأتي في الأمازيغية في حالة استقلال أو حالة مطلقة، كما تأتي كلها منصوبة في العربية، وعليه فحالة الاستقلال آليّة إعرابية يُميّز من خلالها بين: الركن: الفاعل، والفضلة: المفعول به.

إلا أنّ ما يميّز الأمازيغيّة عن العربيّة هو أنّ حالة الاستقلال ليست خاصة بالمفاعيل كما هو الشأن النصب في العربيّة، بل هي أيضا أثر إعرابيّ للنعته أو للصفة، بينما تتبع الصفة الموصوف في اللسان العربيّ وتأخذ أثره الإعرابيّ.

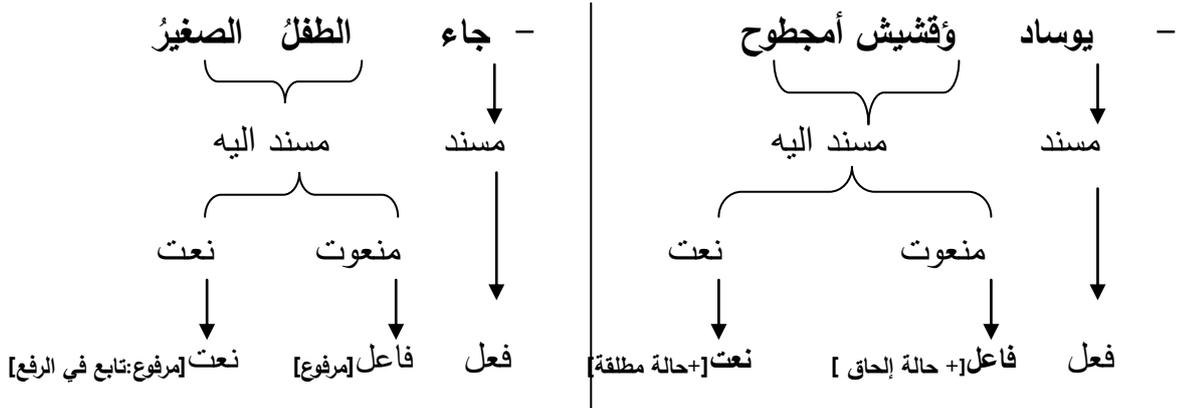
- **النعته:** لا يمثل تركيب المنعوت والنعته تركيباً بنائياً يعمل العنصر الأول في الثاني، كما هو الشأن في البناء الإسناديّ والبناء الإضافيّ، بل يُعتبر النعته تابعاً مُخصّصاً لمنعوته مستقلاً، بحيث يمكن الاستغناء عنه في اللسانين العربيّ والأمازيغيّ.

- ففي اللسان العربيّ، يتبع النعته منعوته فيطابقه في الجنس والعدد والتعريف والتكثير، ويتبعه في الرفع والنصب والجرّ.

- أمّا في الأمازيغيّة فهو يطابقه في الجنس والعدد، ولكن لا يتبعه في الأثر الإعرابيّ، بل يتّخذ النعته حالة واحدة مميّزة هي: حالة الاستقلال، كيف ما كانت وظيفة المنعوت، كما في الأمثلة الآتية:

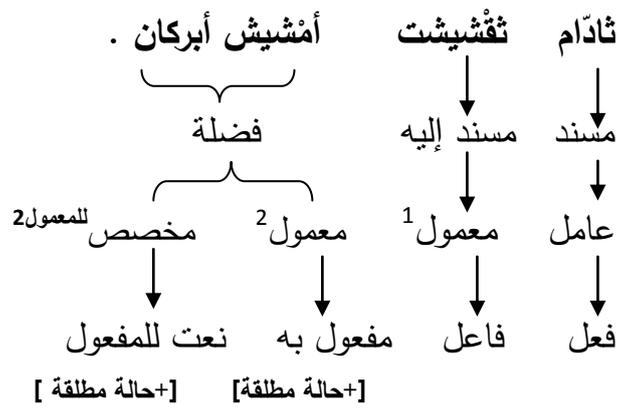
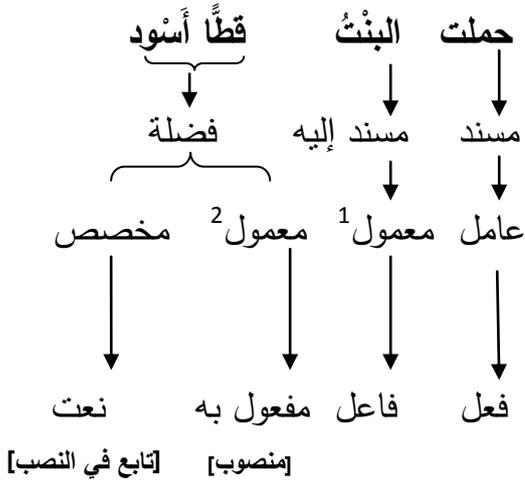
1 - يوساد وُقشيش أماجطوح

← جاء الطفلُ الصغيرُ

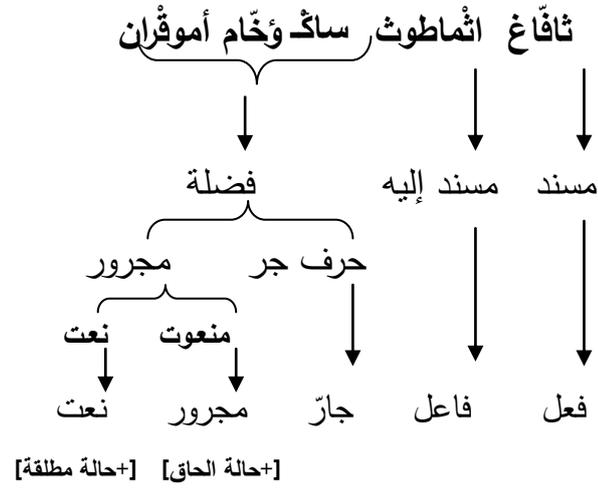
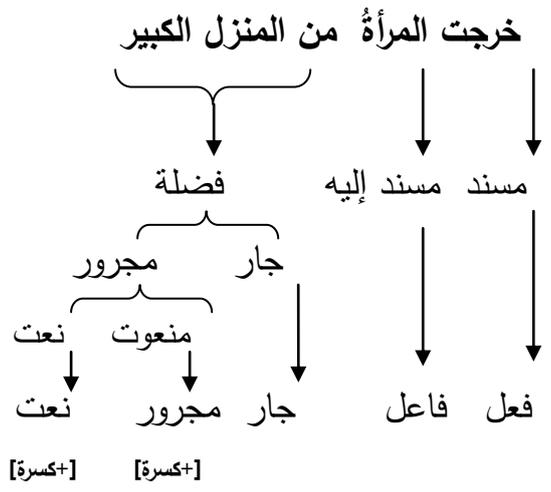


2 - تاڟام تُفْشيشْت أمْشيش أبازكان .

← حملتِ الطفلةُ قطاً أسوداً .



3- ثاقاغ اثماطوث ساك وخاب أموقران .  
 ← خرجت المرأة من المنزل الكبير .



الملاحظ من خلال تحليل الأمثلة في اللسانين أنه:

- في العربية يتبع النعت منوعته:

- ففي المثال الأول جاء النعت بعد الفاعل، فتبعه في الرفع.
- وفي المثال الثاني جاء النعت بعد المفعول به، فتبعه في النصب.
- وفي المثال الثالث جاء النعت بعد المجرور بالحرف فتبعه في الجرّ.

- أما في الأمازيغية فقد احتفظ النعت بصورة إعرابية واحدة هي: حالة استقلال ، بحيث:

جاء في المثال الأول الفاعل في حالة إلحاق، أما النعت فجاء في حالة استقلال.

وفي المثال الثاني بعد المفعول به في حالة استقلال جاء أيضا النعت في حالة استقلال.

وفي المثال الثالث بعد المجرور بالحرف وهو حالة إلحاق، جاء النعت في حالة استقلال.

إذن للنعت في الأمازيغية أثر إعرابي خاص، وهو أن يكون في حالة استقلال كيّما كان

المنعوت وهو بهذه الحالة يشارك المفعول بمختلف أنواعه في الإعراب. وهو أيضا بهذه العلامة:

الحالة المطلقة يتميز عن المضاف إليه؛ فلا يلتبس به لأنّ هذا الأخير في حالة إلحاق؛ وهذا هدف

مبدأ الإعراب: التمييز بين وظائف عناصر الجملة حتى يتّضح المعنى.

ولعلّ أهمّ ما يمكن استنتاجه ممّا سبق ذكره في هذا المطلب هو أنّ حالة الاستقلال أو الحالة

المطلقة في الجملة الفعلية هي علامة إعرابية لكلّ عنصر جاء فضلا أو إضافة أيّ تتمة أو تكملة

وعليه:

فما ليس رُكناً من بناء تركيبّي تلازمي يأتي في حالة إطلاق أو استقلال.

وإن نحن تأملنا « المنصوبات » في النحو العربيّ فنجد أنّها تمثل الإضافات التوسيعية في

البناء الإسناديّ الفعلي. ولا نقصد غيرها في هذا المقام، وهي نوعان :

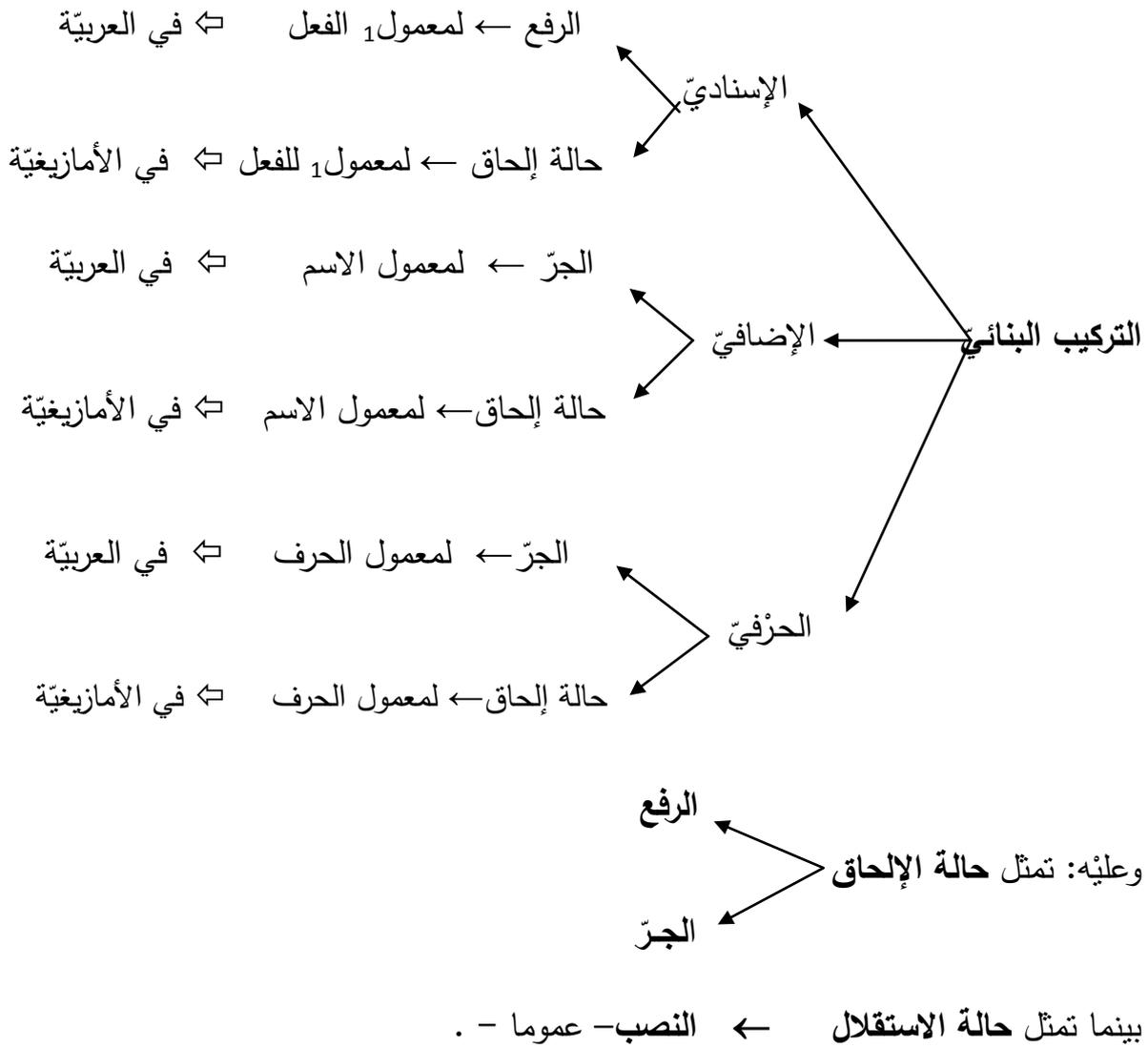
- المفعولات أو المفاعيل المختلفة : المفعول به ، فيه ، معه ....

- الحال، التمييز، المستثنى.

وهذه الإضافات التوسيعية التي لا تربطها علاقة تلازم بركن آخر لاتستغني عنه، بل تربطها علاقة

عملية عضوية مع عنصر آخر عامل فيها، وهذا ما يمنحها وظيفة خاصة في التركيب، ويجعلها

تتميّز بأثر إعرابيّ.



وهذا يعني أنّ مفهومي الإلحاق والاستقلال في الأمازيغية ليسا مفهومين خاصين بالمجال الصوتي أو الصرفي، كما اعتقد الكثير من الدارسين وإنما يمثلان الأثر الإعرابي الخاص بالأمازيغية، ويُبرزان من خلال هذا التغيّر الصوتي الذي يصيب مطلع الاسم، وظيفته هذا الاسم في التركيب بتحديد علاقته مع غيره.

وتجدر الإشارة إلى أننا تناولنا بالدراسة والتحليل الأسماء التي يظهر فيها الإعراب بما يصيبها من تغيّر صوتي في مطلع بنيتها الصرفية - وبعبارة أخرى تغيير مرفولوجي - وهو الأصل. إذ وعلى غرار العربية، توجد أسماء مبنية لا تتأثر صيغها باختلاف وظيفتها ومنها الضمائر وأسماء ممنوعة من الصرف لأنها لا تبدأ بصائت، وهو مجال التغيّر وأخرى « أعجمية » حافظت على

بنيتها الأصلية ولم تتخذ صيغة بنية الاسم الأمازيغيّ؛ وهي نفس الحالات المُعيقة لإبراز الأثر الإعرابيّ في العربية فنُقاس عادة على الأصل؛ وقد تستوجب في غياب قرائن تركيبية أخرى - كالمطابقة وغيرها - مراعاة المواضع الأصلية في التركيب والالتزام بالرتبة الأصلية « كما في ضرب موسى عيسى ».

## II - 3 - الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة في الجملة الأمازيغية:

0-3 لا شك أنّ وجود الآثار الإعرابية التي تحدّد الوظائف النحوية للعناصر اللسانية من خلال العلاقات التركيبية يوحي أنّه يمكن في الأمازيغية على غرار العربية- ولدواعٍ تعبيرية بلاغية - التحرُّر من قيود الرتبة الأصلية لمكونات الجملة الفعلية إذا رفع الالتباس، ما دامت آثار الإعراب المتمثلة في الثنائية الإعرابية تضمن الوظائف النحوية التي تؤدّيها العناصر اللسانية، وتفتح إمكانات العدول عنها بما يعرف بالتقديم والتأخير .

### 3-1- مواقع الرتب الأصلية:

تقتضي الرتبة الأصلية للجملة الفعلية البسيطة في الأمازيغية، والتي لا تختلف صياغتها عن صياغة الجملة الفعلية العربية، أن ترد مكوناتها الأساسية على النحو الآتي:

- أ- ج ف: فعل + فاعل ← فعل لازم

نحو: يافاغ وقشيش

← خرج الولد

- ب- ج ف: فعل + فاعل + مفعول به ← فعل متعدّد

نحو: يورا ثابرات

← كتب الرسالة

- ج- ج ف: فعل + نائب الفاعل ← فعل مبني للمفعول

نحو: ثاتوارو اثبرات

← كتبت الرسالة

وقد تتكوّن عناصر الجملة من تراكيب جزئية، منها ما هو بنائي يقتضي الإلحاق:

- الجار والمجرور:

نحو : يافاغ ساك وّخام.

← خرج من المنزل

- الظرف والمضاف إليه:

نحو: ثادام أساگوم سوفال وقاروييس.

← حملت الجرّة فوق رأسها.

- المضاف والمضاف إليه:

نحو : ياثورار سو جاواق وّمأكسا.

← يلعبُ بناي الرّاعي .

ومنها ما ليس بنائياً، إنّما تابع لما قبله، وهو النعت في حالة استقلال.

نحو: - يابنا أّخام أموقران ذي تدارثيس.

← بنى منزلاً كبيراً في قريته .

- يافاغ ساك وّخام أموقران .

خرج من المنزل الكبير

ويخضع بناء هذا التركيب في اللسانين العربيّ والأمازيغيّ إلى الرتبة المحفوظة حيث لا

يتقدّم الجزء الثاني على الأوّل .

وإذا كان الإعراب يساهم بقدر كبير في تحديد الوظائف النحويّة؛ فإنّ لظاهرة المطابقة وهي

القرائن التركيبيّة التي تساهم في تنسيق العلاقات وجعلها متلائمة بين مكوّنات الجملة، دوراً في

توثيق الرتبة وتعزيز اللحمة بين العناصر التركيبيّة.

### 3-2- ظاهرة المطابقة:

ومن بين العلاقات التي تخضع للمطابقة بين مُكوِّنَيْهَا : علاقة التخصيص أو التبعية بين النعت والمنعوت.

أ - المطابقة بين النعت والمنعوت :

\* في العربية : يطابق النعت منعوته :

في العدد: في الأفراد والتثنية والجمع.

في الجنس: في التذكير والتأنيث.

في التعريف والتكثير.

في الإعراب فينبئُهُ في الرفع والنصب والجرّ.

\* في الأمازيغية : يطابق النعت منعوته في الخاصيتين الأولتين: في العدد أي: الأفراد والجمع، أما المنتى والتعريف والتكثير فهي فئات غير موجودة في الأمازيغية .

مفرد مؤنث

- ناقشيشت ناشابحانت

← ال/بنت ال/جميلة

جمع مؤنث

- ثيفشيشين ثيشابحانين

← ال/بنات ال/جميلات

مفرد مذكر

- أقشيش أماجطوح

← ال/طفل ال/صغير

جمع مذكر

- أراش نماجطاح

← ال/أطفال ال/صغار

لا يطابق النعت منعوته في الإعراب، إذ للنعت علامة خاصة وهي الحالة المستقلة، على

اعتبار أن الإلحاق - كعلامة إعرابية في الأمازيغية - هي خاصة بالأسماء المعمولة، والنعت مجرد

تابع، فهو مخصّص للاسم الذي يصفه، وليس معمولاً له. وعليه، ومن هذا المنظور الذي يجسّد

مفهوم التبعيّة كمبدأ مخالف للبناء التركيبيّ القائم على العمل، فالشبه مع العربيّة واضح في المبدأ ولكن مختلف في الآليّة الإجرائيّة المحقّقة لهذا المبدأ المشترك.

#### - ب - المطابقة بين الفعل والفاعل :

\* في العربيّة : إنّ القاعدة المطّردة في العربيّة الفصحى هي أنّ يطابق الفعل فاعله - المباشر - في التذكير والتأنيث من خلال حرفي المضارعة ي/ ت بالنسبة للمضارع، أو إضافة تاء التأنيث بالنسبة لصيغة للماضي.

فنقول : كتب الطالب ؛ كتبت الطالبة .

يكتب الطالب ؛ تكتب الطالبة .

ولا يطابقه في العدد: في التثنية والجمع، فلا نقول:

\*كتبنا الطالبان ؛ كتبوا الطلابُ

وإنّما : كتبت الطالبتان ؛ كتب الطلاب .

ويعلّل سيبويه ذلك على أنّ علامة التأنيث التي تلحق الفعل مع الفاعل المؤنث ليست ضميراً، قائلاً: « وإنّما جاؤوا بالتاء لأنّها ليست علامة إضمارٍ كالواو والألف وإنّما هي كهاء التأنيث من طلحة، وليست باسم. »<sup>1</sup>

\* أما في الأمازيغية: فيطابق الفعل الفاعل في التذكير والتأنيث، كقولنا:

- يوغالاد وُقشيش ؛ - ثوغالاد انُقشيشت

← عاد الولد ؛ عادت البنت

- أدياقَاغ وُرْكَاز ؛ - أتاَقَاغ ائْماطوْث (أصلها أدتاَقَاغ)

← يخرج الرجل ؛ تخرج المرأة

(1) - سيبويه ، الكتاب ، ج 2 / 38.

ولكنّ المطابقة هنا لا تتمّ بإضافة علامة التأنيث " تاء التأنيث " للفعل كما هو الأمر في العربية، ولكن بتغيير « حرف المضارعة » أو بالأحرى " علامة الشخص "، مادامت هذه السابقة لا تحدّد صيغة الفعل كما في العربية. إذ فقدت هذا الدور التصريفيّ وعوّضته بالسابقة " أد": ياقاغ/ أد ياقاغ - كما سبق توضيحه - وانحصر دورها في المطابقة مع الشخص الفاعل، وهو دور صرفيّ أيضاً يتمّ من خلاله مطابقة الفعل مع فاعله في التذكير والتأنيث .

### ملاحظة هامة :

ومع ذلك لا بُدّ من لفت الانتباه إلى أنّ أفعال الصفات أو الأحوال التي تُبنى صيغة المنقطع منها في اللهجة القبائليّة - على وجه الخصوص - بدون هذه السوابق "حروف المضارعة" تُضاف لها تاء التأنيث في حالة ورود الفاعل المؤنث على غرار العربية فنقول في:

المذكر: - غورّيف يبليس .

← طال لسانه ⇨ كثر كلامه.

المؤنث: - غورّيفاث ادوتيت.

← طالت الدنيا.

كما يُطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، يطابقه أيضاً في العدد أيّ في الإفراد والجمع، بحيث نقول في:

الجمع المؤنث: - روحانت اثلاوين غار ثالا .

← ذهبن النسوة إلى النبع . ⇨ ذهبت النسوة إلى النبع .

الجمع المذكر: - أدامليلان وراش ذاك ونار.

← يلتقون الأولاد في الملعب . ⇨ يلتقي الأولاد في الملعب .

وعليه فإننا نعتبر على غرار الحاج صالح بالنسبة للغة "أكلوني البراغيث"، أن علامة الشخص في الجمع المؤنث اللاحقة « أنت » وفي الجمع المذكر اللاحقة « ان » هي مجرد علامات للجمع تشبه تماماً علامة التأنيث، وعليه لا يمكن أن تكون هذه العلامات فاعلاً.<sup>1</sup>

### ظاهرة المطابقة في الألسن السامية :

إن هذه الظاهرة، ظاهرة مطابقة الفعل الفاعل في العدد، الملاحظة في معظم اللهجات العربية الحديثة الدارجة عن الفصحى، كانت موجودة في بعض اللهجات العربية القديمة وهي لغات فصيحة، إذ صادف النحويين الأولين تعبيرات عربية خاصة في لغة " طيء " تؤثر المطابقة بين الفعل وفاعله في الجنس والعدد على حدّ سواء. وقد مثل سيبويه لهذه الظاهرة قائلاً: « واعلم أنّ من العرب من يقول "ضربوني قومك" و"ضرباني أخواك"، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في " قالت فلانة " فكأنّهم أرادوا للجمع علامةً، كما جعلوا للمؤنث علامة وهي قليلة.»<sup>2</sup>

نعم الظاهرة قليلة، في اللغة العربية الفصحى، ولكنها منتشرة في عدد كبير من الألسن السامية؛ إذ أثبتت الدراسات السامية المقارنة أنّ ظاهرة مطابقة الفعل لفاعله في الجنس والعدد على وجه الخصوص، هي ظاهرة أصلية فيها متفشية في الكثير من الألسن السامية بما في ذلك العربية البائدة كالصفائية والدادانية، وهي من لهجات عربية الشمال، وقد تكون الآثار التي تتبّعها النحويون واللغويون الأوائل في لهجات اللغة العربية الحية الفصيحة ومنها ما سجّله القرآن الكريم\* من بقاياها. إذ يذكر المستشرق ماك دونالد أنّه: « في الصفائية تطابق الأفعال فواعلها، بغض النظر عن رتبتها في الجملة، في الجنس والعدد وذلك خلافاً للعربية الكلاسيكية.»<sup>3</sup>

(1) - ينظر Hadj SALAH , linguistique arabe et linguistique générale , T-II , pp. 730-731.

(2) - الكتاب ، ج2 / 40.

(\*) - فالظاهرة ليست قاصرة على لهجة طيء شعرا ونثرا ، بل وردت في بعض آيات القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿

وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ (الأنبياء 3)

﴿ ثم عموا وطمّوا كثير منهم ﴾ (المائدة، 71).

(3) - ينظر MACDONALD , M.C.A , (2005) ; Ancient north arabian, in the Cambridge Encyclopedia of World's Ancient Languages, U.K .,p. 526.

وهذه الظاهرة موجودة في اللسان العبري بصورة كاملة، إذ يؤكد حسن محمود إسماعيل عوض الله ذلك من خلال أمثلة متعدّدة - بالعبريّة - قائلاً: « ففي العبريّة نجد المطابقة كاملة في الجنس والعدد بين المسند والمسند إليه »<sup>1</sup> كما هي موجودة أيضاً في الآرامية والسريانية<sup>2</sup>. فما خالفت فيه الأمازيغية العربيّة، في ظاهرة المطابقة وافقت فيه ألسناً ساميّة بل ولهجات عربيّة فصيحة، ولا يعتبر علماء الساميات ظاهرة مطابقة الفعل لفاعله في الجنس والعدد ظاهرة ساميّة فحسب، بل ظاهرة أصليّة في الألسن الساميّة، تميّزت عنها العربيّة الفصحى، وإن احتفظت بآثار محدودة منها، كما تميّزت في ظواهر أخرى كثيرة.

### 3-3 الترتيب بين أجزاء الجملة الفعلية :

إن الرتبة الأصليّة في الجملة الفعلية البسيطة سواء في العربيّة والأمازيغية هي :

فعل + فاعل + مفعول به.

إذا كانت هناك قاعدة ثابتة تمنع تقديم الفاعل عن الفعل في اللسانين العربيّ - من خلال النظر البصريّ أو جمهور النحاة - والأمازيغيّ، كون - الفاعل - فيهما جزءاً مُلَازِماً للفعل مبنياً عليه، معمولاً مباشراً له، تماماً كما لا يجوز تقديم المجرور عن الجارّ والمضاف إليه عن المضاف أو الظرف؛ إلاّ أنّ الأمر مختلفٌ بالنسبة للمفعول به، بل للمنصوبات، فهي عناصر حرّة، نظراً لاستقلالها التركيبيّ. ومع ذلك فهذا لا يعني أنّ هذه الحرّية مطلقة.

ولعلّ اللسان الأمازيغيّ أوضح في إبراز رتبة الفاعل بعد الفعل وحفظها، ذلك أنّه إذا تقدّم الاسم المبنيّ على الفعل تغيّرت علامة إعرابه من حالة الإلحاق إلى الحالة المطلقة، وهذا دليل على حدوث تغيير في الوظيفة التركيبيّة.

ف: « يافاغ وُقْشيش » - تركيبياً - مختلف عن: « أَقْشيش يافاغ »؛

← خرج الولد ؛ ← الولد خرج

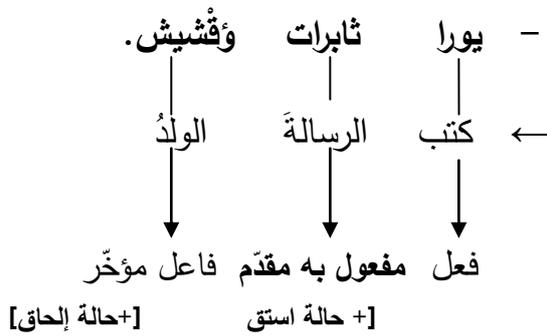
(1) - عوض الله ، نظام الجملة الفعلية في اللغات السامية ، دراسة مقارنة، ص 139 و 153.

(2) - ينظر كلا من: المرجع السابق، ص 140. و البيطار إلياس ، قواعد الأمازيغية ، ص 65.

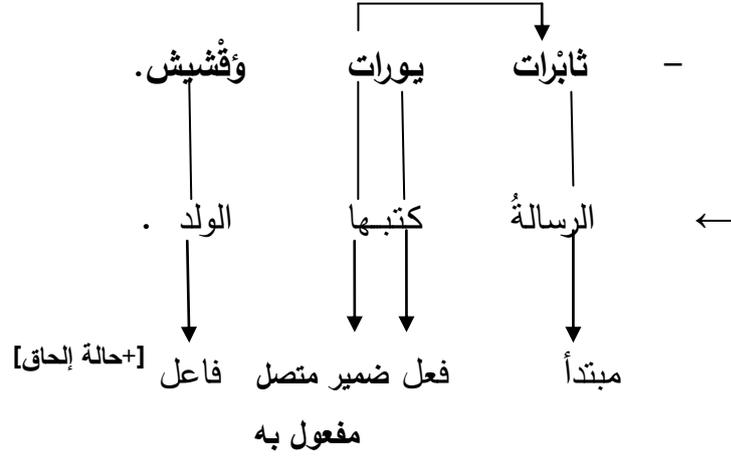
حتى وإن كان الفاعل في المعنى واحد. إلا أنه لما لم يعد الاسم مبنياً على الفعل، وإنما مُبتدأً به؛ الفعلُ مبنياً عليه تغيّرت علامة إعرابه، من حالة إلحاق إلى حالة استقلال التي تُعتبر من علامات المبتدأ أيضاً، فتغيّرت وظيفته ولم يعد فاعلاً. وعليه:

**فرتبة الفاعل بعد الفعل رتبة محفوظة في اللسانين العربيّ والأمازيغيّ.**

أمّا المفعول به فيجوز تقديمه على الفاعل، إذا رُفِع الالتباس في اللسانين: العربيّ والأمازيغيّ، ونعتبر المثال المترجم حرفياً للمثال الأمازيغيّ هو النموذج العربيّ.



إنّ الثنائيّة الإعرابيّة : حالة إلحاق/ حالة استقلال في الأمازيغيّة، ورفع الفاعل ونصب المفعول به في العربية، قد ييسّر الخروج عن الرتبة الأصليّة لأغراض بلاغيّة. إلا أنّ احتمالات التقديم في الأمازيغيّة أقلّ منها في العربيّة حيث يمكن تقديم المفعول على الفعل وفاعله. كقوله لنا: الرسالة كَتَبْتُ ، بل وقد يكون التقديم واجبا، إذا كان المفعول به ضميرا منفصلا " أياك نعبد"؛ ولكن لا يمكن تقديم المفعول به على الفعل والفاعل في الأمازيغيّة، لأنّه سيلتبس حينئذ مع المبتدأ، مادامت العلامة الإعرابيّة للمبتدأ في الأمازيغيّة، هي أن يأتي في حالة استقلال؛ وإذا تمّ الأمر كذلك، عندها يجب إضافة ضمير نصب متّصل بالفعل يعود على المبتدأ كالآتي:



فمفعول الفعل "يورا": كتب، هو الضمير المتصل "أت" وجب تقديمه على الفاعل، كونه متصلاً بالفعل؛ وهو يعود على المبتدأ « ثابرات ».

إذن للمفعول به رتبة غير محفوظة ويشاركه في هذه الحرية الجار والمجرور والظرف والمضاف المتعلقان بالفعل وهذه أمثلة أخذناها من عند اللساني الفرنسي ليونيل قلان، وهي من لهجات جبال الأطلس بالمغرب الأقصى، عدّلناها بما يناسب اللهجة بالقبائلية. والتعديل بسيط جداً يمسّ فقط حرف الجرّ: من؛ فهو في لهجة الأطلس "حا" وبالقبائلية "ساك" فالجمل هي:

« 1- ثاسكار ثمغارث أغروم ساك وُران

← [ صنعت العجوز الخبز من الدقيق ]

2- أغروم ائساكريث ثمغارث ساك وُران.

← [ الخبزُ صنعتُهُ العجوز من الدقيق ]

3- ساك وُران ثاسكار ثمغارث أغروم «<sup>1</sup>

← [ من الدقيق صنعت العجوزُ الخبزاً ]

4- ساك وُران ثاسكار أغروم ثمغارث

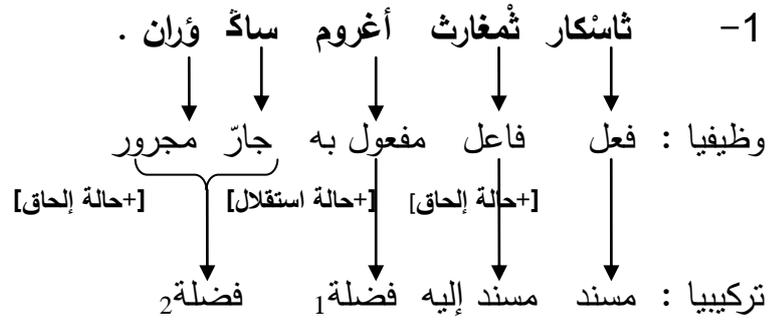
← من الدقيق صنعت الخبزُ العجوزُ .

Galand, Lionel, un cas particulier de phrase non verbale, p. 27-28.

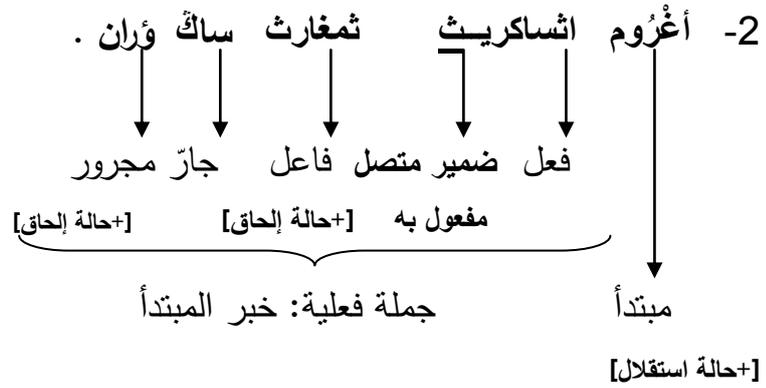
(1) - ينظر

فالمثال الأول هو مثالاً للنموذج الأصلي للجملة الفعلية الموسّعة بإضافة جار ومجرور

متعلقين بالفعل، حيث يرد كلّ عنصر لسانيّ في رتبته الأصليّة، والتي يمكن تحديد وظيفته من خلالها كالآتي:

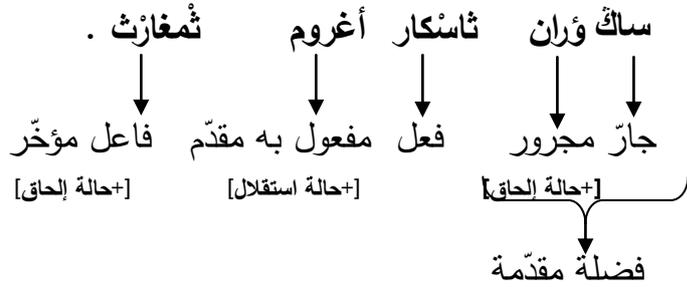


- أما المثال الثاني فهو حدث كلامي يبرز اهتمام المتكلم "بأغروم" : الخبز ، المفعول به في المثال الأول، فأراد تقديمه إلى الصدارة ولكّنه وجد نفسه مضطراً لاستخدامه - نحوياً - مبتدأ ، ثم "توكيده" كمفعول به، بالضمير الذي يعود عليه: "أت" وهو المفعول به وظيفاً. فنحصل في هذه الجملة التي أصبحت اسمية - في نظرنا - على الوظائف الآتية:



- المثال الثالث : نموذج لتقديم الجار والمجرور على الفعل وفاعله ومفعوله، تماماً كما في العربية، فالمتعلقات بالفعل تمتاز بحريّة أكبر كلّما كانت علاقتها بالفعل أبعد، ولا يوجد مانع تركيبّي يُعيق ذلك.

- أما المثال الرابع: وقد أخرجناه من قائمة الجمل الموضوعية بين مزدوجين وهي القائمة التي ذكرها فلان، يبرز هذا المثال إمكانية إخراج كل العناصر من رتبها الأصلية وتبقى الجملة صحيحة نحويًا؛ مقصدها تعبيرية؛ فأصبحت كالاتي:



إذن كلّما رُفِع الالتباس جاز التقديم وتأخير، في ماعدا رُكْنِي الإسناد الفعليّ: الفاعل والفاعل، فرتبتها محفوظة. وهذا الوضع نجده أيضا في الألسن السامية كونها ألسنا معربة. فحيثما ظهرت علامات الإعراب وتحدّدت الوظائف من خلاله، فُتحت مجالات تعبيرية بالتصرّف في العناصر ذات استقلالية نسبية في التركيب.

### 3-4- رتبة المفعول به الثاني في الأمازيغية :

قد يتعدّى الفعل في العربية إلى مفعولين مباشرة - ونقصد هنا مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا - ؛ نحو:

- أعطيتُ الطفلَ لعبةً.

- ألبستُ البنتَ ثوبًا جميلاً.

أما في الأمازيغية فالأصل أن يتعدّى الفعل إلى مفعول واحد مباشرة، وقد يتعدّى إلى مفعول ثانٍ، ولكن بالخافض أي مفعول غير مباشر إذا كان هذا المفعول به وحدة معجمية بتعبير شاكِر. ومع ذلك يعتبر سالم شاكِر هذا التركيب المفرداتي نادراً جداً<sup>1</sup>. وقد مثّل له بهذه الجملة المتداولة.

(\*) - مفرداتي : Lexématique .

(\*\*) - نادر جداً : Rarissime .

(1) - ينظر :

- 1 - يافكا أورگاز نذريمان ني ومداكليس .  
← أعطى الرجل الدراهم ل / صديقه .

ويبدو أنّ ما جاء جارًا ومجرورًا في الأمازيغية، على أنّه الفصلة الثانية أو المفعول به غير المباشر، يمثل في التركيب الأصلي العربيّ المفعول به الأول. إذ الأصل هو:

- أعطيت الرجل الدراهم .  
فعل + فاعل مفعول<sup>1</sup> مفعول<sup>2</sup>
- أو - أعطى الرجل صديقه الدراهم .  
فعل فاعل مفعول<sup>1</sup> مفعول<sup>2</sup>

أما في الأمازيغية فالتركيب الأصلي هو كالاتي:

- يافكا وركاز نذريمان ني ومداكليس .  
فعل فاعل مفعول<sup>1</sup> (مباشر) مفعول<sup>2</sup> (غير مباشر)  
[+حالة إحاق] [حالة استقلال] جار مجرور  
مضاف مضاف إليه

ويجوز التقديم والتأخير مادام الالتباس مرفوعاً بورود المفعول به غير المباشر تركيباً حرفياً، أي جار ومجرور. ولكن لا يمكن أن نجزم أنّه لا يوجد في الأمازيغية ما يعرف في العربية بالمفعول به الثاني؛ لأنّه في حالة تعويض الأسماء، أي الوحدات المعجمية بالوحدات النحوية، أي بالضمائر المناسبة لها، يصبح الأمر حينئذ مختلفاً تماماً، سواء من حيث العلاقة المباشرة بالفعل أو من حيث الترتيب، وهي استعمالات اقتصادية لسائياً منتشرة قد يفرضها السياق التبليغي وليست نادرة كما يرى سالم شاكر.

ولكن قبل تتبّع وتحليل الجملة التي نعوض فيها المفعولين بضميريهما المناسبتين، وما يُنجر عنها من تغييرات تركيبية؛ لا بُدّ من تحديد الضمائر الخاصة بكلّ نوع.

فعلى خلاف العربية، تنقسم الضمائر المتصلة بالفعل - ونقصد ضمائر المفعول به فقط- على اعتبار أنه في نظرنا لا توجد ضمائر متصلة تقوم مقام الفاعل، أمّا علامات الأشخاص فهي مجرد إمارات لها وظائفها الصرفية وليست لها وظائف نحوية وعليه فالفاعل يكون إمّا اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً. ولن نعدم ما يدعّم رأينا، استناداً إلى أحدث المقاربات الدراسية، إذ يرى اللساني المغربي المجاهد أنّ الفاعل في الأمازيغية نوعان:

" فاعل معجمي نحو: " أفروخ: ال/طفل، في قولنا: " وِر ييرْزِي وفُروخ الكاس"،

[ ما كسر الطفل الكأس ]

وفاعل صفر: pro.Ø ، في قولنا: " وِر ييرْزِي الكاس" <sup>1</sup>

[ ما كسر الكأس ]

أمّا الضمائر المتصلة الخاصة بالمفعول به فهي نوعان:

- ضمائر تنوب عن المفعول به المباشر وتسمى باللواحق المباشرة\* .

- ضمائر تنوب على المفعول به غير المباشر وتسمى باللواحق غير المباشرة\*\* .

وهي بمثابة الضمائر التي تتصل بحرف الجرّ التي لا تختلف كثيرا عن الضمائر التي تقوم مقام المضاف إليه. وهذان جدولان <sup>2</sup> نجمع فيهما الصنفين.

ELMOUDAHID, ELH., op. cit., p. 67

<sup>1</sup>- ينظر:

(\*)- اللواحق المباشرة Affixes directs .

(\*)- اللواحق الغير مباشرة Affixes indirects .

MAMMARI, M, précis de grammaire berbère , p.78

(<sup>1</sup>)- لإعداد الجدولين اعتمدنا على المراجع الآتية :

et 81.

NAIT ZERRAD, K, grammaire de berbère contemporain, 1, morphologie, p. 143-144.

المثال		مقابله في العربية	الضمير المتصل «المباشر»	الشخص	
ترجمته إلى العربية	في الأمازيغية				
ضربني	ياوثيبي	ي	بي	المتكلم	المفرد
ضربك	ياوثيك	ك	بيك "ك"	المخاطب	
ضربك	ياوثيكام	ك	بيكم "كام"	المخاطبة	
ضربه	ياوثيث	هـ	يثّ ثّ	الغائب	
ضربها	ياوثيتس	ها	يتس تّس	الغائبة	
ضربنا	ياوثاغ	نا	ياغ / ناغ	المتكلم	الجمع
ضربكم	ياوثيكون	كم	كون	المخاطبون	
ضربكن	ياوثيكونت	كنّ	كونت	المخاطبات	
ضربهم	ياوثيثان	هم	ثان	الغائبون	
ضربهن	ياوثيثانت	هن	ثانت	الغائبات	

### جدول الضمائر المتصلة بالفعل التي تقوم مقام المفعول المباشر

المثال		مقابله في العربية	الضمير المتصل «غير المباشر»	الشخص	
ترجمته إلى العربية	في الأمازيغية				
أعطاني	يافكايي	ي	بي	المتكلم	المفرد
أعطاك	يافكايك	ك	أك / ياك	المخاطب	
أعطاك	يافكايام	ك	يام	المخاطبة	
أعطاه	يافكاياس	هـ	ياس	الغائب	
أعطاه	يافكاياس	ها	ياس	الغائبة	
أعطانا	يافكاياغ	نا	ياغ	المتكلم	الجمع
أعطاكم	يافكاياون	كم	ياوان	المخاطبون	
أعطاكُن	يافكاياونت	كنّ	يا كونت	المخاطبات	
أعطاهم	يافكاياسان	هم	ياسان	الغائبون	
أعطاهن	يافكاياسانت	هن	ياسانت	الغائبات	

### جدول الضمائر المتصلة بالفعل التي تقوم مقام المفعول غير المباشر

هذه الضمائر التي تنوب عن المفعول المباشر بالنسبة للجدول الأول، وتلك التي تنوب عن المفعول غير المباشر بالنسبة للجدول الثاني، كليهما - في الواقع اللسانيّ الأمازيغيّ - تلحق الفعل مباشرة في صيغة المنقطع دون حائل، وإنّما وُصِفَتْ كذلك - غير مباشرة - عند مختلف دارجي الأمازيغيّة، وترجمناها حرفياً عنهم، نسبة لما تنوب عنه؛ أيّ المفعول به غير المباشر.

ولنتتبع الآن آليّة توظيف هذه الضمائر القائمة مقام المفعولين - نحواً - في اللسانين، حتى نقف على جوانب الشبه أو الاختلاف في الاستعمال في هذا المستوى التركيبيّ.

- أ - في العربية :

ففي المثال:

1- أعطيت الرجل الدراهم، وهو الترتيب الأصليّ في العربيّة فإنّ عوضنا « الرجل » بالضمير

المناسب يصبح التركيب:

2- أعطيته الدراهم.

أمّا إن شمل التعويض المفعولين كليهما معاً فنحصل على هذا التركيب.

3- أعطيته إياها، فإياها ضمير منفصل خاصّ بالنصب، وهذا النوع غير موجود في الأمازيغيّة.

نلاحظ أنّه خلال هذا التعويض لم تتغيّر الرتب وبقيت هي نفسها.

أمّا إن قلنا:

- أعطيتُ للرجل الدراهم ، فالتعويض المناسب لهذا التركيب هو: أعطيتُ له الدراهم. أيّ إن تمّت

التعدية بحرف الجرّ، فإنّ الأمر يبقى كذلك عند استبدال هذا الاسم بالضمير النائب عنه.

إنّ الملاحظ بالنسبة للعربية هو احترام القواعد الأصليّة بدقّة طبيعيّة وتزّتيباً، مادامت الوظائف هي

نفسها، وما الضمائر إلا بدائل فقط للأسماء.

إلا أنّ الأمر بالنسبة للأمازيغيّة مختلف إلى درجة أنّه عند استبدال المفعولين - معاً -

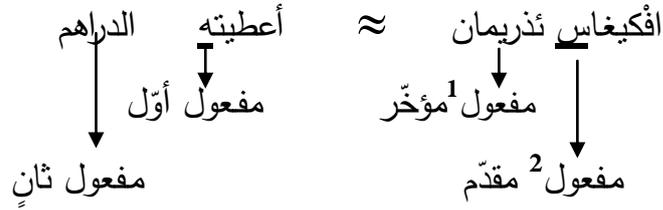
المباشر وغير المباشر، المتعدّي إليه بحرف، يُصبح الفعل مُتَعَدِّياً إلى مفعولين مُبَاشَرَيْنِ كِلَيْهِمَا،

وبالترتيب المعمول به في العربيّة المخالف للترتيب في الأمازيغيّة عند استعمال الأسماء. وهذه

المفارقة تجعلنا نَسْأَلُ أيّهما الأصل؟ وأيّ الاستعمالين تطوّر عن الآخر؟



أما الترجمة الفصيحة: أعطيته الدراهم، التي تُساوي تركيبياً: أفكيغاس نذريمان. ولكن مع هذا الفارق الذي تفرضه طبيعة كلّ لسان.



في الواقع هذا استنتاجنا؛ خلصنا إليه من خلال خطوات التوصيف المقدّم، ولم نعثر على دراسة ثانية تبتّ في وظيفة هذه العناصر الضميريّة.

هذا، ويمكن أيضاً تعويض المفعولين معاً بالضميرين المناسبين لهما في الأمازيغيّة فنقول:

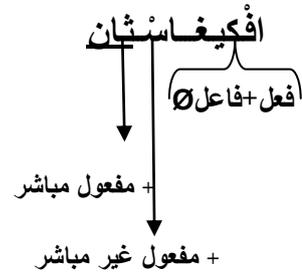
#### 4- أفكيغاسنّان.

← أعطيته هم .

⇨ أعطيته إيّاها (على اعتبار أنّ " الدراهم" جمع لغير العاقل يعامل معاملة المفرد المؤنث)

في العربيّة بخلاف الأمازيغيّة .

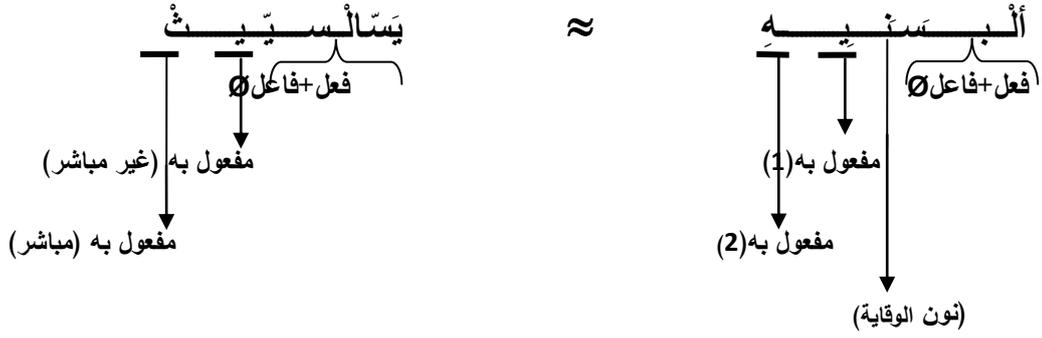
فالوظائف النحويّة لهذه الجملة الفعلية التامة الأركان هي:



ولعلّ الجملة العربيّة الآتي ذكرها، أو اللفظة في اصطلاح الأستاذ الحاج صالح<sup>1</sup> قد تصوّر هذه

الظاهرة بصورة أوضح : ألبسنيه

<sup>1</sup>- ينظر



إذن فالملاحظ أنه عند استعمال الضمائر محلّ المفعولين، يشبه التركيب الأمازيغيّ التركيب العربيّ

في أمرين:

أولهما: في أن يتعدّى الفعل لهما مباشرة.

ثانيهما: في أن يتقدّم الذي أصله التقديم - في العربية، أي: الآخذ - عن الذي أصله التأخير. ولكن دون أن ننسى أنّ النحو الأمازيغيّ يُقدّم قائمة الضمائر التي تنوب عن المفعول غير المباشر، والتي تختلف في عمومها عن الضمائر التي تنوب عن المفعول المباشر. ولهذا نرى أنه يجب احترام هذه القاعدة.

ومع ذلك يبقى تساؤلنا مطروحاً أيّهما الأصل الترتيب بالضمائر أم الترتيب بالأسماء؟ بعدها فقط يمكن الجزم بالقرابة في هذا الجزء التفصيلي. ولكن - وفي كلّ الأحوال - يبقى البناء التركيبيّ العامّ في اللسانين متقارب جداً.

### 3-5 - اختلاف موضع الضمائر المتصلة باختلاف صيغة الفعل

وفي سياق حديثنا عن المميّزات الخاصّة بكلّ لسان رغم القرابة في المبدأ العام؛ نلاحظ تميّز البناء التركيبيّ باستعمال الضمائر في الأمازيغيّة. فما يلفت الانتباه هو اختلاف كيفية اتصال ضمير المفعول سواء المباشر منه أو غير المباشر باختلاف صيغة الفعل، أيّ يختلف موضع اتصال هذه الضمائر بالفعل. فالأفعال المقدّمة في الأمثلة أعلاه في معظم المراجع التي اعتمدها هي لصيغة المنقطع: للماضي فجاءت الضمائر المتصلة ضمائر المفعول سواء المباشرة أو غير المباشرة مُلحقة بصيغة الفعل. أمّا مع صيغة "غير المنقطع" فالأمر يختلف؛ بحيث تتّصل هذه الضمائر، ضمائر المفعول بالفعل كسوابق فالجملّة:

- أدافكاغ نذريمان ئي ورگاڭز.

← أعطي الدراهم للرجل.

تصبح عند:

1- تعويض المفعول الأول - المباشر - بالضمير المناسب: "ثان".

- أثنافكاغ ئي ورگاڭز.

↓  
← إيّاها أعطي للرجل ⇨ أعطى الرجل إيّاها.

2- تعويض المفعول الثاني - غير المباشر - بالضمير المناسب "س"

- أسافكاغ نذريمان.

↓  
← له أعطي الدراهم ⇨ أعطيه الدراهم،

وليس في الجملة تقديم وتأخير. وإنما القاعدة الصرفية في الأمازيغية، تقتضي أن يتصل الضمير كسابقة، وترد هذه السابقة بين "أد" وجذر الفعل مع حذف دال "أد" في صيغة غير المنقطع.

3- عند تغيير المفعولين بالضميرين المناسبين : نحصل على اللفظة الآتية:

- أسانثافكاغ .

↓ ↓  
← له إيّاها أعطي ⇨ أعطيه إيّاها

وعليه فقاعدة اتصال ضمائر المفعولية بالفعل في الأمازيغية هي:

- أن تلحق جذر الفعل مع صيغة المنقطع وصيغة الأمر.

- وأن تسبق جذر الفعل بعد حذف دال السابقة "أد" الخاصة ببناء صيغة غير المنقطع، هذا إذا

كان الجملة الفعلية مثبتة أما إن دخل حرف نفي أو نهي، تسبق هذه الضمائر صيغ الأفعال في كلّ الحالات.

إذن حتى وإن كان المبدأ التركيبي الأساس واحد في اللسانين، يشهد على القرابة الحميمة

بينهما في الأصول التركيبية، إلا أن لكلّ لسان طرقه الخاصة ولطائفه الفنية المميزة، التي ابتكرها

بعد استقلاله عن اللغة الأم، وخلال تطوره المستقل عن اللغة الفرعية الأخت؛ لتجعل منه مع مرّ العصور لسانا قائما بذاته لكن تربطه أواصر القرابة يمكن للدراسات المقارنة والتاريخية أن تثبتها.

لقد تمكنا أن نبرز في هذا الفصل الذي خصصناه لدراسة الجملة الفعلية البسيطة بعضا من الظواهر المشتركة في مستوى النظام التركيبي. كما أكدنا مرارا أن الشبه في مستوى النظام الداخلي بين الألسن، دليل على القرابة اللسانية فيما بينهما ففي ضوءه يتم تصنيف الألسن.

## الخلاصة

وهذا تلخيص لما ذكرناه:

### 1- إن الجملة في الأمازيغية نوعان:

- أ- جملة فعلية وهي تلك التي تبدأ بفعل بداية أصلية بحيث لا يمكن أن يتقدم الفاعل على فعله.
- ب- جملة اسمية وهي المصدرة باسم في حالة استقلال وإن بُني عليه فعل.

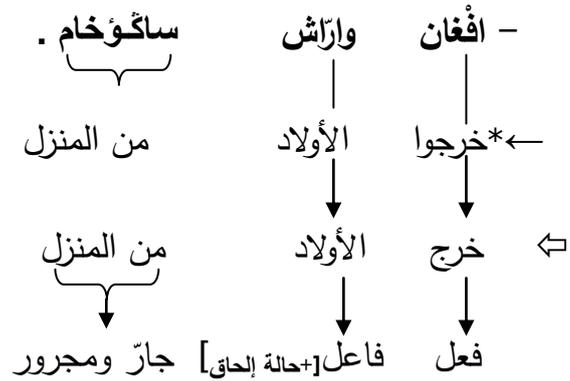
وهذا التقسيم هو السائد في كلّ الألسن السامية، وتُمثله العربية أدقّ تمثيل حيث يُفرّق بين النوعين تفريقا دقيقا وواضحا؛ ولا تقلّ الأمازيغية وضوحاً في بيان الفرق بين النوعين. إذ إن تقدّم الاسم عن الفعل تغيّرت علامته الإعرابية، وهذا دليل على تغيّر وظيفته النحوية.

ينفق العلماء الدارسون للأمازيغية على أنّ الجملة الفعلية هي الأكثر استعمالا. هذا رأي

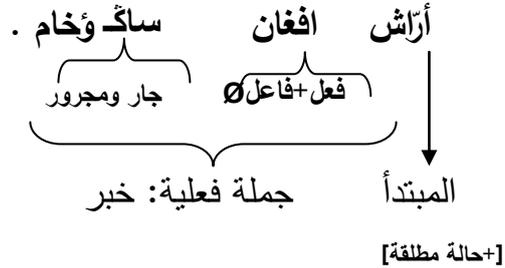
المستشرقين والنحويين العرب بالنسبة للألسن السامية ومنها العربية على وجه الخصوص، حيث تسود الجملة الفعلية مما جعل المصنّفين يعتبرون الألسن السامية جميعها من نوع "V.S.O".

2- يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع في اللسان الأمازيغي؛ وعليه فهو يخالف في مطابقته الفاعل في العدد العربية الفصحى، إلاّ أنّه يشبه في ذلك معظم الألسن السامية الأخرى ومنها العربية البائدة - لهجات الشمال - وأيضا العبرية والآرامية والسريانية، وحتى بعض اللهجات العربية. وعليه فهذا لا يخرجها من زمرة السامية؛ وإنّما اللسان العربيّ هو الذي تميّز بهذه الظاهرة وانفرد بعدم المطابقة في العدد، كما انفرد في ظواهر لسانية أخرى، جعلت منه لسانا متميّزا في دقّة نظامه في هذه العائلة اللسانية التي يمثّل أدقّ خصائصها.

3- إنَّ مطابقة الفعل لفاعله في العدد في الأمازيغية يجعلنا نأخذ بقاعدة سيوييه - بل نعتبرها كأنَّها مستنبطة من الكلام الأمازيغي: إنَّ علامات الأشخاص التي تتصل بالفعل، إمَّا كسوابق أو كلواحق هي مجرد أمارات صرفية محضة تدخل في بناء صيغة الفعل؛ ولا يمكن اعتبارها بأية حال من الأحوال ضمائر ما دامت مجرد علامات كعلامات التأنيث؛ وعليه فالفاعل في الأمازيغية يكون: - إمَّا اسما ظاهرا في حالة إلحاق، مع وجود تلك العلامات التي تلحق الفعل بحيث نقول:



- أو ضميرا مُستترا إذ تبقى العلاقة هي نفسها في حال ذكر الفاعل أو عدم ذكره بعد الفعل.



وعليه فالضمائر التي تتصل بالفعل هي ضمائر المفعول فقط.

4- الأمازيغية لسان معرب كالعديد من الألسن السامية، إلا أنَّ الآلية الإعرابية فيها محدودة مقارنة بالعربية والأكادية والأوغاريتية، ولكنَّ هذه الآلية أوضح من الآلية الإعرابية في العبرية والحبشية. وتقوم هذه الآلية على ثنائية تقابلية أسميناها الثنائية الإعرابية وهي:

- **حالة إلحاق**: وتعرف أيضا عند المستشرقين بمصطلحين آخرين هما: حالة الإضافة أو حالة البناء؛ ونقادينا هذين الاستعماليين لما يحملانه من مفاهيم خاصة في النحو العربي. ويكون الاسم في حالة إلحاق إذا وقع فاعلا أو مضافا إليه أو مجرورا بحرف الجرّ، أو اسما يؤكّد ضميرا مفعولا به؛ وذلك بتغيير حركة الصائت الابتدائي. أي أنَّ هذا الإعراب يقع في بداية الاسم

وليس في نهايته كما هو الأمر في الألسن السامية التي تتضح فيها الآلية الإعرابية من خلال حركات تلحق نهاية الاسم كالأكادية والأوغاريتية وطبعاً العربية.

- حالة استقلال: وتعرف أيضاً عند المستشرقين بالحالة المطلقة، حيث يبقى الاسم في هذه الحالة "مَبْنِيًا" بالتعبير النحوي العربي على هيئته الأصلية لا يعتريه أيّ تغيير. ويأتي الاسم في حالة استقلال إذا وقع: مفعولاً به أو نَعْتاً أو مبتدأً أو خبراً.

5- يمثّل العمل محور العلاقات التركيبية في الجملة الفعلية الأمازيغية، شأنه في ذلك شأن الجملة الفعلية في العربية إذ يقوم هيكل هذه الجملة على محور العمل، بالتحكم العلائقي بين العامل الرئيس وهو الفعل ومعمولاته الأساسية: الفاعل، المفعول، التركيب الحرفي أي جارّ ومجرور المتعلقين بالفعل. بل تشبه البنية العاملية الداخلية للجملة الفعلية في الأمازيغية، البنية العاملية للجملة الفعلية في العربية، فمثالها التجريدي واحد. يتمثّل في:

$$[ (ع + 1م) \pm 2م \pm 1خ ] \dots$$

ويبدو أنّ الآلية الإعرابية : حالة الإلحاق مرتبطة بالتركيب التلازمية القائمة على مبدأ العمل، والتحكّم العلائقي الوثيق بين العامل ومعموله؛ وما يقتضيه من أنّ يسبق العامل معموله المباشر وجوباً. وهذه التراكيب التلازمية هي :

- التركيب الإسنادي الفعلي: بين الفعل وفاعله  $\leftarrow$  الفاعل في حالة الإلحاق .  
- التركيب الإضافي: بين المضاف والمضاف إليه  $\leftarrow$  المضاف إليه في حالة الإلحاق  
والظرف والمضاف إليه

- التركيب الحرفي: جارّ ومجرور  $\leftarrow$  الاسم المجرور في حالة الإلحاق .

بينما نلاحظ أنّ التركيب الوصفي أيّ النعتي، رغم كونه تركيباً تلازمياً إلا أنّه ليس مَبْنِيًا على مبدأ العمل؛ إذ النعت هو مجرد مخصّص تابع لمنعوته. فيأتي في مبدأ الإعراب في الأمازيغية، دائماً في حالة استقلال كيفما كانت وظيفة المنعوت الذي يخصّصه.

إذن فالإعراب في الأمازيغية إنّما هو أثر لمبدأ العمل تماماً كما في العربية، وعليه فالشبه والقرابة هي في المبدأ التركيبي وهذا هو الأساس. أمّا الآليات الإجرائية فتختلف باختلاف الألسن الفرعية. ويبقى الأصل المشترك واحد.

6- قد يتعدّى الفعل في الأمازيغية إلى مفعولين؛ فإن جاء اسمين كان التعدي إلى المفعول به الثاني بصورة غير مباشرة، على خلاف العربية التي يتعدّى الفعل فيها- في مثل هذه الحالات بصورة مباشرة أو بالخافض- على الخيار والأول أولى مع بعض الأفعال.

أمّا إذا جاء المفعولان ضميرين متصلين ينبوان مناب المفعول تعدّى الفعل إليهما مباشرة. وعليه فالشبه التركيبي هنا يجليه الاستعمال الضميري، حتى لا نقول الفرعي؛ فنعتبر الاستعمال الاسمي أصلاً. فقد يكون الاستعمال الضميري هو الأصل والقرابة في استعمال الوحدات النحوية دليل على وحدة الأصل لأنها قرابة تمسّ النظام التركيبي في الأساس.

وعليه فالبناء التركيبي للجملة الفعلية البسيطة الأمازيغية هو بناء سامي في خصائصه الجوهرية. لا يختلف في أسسه عن المبدأ التركيبي الذي تقوم عليه الجملة الفعلية البسيطة في العربية إلى درجة أنّ الترجمة الحرفية المرافقة للمثال في الأمازيغية هي نفسها الترجمة الفصيحة إلاّ في حالات معدودة، حيث يكون الاختلاف ثانوياً يمسّ ظاهرة إجرائية وليس مبدئية.

بل ما خالفت فيه الأمازيغية العربية في هذا المستوى من النظام اللساني، أي المستوى التركيبي وافقت فيه ألسناً سامية أخرى كالعبرية والفينيقية والآرامية. ومن هنا كان تصنيفنا لهذا اللسان في العائلة السامية تصنيفاً مباشراً؛ إذ تدعّم هذه الظواهر التركيبية الشبيهة بالظواهر التركيبية في العربية، الظواهر الصوتية والصرفية التي أثبتت الدارسون المستشرقون قرابتها بألسن سامية عموماً والعربية على وجه الخصوص.

## الفصل الثالث

### بناء الجملة الاسميّة في اللسانين الأمازيغيّ والعربيّ

#### III-0- تمهيد:

بعد دراستنا للجملة الفعلية الأمازيغية وتحليل أركانها ومكوناتها من خلال مقارنتها بالجملة الفعلية العربية؛ ننتقل إلى دراسة وتحليل الجملة الاسميّة في الأمازيغية من خلال أيضا مقارنتها بالجملة الاسميّة في العربية.

وإذا كانت الجملة الفعلية في الأمازيغية هي الحدث الكلامي الذي كان له الحظّ الأوفر في الدراسات النحوية الأمازيغية كونه يمثل النموذج السائد في الاستعمال، على غرار مختلف الألسن السامية من جهة، ومن جهة أخرى كثيرا ما يقارن بالجملة الفرنسية التي عادة لا تخلو من فعل؛ فكثيراً ما يُذكر هذا النموذج تحت المسمى الشائع عند المستشرقين المتَمَرِّغين « الجملة غير الفعلية »؛ - عوض المصطلح الواضح: الجملة الاسميّة- المقابل عادة للجملة الفعلية أي المحتوية على فعل سواء ابتدأت به أم لم تبتدئ به ، دون تحليلها تحليلاً تركيبياً وافياً ، مفصلاً يُضاهي تحليل الجملة الفعلية سعة وعمقا.

وقبل الشروع في تحليل هذا النموذج من الجمل الذي ضيّعه عدّد كبير من ألسن الفصيحة الهند-أوروبية الحديثة خاصة الغربية منها، وعوّضته بجمل ذات " رابط فعلي " يكون همزة وصل بين المسند والمسند إليه، وعادة ما يُعتبر جزءاً من المسند. ولكن بقيت ألسن كثيرة تستعمل هذا النموذج الإسناديّ منها كلّ الألسن السامية الحيّة، وكثير من الألسن الهندو-أوروبية: كالتركية،

والروسية، والمجرية.... وأيضا الأمازيغية التي سنحاول الوقوف على الخصائص السامية للبناء الإسنادي الاسمي فيها. وعليه نرى أنه من الضروري التعرض لماهية هذا التركيب الإسنادي في الدراسات اللغوية عموماً: النحوية منها واللسانية - ولو بإيجاز شديد- على اعتبار أنها كانت منطلق الدراسات الاستشراقية ثم الأمازيغية، إذ من خلالها دُرست وعلى منوال نظامها حاول هؤلاء الدارسون وتلاميذهم من بعدهم توصيف بناء الجملة الاسمية الأمازيغية.

### III-1- ماهية الجملة الاسمية في بعض الدراسات الغربية:

- أ - إنَّ المتنبَّع لتوصيف البناء التركيبي عموماً سيلاحظ أن الفكر اللغوي الغربي واحد إزاء دراسة وتحليل الجملة ابتداء من النحو اليوناني إلى أهم النظريات اللسانية المعاصرة البنيوية منها أو التحويلية في مراحلها المتطورة . إذ يُمثَّل الفعل في النحو اليوناني الركن الأساسي والمنطلق في توصيف الجملة، إلى درجة أنَّ النحو الأرسطي لا يقبل جملة بدون فعل وهذا ما أكدّه بنفنيست خلال عرضه للفكر الأرسطي في تعامله مع مفهوم « فعل الكينونة »\* وكيف جعل منه " فعلاً أداة ". إذ وإن لم يكن له دور المسند وهو دور الفعل التام عادة، إلا أنه ضروري للبناء الإسنادي حيث يؤكد قائلاً: « إنَّ اليونانية لا تملك فعل الكينونة « être » فحسب،) وهو على كلِّ ليس ضروريَّ الوجود في كلِّ الألسن) ولكن وظفته في استعمالات فريدة: فقد كلفته بوظيفة منطقيّة هي: وظيفة الرابط «<sup>1</sup>.

فما نستنتج من كلام بنفنيست هو أنَّ النحو اليوناني لم يعالج ولم يهتمَّ بالجملة الاسمية الخالية من هذا الفعل الأداة، رغم أنه - أقصد بنفنيست - قدّم في الفصل الثالث عشر المخصّص للجملة الاسمية أمثلة لهذه الجملة الاسمية المحضة لهيرودوت وهومير.<sup>2</sup> فهل يعني أنَّ النحو اليوناني اعتبر هذه الجملة جملاً فعليّة، الفعل الأداة فيها مقدّر؟ كما ترى جويل قارد- تامين في

(\*)- مفهوم فعل الكينونة «être» La notion d'

فعل أداة Verbe auxiliaire

(1)- ينظر: BENVENISTE, EMILE, ( 1966) 1983 : problème de linguistique générale, 1 , éd.

,Gallimard, Paris ,p167.

Ibid. , pp. 163-165.

(2)- ينظر:

الملاحظات الآتية: « في الجمل الاسميّ وحده فعل الكينونة « être » يمكن إعادة بنائه عند الاقتضاء ».<sup>1</sup>

إذن في النظر النحويّ اليونانيّ الجملة نموذج واحد يتكوّن من:

مسند إليه + مسند

أي اسم/ضمير + فعل ± مفعول

+ فعل أداة + صفة .

- ب - ولم تتعد اللسانيّات الحديثة على اختلاف مدارسها وتوجّهاتها في نظرتها للجملة، وتحليلها للمستوى التركيبيّ، عن الفكر النحو اليونانيّ، فهي تستمدّ قوانينها الأصول من هذا الفكر. فرغم أنّ ظاهرة الجملة الاسميّة هي ظاهرة عامّة - وإنّ ميّزت بصورة واضحة الألسن القديمة الهندو-أوروبية منها والساميّة - إلا أنّ هذه الظاهرة قلّ استعمالها في الألسن الأوروبية الحديثة على وجه الخصوص، واحتفظت بها الروسيّة والمجريّة بصورة واضحة.<sup>2</sup> أمّا الألسن الساميّة فالجملة الاسميّة فيها نموذج حيّ، قائم بنفسه، وقد وجد في النظر النحويّ العربيّ اهتمامًا وتوصيفًا لسانيًا له اعتبره.

ففي التيّار الوظيفيّ على سبيل المثال، الجملة لا تخلو من فعل يمثل نواة الركن الثاني من أركان الإسناد. أي المسند Prédicat سواء أكان فعلاً تامّاً مع مفعوله أو فعلاً مساعداً تتبعه صفته.<sup>3</sup> وهو توصيف - وإن حاول كما يدّعي الإفلات من التصوّر المنطقيّ - فهو لا يختلف في أسسه عن التصوّر اليونانيّ.

أمّا في التيّار التحويليّ عموماً فلا وجود لنموذج اسمه جملة اسميّة إذ بحكم انطلاقه من اللسان الانجليزي حيث ينعدم مفهوم الجملة الاسميّة، يتشكّل النموذج التركيبيّ الموحد في هذا النمط: مركّب اسمي + مركّب فعليّ؛ أي جملة لا تخلو من فعل. وهو طرح لا يمثل واقعاً لسانيًا شموليًا كما يزعم أصحابه مع العلم أنّ ظاهرة الجملة الاسميّة لا تميّز الألسن الساميّة فقط كما يرى بنفنيست،

GARDES – TAMINE , Joëlle , la grammaire syntaxe , p. 33.

(1)-ينظر:

BENVENISTE , op . cit, p 158.

(2)- ينظر:

MARTINET, André , syntaxe générale , pp. 197-198.

(3)- ينظر:

بل لا زال موجودا في كثير من الألسن الهندو-أوروبية؛ فضلا عن وجوده في اليونانية واللاتينية ومع ذلك لم تتمكن هذه الدراسات أن تحدّد توصيفا خاصا لهذا النموذج، بل وصل إهمال اللسانيين المحدثين للتركيب الإسنادي الاسميّ أنّه لم يدرج في النظم المقترحة التي تصنّف الألسن على أساسها، القائمة الخصائص النظامية للجملة. أعني تصنيف غرينبرغ الذي سبق ذكره، والذي يرى أنّ هناك ثلاث أنواع أساسية من الألسن من حيث ترتيب مكونات الجملة الأساسية فيها:

← فعل + فاعل + مفعول

← فاعل + فعل + مفعول

← فاعل + مفعول + فعل.

فلا ذكر، ولا إشارة لنمط من التراكيب الإسنادية لا يحتوي على فعل تماما، رغم تحقّقه في الاستعمال الحيّ، كما سبقت الإشارة إليه، ذلك ل: «أنّ الألسن الحديثة [ الأوروبية الغربية على وجه الخصوص] قد ألغت في استعمالها الجملة الاسمية فأسحة المجال لنوع آخر من الجمل الفعلية»،<sup>1</sup> يعتمد المسند فيها على ما يسمّيه أرفيس - وغيره - «بالفعل الرابط الذي يعني: " فعل قنيد " ويسمّى اختصارا الرابطة».<sup>2</sup>

-ج- وقد عرّف اللسانيّ الفرنسيّ بنفنيست الجملة الاسمية، قائلا في صرامة: «اختصاراً، الجملة الاسمية هي الجملة التي تحتوي على مسند اسمي، بدون فعل ولا رابط».<sup>3</sup>، مؤكداً على أنّ الجملة المحتوية على فعل الكينونة هي جملة فعلية، شبيهة بكلّ الجمل الفعلية، ولا يمكن اعتبارها - تفاديا من الوقوع في التناقض - نوعا من الجمل الاسمية، فالحدث الكلاميّ يكون إما اسمياً أو فعلياً، ولهذا نرفض العبارات، المؤدّة للالتباس، كعبارة جملة اسمية محضة أو جملة ذات فعل الكينونة.<sup>4</sup>

BENVENISTE , op . cit , p. 167.

(1) - ينظر

GREVISTE, M, précis de grammaire française , p 40.

(2) - ينظر

BENVENISTE , op . cit. , p . 151.

(3) - ينظر

Ibid. , p. 157.

(4) - ينظر

ويشاركه الرأي دي بوا الذي يعرّف الجملة الاسميّة على أنّها: « الجملة الفعلية التي لا يكون مسندها فعلا ولا رابطة. »<sup>1</sup>

- د - وفي إطار هذا المفهوم العام للجملة الاسميّة، المختلف اختلافا واضحا مع مفهوم الجملة الاسميّة في النظر النحويّ العربيّ، دُرست الجملة الاسميّة في الأمازيغيّة. فعلى سبيل الذكر؛ لاحظنا أنّ اللسانيّ الوظيفيّ - من مدرسة براغ - ينكويّن أنّه:

أولاً: لا يستعمل عبارة الجملة الاسميّة وإنّما العبارة - التي يفضلها أيضا المستشرق الفرنسيّ فلان - " الجملة غير الفعلية أو اللاّفعليّة "، وهما في نظرنا لا تُرادفان مصطلح " الجملة الاسميّة " مفهومًا.

ثانيًا: لا يستعمل - مطلقا مصطلح رابطة، أو فعل مساعد؛ كما يسمّي الفعل " ئلي " ويترجمه ب: «être , exister» إذن فهو عنده فعلٌ لجملة لا فعلية !.

على كلّ، فتحت عنوان الحدث الكلاميّ اللاّفعليّ، يبدأ بتحديد الجملة التي يكون مسندها الفعل " ئلي " موضّحا أنّه: « بجانب الجمل الفعلية وهي التي يكون مسندها فعلا، تعرف اللهجة (ويقصد الشاوية - مجال دراسته-) أنواعًا مختلفة من الجمل اللاّفعليّة ... منها جمل المسند فيها هو الفعل ئلي: «être, exister»<sup>2</sup>.

إذن يعتبر ينكويّن الجملة المحتوية على فعل " ئلي " جملة لا فعلية؛ ومن هذا النوع من الجمل اللاّفعليّة يُفرع أنواعًا أخرى من الجمل اللاّفعليّة الأخرى مؤكّدا على أنّ « الجمل التي مسندها هو مُركّب اسميّ إنّما هي جمل حذف منها الفعل " ئلي "، من باب الاقتصاد، فهي تساوي - دلاليًا وتركيبيًا - الجمل التي يُكوّن فيها ئلي نواة المسند »<sup>3</sup>.

(1) - ينظر DUBOIS et autre, dict. de linguistique , p 340.

\* ترجمنا بالحدث الكلاميّ اللاّفعليّ ما ذكره ب énoncé non verbal وسبق أن لاحظنا أنّ الوظيفيّين يُفضّلون استعمال مصطلح énoncé الذي قلنا أنه يمثّل الكلام الذي يحسن السكوت عنده. وفضّلنا استعمال العبارة الحدث الكلاميّ كإنجاز لنظام نحويّ يطلق عليه في النحو عموما بالجملة ك: proposition , Phrase .

PENCHOEN,1973, op. cit, p. 78.

Ibid , pp. 82-83.

(2) - ينظر

(3) - ينظر

ومن الأمثلة المعتمدة اخترنا هذا المثال، نقدّمه في الهامش كما جاء في النصّ:

1- ألآن نلاغمان غاز سان

← ( كانوا ال/جمال عند هم. « كانت عندهم جمال " )

2- نلاغمان غازسان

← ال/جمال عندهم

ويضيف مجموعة من الجمل " اللافعلية " يعتبرها نمطا آخر يقوم على مجرد رصّ اسمين جنباً إلى جنب نحو:

1- نسميس حامّا

← اسمه حامّا

2- أموقران انسان محنّد

← كبير - هم محنّد.<sup>1</sup>

إنّ الترجمة العربية لهذه الجمل المسماة بـ " لافعلية "، الحرفية منها والفصيحة التي لا تقدّر لا فعل الكينونة ولا رابطا آخر، إنّما دليل على أنّنا أمام نموذج من الجمل، قائم بنفسه، لا يحتاج إلى تأويل أداة فعلية تضمن الإسناد، لأنّها في مثل هذا النموذج غير موجودة، أصلاً، وقد كان بنفنيست واضحاً حينما أكّد على أنّه « لا يجب اعتبار الجملة الاسمية جملة منزوعة الفعل، فهي تامّة - بدونه - كأى جملة فعلية، ولا يمكن تأويلها بجملة رابطها صفر».<sup>2</sup>

المثالان مقدّمان كالآتي :

1- allan il·yman yar-s·sn

Ils ont les chameaux auprès eux ; «ils avaient des chameaux».

yar-s·sn il·yman

chameaux auprès eux « ils ont des chameaux».

ملاحظة: تشير النقطة il·yman إلى حركة الفتحة المختلسة التي يسقطها تماماً الدارسون الآخرون أما بنكوين فيفضّل تعليمها بالنقطة .

PENCHOEN, op. cit, p 84.

(1) - ينظر

BENVENISTE, op . cit , p 159.

(2) - ينظر

كما أنّ هذه الترجمة العربية قد بيّنت خلافاً واضحاً في منهج بنكويين لأنّه بكلّ بساطة انطلق من الفرع على أنّه الأصل، معتبراً الجملة بالفعل "ئلي" هي الأصل، والواقع أنّ هذا الفعل إنّما هو الفعل "كان" الذي يدخل على الجملة الاسميّة، فهو محوّل، فالجملة بـ "ئلي" إنّما هي بنية سطحيّة عنصراً التحويل فيها هذا "الناسخ" كما سنراه في مبحث خاصّ لاحقاً.

وعلى هذا النهج سارت اللسانيّة المغربيّة فاطمة صديقي، فهي أيضاً في توصيفها تبدأ بما تسميه "الجملة ذات الرابط" مؤكّدة على أنّه: "في البربريّة تتميّز الجملة ذات الرابط "ئلي" être" في الجملة الفعلية، في كونه - نظراً لضعفه الدلاليّ - ليس هو المسند في الجملة.<sup>1</sup> دون الفصل في تصنيف هذا النوع من الجمل؛ لتنتقل إلى الجملة "غير الفعلية" أو اللافعليّة فنعرّفها على أنّها الجملة التي لا تحتوي فعلاً.<sup>2</sup>

ويبدو أنّ الدراسات النحويّة "التقليديّة" بتعبير شاكر وبخاصة دراسة باسي وپكار كانت أقرب في توصيفها للجملة الاسميّة مفهوماً واصطلاحاً، من الدراسات اللسانيّة البنيويّة التي رغم اتّهامها النحو التقليديّ أنّه قائم على أسس منطقيّة، إلاّ أنّها لم تتمكّن هي الأخرى رغم نظرها البنيويّ التجريبيّ من الإفلات من الفكر الأرسطيّ، على الأقلّ في توصيف المستوى التركيبيّ من النظام اللسانيّ. فالنظر الأرسطيّ يتميّز باهتمامه بالرابط الذي يجسّده عادة فعل الكينونة، والأكيد لأنّه جزء من نظام لغتهم. والمقاربات اللسانيّة الحديثة لم تقلت من هذا التوجّه بل زادت تمسّكها به خاصّة بعدما كرّست الألسن الأوروبيّة الحديثة وجود هذا الرابط محققاً في فعل الكينونة، ولكن هذا لا يسمح مطلقاً إقصاء نموذج مخالف تماماً، أو تحليله بآليات إجرائيّة مخالفة لبنائه، تُسقط عليه إسقاطاً؛ وهذا ما حصل في تحليل الجملة الاسميّة في الأمازيغيّة، لهذا لاحظنا ذلك التذبذب والارتباك الواضح في تفسير ظواهر لسان معيّن من خلال قوانين لسان آخر مخالف.

Sadiqi , F ,op .cit ,p 150.

(1) - ينظر

(2) - ينظر. Ibid , p 152.

وبما أنّ نمط الجملة الاسميّة، أصيل وجوده في الأمازيغيّة، نحاول أنّ نحلّله في ضوء النظر النحويّ العربيّ، علينا أنّ نقف على خصائص مشتركة تؤكّد القرابة بين اللسانين تمامًا كما ثبت ذلك عند دراستنا للجملة الفعلية، ويقتضي هذا أنّ نحدّد أولاً الأسس التي تقوم عليها الجملة الاسميّة.

### III-2- أسس الجملة الاسميّة في النحو العربيّ:

#### 2-أ - مفهوم الابتداء:

إنّ إدراك النحاة الأوائل للطبيعة التركيبية - البنائية - للجملة الاسميّة جعلهم يُقدّمون مفهومًا غريبًا تمامًا عن الفكر النحويّ الإغريقيّ، المقدم أعلاه، ممّا يؤكّد أصالة التفكير النحويّ العربيّ واستقلاله بمفاهيم خاصّة لا علاقة لها مطلقًا بالنظر السابق؛ وهي مفاهيم لسانيّة إجرائيّة متعلّقة بالحدث اللسانيّ، إنّ المبدأ الذي يقوم عليه التفكير النحويّ العربيّ في تحديد الجملة هو مفهوم الابتداء، أي معيار الصدارة الذي يُحدّد طبيعة البنية العامليّة التي يقتضيها البناء الإسناديّ؛ ومن قيام البناء الإسناديّ كظاهرة تركيبية موحّدة، على ثنائية قاعدية هي عبارة عن نموذجين مختلفين:

- جملة اسمية.

- جملة فعلية.

فالابتداء هو التجرد من العوامل اللفظية، وقد نبهنا الاسترابادي من التوهّم بأنّ " التجريد أمر عدميّ فلا يؤثر"<sup>1</sup>. بل هو فضاء فارغ، أي مجموعة خالية: [ Ø ] بالمفهوم الرياضي، يمكن أنّ تحتلّه عناصر لفظية تؤثر فيما بعدها باحتلالها هذا الحيّز أو هذا الفضاء، وعليه فالابتداء هو حيّز أو فضاء عامليّ.

#### 2-ب - الجملة الاسميّة أساس التحليل التركيبيّ:

إذ يعتبر سيبويه الابتداء حيّزًا أصليًا ينطلق منه في توصيفه للكلام، ففي الباب الثالث من كتابه لم يُحدّد أركان البناء الإسناديّ الذي أقامه على التلازم والاحتياج فقط، وإنّما قدّم في تمثيله للعملية الإسنادية الجملة الاسميّة على الجملة الفعلية؛ وبعبارة قدّم البناء على الاسم، على البناء

(1) -الاسترابادي ، شرح الكافية، ج1/199.

على الفعل وذلك في: « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يعنى واحد منهما عن الآخر... فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه وهو قولك:

- عبد الله أخوك، ومثل ذلك:

- يذهب عبد الله

فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء. <sup>1</sup>»

إن فنطلق سيبويه في التحليل هو التركيب الإسنادي الاسمي، أو الجملة الاسميّة البسيطة، ثم التركيب الإسنادي الفعلي المناظر له " فكأنّ الابتداء الذي هو خلوّ من العامل في الاسم المبتدأ (وليس معناه بداية الجملة) <sup>2</sup> هو القاعدة والأصل، بحيث يضيف في الباب نفسه " اعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء، وإّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارّ على المبتدأ، ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ".

إن فالمثال الأصل الذي يؤسّس للبنية الافتراضيّة الصغرى هو: البناء على الاسم، التي تُحمل عليها البنية الافتراضيّة الكبرى حيث يحتلّ العامل اللفظي: الفعل الحيز الفارغ.

ج س ← [ ع ∅ ← م 1 + م 2 ]  
 ابتداء واسم مبتدأ به + مبني عليه  
 مبتدأ + خبر

فهذا « مثال » البنية العامليّة التي يقوم عليها هيكل التركيب الإسنادي الاسميّ - وقد سبق توضيحه في الفصل الأول من الباب الثاني - فحتى يكتمل بناء هيكل التركيب الإسنادي لابدّ من عامل، ويؤكد الحاج صالح ذلك في قوله: « .... والجدير بالملاحظة أنّه بدون عامل سواء متلفّظ به أو غير متلفّظ به لا يوجد بناء مطلقاً. <sup>3</sup> » وعليه ف: " الابتداء موضع إعرابي <sup>4</sup>، أمّا المبتدأ فهو لفظ وهو اسم من حيث أقسام الكلم في العربيّة والأمازيغيّة يُبنى عليه ركن آخر: الخبر، ولا

(1) - سيبويه، الكتاب، ج1.

(2) - الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1/ ص 254.

(3) - ينظر:

Hadj salah, 1977,op.cit,p. 716.

(4) - الزغبى، الإسناد عند سيبويه، ص 227.

يستغني عنه؛ فإن أضر أحد الركنين قدر كآته موجود، لأن عدم إظهاره لا يعني عدما، وهذه الرؤية نجدها أيضا عند التوليديين.

## 2-ج- الرفع سمة الابتداء وسمة البناء الإسنادي :

إن المتفق عليه في النظر النحوي المبني على استقراء اللسان العربي أن سمة هذا البناء أي البناء الإسنادي الاسمي هي « الرفع »؛ فالاسم المبتدأ به في نظر سيبيويه بحكم الابتداء هو: « رفع » أو « يرتفع » تحقيقا لمبدأ العمل الذي هو شرط إقامة البناء نفسه.

وتقتضي حاجة هذا الاسم المبتدأ به للمبني عليه وعدم استغنائه عنه أن يعمل فيه الرفع أيضا. وعليه فارتفاع المبتدأ به بالابتداء ليس نتيجة عمل نحوي وقع على المبتدأ، وإنما الابتداء هو موضع نحوي فارغ " Ø " استحق الاسم المحتل لهذا الموضع الرفع، لكونه ابتدئ به ولم يسبقه عامل لفظي يعمل فيه. وهو ما اصطلح النحاة على التعبير عنه في تعريفهم للمبتدأ أنه الاسم المجرد من العوامل اللفظية.<sup>1</sup>

وهذا ما يجعلنا نتساءل هل « الرفع » علامة أصلية سابقة؟ أي علامة قبلية موجودة قبل العامل اللفظي، مادامت هي سمة الاسم المجرد من العوامل اللفظية أم اقتضاها البناء التلازمي وعلاقة احتياج الأول للثاني وعدم استغناء أحدهما عن الآخر؟ ومن هنا تأكيد- أستاذنا - الحاج صالح على أنه لا يوجد مطلقا بناء من دون عامل.

لاشك أنه مع اقتران الاسم المبتدأ به بالابتداء لئبني ما بعده عليه تتحقق عناصر البنية العاملية الأولى أو النواة بحيث:

1- يتكوّن مبدأ العمل الناشئ من التلازم والاحتياج.

2- يتحدّد موضع الرفع: الابتداء المقترن بالمبتدأ به.

(1)- ينظر الاسترأبادي، شرح الكافية، ج1/159. على سبيل الذكر.

3- يظهر الأثر الإعرابي لهذا العمل: الرفع بمختلف سماته.

4- يتحوّل المبتدأ في هذا الحيز العاملّي المشترك مع الابتداء إلى عامل لفظيّ يؤثّر فيما بعده

- وطبعاً هذا في نظر سيويّه - فيرفع المبنّي عليه « الخبر » .

وعليه فالجملة الاسميّة البسيطة المجرّدة من العامل اللفظيّ بعناصرها التامة: الإسناد - أيّ البناء- الذي يقتضي العمل + المبنى + المبنى عليه، هي أصل للجملة الفعليّة التي تبدأ بعامل لفظيّ هو الفعل. وعمل الفعل ليس رفع الفاعل فذلك أثر أصليّ يقتضيه الإسناد ومرتبب بالبناء، وإنّما عمل الفعل هو النصب، وقوّة عمله تتمثّل في إمكانيّة فتح عدد المجالات التي يولّدها.

وعليه فما يجلبه العامل اللفظيّ هو النصب والجرّ، أمّا الرفع فهو أثر أصليّ وجوده سابق للعمل اللفظيّ، ولعلّ هذا ما جعل سيويّه يؤكد على أنّ عمل الفعل هو النصب ، أمّا علاقته بالفاعل فهي الانشغال لوقوعه في حيّزه البنائيّ. وبالتالي فرفعه هو بمنزلة رفع الابتداء للاسم المبتدأ الذي يحتلّ هذا الموضع؛ ومن هنا اختلاف المصطلحات الوظيفيّة رغم أنّ البناء الإسنادي واحد مسند ومسند إليه أو مبنيّ ومبنيّ عليه لاختلاف الصورتين التركيبيتين المحققتين للبنية العامليةّ فهذا البناء يكون في أصله إمّا:

بناءً على الاسم ← جملة: المبتدأ والخبر

بناءً على الفعل ← جملة: الفعل والفاعل

أي: بناءً على الاسم ← خال من عامل لفظيّ، أو عامله معنويّ بتعبير النحاة، ويُنتج جملة

اسمية نمطها الأصلي: مبتدأ + خبر.

بناءً على الفعل ← العامل فيه لفظيّ هو " الفعل " ينشغل بالفاعل المبني له، وقد يطلب

مفعولاً به، وينتج جملة فعليّة نمطها الأصلي: فعل + فاعل ± مفعول به.

ولعلّ هذا هو سرُّ عبارة المستشرق الألماني براجشتراسر أنّ النحاة العرب قد فرّقوا بين الجملتين تفرقة أشدّ من الحقيقة.

إنّ هذا العمق في التحليل والدقة في تتبّع الآليات الإجرائيّة التي يقوم عليها بناء الحدث الكلاميّ بالتعبير المعاصر، وما يقتضيه الاستعمال والإنجاز الفعليّ في عملية التبليغ والتواصل. هذا النظر المتوازن بين التحليل الأفقي للبناء التركيبيّ، وما ينتج عنه من وظائف نحويّة، وبين التحليل العاموديّ للبناء الهرميّ القائم على مبدأ العمل والتحكّم في العلاقات التركيبيّة، القائم على جهاز محكم من المفاهيم والمصطلحات هو غريب تماما عن الفكر النحويّ الغربيّ، مختلفٌ عنه اختلافا عميقا في الرؤية، والمنهج والاصطلاح.

في ضوء هذا النظر المتوازن، الذي يعتمد على معيار الصدارة: الابتداء المحدّد بطبيعة البنية العامليّة التي يقتضيتها البناء الإسناديّ، سندرس الجملة الاسميّة في الأمازيغيّة، حيث ينتشر استعمال هذا النموذج تماما كما ينتشر في الألسن الساميّة، لنقف على الخصائص المشتركة بين اللسانين العربيّ والأمازيغيّ في هذا المستوى من النظام اللسانيّ - وقد نستعير المصطلحات - الخاصّة بالجملة الاسميّة: مبتدأ، خبر المفتقدة في الدراسات الأمازيغيّة كونها تعتمد في أغلبها على المصطلحات النحويّة الفرنسيّة.

### III-3 - عناصر الجملة الاسميّة البسيطة في العربيّة والأمازيغيّة:

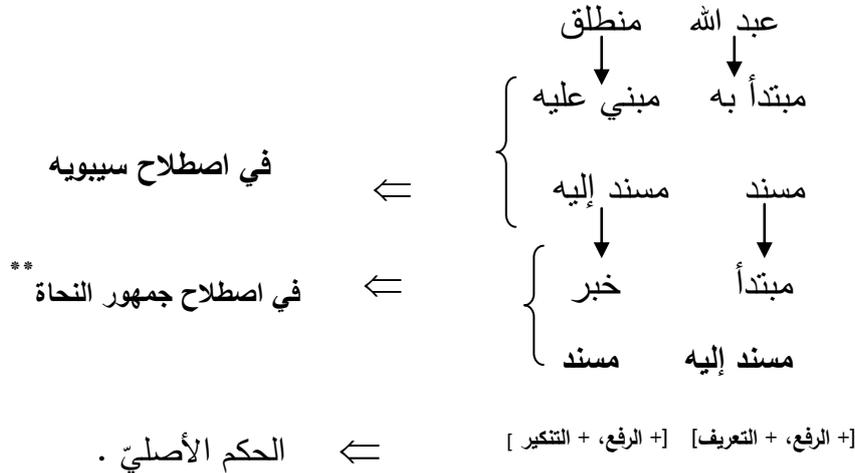
#### أ- في العربيّة :

تتكوّن الجملة الاسميّة في أبسط صورها من ركنين أساسيين: مبتدأ+ خبر؛ وهما اسمان متلازمان مرفوعان لكونهما يكوّنان بناء إسناديّا. وقد عرّفهما سيبويه في الجزء الثاني\* من كتابه في «باب الابتداء» «فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع؛ فالابتداء لا

يكون إلا بمبنيّ عليه .... وذلك قولك عبدُ الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنّه ذكر ليُبنى عليه المنطلق

وارتفع المنطلق لأنّ المبنيّ على المبتدأ بمنزلته.<sup>1</sup>

فأركان الجملة إذن هي:



وهي تجسيد للمثال التجريديّ:

$$[ \text{ع} \leftarrow \text{م} + \text{م} ] = \text{ج س}$$

ابتداء ومبتدأ + مبني عليه  
مبتدأ + خبر.

(\*) - وهذه لفظة منهجيّة لها قيمتها المعترية؛ إذ حلّل سيبيويه أركان الجملة الفعلية أولاً منطلقاً من الجملة الفعلية البسيطة وذلك في الباب الثامن: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول به ... إلى غاية الباب 128 الذي شرع فيه بدراسة وتوصيف الجملة الاسميّة "هذا باب الابتداء"، رغم أنّه يفرّع الجملة الفعلية من الجملة الاسميّة في تحليله لمفهوم الإسناد - كنواة للكلام - . وكأنّه بدأ تحليله بالجملة التي تحتوي على العامل اللفظي الأساس وهو الفعل لينتهي بالجملة الخالية من العامل اللفظي كليّة، وفي الحالتين - وهذا هو الجوهر عندنا - الرفع هو علامة الإسناد التي تقابل في الأمازيغيّة ما يعرف بـ "الحالة المطلقة"، غير المقيدة أي "الحالة المستقلة" وهذا يجعلنا نستنتج أنّها الحالة الأولى لما قبل الإعراب الممثلة في حالة الإلحاق.

(1) - سيبيويه، الكتاب، ج 2 / 126-127.

(\*\*) - تقاديا للالتباس هذه هي المصطلحات التي سنستعملها كونها تمثل عموماً الترجمة المتداولة لـ: Prédicat، Sujet أي مسند إليه، مسند في الدراسات النحوية واللسانية الحديثة.

## ب- في الأمازيغية :

تتكوّن الجملة الاسميّة البسيطة في الأمازيغيّة من رُكنين اسميين كلاهما في حالة استقلال، تتوسّطهما في- بعض اللهجات - أداة « ادْ » ومنها اللهجة القبائليّة، بينما لا يُعثر على هذه الأداة في لهجات أخرى ومنها اللهجة الطارقية - التي تعدّ أقرب اللهجات إلى الأصل<sup>1</sup> - الأمازيغيّة الأمّ - وهذه بعض الأمثلة استشهد بها الأب كورتاد - اعتمادا على مدوّنة فوكو - كنماذج للجملة بدون فعل منها :

\* ناك أليس

← ( أنا رجلٌ ).

\*\* \*نباراطان أن بيسكا وكوز: تونتاو ينكيراطيت ، أي نيان .  
← (أبناء) (ل) بيسك أربعة : ثلاثة إناث ، واحد ذكر .  
مبتدأ خبر ؛ مبتدأ خبر ؛ مبتدأ خبر ؛ مبتدأ خبر ؛

ولا ندري أيّهما الأصل هل الطارقية هي التي فقدت الأداة « ادْ » أم أنّ القبائليّة هي التي استحدثتها؟ وحدها الدراسات المقارنة بين اللهجات الأمازيغيّة كفيلة بالإجابة .

أما في القبائليّة فالأداة " ادْ " أو " ادْ " جزء من المسند، يعتمد عليه لإتمام البناء عندما يكون المسند اسما مفردا. أمّا إنْ كان شبه جملة فتختفي هذه الأداة كما سنبينه لاحقا. وهذا مثال يقدّمه سالم شاكر كنموذج للتركيب الإسنادي الاسميّ.

1- أذفال اذا مالال. <sup>2</sup> ( أصلها أذفال ادْ أمالال، فوق إدغام ← اذمالال )

← ( الثلج - أبيض )

(1) - ينظر CORTADE , J M , 1969, op.cit pp 180-181.

\* nak âls " moi ( je suis ) un homme " :

الأمثلة مسجلة عنده كالاتي

\*\*ibârâdan ɛn biska okkoz : tuntawin kerâdɛt , ey iyem

"les enfants de Biska( sont ) 4 :trois féminin , un de sexe masculin. "

CHAKER , s,1983, op. cit .,p324.

(2) - ينظر

## 2- أركانز اذا موزين

← الرجل - مريض

ولقد تعمّدنا في الترجمة الحرفيّة الموازية للجملة الأمازيغيّة أن نعرّف الاسم المبتدأ به وننكر الاسم المبنيّ على المبتدأ به، مع علمنا أنّه لا يوجد في الأمازيغيّة تعريف وتكبير، ذلك لأننا أمام تركيب بنائيّ: الثاني مبنيّ على الأوّل، هذا التركيب الذي يقتضي في اللسان العربيّ حكمين أساسيين هما:

### 1- الرفع للركنيتين.

### 2- تعريف المبتدأ وتكبير الخبر.

حتى يُفرّق بين التركيب الإسناديّ والتركيب النعتي، لأنّ الخبر وصف في الدلالة - للمبتدأ.

ويبدو أنّ القبائليّة أوجدت هي الأخرى آلية لسانية تفرّق بها بين التركيب النعتي والتركيب الإسناديّ، في غياب التعريف والتكبير في اللسان الأمازيغيّ، فاستعانت بالأداة " اد " تماما كما يستعان بضمير الفصل عندما يأتي كلّ من المبتدأ والخبر معرفة. ولعلّ هذا ما جعل اللساني هاريس جونس يفضّل تسمية هذا الحرف: أداة Particule تأكيدا على وظيفة ربط الخبر بالمبتدأ، ويكتفي أندري باسي بوصفها بالأداة الخاصّة بالجملة الاسميّة\*، معتبرا إيّاها تسمية مؤقتة، ومؤكّدا على أنّها: « لا تؤثر في الاسم الذي يليها والذي يبقى في حالة استقلال »<sup>1</sup>، بينما يسمّيها ليونيل فلان بالأداة الإسناديّة.<sup>2</sup> عادة ما تستبدل هذه الأداة الإسنادية في بعض اللهجات بحرف الذال، وهي ساكنة في أصلها إلا أنّها تأخذ حركة الصائت الابتدائيّ للاسم الذي يليها، كما أنّها تدغم في هذا الاسم إذا كان حرفه الأوّل قريب من مخرج الذال كالتاء، والثاء بالنسبة للاسم المؤنّث، كما في المثال الذي يقدمه فلان نموذجا لهذا النمط من الجمل الاسميّة.

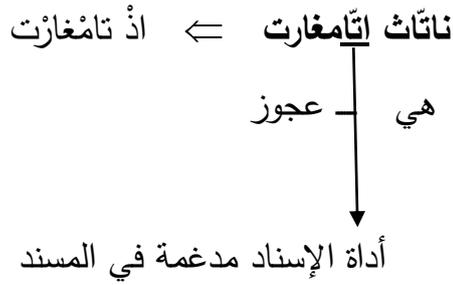
(\*) - Particule de proposition nominale

GALAND, L, l'énoncé verbal en berbère partielle prédicative, p 38

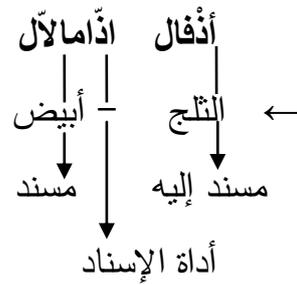
(1) - ينظر:

BASSET, A. , la langue berbère , p 38.

(2) - ينظر:



وإذا رجعنا إلى مثال سالم شاكر لنحدّد من خلاله أحكام هذين الركنين:



نلاحظ الآتي:

أنّ المسند إليه " المبتدأ " في حالة استقلال.

أنّ المسند " الخبر " في حالة استقلال.

هل يعني هذا أنّ الحالة المطلقة في هذا الاستعمال، أي في الجملة الاسميّة هي حالة أصليّة - قبليّة- دالّة على التجردّ من العامل اللفظي؟ وهي بمنزلة حالة الرفع في البناء الإسناديّ الاسميّ في العربية؟

لن نغامر بالجزم بذلك، إلّا أنّه لا يمكن أن ننكر أنّ الأمازيغيّة لسان معرب، وقد تبيّن لنا ذلك من خلال دراستنا للجملة الفعلية؛ ولكن اللفت هو أنّ علامة المسند إليه في الجملة الفعلية في الأمازيغيّة هو حالة الإلحاق بحكم أنّه معمول مباشر لعامل لفظيّ هو الفعل. وأنّ علامة الفضلة وهو المعمول الثانيّ للفعل، ولكن غير ملازم له ويمكن الاستغناء عنه، هو حالة استقلال؛ بينما نلاحظ في الجملة الاسميّة أنّ المسند إليه المبتدأ، والمسند أي الخبر كليهما في حالة استقلال.

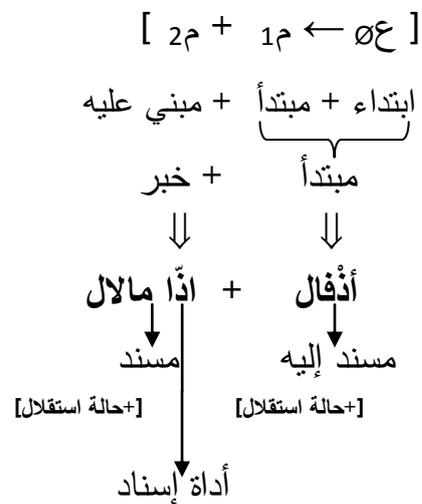
والمعلوم أنّ الحالة المطلقة أو حالة الاستقلال هي الحالة الأصليّة - أيضا- للاسم خارج التركيب وعليه خارج العمل. مما يجعلنا نميل إلى الاستنتاج بأنّ حالة الاستقلال في الجملة الاسميّة

تعني التجرد من العامل اللفظي الذي يقتضي أثرا، ويبدو أنّ ذلك يتجلى في الأمازيغية من خلال حالة الاستقلال.

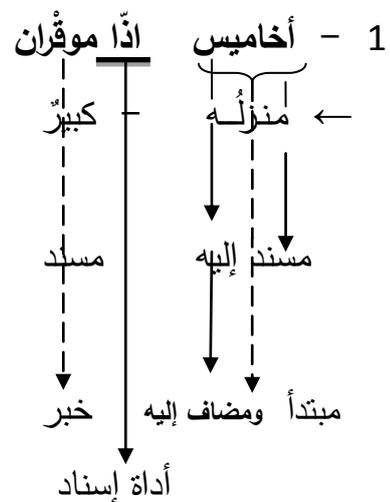
والأمر يتأكد - تماما كما في العربية - عند إدخال الفعل "الناسخ" "ئلي" أو بالأحرى "يالاً" يعني كان، الذي يعمل في المسند إليه فيصبح في حالة إلحاق، نذكرها تأكيدا على أنّ هذا الاستنتاج له أسس أخرى تدعمه على أنّ نوضّحه في حينه.

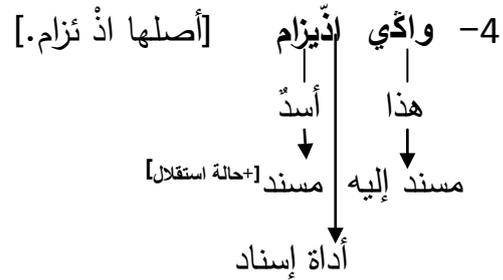
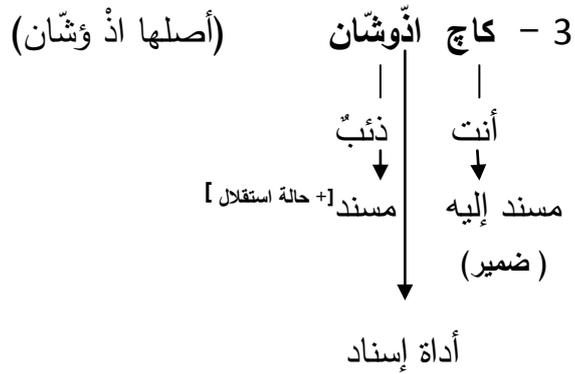
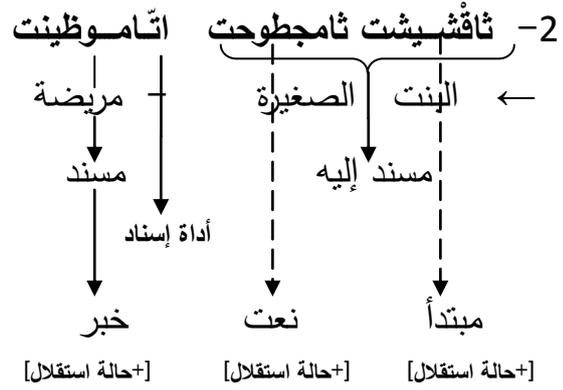
وعليه فالبناء الإسنادي الاسمي يقوم على المثال الذي يقوم عليه البناء الإسنادي الاسمي في

العربية:



وهذه أمثلة أخرى لجمل اسمية بسيطة.





تكشف الأمثلة المقدّمة عن قرابة كبيرة بين الأمازيغيّة والعربيّة ليس في البناء الإسناديّ فحسب بل أيضا في الطبيعة التركيبية، للعناصر المكوّنة للعنصرين الأساسيين، وحتى في طبيعة العنصر اللسانيّ ذاته؛ فالمسند إليه قد يأتي اسما أو ضميرا منفصلا، أو اسم إشارة أو مركبا إضافيا، أو نعنيا وفق نظام البنية العاملية الاسميّة. ويطابق المسند " الخبر " المسند إليه، في الجنس والعدد في اللسانين.

وإذا عدنا إلى المثال الرابع حيث جاء المسند إليه اسم إشارة للمفرد المذكّر، وقد ينوب اسم الإشارة - كنوع من الضمائر - عن الاسم، فيحلّ محلّه وهذا المثال دليل على ذلك، إلا أن الشبه بين

اللسانين يتعدّى هذا الاستعمال، إلى استعمال آخر حيث يصبح اسم الإشارة مُجرّد مخصّص،  
وعندها ليس هو المسند إليه، بل الاسم الذي يُخصّصه تمامًا كما في العبريّة.

- أرگاز أدّي أدیزام

← الرجل هذا أسد ← هذا الرجل أسد.

والملاحظ أنّه في الأمازيغيّة يأتي اسم الإشارة المخصّص للاسم بعده، بينما في العبريّة  
فالاسم يلي اسم الإشارة ويكون بدلا منه، وهذا الترتيب الجزئي ليس غريبا عن الألسن الساميّة، إذ  
نجدّه في العبريّة حيث قد يأتي اسم الإشارة بعد المشار إليه<sup>1</sup>. وأيضا في الآراميّة.

### 3-1- وضع الأداة الإسنادية: "اد"

تبيّن لنا أنّ العناصر الأصليّة للجملة الاسميّة البسيطة في العبريّة هي:

مبني + مبني عليه

اسم معرفة + اسم نكرة

[رفع] [رفع +]

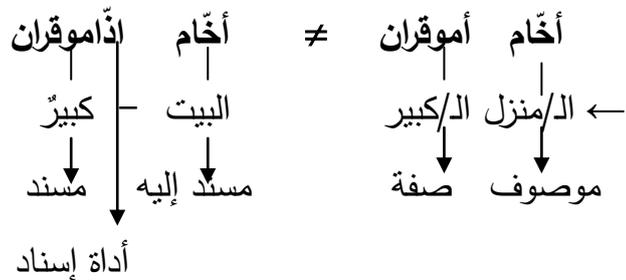
أما في الأمازيغية فالعناصر الأصليّة للجملة البسيطة في غياب ظاهرة التعريف والتكبير  
المؤسّسة للبناء، برفعها لالتباس بين الموصوف والصفة فهي:

مبني + اد ومبني عليه

[حالة استقلال]

[حالة استقلال]

إذ هناك فرق تركيبّي واضح بين:



(1) - المراغي، محمود أحمد حسن، مدخل إلى اللغة العبريّة، 1، ص 149.

ما يفرّق بين التركيبين، ويجعل الثاني بناءً إسناديًا هو أن يُسبق المسند بالحرف الساكن "ا"؛ وعلى هذا الأساس نجد أنّ معظم دارسي الأمازيغية يعتبرونه مُجَرّد حرف أو أداة إسنادية. فعلى سبيل المثال يصف فلان التركيب الإسناديّ قائلاً: « إنّ الجملة من نمط: اسم+ اذ+ اسم، نحو: ناتًا ذاغّازار: [هو جزار] يكون فيها الاسم الأول مسندا إليه\* والثاني مسند؛ وتظهر الأداة اذ كعلامة للإسناد.»<sup>1</sup>

ويستثناء اللسانيّ سالم شاكر لم يصفها أحد من دارسي الأمازيغية نحاةً ولسانيّين، برابطة\*\* الإسناد، رغم أنّهم في ترجماتهم الموازية للأمثلة الأمازيغية لا يستغنون مطلقاً عن إضافة الفعل المساعد مُصرّفاً حَسَبَ المسند إليه، أي الرابطة الإسنادية، ذلك أنّهم تركوا هذا المصطلح الذي تقوم عليه الجملة الاسميّة في الدراسة اللغويّة الغربيّة إلى استعمال آخر فجعلوه مطابقاً للفعل " يالاً " أي كان أو فعل مساعد، إذ تحدّدها اللسانيّة فاطمة صديقي قائلة: « تتميّز الجمل ذات الرابطة بوجود عنصر دال على الكينونة، والوجود، له قيمة تقييدية: ثلي: كُنْ».<sup>2</sup>

نحو: يالاً باباس ذاالقايد  
← كان أبوه/ها قائداً

ولكن الملاحظ أنّه رغم وجود الرابطة- يالاً- " بنعْبِيرِ صديقي، فالجملة محتوية على الأداة " اذ" التي هي فعلاً العنصر المُساهم في إقامة الإسناد وليس الفعل الماضي "يالاً"، وهو العامل اللفظيّ الناسخ للعامل المعنويّ كما سنراه لاحقاً.

(\*)- مسند إليه sujet ، مسند Prédicat ، كما ينظر أيضاً في هذا الصدد كلاً من:

BASSET, A et PICARD, A., éléments de grammaire berbère , p. 80-83.

DEVINCENNES, L , DALLET, 1960, op.cit,p. 160.

NAIT ZERRAD, K , grammaire du berbère contemporain , II, syntaxe , p. 83.

GALAND , L, 1957,op.cit, p 33.

(1)- ينظر:

(\*\*) - رابطة Copule

SADIQI , F, op.cit , p .

(2)- ينظر

لهذا يؤكد اللساني هاريس جونسن على أنّ "أد" إنّما هي مجرد أداة " لتأكيد الإسناد"<sup>1</sup> في التركيب الإسنادي الاسمي. على خلاف الوظيفيين - مدرسة مارتيني- الذين لا يعطون لهذا الحرف أو العلامة قيمة الفعل المساعد أي رابطة الإسناد فقط، بل يحمّلونه على العناصر اللسانية الفعلية المترجمة - الدالة على الوجود: " c'est , il ya " - ويعتبرونه بمنزلتها، وهي الأدوات التي أطلقت عليها دونيز فرانسوا عبارة الأدوات المساعدة للإسناد<sup>2</sup>.

ويصل إسقاط هذا المفهوم التركيبي الخاص ببعض الألسن الهندو-أوروبية، إلى درجة اعتبار أنّ أدنى تركيب اسمي دال يمكن أن يمثّل بـ : " أد" والمسند، بل يستهلّ به سالم شاكر توصيفه للجملة الاسمية البسيطة ، و يعتبره النموذج الأصل للتركيب الإسنادي الاسمي ويلخصه كالآتي :

التركيب الإسنادي الاسمي = مساعد الإسناد + مسند

أي : د + اسم أو صفة .....<sup>3</sup>

ثمّ يمثّل له مُتَّبِعًا هذه الخطوات التوضيحية نذكر بعضها،<sup>4</sup> كما هي قبل أن نُعَقِّبَ عليها.

1 - اد نأتا ( إديوسان )<sup>\*</sup> = «C'est lui qui est arrivé » ( 1-d nt'a ( idyusan)

← اد + هو ( الآتي ) ( Qui est arrivé ) d + lui

S.P.N = dnt'a , «c'est lui»

المركب الإسنادي الاسمي هو : اد نأتا

<sup>1</sup>-ينظر: HARRIS -JOHNSON, J,1966,op.cit pp 124- 125.

<sup>(2)</sup>- ينظر FRANÇAIS , Denise , 1975 : Français parlé , analyse de unités phoniques d'un corpus recueilli dans la région parisienne , SELAF, pp32-33

<sup>(3)</sup>- ينظر: CHAKER, S , 1983, op.cit , p. 320.

<sup>(4)</sup>- ينظر Ibid , p 321.

<sup>(\*)</sup>- إديوسان صيغة خاصّة نجد ما يعادلها في الأكادية؛ والواقع أنّها تمثّل اسم الفاعل الذي يسمّيه الكوفيون الفعل الدائم، ويذكرنا هذا الاصطلاح باصطلاح علماء الساميات duratif/stative ؛ اسم فاعل هذا، مسبوق باسم الموصول اد وهو صيغة ثابتة البناء تعادل " ال" الموصولة في العربية، ولهذا فضلنا عمدا ترجمتها بـ: " الآتي" على ترجمتها " بمن آتى " أو " الذي آتى " إبرازاً للقرابة العميقة بين اللسانين .

← سارق ( هذا الرجل ) " cet homme est ( un ) voleur " d + voleur (Homme -ci)

المركب الإسنادي الاسميّ = **اذامكور** " c'est un voleur " , d amak<sup>w</sup>ar = S.P.N

إذن فالنتيجة التي يصل إليها - وهذا هو الذي يهمنّا في هذا المقام - أنّ التركيب

الإسنادي الاسميّ الأساس عنده هو: " اذ + مسند " .

والواقع إنّ سالم شاكر خلال تحليله اضطرّ إلى الاستعانة بالشرح والإضافة بين قوسين التقدير المناسب، ممّا يؤكّد أنّ الأمثلة المقدّمة إنّما هي عبارات مستلّة من نصوص، قد يكون بعضها جواباً لسؤال أو صفة لحال معيّن في سياق خاصّ، فهي تراكيب أخرجت من سياقاتها. ولا يمكن تحليلها وتحديد وظيفتها الأصليّة إلّا ضمن هذا السياق الذي قطعت منه، ثم اضطرّ إلى إضافته بين قوسين حتى يكتمل التركيب فيُفهم المقصد.

فهو بعبارة واضحة: **عملية تقديرية أو تأويلية المفروض** ألاّ يبني عليها، ولا يُلجأ إليها في التحليل البنويّ الوظيفي، فهو أمر مرفوض في هذا المنهج.

وهو اعتراف بأنّها بُنى سطحيّة أو جمل محولة عن أصل **بالحذف**. ومنهجياً تُؤخّر - عادة - العوارض الطارئة على الأصل، إلى أن تُحدّد العناصر الأصليّة حتى يُتمكّن من تفسير آليات التحويل الطارئة على البناء الأصليّ. وعليه فهذا بناء اسميّ فيه حذف لأحد أركانه، وهو استعمال متاح عند ضمان القرائن التي تسمح بذلك؛ وليس بناءً أصلياً. لا يقوم البناء الإسناديّ على ركن واحد بل ركنين متلازمين إن لم يذكر أحدهما، ولا يتمّ ذلك إلا بشروط، لا بدّ أن يُقدّر.

وهذا ما قام به اللسانيّ المغربيّ الحسين المجاهد في تحليله لنفس الظاهرة معتمداً على مثال قريب جداً ولكن ضمن المقاربة التحويليّة؛ إذ يأخذ هذا المثال ويعرضه بالطريقة نفسها التي يعرضها سالم شاكر - أقصد في ترجمته المقرّبة للمعنى في الفرنسيّة - وهو أمر عاديّ ما لم نسقط

عليه النظام الفرنسي فتصبح الترجمة هي أصل التحليل ب هذا المثال، « اذَارْكَاز »<sup>1</sup> وهو من لهجة تامازيغت بالمغرب:

« اذَارْكَاز » da-rgaz

← رجل\* c'est l'-homme

C'est un homme

فيرى أنّ المركّب المخصّص<sup>2</sup> في المثال " اذَارْكَاز " الذي يتحكّم فيه " اذْ " إنّما هو مسند وصفيّ يتطلّب عبارة موضوعيّة\*\* (المسند إليه الدلالي) حتى يكتمل الإسناد، إذ تقوم بين العنصرين المكوّنين للإسناد علاقة تحكّم مشتركة بما أنّهما كلاهما يتفرعان من عقدة واحدة<sup>3</sup>.

هذا التحليل التوليديّ التحويليّ النابع من مقارنة تشمسيّ للعمل والتحكّم العامليّ لا يختلف كثيرا عن رؤية النحو العربيّ التي ترى أنّ التركيب المقدم أعلاه: " اذَارْكَاز " - بل حتى تلك التي قدّمها شاكر " اذَنَاتَا "، " اذَامَاكُور " ... - هي تراكيب إسناديّة حذف أحد أركانها، وهنا حذف المسند إليه. وعليه ف: " اذَارْكَاز " هي - كما في التحليل الإعرابيّ العربيّ - خبر لمبتدأ محذوف - جوازًا.

وهكذا، فالعناصر الأساسيّة للجملة الاسميّة البسيطة في غياب أيّ عامل لفظيّ هي:

---

(\*) - رجلٌ هذا الخبر لا يعني الجنس، وإنّما يعني صفاته " الشهامة ، المروءة " لهذا يستعمل الحسين المجاهد خلال تحليله عبارة مسند وصفيّ Prédicat adjectival رغم أنّ الاسم جامد " رجل " .  
(1) - ينظر  
EL MOUDJAHID , op . cit , p. 370.

\*- مركب مخصّص Déterminer phrase, syntagme déterminatif

(\*\*) - عبارة موضوعية Expression argumentale

(1) - ينظر: EL MOUDJAHID , op . cit. , pp. 372-373.

إن دقّة بعض الألفاظ التي استعملها اللسانيّ المغربيّ، جعلتنا نحسّ بالعجز في إيفاء معناها عند ترجمتها ترجمة حرفيّة، وإن كان المفهوم واضحا لدينا؛ ومن ذلك قوله: qui en **sature** la prédication .... فهذه اللفظة لا تعني الإتمام والإكمال بقدر ما تعني - في قراءتنا - إشباع الاحتياج وعدم الاستغناء الذي يقوم عليه الإسناد؛ وهو المبدأ السيويهي في تحديد البناء الإسناديّ.

في العربية: مسند إليه [+رفع+معرفة] + مسند [+رفع+نكرة]

وفي الأمازيغية: مسند إليه [+حالة استقلال] + ادّ ومسند [+حالة استقلال]

### III-4-التقديم والتأخير في البناء الإسنادي الاسمي:

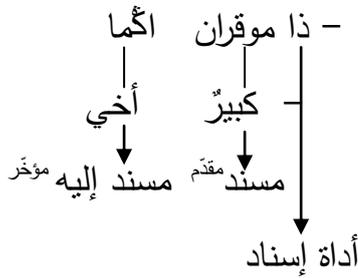
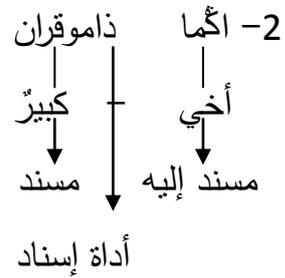
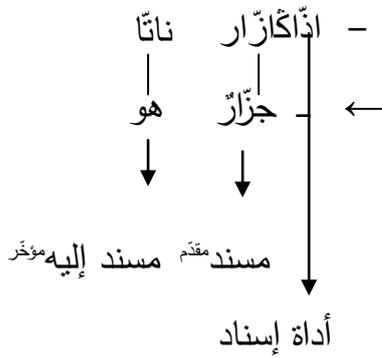
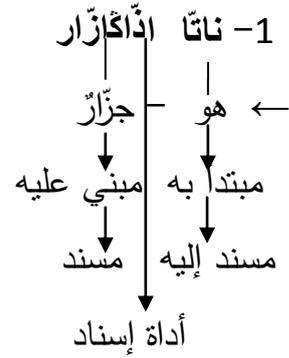
لقد حدّدنا العناصر الأساسية للبناء الإسنادي الاسمي في اللسانين، ووقفنا على مبدأ القرابة الذي يجمعها سواء في مستوى البنية العاملية أو في العناصر الأساسية وترتيبها الأصلي. والمتفق عليه في العربية أنه يمكن تقديم الخبر على المبتدأ، وفي ذلك أحكام بين الجواز والوجوب، ليس هذا مجال الخوض فيها والتعرّض لها، بينما لا يمكن تقديم الفاعل عن الفعل في البناء الإسنادي الفعلي، سواء في العربية عند جمهور النحاة، ولا مجال عندنا للأخذ برأي الكوفة في هذا الصدد، أو في الأمازيغية، وقد سبق توضيح ذلك وسنعود إليه مع أنواع الخبر.

وبكفيّنا تفسيراً وتوضيحاً لهذه الظاهرة، أي إمكانية التقديم والتأخير بين ركني التركيب الإسنادي الاسمي، وعدم إمكانية ذلك في البناء الإسنادي الفعلي، الشرح الدقيق الذي قدمه ابن جنّي: «فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافع، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدّم عندنا على رافعه؛ لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده، إنّما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعاً فلم يتقدّم الخبر عليهما معاً وإنّما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ فهذا لا ينتقض.»<sup>1</sup>

ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كلّما رُفِع الالتباس في اللسانين، ونكتفي بالأمثلة الأمازيغية لأنّ ترجمتها حرفياً للعربية تمثل نموذجاً للمقصد المذكور في هذا اللسان، فلا نحتاج إلى مثال آخر ولنبدأ بمثال فلان:

(1) ابن جنّي، الخصائص، ج2/ 385

## الترتيب الأصلي



هذه الأمثلة نماذج على إمكانية تقدم الخبر على المبتدأ في اللسانين. فالنظام يقوم على

مبدأ واحد تحققه آليات خاصة بكل لسان، وهذا دليل آخر على القرابة بين اللسانين في هذا النموذج من المستوى التركيبي. فأداة الإسناد "اد" المتصلة بالخبر أو المسند بالنسبة للأمازيغية، وتعريف المسند إليه وتكثير المسند، بالنسبة للعربية، إنما هي تقنيات لسانية ترفع الالتباس وتسمح بالخروج عن الأصل والتحويل بالتقديم والتأخير.

ولكن، لنلاحظ الأمثلة الآتية التي ستجلي فرقا بين اللسانين، وهي نماذج مأخوذة أيضا من

المراجع المذكورة سابقا.

### 1- ذا مالال وأذفال

← - أبيض الثلج

### 2- ذا ماكور وفشيش أكي .

← - سارق الولد هذا. ← سارق هذا الولد

3- ذاموْفَران وَخاميس .

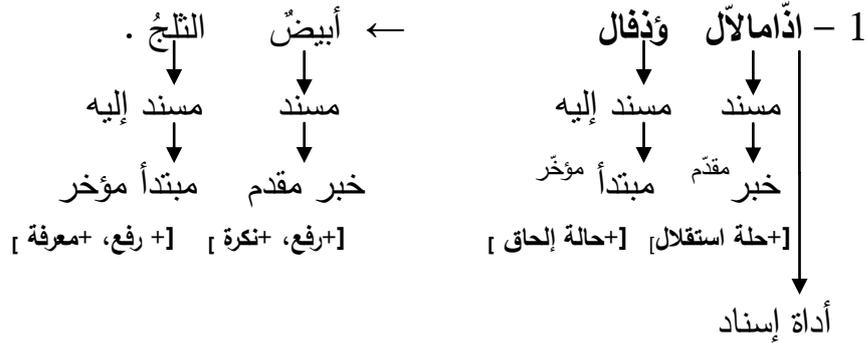
← - كبيرٌ منزله .

4- ذيزام وَرُكاز أَكي .

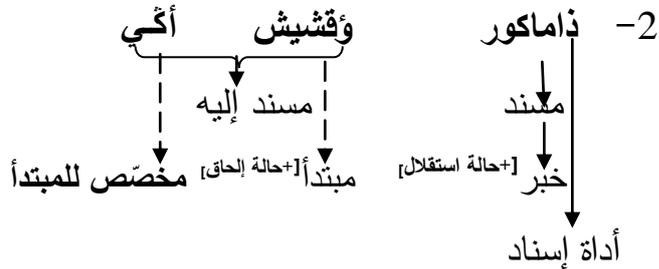
← - أسدُّ الرجلُ هذا. ← أسدُّ هذا الرجل

**الملاحظة الأولى :** إنّ هذه المجموعة من الأمثلة هي نماذج لجمل اسمية، تقدّم المسند فيها على المسند إليه، تماماً كما في الأمثلة السابقة الذكر، ولكن ما يميّز هذه الأمثلة هو اختيار الأسماء " المعربة" باصطلاح النحو العربيّ، أي تلك التي تساعد صيغتها على إبراز أثر العلاقة التركيبية، أي الأثر الإعرابيّ. أقصد الأسماء المبتدئة بالصائت الابتدائيّ الذي يبرز الأثر الإعرابيّ في الأمازيغية.

ولنأخذ المثال الأول:



والأمر نفسه بالنسبة للمثال الثاني:



في الأمثلة العربية لم يحدث تقديم المسند على المسند إليه تغييراً في الأحكام الأساسية للركنّين، فكلاهما بقيا على الرفع، كما احتفظا كلّ منهما بخصائصه التركيبية التي في الواقع سمحت بهذا التحويل وهو تعريف المسند إليه وتكبير المسند.

إلا أن الملاحظة الثانية: التي قد نبني عليها استنتاجا - على الأقل بالنسبة للأمازيغية - هو أن المسند اسم مشتق: صفة في المثال الأول واسم فاعل في المثالين الثاني والثالث - وعادة ما يعمل الاسم المشتق عمل فعله - مستمدا قوته من دلالاته على الحدث، وإن كان نحاة العربية وبخاصة البصريين منهم قد ضبطوا شروط هذا العمل في ما يتعلّق بالجملة الاسمية؛ وذلك فيما يعرف بالمبتدأ الوصف، عند جمهور النحاة، والمبتدأ الثاني عند الاسترابط الذي يضع له حداً خاصاً به.

الملاحظة الثالثة: خاصة بالأمازيغية، حيث إن الاختلاف بين البناء الأصلي والبناء المحوّل بتقديم المسند على المسند إليه واضح بيّن. إذ نلاحظ أن المسند إليه جاء في حالة إلحاق: « وذفال » وأصله « أذفال »؛ « وقشيش » وأصله « أقشيش ».... وبقي المسند " الخبر " المسبوق بالأداة الإسنادية في حالة استقلال كما كان قبل التحويل.

ولقد سبق أن بيّنا الحالات التي يأتي فيها الاسم ملحقاً بغيره؛ معمولاً مباشراً لِعَامِلٍ لفظي

وهي:

- إذا جاء فاعلاً أو نائب فاعل ← فهو معمول أوّل مباشر للفعل
- إذا كان مضافاً إليه ← فهو معمول ملازم ومباشر للاسم أو الظرف
- إذا جاء بعد حرف جرّ ← فهو معمول مباشر لهذا الحرف.

فحالة الإلحاق هي أثر إعرابيّ لِعَامِلٍ لفظي، هو ركن في بناء تلازمي فيكون إسنادياً: كالفعل وفاعله أو إضافياً، أو حرفياً. بينما تكون حالة الاستقلال، ضمن التركيب، وليس بعيداً عن السياق:

- أثراً يميّز الاسم الذي لا تربطه علاقة تلازم وبناء بعامله كالفضلة: المفعول به والمفاعيل الأخرى.
  - أثراً يميّز أيضاً التابع أو المخصّص المفتقد إلى خاصية البناء القائمة على الاحتياج: النعت.
- وعليه لا يمكن أن نقف عند حالة الإلحاق في الجملة الاسمية البسيطة دون محاولة تحديد ماهية حالة الاستقلال المميزة للجملة الاسمية في الأمازيغية؛ خاصة أننا إزاء بناء إسنادي يحتاج فيه الأول إلى الثاني ولا يستغني عنه.

ولنعد إلى النموذج الأصلي لهذا البناء الإسنادي:

أذفال أذمالال ، فهو: ع ← م + 2م

إنّ ورود الاسم الأول في حالة استقلال كدليل على أثر قبليّ - أوليّ - لعدم وجود عامل لفظيّ - كما سبق ذكره - هو التفسير المقبول الوارد في ذهننا، ثم نبني على هذا الاسم المبتدأ به الذي لم يسبقه عامل لفظيّ اسماً ثانياً معتمداً على أداة تحول بينه والاسم الأول دون أن تعمل فيه، ولكن تجسّد علاقة الإسناد من خلال اتّصالها بالمسند المتمم للبناء.

فالمسند هو مركّب من: " ذ + اسم في حالة استقلال؛" وإذا كان العامل المعنويّ لم يعمل في الأول؛ كيف له أن يعمل في الثاني؟ فكلاهما في حيّز ابتدائيّ العامل فيه ضعيف.

فالبناء الإسناديّ الاسميّ الأصليّ كما قدّمه مختلف دارسي الأمازيغيّة: باسي وبيكار، فلان، وحتى اللسانيّ التوليدي هاريس - جونس هو: مسند إليه في حالة استقلال يُبنى عليه مسند - تدعّمه أداة إسناديّة - في حالة استقلال أو إرسال أيضاً.

وعليه فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل عندما نقدم المسند أي: (اذ + اسم) على المسند إليه، نحن أمام مجرد تقديم وتأخير؛ أم أننا أمام تركيب مختلف مناظرٍ للأول محمول عليه؟

لا شك أنّ الاختلاف في الأثر الإعرابيّ للمسند إليه، يجعلنا نعتقد أنّ الأمر مختلفٌ عن مجرد التقديم والتأخير، ويدعونا إلى أن نوازيه بما يعرف في النحو العربيّ بالمبتدأ الوصف - لن ندخل في اختلافات النحاة ولن نسقط آراءهم على لسان مغاير -؛ ولكن ما يستوقفنا هو هذه الظاهرة التي جعلت من عالم عبقريّ كالاسترابادي يتخذ منها موقف اللسانيّ الواصف، فيلفت أنظارنا إلى أنّ المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حدٍ لأنّ الحدّ مبين للماهيّة بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيطان في الماهيّة لم يجتمعا في حدّ.<sup>1</sup>

وبهذا فهو لا يميّز فقط بين المبتدأ الذي له خبر والمبتدأ الثانيّ الذي له فاعل، بل يلوم النحاة الذين " تكلفوا " إدخال هذا النوع في حدّ المبتدأ الأول معتبرين أنّ خبره محذوف لسدّ الفاعل

(1) - الاسترابادي ، شرح الكافية ، ج1/196.

مسدّ الخبر وهو الأمر الذي لم يستسغه، لأنّ هذا المبتدأ « في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثمّ تمّ بفاعله كلاًّماً. »<sup>1</sup>

إنّ حمل المبتدأ على الفعل لا يتأتّى إلاّ عن فكر تجريديّ محض ورياضيّ إجرائيّ، تُبنى عليه عمليات بنائية تحدّد نتائج هذا التكافؤ. إنّ هذه الدقّة في التوصيف المبنية على الفكر التجريديّ هي في الواقع ميزة الفكر النحويّ العربيّ البعيد في منطق اللسانيّ الإجرائيّ عن الفكر النحويّ الأرسطيّ الفلسفيّ.

وهذه الظاهرة : حمل الشيء على الشيء هي التي يسمّيها الأستاذ الحاج صالح بالتكافؤ الإجرائيّ ويصفها قائلاً: " فهذا الحمل، في اصطلاح الرياضيات الحديثة هو تطبيق مجموعة على أخرى بالتقابل، وقد تحمل بنية على بنية أخرى في مستوى أعلى لاكتشاف ما تجتمعان فيه فتنشأ بذلك بنية أكثر تجريداً، والمعتبر في ذلك - وهو أعظم ميزة في الحمل النحويّ - هي ارتقاؤه إلى إيجاد التكافؤ بين العمليّات التحويليّة هي نفسها. وبذلك نحصل على ما يسمى في زماننا بالإزومورفيزم."<sup>2</sup>

والظاهرة التي نحن بصدد وصفها ومقارنتها بنظيرتها في العربيّة هي نموذج مثاليّ لهذا النوع من التناظر. فالمبتدأ الثانيّ بتعبير الرضيّ الاسترادي، أو المبتدأ الوصف في تعبير النحاة قد يكون « اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبّهة أو منسوباً أو جامداً متضمّناً معنى الوصف المشتق. »<sup>3</sup> وعليه نرى أنّ في المثال:

- " ذا مالال وذفال " المبتدأ به من قبيل " المبتدأ الثاني " باصطلاح الاسترادي، الذي

يُحمل على الفعل، وعليه يعمل عمله، فهو بمنزلته نحو:

- مألول وذفال

← ابيضّ الثلج ← ف"مألول" من أفعال الصفة التي لها نظامها في اللهجة القبائليّة.

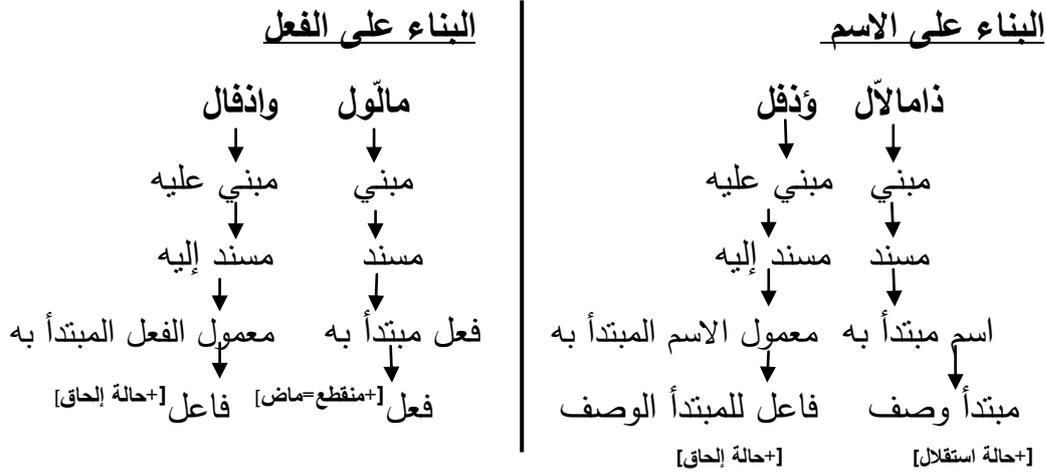
(1) - نفسه، ج1/198.

(2) - الحاج صالح، عبد الرحمن، 2010: منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.

ص 371

(3) - النادري، محمد أسعد، ( 2002 ): نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، بيروت. ص 360.

إذن فنحن أمام تركيبين متكافئين متوافقين<sup>1</sup> في بنيتهما، متماثلين في صيغتهما التركيبية كما نوضحه في هذا الرسم التفسيري؛ حيث نلاحظ كيف أنّ البناء على الفعل يناظر البناء على الاسم:



إنّ هذا الرسم التوضيحيّ للبناء الإسناديّ المستتبط من قراءتنا لتفسير الاسترأباضي إنّما هو تمثيل - في آخر المطاف - لتعريف سيبويه للبناء: « فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء ». ولم يُحدّد وظيفة هذا الآخر، أي فاعل أم خبر، فذلك مرتبط بطبيعة " الأول"؛ لأنّه بصدد ضبط " المثال": الصيغة التركيبية التي يخضع لها البناء الإسناديّ سواء أكان المبتدأ به اسماً أم فعلاً؛ وتظهر دقّة سيبويه التحليلية في اعتبار الأول كيفما كان: اسماً أم فعلاً، مسنداً أي قاعدة أولى يبنى عليها كلام، والثاني مسنداً إليه، مضافاً إليه بتعبير الجرجاني لإقامة هذا البناء ورصّه. فهذا المفهوم الإنشائي بالمعنى المعماري -البنائي- نظامه ترتيبيّ هرميّ، وضّحه بألفاظ من طبيعة البناء والتشييد:

قاعدة أولى هي دائماً مسندا ثابتا، يبنى عليها " الآخر" مسنداً إلى هذه القاعدة بعلاقة تلازمية، دون أن يحدّد الوظائف، لأنّها من مجال آخر يرتبط بالدلالة ارتباطاً وثيقاً؛ كما تحكمها قوانين التواصل والتبليغ.

<sup>1</sup>- توافق البنوية أو تكافؤها: Isophormisme

إلا أنّ الأمر اللافت، بل المذهل هو أنّه وكأنّ سيبويه يستقرئ اللسان الأمازيغيّ ويستتبط قواعده منه، ويفسّر ظواهره تفسيراً لسانياً دقيقاً! هذا على الأقلّ انطباعنا، وهو دليل على القرابة الشديدة التي تجمع بين هذين اللسانين بحيث تبدو قوانين أحدهما مستخرجة مباشرة من الآخر.

ومهما يكن من أمر، فالبناء الإسناديّ الاسمي في الأمازيغيّة نوعان:

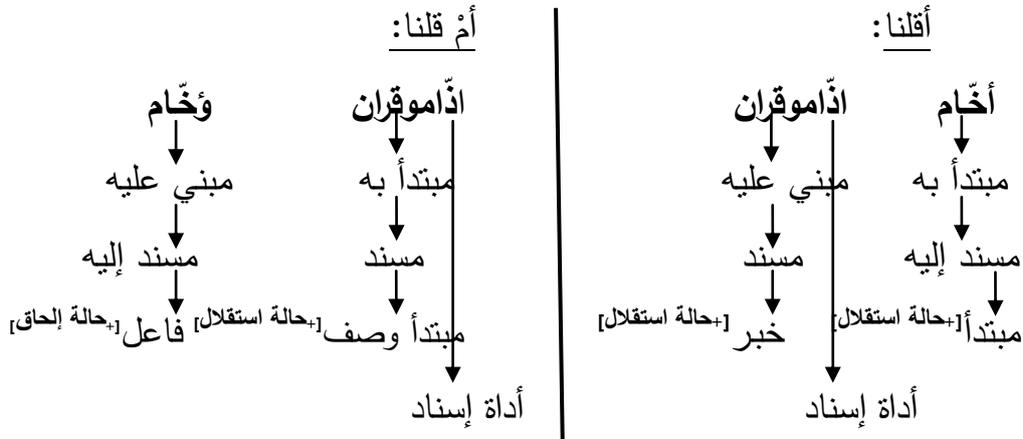
أ- ج س = اسم + ذ + اسم ← مسند إليه + اد + مسند

أذفال اذ أمال ← أذفال أذمال

ب- ج س = اد + اسم + اسم ← اد + مسند + مسند إليه

اذ أمال واذفال ← اذمال واذفال

وفي الحالتين نحن إزاء جملة اسميّة سواء:



ففي الحالتين - أيضا - الشبه كبير بين الأمازيغيّة والعربيّة في مستوى طبيعة الجملة الاسميّة، من حيث المبتدأ، فبعيدا عن الشروط التي يضعها البصريّون للمبتدأ الوصف ويتجاوزها الأخفش والكوفيّون، فنحن أمام قرابة لا يمكن أن تكون إلا بين لهجتين من لسان واحد، أو أمام لسانين ينحدران من أصل واحد مباشر على حدّ تعبير اللورد مونبودو المعاصر لهرفاز.

والواقع هذه هي طبيعة الألسن السامية، والأمازيغية فرع منها؛ إذ أبرزت دراسة بنائها التركيبي للجملة النواة سواء الفعلية منها أو الاسمية عن تشابه كبير مع العربية كنموذج مثالي للسان السامي، لا تضاهيه ألسن سامية أخرى.

### III-4 - أنواع الخبر

بعدما تبين لنا نظام البناء الإسنادي الاسمي في الأمازيغية وهو ذلك البناء الذي يبدأ باسم بداية أصلية، ورأينا كيف أنّ هذا النظام يُجسّدُه نموذجان، وذلك حسب طبيعة الاسم المبتدأ به، فهو:

- إمّا جملة اسمية من مبتدأ وخبر كلاهما في حالة استقلال.

- أو جملة اسمية من مبتدأ وصف معتمد على أداة إسنادية في حالة استقلال وفاعل له في حالة إلحاق. وهذان النوعان نفسهما يجسّدان البناء الإسنادي الاسمي في العربية.

ننتقل إلى دراسة أنواع الخبر، ويبدو أنّ الشبه هنا جليّ أيضا بين اللسائين العربيّ

والأمازيغيّ، يجعلنا - أيضا - نعتبر الترجمة الحرفية - عموما - للأمثلة الأمازيغية هي النماذج المقصودة في العربية، إذ يكون الخبر في الأمازيغية إمّا:

1- اسما مفردا: وهو الذي ركّزنا عليه سابقا، ما دام يمثل التركيب الأصليّ - ويكون الخبر - كما في العربية، اسما مشتقا عموما، يصف المبتدأ ويتمّ معناه نحو:

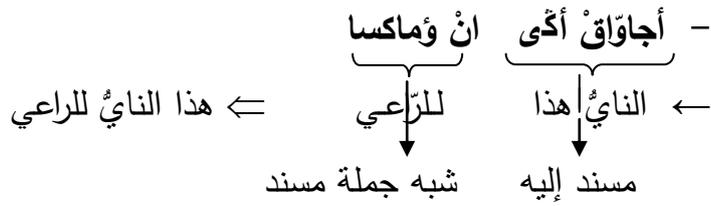
- أخام اداواسعان ؛ - ناتا ادازكاز

← المنزل - واسع ؛ ← هو - رجل ← (بمفهوم الشهامة، أي يحمل معنى المشتق)

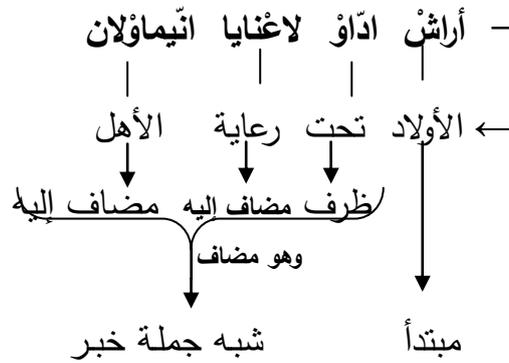
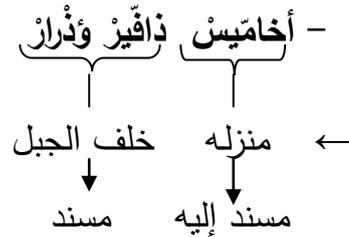
2- أو شبه جملة:

أ- من جار ومجرور نحو:

- أناالماد - ذاك وغازبان  
 ← التلميذ  
 في المدرسة  
 مسند إليه شبه جملة مسند



ب- من ظرف ومضاف إليه:



فالترجمة الحرفية التي لا تحتاج إلى تعديل - إلا في المثال الأول حيث يرد اسم الإشارة

في الأمازيغية بعد المشار إليه- دليل على الشبه الكبير في نظام هذا النمط من البناء الاسمي.

إلا أن الملاحظة الهامة، هو اختفاء أداة الإسناد "اد" التي كانت ملازمة للخبر المفرد، والتي سبق أن أشرنا أنها غير موجودة حتى مع الخبر المفرد في بعض اللهجات منها الطارقية. فهل الاستغناء عنها في هذا النمط المركب والقريب من النمط الأصلي عودة إلى الأصل؟ أم أن هذا يُثبت أن "اد" هي بمثابة الضمير الفصل بين المعرفتين في العربية، فعندما زال الالتباس الداعي إلى "هذا الفصل" استغني عن الأداة؟ لا شك أن الأمر يحتاج إلى بحث أعمق؛ إلا أننا نميل إلى الرأي الثاني.

### 3- الخبر جملة اسمية :

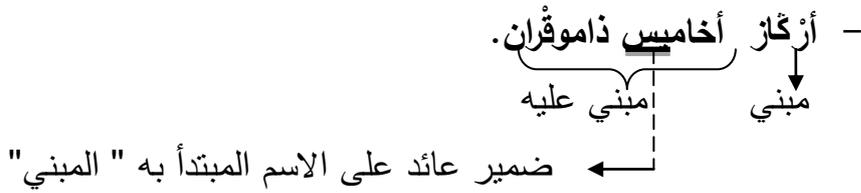
قد يرد الخبر في الأمازيغية على غرار العربية جملة اسمية يُشترط فيها أن تحتوي على

ضمير عائد على المبتدأ نحو:

- أرگاز أخاميس ناموقران .

← الرجل منزله - كبير .

هذا المثال نموذج لجملة اسمية مركبة، إذ جاء المبني على المبتدأ به تركيباً إسنادياً أي جملة كاملة الأركان:



ولعلّ الملاحظة الأولى: هي عدم وجود أداة إسنادية بين الاسم المبتدأ به الأول والاسم الثاني

الذي يليه، وهو أيضاً مبتدأ به يبنى ما بعده عليه، لرابط بينهما ويتمثل في الضمير العائد وهو

الضمير المتصل للغائب - المفرد، المذكر "س" -

أما الملاحظة الثانية: هي أن كليهما " أرگاز " " أخاميس(س) " في حالة إرسال أي لا

يجمعهما بناءً مباشراً فلا يكون الاسمان تركيباً إسنادياً، وهو ما يسمح لأن يكون كل منهما مبتدأً. إذ

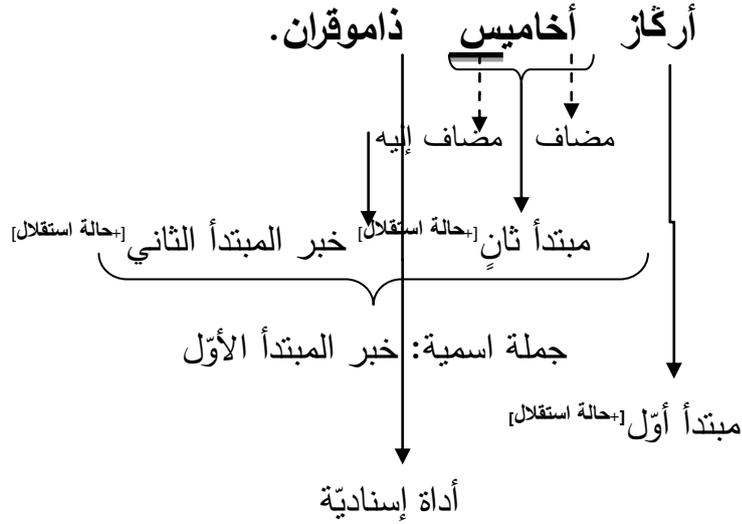
يمثل " أخاميس (س) " الركن الأول من التركيب: **أخاميس (س) ذا موقران**

وهو جملة اسمية بسيطة : تتكوّن من اسم أول في حالة استقلال، يبنى عليه اسم ثان مسبق بأداة

إسنادية في حالة استقلال أيضاً، تتعلّق هذه الجملة البسيطة أو هذا البناء الإسنادي الاسمي من

خلال الضمير الغائب [س] بالاسم الأول وتبنى عليه، وهذا هو نظام الجملة الاسمية المركبة؛ التي

خبرها جملة اسمية فرعية في اللسان العربي.

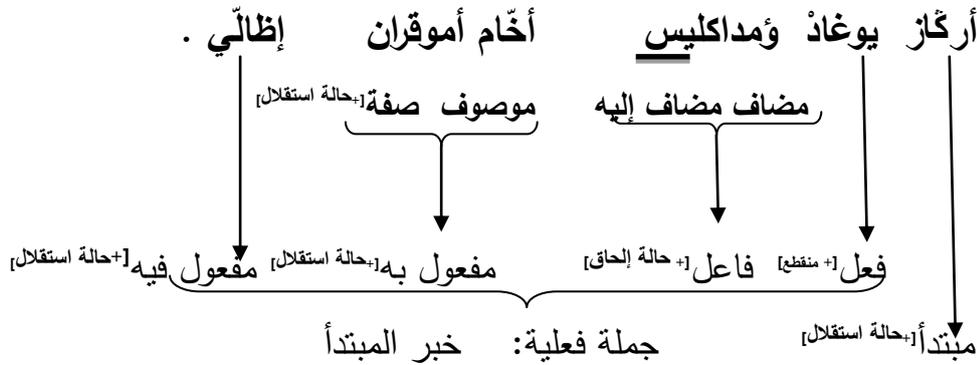


#### 4- الخبر جملة فعلية :

فكما جاء الخبر جملة اسمية، قد يأتي جملة فعلية، وبشبه نظامها نظام الجملة الاسمية المركبة، التي خبرها بناءً إسنادي فعلي في العربية. وتحتوي هذه الجملة الفعلية الفرعية ضميراً ظاهراً أو مستتراً يُعلّقها بالاسم المبتدأ به ويعود عليه نحو:

أركان يوغاد ومداكليس أخام أموقران إظالي.  
الرجل اشترى صديقَه منزلاً كبيراً البارحة.

وهذه وظيفة عناصر هذه الجملة الاسمية المركبة :



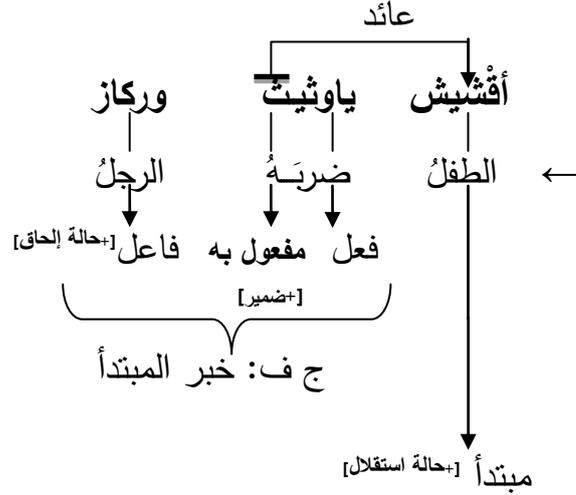
فالشبه كبير - مرّة أخرى-، بحيث أننا أمام نظام واحد يقوم عليه البناء الإسنادي الاسميّ بمختلف أنماطه؛ سواء في بنائه الأصلي القاعديّ - أي النواة - حيث يكون المسند اسماً مفرداً أو في تنوعاته التركيبية، أي عندما يأتي الخبر شبه جملة بنوعيتها أو جملة بنوعيتها أيضاً. ولا يمكن أن يحدث هذا إلاّ بين لسانين أصلهما واحد؛ وليس هذا فحسب بل قد نعتمد على الأمازيغية كلسان ساميّ الخصائص للفصل في اسمية الجملة المحتوية على فعل مبنيّ هو وما بعده، على اسم مبتدأ به.

ونحسم لصالح البصريين اعتبارهم جملة : زيد قام، جملة اسمية. ولا يمكن أن تكون فعلية تقدّم الفاعل فيها على فعله كما يرى الكوفيون، لأنّ المعمول المباشر الملازم لعامله لا يتقدّم على عامله مطلقاً؛ فكما لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف، وكما لا يتقدّم المجرور على الجار، لا يمكن أن يتقدّم الفاعل على الفعل - تركيبياً - وإن استقام اعتباره كذلك دلاليّاً والأمر مختلف في مجال البناء.

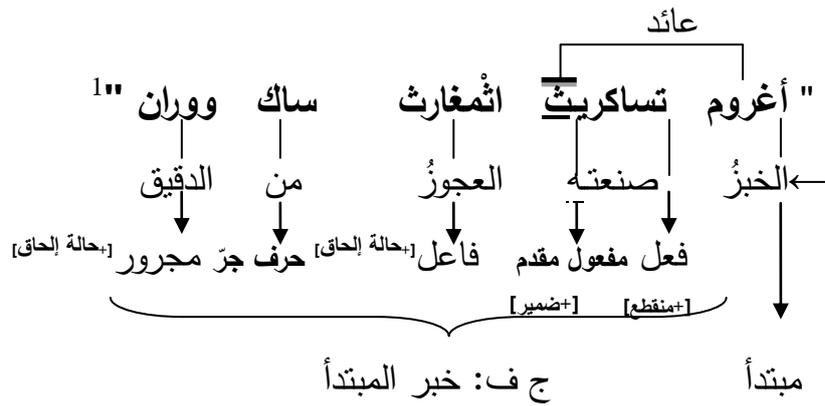
ونرى أنّ ما سمح بهذا التخريج - تقديم الفاعل على الفعل - في العربية هو ارتفاع كلّ من الفاعل والمبتدأ. فالمبتدأ مرفوع أصالة بالابتداء، إذ التجرد من العامل اللفظي يجعل الاسم الواقع في حيز الابتداء مرفوعاً تلقائياً. والفاعل مرفوع بالعامل اللفظي، أي الفعل الذي ينشغل بالفاعل، وقد يكتفي به فيرفعه مكوّناً معه بناء إسنادياً قابلاً لتوليد مجالات أخرى حسب قوّة الفعل.

إنّ اشتراك المبتدأ والفاعل في العلامة الإعرابية، إضافة إلى الحفاظ على الدلالة المقصودة في المجال التبليغيّ، فتح باباً أمام هذا التخريج - الكوفيّ - الذي تبناه كثير من المحدثين أي جواز تقديم الفاعل على الفعل، بل هناك من راح يعتبره أصل الجملة؛ على غرار بناء الجملة الانجليزية تأثراً بالفكر التحويليّ، واعتبار الجملة الفعلية مجرد تحويل بتقديم الفعل و«تصعيده» بمصطلح هؤلاء التوليديين التحويليّين.





وهذا مثال آخر قدّمه فلان نموذج من نماذج ما يسمّيه بالتقديم الأولي:



### III-5- الجملّة الاسميّة المنسوخة في الأمازيغيّة:

تتبعنا في المباحث السابقة نظام بناء الجملّة الاسميّة في الأمازيغيّة، بدءاً من البنية العميقة باصطلاح التحويليّين أي البناء الأصليّ لهذا النموذج الموازي لبناء الجملّة الفعلية البسيطة، وهو بناء لا يعني أنّه خال من الفعل وإنما يعني أنّنا نبدأ باسم بداية أصليّة، ونبني ما بعده عليه، وأدنى تركيب إسناديّ اسميّ ما تكوّن من اسم مبتدأ به سمّي في النحو العربيّ بالمبتدأ، واسم آخر مبنيّ عليه يعرف في النحو العربيّ بالخبر أو المسند أيضاً عند جمهور النحاة؛ وعادة ما يسبق

GALAND , Lionel , 1957, op.cit,p 28.

(1) - ينظر:

المسند في القبائليّة على خلاف الطارفيّة ولهجات أخرى بأداة تعرف بالأداة الإسناديّة. وعليه فالأصل كما هو متفق عليه هو النمط المتكوّن من:

اسم + اذ + اسم

وبنيته العامليّة أو صيغته التركيبيّة هي كما سبق توضيحه نفس الصيغة التي يقوم عليها البناء الإسناديّ الاسميّ في العربيّة، أي:

[ 2م + 1م ← 0ع ]

مع اختلاف جزئيّ وهو أن: 2م ← ( اذ + اسم ) .

هذه البنية التجريدية إنّما استنبطت من حدّ سيبويه للبناء الإسناديّ الاسميّ، الذي كما سبقت الإشارة إليه يفرّع عنه البناء الإسناديّ الفعليّ، وممّا " يدخل في موضع العامل "ع" الابتداء والنواسخ " <sup>1</sup> إذ يقول سيبويه: « وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً » <sup>2</sup>. أي إحلال العامل اللفظي " كان " محلّ التجرد أي محلّ الابتداء:

Ø عبد الله منطلق

كان عبد الله منطلقاً

هذا النظام أقصد نظام البناء الإسناديّ الاسميّ، وما يعترضه من تحولات هو نفسه النظام الذي يقوم عليه البناء الإسناديّ الاسميّ في الأمازيغيّة، بما يطرأ عليه أيضاً من عوارض وتحولات. إذ يدخل على الجملة الاسميّة في الأمازيغيّة أفعالٌ تزيل الابتداء، ليست بعدد وتنوع الأفعال المعروفة في العربيّة؛ ولكنها أفعال تدخل على الجملة الاسميّة، لا تحمل حدّاً وإنّما تشير إلى زمن معيّن. من أهمّ هذه الأفعال في القبائليّة:

- يالاً ← أدبيلي ← نلي

← كان ← يكون ← كُنْ

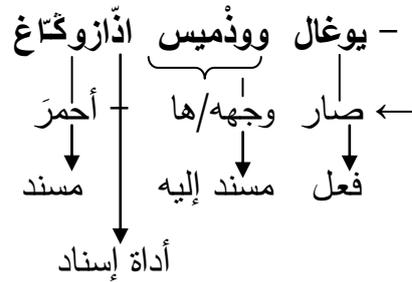
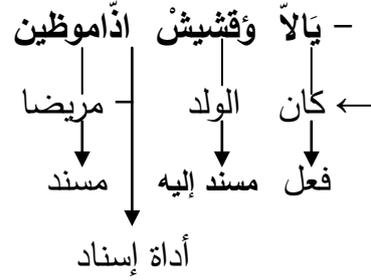
- يوغال ← أدبوغال ← وُغال

← صار ← يصير ← صِرْ

(1) - الحاج صالح ، عبد الرحمن ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج2، ص 16.

(2) - سيبويه ، الكتاب ، ج1 / 23.

فهي أفعال تتصَّرف تصرّف الأفعال التامة، إلى الأزمنة والصيغ المعروفة، ومع مختلف الضمائر، ولكنها لا تكون ركنًا في الجملة، نحو:



أديوغال<sup>1\*</sup> وقشيش اذيلامزي  
يصيرُ الولد - شاباً

فالتحوّلات التي نلاحظها على البنية السطحية للجملة الاسمية الأمازيغية هي أنّ الاسم الأول - المسند إليه- الذي كان في حالة استقلال أصبح بعد دخول الفعل " يالاً " أو "يوغال " في حالة إلحاق كمعمول مباشر لهذا العامل اللفظي الذي حلَّ محلَّ العامل المعنويّ أي الابتداء؛ بينما

1- (\*) - لا بدّ من التفريق بين يوغال بمعنى صار وهو الفعل الناسخ للابتداء كقولنا:

يوغال وتلماذ ذا موسناو.

صار الطالبُ - عالماً.

وبين يوغال بمعنى عادَ، ورجع أي الفعل التامّ الدال على الحدث كقولنا :

يوغال وعُريب غار أئموزئيس.

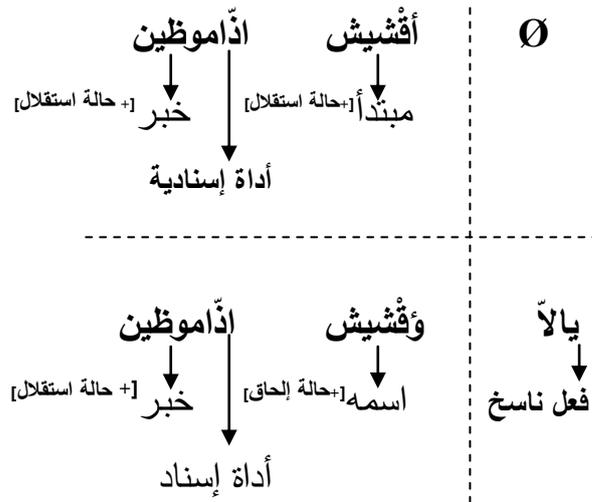
عاد المهاجر إلى وطنه.

وعلى كلّ السياق يحدّد ذلك.

بَقِيَ الخبر المتعلّق بالاسم الأوّل عن طريق الأداة الإسنادية " ادّ " في حالة استقلال. وإن قارنّا آثار التحوّل الناتجة عن إدخال عامل لفظي " فعل ناسخ للابتداء " في اللسانين نلاحظ أنّه:

- في العربيّة: بناءً على الأمثلة المذكورة أعلاه، فإن عمل " كان " و " صار " يظهر جليّاً في نصب الخبر، ولا شكّ في أنّ رفع الاسم الأوّل هو تحصيل حاصل، على أساس أنّ "الرفع" هي علامة المسند إليه في الابتداء ومع هذه الأفعال.

-أما في الأمازيغيّة: فيظهر عمل الفعلين الناسخين " يالاً " و " يوغال " في العمل في الاسم الأوّل وذلك بتغيير أثر إعرابه من حالة الاستقلال عندما كان مبتدأ، إلى حالة الإلحاق بعدما أصبح: "اسما"، باصطلاح النحو العربيّ، لـ " يالا " أو " يوغال "



إذن مبدأ التحويل واحد في اللسانين، يَتَجَسَّدُ بآليات مختلفة، فلكلّ لسانٍ وسائله اللسانية الخاصة. إذ تدخل على الجملة الاسميّة أدوات فعلية تزيل الابتداء، ولكن يبقى البناء الأصليّ اسمياً في أساسه، يقوم على ركنين هما: المسند إليه والمسند؛ ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما في البنية السطحية بعد إدخال هذا العامل الناسخ الذي عادة ما يكون في الأمازيغيّة فعلا.

ومع ذلك يُعامل في الدراسات الأمازيغية - الغربية في توجّها العام - على أنّ هذا الفعل " يالاً " مجرد رابطة : « عنصر يربط المسند إليه بالمسند »<sup>1</sup>. ويطلق فلان مصطلح: الجملة ذات الرابط\* على هذا التركيب.

وكما يتّنا أنّ " يالاً " ليس رابطاً للإسناد فـ: " رابط " الإسناد موجود قبل دخول الفعل المحوّل " يالاً ": كان، وياقٍ معه، إنّه الأداة الإسنادية: " اد " الملازمة للاسم المسند. هذا الانحراف في التحليل الذي ينجم عليه إسقاط نظام " لغة الترجمة " على نظام اللسان الأصليّ يوصل إلى نتائج مضلّة.

والأمر نفسه لاحظناه في تحليل تبيير لجملة اسمية من اللهجة الطارقية حملها على الجملة الفرنسية، ذات فعل مساعد هو فعل الملكية " avoir " ملاحظاً أنّ: « ألسنا كثيرة لا تعرف هذا الفعل الدال على الملكية " avoir " فتحوّله إلى فعل الكينونة " être " نحو في الطارقية: " يالاً غوري أي أيبس "»<sup>2</sup> ( كان عندي حصان).

إذن - وقبل تحليل المثال - فهو يعتبر " يالاً " بمثابة الفعل المساعد: être في الفرنسية، استعمل في هذا المثال للدلالة على الملكية - ما دامت الأمازيغية لا تعرف فعل الملكية! - ويتّرجمها كالاتي:

<sup>3</sup> «illar'our i aiis, « j'ai un cheval », mot à mot « un cheval est à moi »»

فالتوهّم الذي وقع فيه تبيير، على غرار فلان وفاطمة صديقي أنّهم اعتبروا الفعل " يالاً "

فعلا مساعدا بمثابة فعل الكينونة؛ ووجوده أصلّ في الاستعمال تماما كما اعتقد ذلك اللسانيّ

الإطالي بنكوين وسبقت الإشارة إلى ذلك. وهذا ليس صحيحا مطلقا بدليل أنّ الجملة الأصلية في

الأمازيغية عموما تكونُ بدونهُ إذ الجملة الأصلية في الشاهد المقدّم في الطارقية وحتى في القبائلية

هي:

Sadiqi ,F, op.cit, p150 et 152.

(1) - ينظر:

(\*) - Phrase copulative

TESNIERE, op. cit., p. 73.

<sup>2</sup> - ينظر:

Ibid.

<sup>3</sup> - ينظر:

غوري أي أيبس ← الطارقيّة

غوري بيوان وعذيبو ← القبائليّة

← عندي واحد حصان ⇐ عندي حصان واحد

أي " عندي حصان " إذ كثيرا ما تستعين الأمازيغية للتعبير عن النكرة بالاستعانة ب: أحد أو واحد.

إذن فنحن أمام جملة اسميّة الخبر فيها شبه جملة، تقدم هذا الخبر أي المسند، وهو شبه

جملة: ظرف ومضاف إليه: - غور: عند ← ظرف مكان

- ي : ضمير المتكلم ← مضاف إليه

والمسند إليه " أيبس " : حصان؛ أي: عندي حصان، ومن المفروض أن تترجم بعبارة تنبير " j'ai

un cheval "، على اعتبار أن الفرنسيّة من الألسن الهندو-أوربية الحديثة التي ضيّعت مفهوم

الجملة الاسميّة كما أكد ذلك بنفنيست.

أما : يالاً غوري أي أيبس

← كان عندي واحد حصان ⇐ كان عندي حصان

فإن ترجمتها السليمة - في نظرنا - هي: " j'avais un cheval "

إذن فالفعل " يالاً " : كان، أدخل على الجملة الاسميّة للتعبير من الزمن الماضي، أما

ملكيّة الحصان فلا يحتاج التعبير عنها إلى فعل ليس في الأمازيغيّة فحسب، بل في كلّ الألسن

السامية.

ومن هنا قيمة الدراسات المقارنة التي تجعلنا نقف عند الخصائص التركيبية المشتركة،

فنصحح في ضوءها مثل هذه الانحرافات الناجمة عن التحليل البعيد عن استقراء اللغة الأمّ - بحيث

تمكّنا من خلال هذه المقارنة أن نبرز - بجلاء ووضوح - نظام الجملة الاسميّة في اللسانين الذي

يقوم على نظام تركيبّي واحد - في المبدأ - وذلك في مستويين من البناء الاسميّ:

- في مستوى البناء الأصليّ، أو البنية العميقة المكوّنة من: مسند إليه ومسند.

- أو في مستوى البناء الفرعيّ، أي البنية السطحيّة من خلال تحويل البنية العامليّة بإدخال

العامل اللفظيّ الذي ينسخ عامل الابتداء دون أن يكون رُكناً من هذه الجملة ومن ثمّ " نقصانه "

وإن فضّلنا عدم استعارة هذا المصطلح " الفعل الناقص " وإن كان يتوافق مع مفهوم واستعمال هذا الفعل الناسخ للابتداء " يالاً " .

### الخلاصة:

يشبه نظام البناء الإسنادي الاسمي في الأمازيغية نظام البناء الإسنادي الاسمي في العربية، تماماً كما يشبه هذا النظام نظام الجملة الاسمية البسيطة في الألسن السامية التي سبق عرض بعضها - ولو إجازا- في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث مما يؤكد أنها جميعها فروع متقاربة من أصل واحد، ولقد تبيّن ذلك سواء في الجملة الاسمية الأصلية، حيث يكون الركنان اسميين متلازمين يُبنى الثاني على الأول.

- إذ يتكوّن هذا البناء من اسم مبتدأ به وآخر مبنيّ عليه، وقد لاحظنا أنّ القبائلية - خلافاً للهجة الطارقية- أضافت أداة قيّد تربط المسند بالمسند إليه اتفق على تسميتها بالأداة الإسنادية، وهي في الواقع تلعب دور ضمير الفصل الذي يُلجأ إليه في العربية عندما يتساوى المبتدأ والخبر في التعريف، ذلك أنّ هذه الأداة تسقط عندما يكون المسند " الخبر " شبه جملة أو جملة. - والمبتدأ في الأمازيغية على غرار العربية نوعان:

أ- مبتدأ له خبر وفي هذه الحالة كلاهما في حالة استقلال.

ب- ومبتدأ وصف له فاعل، وفي هذه الحالة يكون المسند إليه في حالة إحقاق.

ويتنوع الخبر بين خبر مفرد، أو شبه جملة من جار ومجرور أو ظرف ومضاف إليه أو جملة فعلية أو اسمية.

- هذا وتدخّل على الجملة الاسمية في الأمازيغية أفعال ناسخة للابتداء من بينها يالاً: كان، يوغال: صار، يصبح معها المسند إليه في حالة إحقاق، بعدما كان في حالة الاستقلال في الابتداء.

إذن نحن أمام نظام بنويّ واحد سواء في تركيبه الأصليّ أو في التنوّعات الفرعية لهذا

التركيب وإن تميّز كلّ لسان بآليات إجرائية خاصّة.

فلا جرم أن يُدهش هذا الشبه الكبير في المستوى التركيبي على وجه الخصوص بين اللسانين العربيّ والأمازيغيّ الذي يعضد في الواقع الشبه الموجود أيضا في مستوى النظام الصوتي، والنظام الصرفي، مستشرقاً مُتَخَصِّصاً في اللهجتين القبائليّة والطارقيّة: الجنرال هانوتو، الذي لم يخف تفكيره في قرابة ممكنة ضمن أسرة واحدة وإنْ تخرّج من الإدلاء بذلك تاركا - على حدّ تعبيره - الأمر للمتخصّصين: « هناك أمر لافت جعلتني التجربة ألاحظه باستمرار، وأرى أنّه من واجبي الإشارة إليه مع امتناعي عن تقديم أيّ استنتاج، أفصد تلك السهولة - النسبيّة طبعا - التي نتّمكّن بها من الترجمة من العربيّة إلى البربريّة والعكس، إنّ بناء الجملة واحد، نظام الفعل في علاقته بالضمائر واحد ... وتلك العبارة المعادلة التي عبثا نبحت عنها في ألسنا الأوروبيّة، تعرض نفسها بنفسها على فكرنا دون عناء يذكر »، فهذا الانطباع الصادر عن متخصّص من القرن التاسع عشر حاولنا أن نؤكّده من خلال هذه الدراسة المقارنة في هذا المستوى من النظام اللسانيّ التركيبيّ.

## الخاتمة

ها نحن نبلغ إلى نهاية هذه الدراسة، ولا ندعي أننا استوفينا جميع تفاصيلها وإن بذلنا ما بوسعنا من جهد لتقصي مضان أفكاره رغم تشعب هذا البحث، الذي لم نرد أن نكتفي فيه على الجانب التركيبي أي وصف وتحليل بناء الجملة في هذا اللسان ومقارنته ببناء الجملة في اللسان الآخر. وهذا الجانب الإجرائي المحض، ذي البعد التجريبي كفيل بتحقيق جزء من الطرح الذي نقدّمه، وهو الوصول إلى تحديد الظواهر المشتركة في هذا المستوى من نظام اللسانين العربيّ والأمازيغيّ، وهو في حدّ ذاته كافٍ لتحقيق هذا الغرض في مجال اللسانيّات المقارنة. وكاف أيضا لتأكيد قرابة الأمازيغيّة من العربيّة كما حدّدها العلماء منذ ما قبل القرن التاسع عشر إلى أحدث الدراسات المعاصرة أقصد أبحاث زابورسكي وغيره. ولكن في أيّ فرع يجب أن تصنّف الأمازيغيّة بكلّ وضوح بناء على حقائق لسانيّة علميّة ومن خلال جهاز مفهوميّ ومنهجيّ تُحقّق مواصفته ما تحقّقه أجهزة اللسانيّات الحديثة. هذا ما نظنّ أننا حاولنا بلوغه من خلال هذه الدراسة اللسانيّة المقارنة. ولقد ذكرنا في مقدّمة هذا البحث أننا نهدف إلى إعادة النظر في إشكاليّة تصنيف الأمازيغيّة بعد تأكيد قرابتها من الألسن الساميّة..

وعليه اقتضى الأمر أن نتتبع هذه القرابة تاريخيا وذلك برصد الظواهر الحفريّة والمعطيات التاريخيّة التي لها علاقة مباشرة باللغة. فتأكد لنا العمق " الساميّ " أو المشرقيّ لماضي هذا اللسان وأصول الناطقين به.

وفي طرحنا لإشكال تصنيف الأمازيغيّة تتبّعنا نتائج بعض النظريّات التي أرغمت العلماء الغربيين- وبخاصّة المدرسة الفرنسيّة- على الاعتراف بهذه القرابة وإقرارها منذ 1948 ولكن في إطار يُبعد هذه المقاربة ويجعلها غير مباشرة: وهو ما يعرف بفصيلة اللغات "الساميّة-الحاميّة".

وقد أدّى بناء هذا التصنيف المفتعل إلى البحث- ولو بإيجاز في ماهية هذه المصطلحات- سامية، حامية، حامية-سامية، التوراتية؛ ومدى تطابقها للمفاهيم التي وضعت من أجلها. فتبينت لنا حقائق هامة تتمثل في الأبعاد الخلفية في تصنيف بعض الألسن تجنبنا التعرض لها حتى لا نحيد عن منهج هذا البحث الذي نريده أكاديمياً، وعن أهدافه التي نريدها أيضاً نتائج موضوعية تضاف إلى ما قدمه الدراسات اللسانية، خاصة المقارنة منها.

والحقيقة التي استوقفتنا هي أنّ مصطلح الحامية كان منذ فجر التاريخ معقلاً للمغضوب عليهم، والمنفور منهم، ولقد أشرنا إلى ما سجّله اللسانيّ المقارن والمستشرق الألمانيّ نولدكه وغيره من العلماء كيف أبعدت اللغة الكنعانية ولهجاتها وهي سامية أصلاً عن الفصيلة السامية، وأدرجت في " الحامية "؛ إلى أن أعيد تصنيفهما في ضوء حقائق لغوية وتاريخية لا يمكن إنكارها كيف ما كانت الأسباب السياسية والعقائدية.

ويعيد التاريخ نفسه مع اللهجات الأمازيغية التي انبثقت كلّها عن اللببية اللغة الأمازيغية الأم وهي سامية في أصولها. وقد وضّحنا ذلك من خلال آراء ونظريات علماء (هاليفي، جودا، ليتمان...) استقروا النقوش والآثار ووقفوا على تاريخ هذه اللغة المشرقي، فمنهم من يربطها بالفينيقية، ومنهم من يربطها باللهجات العربية القديمة معتمدين على أدلة لغوية أشرنا إلى بعضها. ومع ذلك قلّمأ تؤخذ مثل هذه الدراسات بعين الاعتبار وكثيراً ما يُتقّادى الرجوع إليها خوفاً من مثل هذه النتائج، ولقد خرجنا- من هذا المضمار- بهاتين النتيجةين:

أ- أنّ مصطلح حامية: لا يمثل فصيلة لسانية مستقلة تنطوي تحتها ألسن تجمعها ظواهر مشتركة، بل كلٌّ من الأمازيغية، والقبطية والكوشية هي ألسن مستقلة- وهذا بناءً على توضيح أصحاب النظرية نفسها- كلّ واحدة منها قرابتها من السامية أوثق من قرابتها لجارتها، وعليه فليست هناك- في نظرنا- فصيلة حامية؛ بل هذه الألسن هي ألسن سامية. فهي تحمل خصائص السامية، تماماً كما تحملها الأكادية أو العربية أو الكنعانية أو السريانية أو الحبشية ... وإن كانت تتميز بسمات خاصة اكتسبتها من بيئتها خلال نموّها بعيداً عن اللغة الأم.

ب- أنّ الأمازيغية ليست "لغة معزولة"، كما أرادها اللغويّ الفرنسي أ.باسي. بل هي لغة سامية في صوتها وصرفها ونحوها، فهي بنت اللببية وهي لسان سامي في رسمه كما بيّنه علماء النقوش ونظامها اللسانيّ سامي، كما أكّده لسانيون أمثال بنفائي، مسكاتي، دياكونوف ، وروسلر... وزابورسكي إذ أوضحت نتائج دراساتهم أنّ هذا اللسان بكلّ لهجاته من صنف الألسن المشرقية، وأنّ خصائصها كثيرا ما تشبه خصائص الأكادية والأوغاريتية والعربية والحبشية ...

وهذا ما لم يرتح له كثير من المستشرقين خاصة وقد أصبحت اللغة العربية لغة الربوع الأمازيغية- بحكم امتداد الحضارة الإسلامية - لما يزيد عن خمسة- عشر قرنا، وبالتالي فتصنيفهما في فصيلة واحدة سيمتّن من وحدتهما، لهذا رفض الكثير إدراجها ضمن الألسن السامية رغم ما تحمله من خصائص مشتركة قد لا نجدها بين ألسن صنّفت في فرع واحد، فاستجد مرّة أخرى بمصطلح "الحامية" والغريب أنّ الجميع يقرّ بأنّه لا توجد فصيلة حامية تضمّ لغات شرق إفريقيا وشمالها في مقابل الفصيلة السامية. ومع ذلك أريد لهذا التركيب الأعرج "حامية-سامية" الشبوع مع ما تحمله من تناقضات واضحة. وما سجّلناه ختاماً لهذه الآراء المعروضة حول مفاهيم المصطلحات الثلاث الشائعة في تصنيف الألسن الأفراسية، هو أنّ المصطلح الوحيد الذي يحدّد بالفعل خصائص الألسن المنضوية تحته بموضوعية كبيرة وبدقّة ووضوح، سواء الحية منها أم الميتة هو مصطلح " السامية " الذي تمتدّ خصائصه- التي تميّز الألسن المشرقية أصلاً- إلى الألسن الموجودة بشمال إفريقيا وشرقها سواء قديماً أم حديثاً. فعلاقة اللببية- على سبيل المثال- وهي أقدم ما وصلنا من آثار مكتوبة حول الأمازيغية الأولى- مع ضالّتها- باللغات السامية أكيدة، وقد ذكرنا ما سجّله بعض الدارسين لها من علماء النقوش واللغويين من استنتاجات أو فرضيات. كما أنّ الدّراسات اللغوية المقارنة الحديثة قد برهنت على هذه الصّلة الأكيدة، هذه القرابة التي جعلت من عبارة "حامية" كمصطلح لمجموعة قائمة بنفسها، عبارة لا قيمة لها، ولا جدوى من استعمالها؛ فهي لا تمثّل ما أريد جمعه تحت طياتها، ونفس الملاحظة تنطبق على المصطلح الثالث المركّب الذي ينحصر استعماله في الأوساط الفرنكوفونية. وعليه نرى أنّه قد حان الوقت في الفصل في القضايا الحضارية بكلّ موضوعية وصرامة. فليس من الموضوعية أن تُطبّق قواعد المقارنة على ألسن معيّنة وتقبل نتائجها؛ ويُرفض تطبيقها أو قبول نتائج نفس القواعد المقارنة على لغات أخرى.

لهذا اقترحنا للخروج من هذه الدوامة والتحرر من كلِّ الخلفيات التي لا تمتُّ بصلة إلى الدراسات العلميّة النزيهة والبحوث الأكاديميّة، أو ترفض نتائجها لا لشيء إلاً لكونها تخالف الأهداف الخلفيّة المبيّنة. نقترح اختيار المصطلحات " المحايدة "، إذ نلاحظ أنّ مصطلح "هندو-أوروبية" قد حرّر المفهوم الذي وضع له من الخلفيات التي يمكن أن يجرّها معه عبر التاريخ المصطلح التوراتي " الآريّة " أو " اليافيثيّة "، كما تحرّر من تبعاته العفائيّة والعرقية. وأصبح علماً على ألسن بشريّة تجمعها خصائص مشتركة توحى بوحدة أصلها، رغم سعة المساحة الجغرافيّة وتباعدها: آسيا الوسطى- وأوروبا، فلماذا لا نعود إلى استعمال مصطلح " الأفرو- آسيوية"؟ وبصيغته التي تقرّبه من البنية الصرفيّة العربيّة: الأفرازية خاصة وقد استعمله المستشرقون الأوائل حين لاحظوا خلال دراساتهم اللسانية أوجه شبه عديدة تجمع لغات هذه المنطقة الجغرافيّة التي يحدّد المصطلح موقع المساحة التي تتوزّع عبرها: من الخليج العربيّ إلى المحيط الأطلسيّ؛ تماما كما يحدّد مصطلح الهندو- أوروبية المساحة الجغرافيّة التي تتوزّع فيها تلك الألسن، ونتخلّص بذلك من خلفيات هذه الألفاظ التوراتيّة والعفائيّة وحتى العرقية. ثم تصنّف هذه الألسن في فروع لسانيّة كلّما لوحظ تميّز مجموعة من الألسن بصفات وخصائص أدقّ، وعليه فكّلما تقاربت وتشابهت هذه الخصائص كوّنت فرعا لسانيّا داخل هذه الفصيلة.

وفي هذا المضمار توصلنا من خلال دراستنا المقارنة هذه التي أجريناها بين العربية كلسان ساميّ، وبين الأمازيغية إلى أنّ اللسانين متشابهتان في المستويات اللسانية التي يجعلها العلماء المقارنون أساس كلّ قرابة يمكن أن تجمع اللسانين في فرع واحد، أي في: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفيّ والمستوى التركيبيّ.

ولقد اخترنا المستوى التركيبيّ، وتحديدا: بناء الجملة الخبريّة البسيطة، مجالا لدراستنا المقارنة ذلك أنّ معظم الدراسات اللسانية إن لم يكن كلّها التي اهتمت بدراسة الأمازيغية سواء دراسة آنيّة - سنكرونيّة- أو تاريخيّة مقارنة كان اهتمامها منصبّا على المستوى الصوتيّ والصرفيّ ولهذا رأينا ضرورة تحديد مفهوم الجملة، فاخترنا دراستها وفق التنظير النحويّ العربيّ كما معالمه الأساسيّة النحويّون الأوّلون فاقتضى الأمر أن نتعرّض لتوصيفها في هذا النظر وذلك لاعتبارين هامّين

أولهما أنه عند مقارنة مسار تطوّر المناهج اللسانية الغربيّة مع مناهج نحائنا الأوّلين التي اتسمت بالثبوت والتواصل؛ إذ لاحظنا من خلال تنزيل النظر العربيّ في أهمّ المنعرجات التي عرفتها الدراسات اللسانية الغربيّة في القرن العشرين، أنّه ومن خلال التحوّلات التي شاهدها النظريّات اللسانية الحديثة رجعت إلى البداية التي انطلقت منها النظرية النحويّة العربيّة. حيث يبدو كلّ عنصر من عناصر النظرية العربيّة إنّ في المفاهيم أو في الآليات قد وُضع في مكانه منذ البداية وثبت عليه ملازما له في مختلف التقريعات النظرية، في غير جمود وضيق نظر» .... فكان منهم التجريد بإرجاع الفروع اللامتناهية إلى عدد من الأصول المتناهية، وكانت الأصول الصناعيّة الإعرابيّة على شمولها وعمومها مناسبة للأصول الدلاليّة « كما لاحظ محمد الشاوش. فقد قدّم هذا النظر النحويّ العربيّ، الذي هو نتاج سياقه التاريخيّ ومحيطه المعرفيّ، في إطار مناهج لسانية صارمة، مفاهيم لسانية وآليات إجرائيّة تجرّيدية وآراء علميّة دقيقة لا تقلّ قيمة عن المفاهيم والمقاربات اللسانية المعاصرة. فكان هذا من أهمّ الاعتبارات لاختيارنا للنظر النحويّ العربيّ لدراسة الجملة.

ثانيهما إنّ الفكر النحويّ العربيّ، وإنّ اقتصر على لغة واحدة: اللسان العربيّ، - ولعلّ هذا ما يميّزه أساسا عن اللسانيّات الحديثة- فهو يتّلاءم ويجسّد قوانين الألسن "السامية" جميعها بما في ذلك اللسان الأمازيغي. وقد اتّخذ السريان والعبرانيون منهاجاً لدراسة ألسنتهم. كما كان هذا الفكر النحويّ قاعدة والعربية وعاء لأولى الدراسات المقارنة بين ما أصبح يعرف فيما بعد بالدراسات "السامية" المقارنة. ولإثبات هذه القرابة بين الألسن السامية خصّصنا فصلاً لدراسة الجملة في أهمّ الألسن السامية فتوصّلنا إلى نتائج نلخصها فيما يأتي:

1- تبنى الجملة الخبريّة البسيطة على ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه تربطهما علاقة معنوية: الإسناد؛ ولا يستغني البناء الإسناديّ عن أيّ ركن من ركنيه.

وتنقسم إلى نوعين: جملة اسميّة ← مسند إليه + مسند

جملة فعلية ← مسند + مسند إليه

إنّ هذا التقسيم - الأصليّ - موجود في كلّ الألسن السامية على خلاف الألسن الهندو-

أوروبية. لهذا فرّق الدارسون - خاصة النحاة العرب - بين النوعين تفرّيقاً أشدّ من الحقيقة على حدّ

تعبير ابراجشتراسر، حتى أنهم عبّروا عن المسند إليه في الجملة الاسميّة بمصطلح " مبتدأ "؛ وفي الجملة الفعلية بمصطلح وظيفي آخر هو الفاعل، ونائب الفاعل، مع أنّ الفرق التركيبي بين النوعين في المسند يكون خبراً مؤخراً أصلاً في الجملة الأولى، وفعلاً مقدّماً - أصلاً - في الجملة الثانية. ونموذج الجملة الفعلية الأصلي السائد هو: فعل + فاعل ± مفعول في كلّ الألسن الساميّة ما عدا الأكاديّة والإبلائية حيث يتأخّر الفعل إلى آخر الجملة أي بعد الفاعل والمفعول به تأثراً ببناء الجملة السومرية. وقد يتقدّم المفعول على الفاعل، أو حتى على الفعل فنحصل على أنماط فرعية أو اختيارية، حسب السياق البلاغي. وعليه فالعلاقات التركيبية للجملة الفعلية البسيطة هي كالآتي:

ج ف: ف + فا + مفع ← ك - ف + مفع + فا

ب - مفع + ف + فا

ج - فا + ف + مفع (عند الكوفيين والكثير من المستشرقين)

2- إنّ التقسيم الثلاثي للكلم: اسم وفعل وحرف، وهو التقسيم الذي وضعه النحاة العرب وعمل به نحاة العبرية وكذلك السريانية هو التقسيم الملائم للنظام النحوي السامي. لأنّ التقسيم الرباعي وحتى الخماسي الذي وضعه المستشرقون كثيراً ما يسوده الاضطراب والاختلاف في ما بين الدارسين.

3- إنّ الإعراب ظاهرة سامية قديمة، ولئن انفردت العربية بالحفاظ على أشكال مورفيماتها المتنوعة: الرفع والنصب والجرّ، إلّا أنّه تبين لنا أنّ الأوغاريتية وقبلها الأكاديّة والإبليّة قد استعملت هذه الحركات بشكل مطابق لاستعمالها في اللسان العربيّ، وعليه يمكن التأريخ لأقدم الظواهر الإعرابية بما وصلنا من نصوص الأكاديّة التي أظهرت اختلاف وظيفة الاسم في الجملة باختلاف حركته الإعرابية. وهذا دليل على كون الظاهرة موروثاً عن اللغة السامية الأمّ.

4- تبين لنا من خلال تتبّعنا لنماذج من الجمل الفعلية أو الاسميّة، التشابه الكبير في ظاهرة الرتبة، ونعني بها مواقع الكلم في الجملة وعلاقتها ببعضها البعض في المستوى التركيبي؛ إذ كثيراً ما تتشابه صياغة أنماط الجملة الفعلية الأوغاريتية والكنعانية والسريانية والعبرية ولم يشدّ عن هذا الأمر إلّا اللسان الأكاديّ. وهذه الرتبة محفوظة في اللسانين العربيّ والسريانيّ - عند جمهور النحاة - حيث لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل - عند جمهور النحاة - لأنّه كالجزء منه وحقّ الجزء أن

يكون متصلاً بصاحبه، وعليه فإن تقدم المسند إليه في هذين اللسانين يغير نموذج الجملة من فعلية إلى اسمية.

5- تجدر الإشارة إلى أنّ البناء التركيبيّ لأجزاء الجملة يخضع لنظام واحد حيث يلي المضاف إليه المضاف ويُعتبر معموله، كما أنّه يُجرّ في الألسن التي حافظت على إعرابها كالأكادية والأوغاريتية والعربية. كما أنّ الصفة تتبع الموصوف وتطابقه في الجنس والعدد والتعريف والتكثير في الألسن التي توجد بها ظاهرة التعريف؛ أمّا تلك التي لا تملك هذه الظاهرة كالأكادية والحبشية والأوغاريتية والإبيلية فالسياق هو الذي يحدّد المقصد.

إنّ هذه النتائج التي توصلنا إليها، والتي تبرز خصائص الألسن السامية في هذا المستوى من النظام اللسانيّ من جهة، وتؤكدّ شدة القرابة بين هذه الألسن من جهة أخرى؛ هي نفسها النتائج التي توصلنا إليها من خلال المقارنة التي أجريناها بين العربية كنموذج لهذه الألسن وبين الأمازيغية؛ وهو ما سمح لنا اعتبار هذه الأخيرة فرعاً من فروع " السامية " أو الأفراسية بالاصطلاح الحديث. إذ أسفر هذا الجزء الأساس من الدراسة على نتائج عديدة تؤكد أنّ النظام البنويّ للسان الأمازيغيّ في هذا المستوى التركيبيّ؛ نظام ساميّ فالشبه كبير ولافت إلى درجة أنّ الظواهر التي خالفت فيها الأمازيغية العربية، وافقت فيها ألسنا سامية أخرى ولعلّ أهمّها على سبيل الذكر مطابقة الفاعل لفعله في العدد. وهذا تلخيص لنتائج المقارنة :

إنّ الجملة في الأمازيغية نوعان:

أ- **جملة فعلية** وهي تلك التي تبدأ بفعل بداية أصلية بحيث لا يمكن أن يتقدّم الفاعل على فعله.

ب- **جملة اسمية** وهي المصدرة باسم في حالة استقلال أو إرسال وإن بُني عليه فعل.

وهذا التقسيم هو السائد في كلّ الألسن السامية، ومثله العربية أدقّ تمثيل حيث يُفرّق بين النوعين تفريقاً دقيقاً وواضحاً؛ ولا تقلّ الأمازيغية وضوحاً في بيان الفرق بين النوعين. إذ إن تقدم الاسم عن الفعل تغيّرت علامته الإعرابية، وهذا دليل على تغيّر وظيفته النحوية.

## أولاً - خصائص الجملة الفعلية

- يتفق العلماء الدارسون للأمازيغية على أنّ الجملة الفعلية هي الأكثر استعمالاً. هذا رأي المستشرقين والنحويين العرب بالنسبة للألسن السامية ومنها العربية على وجه الخصوص، حيث تسود الجملة الفعلية مما جعل المصنّفين يعتبرون الألسن السامية جميعها من نوع "V.S.O".

- يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع في اللسان الأمازيغي؛ وعليه فهو يخالف في مطابقتها الفاعل في العدد العربية الفصحى، إلاّ أنّه يشبه في ذلك معظم الألسن السامية الأخرى ومنها العربية البائدة - لهجات الشمال - وأيضاً العبرية والآرامية والسريانية، وحتى بعض اللهجات العربية. وعليه فهذا لا يخرجها من زمرة السامية؛ وإنّما اللسان العربيّ الفصيح هو الذي تميّز بهذه الظاهرة وانفرد بعدم المطابقة في العدد، كما انفرد في ظواهر لسانية أخرى، جعلت منه لساناً متميزاً في دقة نظامه في هذه العائلة اللسانية التي يمثّل أدقّ خصائصها.

- إن مطابقة الفعل لفاعله في العدد في الأمازيغية يجعلنا نأخذ بقاعدة سيبويه - بل نعتبرها كأنّها مستنبطة من الكلام الأمازيغي: إنّ علامات الأشخاص التي تتّصل بالفعل، إمّا كسوابق أو كلواحق هي مجرد أمارات صرفية محضة تدخل في بناء صيغة الفعل؛ ولا يمكن اعتبارها بأيّة حال من الأحوال ضمائر ما دامت مجرد علامات كعلامات التأنيث؛ وعليه فالفاعل في الأمازيغية يكون: - إمّا اسماً ظاهراً في حالة إلحاق، مع وجود تلك العلامات التي تلحق الفعل بحيث نقول:

أفغان بيرگازان

خرجوا ال/رجال ← خرج الرجال

- أو ضميراً مُستتراً إذ تبقى العلاقة هي نفسها في حال ذكر الفاعل أو عدم ذكره بعد الفعل. وعليه فالضمائر التي تتّصل بالفعل هي ضمائر المفعول فقط.

- الأمازيغية لسان معرب كالعديد من الألسن السامية، إلاّ أنّ الآلية الإعرابية فيها محدودة مقارنة بالعربية والأكدية والأوغاريتية، وتقوم هذه الآلية على ثنائية تقابلية أسميناها الثنائية الإعرابية وهي:

- حالة إلحاق: وتعرف أيضا عند المستشرقين بمصطلحين آخرين هما: حالة الإضافة أو حالة البناء؛ وتقادينا هذين الاستعمالين لما يحملانه من مفاهيم في النحو العربي.

ويكون الاسم في حالة إلحاق إذا وقع فاعلا أو مضافا إليه أو مجرورا بحرف الجرّ، أو اسما يؤكد ضميرا مفعولا به؛ وذلك بتغيّر حركة الصائت الابتدائيّ. أي أنّ هذا الإعراب يقع في بداية الاسم وليس في نهايته كما هو الأمر في الألسن السامية التي تتّضح فيها الآلية الإعرابية من خلال حركات تلحق نهاية الاسم كالأكادية والأوغاريتية وطبعاً العربية.

- حالة استقلال: وتعرف أيضا عند المستشرقين بالحالة المطلقة، حيث يبقى الاسم في هذه الحالة "مبنيًا" بالتعبير النحويّ العربيّ على هيئته الأصليّة لا يعتريه أيّ تغيير. ويأتي الاسم في حالة استقلال إذا وقع: مفعولا به أو نعتاً أو مبتدأ أو خبراً.

- يمثّل مبدأ العمل محور العلاقات التركيبيّة في الجملة الفعلية الأمازيغية، شأنه في ذلك شأن الجملة الفعلية في العربية إذ يقوم هيكل هذه الجملة على محور العمل، بالتحكّم العلائقي بين العامل الرئيس وهو الفعل ومعمولاته الأساسية: الفاعل ، المفعول ، التركيب الحرفيّ أي جارّ ومجرور المتعلقين بالفعل . بل تشبه البنية العامليّة الداخليّة للجملة الفعلية في الأمازيغية، البنية العامليّة للجملة الفعلية في العربية، فمثالها التجريديّ واحد. يتمثّل في:

$$[ (ع + 1م) \pm 2م ] \pm 1خ \dots$$

ويبدو أنّ الآلية الإعرابية : حالة الإلحاق مرتبطة بالتركيب التلازميّة القائمة على مبدأ العمل، والتحكّم العلائقيّ الوثيق بين العامل ومعموله؛ وما يقتضيه من أنّ يسبق العامل معموله المباشر وجوبا. وهذه التراكيب التلازميّة هي :

- التركيب الإسناديّ الفعليّ: بين الفعل وفاعله  $\Leftarrow$  الفاعل في حالة إلحاق .

- التركيب الإضافيّ: بين المضاف والمضاف إليه  $\Leftarrow$  المضاف إليه في حالة إلحاق  
والظرف والمضاف إليه

- التركيب الحرفيّ: جارّ ومجرور  $\Leftarrow$  الاسم المجرور في حالة الإلحاق .

بينما نلاحظ أنّ التركيب الوصفيّ أيّ النعتيّ، رغم كونه تركيباً تلازمياً إلاّ أنّه ليس مبنياً على مبدأ العمل؛ إذ النعت هو مجرد مخصّص تابع لمنعوتة. فيأتي في مبدأ الإعراب في الأمازيغيّة، دائماً في حالة استقلال كيفما كانت وظيفة المنعوت الذي يخصّصه.

إذن فالإعراب في الأمازيغيّة إنّما هو أثر لمبدأ العمل تماماً كما في العربيّة، وعليه فالشبهه والقاربة هي في المبدأ التركيبيّ وهذا هو الأساس. أمّا الآليات الإجرائيّة فتختلف باختلاف الألسن الفرعية. ويبقى الأصل المشترك واحد.

- قد يتعدّى الفعل في الأمازيغيّة إلى مفعولين؛ فإن جاء اسمين كان التعديّ إلى المفعول به الثاني بصورة غير مباشرة، على خلاف العربيّة التي يتعدّى الفعل فيها- في مثل هذه الحالات بصورة مباشرة أو بالخافض- على الخيار والأول أولى مع بعض الأفعال. أمّا إذا جاء المفعولان ضميرين متّصلين ينوبان مناب المفعول تَعَدَّى الفعل إليهما مباشرة.

وعليه فالشبهه التركيبيّ هنا يجليه الاستعمال الضميريّ، حتى لا نقول الفرعيّ؛ فنعتبر الاستعمال الاسميّ أصلاً. فقد يكون الاستعمال الضميريّ هو الأصل والقاربة في استعمال الوحدات النحويّة دليل على وحدة الأصل لأنها قرابة تَمُس النظام التركيبيّ في الأساس.

وعليه فالبناء التركيبيّ للجملة الفعلية البسيطة الأمازيغيّة هو بناء ساميّ في خصائصه الجوهرية. لا يختلف في أسسه عن المبدأ التركيبيّ الذي تقوم عليه الجملة الفعلية البسيطة في العربيّة إلى درجة أنّ الترجمة الحرفية المرافقة للمثال في الأمازيغيّة هي نفسها الترجمة الفصيحة إلّا في حالات معدودة، حيث يكون الاختلاف ثانويّاً يمسّ ظاهرة إجرائيّة وليس مبدئية.

### ثانياً - خصائص الجملة الاسميّة

يشبه نظام البناء الإسناديّ الاسميّ في الأمازيغيّة نظام البناء الإسناديّ الاسميّ في العربيّة، تماماً كما يشبه هذا النظام نظام الجملة الاسميّة البسيطة في الألسن السامية؛ مما يؤكد أنّها جميعها فروع متقاربة من أصل واحد، ولقد تبيّن ذلك سواء في الجملة الاسميّة الأصليّة، حيث يكون الركنان اسميّين متلازمين يُبنى الثاني على الأوّل. أو الجملة المحولة عنها بنسخ الابتداء.

- إذ يتكون هذا البناء من اسم مبتدأ به وآخر مبنيّ عليه، وقد لاحظنا أنّ القبائليّة - خلافاً للهجة الطارقية- أضافت أداة قيد تربط المسند بالمسند إليه أنّفق على تسميتها بالأداة الإسناديّة، وهي في الواقع تلعب دور ضمير الفصل الذي يُلجأ إليه في العربيّة عندما يتساوى المبتدأ والخبر في التعريف، ذلك أنّ هذه الأداة تسقط عندما يكون المسند " الخبر " شبه جملة أو جملة.

- والمبتدأ في الأمازيغيّة على غرار العربيّة نوعان:

أ- مبتدأ له خبر وفي هذه الحالة كلاهما في حالة استقلال.

ب- ومبتدأ وصف له " فاعل"، وفي هذه الحالة يكون المسند إليه في حالة إلحاق.

ويتنوع الخبر بين خبر مفرد، أو شبه جملة من جار ومجرور أو ظرف ومضاف إليه أو جملة فعلية أو اسمية.

- هذا وتدخّل على الجملة الاسميّة في الأمازيغيّة أفعال ناسخة للابتداء من بينها يالاً: كان، يوغال: صار، يصبح معها المسند إليه في حالة إلحاق، بعدما كان في حالة الاستقلال في الابتداء.

إذن نحن أمام نظام بنيويّ واحد سواء في تركيبه الأصليّ أو في التتوّعات الفرعية لهذا التركيب وإن تميّز كلّ لسان بآليات إجرائية خاصة. ويستحيل أن تصل درجة القرابة بين لغتين إلى هذا المستوى من الشبه ثمّ تصنفان في فرعين مختلفين. وإن أضفنا إلى هذه النتائج الأساسية، نتائج فرعية - بالنسبة للبحث- في المستويين الصرفي والصوتيّ وقد تعرّضنا لهما بإيجاز خلال الدراسة ذلك لأنّ علاقتهما بالمستوى التركيبيّ هامّة لا يمكن تجاوزها سندعم النتيجة التي توصلنا إليها وهي أنّ الأمازيغيّة لسان ساميّ وأهمّ هذه النتائج هي:

- يقوم النظام الصوتي الأمازيغيّ على الصوامت، ككلّ الألسن الساميّة، وما يميّز هذه

المجموعة عدد الحروف الحلقية و الحروف المطبقة، كما يقوم نظامها الصائتي - بكلّ لهجاته في أساسه على ثلاث حركات وسكون، على غرار النظام الصائتيّ الساميّ عموماً؛ مع فارق هامّ هو أنّ الأمازيغيّة بكلّ لهجاتها لا تعرف حركات طويلة كما هو الشأن بالنسبة للعربية، كما يكثر فيها اختلاس الحركة. وللإشارة كثيراً ما يُذكر أنّه لا يوجد في الأمازيغيّة الحرفان الحلقيان الحاء والعين،

وهي الملاحظة التي تقدّم أيضا للأكاديّة إذ يشار إلى عدم وجود الحرفين في النصوص المكتوبة بالسومريّة. وقد لوحظ وجود الزاي المطبقة في لهجات العربيّة الجنوبيّة تؤكّدها النقوش الحميريّة.

- تتكوّن الألفاظ في معظمها من ثلاث أحرف فأكثر: فقد نجد ما هو مبنيّ على حرف أو حرفين؛ وعدد هذه الكلمات كثير نسبيا إذا ما قورن باللغات الساميّة، و يعتبر البناء على حرفين هو الأصل البدائيّ في الألسن الساميّة.

- إنّها اشتقاقية - كالساميّات - تعتمد على وزن ومادّة؛ فمن صيغة المصدر أو الفعل يمكن اشتقاق صيغ أخرى: اسم فاعل، اسم مفعول، المبني للمجهول .... منها ما يمكن اعتباره قياسيا، ومنها ما هو سماعي.

- نظام الفعل فيها هو نفس النّظام الموجود في الساميّة أو في العربيّة على وجه الخصوص، تمثّله صيغتان: "صيغة المنقطع" و"صيغة غير المنقطع"؛ أما مختلف الأزمنة فتحدّد فتراتهما القرانن اللغويّة المختلفة.

- وجود ما يعرف بالفعل الدائم المعروفة بصيغة الدائم Duratif وهي صيغة خاصة بالأكاديّة والحبشيّة بالنسبة للألسن الساميّة، ولكنّ الأمر اللافت أنّ لها صيغة تشبهها وهي صيغة "غير التام المؤكّد" المستعملة بكثرة في الأمازيغيّة، منها:

- الأكاديّة: "Iparras"

- الحبشيّة: "yanagger"

- الأمازيغيّة: يتّأزّال، يفارّاس، نناكاز

وهي تشبه ما يعرف في الأمازيغيّة بغير المنقطع المؤكّد، وهو ما جعل روسلر يؤكّد صلة الأخوة بينهما.

- احتفاظ كلّ من الأكاديّة والأمازيغيّة في الصيغتين الفعليّتين المنقطع وغير المنقطع بحروف المضارعة، على خلاف الألسن الساميّة الأخرى، حيث تبنى صيغة غير المنقطع بإضافة هذه السوابق الفعلية (أنيت) .

- نظام تصريف الفعل مع الضمائر المنفصلة منها والمتّصلة يشبه إلى حدّ كبير النظام المتّبع في معظم الألسن الساميّة. مع هذه الملاحظة الهامّة وهو استعمال نفس الصيغة في المتكلم المفرد " ناك/ناكيني" في كلّ من الأمازيغيّة والأكاديّة والحبشيّة والإبليّة والأوغاريتيّة أيّ الألسن الساميّة القديمة نسبيا. وأيضا صيغة الضمير المتّصل للغائب المفرد الذي هو "س" في الأمازيغيّة وهاء في العربيّة الفصحى هو "س" أيضا في العربيّة الجنوبيّة: المعينيّة والحميريّة ... وكلّ سين في

العربية الجنوبية هي شين في الأكادية.

- صياغة المؤنث بإضافة تاء التأنيث في كلّ الألسن السامية.

- يقتصر التعبير عن العدد في الأمازيغية على المفرد والجمع وهي الصيغ التي نجدها في معظم اللغات السامية؛ إذ تنفرد العربية مع الأوغاريتية فقط- دون أخواتها الأخرى- في التعبير عن المثنى.

- لا يفرّق - نحوياً- بين المعرفة والنكرة في كلّ من الأمازيغية والأكادية والحبشية وأيضاً الأوغاريتية والإبيلية على خلاف العربية والعبرية والآرامية.

- يُصاغ الجمع في كلّ الألسن السامية بما يعرف في النحو العربي بالجمع السالم أي بإضافة لاحقة " النون" أساساً والأمر نفسه متّبع في اللهجات الأمازيغية. ولكنّ اللافت هو انفراد العربية والحبشية والأمازيغية باستعمال ما يعرف بجمع التكسير، كما لوحظت صيغ منه وهي قليلة في الأكادية الأوغاريتية.

- تتبع الصفة الموصوف في الأمازيغية على غرار جميع الألسن السامية وتطابقه في الجنس والعدد. وتطابق الصفة الموصوف في الإعراب في كلّ من العربية والأكادية والأوغاريتية، والأمر مختلف في الأمازيغية التي تكون فيه الصفة دائماً في الحالة المطلقة حتى تميّز عن المضاف إليه الذي يكون في حالة إلحاق.

وختاماً تمثّل خصائص الأمازيغية المذكورة، نفس خصائص الألسن السامية، كما أنّها تمسّ المستويات البنوية للسان: النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام التركيبي؛ وهي المستويات التي يعتمد عليها العلماء المقارنون في تحديد القرابة وإعادة بناء اللغة المشتركة. ومع أنّنا لم نذكر إلاّ بعضاً من أوجه القرابة التي تساعدنا - في معظمها - على محاولة تحديد مرحلة الانفصال لأنّنا ركّزنا على الخصائص الموجودة في كلّ من عربية الجنوب، الحبشية، والأكادية والأمازيغية ولم نتعدّها إلى سواها التي قد تكون فيها وقد لا تكون دون أن يوتّر ذلك في ساميتها.

فعلى أيّ أساس تعتبر الأكادية أختاً شقيقة للحبشية وللعربية، ولساناً سامياً أصيلاً دون الأمازيغية؟ ولا تميّز عنها بخصائص تقرّبها منها أكثر من السامية الأمّ. بل تشارك الأمازيغية هذه الألسن بظواهر لا نجدها في كلّ الألسن أو هي متفاوتة الوجود فيها. أهمّها:

- ظاهرة عدم وجود أداة خاصّة بالتعريف، وتتشرك فيها الأمازيغية والحبشية والأكادية.
- ظاهرة جمع التكسير وتتشرك فيها الأمازيغية مع العربية والحبشية بصورة واضحة.
- ظاهرة صيغة الفعل الدائم statif وتتشرك فيه الأمازيغية مع الأكادية والحبشية.
- اتصال صيغتي الفعل: المنقطع وغير المنقطع بعلامات الضمير- حروف المضارعة- ، إذ تتفرد الأمازيغية والأكادية بهذه الظاهرة ولكل منهما آليات لسانية تمييزية .
- صيغة الضمير المنفصل للمتكلم المفرد ناك/ي، هي نفسها في الأمازيغية والأكادية والحبشية أساسا.
- ظاهرة الإعراب التي تميّز العربية والأكادية ( بالحركات نفسها) ونجده أيضا في الأوغاريتية والإبليّة، دون غيرها من الألسن السامية الأخرى التي فقدتها، نعثر عليها في الأمازيغية بآليات خاصّة بها حيث يفرّق بين الفاعل والمفعول، وبين الصفة والمضاف إليه وتحدّد وظائف الكلم من خلالها في الجملة.

فهذه المجموعة من الظواهر المشتركة وغيرها التي تميّز أقدم الألسن السامية ظهورا تمثّل بالنسبة لنا المرحلة المشتركة التي تمّ فيها الانفصال.

فتقديرنا بناءً على ما سبق هو أنّ الأمازيغية انفصلت عن السامية الأمّ في المرحلة التي انفصلت فيها عربية الجنوب والحبشية والأكادية. ولعلّ هذه الظواهر الدقيقة المشتركة بين الفروع المذكورة هي التي جعلت المستشرق روسلر ومن بعده زابورسكي على وجه الخصوص يؤكّدان القرابة الحميمة بينها، والإصرار على اعتبار الأمازيغية لسانا " ساميا " تماما كالأكادية والحبشية. والأمر الذي نخالف حوله شكليًا مع زابورسكي وإهريت هو أنّهما في التفرعين المقدّمين على التوالي-

هامش صفحة 122 و صفحة 121-، يجعلان السامية في مقابل الأمازيغية، وهو بدون شك تبرع ناتج عن تطوّر الدراسات. ولكننا ومن خلال الظواهر التي رصدناها والتي تمنّن الصلة لتجعل الأمازيغية ليس في مقابل السامية، بل نعتبرها فرعا منها في مقابل الأكادية والحبشية والعربية الجنوبية. وهذا امتثالا لمبادئ المقارنة التي حدّدها المتخصّصون في هذا المجال؛ وهي المبادئ نفسها التي أشار إليها اللورد مانبودو في 1795 قائلا: " إنّ ملاحظتي الأخيرة هي أنّه في مبادئ صناعة السان، ما يعتبر أقلّ اعتباريّة وأكثر تحديدا وضبطا هي القواعد النحويّة ... وهي من الأمور الأساسية التي من خلالها يمكن اكتشاف صلات القرابة بين الألسن. فعندما نلاحظ أنّ لسانيين يستخدمان نفس الآليات اللسانية من: اشتقاق، وتركيب، وتصريف، بنفس الطرق، عندها

نستنتج، وأظن بكلّ ثقة وتأكيد، أنّ إحدى اللغتين هي أصل للأخرى أو أنّهما معا لهجتان للغة واحدة." وهذا ما نقصده أيضا- فعلا-، وهو أنّ الأمازيغية والأكادية والحبشية والعربية الجنوبية أخوات لأمّ واحدة. وتمثل في نظرنا هذه الفترة المرحلة الأولى لمراحل انفصال الألسن السامية وتطور كل فرع في بيئته الجديدة.

هذه إذن عينة من الظواهر التي تعرضنا لدراستها وصفا وتحليلا ثم مقارنةً وتوصلنا من خلالها إلى أنّ اللسان الأمازيغي لسان سامي في نظامها التركيبي، على وجه الخصوص. وهي محاولة نتمنى أن تتبع بدراسات أخرى في هذا المجال- مجال الدراسات المقارنة - لأننا في الواقع ونحن نكتب خاتمة هذه الدراسة، نحس أننا نفتح آفاقا أخرى في هذا المجال اللساني، نتمنى أن يتسنى لنا ولغيرنا مواصلة الأبحاث في مثل هذه المواضيع، بموضوعية وثبات، سواء في الدراسات المقارنة لل لهجات الأمازيغية فيما بينها، أو الدراسات المقارنة بين الأمازيغية والألسن المجاورة لها، هذه الأبحاث التي نفنقدها- خاصة في الدراسات العربية- رغم تنوع واقعنا اللغوي، فما أحوجنا إلى دراسات يتولأها علماءنا- بكل موضوعية- حول هذا الواقع اللغوي الغني والمتنوع، هذا الواقع وإن تعددت فروعه فإن جذعه الثابت مشترك تغذيه جذور واحدة غائرة العمق. ولعلّ هذه صورة لأهم الأهداف التي نأمل أننا توصلنا إلى إبراز جانب منها.

## الملخص

تتدرج هذه الدراسة ضمن الدراسات اللسانية المقارنة، التي تسعى إلى الكشف عن صلات القرابة بين الألسن ورصد الظواهر المشتركة التي تجعل منها فروعاً لأصل مشترك، ثم تصنيفها في أسر لسانية، تعود كلّ أسرة منها إلى أصل واحد مفترض؛ في ميدان تعدّد فيه الأبحاث والدراسات العربية قليلة : دراسة مقارنة بين لسانين: الأمازيغية والعربية؛ لسانان يربو تعايشهما عن خمسة عشر قرناً؛ مع العلم أن الأبحاث اللسانية حول اللسان الأمازيغي قد قطعت أشواطاً كبيرة منذ إعادة بعث مختلف لهجاته في منتصف القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا.

ويطمح هذا البحث إلى دراسة المستوى التركيبي في اللغة الأمازيغية وذلك بدراسة بنيتها التركيبية ومقارنتها بالبنية التركيبية في اللسان العربي. ولقد اخترنا المستوى التركيبي، وتحديدًا: بناء الجملة الخبرية البسيطة، مجالاً لدراستنا المقارنة ذلك أنّ معظم الدراسات اللغوية إن لم يكن كلّها التي اهتمت بدراسة الأمازيغية سواء دراسة آنية - سنكرونية- أو تاريخية مقارنة كان اهتمامها منصباً على المستوى الصوتي والصرفي ولهذا رأينا ضرورة تحديد مفهوم الجملة، فاخترنا دراستها وفق التنظير النحوي العربي كما حدّد معالمه الأساسية النحويون الأولون

وعليه فقد حدّدنا مجال الدراسة في هذا البحث بوصف وتحليل بناء الجملة في الأمازيغية ومقارنته ببناء الجملة في العربية كنموذج للألسن السامية، ورصد الظواهر المشتركة والخصائص المميزة التي تسمح بتصنيف الأمازيغية تصنيفاً واضحاً ضمن المجموعة التي يجسّد نظامها في هذا المستوى - المستوى التركيبي -. ولعلّ الزمرة التي يحمل اللسان الأمازيغي خصائصها في

المستويين الصوتي والصرفي كما تأكّد لنا في دراسة سابقة، استنادا إلى أبحاث مختلفة، هي المجموعة " السامية".

ولعلّ من أهمّ الأهداف التي نصبو إلى تحقيقها هي محاولة تحديد المرحلة التاريخية التي انفصلت فيها الأمازيغية مع أخوات لها عن السامية الأمّ؛ وذلك من خلال تتبّع الظواهر المشتركة التي تتفرد بحملها هذه الألسن التي انفصلت معها في حقبة غائرة من تاريخ هذه اللغات، دون غيرها من اللغات السامية أيضا، كظاهرة الإعراب، جمع التكسير، انعدام التمييز النحوي بين المعرفة والنكرة، نظام الفعل، استعمال بعض الضمائر بصيغ معيّنة... ظواهر نجدها في أقدم الألسن السامية كالأكدية والعربية الجنوبية على وجه التحديد، والحبشية والأمازيغية. فهل انفصلت هذه الفروع في مرحلة واحدة ليتابع كلّ لسان تطوره مستقلا في بيئته الجديدة؟ إذا كان الأمر كذلك لم لا يطلق على الفرع الجامع للّغات تمتدّ من الفرات إلى المحيط الأطلسي، أي على مساحة آسيا الصغرى (المشرق جزأيه شبه الجزيرة العربيّة والهلال الخصيب) وشمال إفريقيا (المغرب، مع أجزاء من شرقها) باللغات الأفرزية؟ ومن ميزة هذا المصطلح المركّب تركيبيا مزجيا هو بناؤه الصرفي العربيّ على خلاف المصطلح "الأفرو- آسياوية"؛ فننأى بأنفسنا عن المصطلحات التي تضرر مفاهيم عقدية أو قومية معيّنة، كالمصطلحات التوراتيّة التي فرضت وجودها بحكم الاستعمال بعيدا عن الاعتبارات العلمية الموضوعية وهي مصطلحات استشراقية المنشأ والأهداف: كالسامية، الحامية، السامية-الحامية؛ كما نتحفّظ من بعض الاقتراحات المبنية على القوميّة كتلك التي تريد تعويضها بالعروبيّة، أو الجزريّة نسبة للعربيّة أو للجزيرة العربيّة على اعتبار أنّ العربية تحتفظ بالخصائص الساميّة جليّها.

ولعلّ أهمّ التساؤلات المحوريّة التي تساعدنا نتائجها على بلوغ بعض من هذه الأهداف هي: ما هي خصائص نظام الجملة في الأمازيغية؟ وما خصائص هذا النظام في اللغات " السامية" - عموما - والعربية على وجه التحديد؟ هل يخضع بناء الجملة الخبرية في اللغة الأمازيغية لنفس قواعد بناء الجملة الخبرية في اللغة العربية؟ هل الأمازيغية لغة معربة؟ أيمن مثلا أن تخضع الجملة في الأمازيغية إلى مفهوم العامل؟ تنقسم الجملة في الأمازيغية إلى قسمين: جملة اسمية

وجملة فعلية؛ هل يخضع هذا التقسيم إلى نفس النظام الذي يقوم عليه التقسيم في العربية كما بيّنه سيبويه أم يخالفه؟ ما هو المنوال أو بالأحرى " المثل التجريدي" الذي تقوم عليه الجملة في الأمازيغية؟

ولقد اهتدينا، من خلال دراستنا هذه، إلى رصد مجموعة من الظواهر التركيبية في اللسان الأمازيغي (اللهجة القبائلية) تشبه إلى حدّ كبير نظائرها في اللغة العربية سواء في مستوى تركيب الجملة النواة، أو تركيب التوسعة سواء توسعة الفعل أو توسعة الاسم. كما توصلنا من خلال دراستنا المقارنة هذه التي أجريناها بين اللغة العربية كلغة سامية، وبين اللغة الأمازيغية إلى أنّ اللغتين متشابهتان في المستويات اللغوية التي يجعلها العلماء المقارنون أساس كلّ قرابة يمكن أن تجمع اللغتين في فرع واحد، أي في: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي والمستوى التركيبي.

## فهرس مصادر البحث مراجعه

### أولا - قائمة المصادر والمراجع العربية:

- الأبراشي، محمد عطية، 1946: الأداب السامية مع بحث مستفيض عن اللغة العربية وخصائصها وثرورها وأسرار جمالها، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- أبو المكارم علي، (2006): أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط1 القاهرة.
- أبو المكارم، علي، (2006): مقومات الجملة العربية، دار غريب، القاهرة.
- أبو المكارم، علي، (2007): المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار غريب، القاهرة.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن عيسى، (1998): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تقديم حسن أحمد، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أقليمس، يوسف داوود (1896): اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية، دير الآباء الدومينيكيين، الموصل.
- الأوراغي، محمد (2001): الوسائط اللغوية، 1. أقول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، المغرب،
- أيوب، عبد الرحمن (1957): دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الإنجلو-المصرية، القاهرة.
- بحيري، محمد حسن (1983): بناء الجملة الخبرية في رسائل إخوان الصفا منهج ودراسة، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الألسن، القاهرة
- بحيري، سعيد حسن (1989): عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، مكتبة الأنجلو - المصرية، القاهرة.
- بدوي، أحمد، 1960-1961.: اللغة العربية وصلتها باللغات السامية، مجمع اللغة العربية، القاهرة
- براجشتراسر، جوتهلّف (1929): التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح القاهرة.
- إبراهيم، محمد حسن، (1985): "النحو العربي وأثره في نشأة النحو العبري وتطوره"، في مجلة المورد العراقية.

- بركة، بسام، (1983): معجم اللسانية، فرنسي عربي، مع مسرد ألفبائي بالألفاظ العربية، منشورات جروس - برس، طرابلس، لبنان.
- البعلبكي، منير رمزي، (1983) : موسوعة المورد، دائرة معارف انكليزية عربية مصورة، المجلد التاسع، دار العلم للملايين، بيروت.
- البعلبكي، منير، منير رمزي (2009): المورد الحديث، قاموس انكليزي - عربي، دار الملايين، بيروت.
- بروكلمان، كارل (1977): فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعة جامعة الرياض، المملكة السعودية.
- بن تريدي، أنيسة، (2001): الأمازيغية لغة سامية في بنيتها، دراسة مقارنة لأهمّ الظواهر المشتركة بين الأمازيغية (اللهجة القبائلية) و العربية في الصوت والصرف والتركيب، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر.
- ابن جرّوم محمد بن داوود الصنهاجي، 2004: شرح المقدمة الأجرومية في علم النحو، دار المعرفة، لبنان.
- ابن جناح، أبو الوليد مروان القرطبي، (1886): كتاب اللّمع، تحقيق ونشر جوزيف ديرنبورج ووليام باخر، باريس.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، 2000: الخصائص، تحقيق محمّد عليّ النجّار، المكتبة العلمية، مصر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1976): اللّمع في النحو، تحقيق الهادي كشريدة.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، 1948: جمهرة أنساب العرب، القاهرة. .
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمان، 1958 : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب و العجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، طبعة بيروت.
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمان ، 1960: المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- ابن السراج، أبو بكر بن محمد بن السراج البغدادي، (1981): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1 مؤسسة الرسالة، القاهرة.
- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، 1982: كتاب الردّ على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر.
- بن منصور، عبد الوهاب، 1968: قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط.
- ابن هشام، أبو محمّد عبد الله الأنصاري، (1996): شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح، محمد محي الدين عبد

الحميد، المكتبة العصرية.

- ابن يعيش، توفيق الدين بن علي، شرح المفصل، مكتبة المشي، القاهرة. د.ت.
- بوكوس، أحمد، بوخرص، فاطمة وآخرون، (2010): مدخل إلى اللغة الأمازيغية، ترجمة رشيد العبدلوي، المعد الملكي للثقافة الأمازيغية، ط2، الرباط.
- بوهاس، جيوم، كولوغلي، 2000: التراث اللغوي العربي، ترجمة كمال شاهين ومحمد حسن عبد العزيز، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة.
- البيطار إلياس، (1992): قواعد اللغة الأوغاريتية، منشورات جامعة دمشق.
- تروبو جيرار (1978): "نشأة النحو في ضوء كتاب سيبويه" في مجلة مجمع اللغة العربية، ع1، المجلد الأول، الأردن.
- الجرجاني عبد القاهر، 1982: المقصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية. ج1.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، 1990: كتاب الجمل في النحو، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، لبنان.
- جعفر، إحسان، 1980: العربية أقدم اللغات السامية، مجلة المعرفة، العدد 222-223، دمشق.
- جليان (شارل أندري)، 1969: تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، الطبعة الخامسة، الدار التونسية للنشر.
- جواد، علي، 1957: تاريخ العرب قبل الإسلام، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
- جواد، علي، 1968: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين بيروت ومكتبة النهضة بغداد.
- الحاج صالح، عبد الرحمن، 1993: "الجملة في كتاب سيبويه" في مجلة المبرز، العدد الثاني، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر.
- الحاج صالح، عبد الرحمن، 2007: السماع العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر.
- الحاج صالح، عبد الرحمن، 2010: منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.
- حامد أحمد (1994): المدخل إلى اللغة الكنعانية - الفينيقية، منشورات جامعة دمشق.
- حبيب حسين (2001): النظرية اللغوية للتركيب النحوي في القرن الرابع الهجري، أطروحة دكتوراه، كلية

الآداب، جامعة القاهرة.

- حتي ، فيليب، 1949: تاريخ العرب (مطول)، الجزء الأول، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت.
- حجازي محمود فهمي، (1992): علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة.
- حجازي، محود فهمي، 1998: "اللغة الأجرينية بنيته وعلاقتها بالعربية" ، في علوم اللغة، المجلد الأول العدد الثاني، دار غريب، القاهرة.
- حسان، تمام، (2006): اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط.5، القاهرة.
- حسان، تمام (2004): الخلاصة النحوية، عالم الكتب القاهرة.
- حسن، خميس، (2002): التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق عمان الأردن.
- حسن، محمد عبد الفتاح أبو طالب (2006): ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الفكرية التي تبنى عليها النحاة آراءهم، أطروحة دكتوراه، قسم اللغويات كلية اللغة العربية جامعة الأزهر الشريف، القاهرة.
- حسن المرآغي، محمود أحمد (2007): مدخل إلى اللغة العبرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- حسن المرآغي، محمود أحمد، 2008: مدخل إلى اللغة العبرية، دار المعرفة، القاهرة.
- حسنين، أحمد طاهر، (1987): الاكتمال اللغوي عند العرب، منهج شامل لتعلم اللغة العربية، القاهرة.
- حسنين، صلاح الدين صالح، (1971): ظاهرة التعريف والتكثير في اللغات السامية مع عناية خاصة باللغة العبرية، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- حسنين، صلاح الدين صالح (2002): "بناء الجملة في العبرية والعربية"، في علوم اللغة، المجلد الخامس، العدد الثاني، دار غريب القاهرة.
- حماسة، عبد اللطيف، محمد (1976): قرينة العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، أطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- حماسة، عبد اللطيف محمد، 2003: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة.
- حيلص، محمد يوسف، (1996): علم اللسان العربي، عالم الكتب، القاهرة.

- الخازن، نسيب وهيبه، 1962: من الساميين إلى العرب، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان.
- خشيم، علي فهمي، 1995: سفر العرب الأمازيغ (أران أعرابن إمازيغن)؛ الطبعة الأولى، دار الكتب العربية بنغازي، ليبيا.
- خشيم، علي فمي، 2003: القبطية العربية، دراسة مقارنة بين لغتين قريبتين شقيقتين، مركز الحضارة العربية، القاهرة.
- دك الباب، جعفر، 1989: نظرة جديدة إلى فقه اللغة، الطبعة الأولى، الأهالي، دمشق.
- دك الباب، جعفر، 1981: السامية والساميون، العرب والعربية نشر بمجلة الموقف الأدبي في العدد 117.
- دبوز، محمد علي، تاريخ المغرب الكبير، الطبعة الأولى، طبعة عيسى البابي، كلبى وشركاه، القاهرة،
- الدقاشي عبد المجيد (1989): "تقييم النظريات المطروحة للمعالجة الإعلامية للغة العربية واستعمال النحو البنوي الموحد كحل لإشكالية ترتيب العناصر"، في أشغال الملتقى الرابع للسانيات العربية والإعلامية، سلسلة اللسانيات -7- تونس.
- راشد، سيّد فرج، 1994: الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الراهب سميرة (1998): دراسات لغوية مقارنة بين اللغة العربية واللغة الكنعانية الفينيقية في الضوء للغات السامية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية، جامعة دمشق.
- كمال، ربحي، 1963: دروس في اللغة العربية، دار العلم للملايين، بيروت.
- الرزي جرجس (1897): الكتاب في نحو اللغة الآرامية السريانية الكلدانية وصرفها وشعرها، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت
- رشيد خوزي، (2009): قواعد اللغة الأكديّة، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق.
- رفيق حلمي، باكزة، 1975: لغات الجزيرة العربية: العربية أم السامية، في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 26، بغداد.
- زعيمة، عبد الصمد، 1981: دراسات في علم اللغة المقارن، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
- الزغيبي، محمد الدسوقي، (1984): مفهوم الإسناد وأركان الجملة عند سيبويه، دراسة منهجية في النحو العربي، أطروحة دكتوراه قسم اللغة العربية كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة،
- الزغيبي، محمد الدسوقي، (1994): «قضايا نحوية عند الخليل»، في مذكرات فولفديترش فيشر، دراسات عربية

- وسامية ، مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعة المصرية، مركز اللغة العربية، جامعة القاهرة.
- الزيّاتي، الحسن بن محمّد الوزّان، (2005): وصف إفريقيّ، تر. عبد الرحمن حميدة، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة.
- زيدان، جورجى، 1982: تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الجيل، بيروت، -
- الساقى، فاضل مصطفى (1977): أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة،
- السامرائي، إبراهيم، 2002: التوزيع اللغويّ الجغرافيّ في العراق، ط1، مكتبة ناشرون، لبنان.
- السلاوي، أحمد الناصري، 1894: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، القاهرة.
- سليمان عامر، (2005): اللغة الأكديّة (البابلية الآشورية)، تاريخها وتدوينها وقواعدها، الدار العربية للموسوعات، لبنان .
- سعدي (عثمان) ، 1981: عروبة الجزائر عبر التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- سعيد، سامي الأحمد، 1981: اللغات الجزرية ، بغداد.
- سوسة، أحمد، 1981: مفصل العرب واليهود في التاريخ حقائق تاريخية تُظهرها المكتشفات التاريخية، ط.5، دار الرشيد للنشر، بغداد.
- سيديو، ل.أ.، 1969: تاريخ العرب: إمبراطورية العرب وحضارتهم، مدارسهم الفلسفية والعلمية والأدبية، ترجمة: عادل زعتر، الطبعة الثانية، عيسى بابي الحلبي، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1998): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان.
- السيوطي، جلال الدين، 2007، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تعليق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، المكتبة العصرية، صيدا بيروت. وأيضا،
- السيوطي، جلال الدين، (2006): الاقتراح في علم أصول النحو، قراءة وتعليق محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- الشاوش، محمد (2001): "أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية تأسيس نحو النص"، جامعة منوبة: كَلْيّة الآداب، المؤسسة العربيّة للتوزيع، الجزائر، تونس.
- شفيق، محمد، 1989: لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين، دار الكلام، المغرب.
- شفيق، محمد، 1990: المعجم العربي - الأمازيغي، أكاديمية المملكة المغربية، 1410هـ، الرباط.

- شفيق ،محمد، 1991: أربعة وأربعون درسا في اللغة الأمازيغية (نحو، صرف واشتقاق)، دار النشر العربي- الإفريقي الرباط .
- شفيق محمد، (2000): اللغة الأمازيغية بنيتها اللسانية، منشورات الفنك، الدار البيضاء، المغرب،
- صفر، أحمد، (د.ت): مدينة المغرب العربي: عشرون قرنا من تاريخ أفريقية من عصور ما قبل التاريخ إلى العهد الوندالي البزنطي، دار النشر، تونس.
- صلاح شعبان (1975): الجملة الوصفية، أطروحة دكتوراه كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- طه عبد الحميد طه،(1967)، "النحو نمط من التفكير العربي"، في حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 10
- ظاها ، حسن، 1971: الساميون ولغاتهم، دار المعارف، مصر.
- ظاها حسن، (1974): "أثر سيبويه في نشأة النحو العبري"، في اللسان العربي، المجلد 12، ج الأول، الرباط،
- عباس حسن، (1979): النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة،
- عبد التّوّاب، رمضان (1981): في قواعد الساميات العبرية والسريانية والحبشية مع النصوص والمقارنات، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبد الدايم، محمد عبد العزيز، (2003): "النظرية اللغوية العامة في التراث العربي" في: العربية وقرن من الدرس النحوي، كتاب المؤتمر الثاني للعربية والدراسات النحوية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- عبد الرحيم، عصام علي الدريد، (2006): التأصيل في التراث النحوي في ضوء مناهج البحث، أطروحة دكتوراه كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- عبد الفتاح، نازك إبراهيم، (1977): « تركيب الجملة العبرية في العصور القديمة والحديثة»، في حوليات كلية الآداب، بجامعة عين شمس المجلد 14. القاهرة.
- عبد المجيد محمد بحر (1977): بين العربية ولهجاتها والعبرية، القاهرة.
- العرابوي، محمّد المختار، 2005: " موقع العربية في الواقع اللغوي العربي القديم"، في بحوث ندوة الوحدة والتنوع في اللهجات العروبية القديمة، ط1، مركز الحضارة العربية القاهرة.
- عفيفي أحمد (2003): "النظرية النحوية المفهوم والتحديات"، في العربية وقرن من الدرس النحوي، كتاب المؤتمر الثاني للعربية والدراسات النحوية، كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

- عوض الله الحسن محمد إسماعيل، (1987): نظام الجملة الفعلية في اللغات السامية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، قسم اللغات الشرقية، كلية الآداب جامعة القاهرة.
- عليان سليمان، (1997): « مفهوم التغيّر اللغوي في العبرية، مستوياته وأسبابه ومشكلاته، في حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة.
- غروتس فولد، هاينس، (1980): "خواطر هيكلية في كتاب سيويوه و(كتب) من جاء بعده من النحاة"، تر. عبد الجبار بن غربية، حوليات الجامعة التونسية، العدد 18، تونس.
- غلاب، عبد الكريم، 1999: من اللغة إلى الفكر، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء المغرب.
- الفارسي، أبو علي، (1933): التكملة، تحقيق كاظم مرجان ط2 عالم الكتب، بيروت.
- الفاسي، محمد، (1969): " البربرية شقيقة العربية" في مجلة البحث العلمي، العدد 14-15، الرباط.
- الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، (2002): معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، 1967: كتاب العين، تحقيق عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد.
- الفهري، عبد القادر الفاسي، والعمري نادية، (2009): معجم المصطلحات اللسانية، إنجليزي، فرنسي، عربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، المغرب.
- القرداحي جبريل (1906): المناهج في النحو والمعاني عند السريان، روما.
- القشاط، محمد سعيد، 1989: التوارق عرب الصحراء، ط2، مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، طرابلس، ليبيا.
- لويون، غوستاف، 1948: حضارة العرب، ترجمة: عادل زعتر، الطبعة الثانية، إحياء الكتب العربية، مصر.
- مادون، محمد علي، 1992: عروبة البربر، الحقيقة المغمورة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1، دمشق.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1994): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة.
- مجدوب، عز الدين، (1998): المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي المامي، الجمهورية التونسية.
- محمود حسن، زين العابدين، (1988): قواعد اللغة العبرية مع مختارات العبرية من النصوص العبرية

الحديثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة،

- مريخ عادل محاد مسعود، 2000: العربية القديمة ولهجاتها، دراسة مقارنة بين ألفاظ المعجم السبئي وألفاظ لهجات عربية قديمة ( الجبالية والمهريّة) المجمع الثقافي، أبو ضبي. ص52

- المخزومي، مهدي، 1966: في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، القاهرة.

- مدكر، إبراهيم بيومي، 1973: العربية بين اللغات العالمية الكبرى، محاضرة أقيمت في جامعة بيروت بتاريخ 23 ربيع الأول 1393، الموافق لـ 25 أبريل. (مطبوع)

- المدني، أحمد توفيق، 1963: كتاب الجزائر، دار المعارف، القاهرة،

- مسكاتي، سباتينو، (1957): الحضارات السامية القديمة، ترجمة، السيد يعقوب بكر، القاهرة

- الملي، مبارك، ابن محمد 1986: في تاريخ الجزائر القديم والحديث، الموسوعة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج1

- المهيري، عبد القادر، 1999: "مفهوم الكلمة في النحو العربي" في نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، المغرب.

- ناظم سلوى (د . ت): محاضرات في اللغة العبرية، دار الثقافة العربية، القاهرة.

- ناظم سلوى، (1985): " أثر المبرّد في النحو العبري"، في دراسات عربية وإسلامية، سلسلة أبحاث جامعية، كلية الآداب، دار العلوم، جامعة القاهرة.

- النجار، محمد نور الدين (2004): أدوات الربط في اللغات السامية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة حلوان، مصر.

- نحلة، أحمد، (1988): مدخل إلى الجملة العربية، دار النهضة، بيروت.

النحوي، الخليل 1992: الحرف العربي في إفريقيا، بين المدّ والجُزر، بالمجلة العربية للثقافة، سنة 12، عدد 23، تونس.

- نوزاد، حسن أحمد، (1978): المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنية، بن غازي.

- نولديكه، ثيودور، (1963): اللغات السامية، تخطيط عام، مكتبة دار النهضة العربية، القاهرة

- ولفنس، إسرائيل، أبو ذؤيب، 1929: تاريخ اللغات السامية، لجنة التأليف والترجمة والطبع: مطبعة الاعتماد، القاهرة.

- هبو، أحمد رحيم، 1976: مكانة اللغة العربية بين اللغات السامية، مجلة المعرفة، ج.178، دمشق.

## ثانيا - قائمة المراجع الأجنبية: (الإنجليزية وفرنسية)

- ABD EL MASSIH, Ernest- Tawfik, (1968) : Tamazigh verb structure a generative approach, published indiana-University Bloomington U.S.A.
- AIT AMRANE , Idir, 1997: Pour la naissance et le développement de Tamazight, éditions Hiwar-Com, Algerie.
- AUVRAY, Paul(1962) : L'hébreu biblique, Deselée Brower, PARIS.
- BARR, J (1972):" Linguistic literature Hebrew", in Encyclopedia Judaica. Mac Millan, New York .V.16,
- BASSET , A, :Les berbères, sans édition, sans date, Alger,
- BASSET , André,1929: La langue berbère, morphologie, le verbe: étude de thèmes, librairie Ernest le roux, Paris.
- BASSET, André, 1934: « Le système grammatical du berbère »,in conférence de l'institut de linguistique de l'université de Paris, ancienne librairie Furne, Boivin et Cie, Paris.
- BASSET , A.,1935: La parenté linguistique et le berbère, Revue Africaine, T.LXX VI, N°362-363.
- BASSET , André ( 1950 ) : « sur l'anticipation en berbère »,in mélanges offerts à G. MARÇAIS, éd. Maison-neuve et Cie, Paris.
- BASSET, André, (1952) : La Langue berbère, by the oxford University Press , London , NEW -YORK, Toronto
- BASSET, André , (1959) : Article de dialectologie ,Klincksiek, Paris.
- BASSET, A, CROUZET,J.(1937) : Cours de berbère, parler de la Kabylie, éd. thypo-litho, Alger.
- BASSET , Henri, 1920: Essai sur la littérature des berbères, Ancienne maison bastide Jourdan, Alger
- BASSET, René, 1894: Études sur les dialectes berbères : ed: Ernest le roux, Paris.
- BASSET (René) , 1913: Amazigh, in Encyclopedie de l'Islam, librairie - imprimerie Leyde,
- AGÉRON, (Ch.R):' Berbères ' in Encyclopedia Universalis, T.<sub>3</sub>.
- BEAUGRADE, Robert de (1993) : Linguistic theory, Longman & New York.
- BEESTON, A. Pr., (1983): « Arabic Language » in dictionary of the middle Ages. Charles scribnerssons , New york. Vol.1.,
- BLACHERE, R., et GAUDEFROY-DEMONBYNE, M,(1975) : Grammaire de l'arabe classique morphologie et syntaxe, Maisonneuve et la-Rose , Paris.

- BLOOMFIELD , Leonard (1943) : « A note about Frantz Boas », in Language vol. 19 ed. by Bloch and others. Linguistic society of American, New York..
- BLOOMFIELD, Leonard, 1961 : Language, U.S.A renewed, the first copy right 1933.
- BOUGCHICHA, Lamara,(1997) : Langues et littératures berbères des origines à nos jours, Bibliographie international, Ibis Press, Paris.
- BOUKOUS, Ahmed, (2009) : phonologie de l'Amazighe, Publicisation de l'institut royal de la Culture amazighe Rabat,
- BOULIFA, Saïd (1913) : Méthode de langue kabyle, cours de 2 année étude linguistique et Sociologie sur la Kabylie de Djurjura, Adolphe Jourdan, Alger.
- BREMOND , Edward, 1942: Berbères et arabes; La berbèrie est un pays européen, Payot, Paris.
- BRIGHT, William, and others, 1992: International Encyclopedia of linguistic, V.1, Oxford university Press.
- BROCKLEMAN , C,(1910) : Précis de linguistique sémitique, tr .MARÇAIS et COHEN, M, lib. Paul Guethener, Paris.
- BUREN, Paul van, ALLEN, J.P.B (1971) : Chomsky :Selected readings, Oxford University -Press.
- CAMPS , Gabriel, 1980: Les berbères aux marges de l'histoire, édition des Hespérides, Toulouse.
- CAMPS, Gabriel, 1984 : Encyclopédie berbère, EDISUD, Aix- en- Provence, France.
- CANTINEAU, Jean; (1950): « Racines et Schèmes » in Mélange offert à William MARÇAIS, éd. Maisonneuve & Cie, Paris.
- CAPLICE, R, (1980) : An introduction to Akkadian, Roma.
- CARTER, M,G (1973) : « A Grammarian of the eight century a. D : a contribution to the history of linguistics, in journal of the American oriental society, vol.93,v2 (Apr -jun.).
- CARTER, M .G. (1968): A study of Sibawahi's Principles of Grammatical Analysis, PhD. Dissertation, the University of Oxford.
- CHAKER , Salem ; (1978 ) 1983: un parler berbère d'Algérie ( Kabylie) syntaxe, thèse présentée devant l'université de Paris 5.
- CHAKER (S) ,1991: Manuel de Linguistique berbère, T<sub>1</sub>, Librairie Bouchène, Alger.
- CHERAD ,M.A., 1998 : Pour une écriture moderne, et standardisée de la langue, Mazighe, ed. Bouchène , Alger
- CHOMSKY, Noam (1969): Structures syntaxiques, tr. Michel Braudeau, le Seuil, Paris.

- CHOMSKY, Noam (1969) 2005 : La langage et la pensée, traduit par Louis Jean Calvet, Petite Bibliothèque Payot, Paris.
- CHOMSKY, Noam (2005): Nouveaux horizons dans l'étude du langage et de l'esprit, tr. Richard CREVIER, révisée par Alain KIHM, éd. Stock, Paris.
- CHOMSKY , Noam (2005) : Some concepts and consequences of the theory of government and binding, Cambridge, 5th. printed, U.S.A.
- CHOMSKY ,Noam (2005): Nouveaux horizons dans l'étude du langage et de l'esprit, tr. Richard CREVIER, révisée par Alain KIHM, éd. Stock, Paris.
- CHOMSKY, W. (1975): The Eternal language: the Jewish, publication society of America Philadelphia.
- COHEN, David, 1973 : ‘ ‘Les Langues Chamito-sémitiques’ ’ in le Langage, 25<sup>ème</sup> volume de l'encyclopédie de la Pléiade, éd. Gallimard, Paris.
- COHEN, David et CAQUOT, A., 1974 : Actes du premier congrès international de linguistique Sémitique et Chamito - Sémitique Mouton, Paris, P.26.
- COHEN, Marcel,(1924) : le système verbal et expression de temps, imprimerie nationale, Paris.
- COHEN, Marcel, 1934 : ‘Les résultats acquis de la Grammaire Comparée Chamito-sémitique’,  
in Conférences de l'institut de linguistique de l' université de Paris, ancienne librairie Furne, Boivin et Cie éditeurs, Paris.
- COHEN ,Marcel, et Autres , 1952: Les langues du monde, C.N.R.S, Paris.
- COMRIE, Bernard,(1976)1981 : Aspect, CAMBRIDGE-university- press .
- COOK, Vivian, NEWSON Mark (1988) 1996 : Chomsky's universal grammar an introduction, 2<sup>nd</sup> .Black well publishers, U.S.A..
- CORCORN, John (1963) ‘ ‘ Review of John Lyon's book: Chomsky‘ ‘, in Word, vol.28, published by William Clowes & sons, Limited London,
- CORTADE ,J.M , et MAMMERI ,M, 1967: Lexique français touareg, dialecte de l'ahaggar, travaux de C.R.A.P.E, Alger.
- CORTADE, Jean Marie,(1969) : Essai de grammaire touareg. (dialecte de l'ahaggar) Institut de recherches sahariennes, Université d'Alger.
- COULMAS, Florian, (2003) : Writing systems, An Introduction to their Linguistic Analysis, CAMBRIDGE University Press.
- CRISTAL , David,(1991) : A Dictionary of linguistics and phonetics, Black well publisher, UK.
- DALLET , P.J.M., VINCENNES ,Sr. L. ; 1958 : Transcription du kabyle, fichier de documentation- berbère, fort national, grande Kabylie.
- DELACY ,O'leary 1923 : Comparative Grammar of the Semitic Languages, Trench Ttruben &.

Co LTD, New York (Reprinted in 2000 by Routledge. London.)

- DELL, François and ELMEDLAOUI, Mohamed, 2002: Syllables in Tashelhiyt Berber and in Morocco Arabic, Kluwer Academic Publishers, Netherlands
- DIAKONOFF, I ,M, 1965: Semito- hamitic languages, an Essay in classification , Nauka Publishing -house, Moscow.
- DIAKONOFF ,I.M. 1988 : Afrasian Languages, Nauka, Moscow .
- DILLEMAN , August, (1899), 1907: Ethiopic Grammar, translated by James A. Crishton, London.
- DRIVER, G.R., 1976 : Semitic Writing, from Pictograph to Alphabet, published for the British Academy by Oxford University Press, London. First edition 1948.
- EHRET (C.) 1979, On the antiquity of agriculture in Ethiopia, in Journal of African History,20. 161-117.
- EHRET (C.) 1995: “ Reconstructing Proto- Afroasiatic (Proto-Afrasian): Vowels,Tone, Consonants, and Vocabulary” , in Linguistics 126, University of California Press, Berkeley and Los Angeles,
- ELIMAN Abdou, 1997: Le Maghribi langue trois fois millénaire. exploration en linguistique maghrébine, ANEP.
- EL MOUDJAHID, El-Houssain (1982) : « Un aspect morphologique du nom en tamazight : l'état D'annexion », in langue et littérature, Rabat.
- EL MOUDJAHID, El Houssain,1997: Grammaire générative du berbère Morphologie et Syntaxe du nom en tachelhit, publication de la faculté des lettres et Sciences humaines, séries thèses et mémoires, Rabat .
- ERVIN, Jane, (1968), A short guide to the new grammar, Tinnon, Browninc, Book publisher.
- FARINE, Charles, 1965: A travers la Kabylie, éd Ducrocq, Paris.
- FLEISCH (H): Introduction à l'étude des langues sémitiques, éléments de bibliographie, Paris,
- FLEISCH, Henri (1968), 1986: L'Arabe classique, esquisse, d'une structure linguistique, éd revue et augmentée, Dar El Machreq, Beyrouth.
- FLEISH , Henri (1961): Traité de philologie arabe, Préliminaires phonétique, morphologie Nominale, imp. Catholique, Beyrouth.
- FOUCAULD (Charles de), 1951: Dictionnaire : Touareg - Français, dialecte de l'Ahaggar imprimerie nationale de France.
- FRIES, Charles Carpenter (1952): The Structure of English : an introduction of English sentences, Haucourt Brace & Co. New York,
- FUCHS, Catherine, Le GOFFIC, Pierre (1996) : Linguistiques contemporaines repères théoriques, N<sup>lle</sup>

éd. Entièrement remise à jours, Hachette. Paris.

- GALAND, Lionel, 1975: « Berbères », Langue, in Encyclopédie de l'islam, T1ed , Maisonneuve de la Rose Paris. p 1217
- GALAND, Lionel, 1983 : «Berbère et sémitique commun », in comptes rendus du Groupe Linguistique d études chamito-sémitiques, à la mémoire de Marcel COHEN , Ts 18-23 , 1973-1979. Geuthner, Paris.
- GALAND, Lionel, (1960) : Langue, in article Berbère, in Encyclopédie de l'islam,
- GALAND , L,(1964) l'énoncé verbal en berbère , étude de fonction, in cahiers de Ferdinand de Saussure, fasc. 25 , lib Droz , Genève , p 91.
- GALAND , L, ( 1969) « type d' expansion nominal en berbère », in cahier Ferdinand de Saussure , fasc. 25 , lib Droz , Genève , p 91.
- GALAND, Lionel 2002 : « Redistribution des rôles dans l'énoncé verbal en berbère », in étude de linguistique berbère, société linguistique de Paris .
- GARDES-TAMINE, Joëlle (1998): La grammaire, 2 Syntaxe, Armand, Colin, Paris.
- GAUTIER (E.F.) , 1964 : Passé de l'Afrique du Nord : Les siècles obscures, nouvelle édition, petite bibliothèque Payot, Paris .
- GREENBERG , Harold Joseph, 1952 : ' The Afro-Asiatic ( Hamito-Semitic) present' , in Journal of Oriental Society, 72 ;
- GREENBERG , Harold Joseph (1963) ; " some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful", universals of languages, Cambridge.
- GREENBERG, Moshe, (1965) :Introduction to Hebrew, printencia hale, U S A .
- GREVISSE, Maurice, (1969) : Précis de grammaire Française, E N L Alger.
- GSELL , Stéphane, 1920: Histoire de l'Afrique du nord, 4ème édition, librairie Hachette, T1, Paris.
- GUILLAUME, J.P., (1986): Recherche pour la tradition grammaticale arabe, thèse d'Etat, Paris 3.
- GUILLAUME, J.P., (1988): « Le discours tout entier est nom, verbe et particule » in languages .
- IBN QURAÏSH, I, 1857 : Rissala, edited by Burge and Gold berg, Paris.
- IVIC, Milka (1965) :Trends in linguistics, translated by Muriel Heppell, Mouton &Ca. The Hague London.
- HADDADOU, M..A. : Guide de la culture et de la langue berbères, ENAL, ENAP, Alger, S.d.,

- HADJ-SALAH , Abderrahmane, 1977: Linguistique arabe et linguistique générale (2 tomes), Thèse d'état, la Sorbonne, Paris.
- HAKETT, Jo Ann,(2004): « Phoenician and Punic » Cambridge Encyclopedia of the World's Ancient languages, Cambridge University Press.
- HALL, R.A.J.(1951) : « American Linguistics 1925-1950 » in Archivum Linguisticum , V2,.
- HALEVY, M.J., 1874 : Essai d'épigraphie libyque, in journal asiatique, Fév. – Mars.
- HALEVY (M J.) , 1974 : Etude berbères : Essai d'épigraphie libyque, in Journal Asiatique, T3, Fev-Mars.
- HAMMOUMA, H , 1987: Manuel de grammaire kabyle, préface de M. Mammeri, Association de la culture berbère, Paris,
- HANOTEAU, A, (1896) : Essai de grammaire de la langue Tamachek', 2 éd, Adolphe JOURDAN, Alger.[cet ouvrage été couronné en 1860]
- HANOTEAU, A, (1858) : Essai de grammaire kabyle, Adolphe JOURDAN, Alger.
- HANOUIZ (S) , 1968 : Grammaire Berbère, La langue des origines du peuple berbère, Librairie Klincksick, Paris,
- HARRIS –JOHNSON , M.J (1966) : syntactic structure of Tamazight, Ph.D. theses, university of California, Los Angeles.
- HARRIS , W . H., LEVY, Judith, 1975 : The New Colombia Encyclopedia, Colombia University Press; New York & London. P. 1183( See: Hamito-Semitic)
- HARTMANN, R.R. Others (1976) : Dictionary of language and Linguistics, applied sciences Publishers LTD. London.
- HAUGEN, Enar (1951) : « Direction in modern linguistics » in language,V.27 edited by B.Bloch & others, L .S.A New York.
- HELFRITZ, Hans, 1936: Le pays sans ombre: au royaume de Sabâa, Yémen et Hadramaout, J.P Dadelain, éd. Bernard Grasset.
- HERODOTE, 1915 : Textes relatifs à l'histoire de l'Afrique du nord, traduit par : Gsell (St), typographie : éd, Jourdan, Alger,.
- HERTZON, Robert, 1991 :'' Afro Asiatic Languages'', in The World's Major Languages ed. Bernard Comrie, London & New York.
- HERTZON, Robert ,1992: « Semitic languages », in international Encyclopedia of linguistics, (William BRIGHT editor in chef), Oxford University press, V.3
- HERTZON, Robert, (1987), 1991: « Hebrew » in the World's Major Languages, edited by Bernard COMRIE, London & New York,.
- HUENERGARD, John (2004): « Afro- Asiatic » in the Cambridge Encyclopedia of the World's languages, edited by Roger D. Woodard, Cambridge, University press, .
- HUEHNEGARD, J. and WOODS, Christopher (2004): « Akkadian and Eblaït » in Cambridge

- HIRSCHFELD, Harturing (1926): Literary history of hebrew grammarians and lexicographers, Oxford university –press London.
- JUDAS , A.C, 1863: Sur l'écriture et la langue berbères, dans l'antiquité et de nos jours- – Imp, De Pillet, Paris.
- JUDAS , A.C; 1847: Essai démonstratif de la langue phénicienne et de la langue libyque, Klincksieck, Paris.
- KAHLOUCHE, Rabah,(1992) :Le berbère (kabyle) au contact de l'arabe et du français, étude socio-historique et linguistique, thèse d'état Alger.
- LAW, Vivian, (1985): « Language and its students : the history of linguistics » In an encyclopedia of language edited by N.E Collinge , Routledge , London & New York,
- LÉON , Jean l'Africain 1896:The history of description of Africa, ed. Dr Brown, Vol.1, London.
- LEON, J. l'Africain, (1956) : Description de l'Afrique, traduit par Epaulard (Alexis), Maisonneuve, Paris.
- LEPSCHY, G .C (1967) : La Linguistique structurale, traduit par Louis Jean CALVET, petite Bibliothèque, PARIS. P.97
- LITTMANN, Enno, 1890: L'origine de l'alphabet libyen, in journal asiatique, Nov.-déc.
- LYONS , John (1970) :Linguistique générale, introduction à la linguistique théorique, tr . Dubois CHARLIER, & David Robinson, Librairie, Larousse Paris.
- MACDONALD , M.C.A , (2005) : Ancient north Arabian, in the Cambridge encyclopedia of world's ancient languages , U.K.
- MALMBERG, Bertil (1968) : Les nouvelles tendances de la linguistique, tr. Jacques GENGOUX , 2<sup>e</sup> éd, Presse universitaire de France, Paris.
- MARCY , Georges: L'épigraphie berbère numidique et saharienne, librairie la rose, Paris, S.D. p3. \* Le même article est publié in : Annale, de l'institut des études orientales. III, 1936P .U.F. Paris,.
- MARTINET, André (1953) : « Structural linguistics », in Encyclopedia Anthropology Today, the Chicago Press University. ,,.
- MARTINET, André (1985) : Syntaxe générale, Armand Colin ,.
- MARTINET, André (1975) : La linguistique synchronique , études et recherches. P.U.F, Paris.
- MC CARTER, Kyle, (2004): « Hebrew » in Cambridge Encyclopedia of the World's ancient languages, Cambridge University Press.
- MEILLET , A. 1982 : Linguistique historique et Linguistique générale, collection publiée par la société de Linguistique de Paris, édition Champion, Paris..

- MORDTMANN , J.H . ,und Mittwoch, E., 1932 : Himjarische Inschriften, in Den Staatlichen Museenzu Berlin , Leibzig.
- MERX, Adalbert,(1889), 1891: L'origine de la grammaire arabe, in bulletin de l'institut égyptien, série 2,
- MOSCATI , Sabatino, 1955: Histoire et civilisation des peuples sémitiques, éd. Française, Revue et mise à jour par l'auteur, Payot, Paris.
- MOSCATI , Sabatino, & autres, 1964: An introduction to the comparative grammar of the Semitic Languages, phonology and morphology, Otto Hanas Sowitwiesbattem.
- MOUNIN, Georges (1968) 1987: La linguistique, éd. Seghers, Paris.
- MÜLLER, Max, 1994 : Lectures on the science of language with a new Introduction by Roy Hani, Routledge / Thommes Press.
- NEEDHAMCUST, Robert 2000: ASketch of the modern languages of Africa, vol.1, Reprinted by Routledge, London.( First published in 1883, TrÜbner, in 3 volumes)
- NÖLDËKE, Theodor, 1926 : « Semitic Languages » in the Encyclopedia Britannica, V. 23, 30<sup>eme</sup> ed. LTD London & INC NewYork.(Pp : 617-630).
- PARDEE, Dennis, (2004): « Ugaritic » in Cambridge Encyclopedia of the World's ancient Languages, Cambridge University Press.
- PENCHOEN , Thomas G(1973) : Etude syntaxique d'un parler berbère (Ait Frah de l'Aurés), instito Universitario orientale, Napoli,.
- PICARD , André , (1960) ; De quelques faits de stylistique dans le parler berbère des Irjen ( Kabylie, Algérie) de la phrase inorganique à la phrase organisée , typo-litho ,Carbonel , Alger.
- POLOTSKY, h.G.1964 : Semitics and Egyptians, the world history of the Jewish people, edited E.A. Spenser, London
- PRASSE, KARL-G.1972 : manuel de grammaire touarègue (tahaggart),iv-v nom, Akademisk forlay, Copenhague.
- PRASSE,K.G, 2002 :« l'origine des préfixes d'état en berbère», in Article de Linguistique berbère, Mémorial Weiner Vycichl, l'harmattan, Paris.
- QUITOUT , Michel , (1997) : Grammaire berbère (Rifain, Tamazight, Chleuh , Kabyle, éd. L'harmattan, Montréal (QC), Paris .
- RIEMSCHEIDER, K,(1974) 1984 : An Akkadian grammar, translated by Thomas A., Caldwell and others , sixth edition, university press, U.S.A.
- RENAN, Ernest(1878) : Histoire générale et système comparés des langue sémitiques, 1<sup>er</sup> partie, 5<sup>eme</sup>ed, ancienne maison Michel Levy- frères. Paris.
- RINN, Louis, 1889: Origines Berbères: études linguistiques et Ethnologiques, éd. Jourdan (Ad), Alger.

- ROSSI , Pierre,1976 , : La cité d'Isis, La Vraie histoire des arabes, Nouvelles éditions latines,( Rééditée par l' ENAG 1991.)
- SADIQI, Fatima , (1997) : Grammaire du berbères , l'harmattan , Paris.
- SAUSSURE, Ferdinand de, 1990 : Cours de linguistique générale, ENAG. Algérie.
- SAVIGNAC et JAUSSEN, 1914: Mission archéologique en Arabie, II, Librairie orientaliste Paul Geuthner , Paris. Planche N<sup>o</sup>23,p. XCIV ; Planche p . CXLV.
- SCOLIN ,Georges, 1931: « Compte-rendu sur l'ouvrage de Dhorme: Langue et écritures Sémitiques », in Hespéris: archives berbères et bulletin de l'institut des hautes études marocaines, T. XII, Librairie la Rose, Paris.
- SKOSS, S L , (1955): Saadia Gaon the earliest Hebrew Grammarian, Philadelphia. .
- TESNIERE, Lucien, 1976,(1959): Eléments de syntaxe structurale, Klincksieck, Paris.,.
- TODOROV, Tzvetan et DUCROT, Oswald (1972) : Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, éd. du seuil, Paris.
- TOURATIER , Christian , 1986 : Sujet et extra position en berbère, in bulletin de la société de Linguistique de Paris.
- TOURATIER, Christian, (2005): La sémantique, Armand colin, Paris. ,
- TROUPEAU, Gérard (1976) : Lexique-index du kitab Sibawahi, études arabe et islamique, Klincksieck, Paris.
- ULLENDORFF, Edward, 1970 : « Comparative Semitics » in current trends in linguistics, V. 6, the Hague, Paris. ( 261- 273 ).
- VENTURE DE PARADIS, JEAN MICHEL, 1844 : Grammaire et dictionnaire abrégés de la langue berbère,  
imp. Royale, Paris.
- VEERSTEEGH .C.k (1977) : Greek elements in Arabic linguistic thinking. Leiden.
- VEERSTEEGH, C.k, (1997): The Arabic language, Edinburgh University Press.
- VINCENNES LOUIS de, S.B et DALLET , J.M (1960), initiation à la langue berbère, v1 Grammaire, Fichier de documentation berbère ; Fort national (grande Kabylie) , .
- VYICHL, Werner, (1956) : « l'article défini du berbère »,in mémorial d'André Basset, librairie d'Amérique et d'orient Adrien Maisonneuve, Paris VI.
- VYICHL, Werner, 1983 : '' Contacts chamito- sémitiques: un seul groupe ou deux groupes distincts ? '' in comptes rendus du Groupe Linguistique d'études chamito- sémitiques, à la mémoire de Marcel COHEN , Ts 18-23 , 1973-1979, Geuthner, Paris. P. 476.

- WECHER , Pinchas, 1964 : Ibn Barun's Arabic works on Hebrew grammar and lexicography, Philadelphia.
- WRIGHT, William,( 1971): A grammar of the Arabic language, Cambridge university-Press (first ed.: v1 1859 , v2 1862)
- WRIGHT, William, (1890): Lectures on comparative grammar of the Semitic languages, Cambridge University - Press.
- ZABORSKY, Andrzej, 1991: ‘‘Biconsonantal Roots and Triconsonantal Root Variation in Semitic: Solutions and Prospects’’ in Semitic studies in Honor of Wolf Leslau, ed. Alan S. Kaye, V. II .
- ZABORSKI, Andrzej, 1992:’’ Afro-Asiatic Languages’’ , in International Encyclopedia of linguistics, W. brigyt( Editor in chief) V. 1 Oxford University Press.
- ZABORSKI, Andrzej, 1998:’’ La linguistique chamito-sémitique cinquante année après l’essai comparatif de Marcel Cohen’’, in Actes du 1<sup>er</sup> congrès Chamito-Sémitique de Fès, (12-13 mars1997).
- ZELLIG , Harris, (1951): Methods in structural linguistic, university of Chicago Press.

## فهرس أهم الأشكال والجدول

62	..... لوحة الكتابة المزوجة اللغة : لبيبة، بونيقية لدوثة.
67	..... جدول كتابة ثيفيناغ.
71	..... جدول إجمالي مقارن للكتابات النوميديّة والصحراويّة.
80	..... جدول مقارن للكتابات: الأمازيغيّة، والحميريّة، والحبشيّة.
81	..... جدول مقارن للكتابات الساميّة الجنوبيّة: السبئيّة، واللحيانيّة، والتموديّة، والصفويّة ....
83	..... مجموعة نماذج لنقوش الساميّة الجنوبيّة ونموذج لتيفيناغ
100	..... خريطة المناطق الأمازيغيّة لأندري باسي.
147	..... تفريع كوهين للألسن الحاميّة-الساميّة.
148	..... خريطة الألسن الحاميّة-الساميّة
151	..... تفريع اغرينبورغ للمجموعة الأفرو-أسيويّة
152	..... خريطة المجموعة الأفرو-أسيويّة
153	..... تفريع إهريت للأفرازيّة
235	..... جدول توظيف مفهوم: "قوة الفعل" عند كلّ من سيويوه وتبيير
240	..... جدول مقارن لمصطلحات الحاج صالح و تبيير
290	..... جدول حالات إعراب الاسم الأكادي
328	..... رسم تفريعي لتبيير " استيما"
343	..... رسم ملامح نموذج النظرية النموذجية لتشمسكي
344	..... رسم بياني للنظرية النموذجية الموسّعة لتشمسكي
368	..... لوحة المتلث الصائتي للأمازيغيّة.
372	..... جدول إجمالي لصوامت الأمازيغيّة

373	..... جدول نظام الصوائت
391	..... جدول نظام الاشتقاق في الأمازيغية
407	..... جدول تغيّرات همزة الابتداء وفق ظاهرة الإلحاق
423	..... جدول مقارنة لاستعمال حروف المضارعة في الألسن السامية
424	..... جدول مقارنة لاستعمال حروف المضارعة في الأمازيغية و الألسن السامية
426	..... جدول تصريف الفعل في الأمازيغية والأكادية والعربية
428	..... جدول صياغة فعل الأمر في الأمازيغية و الألسن السامية
429	..... جدول تصريف الفعل في المنقطع و غير المنقطع، في العربية والأمازيغية
446	..... رسم بياني للتركيب الإسنادي عند سالم شاعر
483	..... رسم إجمالي لمواضع الإلحاق
497	..... جدول الضمائر المتّصلة بالفعل، والقائمة مقام المفعول المباشر
497	..... جدول الضمائر المتّصلة بالفعل، والقائمة مقام المفعول غير المباشر

## فهرس الموضوعات

إهداء	
المقدّمة	1
<b>الباب الأوّل</b>	
<b>الأمازيغية وإشكاليّة التصنيف</b>	
مدخل	25
<b>I - الفصل الأوّل: دراسة تاريخية وحفريّة للأمازيغيّة</b>	
I - 0 - التمهيد	34
I - 1 - لمحة تاريخية عن الأمازيغ	35
I - 1 - 1 - الأمازيغ ومعضلة الألقاب	36
I - 1 - 2 - الأصول التاريخية للأمازيغ	46
I - 2 - التاريخ الحفري للأمازيغية	58
1-2 - تطوّر الأمازيغية عبر العصور	58
1-1-2 - لمحة تاريخية عن النقوش والكتابات التاريخية	58
2-1-2 - معطيات حول الكتابة الأمازيغية الصحراوية: تيفيناغ	64
2 - 1-3 - الليبية أمّ الكتابة الأمازيغية الحديثة: تيفيناغ	69
2 - 1-3 - أصول الكتابة الأمازيغية أو الليبية- البربرية	72
I - 3 - الأصول الساميّة للأبجدية الأمازيغيّة	74
1-3 - علاقة نقوش الليبية- البربرية بالسامية الشمالية	74

76	..... 2-3 علاقة الكتابة الأمازيغية بالنقوش العربية القديمة
85	..... I - 4- واقع استعمال الأمازيغية في العصور المتأخرة
89	..... 1-4 - أهم أسباب انتشار العربية على حساب الأمازيغية
97	..... 4- 2- التوزيع الجغرافي للأمازيغ
104	..... 4-3- الأمازيغية ومشكلة الوسيط الخطي
107	..... 4-3-1- الأمازيغية والخط العربي عبر التاريخ
110	..... 4-3-2- القضاء التدريجي على الحرف العربي
111	..... 4-3-3- قرار تعويض الخط العربي بالخط اللاتيني
115	..... 4-3-4- الإصرار على محاربة الخط العربي
123	..... 4-3-5- مصير الكتابة الأمازيغية: ثيفيناغ

## II - الفصل الثاني: الأمازيغية وصلتها بالأسرة السامية أو الأفرزية

127	..... II - 0 التمهيد
128	..... II - 1 مشكلة الاصطلاح والتصنيف في حقل الألسن الأفرزية
130	..... 1-1- السامية
141	..... 1- 2- الحامية
146	..... 1- 3- الحامية- السامية
150	..... 1- 4- الأفر-أسيوية أو الأفرزية
155	..... II - 2- الفرع السامي ضمن الأسرة الأفرزية
156	..... 2- 1- أهم خصائص الألسن السامية
163	..... II - 3- مكانة العربية بين لغات الفرع السامي
164	..... 3- 1- حول نشأة اللغة العربية
168	..... 3- 2- العربية نموذج السامية الأم
173	..... 3- 3- معرفة العربية ضرورة لدراسة أية لغة سامية
177	..... II - 4- صلة الأمازيغية بالفرع السامي ضمن اللغات الأفرزية
177	..... 4- 1- أسس القرابة في الدراسات المقارنة
178	..... 4- 2- مدارس تصنيف الأمازيغية
178	..... 4- 2- 1- المدرسة الفرنسية
185	..... 4- 2- 2- المدرسة الألمانية
187	..... II - 5- خصائص اللسان الأمازيغي

## الباب الثاني

### الجملة في الدراسات اللغوية العربية، والسامية، والغربية

193	مدخل .....
	I - الفصل الأول: مفهوم الجملة في الدراسات العربية: أسسها - أقسامها - عناصرها
204	I - 1- مفهوم الجملة عند النحاة القدامى .....
206	1-1- تحديد النموذج الإجرائي .....
209	1-2- ظهور مصطلح الجملة وتداوله بين النحاة الأوائل .....
217	I - 2- بناء الجملة عند سيبويه .....
217	2-1- مفهوم الإسناد أو البناء النحوي عند سيبويه .....
223	2-2- مفهوم العمل وعلاقته بالبناء الإسنادي .....
228	2-3- مبدأ العمل ومفهوم القوة في العمل .....
237	2-4- أسس نظرية " قوة عمل الفعل " .....
242	I - 3- عناصر الجملة العربية وأقسامها .....
249	3-1- آراء المحدثين في تقسيم النحويين الأولين .....
252	I - 4- أقسام الجملة في العربية .....
256	4-1- رأي المحدثين في التقسيم الثنائي للجملة.....
	II - الفصل الثاني: الجملة في الدراسات السامية واللسانية الغربية:
264	II - 0- تمهيد .....
265	II - 1- نظام الجملة في الألسن السامية .....
267	1-أ- أقسام الكلام في الدراسات السامية .....
279	1-ب- أقسام الجملة في الدراسات السامية .....
280	II - 2- بناء الجملة في الأكاديمية .....
281	2-1- الجملة الاسمية .....
285	2-2- الجملة الفعلية في الأكاديمية .....
291	II - 3- الجملة في اللسان الأوغاريتي .....
292	3-1- الجملة الفعلية .....
294	3-2- الجملة الاسمية.....
300	II - 4- الجملة في اللسان الكنعاني .....
301	4-1- الجملة الفعلية .....

302	..... 4-2- الجملة الاسميّة
303	..... II - 5- الجملة في اللسان العبري
304	..... 5-1- الجملة الاسميّة
309	..... 5-2- الجملة الفعلية
318	..... الخلاصة
321	..... II - 6- الجملة في نظر بعض اللسانيين الغربيين
324	..... 6-1- مفهوم الجملة عند دوسوسر
325	..... 6-2- مفهوم الجملة عند مازتيني
326	..... 6-3- مفهوم الجملة عند تتيير
331	..... 6-4- مفهوم الجملة عند بلمفلد
338	..... 6-5- مفهوم الجملة عند تشمسكي

### الباب الثالث

#### بناء الجملة الخبرية البسيطة في اللسانين العربي والأمازيغي

352	..... مدخل منهجي: مبادئ أولية
352	..... تاريخ الدراسات اللسانية للأمازيغية وطبيعتها
355	..... القيمة العلمية لتلك الدراسات
359	..... دراسة الأمازيغية في إطار النحو العربي
361	..... قواعد كتابة الأمازيغية بالحرف العربي
372	..... جدول إجمالي لصوامت الأمازيغية
	<b>I - الفصل الأول: الخصائص السامية للبنية الصرفية التركيبية للجملة في الأمازيغية</b>
374	..... I - 0- تمهيد
375	..... I - 1- أقسام الكلم في الأمازيغية
379	..... 1-1- تطبيق التصنيف الفرنسي
380	..... 1-2- تصنيف هانوتو ومولود معمر
384	..... 1-3- تصنيف الكلم عند سالم شاكر
388	..... I - 2- بنية الكلمة في الأمازيغية وخاصيتها السامية
392	..... I - 3- الخصائص السامية للاسم في الأمازيغية
394	..... 3-أ- الجنس
395	..... 3-ب- العدد

- 397 - الجمع السالم .....
- 398 - جمع التكسير .....
- 399 - الجمع المشترك .....
- 400 3- ج - ظاهرة التعريف والتذكير في الأمازيغية والألسن السامية.....
- 404 3 - د - ظاهرة إلحاق الاسم واستقلاله في الأمازيغية والألسن السامية.....
- 405 د-1- ظاهرة إلحاق الاسم واستقلاله في الأمازيغية.....
- 409 د-2- ظاهرة إلحاق الاسم واستقلاله في السامية.....
- 411 I - 4- الخصائص السامية للفعل في الأمازيغية .....
- 411 4- 1- تأصيل مفهوم صيغة الحدث في الألسن السامية.....
- 415 4- 2- نظام الفعل الأمازيغي والدلالة على الزمن.....
- 421 4- 3- صيغة الفعل "المؤكد" في الأمازيغية و"الدائم" في الألسن السامية....
- 423 4- 4- الفعل الأمازيغي و" حروف المضارعة" .....
- 426 4- 5- صيغة الأمر في الأمازيغية والألسن السامية .....
- 432 الخلاصة .....

## الفصل الثاني: بناء الجملة الفعلية في اللسانين الأمازيغي والعربي

- 434 II - 0- تمهيد
- 435 II - 1- الجملة الفعلية البسيطة الأمازيغية في الدراسات الغربية.....
- 436 1- 1- أقسام الجملة.....
- 437 1- 2- آراء النحاة.....
- 440 1- 3- آراء اللسانيين الوظيفيين .....
- 448 1- 4- آراء اللسانيين التوليديين التحويليين .....
- 449 II - 2- بناء الجملة الفعلية في اللسانين الأمازيغي والعربي .....
- 450 2- 1- أركان الجملة الفعلية.....
- 455 2- 2- مفهوما الإلحاق والاستقلال وعلاقتها بالعمل .....
- 456 2- أ- مواضع الإلحاق.....
- 457 2- ب- مواضع الاستقلال.....
- 458 2- 3- 1- وظائف الأسماء الملحقة .....
- 477 2- 3- 2- حالة الاستقلال في الجملة الفعلية .....
- 484 II - 3- الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة في الجملة الأمازيغية .....

484	..... 3- 1- مواقع الرتب الأصلية
486	..... 3- 2- ظاهرة المطابقة
486	..... 2- أ- المطابقة بين النعت والمنعوت
487	..... 2- ب- المطابقة بين الفعل والفاعل
489	..... 2- ج- ظاهرة المطابقة في الألسن السامية
490	..... 3- 3- الترتيب بين أجزاء الجملة الفعلية
494	..... 3- 4- رتبة المفعول به الثاني في الأمازيغية
501	..... 3- 5- اختلاف موضع ضمائر المفعولية باختلاف صيغة الفعل
503	الخلاصة

### الفصل الثالث: بناء الاسمية في اللسانين الأمازيغي والعربي

507	..... III- 0 تمهيد
508	..... III- 1- ماهية الجملة الاسمية في بعض الدراسات الغربية
514	..... III- 2- أسس الجملة الاسمية في النحو العربي
514	..... 2- أ- مفهوم الابتداء
514	..... 2- ب- الجملة الاسمية أساس التحليل التركيبي
516	..... 2- ج- الرفع سمة الابتداء وسمة البناء الإسنادي
518	..... III- 3- عناصر الجملة الاسمية البسيطة في العربية
518	..... أ - في العربية
520	..... ب- في الأمازيغية
525	..... 3- 1- وضع الأداة الإسنادية "ذ"
530	..... III- 4- التقديم والتأخير في البناء الإسنادي
538	..... III- 5- أنواع الخبر
538	..... 5-1 اسم مفرد
538	..... 5-2 شبه جملة
540	..... 5-3 خبر جملة اسمية
541	..... 5-4 خبر جملة فعلية
544	..... III- الجملة الاسمية المنسوخة في الأمازيغية
550	الخلاصة
552	خاتمة البحث ونتائجه
567	الملخص

570	.....	فهرس المراجع الببليوغرافية
589	.....	فهرس أهم الأشكال والرسوم
591	.....	فهرس الموضوعات